المغني الجديد في علم النحو

د. محمد خير حلواني

دار الشرق العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

المغني الجديد في علم النحو

د. محمد خير حلواني



دار الشرق العربي
لبنان - بيروت ص.ب 11/6918
سورية - حلب ص.ب 415

المغني الجديد في علم النحو

د. محمد خير حلواني

دار الشرق العربي
لبنان - بيروت ص.ب 11/6918
سورية - حلب ص.ب 415

بسم الله الرحمن الرحيم

طبعة جديدة منقحة

1424 هـ - 2003 م



دار الشرق العربي

سوريا - حلب هاتف 2211620 - 2211621 - 2211622
فاكس 2211623 21 00963 ص.ب 415

بيروت - لبنان - تلفاكس 791668 1 00961
ص.ب 6918/ 11 الرمز البريدي 11072230

www.afach.aleppodir.com
E.mail : afachco1@scs-net.org

المقدمة

وما كان لمثل هذا الكتاب الجامعي أن يقدم في النحو نظرات جديدة، أو أن يلتمس في العرض سُبلاً مبتكرة، لأنَّ له وظيفة محدودة هي أن ينقلَ إلى الطلبة ما يحتاجون إليه من القواعد الشائعة، ليكونوا في المستقبل قادرين على تدريسها ونقلها إلى طلبة المدارس الإعدادية والثانوية.

وما كان له أيضاً أن يعتمد النظرات التي قدمها دعاةُ التجديد، لأنها - مع بالغ الأسف - لم ترْقَ إلى مرتبة القواعد التي تستطيع أن تحيط بلغة العرب، وتفسر ظواهرها، ولم تبلغ من الجودة والأصالة ما بلغته قواعد القدماء، بعد تَعْريتها من أثواب العلل المستغربة، والأقيسة المتعسفة.

ولست مع ذلك أنكر على المعاصرين أن يفكروا في طريق جديدة لدراسة اللغة، إلا أن الجديد لا يمكن أن ينهض إلا بعد أن يحيط بالقديم إحاطةَ شمول، وإحاطةَ فهمٍ دقيق، وإلا جاء مسْخاً كريهَ الصورة، يثير السخريةَ منه، والتندر عليه.

هذا كتاب في النحو يحمل المادة اللازمة، والأصول الأولى لهذا النوع من العلم اللغوي، وقد سميته، منذ طبعته الأولى، بالواضح، وكنت على ثقة بأن ما فيه من دروس يفوق في سعته ما تحتويه بعض الكتب القديمة المتداولة، كشذور الذهب، وأوضح المسالك، وشرح ابن عقيل للألفية، كما يفوقها - في نظر طالبنا اليوم - مصوغٌ بأسلوب سهل مبسط، يخلو من التعقيد والوعورة.

ولم أشأ أن أخرج عن هذا السَّنَنِ الذي سرت عليه يومئذٍ، بل رأيتُني مندفعاً إلى مزيد من التسهيل في عرض القاعدة، والإكثار من الشواهد الفصيحة، شعراً ونثراً، وتحليليها تحليلاً يُقرِب القاعدة، ويوضحها توضيحاً كافياً.

وقد استبعدت ما استطعت الشواهد الثقيلة اللفظ التي أثبتُّها في الطبعة الأولى بعد أن وقفت على شواهد تقوم مقامها، وتخلو من وعورتها اللفظية، بل لعلها أن تكونَ نماذجَ جيدة من الشعر الفصيح، وذيَّلت كل بحث ببعض منها، ليُعْمِل فيها

طبعة جديدة منقحة

1424 هـ - 2003 م

دار الشرق العربي

سوريا - حلب هاتف 2211620 - 2211621 - 2211622
فاكس 2211623 21 00963 ص.ب 415

بيروت - لبنان - تلفاكس 791668 1 00961
ص.ب 6918/ 11 الرمز البريدي 11072230

www.afach.aleppodir.com
E.mail : afachco1@scs-net.org

المقدمة

وما كان لمثل هذا الكتاب الجامعي أن يقدم في النحو نظرات جديدة، أو أن يلتمس في العرض سُبلاً مبتكرة، لأنَّ له وظيفة محدودة هي أن ينقلَ إلى الطلبة ما يحتاجون إليه من القواعد الشائعة، ليكونوا في المستقبل قادرين على تدريسها ونقلها إلى طلبة المدارس الإعدادية والثانوية.

وما كان له أيضاً أن يعتمد النظرات التي قدمها دعاةُ التجديد، لأنها ـ مع بالغ الأسف ـ لم ترْقَ إلى مرتبة القواعد التي تستطيع أن تحيط بلغة العرب، وتفسر ظواهرها، ولم تبلغ من الجودة والأصالة ما بلغته قواعد القدماء، بعد تَعْريتها من أثواب العلل المستغربة، والأقيسة المتعسفة.

ولست مع ذلك أنكر على المعاصرين أن يفكروا في طريق جديدة لدراسة اللغة، إلا أن الجديد لا يمكن أن ينهض إلا بعد أن يحيط بالقديم إحاطةَ شمول، وإحاطةَ فهمٍ دقيق، وإلا جاء مسْخاً كريهَ الصورة، يثير السخريةَ منه، والتندر عليه.

هذا كتاب في النحو يحمل المادة اللازمة، والأصول الأولى لهذا النوع من العلم اللغوي، وقد سميته، منذ طبعته الأولى، بالواضح، وكنت على ثقة بأن ما فيه من دروس يفوق في سعته ما تحتويه بعض الكتب القديمة المتداولة، كشذور الذهب، وأوضح المسالك، وشرح ابن عقيل للألفية، كما يفوقها ـ في نظر طالبنا اليوم ـ مصوغ بأسلوب سهل مبسط، يخلو من التعقيد والوعورة.

ولم أشأ أن أخرج عن هذا السَنَنِ الذي سرت عليه يومئذٍ، بل رأيتني مندفعاً إلى مزيد من التسهيل في عرض القاعدة، والإكثار من الشواهد الفصيحة، شعراً ونثراً، وتحليليها تحليلاً يُقرب القاعدة، ويوضحها توضيحاً كافياً.

وقد استبعدت ما استطعت الشواهد الثقيلة اللفظ التي أثبتُّها في الطبعة الأولى بعد أن وقفت على شواهد تقوم مقامها، وتخلو من وعورتها اللفظية، بل لعلها أن تكونَ نماذجَ جيدة من الشعر الفصيح، وذيَّلت كل بحث ببعض منها، ليُعْمِل فيها

الطالب فكره بمساعدة المدرس تارة، ومن دون مساعدته تارة أخرى، ولتدفعه إلى مزيد من الدرس، والتماس القواعد في النصوص.

والمهم في الأمر أن هذا الكتاب حاول أن يبسط المادة النحوية بشكل ملائم لذوق الطالب المعاصر، دون أن يُخل بالبناء، ودون أن يتجاوز الحدود.

هذا، ولا بد من أن أذكر هنا أن الزميل الأستاذ عاصم البيطار كان قد اطلع على الكتاب في طبعته الأولى، وبعث إليَّ بملاحظات قيمة دقيقة، أخذت بكثير منها، كما أن جلسة جمعتني بأستاذنا أحمد راتب النفاخ، اقترح فيها أن يُقدم الكتاب الجامعي بمدخلٍ عام نُشْرَحُ فيه مبادئُ النحو وتُبْسَطُ أصوله الأولى، فلبيت هذا الاقتراح، وأظنُّ أنه سيرضي عن بعض ما جاء فيه، وسيكون له في غيره نظر.

وإني لأرجو الله أن يوفقنا إلى خدمة العربية، ويجعلها لنا مثوبة نعتد بها يوم نلقى وجهه الكريم.

المؤلف

١ ـ وضع القواعد ومصادر استنباطها

ما من لغة إنسانية كتب لها البقاء، وأتيح لأبنائها أن يصيبوا حظاً من الحضارة، إلا ولها أصول وقواعد، استنبطها العلماء من نصوصها المدونة، وكلام أبنائها الأصليين، وما من لغة في الأرض لقيت من خدمات الدارسين، وعناية الباحثين، مثلما لقيته اللغة العربية من أبنائها، فقد كان العمل فيها ضرباً من العبادة الدينية، يتقرب بها الدارس إلى الله، ويطمع في الأجر والمثوبة عليها، لأنها لغة القرآن الكريم، وموئل التعاليم الدينية التي بثها الرسول (ص) في آذان الناس.

وكانت محاولة استنباط القواعد العربية في القرن الأول للهجرة ضرورة أملتها الحياة الجديدة بعد الإسلام، إذا اختلط العرب بالأعاجم من كل جنس، وبدأ البناء اللغوي للعربية يتداعى، فكثر اللحن، وهُدِّدَت السليقة، وتسرب الخطأ إلى قراءة القرآن الكريم، وفي هذا من الخطر ما يقلق المجتمع آنذاك، فهب العلماء يبحثون عن وسيلة تصون العربية، وتحفظ عليها بناءها وكيانها، وقد وفقوا إلى منهج سليم في العمل، ما كان لهم أن يسلكوا غيره.

لقد مضوا يجمعون النصوص اللغوية، ويبحثون عن الأماكن التي لا تزال بعيدة عن التأثر باللغات الطارئة، فهداهم عملهم إلى مصادر كانت في البداية منابع استقوا منها أصول العربية وقواعدها، وهي:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ كلام العرب الفصحاء.

٣ ـ الشعر العربي القديم.

٤ ـ الحديث النبوي.

لقد انطلّقوا منذ أيام أبي الأسود الدؤلي، يضبطون آي القرآن الكريم، ويتأملون بناء الجملة العربية ويتفحصونه، ويراقبون علاقات التركيب فيه، وما ينجم عن تلك العلاقات من ظواهر لفظية إعرابية، ثم التفتوا يتحرون القبائل التي لم تضعف فصاحتها، وهي التي كانت ضاربة في أعماق الجزيرة العربية، في بوادي

الطالب فكره بمساعدة المدرس تارة، ومن دون مساعدته تارة أخرى، ولتدفعه إلى مزيد من الدرس، والتماس القواعد في النصوص.

والمهم في الأمر أن هذا الكتاب حاول أن يبسط المادة النحوية بشكل ملائم لذوق الطالب المعاصر، دون أن يُخل بالبناء، ودون أن يتجاوز الحدود.

هذا، ولا بد من أن أذكر هنا أن الزميل الأستاذ عاصم البيطار كان قد اطلع على الكتاب في طبعته الأولى، وبعث إليَّ بملاحظات قيمة دقيقة، أخذت بكثير منها، كما أن جلسة جمعتني بأستاذنا أحمد راتب النفاخ، اقترح فيها أن يُقدم الكتاب الجامعي بمدخل عام نُشْرَح فيه مبادىءُ النحو وتُبْسَطُ أصوله الأولى، فلبيت هذا الاقتراح، وأظنّ أنه سيرضي عن بعض ما جاء فيه، وسيكون له في غيره نظر.

وإني لأرجو الله أن يوفقنا إلى خدمة العربية، ويجعلها لنا مثوبة نعتد بها يوم نلقى وجهه الكريم.

المؤلف

١ ـ وضع القواعد ومصادر استنباطها

ما من لغة إنسانية كتب لها البقاء، وأتيح لأبنائها أن يصيبوا حظاً من الحضارة، إلا ولها أصول وقواعد، استنبطها العلماء من نصوصها المدونة، وكلام أبنائها الأصليين، وما من لغة في الأرض لقيت من خدمات الدارسين، وعناية الباحثين، مثلما لقيته اللغة العربية من أبنائها، فقد كان العمل فيها ضرباً من العبادة الدينية، يتقرب بها الدارس إلى الله، ويطمع في الأجر والمثوبة عليها، لأنها لغة القرآن الكريم، وموئل التعاليم الدينية التي بثها الرسول (ص) في آذان الناس.

وكانت محاولة استنباط القواعد العربية في القرن الأول للهجرة ضرورة أملتها الحياة الجديدة بعد الإسلام، إذا اختلط العرب بالأعاجم من كل جنس، وبدأ البناء اللغوي للعربية يتداعى، فكثر اللحن، وهُدِّدَت السليقة، وتسرب الخطأ إلى قراءة القرآن الكريم، وفي هذا من الخطر ما يقلق المجتمع آنذاك، فهب العلماء يبحثون عن وسيلة تصون العربية، وتحفظ عليها بناءها وكيانها، وقد وفقوا إلى منهج سليم في العمل، ما كان لهم أن يسلكوا غيره.

لقد مضوا يجمعون النصوص اللغوية، ويبحثون عن الأماكن التي لا تزال بعيدة عن التأثر باللغات الطارئة، فهداهم عملهم إلى مصادر كانت في البداية منابع استقوا منها أصول العربية وقواعدها، وهي:

١ ــ القرآن الكريم.

٢ ــ كلام العرب الفصحاء.

٣ ــ الشعر العربي القديم.

٤ ــ الحديث النبوي.

لقد انطلّقوا منذ أيام أبي الأسود الدؤلي، يضبطون آي القرآن الكريم، ويتأملون بناء الجملة العربية ويتفحصونه، ويراقبون علاقات التركيب فيه، وما ينجم عن تلك العلاقات من ظواهر لفظية إعرابية، ثم التفتوا يتحرون القبائل التي لم تضعف فصاحتها، وهي التي كانت ضاربة في أعماق الجزيرة العربية، في بوادي

نجد، والحجاز، وتهامة، كقبيلة تميم، وأسد، وهذيل، وطيء، وكنانة، وغيرها من قبائل الوسط، ودفع بهم هذا إلى الرحلة والعيش في البادية، ليجمعوا الظواهر التي يسمعون، ثم يدرسوها، ويقرنوها إلى ما تجمع لديهم من قواعد سابقة.

وكان لهؤلاء الفصحاء من الأعراب عمل آخر، فمنهم نقلت القصائد، وبهم وُثِّقتْ لغتها، ولهذا كان يحرص النحوي القديم، كسيبويه والأخفش والفراء، على أن ينسب ما يثبته في كتابه من الشعر إلى إنشاد أعرابي فصيح موثوق اللغة، كما كان يحرص على أن يستبعد من الشعر ما لم يَرْوِه الأعراب، ومن أجل ذلك قل في كتب النحو الاحتجاج بشعر عدي بن زيد، وأبي داود الأيادي، لأن أعراب نجد ـ كما يقول الأصمعي ـ لم يرووا شعرهما.

أما الحديث النبوي فلم يُعْنَ المتقدمون من نحاة العربية بالاحتجاج به، لأنهم كانوا يشكون في صحة نقل اللفظ، فإذا استطاع الراوي أن يفهم المعنى فهماً دقيقاً فمن أنى له أن يحفظ كلمات الرسول (ص) نفسها؟ أفليس من المتوقع أن تتغير في روايته الألفاظ، ويتبدل التركيب؟ ومن هنا كان عالم اللغة يختلف عن عالم الدين، فهو لا ينظر في معنى الحديث ليستنبط منه حكماً شرعياً، بل ينظر في التركيب اللغوي ليستنبط منه قاعدة لغوية، وبهذا كان يحرص على صحة نقل اللغة، ولم يكن هذا سهلاً في لغة النثر.

وينبغي أن نعلم هنا أن نقل الحديث النبوي يختلف عن نقل الشعر وروايته، لأن رواة الحديث من أبناء الحاضرة لا من فصحاء الأعراب، ولهذا كثر اللحن في روايته، ولم يركن النحويون إلى لغة الراوي نفسها في تحوير ما ينقل من ألفاظه (ص)، كما ركنوا إلى ما حوره الفصحاء عفواً أو قصداً في لغة الشعر.

غير أن النحويين المتأخرين، ولاسيما نحاة الأندلس، أخذوا يحتجون بالحديث، بعد أن جمع في الصحاح، ونظم في أبواب، وتهيأت له الدراسات العلمية، وكان أول المحتجين به، والمخرجين له، السهيلي الأندلسي في "أماليه" ثم تبعه ابن خروف، ثم لحق بهما ابن مالك، فأكثر، حتى شهر بذلك، وأثَّر فيمن جاء بعده من شُرَّاح ألفيته، إلى أن صارت الأحاديث المحتج بها قرينة لشواهد الشعر وآي القرآن الكريم.

هذا المنهج في البحث عن المصادر الموثوق بها أدى إلى بناء علم شامخ راسخ في حضارة العرب الفكرية، لا يزال قائماً على أصوله الصلبة المتينة، منذ ثلاثة عشر قرناً ونيف.

ولكن ما البناء اللغوي الذي حلله النحاة، وما القواعد التي اهتدوا إليها بعد هذا الجهد المضني من الدرس والتأمل؟



نجد، والحجاز، وتهامة، كقبيلة تميم، وأسد، وهذيل، وطيء، وكنانة، وغيرها من قبائل الوسط، ودفع بهم هذا إلى الرحلة والعيش في البادية، ليجمعوا الظواهر التي يسمعون، ثم يدرسوها، ويقرنوها إلى ما تجمع لديهم من قواعد سابقة.

وكان لهؤلاء الفصحاء من الأعراب عمل آخر، فمنهم نقلت القصائد، وبهم وُثِّقتْ لغتها، ولهذا كان يحرص النحوي القديم، كسيبويه والأخفش والفراء، على أن ينسب ما يثبته في كتابه من الشعر إلى إنشاد أعرابي فصيح موثوق اللغة، كما كان يحرص على أن يستبعد من الشعر ما لم يَرْوِه الأعراب، ومن أجل ذلك قل في كتب النحو الاحتجاج بشعر عدي بن زيد، وأبي داود الأيادي، لأن أعراب نجد ــ كما يقول الأصمعي ــ لم يرووا شعرهما.

أما الحديث النبوي فلم يُعْنَ المتقدمون من نحاة العربية بالاحتجاج به، لأنهم كانوا يشكون في صحة نقل اللفظ، فإذا استطاع الراوي أن يفهم المعنى فهماً دقيقاً فمن أنى له أن يحفظ كلمات الرسول (ص) نفسها؟ أفليس من المتوقع أن تتغير في روايته الألفاظ، ويتبدل التركيب؟ ومن هنا كان عالم اللغة يختلف عن عالم الدين، فهو لا ينظر في معنى الحديث ليستنبط منه حكماً شرعياً، بل ينظر في التركيب اللغوي ليستنبط منه قاعدة لغوية، وبهذا كان يحرص على صحة نقل اللغة، ولم يكن هذا سهلاً في لغة النثر.

وينبغي أن نعلم هنا أن نقل الحديث النبوي يختلف عن نقل الشعر وروايته، لأن رواة الحديث من أبناء الحاضرة لا من فصحاء الأعراب، ولهذا كثر اللحن في روايته، ولم يركن النحويون إلى لغة الراوي نفسها في تحوير ما ينقل من ألفاظه (ص)، كما ركنوا إلى ما حوره الفصحاء عفواً أو قصداً في لغة الشعر.

غير أن النحويين المتأخرين، ولاسيما نحاة الأندلس، أخذوا يحتجون بالحديث، بعد أن جمع في الصحاح، ونظم في أبواب، وتهيأت له الدراسات العلمية، وكان أول المحتجين به، والمخرجين له، السهيلي الأندلسي في "أماليه" ثم تبعه ابن خروف، ثم لحق بهما ابن مالك، فأكثر، حتى شهر بذلك، وأثَّر فيمن جاء بعده من شُرَّاح ألفيته، إلى أن صارت الأحاديث المحتج بها قرينة لشواهد الشعر وآي القرآن الكريم.

هذا المنهج في البحث عن المصادر الموثوق بها أدى إلى بناء علم شامخ راسخ في حضارة العرب الفكرية، لا يزال قائماً على أصوله الصلبة المتينة، منذ ثلاثة عشر قرناً ونيف.

ولكن ما البناء اللغوي الذي حلله النحاة، وما القواعد التي اهتدوا إليها بعد هذا الجهد المضني من الدرس والتأمل؟

٢ ـ البناء اللغوي في العربية

لقد كان عمل أوائل النحاة، فيما وصلوا إليه من نصوص اللغة المدونة والمنطوقة، ينحصر في الملاحظة، والتتبع، والاستنباط، وهذا كله يُكوِّن المنهج الاستقرائي في البحث، وقد أدى بهم هذا إلى النقاط التالية:

١ ــ أقسام الكلمة:

وصلت اللغة إلى النحاة مركبة في نصوص شعرية أو نثرية، فعمدوا إلى تحليل أجزائها، ومراقبتها، وتتبعِ ظاهرها، فاهتدوا إلى أن للكلمة فيها ثلاثة أنواع، هي:

آ ــ الاسم

ب ــ الفعل

ج ــ الحرف

ووجدوا أن التركيب الذي يؤدي معنى تاماً قد يتألف من اسمين، مثل: القراءة مفيدة. أو من اسم وفعل، مثل: طلعت الشمس، وربما استعمل الحرفَ أداة رابطة في بناء التركيب، لغرض معنوي خاص، كما في قولك: جاء خالدٌ من البيت.

ولما أمعنوا في تأملهم وتتبعهم لكل من هذه الأقسام تبين لهم أن الاسم: يدل على معنى في نفسه، قد يكون مدلوله حسياً، وقد يكون غير حسي، وأن الفعل يدل على حدثٍ يقترن بزمان معيَّن، وأن للحرف معاني يُظهرها السياق والتركيب.

وتبين لهم أيضاً أن اللغة العربية تحصر في الاسم معاني كثيرة، فهو الذي يدل على الفاعلية، والمفعولية، ويدل على الزمان، والمكان، والغاية، وبيان النوع، والعدد، ويبين الحال عند وقوع الحدث، ويفسر المبهمات، ويؤدي معنى الاستثناء، والإسناد، على حين لا يؤدي الفعل إلا معنى مزدوجاً، هو الدلالة على الحدث وزمانه، وكثيراً ما تكون دلالته الزمانية محددة بالسياق العام لا من مجرد لفظه.

٢ ــ دراسة الاسم:

وقد خص اللغويون الاسم بدراسة دقيقة واعية، مثلما خصوا قسيمه الآخرين، فوجدوا في تكوينه اللفظي، ودلالته المعنوية، من الفروق ما جعلهم يقسمونه أقساماً بحسب أنواعه وأصنافه.

١ ــ وأول ما لفت نظر النحويين في الاسم ما ذكرناه قبل قليل، وهو أنه يحمل أكبر عبءٍ في التعبير عن المعنى، وبذلك يسمو على الفعل والحرف، ولاحظوا أيضاً أن هذه المعاني المتنوعة المتعددة يعبَّر عنها في التركيب العربي بأصوات خفيفة تظهر على الأحرف الأخيرة للأسماء، كالرفع والجر والنصب، فسموها حركات، وسموا الظاهرة التعبيرية إعراباً.

وحين درسوا هذه الحركات وجدوها ترتبط بمعانٍ عامة يعبر عنها الاسم، فالرفع يدل على الإسناد، وهو أن شيئاً ما قام بعمل، أو نُسِب إليه وصف، والجر يدل على الاختصاص أو التملك، والنصب ــ وهو أخف الحركات ــ تُرك لطائفةٍ كبيرة من الأسماء، سماها النحاة فضلات لأنها متممة لبناء الجملة .

وإلى جانب هذه الأسماء المتغيرة الأواخر، وقع النحاة على طائفة أخرى تلازم حركات خاصة، لا تتحول عنها ولا تزول، حتى كأنها جزء من بناء الكلمة، فأطلقوا على هذا الضرب من الأسماء مصطلح: الأسماء المبنية.

٢ ــ وأدت بهم الملاحظة الدقيقة، والاستقراء الصابر إلى أن يكتشفوا أدوات لفظية تتصل بالاسم، فيكون له معها دلالة فرعية تضاف إلى المعنى العام، فهناك "أل" التي تلتصق بصدره، وتحيل دلالته العامة إلى دلالة خاصة، فقولنا: قلم، يدل دلالة فيها تعميم وشيوع، ولكنا إذا قلنا: بعت القلم، قصدنا قلماً خاصاً نعرفه ونعهده. وهناك صوت آخر، يلحق عجز الاسم، هو النون الساكنة التي سموها تنويناً، وهي لا تلحق الفعل والحرف، ولا تلحق أسماء خاصة سنلم بنوعها بعد قليل. والمهم أن النحاة وجدوا هذه النون لا تلحق الاسم الذي لحقته "أل"، ولا الاسم الذي أضيف إلى غيره . وإلى جانب هذا وجدوا لواحق من الأصوات ترمز لمعان أخرى، كالتاء والألف اللتين تدلان على التأنيث، مثل: فاطمة وليلى. والألف والياء، اللتين تدلان على المثنى، والواو والياء اللتين تدلان على الجمع.

٣ ــ والتفتوا إلى شكل الاسم اللفظي، وأولوه عناية بالغة، فاهتدوا إلى العلاقة المحكمة بين بنائه ومعناه، فثمة ما يدل على ذات حسية، كدفتر، وقلم، وشمس،

هذا كلام مجمل تركت فيه بعض التفضيلات.

هناك أنواع أخرى من التنوين ليس من غرضنا هنا الحديث عنها.

٢ ـ البناء اللغوي في العربية

لقد كان عمل أوائل النحاة، فيما وصلوا إليه من نصوص اللغة المدونة والمنطوقة، ينحصر في الملاحظة، والتتبع، والاستنباط، وهذا كله يكوِّن المنهج الاستقرائي في البحث، وقد أدى بهم هذا إلى النقاط التالية:

١ ـ أقسام الكلمة:

وصلت اللغة إلى النحاة مركبة في نصوص شعرية أو نثرية، فعمدوا إلى تحليل أجزائها، ومراقبتها، وتتبعِ ظاهرها، فاهتدوا إلى أن للكلمة فيها ثلاثة أنواع، هي:

آ ـ الاسم

ب ـ الفعل

ج ـ الحرف

ووجدوا أن التركيب الذي يؤدي معنى تاماً قد يتألف من اسمين، مثل: القراءة مفيدة. أو من اسم وفعل، مثل: طلعت الشمس، وربما استعمل الحرفَ أداة رابطة في بناء التركيب، لغرض معنوي خاص، كما في قولك: جاء خالدٌ من البيت.

ولما أمعنوا في تأملهم وتتبعهم لكل من هذه الأقسامَ تبين لهم أن الاسم: يدل على معنى في نفسه، قد يكون مدلوله حسياً، وقد يكون غير حسي، وأن الفعل يدل على حدثٍ يقترن بزمان معيَّن، وأن للحرف معاني يُظهرها السياق والتركيب.

وتبين لهم أيضاً أن اللغة العربية تحصر في الاسم معاني كثيرة، فهو الذي يدل على الفاعلية، والمفعولية، ويدل على الزمان، والمكان، والغاية، وبيان النوع، والعدد، ويبين الحال عند وقوع الحدث، ويفسر المبهمات، ويؤدي معنى الاستثناء، والإسناد، على حين لا يؤدي الفعل إلا معنى مزدوجاً، هو الدلالة على الحدث وزمانه، وكثيراً ما تكون دلالته الزمانية محددة بالسياق العام لا من مجرد لفظه.

٢ ـ دراسة الاسم:

وقد خص اللغويون الاسم بدراسة دقيقة واعية، مثلما خصوا قسيمه الآخرين، فوجدوا في تكوينه اللفظي، ودلالته المعنوية، من الفروق ما جعلهم يقسمونه أقساماً بحسب أنواعه وأصنافه.

١ ـ وأول ما لفت نظر النحويين في الاسم ما ذكرناه قبل قليل، وهو أنه يحمل أكبر عبءٍ في التعبير عن المعنى، وبذلك يسمو على الفعل والحرف، ولاحظوا أيضاً أن هذه المعاني المتنوعة المتعددة يعبَّر عنها في التركيب العربي بأصوات خفيفة تظهر على الأحرف الأخيرة للأسماء، كالرفع والجر والنصب، فسموها حركات، وسموا الظاهرة التعبيرية إعراباً.

وحين درسوا هذه الحركات وجدوها ترتبط بمعانٍ عامة يعبر عنها الاسم، فالرفع يدل على الإسناد، وهو أن شيئاً ما قام بعمل، أو نُسِب إليه وصف، والجر يدل على الاختصاص أو التملك، والنصب ـ وهو أخف الحركات ـ تُرك لطائفةٍ كبيرة من الأسماء، سماها النحاة فضلات لأنها متممة لبناء الجملة .

وإلى جانب هذه الأسماء المتغيرة الأواخر، وقع النحاة على طائفة أخرى تلازم حركات خاصة، لا تتحول عنها ولا تزول، حتى كأنها جزء من بناء الكلمة، فأطلقوا على هذا الضرب من الأسماء مصطلح: الأسماء المبنية.

٢ ـ وأدت بهم الملاحظة الدقيقة، والاستقراء الصابر إلى أن يكتشفوا أدوات لفظية تتصل بالاسم، فيكون له معها دلالة فرعية تضاف إلى المعنى العام، فهناك "أل" التي تلتصق بصدره، وتحيل دلالته العامة إلى دلالة خاصة، فقولنا: قلم، يدل دلالة فيها تعميم وشيوع، ولكننا إذا قلنا: بعت القلم، قصدنا قلماً خاصاً نعرفه ونعهده. وهناك صوت آخر، يلحق عجز الاسم، هو النون الساكنة التي سموها تنويناً، وهي لا تلحق الفعل والحرف، ولا تلحق أسماء خاصة سنلم بنوعها بعد قليل. والمهم أن النحاة وجدوا هذه النون لا تلحق الاسم الذي لحقته "أل"، ولا الاسم الذي أضيف إلى غيره . وإلى جانب هذا وجدوا لواحق من الأصوات ترمز لمعان أخرى، كالتاء والألف اللتين تدلان على التأنيث، مثل: فاطمة وليلى. والألف والياء، اللتين تدلان على المثنى، والواو والياء اللتين تدلان على الجمع.

٣ ـ والتفتوا إلى شكل الاسم اللفظي، وأولوه عناية بالغة، فاهتدوا إلى العلاقة المحكمة بين بنائه ومعناه، فثمة ما يدل على ذات حسية، كدفتر، وقلم، وشمس،

هذا كلام مجمل تركت فيه بعض التفصيلات.

هناك أنواع أخرى من التنوين ليس من غرضنا هنا الحديث عنها.

وقمر، و.. وما يدل على ذات معنوية، كعلم، وكرم، وجود، و.. وهذه الأسماء من حيث الصيغة أسماء جامدة لم تشتق من غيرها. وإلى جانب هذا الضرب وجدوا أسماء تختلف عنها لفظاً، لأنها اشتقت من اسم جامد، وجاءت على أبنية خاصة، قد تكون على: فاعل، أو مفعول، أو فعيل، أو فعول، أو.. وهي تدل على ذات موصوفة بالحدث، مثل: قاتل، ومقتول وكريم ورؤوم. ووجه الاختلاف بينها وبين الأسماء الجامدة أن دلالتها جزئية، وأن دلالة تلك كلية، فحين تقول: أرض، فأنت تسمي بها ذاتاً كاملة، ولكن إذا قلت: خضراء، فأنت لا تعبر إلا عن جزء يسير من الذات، هو تلونها بالخضرة. وفوق ذلك تجد بعض هذه المشتقات تدل على الزمان ضمن التركيب، وهي دلالة لا تقوى عليها الأسماء الجامدة.

٤ ـ وشاهدوا في البناء اللغوي كلمات تقوم مقام الأسماء، ولكنها ليست على صورتها اللفظية، ولا يدخلها من اللواحق ما يدخلها، فأطلقوا عليها مصطلح: ضمير، لأنهم رأوها كنايات عن الأسماء، وقد تكون أحادية اللفظ، كالكاف في مثل: كتابك. وقد تكون ثنائية، مثل: هو وهي، أو ثلاثية مثلك نحن. وهي نفسها نوعان: نوع لا يمكن لفظه مستقلاً، بل لا بدّ له من أن يكون متصلاً بكلمة قبله، فسموه الضمير المتصل، ونوع آخر يمكن نطقه مستقلاً عن غيره، سموه الضمير المنفصل. ثم نظروا، فإذا بعضها لا يقع إلا موقع الاسم المرفوع، كالتاء في: كتبت. والواو التي تدل على جماعة الذكور، مثل: كتبوا. وبعضها الآخر يقع موقع المنصوب، مثل: إيا وضرب ثالث يقع موقع المنصوب والمجرور، كالكاف في مثل هذبك، وكتابك. وضمير آخر يقع موقع المجرور والمنصوب والمرفوع، وهو " نا" الدال على جماعة المتكلمين.

٣ ـ دراسة الفعل:

وفي تأملهم واستقرائهم للفعل استنتجوا أنه يختلف عن الاسم في معناه ومبناه، فهو لا يدل على غير الحدث والزمان.

١ ـ ورأوا أن الدلالة الزمانية للفعل مقرونة بشكله اللفظي، فما كان على صيغة "فَعَلَ" وأضرابها يدل على الزمان الماضي، وما كان على صيغة "يفْعَلُ" وأضرابها يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل. وما كان فيه معنى الطلب وعلى

صيغة "افعلْ" وأشباهها يدل على المستقبل. بيد أن هذه العلاقة بين الشكل والمضمون ليست مطردة، فكثيراً ما يؤثر السياق في طبيعة هذه الدلالة، فيجعل "فعلَ" للحاضر أو لِلمستقبل، ويجعل "يفعل" للماضي، وفي لغة القرآن الكريم، والشعر القديم أمثلة كثيرة على هذا.

٢ ـ ورأى القدماء في ظواهر الفعل الشكلية ما يختلف عن مظاهر الاسم، فالفعل الماضي، وفعل الأمر، يلتزمان في نهاياتهما حركات خاصة، لا تتبدل إلا لعامل صوتي، فالأول منهما مبني على الفتح، ولكن هذه الفتحة تنقلب إلى ضمة مراعاة لحدث صوتي صرف، وذلك حين تدخل واو الجماعة على الفعل، مثل: كتبوا. وتنقلب إلى سكون إذا اتصل بتاء الفاعل المتحركة، لئلا تتوالى أربع حركات في الكلمة الواحدة [1]. أما الثاني فيبنى على السكون، إلا إذا كان مضارعه من الأفعال الخمسة، أو كان معتل الآخر.

وبقي الفعل المضارع، وهو يختلف في هذا عن الفعلين السابقين، إنه يشبه الاسم في أن آخره لا يثبت على حال، فهو طوراً مرفوع، وطوراً منصوب، وقد يكون مجزوماً، وبهذا استدل النحويون على أنه معرب كالأسماء، فأخذوا يتحرون أسباب رفعه ونصبه وجزمه، فرأوه يجزم إذا اقترن لفظُه ببعض الأحرف، هي: لم، لما، لام الأمر، لا، الناهية، إن، إذما، أو اقترن ببعض الأسماء المبهمة المضمنة معنى الشرط، مثل: منْ، ما، مهما، الخ.. أما نصبه فيكون باقترانه ببعض الأحرف، هي: أن، لن، إذن، كي، أما إذا لم يقترن بشيء من هذا القبيل فإنه يكون مرفوعاً.

غير أنهم وجدوه يبنى كالفعلين الآخرين حين تلحق بعجزه نون النسوة، أو نون التوكيد، وبهذا يكون الفعل المضارع شبيهاً بالأسماء من حيث إعرابه، وشبيهاً بالأفعال من حيث معناه ومبناه.

٣ ـ ووجدوا أفعالاً عربية مسَّها التطور، فجاءت في تراكيب خاصة على غير معانيها التي كانت لها في الأصل، واجتمعت على إحدى دلالتين، أولاهما التحول، وثانيهما الاستمرار، فأفعال التحول هي: كان، صار، أمسى، أضحى،

[1] نجد لهذا شبيهاً في عامية الساحل السوري واللبناني، فهم يقولون: سمْكة، وبصلة، يسكنون الحرف الثاني إذا ألحقوا تاء التأنيث، ويقولون: سمَك، وبصَل، فيفتحون إذا حذفت التاء.

وقمر، و.. وما يدل على ذات معنوية، كعلم، وكرم، وجود، و.. وهذه الأسماء من حيث الصيغة أسماء جامدة لم تشتق من غيرها. وإلى جانب هذا الضرب وجدوا أسماء تختلف عنها لفظاً، لأنها اشتقت من اسم جامد، وجاءت على أبنية خاصة، قد تكون على: فاعل، أو مفعول، أو فعيل، أو فعول، أو.. وهي تدل على ذات موصوفة بالحدث، مثل: قاتل، ومقتول وكريم ورؤوم. ووجه الاختلاف بينها وبين الأسماء الجامدة أن دلالتها جزئية، وأن دلالة تلك كلية، فحين تقول: أرض، فأنت تسمي بها ذاتاً كاملة، ولكن إذا قلت: خضراء، فأنت لا تعبر إلا عن جزء يسير من الذات، هو تلونها بالخضرة. وفوق ذلك تجد بعض هذه المشتقات تدل على الزمان ضمن التركيب، وهي دلالة لا تقوى عليها الأسماء الجامدة.

٤ ــ وشاهدوا في البناء اللغوي كلمات تقوم مقام الأسماء، ولكنها ليست على صورتها اللفظية، ولا يدخلها من اللواحق ما يدخلها، فأطلقوا عليها مصطلح: ضمير، لأنهم رأوها كنايات عن الأسماء، وقد تكون أحادية اللفظ، كالكاف في مثل: كتابك. وقد تكون ثنائية، مثل: هو وهي، أو ثلاثية مثلك نحن. وهي نفسها نوعان: نوع لا يمكن لفظه مستقلاً، بل لا بدّ له من أن يكون متصلاً بكلمة قبله، فسموه الضمير المتصل، ونوع آخر يمكن نطقه مستقلاً عن غيره، سموه الضمير المنفصل. ثم نظروا، فإذا بعضها لا يقع إلا موقع الاسم المرفوع، كالتاء في: كتبت. والواو التي تدل على جماعة الذكور، مثل: كتبوا. وبعضها الآخر يقع موقع المنصوب، مثل: إيا وضرب ثالث يقع موقع المنصوب والمجرور، كالكاف في مثل هذبك، وكتابك. وضمير آخر يقع موقع المجرور والمنصوب والمرفوع، وهو " نا" الدال على جماعة المتكلمين.

٣ ــ دراسة الفعل:

وفي تأملهم واستقرائهم للفعل استنتجوا أنه يختلف عن الاسم في معناه ومبناه، فهو لا يدل على غير الحدث والزمان.

١ ــ ورأوا أن الدلالة الزمانية للفعل مقرونة بشكله اللفظي، فما كان على صيغة "فَعَلَ" وأضرابها يدل على الزمان الماضي، وما كان على صيغة "يفْعَلَ" وأضرابها يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل. وما كان فيه معنى الطلب وعلى

صيغة "افعلْ" وأشباهها يدل على المستقبل. بيد أن هذه العلاقة بين الشكل والمضمون ليست مطردة، فكثيراً ما يؤثر السياق في طبيعة هذه الدلالة، فيجعل "فعلَ" للحاضر أو لِلمستقبل، ويجعل "يفعل" للماضي، وفي لغة القرآن الكريم، والشعر القديم أمثلة كثيرة على هذا.

٢ ــ ورأى القدماء في ظواهر الفعل الشكلية ما يختلف عن مظاهر الاسم، فالفعل الماضي، وفعل الأمر، يلتزمان في نهاياتهما حركات خاصة، لا تتبدل إلا لعامل صوتي، فالأول منهما مبني على الفتح، ولكن هذه الفتحة تنقلب إلى ضمة مراعاة لحدث صوتي صرف، وذلك حين تدخل واو الجماعة على الفعل، مثل: كتبوا. وتنقلب إلى سكون إذا اتصل بتاء الفاعل المتحركة، لئلا تتوالى أربع حركات في الكلمة الواحدة [1]. أما الثاني فيبنى على السكون، إلا إذا كان مضارعه من الأفعال الخمسة، أو كان معتل الآخر.

وبقي الفعل المضارع، وهو يختلف في هذا عن الفعلين السابقين، إنه يشبه الاسم في أن آخره لا يثبت على حال، فهو طوراً مرفوع، وطوراً منصوب، وقد يكون مجزوماً، وبهذا استدل النحويون على أنه معرب كالأسماء، فأخذوا يتحرون أسباب رفعه ونصبه وجزمه، فرأوه يجزم إذا اقترن لفْظُه ببعض الأحرف، هي: لم، لما، لام الأمر، لا، الناهية، إن، إذما، أو اقترن ببعض الأسماء المبهمة المضمنة معنى الشرط، مثل: منْ، ما، مهما، الخ.. أما نصبه فيكون باقترانه ببعض الأحرف، هي: أن، لن، إذن، كي، أما إذا لم يقترن بشيء من هذا القبيل فإنه يكون مرفوعاً.

غير أنهم وجدوه يبنى كالفعلين الآخرين حين تلحق بعجزه نون النسوة، أو نون التوكيد، وبهذا يكون الفعل المضارع شبيهاً بالأسماء من حيث إعرابه، وشبيهاً بالأفعال من حيث معناه ومبناه.

٣ ــ ووجدوا أفعالاً عربية مسَّها التطور، فجاءت في تراكيب خاصة على غير معانيها التي كانت لها في الأصل، واجتمعت على إحدى دلالتين، أولاهما التحول، وثانيهما الاستمرار، فأفعال التحول هي: كان، صار، أمسى، أضحى،

[1] نجد لهذا شبيهاً في عامية الساحل السوري واللبناني، فهم يقولون: سمْكة، وبصلة، يسكنون الحرف الثاني إذا ألحقوا تاء التأنيث، ويقولون: سمَك، وبصَل، فيفتحون إذا حذفت التاء.

أصبح، بات، عاد، وأفعال الاستمرار هي: ظل، ما زال، مافتيء، ما برح، مادام، فهذه الأفعال كانت في الأصل ذات معانٍ يدل عليها اشتقاقها، إلا أنها تحولت إلى معنى آخر، فلم تعد تكتفي بمرفوعها، ولا بد من ذكر اسم آخر بعدها، حتى تكتمل به دلالتها على الحدث، فإذا قلت: كان الجو ممطراً. اكتمل المعنى، وإذا حذفت "ممطراً" اختل. أما إذا استعمل الفعل نفسه في معناه القديم، وهو الوجود، فإنه يؤدي معنى تاماً بمرفوعه، لأن دلالة الحدث تنحصر فيه، مثل: كن فيكون. ولما كان هذا الضرب من الأفعال غير دال على الحدث بمفرده سمي ناقصاً .

٤ ـ وشاهد النحاة في نصوص اللغة القديمة أفعالاً مسها التطور الصوتي والمعنوي أكثر مما مس الأفعال السابقة، وذلك مثل ليس، ونعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وحرى، و.. فليس لهذه الأفعال دلالة الفعل البتة، لأنها لا تدل على حدث، غير أنها تشبه في صورها اللفظية الفعل الماضي، فهي مبنية على الفتح، وتقبل دخول تاء التأنيث الساكنة: ليست، ونعمت، و.. إلا "حبذا" منها. ثم إنها لا تتصوف فلا مضارع ولا أمر لها، ولذلك أطلقوا عليها اسم: الأفعال الجامدة.

ومن الفقرتين السابقتين نجد عندنا نوعين من الأفعال، النوع الأول: الأفعال الناقصة، وهو ما يقابل الأفعال التامة، والثاني الأفعال الجامدة وهو ما يقابل المتصرفة.

٤ ـ دراسة الحرف:

١ ـ الحرف ـ كما قلنا ـ أداة ربط في نظام الجملة العربية، فأنت إن أردت أن تقول: عن اثنين اشتركا في حدث المجيء، قلت: جاء فلان وفلان. فالواو هي التي أشركت ما بعدها وما قبلها بالحدث، وإذا قلت: خرج سعيد من البيت، وجدت "من" تربط بين الحدث، وهو الخروج، و "البيت" وهو المكان الذي ابتدأ منه الحدث. وبعض الأحرف تؤدي معاني خاصة، كالاستفهام الذي يؤديه الحرفان: هل، والهمزة، والشرط الذي يؤديه "إنْ" وإذ ما، وكمعنى التمني في "ليت" والترجي في "لعل" والنفي في: لا، ما، ولم، ولما، وإنْ. غير أن الحرف لا يؤدي معناه إلا إذا جاء في تركيب، أما الاسم والفعل فكل منهما يفهم منه معنى، وإن وقع مفرداً.

ويتضح هذا أيضاً في أفعال الشروع التي تحولت إلى معنى غير معناها الأصيل.

٢ ـ وقد لاحظ العلماء أن بعض الأحرف يختص بنوع من الكلمات، فيأتي مقترناً بها دون أن يقترن بغيرها، فالحرف "من" وأخواته يختص بالاسم دون غيره، والحرف "لم" وأخواته، يختص بالفعل دون غيره. ولاحظوا كذلك أن أحرفاً أخرى لا تختص بكلمة دون غيرها، فكما تدخل على الأسماء، تدخل على الأفعال، كأحرف العطف، والاستفهام، وبعض أحرف النفي، مثل "ما" و "لا" و "إن" من ذلك أنك تقول: جاء خالد وأخوه، ثم ذهب خالد وبقي أخوه. فواو العطف ـ كما ترى ـ دخلت في الجملة الأولى على الاسم، ودخلت في الثانية على الفعل. فإذا سمينا الضرب الأول من الأحرف: أحرفاً مختصة، أمكن أن نسمي الضرب الثاني: أحرفاً غير مختصة.

٣ ـ وقد تنبه العلماء إلى ظاهرة واضحة في العربية، هي أن الحرف المختص يقترن استعماله بحركة إعرابية خاصة في الكلمة التي يختص بها، فأحرف الجر مثلاً تجر الاسم الذي بعدها، وأحرف الجزم تجزم الفعل المضارع، وأحرف النصب تنصبه، أما الحرف الذي لا اختصاص له فلا يؤثر في الكلمة التي يدخل عليها، ولهذا كانت أحرف الاستفهام والعطف لا عمل لها[1].

هناك شذوذ سنتحدث عنه في حينه.

أصبح، بات، عاد، وأفعال الاستمرار هي: ظل، ما زال، مافتيء، ما برح، مادام، فهذه الأفعال كانت في الأصل ذات معانٍ يدل عليها اشتقاقها، إلا أنها تحولت إلى معنى آخر، فلم تعد تكتفي بمرفوعها، ولا بد من ذكر اسم آخر بعدها، حتى تكتمل به دلالتها على الحدث، فإذا قلت: كان الجو ممطراً. اكتمل المعنى، وإذا حذفت "ممطراً" اختل. أما إذا استعمل الفعل نفسه في معناه القديم، وهو الوجود، فإنه يؤدي معنى تاماً بمرفوعه، لأن دلالة الحدث تنحصر فيه، مثل: كن فيكون. ولما كان هذا الضرب من الأفعال غير دال على الحدث بمفرده سمي ناقصاً .

٤ ــ وشاهد النحاة في نصوص اللغة القديمة أفعالاً مسها التطور الصوتي والمعنوي أكثر مما مس الأفعال السابقة، وذلك مثل ليس، ونعم، وبئس، وحبذا، وعسى، وحرى، و.. فليس لهذه الأفعال دلالة الفعل البتة، لأنها لا تدل على حدث، غير أنها تشبه في صورها اللفظية الفعل الماضي، فهي مبنية على الفتح، وتقبل دخول تاء التأنيث الساكنة: ليست، ونعمت، و.. إلا "حبذا" منها. ثم إنها لا تتصرف فلا مضارع ولا أمر لها، ولذلك أطلقوا عليها اسم: الأفعال الجامدة.

ومن الفقرتين السابقتين نجد عندنا نوعين من الأفعال، النوع الأول: الأفعال الناقصة، وهو ما يقابل الأفعال التامة، والثاني الأفعال الجامدة وهو ما يقابل المتصرفة.

٤ ــ دراسة الحرف:

١ ــ الحرف ــ كما قلنا ــ أداة ربط في نظام الجملة العربية، فأنت إن أردت أن تقول: عن اثنين اشتركا في حدث المجيء، قلت: جاء فلان وفلان. فالواو هي التي أشركت ما بعدها وما قبلها بالحدث، وإذا قلت: خرج سعيد من البيت، وجدت "من" تربط بين الحدث، وهو الخروج، و "البيت" وهو المكان الذي ابتدأ منه الحدث. وبعض الأحرف تؤدي معاني خاصة، كالاستفهام الذي يؤديه الحرفان: هل، والهمزة، والشرط الذي يؤديه "إنْ" وإذ ما، وكمعنى التمني في "ليت" والترجي في "لعل" والنفي في: لا، ما، ولم، ولما، وإنْ. غير أن الحرف لا يؤدي معناه إلا إذا جاء في تركيب، أما الاسم والفعل فكل منهما يفهم منه معنى، وإن وقع مفرداً.

ويتضح هذا أيضاً في أفعال الشروع التي تحولت إلى معنى غير معناها الأصيل.

٢ ــ وقد لاحظ العلماء أن بعض الأحرف يختص بنوع من الكلمات، فيأتي مقترناً بها دون أن يقترن بغيرها، فالحرف "من" وأخواته يختص بالاسم دون غيره، والحرف "لم" وأخواته، يختص بالفعل دون غيره. ولاحظوا كذلك أن أحرفاً أخرى لا تختص بكلمة دون غيرها، فكما تدخل على الأسماء، تدخل على الأفعال، كأحرف العطف، والاستفهام، وبعض أحرف النفي، مثل "ما" و "لا" و "إن" من ذلك أنك تقول: جاء خالد وأخوه، ثم ذهب خالد وبقي أخوه. فواو العطف ــ كما ترى ــ دخلت في الجملة الأولى على الاسم، ودخلت في الثانية على الفعل. فإذا سمينا الضرب الأول من الأحرف: أحرفاً مختصة، أمكن أن نسمي الضرب الثاني: أحرفاً غير مختصة.

٣ ــ وقد تنبه العلماء إلى ظاهرة واضحة في العربية، هي أن الحرف المختص يقترن استعماله بحركة إعرابية خاصة في الكلمة التي يختص بها، فأحرف الجر مثلاً تجر الاسم الذي بعدها، وأحرف الجزم تجزم الفعل المضارع، وأحرف النصب تنصبه، أما الحرف الذي لا اختصاص له فلا يؤثر في الكلمة التي يدخل عليها، ولهذا كانت أحرف الاستفهام والعطف لا عمل لها[1].

[1] هناك شذوذ سنتحدث عنه في حينه.

٣ ـ الوسيلة التعبيرية في اللغة

في الحياة المادية ظاهرة واضحة جداً، هي أن الأشياء كلها تقوم على أساسين متناقضين في الظاهر، متكاملين في المضمون، ذلك أنها تتشابه في شيء، وتختلف في شيء، ولولا اختلافها لما كان لها ذات متميزة.

فالمخلوقات تتشابه في الوجود، ولكنها تختلف في الأجناس، فمنها إنسان، وحيوان، وجماد، والإنسان نفسه ليس شكلاً واحداً، بل يختلف في العرق، والقسمات، والنوازع، والمواهب، وكذلك يختلف الحيوان في الشكل والطبائع، ومثلهما النبات وسائر الأشياء. ولولا ذلك لما استطاع الناس أن يميزوا شيئاً من شيء.

ولا شك أن تكوّن الخليقة على هذا الأساس جعل الفكر الإنساني قائماً على إدراك الفروق المميزة للأشياء، وقادراً على النفوذ إلى بواطن المحسوسات لاكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، فالإنسان أبداً يوازن بين المرئيات والمسموعات وسائر المدركات، وليس بقادر أن يريح ذهنه من عملية الموازنة

واللغة ــ أياً كانت ــ قائمة على هذا المبدأ، ومن هنا جاءت الوسيلة التعبيرية فيها متجسدة في علاقات الشبه، وأوجه الاختلاف. فما مظاهر ذلك في العربية؟

إن النظر المتأني في بناء اللغة العربية يدل على أن لها ثلاث وسائل تعبيرية، هي:

١ ــ **الصيغة:** وهي شكل الكلمة اللفظي.

٢ ــ **الإعراب:** وهو تغير أواخر الكلمات المعربة.

٣ ــ **التركيب:** وهو نظام الجملة وبناؤها.

في الصيغة تجسد العربية معاني عامة، كالاسمية، والفعلية، والوصفية، ثم تظهر الووه الخلافية في كل قسم من هذه الأقسام، ويعبر كل وجه عن معنى خاص به، فثمة الدلالة على الحدث التي يعبر عنها بناء المصدر، وهناك معاني المطاوعة، والاتخاذ، والمشاركة، والصيرورة، و.. التي تعبر عنها صيغ فعلية خاصة، وهناك أيضاً معاني الاتصاف بالحدث، التي يعبر عنها بعض المشتقات، كاسم الفاعل،

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ولكل منها معنى ينفرد به عن قسميه بما له من ميزة شكلية مخالفة لغيره، وقل مثل ذلك في صيغ المبالغة، واسم الآلة، واسم المرة والهيئة.

وما من شك في أن مظاهر الشبه والخلاف واضحة في هذه الصيغ، وهي نفسها الوسيلة التعبيرية التي شاءتها العربية مطابقةً للوسيلة التي يعبر بها الوجود عن نفسه.

وبالإعراب ــ وهو ميدان نحوي لا صرفي ــ نجد اللغة تعبر عن الفاعلية، والمفعولية وما شابههما من المعاني الفرعية، فهناك المنصوبات، والمجرورات، والمرفوعات، وهي نفسها فروق خلافية تميز معنى من آخر، ولكن أمرها لا يقف عند هذا الحد، بل إن كلاً من هذه الأنواع يختلف في شعبَه اختلافاً من شأنه التعبير عن معنى دقيق، فالمنصوبات مثلاً ليست سواء في التكوين، فمنها ما هو مصدر كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، ومنها ما هو اسم عام كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه، ومنها ما هو مشتق كالحال، ومنها ما هو جامد كالتمييز، إلى جانب الفروق الخلافية من حيث المعنى.

وفي ميدان الحروف يتضح لك قيام البناء اللغوي على هذا المبدأ، ولنأخذ على سبيل المثال حروف الجر، فالتشابه بينها في الشكل والعمل مقرون بالفروق الخلافية التي تميز الحرف الأصلي، من الحرف الزائد، والشبيه بالزائد. فالأول ذو معنى خاص به، يظهر في التركيب اللغوي، وهو فوق ذلك ذو وظيفة أخرى، إذ ينقل معنى العامل وأثره إلى الاسم الذي يدخل عليه، فهو وسيط بين مؤثر ومتأثر، أما الحرف الزائد فيخلو من المعنى الخاص، ولا يتوسط بين العامل والمعمول، وأما الشبيه بالزائد مثل "رُبَّ" فهو ذو معنى، وبهذا يشبه الأصلي، ولكنه ليس بوسيط بين مؤثر ومتأثر، وبهذا يشبه الزائد.

وهذه الفروق الخلافية لا تؤدي هذه المعاني الدقيقة فحسب، بل نراها في كثير من الأحيان تدفع اللبس، فاللام الجارة مثلاً مكسورة مع الاسم الظاهر، مفتوحة مع الضمائر، تقول: للرجل، للجامعة، للبحر، وتقول: له، لك، لنا.. ولكن هذا

٣ ـ الوسيلة التعبيرية في اللغة

في الحياة المادية ظاهرة واضحة جداً، هي أن الأشياء كلها تقوم على أساسين متناقضين في الظاهر، متكاملين في المضمون، ذلك أنها تتشابه في شيء، وتختلف في شيء، ولولا اختلافها لما كان لها ذات متميزة.

فالمخلوقات تتشابه في الوجود، ولكنها تختلف في الأجناس، فمنها إنسان، وحيوان، وجماد، والإنسان نفسه ليس شكلاً واحداً، بل يختلف في العرق، والقسمات، والنوازع، والمواهب، وكذلك يختلف الحيوان في الشكل والطبائع، ومثلهما النبات وسائر الأشياء. ولولا ذلك لما استطاع الناس أن يميزوا شيئاً من شيء.

ولا شك أن تكوّن الخليقة على هذا الأساس جعل الفكر الإنساني قائماً على إدراك الفروق المميزة للأشياء، وقادراً على النفوذ إلى بواطن المحسوسات لاكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، فالإنسان أبداً يوازن بين المرئيات والمسموعات وسائر المدركات، وليس بقادر أن يريح ذهنه من عملية الموازنة

واللغة ــ أياً كانت ــ قائمة على هذا المبدأ، ومن هنا جاءت الوسيلة التعبيرية فيها متجسدة في علاقات الشبه، وأوجه الاختلاف. فما مظاهر ذلك في العربية؟

إن النظر المتأني في بناء اللغة العربية يدل على أن لها ثلاث وسائل تعبيرية، هي:

١ ــ **الصيغة:** وهي شكل الكلمة اللفظي.

٢ ــ **الإعراب:** وهو تغير أواخر الكلمات المعربة.

٣ ــ **التركيب:** وهو نظام الجملة وبناؤها.

في الصيغة تجسد العربية معاني عامة، كالاسمية، والفعلية، والوصفية، ثم تظهر الووه الخلافية في كل قسم من هذه الأقسام، ويعبر كل وجه عن معنى خاص به، فثمة الدلالة على الحدث التي يعبر عنها بناء المصدر، وهناك معاني المطاوعة، والاتخاذ، والمشاركة، والصيرورة، و.. التي تعبر عنها صيغ فعلية خاصة، وهناك أيضاً معاني الاتصاف بالحدث، التي يعبر عنها بعض المشتقات، كاسم الفاعل،

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ولكل منها معنى ينفرد به عن قسميه بما له من ميزة شكلية مخالفة لغيره، وقل مثل ذلك في صيغ المبالغة، واسم الآلة، واسم المرة والهيئة.

وما من شك في أن مظاهر الشبه والخلاف واضحة في هذه الصيغ، وهي نفسها الوسيلة التعبيرية التي شاءتها العربية مطابقةً للوسيلة التي يعبر بها الوجود عن نفسه.

وبالإعراب ــ وهو ميدان نحوي لا صرفي ــ نجد اللغة تعبر عن الفاعلية، والمفعولية وما شابههما من المعاني الفرعية، فهناك المنصوبات، والمجرورات، والمرفوعات، وهي نفسها فروق خلافية تميز معنى من آخر، ولكن أمرها لا يقف عند هذا الحد، بل إن كلاً من هذه الأنواع يختلف في شعبَه اختلافاً من شأنه التعبير عن معنى دقيق، فالمنصوبات مثلاً ليست سواء في التكوين، فمنها ما هو مصدر كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، ومنها ما هو اسم عام كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه، ومنها ما هو مشتق كالحال، ومنها ما هو جامد كالتمييز، إلى جانب الفروق الخلافية من حيث المعنى.

وفي ميدان الحروف يتضح لك قيام البناء اللغوي على هذا المبدأ، ولنأخذ على سبيل المثال حروف الجر، فالتشابه بينها في الشكل والعمل مقرون بالفروق الخلافية التي تميز الحرف الأصلي، من الحرف الزائد، والشبيه بالزائد. فالأول ذو معنى خاص به، يظهر في التركيب اللغوي، وهو فوق ذلك ذو وظيفة أخرى، إذ ينقل معنى العامل وأثره إلى الاسم الذي يدخل عليه، فهو وسيط بين مؤثر ومتأثر، أما الحرف الزائد فيخلو من المعنى الخاص، ولا يتوسط بين العامل والمعمول، وأما الشبيه بالزائد مثل "رُبَّ" فهو ذو معنى، وبهذا يشبه الأصلي، ولكنه ليس بوسيط بين مؤثر ومتأثر، وبهذا يشبه الزائد.

وهذه الفروق الخلافية لا تؤدي هذه المعاني الدقيقة فحسب، بل نراها في كثير من الأحيان تدفع اللبس، فاللام الجارة مثلاً مكسورة مع الاسم الظاهر، مفتوحة مع الضمائر، تقول: للرجل، للجامعة، للبحر، وتقول: له، لك، لنا،.. ولكن هذا

الأصل يختلف في باب الاستغاثة، إذ تجيء هذه اللام مفتوحة مع المستغاث به، ليكون فتحها وسيلة لفظية خلافية يفرق بها بين المستغاث به والمستغاث له أو منه.

أما التعبير ببناء التركيب، فهو أقل شأناً مما قدمنا في لغة العرب، على حين نجده في غيرها، كالإنكليزية، أهم وسائل التعبير، فنظام الجملة العربية مرن، طيّع، ويرجع هذا إلى أن المعاني الأساسية تؤدى بالإعراب، أو بالصيغ، وحين تخلو كلمات التركيب من هاتين الوسيلتين يقوم بناء الجملة بهذه المهمة، فإذا قلت: لقي أخي أبي، وصادف عمي موسى، وأمثال هذا، عرفت أن الفاعل هو المتقدم، وأن المفعول هو المتأخر، لأن الأصل الذي تقوم عليه الجملة الفعلية العربية هو على الشكل التالي:

الفعل + الفاعل + المفعول +...

وفي مخالفة هذا الأصل وسيلة تعبيرية أخرى، فقد تقدم ما حقه التأخير للاهتمام به، وقد تتصرف ببناء الجملة من حيث الذكر والحذف لتؤدي معاني فرعية مهمة.

* * *

هذا المدخل يضع أيدينا على البناء العام للقواعد العربية، ويهيء لنا السبيل لفهم التفصيلات التي سنجدها في داخل الكتاب، ولكنه لا يغني عنها.

الإعراب والبناء

يطلق النحاة مصطلح "إعراب" على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات، من رفع ونصب وجر وجزم، ولهذا المصطلح أصل لغوي هو مصدر الفعل "أعرب" الذي يعني: وضح وبيَّنَ، لأن الإعراب وسيلة تعبيرية تظهر بها الوظيفة المعنوية للكلمة، كما سترى.

أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا يحيد عنه، من سكون أو حركة، مهما كان العامل فيها، وقد استوحى النحويون هذا المصطلح من البناء المادي الذي يلزم موضعه ولا يتحول عنه مهما تقلبت عليه عوامل الطبيعة من مطر وريح.

وتتفرد اللغة العربية في هذه الأيام بالإعراب، فهو وسيلة تعبيرية مهمة فيها، إلى جانب الصيغ، وهو السبب الوحيد الذي جعل تركيب الجملة العربية طيعاً ذا مرانة، وغير مقيد بالقيود التي نعرفها في اللغات الأخرى.

ويتضح لك هذا في المثال الآتي:

ضرب سعيدٌ سميراً

فالرفع الذي لحق آخر الاسم الأول يدل على الفاعلية، والنصب في الاسم الثاني يدل على المفعولية، ولهذا لا ترى مانعاً من تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، ما دامت دلالتا الفاعلية والمفعولية قائمتين، فأنت قادر على أن تقول: ضرب سميراً سعيدٌ. ومثل هذه المرانة لا مثيل لها في تركيب الجملة غير العربية.

وبالإعراب تميز العربيةُ المتشابهَ من العبارات، وهذا واضح في الأمثلة الآتية:

إذا قلت: ما أجملَ السماءَ!! ونصبتَ: السماء، بفعل التعجب: أجملَ، كنت تتعجب من جَمال السماء، وتكشف عن شعور نفسي لابسك حيالَ المشهد الذي تتبدى فيه الطبيعةُ لعينيك، أما إذا قلت: ما أجملُ السماءِ؟ ورفعت: أجمل، وجررت السماء، كنت في موقف آخر، فأنت هنا لا تتعجب، ولم تشعر بإحساس ما حيال

الأصل يختلف في باب الاستغاثة، إذ تجيء هذه اللام مفتوحة مع المستغاث به، ليكون فتحها وسيلة لفظية خلافية يفرق بها بين المستغاث به والمستغاث له أو منه.

أما التعبير ببناء التركيب، فهو أقل شأناً مما قدمنا في لغة العرب، على حين نجده في غيرها، كالإنكليزية، أهم وسائل التعبير، فنظام الجملة العربية مرن، طيّع، ويرجع هذا إلى أن المعاني الأساسية تؤدى بالإعراب، أو بالصيغ، وحين تخلو كلمات التركيب من هاتين الوسيلتين يقوم بناء الجملة بهذه المهمة، فإذا قلت: لقي أخي أبي، وصادف عمي موسى، وأمثال هذا، عرفت أن الفاعل هو المتقدم، وأن المفعول هو المتأخر، لأن الأصل الذي تقوم عليه الجملة الفعلية العربية هو على الشكل التالي:

الفعل + الفاعل + المفعول +...

وفي مخالفة هذا الأصل وسيلة تعبيرية أخرى، فقد تقدم ما حقه التأخير للاهتمام به، وقد تتصرف ببناء الجملة من حيث الذكر والحذف لتؤدي معاني فرعية مهمة.

* * *

هذا المدخل يضع أيدينا على البناء العام للقواعد العربية، ويهيء لنا السبيل لفهم التفصيلات التي سنجدها في داخل الكتاب، ولكنه لا يغني عنها.

الإعراب والبناء

يطلق النحاة مصطلح "إعراب" على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات، من رفع ونصب وجر وجزم، ولهذا المصطلح أصل لغوي هو مصدر الفعل "أعرب" الذي يعني: وضح وبيَّنَ، لأن الإعراب وسيلة تعبيرية تظهر بها الوظيفة المعنوية للكلمة، كما سترى.

أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا يحيد عنه، من سكون أو حركة، مهما كان العامل فيها، وقد استوحى النحويون هذا المصطلح من البناء المادي الذي يلزم موضعه ولا يتحول عنه مهما تقلبت عليه عوامل الطبيعة من مطر وريح.

وتتفرد اللغة العربية في هذه الأيام بالإعراب، فهو وسيلة تعبيرية مهمة فيها، إلى جانب الصيغ، وهو السبب الوحيد الذي جعل تركيب الجملة العربية طيعاً ذا مرانة، وغير مقيد بالقيود التي نعرفها في اللغات الأخرى.

ويتضح لك هذا في المثال الآتي:

ضرب سعيدٌ سميراً

فالرفع الذي لحق آخر الاسم الأول يدل على الفاعلية، والنصب في الاسم الثاني يدل على المفعولية، ولهذا لا ترى مانعاً من تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض، ما دامت دلالتا الفاعلية والمفعولية قائمتين، فأنت قادر على أن تقول: ضرب سميراً سعيدٌ. ومثل هذه المرانة لا مثيل لها في تركيب الجملة غير العربية.

وبالإعراب تميز العربيةُ المتشابهَ من العبارات، وهذا واضح في الأمثلة الآتية:

إذا قلت: ما أجملَ السماءَ!! ونصبتَ: السماء، بفعل التعجب: أجملَ، كنت تتعجب من جَمال السماء، وتكشف عن شعور نفسي لابسك حيالَ المشهد الذي تتبدى فيه الطبيعةُ لعينيك، أما إذا قلت: ما أجملُ السماءِ؟ ورفعت: أجمل، وجررت السماء، كنت في موقف آخر، فأنت هنا لا تتعجب، ولم تشعر بإحساس ما حيال

السماء، ولكنك تراها جميلة ولا تدري أي شيء فيها أكثر جمالاً من غيره، ولذلك جئت تسأل عن أجمل ما فيها.

وإذا قلت لأخيك الصغير: اخرج إلى الشارع لا يؤذِك أحدٌ. وجزمت الفعل المضارع: يؤذيك، فحذفت الياء، وهي حرف العلة، جعلت عدم الإيذاء متوقفاً على الخروج إلى الشارع، فكأنك قلت له: إن تخرج إلى الشارع لا يؤذِك أحد، وهذا يعني أنه سيؤذى إن لم يخرج. ولكنك إذا قلت له: أخرج إلى الشارعِ لا يؤذيك أحد. وأثبت الياء في المضارع لأنك لم تجزمه، وتطمئنه بأنه لن يؤذى، فليس في الشارع من يؤذيه، وعلى هذا يكون بقاؤه في البيت غير مؤذٍ له، على خلاف ما كان في التعبير الأول.

وإذا قلت: لا تذهبْ إلى المدرسة وتركبَ الدراجة. فأنت إنما تنهى المخاطب عن أن يجمع بين العملين في وقتٍ واحد. غير أنك لا تنهاه عن ركوب الدراجة في وقت آخر. ولكنك إذا جزمت الفعلين: تذهب، وتركب. تغير المعنى، وحينئذ يكون نهيك شاملاً، فأنت لا تريد أن يركب المخاطب الدراجة في الأوقات كلها، ولا تريد أيضاً أن يذهب إلى المدرسة كذلك.

وعلى هذا يكون الإعراب في لغة العرب وسيلة تعبيرية عن دقيق المعاني، فحين تعرب الجملة تقوم بتحليل التركيب اللغوي تحليلاً تبين فيه وظيفة كل كلمة من حيث المعنى الذي تؤديه.

ولكن ما الذي يحدث الإعراب في الكلمات المعربة؟ إنه العامل، فما هو؟

١ ــ العامل النحوي:

هو مصطلح نحوي يطلق على كل كلمةٍ تؤثر في تغيير حركات أواخر الأسماء، وبعض الأفعال، نصباً أو رفعاً أو جراً أو جزماً.

وتقسم العوامل قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية.

العوامل اللفظية

آ ــ الأفعال:

هي أقوى هذه العوامل، وتظهر هذه القوة في أنها تعمل في الأسماء مقدمة عليها، ومتأخرة عنها، وعملها قياسي ما عدا الأفعال الناقصة منها، فهي ترفع

الفاعل، وتنصب المفعولات والحال، والتمييز الملحوظ[١]، ولكنها ليست سواء في ذلك، فمنها ما لا يقوى على نصب المفعول به ومنها ما يتعدى هذا فينصب مفعولاً أو مفعولين أو ثلاثة.

ويتميز بعضها من بعض، فما كان منها متصرفاً يفضُل ما كان جامداً، ويظهر هذا في تقديم المعمول عليه، مثل: راكباً جاء أخوك، والزجاجَ كسَرتُ[٢]، أما الجامد فلا يقوى على ذلك، إذ لا تقدم معمولات الأفعال: نِعْمَ وبئس وحبذا، عليها لجمودها.

أما الأفعال الناقصة فيقتصر عملها على رفع الاسم الذي كان مبتدأ، ونصب الخبر بعده، ثم هي عاجزة بعد ذلك عن نصب اسم أو رفعه، فهي مثلاً لا تعمل في حال، أو مفعول مطلق، أو مفعول لأجله أو ما شابه ذلك من الفضلات، ولا تعمل في شبه الجملة لأنها لا تدل على حدث، كما سترى في بحث خاص بها.

ب ــ الحروف:

والحروف قسمان: قسم مختص، وآخر لا اختصاص له، فمن الحروف ما يختص بالدخول على الأسماء، كحروف الجر، والأحرف المشبهة بالأفعال، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال كالنواصب، والجوازم، ومنها ما لا يختص فيدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، كأحرف العطف، و "ما" النافية.

ويرى النحاة القدماء أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، كأحرف الجر، ولم، ولن، وأشباهها، وما لم يكن مختصاً يعجز عن العمل، كأحرف العطف، وحرفي الاستفهام: الهمزة، وهل. ثم يستثنون من هذه القاعدة "ما" النافية الحجازية لأنهم رأوها عاملة عمل ليس في نصوص فصيحة، كالقرآن الكريم، والشعر القديم، كقوله تعالى: ﴿**وما هذا بشراً**﴾ (يوسف ٣١) وقوله: ﴿**وما هن أمهاتهم**﴾ (المجادلة٢).

---

[١] أما تمييز العدد وكناياته فيعمل فيه العدد والكنايات، وهي: كم، كأي، كذا.

[٢] ليس هذا مطلقاً، لأن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله المتصرف في أصح الرأيين.

السماء، ولكنك تراها جميلة ولا تدري أي شيء فيها أكثر جمالاً من غيره، ولذلك جئت تسأل عن أجمل ما فيها.

وإذا قلت لأخيك الصغير: اخرج إلى الشارع لا يؤذِكَ أحدٌ. وجزمت الفعل المضارع: يؤذيك، فحذفت الياء، وهي حرف العلة، جعلتَ عدم الإيذاء متوقفاً على الخروج إلى الشارع، فكأنك قلت له: إن تخرج إلى الشارع لا يؤذِكَ أحد، وهذا يعني أنه سيؤذى إن لم يخرج. ولكنك إذا قلت له: أخرج إلى الشارعِ لا يؤذيك أحد. وأثبت الياء في المضارع لأنك لم تجزمه، وتطمئنه بأنه لن يؤذى، فليس في الشارع من يؤذيه، وعلى هذا يكون بقاؤه في البيت غير مؤذٍ له، على خلاف ما كان في التعبير الأول.

وإذا قلت: لا تذهبْ إلى المدرسة وتركبَ الدراجة. فأنت إنما تنهى المخاطب عن أن يجمع بين العملين في وقتٍ واحد. غير أنك لا تنهاه عن ركوب الدراجة في وقت آخر. ولكنك إذا جزمت الفعلين: تذهب، وتركب. تغير المعنى، وحينئذ يكون نهيك شاملاً، فأنت لا تريد أن يركب المخاطب الدراجة في الأوقات كلها، ولا تريد أيضاً أن يذهب إلى المدرسة كذلك.

وعلى هذا يكون الإعراب في لغة العرب وسيلة تعبيرية عن دقيق المعاني، فحين تعرب الجملة تقوم بتحليل التركيب اللغوي تحليلاً تبين فيه وظيفة كل كلمة من حيث المعنى الذي تؤديه.

ولكن ما الذي يحدث الإعراب في الكلمات المعربة؟ إنه العامل، فما هو؟

١ ــ العامل النحوي:

هو مصطلح نحوي يطلق على كل كلمةٍ تؤثر في تغيير حركات أواخر الأسماء، وبعض الأفعال، نصباً أو رفعاً أو جراً أو جزماً.

وتقسم العوامل قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية.

العوامل اللفظية

آ ــ الأفعال:

هي أقوى هذه العوامل، وتظهر هذه القوة في أنها تعمل في الأسماء مقدمة عليها، ومتأخرة عنها، وعملها قياسي ما عدا الأفعال الناقصة منها، فهي ترفع

الفاعل، وتنصب المفعولات والحال، والتمييز الملحوظ[1]، ولكنها ليست سواء في ذلك، فمنها ما لا يقوى على نصب المفعول به ومنها ما يتعدى هذا فينصب مفعولاً أو مفعولين أو ثلاثة.

ويتميز بعضها من بعض، فما كان منها متصرفاً يفضُل ما كان جامداً، ويظهر هذا في تقديم المعمول عليه، مثل: راكباً جاء أخوك، والزجاجَ كسَرتُ[2]، أما الجامد فلا يقوى على ذلك، إذ لا تقدم معمولات الأفعال: نِعْمَ وبئس وحبذا، عليها لجمودها.

أما الأفعال الناقصة فيقتصر عملها على رفع الاسم الذي كان مبتدأ، ونصب الخبر بعده، ثم هي عاجزة بعد ذلك عن نصب اسم أو رفعه، فهي مثلاً لا تعمل في حال، أو مفعول مطلق، أو مفعول لأجله أو ما شابه ذلك من الفضلات، ولا تعمل في شبه الجملة لأنها لا تدل على حدث، كما سترى في بحث خاص بها.

ب ــ الحروف:

والحروف قسمان: قسم مختص، وآخر لا اختصاص له، فمن الحروف ما يختص بالدخول على الأسماء، كحروف الجر، والأحرف المشبهة بالأفعال، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال كالنواصب، والجوازم، ومنها ما لا يختص فيدخل على الأسماء تارة، وعلى الأفعال تارة أخرى، كأحرف العطف، و "ما" النافية.

ويرى النحاة القدماء أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، كأحرف الجر، ولم، ولن، وأشباهها، وما لم يكن مختصاً يعجز عن العمل، كأحرف العطف، وحرفي الاستفهام: الهمزة، وهل. ثم يستثنون من هذه القاعدة "ما" النافية الحجازية لأنهم رأوها عاملة عمل ليس في نصوص فصيحة، كالقرآن الكريم، والشعر القديم، كقوله تعالى: **﴿وما هذا بشراً﴾** (يوسف ٣١) وقوله: **﴿وما هن أمهاتهم﴾** (المجادلة٢).

[1] أما تمييز العدد وكناياته فيعمل فيه العدد والكنايات، وهي: كم، كأي، كذا.

[2] ليس هذا مطلقاً، لأن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله المتصرف في أصح الرأيين.

والحق أن هناك حرفاً آخر نراه ــ بإجماع جمهور النحويين ــ عاملاً في الأسماء والأفعال، هو: كي. فهي حيناً حرف ناصب، مثل: جئت كي أجدَ ما أبحث عنه. وحيناً آخر حرف جر. وذلك حين تدخل على "ما" الاستفهامية، مثل: كَيْمَهْ؟

أضف إلى ذلك حرفاً آخر هو "إذن"، فهي تدخل على الأفعال والأسماء، وهذا يعني أنها حرف غير مختص، ومع هذا نجدها تعمل نصباً في الفعل المضارع إذا استوفت بعض الشروط[1].

وهناك حرف آخر هو "لا" النافية، تشبه "ما" الحجازية من حيث العمل وعدم الاختصاص، ومع ذلك نراها تعمل عمل (ليس) في بعض الشواهد الفصيحة المنقولة، من ذلك قول سعد بن مالك:

مَن صدَّ عن نيرانها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

والتقدير: لا براحٌ كائناً لي. ومثله قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيٌ على الأرضِ باقيا ... ولا وَزرٌ مما قضى اللهُ واقيا

وأكثر من ذلك دلالة على عدم استقراء النحاة لهذا النوع من الأحرف العاملة، هو "إنْ" النافية، فجمهورهم يجعلها عاملة عمل " ليس" بالشروط التي تشترط في "ما" وهي مع ذلك حرف غير مختص، إذ تدخل على الأفعال، كقوله تعالى: ﴿**وليحلفُنَّ إن أردنا إلا الحسنى**﴾ (التوبة ١٠٧) كما تدخل على الأسماء، كقوله: ﴿**إن هو إلا ملك كريم**﴾ (يوسف ٣١).

مهما يكن من شيء فإن الحروف ــ في عرف القدماء ــ عوامل ضعيفة، فهي دون الفعل ولذلك لا تقوى على العمل في كل شيء، من ذلك أنها لا تعمل عادة في الفضلات، كالظرف والحال والتمييز والاستثناء، ولكن بعضها يحمل معنى الفعل فيعمل في بعض الفضلات، فالحرف (ليت) مثلاً فيه معنى: أتمنى، وكأن فيه معنى: يُشبه، ومن أجل ذلك نصب بهما الحال، كقول النابغة الذبياني:

[1] يرى بعضهم أن (إذن) العاملة غير المهملة، ويعد الثانية منهما (إذا) الظرفية المضمنة معنى الحرف، إلا أنه حذف فعل الشرط بعدها فلحق بها التنوين عوضاً عنه، ولهذا يجب أن تكتب ــ بحسب هذا المذهب ــ بألف فوقها إشارة التنوين لا بالنون، وهذا تكلف.

كأنه خارجاً من جنبِ صفحتِه ... سَفُّودُ شَرْبٍ نسُوهُ عندَ مُفْتَأدِ

فقوله: خارجاً، حال عملت فيها: كأن.

وتقول: ليت سعيداً أخوك غنياً. فقولك: غنياً، حال، عملت فيها: ليت، والتقدير في العبارتين كما يلي: أشبه القرن خارجاً من جنب صفحة الكلب بسفود شرب منسيّ عند مفتأد. وأتمنى أخوَّة سعيدٍ لك في حال غناه.

ج ــ الأسماء:

الأسماء في الأصل لا عمل لها، بل هي التي تعمل فيها العوامل من أفعال وحروف، غير أن ما يعمل منها قسمان: قسم يعمل عمل الفعل، لأنه يشبهه في دلالته، وقد يحل محله، وقسم آخر يعمل عمل الحرف لأنه يتضمن معناه.

أما القسم الأول فيشمل: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل. فبعض هذه الأسماء تدل على الحدث مجرداً من الزمان، كالمصدر، وبعضها الآخر يدل على الحدث مقروناً بالزمان، كاسمي الفاعل، والمفعول، واسم الفعل، وهذا من وظيفة الفعل المعنوية في الكلام.

وأما القسم الآخر فيقتصر على أسماء الشرط، لأنها تضمنت معنى الحرف "إن"، فإذا قلت: متى تأت أكرمْك، كان المعنى: إن تأت في أي وقت أكرمك.

العوامل المعنوية

آ ــ **الابتداء:** وهو التجرد من العوامل اللفظية، غير الزائدة فالمبتدأ حين يتجرد من الأحرف المشبهة، والأفعال الناقصة، يرفع بالابتداء.

ب ــ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم: أي أن الفعل المضارع يقع موقع الاسم فيُرفَع، فقولك: العمل يفيد، يشبه قولك: العمل مفيد. فلما وقع موقع الاسم رُفع.

*   *   *

الهاء في: كأنه ترجع إلى قرن الثور، والهاء في: صفحته: ترجع إلى كلب الصياد، والسفود سيخ الشواء، والمفتأد: موضع الوقود الذي يعد للشواء.

لنحاة الكوفة مصطلح آخر في العامل المعنوي هو: الخلاف، أي عدم المماثلة، وهو الذي يعمل النصب عندهم في الظرف بعد المبتدأ، وفي الفعل المضارع بعد (أو، والفاء، والواو) في الحالات المعروفة، وفي المفعول معه، وكان الفراء منهم يستعمل أحياناً مصطلح: الصرف، بدلاً من الخلاف.

والحق أن هناك حرفاً آخر نراه ـ بإجماع جمهور النحويين ـ عاملاً في الأسماء والأفعال، هو: كي. فهي حيناً حرف ناصب، مثل: جئت كي أجدَ ما أبحث عنه. وحيناً آخر حرف جر. وذلك حين تدخل على "ما" الاستفهامية، مثل: كيْمَهْ؟

أضف إلى ذلك حرفاً آخر هو "إذن"، فهي تدخل على الأفعال والأسماء، وهذا يعني أنها حرف غير مختص، ومع هذا نجدها تعمل نصباً في الفعل المضارع إذا استوفت بعض الشروط .

وهناك حرف آخر هو "لا" النافية، تشبه "ما" الحجازية من حيث العمل وعدم الاختصاص، ومع ذلك نراها تعمل عمل (ليس) في بعض الشواهد الفصيحة المنقولة، من ذلك قول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

والتقدير: لا براحٌ كائناً لي. ومثله قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيٌّ على الأرضِ باقيا ولا وَزرٌ مما قضى اللهُ واقيا

وأكثر من ذلك دلالة على عدم استقراء النحاة لهذا النوع من الأحرف العاملة، هو "إنْ" النافية، فجمهورهم يجعلها عاملة عمل " ليس" بالشروط التي تشترط في "ما" وهي مع ذلك حرف غير مختص، إذ تدخل على الأفعال، كقوله تعالى: ﴿**وليحلفُنَّ إن أردنا إلا الحسنى**﴾ (التوبة ١٠٧) كما تدخل على الأسماء، كقوله: ﴿**إن هو إلا ملك كريم**﴾ (يوسف ٣١).

مهما يكن من شيء فإن الحروف ـ في عرف القدماء ـ عوامل ضعيفة، فهي دون الفعل ولذلك لا تقوى على العمل في كل شيء، من ذلك أنها لا تعمل عادة في الفضلات، كالظرف والحال والتمييز والاستثناء، ولكن بعضها يحمل معنى الفعل فيعمل في بعض الفضلات، فالحرف (ليت) مثلاً فيه معنى: أتمنى، وكأن فيه معنى: يُشبه، ومن أجل ذلك نصب بهما الحال، كقول النابغة الذبياني:

[1] يرى بعضهم أن (إذن) العاملة غير المهملة، ويعد الثانية منهما (إذا) الظرفية المضمنة معنى الحرف، إلا أنه حذف فعل الشرط بعدها فلحق بها التنوين عوضاً عنه، ولهذا يجب أن تكتب ـ بحسب هذا المذهب ـ بألف فوقها إشارة التنوين لا بالنون، وهذا تكلف.

كأنه خارجاً من جنبِ صفحته سَفُّودُ شَرْبٍ نسُوهُ عندَ مُفتَأدِ

فقوله: خارجاً، حال عملت فيها: كأن.

وتقول: ليت سعيداً أخوك غنياً. فقولك: غنياً، حال، عملت فيها: ليت، والتقدير في العبارتين كما يلي: أشبه القرن خارجاً من جنب صفحة الكلب بسفود شرب منسيّ عند مفتأد. وأتمنى أخوَّة سعيدٍ لك في حال غناه.

ج ـ الأسماء:

الأسماء في الأصل لا عمل لها، بل هي التي تعمل فيها العوامل من أفعال وحروف، غير أن ما يعمل منها قسمان: قسم يعمل عمل الفعل، لأنه يشبهه في دلالته، وقد يحل محله، وقسم آخر يعمل عمل الحرف لأنه يتضمن معناه.

أما القسم الأول فيشمل: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل. فبعض هذه الأسماء تدل على الحدث مجرداً من الزمان، كالمصدر، وبعضها الآخر يدل على الحدث مقروناً بالزمان، كاسمي الفاعل، والمفعول، واسم الفعل، وهذا من وظيفة الفعل المعنوية في الكلام.

وأما القسم الآخر فيقتصر على أسماء الشرط، لأنها تضمنت معنى الحرف "إن"، فإذا قلت: متى تأت أكرمْك، كان المعنى: إن تأت في أي وقت أكرمك.

العوامل المعنوية

آ ـ **الابتداء:** وهو التجرد من العوامل اللفظية، غير الزائدة فالمبتدأ حين يتجرد من الأحرف المشبهة، والأفعال الناقصة، يرفع بالابتداء.

ب ـ **وقوع الفعل المضارع موقع الاسم:** أي أن الفعل المضارع يقع موقع الاسم فيُرفَع، فقولك: العمل يفيد، يشبه قولك: العمل مفيد. فلما وقع موقع الاسم رُفع .

* * *

الهاء في: كأنه ترجع إلى قرن الثور، والهاء في: صفحته: ترجع إلى كلب الصياد، والسفود سيخ الشواء، والمفتأد: موضع الوقود الذي يعد للشواء.

لنحاة الكوفة مصطلح آخر في العامل المعنوي هو: الخلاف، أي عدم المماثلة، وهو الذي يعمل النصب عندهم في الظرف بعد المبتدأ، وفي الفعل المضارع بعد (أو، والفاء، والواو) في الحالات المعروفة، وفي المفعول معه، وكان الفراء منهم يستعمل أحياناً مصطلح: الصرف، بدلاً من الخلاف.

والعامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي، لأنه يُزيل حكمه، فإذا قلت: الرجل قادم، رفعت الرجل بالابتداء، وهو عامل معنوي، وإذا قلت: ليت الرجلَ قادم. نصبته بالعامل اللفظي: ليت. وأبطلت عمل الابتداء المعنوي.

العامل الأصل والعامل الفرع

وههنا ظاهرة هامة تساعد على فهم النحو العربي، لعلها ظهرت فيما بسطناه من أمر العامل، ولكننا نؤثر أن نزيدها وضوحاً في هذه الفِقْرة، فقد تبين لنا أن للعامل نوعين: الأول عامل يعمل أصالة، وآخر يعمل حملاً على غيره، ويسمى الأول أصلاً، ويقال للآخر: فرع.

ونجد في منطق العربية ظاهرة واضحة جداً هي أن الفروع تنحط أبداً عن مرتبة الأصول، ولعل في الأمثلة الآتية ما يوضح لك ذلك:

١ ــ المشتق من الأسماء كاسم الفاعل وأضرابه، يعمل عمل الفعل، فهو إذاً فرع عليه، ولذلك تراه أضعف منه، لأنه يعمل بشروط سنتحدث عنها بتفصيل في موضعها من هذا الكتاب، وليس هذا فحسب، بل إن الاسم المشتق كلما ازداد شبهاً بالفعل، أي بالأصل، ازداد قدرة على العمل، وكلما ضعف شبهه بالفعل ضعف عمله، ومن أجل ذلك ترى اسم التفضيل مثلاً أقل المشتقات عملاً لأنه أقلها شبهاً بالأصل.

٢ ــ وكذلك الأمر في الأدوات التي تعمل عمل "ليس" فهي كلها مقيدة بشروط، وحين يختل شرط واحد منها يبطل عملها.

٣ ــ وترى هذه الظاهرة في "لا" النافية للجنس، فهي فرع على "إنَّ" في عملها، ولذلك تنحط عنها مرتبة، إذ لا تعمل إلا في النكرات، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، ولا تسبق بعامل من عوامل الجر، على حين لا تؤثر هذه الظواهر كلها في عمل "إنَّ".

٤ ــ وتلقانا هذه الظاهرة المنطقية في اسم الفعل، فهو محمول في عمله على ما يسميه من الأفعال، فاسم الفعل المنقول: عليك، فرع على الفعل: الزم، ومن أجل ذلك كان أضعف منه في العمل، ويتجلى لك هذا في أن "الزم" ينصب المفعول به إن

تأخر عنه، أو تقدم عليه، تقول: الزم نفسك، وتقول أيضاً: نفسك الزم. أما اسمه: عليك، فلا يعمل إلا إذا تقدم معْموله، فلا يقال: نفسك عليك. بل: عليك نفسَك.

طبيعة هذه العوامل

وهذه العوامل ليست بذات أثر حسي، كالعوامل الطبيعية، وآثارها تختلف عن أثر النار في الإحراق، والماء في البرد، ولكنها دلالات ليس غير، ولهذا يكون فقدها علامة كوجودها.

على أن العوامل اللفظية ــ وإن كانت هي الأقوى ــ راجعةٌ في الحقيقة إلى أنها معنوية، فنحن نقول مثلاً: رفع هذا الاسم لأنه فاعل، ونصب ذاك لأنه مفعول، وإنما قال النحاة: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليدلوا على أن بعض العمل يأتي مُسبباً عن لفظ يصحبه، فكلما جاءت (إنَّ) قبل الاسم نصب، وكلما جاءت (في) قبله جر، وهكذا.

والحقيقة أن العمل من الرفع والنصب، والجر والجزم ــ كما يقول أحدهم ــ إنما هو للمتكلم نفسه، مراعياً القوانين الإعرابية في لغة العرب، عارفاً ما يكون عليه الاسم المعرب إذا تقدمه فعل معين أو حرف مختص.

٢ ــ الكلمة المعربة:

والمعرب من الكلمات هو الذي يتغير آخره بتأثير العامل الذي يسبقه، فيرفع لأنه فاعل أو مبتدأ مثلاً، وينصب لأنه مفعول أو حال، ويجر إذا سبقه عامل جر، من حرف أو اسم.

والأسماء معربة في أصل الوضع، إلا أن بعضها يبنى لأسباب سنتحدث عنها في مكانها، أما الأفعال فمبنية ما عدا الأفعال المضارعة التي أشبهت اسم الفاعل فأعربت، وإذا لحقتها علامات الأفعال بنيت، كنون النسوة وإحدى نوني التوكيد.

علامات الإعراب

آ ــ الحركات:

في كل كلمة معربة حرف تظهر عليه آثار العوامل الإعرابية، هو الحرف الأخير منها، ويسمى في مصطلح النحو: حرف الإعراب، كالباء من: كتاب، والراء من: قمر، والعين من: يضع.

والعامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي، لأنه يُزيل حكمه، فإذا قلت: الرجل قادم، رفعت الرجل بالابتداء، وهو عامل معنوي، وإذا قلت: ليت الرجلَ قادم. نصبته بالعامل اللفظي: ليت. وأبطلت عمل الابتداء المعنوي.

العامل الأصل والعامل الفرع

وههنا ظاهرة هامة تساعد على فهم النحو العربي، لعلها ظهرت فيما بسطناه من أمر العامل، ولكننا نؤثر أن نزيدها وضوحاً في هذه الفِقْرة، فقد تبين لنا أن للعامل نوعين: الأول عامل يعمل أصالة، وآخر يعمل حملاً على غيره، ويسمى الأول أصلاً، ويقال للآخر: فرع.

ونجد في منطق العربية ظاهرة واضحة جداً هي أن الفروع تنحط أبداً عن مرتبة الأصول، ولعل في الأمثلة الآتية ما يوضح لك ذلك:

١ ــ المشتق من الأسماء كاسم الفاعل وأضرابه، يعمل عمل الفعل، فهو إذاً فرع عليه، ولذلك تراه أضعف منه، لأنه يعمل بشروط سنتحدث عنها بتفصيل في موضعها من هذا الكتاب، وليس هذا فحسب، بل إن الاسم المشتق كلما ازداد شبهاً بالفعل، أي بالأصل، ازداد قدرة على العمل، وكلما ضعف شبهه بالفعل ضعف عمله، ومن أجل ذلك ترى اسم التفضيل مثلاً أقل المشتقات عملاً لأنه أقلها شبهاً بالأصل.

٢ ــ وكذلك الأمر في الأدوات التي تعمل عمل "ليس" فهي كلها مقيدة بشروط، وحين يختل شرط واحد منها يبطل عملها.

٣ ــ وترى هذه الظاهرة في "لا" النافية للجنس، فهي فرع على "إنّ" في عملها، ولذلك تنحط عنها مرتبة، إذ لا تعمل إلا في النكرات، ولا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، ولا تسبق بعامل من عوامل الجر، على حين لا تؤثر هذه الظواهر كلها في عمل "إنّ".

٤ ــ وتلقانا هذه الظاهرة المنطقية في اسم الفعل، فهو محمول في عمله على ما يسميه من الأفعال، فاسم الفعل المنقول: عليك، فرع على الفعل: الزم، ومن أجل ذلك كان أضعف منه في العمل، ويتجلى لك هذا في أن "الزم" ينصب المفعول به إن

تأخر عنه، أو تقدم عليه، تقول: الزم نفسك، وتقول أيضاً: نفسك الزم. أما اسمه: عليك، فلا يعمل إلا إذا تقدم معْموله، فلا يقال: نفسك عليك. بل: عليك نفسَك.

طبيعة هذه العوامل

وهذه العوامل ليست بذات أثر حسي، كالعوامل الطبيعية، وآثارها تختلف عن أثر النار في الإحراق، والماء في البرد، ولكنها دلالات ليس غير، ولهذا يكون فقدها علامة كوجودها.

على أن العوامل اللفظية ــ وإن كانت هي الأقوى ــ راجعةٌ في الحقيقة إلى أنها معنوية، فنحن نقول مثلاً: رفع هذا الاسم لأنه فاعل، ونصب ذاك لأنه مفعول، وإنما قال النحاة: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليدلوا على أن بعض العمل يأتي مُسبباً عن لفظ يصحبه، فكلما جاءت (إنّ) قبل الاسم نصب، وكلما جاءت (في) قبله جر، وهكذا.

والحقيقة أن العمل من الرفع والنصب، والجر والجزم ــ كما يقول أحدهم ــ إنما هو للمتكلم نفسه، مراعياً القوانين الإعرابية في لغة العرب، عارفاً ما يكون عليه الاسم المعرب إذا تقدمه فعل معين أو حرف مختص.

٢ ــ الكلمة المعربة:

والمعرب من الكلمات هو الذي يتغير آخره بتأثير العامل الذي يسبقه، فيرفع لأنه فاعل أو مبتدأ مثلاً، وينصب لأنه مفعول أو حال، ويجر إذا سبقه عامل جر، من حرف أو اسم.

والأسماء معربة في أصل الوضع، إلا أن بعضها يبنى لأسباب سنتحدث عنها في مكانها، أما الأفعال فمبنية ما عدا الأفعال المضارعة التي أشبهت اسم الفاعل فأعربت، وإذا لحقتها علامات الأفعال بنيت، كنون النسوة وإحدى نوني التوكيد.

علامات الإعراب

آ ــ الحركات:

في كل كلمة معربة حرف تظهر عليه آثار العوامل الإعرابية، هو الحرف الأخير منها، ويسمى في مصطلح النحو: حرف الإعراب، كالباء من: كتاب، والراء من: قمر، والعين من: يضع.

إلا أنه قد يلحق الكلمة حرفُ دخيل، فيحل محل حرف الإعراب فيها، كعلامات التأنيث في مثل: كبيرة، وخضراء، وسلمى، وياء النسبة في مثل: حلبي، ودمشقي، والحرف الذي زيد لإلحاق الكلمة بكلمة أخرى، مثل: أرطي، وهو نوع من الشجر.

وحركات الإعراب هي: الرفع والنصب والجر، ويلحق بها الجزم، وهو ليس بحركة، أما الرفع والنصب فمشتركان في الأسماء والأفعال، ويختص الجر بالأسماء فلا يدخل الأفعال، كما يختص الجزم بالفعل المضارع فلا يدخل الأسماء، وعلة ذلك أن الأسماء في لغة العرب يلزمها التنوين والحركات، لتدل على المعاني المطلوبة، ولذلك لا تجزم لئلا تفقد دلالتها المعنوية، أما الأفعالُ فلا تخفض لأن الخفض في العربية يكون بالإضافة أو بحرف الجر، وفي الإضافة معنى التملك، والفعل حدث لا يملك شيئاً حتى يضاف إليه، كما أن حروف الجر لا تدخل عليه ولا تعمل فيه.

وفي لغة العرب ظواهر تخرج على هذا القانون العام، فجمع المؤنث السالم تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال النصب، والممنوع من الصرف تنوب فيه الفتحة عن الكسرة في حال الجر.

ب ـ الحروف:

وهناك كلمات تكون فيها علامات الإعراب حروفاً لا حركات، هي:

ـ **المثنى وملحقاته:** فالألف فيه علامة الرفع، والياء علامة النصب والجر، تقول: جاء الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

ـ **جمع المذكر السالم وملحقاته:** الواو فيه علامة الرفع، والياء علامة الجر والنصب مثل: أقبلَ الدارسون، ورأيت الدارسين، ومررت بالدارسين.

ـ **الأسماء الستة:** وهي: أبٌ، أخ، حم، فو، ذو، هنٌ. الواو فيها علامة الرفع والياء علامة الجر، والألف علامة النصب، تقول: جاء ذو مال، ومررت بأخي خالد، ولا تملأ فاك بالكلمات.

ويشترط فيها أن تكون: مفردة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم، وغير مصغرة. وإذا اختل شرط من هذه الشروط كانت علامات إعرابها الحركات، تقول: هذا أبٌ

عظيم. وإنه لأخٌ كريم. وهؤلاء آباءُ صدقٍ، وهذا أخيُّكَ. إلا "ذو" منها، فإنها في حال الجمع تلحق بجمع المذكر السالم، تقول: جاء ذوو مال، ورأيت ذوي مال.

ـ الأفعال الخمسة: وهي الأفعال المضارعة حين تتصل بها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، فتكون علامة الرفع فيها ثبوت النون، ويكون حذف النون منها علامة للنصب والجزم، تقول: الناس يعملون بجد. والناس لم يعملوا بجد. والناس لن يعملوا بجد.

الإعراب التقديري

في بعض الأحيان لا يظهر أثر العامل الإعرابي على الكلمة المعربة، إما لأن حرف الإعراب فيها يتعذر ظهورها عليه، وإما لأن الحركة الإعرابية تثقل عليه، كما توضحه لك الأمثلة الآتية:

ـ إذا دعا داعي الجهاد لَبَّيْتُ النداء.

فقوله: داعي، فاعل للفعل: دعا، وينبغي له أن يُرفَع، وتظهر حركة الرفع على الياء، ويقال: داعِيُ الجهادِ، والحق أن اللسان قادر على ذلك، ولكن لصعوبةٍ سببُها ثقلُ اللفظ تحذف الحركة وتسكن الياء للتخفيف، ويقال في إعرابها: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. وإذا قلت:

ـ يدعو الواجبُ إلى العمل.

كان الفعل: يدعو ـ وهو فعل مضارع مرفوع ـ معرباً إعراباً تقديرياً، لأنه منته بواو، وإظهار حركة الرفع عليها ثقيل على اللسان، ومن أجل ذلك تحذف، وتقدر، ولكن لاحظ العبارة الآتية:

ـ ينأى الفتى عن الحمى في سبيلِ العيش.

فالفعل: ينأى، مضارع، وحقه أن يكونَ مرفوعاً، والاسم: الفتى، فاعل، وحقه الرفع، والاسم: الحمى وقع بعد حرف الجر، وحقه أن يجر، غير أنك إذا حاولتَ أن تظهر حركات الإعراب على الألف التي تنتهي بها كل كلمة عجزت عن ذلك، لأنه يستحيل ظهورها عليها، ولهذا كان الإعراب تقديرياً، ويقال فيها: مرفوعة أو مجرورة، وعلامة رفعها أو جرها الضمة أو الكسرة، المقدرة على آخرها للتعذر.

إلا أنه قد يلحق الكلمة حرفُ دخيل، فيحل محـل حـرف الإعـراب فيـها، كعلامات التأنيث في مثل: كبيرة، وخضراء، وسلمى، وياء النسبة في مثل: حلبـي، ودمشقي، والحرف الذي زيد لإلحاق الكلمة بكلمة أخرى، مثل: أرطي، وهو نـوع من الشجر.

وحركات الإعراب هي: الرفع والنصب والجر، ويلحق بها الجزم، وهو ليس بحركة، أما الرفع والنصب فمشتركان في الأسـماء والأفعـال، ويختـص الجـر بالأسماء فلا يدخل الأفعال، كما يختص الجزم بالفعل المضارع فلا يدخل الأسـماء، وعلة ذلك أن الأسماء في لغة العرب يلزمها التنوين والحركات، لتدل على المعـاني المطلوبة، ولذلك لا تجزم لئلا تفقد دلالتها المعنوية، أما الأفعال فـلا تخفـض لأن الخفض في العربية يكون بالإضافة أو بحرف الجر، وفي الإضافة معنى التملـك، والفعل حدث لا يملك شيئاً حتى يضاف إليه، كما أن حروف الجر لا تدخل عليـه ولا تعمل فيه.

وفي لغة العرب ظواهر تخرج على هذا القانون العام، فجمع المؤنث السـالم تنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال النصب، والممنوع من الصرف تنـوب فيـه الفتحة عن الكسرة في حال الجر.

ب ـ الحروف:

وهناك كلمات تكون فيها علامات الإعراب حروفاً لا حركات، هي:

ـ **المثنى وملحقاته:** فالألف فيه علامة الرفع، والياء علامة النصب والجـر، تقول: جاء الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

ـ **جمع المذكر السالم وملحقاته:** الواو فيه علامة الرفع، والياء علامة الجـر والنصب مثل: أقبلَ الدارسون، ورأيت الدارسين، ومررت بالدارسين.

ـ **الأسماء الستة:** وهي: أبٌ، أخ، حم، فو، ذو، هنٌ. الواو فيها علامة الرفع والياء علامة الجر، والألف علامة النصب، تقول: جاء ذو مال، ومـررت بـأخي خالد، ولا تملأ فاك بالكلمات.

ويشترط فيها أن تكون: مفردة، ومضافة إلى غير ياء المتكلم، وغير مصغرة. وإذا اختل شرط من هذه الشروط كانت علامات إعرابها الحركات، تقول: هـذا أبٌ

عظيم. وإنه لأخٌ كريم. وهؤلاء آباءُ صدقٍ، وهذا أخيُّكَ. إلا "ذو" منها، فإنـها فـي حال الجمع تلحق بجمع المذكر السالم، تقول: جاء ذوو مال، ورأيت ذوي مال.

ـ الأفعال الخمسة: وهي الأفعال المضارعة حين تتصل بها ألف الاثنيـن أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، فتكون علامة الرفع فيها ثبوت النون، ويكون حذف النون منها علامة للنصب والجزم، تقول: الناس يعملون بجد. والنـاس لـم يعملوا بجد. والناس لن يعملوا بجد.

الإعراب التقديري

في بعض الأحيان لا يظهر أثر العامل الإعرابي على الكلمة المعربة، إما لأن حرف الإعراب فيها يتعذر ظهورها عليه، وإما لأن الحركة الإعرابية تثقل عليـه، كما توضحه لك الأمثلة الآتية:

ـ إذا دعا داعي الجهاد لَبَّيْتُ النداء.

فقوله: داعي، فاعل للفعل: دعا، وينبغي له أن يُرفَع، وتظهر حركـة الرفـع على الياء، ويقال: داعِيُ الجهادِ، والحق أن اللسان قادر على ذلك، ولكن لصعوبـةٍ سببُها ثقلُ اللفظ تحذف الحركة وتسكن الياء للتخفيف، ويقال في إعرابـها: فـاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. وإذا قلت:

ـ يدعو الواجبُ إلى العمل.

كان الفعل: يدعو ـ وهو فعل مضارع مرفوع ـ معرباً إعراباً تقديرياً، لأنه منته بواو، وإظهار حركة الرفع عليها ثقيل على اللسان، ومن أجل ذلـك تحـذف، وتقدر، ولكن لاحظ العبارة الآتية:

ـ ينأى الفتى عن الحمى في سبيلِ العيش.

فالفعل: ينأى، مضارع، وحقه أن يكونَ مرفوعاً، والاسم: الفتى، فاعل، وحقه الرفع، والاسم: الحمى وقع بعد حرف الجر، وحقه أن يجر، غير أنك إذا حـاولتَ أن تظهر حركات الإعراب على الألف التي تنتهي بها كل كلمة عجزت عن ذلـك، لأنه يستحيل ظهورها عليها، ولهذا كان الإعراب تقديرياً، ويقال فيها: مرفوعـة أو مجرورة، وعلامة رفعها أو جرها الضمة أو الكسرة، المقدرة على آخرها للتعذر.

على أن هذا يتوقف على حركتي الرفع والجر، أما حركة النصب فتظهر على الواو والياء دون أن يشعر اللسان بثقل النطق بالكلمة، تقول:

ـ إن القاضيَ لن يدعوَ المحاميَ إلى المحكمة.

ففي هذه العبارة ظهرت حركة النصب على الياء والواو، كما هو ظاهر، وعلة ذلك أنها خفيفة غير ثقيلة، والغاية من حذف الحركتين الآخريين هي الجنوح إلى الخفة في النطق.

وعلى هذا يكون الإعراب التقديري في الكلمات المعربة التي تنتهي بألف أو ياء أو واو، إلا إذا كانت منصوبة، فعند ذلك يكون إعرابها تقديرياً إذا كانت منتهية بالألف، وغير تقديري إذا كانت منتهية بواو أو ياء.

على أنه يباح في ضرورة الشعر أن تظهر حركتا الرفع والجر على الواو والياء، على الرغم من الثقل، وذلك لإقامة الوزن، كما في قول جرير:

فيوماً يجازينَ الهوى غير ماضيٍ ويوماً ترى فيهنَّ غولاً تغوَّلُ

الإعراب المحلي

أما هنا فلا يقوى العامل على أن يؤثر في الكلمة التي بعده، لأنها مبنية لا تتأثر بالعوامل، ولكنها نزلت منزلاً لو نزلت فيه كلمة معربة لأثر فيها العامل السابق لها، أو المتأخر عنها، انظر إلى المثال الآتي: ادفعْ عنهُ الأذى.. فالضمير المتصل بحرف الجر: عن، مبني على الضم، لم يتأثر بالعامل الجار قبله، ولو تأثر لوجب أن يقال: عنه. ولكن لو نزل في موضع اسم معرب مثل: الوطن، لجر متأثراً بالعامل، فنقول: عن الوطنِ. ولهذا نقول في إعراب الضمير: مبني على الضم في محل جر بحرف الجر.

ويكون الإعراب محلياً فيما يلي:

١ ـ **الكلمات المبنية:** وهي الأسماء التي بنيت لمشابهتها الحرف، مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، والشرط، والضمائر، و... وسنتحدث عنها في قسم خاص، وقد مثلنا لها في المثال السابق بالضمير المتصل.

ومن الكلمات المبنية الفعل الماضي، إذ يكون إعرابه محلياً حين يسبق بعامل الجزم، تقول: إن عمل أخوك ربح. فـ: إنْ، تجزم فعلين مضارعين معربين،

ولكنها هنا صادفت فعلين ماضيين، هما: عمل، وربح، وكلاهما مبني لاتؤثر فيه العوامل، ولذلك يكون الإعراب محلياً، نقول في إعراب الأول: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، لأنه فعل الشرط، وكذلك نقول في إعراب الآخر: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، جواب الشرط.

ومثله الفعل المضارع حين يبنى لاتصاله بنون النسوة أو بإحدى نوني التوكيد، تقول: لا تحسَبَنَّ العملَ سهلاً، فـ: لا، ناهية، وهي تجزم الفعل المضارع المعرب، إلا أنها هنا صادفت فعلاً مضارعا مبنياً على الفتح، ولا يتأثر بعملها، ولهذا نقول في إعرابه: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية، وكذلك إذا قلت: الطالباتُ يكتبْنَ. تقول في إعراب: يكتبْنَ: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، لتجرده من الناصب والجازم.

٢ ـ **الجمل:** وإعراب الجمل محلي أيضاً، لأن العوامل لا تؤثر فيها تأثيراً لفظياً، إلا أن بعضها ينزل منازل للمفردات المعربة، تقول: هذا عمل يفيد. فجملة: يفيد، فعلية في محل رفع، صفةٌ لـ: عمل. وهكذا بقية الجمل ذات المحل الإعرابي.

٣ ـ **المصدر المؤول:** وهو ـ وإن كان من المفردات ـ يشبه الجملة في خفاء أثر العامل فيه، تقول: أحب أن تنجح، فالفعل أحب متعد ينصب مفعولاً به، ومفعوله هنا هو المصدر المؤول، ولكنه لا يقدر أن يؤثر فيه تأثيراً لفظياً، ولذلك نقول: والمصدر المؤول من "أن والفعل تنجح" في محل نصب، مفعول به للفعل: أحب.

٤ ـ **الاسم** الذي عمل فيه عامل زائد: كالاسم المجرور بحرف زائد، مثل: لست بذاهب. فالباء حرف جر زائد، وذاهب: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً إلى أنه خبر (ليس)

الكلمة المبنية:

تحدثنا عن الكلمات المبنية في فقْرة "الإعراب المحلي"، ولا بد لنا هنا من أن نقول فيها شيئاً لتوضيحها.

[1] بين النحاة في هذا خلاف. فبعضهم يعد القسم الأخير من الإعراب التقديري، ويعرب: بذاهب، على الشكل التالي: الباء حرف جر زائد، وذاهب: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة التي جلبتها الباء الزائدة.

على أن هذا يتوقف على حركتي الرفع والجر، أما حركة النصب فتظهر على الواو والياء دون أن يشعر اللسان بثقل النطق بالكلمة، تقول:

ــ إن القاضيَ لن يدعوَ المحاميَ إلى المحكمة.

ففي هذه العبارة ظهرت حركة النصب على الياء والواو، كما هو ظاهر، وعلة ذلك أنها خفيفة غير ثقيلة، والغاية من حذف الحركتين الآخريين هي الجنوح إلى الخفة في النطق.

وعلى هذا يكون الإعراب التقديري في الكلمات المعربة التي تنتهي بألف أو ياء أو واو، إلا إذا كانت منصوبة، فعند ذلك يكون إعرابها تقديرياً إذا كانت منتهية بالألف، وغير تقديري إذا كانت منتهية بواو أو ياء.

على أنه يباح في ضرورة الشعر أن تظهر حركتا الرفع والجر على الواو والياء، على الرغم من الثقل، وذلك لإقامة الوزن، كما في قول جرير:

فيوماً يجازينَ الهوى غير ماضيٍ ويوماً ترى فيهنَّ غولاً تغوّلُ

الإعراب المحلي

أما هنا فلا يقوى العامل على أن يؤثر في الكلمة التي بعده، لأنها مبنية لا تتأثر بالعوامل، ولكنها نزلت منزلاً لو نزلت فيه كلمة معربة لأثر فيها العامل السابق لها، أو المتأخر عنها، انظر إلى المثال الآتي: ادفعْ عنهُ الأذى.. فالضمير المتصل بحرف الجر: عن، مبني على الضم، لم يتأثر بالعامل الجار قبله، ولو تأثر لوجب أن يقال: عنه. ولكن لو نزل في موضع اسم معرب مثل: الوطن، لجر متأثراً بالعامل، فنقول: عن الوطنِ. ولهذا نقول في إعراب الضمير: مبني على الضم في محل جر بحرف الجر.

ويكون الإعراب محلياً فيما يلي:

١ ــ **الكلمات المبنية**: وهي الأسماء التي بنيت لمشابهتها الحرف، مثل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، والشرط، والضمائر، و... وسنتحدث عنها في قسم خاص، وقد مثلنا لها في المثال السابق بالضمير المتصل.

ومن الكلمات المبنية الفعل الماضي، إذ يكون إعرابه محلياً حين يسبق بعامل الجزم، تقول: إن عمل أخوك ربح. فـ: إنْ، تجزم فعلين مضارعين معربين،

ولكنها هنا صادفت فعلين ماضيين، هما: عمل، وربح، وكلاهما مبني لاتؤثر فيه العوامل، ولذلك يكون الإعراب محلياً، نقول في إعراب الأول: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم بإن، لأنه فعل الشرط، وكذلك نقول في إعراب الآخر: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم بإن، جواب الشرط.

ومثله الفعل المضارع حين يبنى لاتصاله بنون النسوة أو بإحدى نوني التوكيد، تقول: لا تحسَبَنَّ العملَ سهلاً، فـ: لا، ناهية، وهي تجزم الفعل المضارع المعرب، إلا أنها هنا صادفت فعلاً مضارعا مبنياً على الفتح، ولا يتأثر بعملها، ولهذا نقول في إعرابه: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية، وكذلك إذا قلت: الطالباتُ يكتبْنَ. تقول في إعراب: يكتبْن: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، لتجرده من الناصب والجازم.

٢ ــ **الجمل**: وإعراب الجمل محلي أيضاً، لأن العوامل لا تؤثر فيها تأثيراً لفظياً، إلا أن بعضها ينزل منازل للمفردات المعربة، تقول: هذا عمل يفيد. فجملة: يفيد، فعلية في محل رفع، صفةٌ لـ: عمل. وهكذا بقية الجمل ذات المحل الإعرابي.

٣ ــ **المصدر المؤول**: وهو ــ وإن كان من المفردات ــ يشبه الجملة في خفاء أثر العامل فيه، تقول: أحب أن تنجح، فالفعل أحب متعد ينصب مفعولاً به، ومفعوله هنا هو المصدر المؤول، ولكنه لا يقدر أن يؤثر فيه تأثيراً لفظياً، ولذلك نقول: والمصدر المؤول من "أن والفعل تنجح" في محل نصب، مفعول به للفعل: أحب.

٤ ــ **الاسم** الذي عمل فيه عامل زائد: كالاسم المجرور بحرف زائد، مثل: لست بذاهب. فالباء حرف جر زائد، وذاهب: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً إلى أنه خبر (ليس)[1]

الكلمة المبنية:

تحدثنا عن الكلمات المبنية في فِقْرة "الإعراب المحلي"، ولا بد لنا هنا من أن نقول فيها شيئاً لتوضيحها.

[1] بين النحاة في هذا خلاف. فبعضهم يعد القسم الأخير من الإعراب التقديري، ويعرب: بذاهب، على الشكل التالي: الباء حرف جر زائد، وذاهب: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة التي جلبتها الباء الزائدة.

فالمبنيات هي: الأحرف والأفعال ما عدا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد، و بعض الأسماء، كأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والظروف، والأحول المركبة، و..

والأصل في المبنيات أن تكون مسكنة مثل: كمْ، ومنْ، ومتى، إلا أن بعضها أتى مبنياً على الفتح مثل: كيفَ، وأينَ، وأيانَ: وأتى بعضها الآخر مبنياً على الضم، مثل منذُ، وقبلُ، وبعدُ، وبني آخر على الكسر مثل: سيبويهِ، حذارِ، حذامِ، وأمسِ. قال ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبنا	والأصل في المبني أن يسكنا
ومنه ذو فتحٍ وذو كسر وضمْ	كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ: كمْ

الأسماء المبنية

الأسماء في الأصل معربة، لأنها هي التي تتسلط عليها العوامل لتؤديَ وظائف معنوية في تركيب الكلام، فالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والحال والتمييز، والمضاف إليه والمنادى، كلها أسماء يكشف فيها الإعراب عن المعنى المقصود.

إلا أن بعض الأسماء – على الرغم من تسلط العوامل على معظمها – تخالف هذا الأصل، فلا تكون معربة، لأنها تختلف عن الأسماء المعربة في وضعها اللفظي، أو في طبيعة استعمالها، أو في أداء المعنى، وتكون في هذا كله أقرب إلى الحرف، فبعضها – كالضمائر المتصلة – لا يزيد على حرف أو حرفين، وبعضها الآخر – كأسماء الشرط والاستفهام – يتضمن معنى الحرف، وقسم آخر، كالأسماء الموصولة – لا يظهر معناه إلا بغيره، وبعضها أيضاً تشبه الحرف في أنها تعمل في غيرها، ولكن غيرها لا يعمل فيها، وهي أسماء الأفعال.

والمبني نوعان: سماعي، وقياسي.

أما الأول: فهو الذي استعملته العرب مبنياً، وتلقاهُ العلماء عنهم ودونوه، فلا يخضع لقاعدة، كالضمائر المتصلة والمنفصلة، وأسماء الاستفهام والشرط والإشارة، والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، مثل: إذا، إذ الآن، حيث، منذ، مذ، .. وقد علل النحاة بناء هذه الأسماء بشبهها بالحروف، كما بينا.

أما الأسماء المبنية قياساً ما يبنى على الفتح، ومنها ما يبنى على الضم، ومنها ما يبنى على الكسر.

ما يبنى على الفتح قياساً

يطرد البناء على الفتح في الأسماء الآتية:

آ – المركبة تركيباً مزجياً:

وهي ما تألفت من كلمتين كانتا في الأصل مستقلتين، كقول عبيد بن الأبرص:

أما الضمائر المنفصلة التي تزيد على حرفين فتلحق بالضمائر المتصلة من حيث البناء.

فالمبنيات هي: الأحرف والأفعال ما عدا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد، و بعض الأسماء، كأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، والظروف، والأحول المركبة، و..

والأصل في المبنيات أن تكون مسكنة مثل: كمْ، ومنْ، ومتى، إلا أن بعضها أتى مبنياً على الفتح مثل: كيفَ، وأينَ، وأيانَ: وأتى بعضها الآخر مبنياً على الضم، مثل منذُ، وقبلُ، وبعدُ، وبني آخر على الكسر مثل: سيبويهِ، حذارِ، حذامِ، وأمسِ. قال ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبنا ... والأصل في المبني أن يسكنا
ومنه ذو فتحٍ وذو كسر وضمْ ... كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ: كمْ

الأسماء المبنية

الأسماء في الأصل معربة، لأنها هي التي تتسلط عليها العوامل لتؤديَ وظائف معنوية في تركيب الكلام، فالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والحال والتمييز، والمضاف إليه والمنادى، كلها أسماء يكشف فيها الإعراب عن المعنى المقصود.

إلا أن بعض الأسماء ــ على الرغم من تسلط العوامل على معظمها ــ تخالف هذا الأصل، فلا تكون معربة، لأنها تختلف عن الأسماء المعربة في وضعها اللفظي، أو في طبيعة استعمالها، أو في أداء المعنى، وتكون في هذا كله أقرب إلى الحرف، فبعضها ــ كالضمائر المتصلة ــ لا يزيد على حرف أو حرفين ، وبعضها الآخر ــ كأسماء الشرط والاستفهام ــ يتضمن معنى الحرف، وقسم آخر، كالأسماء الموصولة ــ لا يظهر معناه إلا بغيره، وبعضها أيضاً تشبه الحرف في أنها تعمل في غيرها، ولكن غيرها لا يعمل فيها، وهي أسماء الأفعال.

والمبني نوعان: سماعي، وقياسي.

أما الأول: فهو الذي استعملته العرب مبنياً، وتلقاهُ العلماء عنهم ودونوه، فلا يخضع لقاعدة، كالضمائر المتصلة والمنفصلة، وأسماء الاستفهام والشرط والإشارة، والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، مثل: إذا، إذ الآن، حيث، منذ، مذ، .. وقد علل النحاة بناء هذه الأسماء بشبهها بالحروف، كما بينا.

أما الأسماء المبنية قياساً ما يبنى على الفتح، ومنها ما يبنى على الضم، ومنها ما يبنى على الكسر.

ما يبنى على الفتح قياساً

يطرد البناء على الفتح في الأسماء الآتية:

آ ــ المركبة تركيباً مزجياً:

وهي ما تألفت من كلمتين كانتا في الأصل مستقلتين، كقول عبيد بن الأبرص:

أما الضمائر المنفصلة التي تزيد على حرفين فتلحق بالضمائر المتصلة من حيث البناء.

نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بين

وكقولك: ظهر أحد عَشَر كوكباً. فأنت ترى قول الشاعر: بين بين، مبنياً في جزأيه على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وكذلك ترى "أحد عشر" مبنياً في جزأيه على الفتح في محل رفع، لأنه فاعل للفعل: ظهر، وهذا كثير، كقولك: أعملُ صباحَ مساء، وهو جاري بيْتَ بيْتَ.

ومن المركبات ما يبنى جزؤه الأول، ويعامل جزؤه الآخر معاملة الممنوع من الصرف، وهو ما كان اسم علم، تقول: بدت لنا حضرموتُ، وهذه بعلبكُّ.

ب ـ أسماء الزمان المبهمة:

أسماء الزمان المبهمة هي التي لا تحدد وقتاً معيناً، مثل: يوم، وعام، وحين، و.. فهذه جميعاً تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى جملة، ولكن بناءها جائز لا واجب، ومعنى هذا أنه يجوز فيها الإعراب والبناء، غير أن كلاً منهما يرجح على صاحبه في موضع دون آخر، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ يرجح البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً، وذلك إذا كان فعلاً ماضياً كقول النابغة الجَعْدي:

أتَتْ مئةٌ لعامَ وُلِدتُ فيهِ وعَشْرٌ بعدَ ذاكَ وحِجتانِ

وقول النابغة الذبياني:

علَى حينَ عاتبتُ المشيبَ علَى الصِّبا وقلتُ: ألَمّا تصْحُ والشيبُ وازعُ

ففي البيت الأول أضيف اسم الزمان المبهم "عام" إلى جملة صدرها مبني لأنه فعل ماض، وكذلك أضيف في البيت الثاني "حين" إلى جملة: عاتبت المشيب. ومن هنا رجح البناء على الفتح، فلم يؤثر في كل منهما حرف الجر السابق له، وظل ملازماً لحركة الفتح لأنها حركة بناء.

٢ ـ ويرجح الإعراب على البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها معرباً، كما في قول الفرزدق:

على حينِ لم أتركْ على الأرضِ حيةً ولا نابحاً إلا استسرَّ عقورُها[1]

وقوله تعالى: **﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾** (المائدة ١٢٢) ففي هذين

[1] استسر: استخفى. العَقور: كل سبع جارح. يريد أنه لم يدع أحداً من الشعراء إلا جعله يستخفي من مخافته.

الشاهدين تجد غير ما وجدته هناك، فاسما الزمان المبهمان: حين، ويوم، معربان تأثر الأول بعامل الجر "على" فجر، وتأثر الثاني بعامل الرفع، وهو المبتدأ، فرفع، لأن كلاً منهما أضيف إلى جملة صدرها فعل مضارع معرب.

ولكن هذا ـ كما قلنا ـ جواز لا وجوب، أي أنك تستطيع أن تبني اسم الزمان المبهم في قولِ الفرزدق وفي الآية القرآنية، وأن تعربه في قول النابغتين: الذبياني والجعدي، ولكنك إن فعلت ذلك تركت أرجح المذهبين، وأفصح اللغتين.

ج ـ الأسماء المبهمة عامة:

الاسم المبهم كلمة ليس لها دلالة واضحة إذا كانت مفردة، فلو قلت: هذا الرجل مِثْلٌ. كان تشبيهك غير واضح، لأن كلمة "مثل" مبهمة لا تدل على معنى محدد إلا إذا أضفتها إلى شيء، كأن تقول مثلاً: هذا الرجل مثل أخيك. فكل اسم لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه يكون اسماً مبهماً من قبيل "مثل".

على أننا هنا لانخص هذا الضرب من الأسماء بالبحث، بل نتحدث عن الأسماء المبهمة عامة، سواء أكانت ظروفاً أم غير ظروف، والفرق بين هذه الفقرة والتي سبقتها هو أن المضاف إليه هنا كلمة مفردة، لا جملة كما كان هناك.

فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى كلمة مبنية بنيت جوازاً على الفتح، كما ترى في قوله تعالى: **﴿وأنا منا الصالحون، ومنا دونَ ذلك﴾** (الجن ١١) فقوله: دون: مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع. وعلة بنائه أنه اسم مبهم أضيف إلى اسم الإشارة المبني.

ولكن الاسم نفسه لم يُبْن في قوله تعالى: **﴿ويعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولايضرهم﴾** (الفرقان ٥٥) لأنه أضيف إلى اسم معرب. ويدلك على هذا قول جرير:

رددنا لشعثاءَ الرسولَ ولا أرى كيَومئذ شيئاً تُردُّ رسائلُهْ

فقوله: يوم، بني على الفتح، ولم يتأثر بعامل الجر الكاف، لأنه أضيف إلى "إذ" وهي مبنية.

على أن البناء هنا ـ كما قلنا ـ ليس واجباً، فقد جاء في النصوص الفصيحة إعراب بعض هذه الأسماء المبهمة، على الرغم من استيفائها لشروط البناء، كما

نحمي حقيقتَنا وبعـ ضُ القومِ يسقُط بَيْنَ بيْنَا

وكقولك: ظهر أحد عَشَرَ كوكباً. فأنت ترى قول الشاعر: بين بين، مبنياً في جزأيه على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، وكذلك ترى "أحد عشر" مبنياً في جزأيه على الفتح في محل رفع، لأنه فاعل للفعل: ظهر، وهذا كثير، كقولك: أعملُ صباحَ مساءَ، وهو جاري بيْتَ بيْتَ.

ومن المركبات ما يبنى جزؤه الأول، ويعامل جزؤه الآخر معاملة الممنوع من الصرف، وهو ما كان اسم علم، تقول: بدت لنا حضرموتُ، وهذه بعلبكُّ.

ب ـ أسماء الزمان المبهمة:

أسماء الزمان المبهمة هي التي لا تحدد وقتاً معيناً، مثل: يوم، وعام، وحين، و.. فهذه جميعاً تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى جملة، ولكن بناءها جائز لا واجب، ومعنى هذا أنه يجوز فيها الإعراب والبناء، غير أن كلاً منهما يرجح على صاحبه في موضع دون آخر، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ يرجح البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها مبنياً، وذلك إذا كان فعلاً ماضياً كقول النابغة الجَعْدي:

أَتَتْ مِئَةٌ لِعامَ وُلِدتُ فيهِ وعَشْرٌ بعدَ ذاكَ وحِجَّتانِ

وقول النابغة الذبياني:

علىَ حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ: ألَمّا تصحُ والشيبُ وازعُ

ففي البيت الأول أضيف اسم الزمان المبهم "عام" إلى جملة صدرها مبني لأنه فعل ماض، وكذلك أضيف في البيت الثاني "حين" إلى جملة: عاتبت المشيب. ومن هنا رجح البناء على الفتح، فلم يؤثر في كل منهما حرف الجر السابق له، وظل ملازماً لحركة الفتح لأنها حركة بناء.

٢ ـ ويرجح الإعراب على البناء إذا كان صدر الجملة المضاف إليها معرباً، كما في قول الفرزدق:

على حينِ لم أتركْ على الأرضِ حيةً ولا نابحاً إلا استسرَّ عقورُها[1]

وقوله تعالى: **﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾** (المائدة ١٢٢) ففي هذين

[1] استسر: استخفى. العَقور: كل سبع جارح. يريد أنه لم يدع أحداً من الشعراء إلا جعله يستخفي من مخافته.

الشاهدين تجد غير ما وجدته هناك، فاسما الزمان المبهمان: حين، ويوم، معربان تأثر الأول بعامل الجر "على" فجر، وتأثر الثاني بعامل الرفع، وهو المبتدأ، فرفع، لأن كلاً منهما أضيف إلى جملة صدرها فعل مضارع معرب.

ولكن هذا ـ كما قلنا ـ جواز لا وجوب، أي أنك تستطيع أن تبني اسم الزمان المبهم في قول الفرزدق وفي الآية القرآنية، وأن تعربه في قول النابغتين: الذبياني والجعدي، ولكنك إن فعلت ذلك تركت أرجح المذهبين، وأفصح اللغتين.

ج ـ الأسماء المبهمة عامة:

الاسم المبهم كلمة ليس لها دلالة واضحة إذا كانت مفردة، فلو قلت: هذا الرجل مِثْلٌ. كان تشبيهك غير واضح، لأن كلمة "مثل" مبهمة لا تدل على معنى محدد إلا إذا أضفتها إلى شيء، كأن تقول مثلاً: هذا الرجل مثل أخيك. فكل اسم لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه يكون اسماً مبهماً من قبيل "مثل".

على أننا هنا لانخص هذا الضرب من الأسماء بالبحث، بل نتحدث عن الأسماء المبهمة عامة، سواء أكانت ظروفاً أم غير ظروف، والفرق بين هذه الفقرة والتي سبقتها هو أن المضاف إليه هنا كلمة مفردة، لا جملة كما كان هناك.

فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى كلمة مبنية بنيت جوازاً على الفتح، كما ترى في قوله تعالى: **﴿وأنا منا الصالحون، ومنا دونَ ذلك﴾** (الجن ١١) فقوله: دون: مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع. وعلة بنائه أنه اسم مبهم أضيف إلى اسم الإشارة المبني.

ولكن الاسم نفسه لم يُبْن في قوله تعالى: **﴿ويعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولايضرهم﴾** (الفرقان ٥٥) لأنه أضيف إلى اسم معرب. ويدلك على هذا قول جرير:

رددنا لشعثاءَ الرسولَ ولا أرى كيَومئذٍ شيئاً تُردُّ رسائلُهْ

فقوله: يوم، بني على الفتح، ولم يتأثر بعامل الجر الكاف، لأنه أضيف إلى "إذ" وهي مبنية.

على أن البناء هنا ـ كما قلنا ـ ليس واجباً، فقد جاء في النصوص الفصيحة إعراب بعض هذه الأسماء المبهمة، على الرغم من استيفائها لشروط البناء، كما

ترى في قوله تعالى: ﴿فإن آمنوا بمثلِ ما آمنتم به، فقد اهتدوا﴾ (البقرة ١٣٧) فإن "مثل" هنا أضيفت إلى مبني وهو "ما" الموصولة، ومع هذا أعربت ولم تبنَ على الفتح.

د ــ اسم "لا" النافية للجنس:

ومما يبنى على الفتح قياساً في لغة العرب اسم "لا" النافية للجنس، إذا كان مفرداً أي غير مضاف أو شبيه بالمضاف، ولم يسبقها عامل من عوامل الجر، ولم يفصل بينه وبينها فاصل ما، وذلك كقول تأبط شراً:

لا شيءَ أسرعُ مني ليس ذا عُذرٍ   وذا جناح بِجنْبِ الرّيْدِ خفّاقِ

وإذا كان مثنى أو جمعاً بني على ما ينصب به، مثل: لا رجلينِ في الدار، ولا قائمين فيها، ولا قائمات هناك .

ما يبنى على الضم قياساً

ويبنى على الضم قياساً الأسماء الآتية:

آ ــ ما قطع من المبهمات عن الإضافة:

سواء أكانت ظروفاً أم غير ظروف، وهي أسماء لا تستعمل إلا مضافة، منها: غير، وبعد، وقبل، وقدام، وتحت وأول. كقوله تعالى: ﴿**اهدِنا الصراطَ المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم**﴾ (الفاتحة ٥ــ٦) ومن قول نصيب بن رباح:

أهيمُ بدعدٍ ما حييتُ فإن أمُتْ   فيا ليتَ شعري منْ يهيم بها بَعْدي

وهذا كثير.

إلا أنه قد يحذف الاسم الذي أضيفت إليه حذفاً لفظياً، دون أن يزول معناه في التركيب، وهذا يشبه إضمار الفاعل في الفعل، ويعني هذا أن المضاف إليه مقدر بعدها، ومن أجل ذلك تبنى المبهمات على الضم لتدل على هذه النكتة اللغوية المعنوية، تأمل قوله تعالى: ﴿**سنة الله في الذين خلوا مِن قبلُ**﴾ (الأحزاب ٦٢) فقوله: قبل، مقطوع عن الإضافة، والمعنى: من قبلِ هذا الزمان، أو من قبلكم.

يرى بعض النحويين أن يبني جمع المؤنث السالم على الفتح، لا على ما ينصب به.

وكذلك يقال في لغة التجارة: المطلوبُ من فلان مئةُ ليرة، ليس غيْرُ[١]. والتقدير: ليس المطلوب منه غيرَ ذلك. ومن هذا قوله تعالى: ﴿**فما يكذبك بعدُ بالدين**﴾ (التين٣) وقوله: ﴿**لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ**﴾ (الروم٤)، ومنه قول رجل من تميم:

لعنَ الإلهُ تعِلّةَ بنَ مسافرٍ   لعْناً يُشَنُّ عليهِ من قُدامُ

وهناك كلمة سمعت مبنية على الضم، هي "عَلُ" كما ترى في قول الفرزدق:

ولقد سددتُ عليكَ كلَّ ثنيَّةٍ   وأتيتُ نحو بني كليبٍ مِنْ عَلُ

وفي قول عدي بن زيد:

في كناسٍ ظاهرٍ يسترهُ   مِن علُ الشفّان هدابُ الفَنَنُ[٢]

وفي هذه الحال تكون محدودة المعنى، فالتقدير في بيت الفرزدق: وأتيت بني كليب من فوقهم. وفي بيت عدي: من فوقه. وعلى هذا تكون مقطوعة عن الإضافة، أما إذا لم تقطع فتكون معربة مجرورة بـ (من)، كقول امرىء القيس:

مِكرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مدبرٍ معاً   كجلمود صخر حطه السيل من علِ

إذ التقدير: حطه السيل من مكان عال. ومثله قول جرير:

إني انصببتُ من السماء عليكم   حتى اختطفتك يا فرزدقُ من عَلِ

وعلى هذا تكون في إعرابها نكرة لا معرفة .

---

[١] هم يستعملون: لا غير، وهذا من الأخطاء الشائعة.

[٢] الكناس: بيت الظبية في الشجر. الشفّان: الريح الباردة مع المطر، وهي في البيت منصوبة على نزع الخافض. يصف فتاة فيشبهها بظبية دخلت بيتها الذي تستره الأغصان من فوقه، فتحميه من الريح الباردة المبلّلة بالمطر.

هذا ما يفهم من كلام النحاة، إلا أن واقع اللغة المسموعة يشير إلى اضطراب في استعمال هذه الكلمة، فحيناً يؤكد المعنى أنها معرفة، ومع ذلك تراها مجرورة معربة، كقول أبي النجم يصف الحصان:

أقبُّ من تَحتُ عريضٌ من عَلِ

فقوله: علِ، معرفة، لأنه مردود على: تحتُ، والمعنى أن الحصان ضامر من تحتِه عريض من فوقِه، أي ضامر البطن عريض الظهر، ومن أجل ذلك رواه النحويون: من علُ: حتى يستقيم لهم الأصل.

وليس هذا فحسب بل هناك ما هو أكثر من ذلك، فالعرب تقول: من علُ، ومن عَلْوُ، ومن عَلُو، ومن علِ، ومن عَلْوِ، ومن عَلِي، ومن عَلْوَ، ومن علا، قال أبو النجم:

باتتْ تنوشُ الحوضَ نوشاً من عَلا

وأكبر الظن أن هذا لا يرجع إلى الضرورة الشعرية فحسب، وإنما كان يُسمع من الفصحاء في بواديهم.

ترى في قوله تعالى: ﴿فإن آمنوا بمثلِ ما آمنتم به، فقد اهتدوا﴾ (البقرة ١٣٧) فإن "مثل" هنا أضيفت إلى مبني وهو "ما" الموصولة، ومع هذا أعربت ولم تبنَ على الفتح.

د ـ اسم "لا" النافية للجنس:

ومما يبنى على الفتح قياساً في لغة العرب اسم "لا" النافية للجنس، إذا كان مفرداً أي غير مضاف أو شبيه بالمضاف، ولم يسبقها عامل من عوامل الجر، ولم يفصل بينه وبينها فاصل ما، وذلك كقول تأبط شراً:

لا شيءَ أسرعُ مني ليس ذا عُذرٍ   وذا جناح بجنْبِ الرّيْدِ خفّاقِ

وإذا كان مثنى أو جمعاً بني على ما ينصب به، مثل: لا رجلينِ في الدار، ولا قائمين فيها، ولا قائمات هناك .

ما يبنى على الضم قياساً

ويبنى على الضم قياساً الأسماء الآتية:

آ ـ ما قطع من المبهمات عن الإضافة:

سواء أكانت ظروفاً أم غير ظروف، وهي أسماء لا تستعمل إلا مضافة، منها: غير، وبعد، وقبل، وقدام، وتحت وأول. كقوله تعالى: ﴿اهْدِنا الصراطَ المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم﴾ (الفاتحة ٥ ـ ٦) ومن قول نصيب بن رباح:

أهيمُ بدعدٍ ما حييتُ فإن أمُتْ   فيا ليتَ شعري منْ يهيم بها بَعْدي

وهذا كثير.

إلا أنه قد يحذف الاسم الذي أضيفت إليه حذفاً لفظياً، دون أن يزول معناه في التركيب، وهذا يشبه إضمار الفاعل في الفعل، ويعني هذا أن المضاف إليه مقدر بعدها، ومن أجل ذلك تبنى المبهمات على الضم لتدل على هذه النكتة اللغوية المعنوية، تأمل قوله تعالى: ﴿سنة الله في الذين خلوا مِن قبلُ﴾ (الأحزاب ٦٢) فقوله: قبل، مقطوع عن الإضافة، والمعنى: من قبلِ هذا الزمان، أو من قبلكم.

يرى بعض النحويين أن يبني جمع المؤنث السالم على الفتح، لا على ما ينصب به.

وكذلك يقال في لغة التجارة: المطلوبُ من فلان مئةُ ليرة، ليس غيرُ[١]. والتقدير: ليس المطلوبُ منه غيرَ ذلك. ومن هذا قوله تعالى: ﴿فما يكذبك بعدُ بالدين﴾ (التين٣) وقوله: ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾ (الروم٤)، ومنه قول رجل من تميم:

لعنَ الإلهُ تعِلَّةَ بنَ مسافرٍ   لعْناً يُشَنُّ عليهِ من قُدامُ

وهناك كلمة سمعت مبنية على الضم، هي "عَلُ" كما ترى في قول الفرزدق:

ولقد سددتُ عليكَ كلَّ ثنيَّةٍ   وأتيتُ نحو بني كليبٍ مِنْ عَلُ

وفي قول عدي بن زيد:

في كناسٍ ظاهرٍ يسترهُ   مِن علُ الشفّان هدابُ الفنَنْ[٢]

وفي هذه الحال تكون محدودة المعنى، فالتقدير في بيت الفرزدق: وأتيت بني كليب من فوقهم. وفي بيت عدي: من فوقه. وعلى هذا تكون مقطوعة عن الإضافة، أما إذا لم تقطع فتكون معربة مجرورة بـ (من)، كقول امرىء القيس:

مِكرٍّ مِفَرٍّ مُقبلٍ مدبرٍ معاً   كجلمود صخر حطه السيل من علِ

إذ التقدير: حطه السيل من مكان عال. ومثله قول جرير:

إني انصببتُ من السماء عليكم   حتى اختطفتك يا فرزدقُ من عَلِ

وعلى هذا تكون في إعرابها نكرة لا معرفة .

---

[١] هم يستعملون: لا غير، وهذا من الأخطاء الشائعة.

[٢] الكناس: بيت الظبية في الشجر. الشفّان: الريح الباردة مع المطر، وهي في البيت منصوبة على نزع الخافض. يصف فتاة فيشبهها بظبية دخلت بيتها الذي تستره الأغصان من فوقه، فتحميه من الريح الباردة المبلّلة بالمطر.

هذا ما يفهم من كلام النحاة، إلا أن واقع اللغة المسموعة يشير إلى اضطراب في استعمال هذه الكلمة، فحيناً يؤكد المعنى أنها معرفة، ومع ذلك تراها مجرورة معربة، كقول أبي النجم يصف الحصان:

أقبُّ من تحتُ عريضٌ من عَلِ

فقوله: علِ، معرفة، لأنه مردود على: تحتُ، والمعنى أن الحصان ضامر من تحتِه عريض من فوقِه، أي ضامر البطن عريض الظهر، ومن أجل ذلك رواه النحويون: من علُ: حتى يستقيم لهم الأصل.

وليس هذا فحسب بل هناك ما هو أكثر من ذلك، فالعرب تقول: من علُ، ومن عَلْوُ، ومن عَلُو، ومن علِ، ومن عَلْوِ، ومن عَلِي، ومن عَلْوَ، ومن علا، قال أبو النجم:

باتتْ تنوشُ الحوضَ نوشاً من عَلا

وأكبر الظن أن هذا لا يرجع إلى الضرورة الشعرية فحسب، وإنما كان يُسمع من الفصحاء في بواديهم.

ومن الواضح البين أن هذه المبهمات إذا لم تقطع عن الإضافة تكون معربة، كقولك: عرفت هذا قبل ذاك. وكقوله تعالى ﴿**وما تفرق الذين أوتوا الكتابَ إلا من بعدِ ما جاءتهم البينة**﴾ (البينة ٤).

ب ــ المنادى:

ويبنى المنادى على الضم إذا كان اسم علمٍ مفرداً، أو نكرة مقصودة، مثل: يا خالد، يا سعيدُ، يا عليُّ، يا رجل، يا نائمُ.

جـ ــ أي الموصولة:

ومن المبنيات على الضم الأسم الموصول "أي" ولكن يشترط في ذلك أن يكون مضافاً إلى ضمير، ومحذوفاً صدرُ صلته، كما ترى في قوله تعالى: ﴿**ثم لننزِعنَّ من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيًّا**﴾ (مريم ٦٩)، فالتقدير، لننزعن الذي هو أشد على الرحمن.

ومثله قول غسان بن وَعْلة:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ   فسلِّمْ على أيُّهُمْ أفْضَلُ

فأنت ترى "أي" في الآية لم تتصب متأثرة بالعامل "تنزع"، ولم تجر في البيت بعامل الجر، "على" بل لزمت حركة الضم لأنها حركة بناء لا حركة إعراب .

ما يبنى على الكسر قياساً

وفي اللغة أسماء تبنى على الكسر بناء قياسياً، وذلك ضمن شروط إذا استوفتها بنيت، وإلا كان لها حكم آخر، وهي:

آ ــ العلَمُ المختوم بـ: وَيْهِ:

كتلك الأسماء التي كثر استعمالها بعد اختلاط العرب بالفرس خاصة، مثل: سيبويه، ودُرُستوَيْهِ، ويَفْطَوَيْهِ

هذا الذي ذهبنا إليه هو مذهب سيبويه، وقد خالف فيه شيخيه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وقد عده بعض من تأخر من نحاة البصرة من أخطاء سيبويه، كأبي بكر بن السراج، وأبي اسحاق الزجاج، إلا أن المذهب ــ مع هذا كله انتشر، ولم يؤخذ بآراء الآخرين، وذلك منذ القرن الرابع للهجرة، ولعل ذلك كان بفضل أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيراقي انظر في هذه كتابنا: الخلاف النحوي ٢٦٧ ــ ٢٦٩.

يجيز بعض النحاة وجهاً آخر هو أن تعرب وتعامل معاملة الممنوع من الصرف.

ب ــ ما كان على وزن فَعالِ:

وتستعمل هذه الصيغة علماً للأنثى مثل: حَذامِ، أو شتماً لها مثل: يا خَباثِ، ومنه قول الخليفة عمر بن الخطاب للأمة التي تقنعت: ألقي عنكِ الخِمارَ يا دَفارِ. أي: يا دفِرة، والدفرة المنتنة. وتستعمل كذلك اسم فعل أمر، مثل: حذارِ.

والعرب ــ ماعدا بني تميم ــ تبنيها على الكسر، فتقول: جاءت حَذامِ، ومن هذا قولَ الشاعر:

إذا قالتْ حذامِ فصدقوها   فإن القولَ ما قالتْ حذامِ

أما تميم فلا تبنى على الكسر من هذه الأسماء إلا ما انتهى براء، أما غير ذلك فتعربه وتجعله ممنوعاً من الصرف، وعليه قول الفرزدق التميمي:

متى ما تَرِدْ يوماً سَفارِ تَجِدْ بها   أديْهِم يرمي المستجيزَ المُعوَّرا[1]

فقد بنى "سفار" على الكسر لأنها تنتهي براء، وهذا لحن قومه، أما غير تميم فيبنون على الكسر كل ما كان على وزن: فعالِ، مهما يكن الحرف الأخير، كما مر بك في الشاهد الشعري السابق، وكما ترى في قول النمر بن تولب العُكْلي:

تأبَّد من أطلالِ جمْرةَ مأسَلِ   فقد أقفرتْ منها شراءِ فيذبلُ

إذ بنى "شراء" على الكسر ومحلها الرفع، لأنها على هذه الصيغة.

ج ــ بناء أمسِ:

وتبنى هذه الكلمة على الكسر قياساً إذا أريد بها يوم معين، ولم تصغر أو تجمع أو تُثَنَّ أو تضف أو تعرف بأل، مثل: رأيتك أمسِ، ومنه قول حاتم الطائي:

هل الدهرُ إلا اليوم أو أمْسِ أو غَدِ   كذاكِ الزمانُ بيننا يترددُّ

فالواضح البين أن الشاعر هنا يريد بكلمة "أمس" اليومَ الذي سبق يومه الذي هو فيه، ولذلك بناها على الكسر، وهي في محل رفع، لأنها معطوفة على كلمة: اليوم.

وهناك قبيلة عربية هي تميم كانت تجعل هذه الكلمة معربة ممنوعة من الصرف، كقول أحد الشعراء:

[1] سفار: اسم بئر، والمستجيز المستقي. والمعور: المردود عن الماء. وأديهم: أحد بني كعب، كان يحمي سفار، ولا يسمح للناس بالاستسقاء.

ومن الواضح البين أن هذه المبهمات إذا لم تقطع عن الإضافة تكون معربة، كقولك: عرفت هذا قبل ذلك. وكقوله تعالى ﴿**وما تفرق الذين أوتوا الكتابَ إلا من بعدِ ما جاءتهم البينة**﴾ (البينة ٤).

ب ــ المنادى:

ويبنى المنادى على الضم إذا كان اسم علمٍ مفرداً، أو نكرة مقصودة، مثل: يا خالد، يا سعيدُ، يا عليُّ، يا رجل، يا نائمُ.

جـ ــ أي الموصولة:

ومن المبنيات على الضم الأسم الموصول "أي" ولكن يشترط في ذلك أن يكون مضافاً إلى ضمير، ومحذوفاً صدرُ صلته، كما ترى في قوله تعالى: ﴿**ثم لننزِعنَّ من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيًّا**﴾ (مريم ٦٩)، فالتقدير، لننزعن الذي هو أشد على الرحمن.

ومثله قول غسان بن وعلة:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلمْ على أيُّهُمْ أفْضَلُ

فأنت ترى "أي" في الآية لم تتصب متأثرة بالعامل "ننزع"، ولم تجر في البيت بعامل الجر، "على" بل لزمت حركة الضم لأنها حركة بناء لا حركة إعراب .

ما يبنى على الكسر قياساً

وفي اللغة أسماء تبنى على الكسر بناء قياسياً، وذلك ضمن شروط إذا استوفتها بنيت، وإلا كان لها حكم آخر، وهي:

آ ــ العلَمُ المختوم بـ: وَيْهِ:

كتلك الأسماء التي كثر استعمالها بعد اختلاط العرب بالفرس خاصة، مثل: سيبويه، ودرُستوَيْهِ، ويَفْطَوَيْهِ

هذا الذي ذهبنا إليه هو مذهب سيبويه، وقد خالف فيه شيخيه الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وقد عده بعض من تأخر من نحاة البصرة من أخطاء سيبويه، كأبي بكر بن السراج، وأبي اسحاق الزجاج، إلا أن المذهب ــ مع هذا كله انتشر، ولم يؤخذ بآراء الآخرين، وذلك منذ القرن الرابع للهجرة، ولعل ذلك كان بفضل أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيراقي انظر في هذه كتابنا: الخلاف النحوي ٢٦٧ ــ ٢٦٩.

يجيز بعض النحاة وجهاً آخر هو أن تعرب وتعامل معاملة الممنوع من الصرف.

ب ــ ما كان على وزن فَعالِ:

وتستعمل هذه الصيغة علماً للأنثى مثل: حَذام، أو شتماً لها مثل: يا خَباثِ، ومنه قول الخليفة عمر بن الخطاب للأمة التي تقنعت: ألقي عنكِ الخِمارَ يا دَفارِ. أي: يا دفِرة، والدفرة المنتنة. وتستعمل كذلك اسم فعل أمر، مثل: حذارِ.

والعرب ــ ماعدا بني تميم ــ تبنيها على الكسر، فتقول: جاءت حَذام، ومن هذا قولُ الشاعر:

إذا قالتْ حذامِ فصدقوها فإن القولَ ما قالتْ حذامِ

أما تميم فلا تبنى على الكسر من هذه الأسماء إلا ما انتهى براء، أما غير ذلك فتعربه وتجعله ممنوعاً من الصرف، وعليه قول الفرزدق التميمي:

متى ما تَردْ يوماً سَفارِ تَجِدْ بها أديْهِم يرمي المستجيزَ المُعوَّرا[1]

فقد بنى "سفار" على الكسر لأنها تنتهي براء، وهذا لحن قومه، أما غير تميم فيبنون على الكسر كل ما كان على وزن: فعالِ، مهما يكن الحرف الأخير، كما مر بك في الشاهد الشعري السابق، وكما ترى في قول النمر بن تولب العُكْلي:

تأبَّد من أطلالِ جمْرةَ مأسَلِ فقد أقفرتْ منها شراءِ فيذبلُ

إذ بنى "شراء" على الكسر ومحلها الرفع، لأنها على هذه الصيغة.

ج ــ بناء أمسِ:

وتبنى هذه الكلمة على الكسر قياساً إذا أريد بها يوم معين، ولم تصغر أو تجمع أو تُثَنَّ أو تضف أو تعرف بأل، مثل: رأيتك أمسِ، ومنه قول حاتم الطائي:

هل الدهرُ إلا اليوم أو أمْسِ أو غَدِ كذاكِ الزمانُ بيننا يترددَّ

فالواضح البين أن الشاعر هنا يريد بكلمة "أمس" اليومَ الذي سبق يومه الذي هو فيه، ولذلك بناها على الكسر، وهي في محل رفع، لأنها معطوفة على كلمة: اليوم.

وهناك قبيلة عربية هي تميم كانت تجعل هذه الكلمة معربة ممنوعة من الصرف، كقول أحد الشعراء:

[1] سفار: اسم بئر، والمستجيز المستقي. والمعور: المردود عن الماء. وأديهم: أحد بني كعب، كان يحمي سفار، ولا يسمح للناس بالاستسقاء.

إنــي رأيــتُ عجبــاً مــذْ أمســـا

فكلمة "أمسا" هنا محلها الجر، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنـــها ممنوعة من الصرف في هذه اللغة.

شواهد للتدريب

١ ــ ﴿فلما نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا، ومن خزْيِ يومئــذٍ﴾ (هود ٦٦)

٢ ــ قال الراعي النميري:

علـــى حيــنَ ضمَّ الليــلُ من كل جانبٍ جــنـــاحـــيْهِ وانقضَّ النجومُ الطوالــعُ

٣ ــ قال أوس بن حجر:

فــملّك باللــيــطِ الــذي تحــت قشرِها كغِرْقيءِ بيْض كنَّهُ القيضُ مـــن عَــلُ

٤ ــ قال معن بن أوس:

لعـــمرك مـــا أدري وإنـــيَ لأوجَــلُ عـلـــى أيّنــا تعــدو المنيّـــــة أوّلُ

الممنوع من الصرف

إلى جانب الأسماء المبنية التي تحدثنا عنها في الفقرة الســابقة، نــرى فــي العربية أسماءً أخرى معربة تتأثر بالعوامل النحوية، ولكنها تختلف عن غيرها مــن الأسماء المعربة بشيئين اثنين، هما:

١ ــ أنها لا تنون.

٢ ــ وأنها لا تلحقها الكسرة في حال الجر، بل تكون الفتحة فيها نائبة عــن الكسرة، ويتضح لك هذا في قول الأخطل:

لعَمــرُكَ مـــا أدري و إنـــي لســائل أمُــرَّةُ أمْ أعــمـــامُ مُــرَّة أظلـــمُ

فالاسم: مرة، ممنوع من الصرف، ولهذا رأيته حين وقع مرفوعـــاً بـــالابتداء لحقته الضمة، كما تلحق الأسماء المعربة، ولكنه لم ينوّن، وحين وقـــع مجـــروراً بالإضافة لم تلحقه الكسرة كما تلحق غيره من الأسماء في حال الجر،، بـــل نـــابت عنها الفتحة لتكون هي العلامة.

وعلى هذا يكون الاسم الممنوع من الصرف يشبه الاسم المصروف ويختلـف عنه، يشبهه في قبوله علامتيْ الرفع والنصب، وهما الضمة والفتحة، ويختلف عنــه في أنه ــ كما رأينا ــ لا يقبل التنوين ولا الكسرة، تقول: هذه مســـاجدُ وكنـــائسُ جميلةٌ. ورأيت مساجدَ وكنائسَ جميلةً، ومررتُ بمساجدَ وكنائسَ جميلةٍ.

غير أن الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى حظيرة الأسماء المصروفـــة، وذلك بحالين:

١ ــ أولاهما: إذا دخلت عليه "ألْ" العهدية أو الجنسية.

٢ ــ والثانية: إذا وقع مضافاً.

تقول: مررت بالمساجدِ والكنائسِ الجميلة. ومررت بمساجدِ المدينةِ وكنائسها. فأنت ترى هنا أن الاسم الممنوع من الصرف صُرف بعد أن لحقته (أل) في الجملة الأولى ، وبعد أن أضيف في الجملة الثانية.

إنـــي رأيـتُ عجبـاً مـذْ أمســـا

فكلمة "أمسا" هنا محلها الجر، وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنـــها ممنوعة من الصرف في هذه اللغة.

شواهد للتدريب

١ ـ ﴿فلما نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا، ومن خزْيِ يومئـذٍ﴾ (هود ٦٦)

٢ ـ قال الراعي النميري:

علـى حيـنَ ضمَّ الليـلُ من كل جانبٍ   جـنـاحـيْهِ وانقضَّ النجومُ الطوالـعُ

٣ ـ قال أوس بن حجر:

فـملَّك باللـيـطِ الـذي تحـت قشرِها   كغِرْقيءِ بيْض كنَّهُ القيضُ مـن عَـلُ

٤ ـ قال معن بن أوس:

لعـمرك مـا أدري وإنـيَ لأوجَـلُ   عـلـى أيّنـا تعـدو المنيّـة أوّلُ

الممنوع من الصرف

إلى جانب الأسماء المبنية التي تحدثنا عنها في الفقرة الســابقة، نــرى فــي العربية أسماءً أخرى معربة تتأثر بالعوامل النحوية، ولكنها تختلف عن غيرها مــن الأسماءِ المعربة بشيئين اثنين، هما:

١ ـ أنها لا تنون.

٢ ـ وأنها لا تلحقها الكسرة في حال الجر، بل تكون الفتحة فيها نائبة عــن الكسرة، ويتضح لك هذا في قول الأخطل:

لعَمــرُكَ مــا أدري و إنـــي لســائل   أمُــرَّةُ أمْ أعــمـــامُ مُــرَّةَ أظلـــمُ

فالاسم: مرة، ممنوع من الصرف، ولهذا رأيته حين وقع مرفوعــاً بــالابتداء لحقته الضمة، كما تلحق الأسماء المعربة، ولكنه لم ينوّن، وحين وقـــع مجــروراً بالإضافة لم تلحقه الكسرة كما تلحق غيره من الأسماء في حال الجر،، بــل نــابت عنها الفتحة لتكون هي العلامة.

وعلى هذا يكون الاسم الممنوع من الصرف يشبه الاسم المصروف ويختلـف عنه، يشبهه في قبوله علامتيْ الرفع والنصب، وهما الضمة والفتحة، ويختلف عنــه في أنه ـ كما رأينا ـ لا يقبل التنوين ولا الكسرة، تقول: هذه مســاجدُ وكنــائسُ جميلةٌ. ورأيت مساجدَ وكنائسَ جميلةً، ومررتُ بمساجدَ وكنائسَ جميلةٍ.

غير أن الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى حظيرة الأسماء المصروفـــة، وذلك بحالين:

١ ـ أولاهما: إذا دخلت عليه "ألْ" العهدية أو الجنسية.

٢ ـ والثانية: إذا وقع مضافاً.

تقول: مررت بالمساجدِ والكنائسِ الجميلة. ومررت بمساجدِ المدينةِ وكنائسها. فأنت ترى هنا أن الاسم الممنوع من الصرف صُرف بعد أن لحقته (أل) في الجملة الأولى ، وبعد أن أضيف في الجملة الثانية.

ومن الطبيعي أن يجوز في ضرورة الشعر صرف الاسم غير المصروف، كما ترى في قول امرىء القيس:

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عنيزةٍ ... فقالت: لك الويلاتُ إنك مُرْجلي

فقد نون: عنيزة، وألحق بها الكسرة، وهذا في لغة الشعر جائز، ولكنه خطأ في لغة النثر.

ونؤثر هنا أن نقسم الاسم الممنوع من الصرف ثلاثة أقسام: العلم، والصفة، وما ليس بعلم ولا صفة.

العلم الممنوع من الصرف

١ ـ العلم المؤنث:

اسم العلم المؤنث قسمان: قسم سميت به الأنثى، مثل: زينب، ودعد، وفاطمة، وليلى، ويسمى: المؤنث الحقيقي، وقسم آخر سمي به المذكر، ولكن لحقت بلفظه علامة التأنيث، مثل: حمزة، وطلحة، وعنترة، ومعاوية، ورضوى ـ اسم جبل ـ ويسمى المؤنث اللفظي.

ومهما يكن نوع التأنيث في العلم فإنه علة لمنعه من الصرف، قال جميل بثينة:

وإني لأرضى من بثينةَ بالذي ... لوَ أبصرهُ الواشي لقرتْ بلابلُهُ

لقد مُنِع العلم: بثينة، من الصرف فلم تلحق به الكسرة، بل نابت فيه الفتحة عنها، لأنه مؤنث حقيقي. وقال قيس بن زهير العبسي:

شفيتُ النفسَ من حَمَلَ بنِ بدرٍ ... وسيفي من حُذَيْفَةَ قد شفاني

قوله: حذيفةَ ممنوع من الصرف، لأنه مؤنث تأنيثاً لفظياً.

ومن الأسماء ما يقصد به المؤنث حيناً، والمذكر طوراً، كأسماء القبائل، مثل: قريش، وتميم، و.. فقد يراد بها: القبيلة، وعند ذلك تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، نحو قول عدي بن الرقاع:

غلب المساميحَ الوليدُ سماحةً ... وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها

وقد يقصد بها الجَد، وعند ذلك تصرف، كقول جرير:

إذا غضبت عليكَ بنو تميمٍ ... حَسبتَ الناسَ كلهُم غِضابا

ومما يشبه أسماء القبائل في منعه تارة، وصرفه تارة أخرى أسماء المواضع والبلدان، فحيناً يراد منها البقعة أو البلدة أو المحلة، فيجتمع فيها العلمية والتأنيث، فتمنع، وطوراً يراد منها الموضع أو القطر، فتزول عنها صفة التأنيث، فتصرف، انظر قول جرير:

أبحْتَ حِمى تِهامةَ بعدَ نجدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمُسْتَباحِ

فقد منع (تهامة) من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك ترى (هجَرَ) ممنوعة في قول الفرزدق:

مِنْهنَّ أيامُ صدقٍ قد عُرِفتُ بها ... أيامُ فارسَ والأيامُ من هجَرا

وفي المثل العربي القديم: "كمستبضع التمرِ إلى هجَرَ"[١]

ومثل ذلك مَنْعُ (وَجْرَةَ) في قول امرىء القيس:

تصد وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي ... بناظرةٍ من وحشِ وجْرةَ مُطْفِلِ

ولكن تأمل قوله تعالى: ﴿**ويوم حُنيْنٍ إذا أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً**﴾ (التوبة ٢٥)، فإنه قد صرف "حنين" على الرغم من أنه اسم موضع، وعلة ذلك أنه أراد به الوادي الذي بين مكة والطائف، وبذلك زالت عنه صفة التأنيث، أما حسان بن ثابت فقد منع الاسم نفسه في قوله:

نصروا نبيهمُ وشدّوا أزْرهُ ... بحُنينَ يومَ تواكُلِ الأبطالِ

لأنه أراد به المعركة، فأنثه فمنعه.

وفي بعض الأحيان يجتمع مع العلمية والتأنيث صفة ثالثة هي العجمة، مثل: مصر، وحمص، ودمشق، ولندن، وفي هذه الحال لا يجوز إلا المنع، سواء أكان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط، أم لم يكن، تقول: عدت من مصرَ إلى دمشق، ثم انتقلت إلى حِمْصَ فحلبَ. فلما كانت هذه الأسماء كلها أعجمية لم يجز فيها إلا المنع[٢].

---

[١] المثل في الميداني ٢/١٥٢ برقم ٣٠٨١.

[٢] جاء في موضع واحد من القرآن الكريم اسم: مصر، مصروفاً، وهو قوله تعالى: "**اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم**" (البقرة ٦١) فذهب فريق من النحويين إلى أن المقصود بها مصر من الأمصار، لا مصر بعينها، وعلى هذا تكون نكرة

ومن الطبيعي أن يجوز في ضرورة الشعر صرف الاسم غير المصروف، كما ترى في قول امرىء القيس:

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عنيزةٍ فقالت: لك الويلاتُ إنك مُرْجِلي

فقد نون: عنيزة، وألحق بها الكسرة، وهذا في لغة الشعر جائز، ولكنه خطأ في لغة النثر.

ونؤثر هنا أن نقسم الاسم الممنوع من الصرف ثلاثة أقسام: العلم، والصفة، وما ليس بعلم ولا صفة.

العلم الممنوع من الصرف

١ ـ العلم المؤنث:

اسم العلم المؤنث قسمان: قسم سميت به الأنثى، مثل: زينب، ودعد، وفاطمة، وليلى، ويسمى: المؤنث الحقيقي، وقسم آخر سمي به المذكر، ولكن لحقت بلفظه علامة التأنيث، مثل: حمزة، وطلحة، وعنترة، ومعاوية، ورضوى ـ اسم جبل ـ ويسمى المؤنث اللفظي.

ومهما يكن نوع التأنيث في العلم فإنه علة لمنعه من الصرف، قال جميل بثينة:

وإني لأرضى من بثينةَ بالذي لوَ أبصرهُ الواشي لقرتْ بلابلُهُ

لقد مُنِع العلم: بثينة، من الصرف فلم تلحق به الكسرة، بل نابت فيه الفتحة عنها، لأنه مؤنث حقيقي. وقال قيس بن زهير العبسي:

شفيتُ النفسَ من حَمَلَ بنِ بدرٍ وسيفي من حُذَيْفَةَ قد شفاني

قوله: حذيفةَ ممنوع من الصرف، لأنه مؤنث تأنيثاً لفظياً.

ومن الأسماء ما يقصد به المؤنث حيناً، والمذكر طوراً، كأسماء القبائل، مثل: قريش، وتميم، و.. فقد يراد بها: القبيلة، وعند ذلك تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، نحو قول عدي بن الرِقاع:

غلب المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها

وقد يقصد بها الجَد، وعند ذلك تصرف، كقول جرير:

إذا غضبت عليكَ بنو تميمٍ حَسبتَ الناسَ كلهُم غِضابا

ومما يشبه أسماء القبائل في منعه تارة، وصرفه تارة أخرى أسماء المواضع والبلدان، فحيناً يراد منها البقعة أو البلدة أو المحلة، فيجتمع فيها العلمية والتأنيث، فتمنع، وطوراً يراد منها الموضع أو القطر، فتزول عنها صفة التأنيث، فتصرف، انظر قول جرير:

أبحْتَ حِمى تِهامة بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمُسْتباحِ

فقد منع (تهامة) من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك ترى (هجَرَ) ممنوعة في قول الفرزدق:

مِنْهنَّ أيامُ صدقٍ قد عُرفتُ بها أيامُ فارسَ والأيامُ من هجَرا

وفي المثل العربي القديم: "كمستبضع التمرِ إلى هجَرَ"

ومثل ذلك منْعُ (وَجْرةَ) في قول امرىء القيس:

تصد وتُبدي عن أسيلٍ وتتقي بناظرةٍ من وحشِ وجْرةَ مُطْفِلِ

ولكن تأمل قوله تعالى: ﴿**ويوم حُنيْنٍ إذا أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً**﴾ (التوبة ٢٥)، فإنه قد صرف "حنين" على الرغم من أنه اسم موضع، وعلة ذلك أنه أراد به الوادي الذي بين مكة والطائف، وبذلك زالت عنه صفة التأنيث، أما حسان بن ثابت فقد منع الاسم نفسه في قوله:

نصروا نبيهمُ وشدّوا أزْرهُ بحُنينَ يومَ تواكُلِ الأبطالِ

لأنه أراد به المعركة، فأنثه فمنعه.

وفي بعض الأحيان يجتمع مع العلمية والتأنيث صفة ثالثة هي العجمة، مثل: مصر، وحمص، ودمشق، ولندن، وفي هذه الحال لا يجوز إلا المنع، سواء أكان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط، أم لم يكن، تقول: عدت من مصرَ إلى دمشق، ثم انتقلت إلى حِمْصَ فحلبَ. فلما كانت هذه الأسماء كلها أعجمية لم يجز فيها إلا المنع[٢].

المثل في الميداني ٢/١٥٢ برقم ٣٠٨١.

[٢] جاء في موضع واحد من القرآن الكريم اسم: مصر، مصروفاً، وهو قوله تعالى: "**اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم**" (البقرة ٦١) فذهب فريق من النحويين إلى أن المقصود بها مصر من الأمصار، لا مصر بعينها، وعلى هذا تكون نكرة

وإذا كان اسم العلم ثلاثياً ساكن الوسط جاز منعه، وجاز صرفه، ولا سيما إذا كان مما تسمى به النساء، كصرف (هند) في قول قيس بن جروة الطائي:

أيوعدني والرملُ بيني وبينهُ   تبيَّنْ رويداً ما أمامَةُ من هِنْدِ

ومنع (دعد) وصرفه في قول جرير:

لم تتلفعْ بفضلِ مئزرِها   دعْدٌ ولم تُغتذَ دعْدُ في العُلَبِ

٢ ــ العلم الأعجمي:

وهو الاسم الذي دخل في لغة العرب من لغة أخرى، سواء أكانت لغة سامية أم غير سامية، ويشترط فيه أن يكون علماً في اللغة المنقول عنها، مثل: إبراهيم، يوسف، دمشق، بغداد، تقول: أقمتُ في بغدادَ سنةً درسية، اتصلت فيها بإبراهيمَ وغيرِه، ثم عدت إلى دمشقَ لأنهلَ من مكتباتها.

أما إذا لم يكن علماً في اللغة المنقول عنها فلا يمنع، فلو سميت مذكراً بـ: فِرِنْد، وهو فارسي غير علم، صرفته، وقلت رأيت فرنداً، وجاء فرندٌ، ومررت بفرندٍ. وعلة هذا أن العرب عاملت مثل هذه الكلمات معاملة النكرات، وصرفتها وصرفها.

والأعجمي كالمؤنث إن كان ثلاثياً ساكنَ الوسط، إذ يجوز صرفه إلا إذا سمي به المؤنث، كقوله تعالى: **﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوحٍ والنبيين من بعده﴾** (النساء ١٦٣).

والعرب تمنع الاسم الذي لا نظير له في أسمائها، تشبهه بالأعجمي، مثل: إبليس، ووزنه إفعيل، من أبلس، وأيوب، وزنه: فيَعْول، من آب يؤوب، وإسحاق، من اسْحَق[1].

٣ ــ العلم الذي على وزن فعل:

في العربية أوزان خاصة بالأفعال، لاتأتي عليه الأسماء، مثل: فعل، وتفاعل، وافتعل، ويفتعل، ويفعلل، الخ..

لا علماً، وذهب فريق آخر إلى أن المقصود مصر بعينها، والألف فيها للوقف لا للتنوين، ورأى فريق ثالث أنها صرفت لأنه أريد بها المكان، وقاسها آخرون على مثل هند، ودعد، مما تسمى به النساء، انظر فيها:
سيبويه ٢/٢٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٧٠، والبحر المحيط ١/٢٣٤.

[1] هذا مذهب بعضهم، ويرى آخرون أنها أسماء أعجمية، انظر: تفسير الطبري (شاكر) ١/٥١٠.

وفيها أيضاً أوزان فيها الأفعال والأسماء، ولكنها في الأفعال أكثر، وذلك مثل: افعِل، وافعُل، وافعَل، فأنت قادر على ذكر أمثلة من الأفعال كثيرة، مثل: اجلس، واصرف، واكتب، وادخل، واسبح، واسمع، و.. على حين لا تقدر أن تأتيَ بالكثير من الأسماء على هذه الأوزان.

وعلى هذا تكون أسماء العلم من هذين الضربين ممنوعة من الصرف، لأنها جمعت إلى العلمية وزناً يختص به الفعل، أو يغلب عليه، انظر قول جرير:

مُضر أبي وأبو الملوك فهل لكم   يا خُزْرَ تغلبَ من أبٍ كأبينا

فهو لم يُلْحِق الكسرة باسم العلم (تغلب) لأنه جمع العلمية ووزنَ الفعل، ومثله في قول جميل:

أبوك حُبابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَهُ   وجْدي يا حجاجُ فارسُ شَمَّرا

أما إن كان اسم العلم على وزن تتساوى فيه الأفعال والأسماء فلا يمنع من الصرف، فالعلم: حسنٌ، يشبه في الوزن: ضربَ، وجعفر، يشبه: دحرج، وصالح، يشبه: ناضل، إلا أن هذه الأوزان لا يغلب فيها الفعل، ولا يختص بها، ولذلك لا تمنع من الصرف، تقول: جاء حسنٌ ومررت بجعفرٍ، ورأيتُ صالحاً.

ومن الطبيعي بعد هذا أن تكون الأعلام التي جاءت على أوزان لا يجيء عليها الفعل مصروفة مثل: محمود، رباح، سهاد، بديع، و.. انظر إلى قول كثير عزة:

سقى الله أمواهاً عرفْتُ مكانها   جُراباً وملْكوماً وبذَّرَ والغَمْرا

فقوله: جُراباً، اسم لموضع فيه ماء، لم يمنع من الصرف لأنه على وزن لا يشترك فيه الفعل البتة، ومثله: ملكوم، أما بذَّر: فهو على صيغة خاصة بالفعل، ولذلك منع من الصرف، فلم ينون كما نُون الاسمان اللذان سبقاه.

٤ ــ العلم المعدول:

وهناك أسماء عِلم على وزن (فُعَل) وردت عن العرب ممنوعة من الصرف، فزعم النحاة أنها معدولة عن (فاعل)، منها: عمر، مضر، قزح، دلف، زحل، زفر،

وهناك علة ثالثة فيه، هي أنه اسم علم مؤنث، لأنه يعني القبيلة، وقوله: خزر، جمع مفردة: أخزر، وهو الذي في عينيه حول.

وإذا كان اسم العلم ثلاثياً ساكن الوسط جاز منعه، وجاز صرفه، ولا سيما إذا كان مما تسمى به النساء، كصرف (هند) في قول قيس بن جروة الطائي:

أيوعدني والرملُ بيني وبينهُ　　　تبيَّنْ رويداً ما أمامَةُ من هِنْدِ

ومنع (دعد) وصرفه في قول جرير:

لم تتلفَّعْ بفضلِ مئزرِها　　　دعْدٌ ولم تُغتذَ دعْدُ في العُلَبِ

٢ ــ العلم الأعجمي:

وهو الاسم الذي دخل في لغة العرب من لغة أخرى، سواء أكانت لغة سامية أم غير سامية، ويشترط فيه أن يكون علماً في اللغة المنقول عنها، مثل: إبراهيم، يوسف، دمشق، بغداد، تقول: أقمتُ في بغدادَ سنةً دراسية، اتصلت فيها بإبراهيمَ وغيرِه، ثم عدت إلى دمشقَ لأنهلَ من مكتباتها.

أما إذا لم يكن علماً في اللغة المنقول عنها فلا يمنع، فلو سميت مذكراً بـ: فِرِنْد، وهو فارسي غير علم، صرفته، وقلت رأيت فرنداً، وجاء فرندٌ، ومررت بفرندٍ. وعلة هذا أن العرب عاملت مثل هذه الكلمات معاملة النكرات، وصرفتها وصرفها.

والأعجمي كالمؤنث إن كان ثلاثياً ساكنَ الوسط، إذ يجوز صرفه إلا إذا سمي به المؤنث، كقوله تعالى: **﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوحٍ والنبيين من بعده﴾** (النساء ١٦٣).

والعرب تمنع الاسم الذي لا نظير له في أسمائها، تشبهه بالأعجمي، مثل: إبليس، ووزنه إفعيل، من أبلس، وأيوب، وزنه: فيَعْول، من آب يؤوب، وإسحاق، من اسْحَق[1].

٣ ــ العلم الذي على وزن فعل:

في العربية أوزان خاصة بالأفعال، لاتأتي عليه الأسماء، مثل: فعل، وتفاعل، وافتعل، ويفتعل، ويفعلل، الخ..

لا علماً، وذهب فريق آخر إلى أن المقصود مصر بعينها، والألف فيها للوقف لا للتنوين، ورأى فريق ثالث أنها صرفت لأنه أريد بها المكان، وقاسها آخرون على مثل هند، ودعد، مما تسمى به النساء، انظر فيها:

سيبويه ٢/٢٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٧٠، والبحر المحيط ١/٢٣٤.

[1] هذا مذهب بعضهم، ويرى آخرون أنها أسماء أعجمية، انظر: تفسير الطبري (شاكر) ١/٥١٠.

وفيها أيضاً أوزان فيها الأفعال والأسماء، ولكنها في الأفعال أكثر، وذلك مثل: افْعِل، وافْعُل، وافْعَل، فأنت قادر على ذكر أمثلة من الأفعال كثيرة، مثل: اجلس، واصرف، واكتب، وادخل، واسبح، واسمع، و.. على حين لا تقدر أن تأتيَ بالكثير من الأسماء على هذه الأوزان.

وعلى هذا تكون أسماء العلم من هذين الضربين ممنوعة من الصرف، لأنها جمعت إلى العلمية وزناً يختص به الفعل، أو يغلب عليه، انظر قول جرير:

مُضر أبي وأبو الملوك فهل لكم　　　يا خُزْرَ تغلبَ من أبٍ كأبينا

فهو لم يُلْحِق الكسرة باسم العلم (تغلب) لأنه جمع العلمية ووزنَ الفعل، ومثله في قول جميل:

أبوك حُبابٌ سارقُ الضيفِ بُرْدَهُ　　　وجْدي يا حجاجُ فارسُ شَمَّرا

أما إن كان اسم العلم على وزن تتساوى فيه الأفعال والأسماء فلا يمنع من الصرف، فالعلم: حسنٌ، يشبه في الوزن: ضربَ، وجعفر، يشبه: دحرج، وصالح، يشبه: ناضل، إلا أن هذه الأوزان لا يغلب فيها الفعل، ولا يختص بها، ولذلك لا تمنع من الصرف، تقول: جاء حسنٌ ومررت بجعفرٍ، ورأيتُ صالحاً.

ومن الطبيعي بعد هذا أن تكون الأعلام التي جاءت على أوزان لا يجيء عليها الفعل مصروفة مثل: محمود، رباح، سهاد، بديع، و.. انظر إلى قول كثير عزة:

سقى الله أمواهاً عرفتُ مكانها　　　جُراباً ومَلْكوماً وبذَّرَ والغَمْرا

فقوله: جُراباً، اسم لموضع فيه ماء، لم يمنع من الصرف لأنه على وزن لا يشترك فيه الفعل البتة، ومثله: ملكوم، أما بذّر: فهو على صيغة خاصة بالفعل، ولذلك منع من الصرف، فلم ينون كما نُون الاسمان اللذان سبقاه.

٤ ــ العلم المعدول:

وهناك أسماء عِلم على وزن (فُعَل) وردت عن العرب ممنوعة من الصرف، فزعم النحاة أنها معدولة عن (فاعل)، منها: عمر، مضر، قزح، دلف، زحل، زفر،

وهناك علة ثالثة فيه، هي أنه اسم علم مؤنث، لأنه يعني القبيلة، وقوله: خزر، جمع مفردة: أخزر، وهو الذي في عينيه حول.

جشم، هبل، جُحى. أي أن (عمر) مثلاً أصله: عامر، فعدل به عن هذه الصيغة إلى صيغة (فُعَل) فقيل: عمر. ومثله سائر الأسماء المذكورة .

ومما سمع ممنوعاً من الصرف: سحَرَ، علماً على وقتٍ معين، غير معرف بـ (أل) وقد زعم النحاة أنه أريد به التعريف، وكان حقه أن يعرف بألْ، فعدلوا عن ذلك وجعلوه معرفة بلا (أل) فهو عندهم معدلو عن (السَّحر)، وإذا أريد به مطلق الوقت بلا تحديد صُرِف، كقوله تعالى: **﴿إلا آلَ لوط نجيناهم بسحرٍ﴾** (القمر ٣٤).

ومثل (سحر) غُدْوةُ، وبكرة، ورجب، وصفر، ويلحق بها عند بعض تميم: أمس.

٥ ـ العلم المركب تركيب مزج:

وإذا ركب العلم تركيب مزج منع من الصرف، وذلك أن تتركب كلمتان فتتصل الثانية بنهاية الأولى حتى تصيرا كالكلمة الواحدة، مثل: بعلبك، وحضرموت، يزدجر، قالي قلا، نحو قول قيس بن الملوح:

و لو أن واشٍ باليمامة دارُهُ   وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا

٦ ـ العلم المزيد فيه ألفٌ ونون:

من ذلك: عثمان، فأصله: عُثْم، وهو فرخ الثعبان، ومروان، وأصله: مروٌ، وهو الصوان أو نوع من النبات، وغطْفان، وأصله غطفَ، وهو قلة هدب العين، وهذا الضرب من الأعلام ممنوع من الصرف بعد زيادة الألف والنون، قال لبيد بن ربيعة:

فإن لم تجد من دون عدنانَ والداً   ودون مَعَدٍ فلتزَعْكَ العواذلُ

وقالت الخنساء:

فإن تمس في قيسٍ وزيدٍ وعامرٍ   وغسانَ، لم تسمعْ له الدهرَ لا حيا

فقد منع لبيد (عدنان) من الصرف، فلم ينونه ولم يلحق به الكسرة، كما فعل في العلم الآخر: مَعَد، لأن عدنان مزيد بالألف والنون، وكذلك فعلت الخنساء في: غسان. للعلة نفسها، وكذلك فعل جرير في منع اسم العلم: عثمان، في قوله:

[1] ويلحق بها أسماء توكيد تؤكد بها جموع المؤنث، وهي جُمَع، كتع، بتع، بصع. إذ عدل بها من جمع المؤنث إلى جمع التكسير. وسمع أدَد، علمَ قبيلةٍ مصروفاً، فقال النحاة: إنه غير معدول.

يا أم عثمان إن الحب عن عَرَضٍ   يصبي الحليم ويبكي العين أحيانا

وفي بعض الأسماء ما يشكل، من ذلك قولهم: عفان، فإن كانت الألف والنون زائدتين، فأصله: عفٌ، وعند ذلك يمنع من الصرف، وإن كانت النون أصلية، فأصله من العفن، ولعله مبالغة اسم الفاعل: عافِن، وهو الذي يُصَعِّد في الجبل، وعلى هذا لا يمنع من الصرف لأن النون أصلية فيه لا زائدة. ومن هذا القبيل: حسان، فهي إما من: الحسِّ، وإما من الحُسْنِ، فعلى الأول ممنوعة من الصرف، وعلى الثاني مصروفة. وكذلك: حيّان، إن كانت من: حَيّ فهي ممنوعة وإن كانت من: الحَيْن، أي الهلاك، فهي مصروفة.

الصفة الممنوعة من الصرف

ويمنع من الصفات ما كان على وزن: أفعل، أو فعْلان، أو كان صفة معدولة.

١ ـ الصفة على وزن "أفعل":

إذا كانت الصفة على وزن: أفعل، ولا يلحق مؤنثها التاء منعت من الصرف، هي ومؤنثها كمنع (أشقر) في قول الحارث بن هشام المخزومي:

الله يعلمُ ما تركتُ قتالهُمْ   حتى علَوْا فرسي بأشقرَ مزبدِ

لأن مؤنثها: شقراء، لا: أشقرة، وكمنع (بيضاء) في قول بشر أبي خازم:

فقد ألهو إذا ما شئتُ يوماً   إلى بيضاءَ آنسةٍ لعوبِ

ويستوي في هذا ما كان صفة مشبهة، كما تقدم، وما كان اسم تفضيل، كمنع (أحسن) في قوله تعالى: **﴿وإذا حُييتُم بتحيةٍ فحيوا بأحسنَ منها أو رُدوها﴾** (النساء٨٦).

أما إذا كان المؤنث منها بالتاء فلا تمنع من الصرف، تقول: رأيت رجلاً أرملاً، ومررت برجل أرملٍ، وعلة ذلك أن مؤنثها: أرملة، فلحقته التاء. وبهذا يكون المؤنث والمذكر مصروفين قال الشاعر:

جشم، هبل، جُحى. أي أن (عمر) مثلاً أصله: عامر، فعدل به عن هذه الصيغة إلى صيغة (فُعَل) فقيل: عمر. ومثله سائر الأسماء المذكورة .

ومما سمع ممنوعاً من الصرف: سحَرَ، علماً على وقتٍ معين، غير معرف بـ (أل) وقد زعم النحاة أنه أريد به التعريف، وكان حقه أن يعرف بألْ، فعدلوا عن ذلك وجعلوه معرفة بلا (أل) فهو عندهم معدلو عن (السَّحر)، وإذا أريد به مطلق الوقت بلا تحديد صُرِف، كقوله تعالى: **﴿إلا آلَ لوط نجيناهم بسحرٍ﴾** (القمر ٣٤).

ومثل (سحر) غُدْوةُ، وبكرة، ورجب، وصفر، ويلحق بها عند بعض تميم: أمس.

٥ ــ العلم المركب تركيب مزج:

وإذا ركب العلم تركيب مزج منع من الصرف، وذلك أن تتركب كلمتان فتتصل الثانية بنهاية الأولى حتى تصيرا كالكلمة الواحدة، مثل: بعلبك، وحضرموت، يزدجر، قالي قلا، نحو قول قيس بن الملوح:

و لو أن واشٍ باليمامة دارُهُ   وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا

٦ ــ العلم المزيد فيه ألفٌ ونون:

من ذلك: عثمان، فأصله: عُثْم، وهو فرخ الثعبان، ومروان، وأصله: مروٌ، وهو الصوان أو نوع من النبات، وغطْفان، وأصله غطفَ، وهو قلة هدب العين، وهذا الضرب من الأعلام ممنوع من الصرف بعد زيادة الألف والنون، قال لبيد بن ربيعة:

فإن لم تجد من دون عدنانَ والداً   ودون مَعَدٍ فلتزَعْكَ العواذلُ

وقالت الخنساء:

فإن تمس في قيسٍ وزيدٍ وعامرٍ   وغسانَ، لم تسمعْ له الدهرَ لا حيا

فقد منع لبيد (عدنان) من الصرف، فلم ينونه ولم يلحق به الكسرة، كما فعل في العلم الآخر: مَعَد، لأن عدنان مزيد بالألف والنون، وكذلك فعلت الخنساء في: غسان. للعلة نفسها، وكذلك فعل جرير في منع اسم العلم: عثمان، في قوله:

[1] ويلحق بها أسماء توكيد تؤكد بها جموع المؤنث، وهي جُمَع، كتع، بتع، بصع. إذ عدل بها من جمع المؤنث إلى جمع التكسير. وسمع أدَد، علمَ قبيلةٍ مصروفاً، فقال النحاة: إنه غير معدول.

يا أم عثمان إن الحب عن عَرَضٍ   يصبي الحليم ويبكي العين أحيانا

وفي بعض الأسماء ما يشكل، من ذلك قولهم: عفان، فإن كانت الألف والنون زائدتين، فأصله: عفٌ، وعند ذلك يمنع من الصرف، وإن كانت النون أصلية، فأصله من العفن، ولعله مبالغة اسم الفاعل: عافِن، وهو الذي يُصَعِّد في الجبل، وعلى هذا لا يمنع من الصرف لأن النون أصلية فيه لا زائدة. ومن هذا القبيل: حسان، فهي إما من: الحسِّ، وإما من الحُسْنِ، فعلى الأول ممنوعة من الصرف، وعلى الثاني مصروفة. وكذلك: حيّان، إن كانت من: حَيّ فهي ممنوعة وإن كانت من: الحَيْن، أي الهلاك، فهي مصروفة.

الصفة الممنوعة من الصرف

ويمنع من الصفات ما كان على وزن: أفعل، أو فعْلان، أو كان صفة معدولة.

١ ــ الصفة على وزن "أفعل":

إذا كانت الصفة على وزن: أفعل، ولا يلحق مؤنثها التاء منعت من الصرف، هي ومؤنثها كمنع (أشقر) في قول الحارث بن هشام المخزومي:

الله يعلمُ ما تركتُ قتالهُمْ   حتى علَوْا فرسي بأشقرَ مزبدِ

لأن مؤنثها: شقراء، لا: أشقرة، وكمنع (بيضاء) في قول بشر أبي خازم:

فقد ألهو إذا ما شئتُ يوماً   إلى بيضاءَ آنسةٍ لعوبِ

ويستوي في هذا ما كان صفة مشبهة، كما تقدم، وما كان اسم تفضيل، كمنع (أحسن) في قوله تعالى: **﴿وإذا حُيِيتُم بتحيةٍ فحيوا بأحسنَ منها أو رُدوها﴾** (النساء٨٦).

أما إذا كان المؤنث منها بالتاء فلا تمنع من الصرف، تقول: رأيت رجلاً أرملاً، ومررت برجل أرملٍ، وعلة ذلك أن مؤنثها: أرملة، فلحقته التاء. وبهذا يكون المؤنث والمذكر مصروفين قال الشاعر:

ليبكِ علــى مِلْحـانَ كـلُّ مُدَفَّـعِ   وأرملـةٍ تزجـي مـع الليـل أرمـلا

٢ ــ الصفة على وزن "فعلان":

وإذا كانت الصفة على وزن: فعلان، ولا تؤنث بالتاء، منعت من الصرف هي ومؤنثها، كمنع (ريان) في قول الفرزدق:

إذا شئـتُ عنـاني من العاجِ قاصفٌ   علـى مِعْصَـمٍ ريّـانَ لـم يتخـدد

ومثله منع ظمأى في قول ذي الرمة يصف السراب:

يـجْري فيـرقُدُ أحيانـاً ويطـرُدُهُ   نكْبـاءُ ظمـأى مـن القيْظيَّـةِ الـهُوجِ[3]

أما (ضحْيان) فليس يمنع من الصرف، لأن مؤنثه: ضحيانة، ولذلك صرفه ساعدة بن جؤية الهذلي في قوله:

ولـو أن الـذي يُـتّـقى عليـهِ   بضحيـانٍ أشَـمَّ، بـه الوُعـولُ

وكذلك يصرف مؤنثه، كما في قول تأبط شراً:

و قُلَّـةٍ كـسِنـان الـرمـحِ بـارزةٍ   ضحْيانةٍ في شهور الصيفِ مِحْـراق

ومثله: ندمان وندمانة .

٣ ــ الصفة المعدولة:

وتمنع الصفة من الصرف إذا عدل بها عن مسلك التعبير المألوف الذي تستعمل فيه، ويكون ذلك في الأعداد، وفي الصفة "أخر".

أما الأعداد فقد سمع من العرب العدل بها من لفظها المعروف إلى أحد الوزنين الآتيين:

١ ــ مَفْعَل: مثل مَوْحد، ومَثْنى، ومثْلث.

٢ ــ فُعَال: مثل ثُلاث ورُباع.

المدفَّع: الذي لم يجد من يُضيفه.

العاج هنا الأساور التي تلبسها المغنية من العاج، ومعصم ريان: ناعم حسن المظهر.

[3] نكباء ظمأى: يريد بها الريح الجافة الحارة.

جواب (لو) في أبيات بعد هذا البيت. والضحيان: البارز للشمس.

هناك صفات أخرى، معظمها من غريب اللغة، مثل: حبلان، لكبير البطن، وحبلانة، ودخنان لكثير الدخان، ودخنانة، وسيفان، للطويل، وسيفانة، وصوجان، للقوي، وصوجانة، وقشوان، للهزيل، وقشوانة، و..

والمسموع في اللغة الفصيحة الموثوق بها من واحد حتى أربعة، كما ترى في قوله تعالى: **﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساءِ مثْنى وثلاثَ ورُباعَ﴾** (النساء ٣) وفي قول صخر أخي الخنساء:

ولـقد قتـلتُهُم ثُنـاء ومـوْحَداً   وتركـتُ مُـرَّة مثـلَ أمـسِ المُدْبـرِ

فأنت ترى الشاعر منع: ثُناء من الصرف، لأنه صفة معدولة، فبدلاً من أن يقول: قتلتهم اثنين اثنين، قال: ثُناء. ودليل منعه إياه من الصرف أنه لم ينونه، على أن الضرورة قد ألجأته إلى تنوين (موحد) وهذا ــ كما قلنا من قبل ــ لا يجوز إلا في لغة الشعر.

وقد قاس بعض الشعراء القدماء، وهو الكميت بن زيد، على ذلك ما زاد على الأربعة، فقال:

فـلـم يـسـتـريثوك حتى رمـيـت فـوق الرجالِ خِصـالاً عُشـارا

وليس هذا القياس بعيداً عن الصواب، مادام صاحبه من الشعراء الفصحاء[1]، ولهذا يكون النحاة الذين أجازوا القياس في هذه المسألة على مذهب صحيح.

وأما كلمة (أُخَرَ) فهي جمع مفرده (آخر) أو: أخرى، وهي جمع اسم تفضيل، فعُدِلَ بها معنىً، واستعمالاً.

ففي المعنى خلت من معنى التفضيل، وصارت بمعنى "غير" كقولك: قرأت هذا الكتاب وكتباً أُخَرَ، فـ: أخر، هنا لا يراد بها المفاضلة، بل تعني: كتباً غيره.

وفي الاستعمال تُنكِبَ بها سبيل التعبير المألوف في اسم التفضيل، وهو أن يلزم الإفراد والتذكير إذا جرد من: أل، والإضافة، وأن يذكر بعده المفضل عليه مجروراً بـ: من. مثل: أخوك أطولُ منك، وأختاك أطول منك، وأخوتك وأخواتك أطول منك. ولكن (أخر) خالفت هذا الاستعمال فجاءت جمعاً مع الجمع، وهي مجردة من (أل) والإضافة.

---

[1] على الرغم من أن الأصمعي كان ينال من فصاحته.

ليبكِ علـــى مِلْحــانَ كـلُّ مُدَفّــعِ   وأرملـةٍ تزجـي مـع الليـل أرمـلا

٢ ــ الصفة على وزن "فعلان":

وإذا كانت الصفة على وزن: فعلان، ولا تؤنث بالتاء، منعت من الصرف هي ومؤنثها، كمنع (ريان) في قول الفرزدق:

إذا شئـتُ غنــاني من العاجِ قاصفٌ   عــلى مِعْصـمٍ ريَّــانَ لــم يتخـدد

ومثله منع ظمأى في قول ذي الرمة يصف السراب:

يـجْري فيـرقُدُ أحيـاناً ويطــرُدُهُ   نكْبـاءُ ظمــأى مـن القيْظيَّـةِ الـهُوجِ[3]

أما (ضحْيان) فليس يمنع من الصرف، لأن مؤنثه: ضحيانة، ولذلك صرفه ساعدة بن جؤية الهذلي في قوله:

ولـــو أن الــذي يُـتَّــقى عليـهِ   بضحيـانٍ أشَـمَّ، بــه الوُعــولُ

وكذلك يصرف مؤنثه، كما في قول تأبط شراً:

و قُلَّـةٍ كـسِنـان الــرمـحِ بــارزةٍ   ضحْيانةٍ في شهور الصيفِ مِحْـراق

ومثله: ندمان وندمانة .

٣ ــ الصفة المعدولة:

وتمنع الصفة من الصرف إذا عدل بها عن مسلك التعبير المألوف الذي تستعمل فيه، ويكون ذلك في الأعداد، وفي الصفة "أخر".

أمـا الأعـداد فقـد سمع من العرب العدل بها من لفظها المعروف إلى أحد الوزنين الآتيين:

١ ــ مَفْعَل: مثل مَوْحد، ومَثْنى، ومثْلث.

٢ ــ فُعَال: مثل ثُلاث ورُباع.

المدفّع: الذي لم يجد من يُضيفه.

العاج هنا الأساور التي تلبسها المغنية من العاج، ومعصم ريان: ناعم حسن المظهر.

[3] نكباء ظمأى: يريد بها الريح الجافة الحارة.

جواب (لو) في أبيات بعد هذا البيت. والضحيان: البارز للشمس.

هناك صفات أخرى، معظمها من غريب اللغة، مثل: حبلان، لكبير البطن، وحبلانة، ودخنان لكثير الدخان، ودخنانة، وسيفان، للطويل، وسيفانة، وصوجان، للقوي، وصوجانة، وقشوان، للهزيل، وقشوانة، و..

والمسموع في اللغة الفصيحة الموثوق بها من واحد حتى أربعة، كما ترى في قوله تعالى: **﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساءِ مثْنى وثلاثَ ورُباعَ﴾** (النساء ٣) وفي قول صخر أخي الخنساء:

ولــقد قتــلتُهُم ثُنـــاء ومـــوْحَداً   وتركـتُ مُـرَّة مثـلَ أمـسِ المُدْبـرِ

فأنت ترى الشاعر منع: ثُناء من الصرف، لأنه صفة معدولة، فبدلاً من أن يقول: قتلتهم اثنين اثنين، قال: ثُناء. ودليل منعه إياه من الصرف أنه لم ينونه، على أن الضرورة قد ألجأته إلى تنوين (موحد) وهذا ــ كما قلنا من قبل ــ لا يجوز إلا في لغة الشعر.

وقد قاس بعض الشعراء القدماء، وهو الكميت بن زيد، على ذلك ما زاد على الأربعة، فقال:

فـلـم يـسـتـريثوك حتى رمـيــت فـــوق الرجالِ خِصــالاً عُشـارا

وليس هذا القياس بعيداً عن الصواب، مادام صاحبه من الشعراء الفصحاء[1]، ولهذا يكون النحاة الذين أجازوا القياس في هذه المسألة على مذهب صحيح.

وأما كلمة (أُخَرَ) فهي جمع مفرده (آخر) أو: أخرى، وهي جمع اسم تفضيل، فعُدِلَ بها معنىً، واستعمالاً.

ففي المعنى خلت من معنى التفضيل، وصارت بمعنى "غير" كقولك: قرأت هذا الكتاب وكتباً أُخَرَ، فـ: أخر، هنا لا يراد بها المفاضلة، بل تعني: كتباً غيره.

وفي الاستعمال تُنكِبَ بها سبيل التعبير المألوف في اسم التفضيل، وهو أن يلزم الإفراد والتذكير إذا جرد من: أل، والإضافة، وأن يذكر بعده المفضل عليه مجروراً بـ: من. مثل: أخوك أطولُ منك، وأختاك أطول منك، وأخوتك وأخواتك أطول منك. ولكن (أخر) خالفت هذا الاستعمال فجاءت جمعاً مع الجمع، وهي مجردة من (أل) والإضافة.

[1] على الرغم من أن الأصمعي كان ينال من فصاحته.

ما ليس بعلم ولا صفة

وتمنع الأسماء الأخرى غير الأعلام والصفات في حالين:

١ ــ أن تكون فيها ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة:

وذلك مثل: صحراء، وكبرياء، وخنفساء، وأصدقاء، وشعراء، ومثل: جرحى، وذكرى، كقولك: تجاوز بنا الركبُ صحراءَ مخيفة، وقولك: نُسبت هذه القصيدة إلى شعراءَ كُثُرٍ.

وسمع من العرب منع: أشياء، كما في قوله تعالى: ﴿**لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لكم تَسُؤكُمْ**﴾ (المائدة ١٠١)، فتحدث عنها النحاة أحاديث طويلة، واختلفوا فيها اختلافاً واسعاً، فأخضعها بعضهم للأصل الذين نحن فيه، فزعم أن أصلها: شيئاء، على وزن: فعلاء، ثم فيها قلب مكاني، فتقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة، إلى ما قبل الشين، التي هي فاؤها، فصار وزنها: لَفَعاء، وإنما فعل هذا كله ليبين أن الهمزة فيها زائدة لا أصلية، وبذلك تطرد القاعدة، ولا يعد صرف: أشياء، غير واضح العلة. والمهم أن هذه الكلمة ممنوعة سماعاً، ولا حاجة بنا إلى مثل هذا التأويل .

٢ ــ أن تكون على صيغة منتهى الجموع:

وتمنع الأسماء من الصرف إذا كانت جمعاً على صيغة منتهى الجموع، في ما كان بعد ألف الجمع فيها حرفان أو ثلاثة، مثل: مساجد، جنادل، مصابيح، دواوين، وهذا الجمع نادر المثال في أوزان الأسماء المفردة، قالت الخنساء:

ماذا تضمن من جودٍ ومن كرمٍ ... ومن خلائقَ ما فيهن مُقتَضبِ

فأنت ترى كيف لحق التنوين والكسر قولها: جود، وكرم، على حين نابت الفتحة مناب الكسرة في قولها: خلائق، لأنها جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع.

* * *

هناك كلمة يتوهم بعض الناس فيها فيظنون أنها ممنوعة من الصرف لهذه العلة، هي كلمة: أسماء، جمع اسم، والحقيقة أنها غير ممنوعة لأن همزتها أصلية، قال الله تعالى: (**أتجادلونني في أسماءٍ سميتموها أنتم وآباؤكم**) (الأعراف ٧١).

قلنا من قبل: إن صيغة منتهى الجموع نادرة المثال في الأسماء المفردة، فقد أحصى النحويون منها ما لا يزيد على خمسة، منها: ثمانٍ ، فهي مثل: جَوارٍ، وغواشٍ، ولكنها ليست جمعاً مثلهما، بل اسم عدد، والقياس أن تعامل معاملة الاسم المنقوص، تقول، اشتريتُ عشر طابات، فأبقيتُ لنفسي اثنتين، ووزعت منها ثمانياً، فقد لحق التنوين بـ: ثمانيا، كما يلحق بـ: محلم، في قولك: رأيت محامياً.

غير أن أحد من يحتج به من شعراء العربية، وهو ابن ميادة، منع صرف: ثمانٍ، في قوله يصف حماراً وحشياً شبه به ناقته:

يحدو ثمانيَ مولعاً بلقاحها ... حتى همَمْنَ بزيْغةِ الإرتاجِ

فلم ينون: ثماني، للضرورة الشعرية، لأن الكلمة تشبه في بنائها اللفظي بناء صيغة منتهى الجموع وإن لم تكن جمعاً.

ومثل: ثمان، في هذا الأسماء الآتية: شَناحٍ، للطويل، وحزابٍ، للغليظ، ورباعٍ، للبعير أو الفرس، أو الحمار، الذي ألقى رباعيته، وهي إحدى أسنانه التي تلي الثنايا.

وهناك أيضاً: سراويل، إلا أنها كلمة أعجمية عُرّبتْ، فمنعت من الصرف، وأجاز بعضهم صرفها.

شواهد للتدريب

أ ــ قال عروة بن حزام:

خليلي مِن عُليا هلالِ بن عامرٍ ... بصنعاءَ عوجا اليومَ وانتظراني

ألمّا على عفراءَ، إنكما غداً ... بشحطِ النوى والبَيْنِ معترفانِ

٢ ــ قال ابن الزبرقان:

و إن يكُ من كعبِ بن يشْكُرَ مَنْصِبي ... فإن أبانا عامر ذو المجاسد

٣ ــ قال يزيد بن الخذاق:

وأردتُ خُطةَ حازمٍ بطلٍ ... حيْران أوبقه الذي يُسدي

٤ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

وكم من فتيةِ أبناءِ حرب ... على جُرْدٍ ضوامرَ كالقِداحِ

ما ليس بعلم ولا صفة

وتمنع الأسماء الأخرى غير الأعلام والصفات في حالين:

١ ــ أن تكون فيها ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة:

وذلك مثل: صحراء، وكبرياء، وخنفساء، وأصدقاء، وشعراء، ومثل: جرحى، وذكرى، كقولك: تجاوز بنا الركبُ صَحراءَ مخيفة، وقولك: نُسبت هذه القصيدة إلى شعراءَ كُثُرٍ.

وسمع من العرب منع: أشياء، كما في قوله تعالى: ﴿**لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لكم تَسُؤكُمْ**﴾ (المائدة ١٠١)، فتحدث عنها النحاة أحاديث طويلة، واختلفوا فيها اختلافاً واسعاً، فأخضعها بعضهم للأصل الذين نحن فيه، فزعم أن أصلها: شيئاء، على وزن: فعلاء، ثم فيها قلب مكاني، فتقدمت الهمزة التي هي لام الكلمة، إلى ما قبل الشين، التي هي فاؤها، فصار وزنها: لفَعاء، وإنما فعل هذا كله ليبين أن الهمزة فيها زائدة لا أصلية، وبذلك تطرد القاعدة، ولا يعد صرف: أشياء ، غير واضح العلة. والمهم أن هذه الكلمة ممنوعة سماعاً، ولا حاجة بنا إلى مثل هذا التأويل .

٢ ــ أن تكون على صيغة منتهى الجموع:

وتمنع الأسماء من الصرف إذا كانت جمعاً على صيغة منتهى الجموع، في ما كان بعد ألف الجمع فيها حرفان أو ثلاثة، مثل: مساجد، جنادل، مصابيح، دواوين، وهذا الجمع نادر المثال في أوزان الأسماء المفردة، قالت الخنساء:

ماذا تضمن من جودٍ ومن كرمٍ ومن خلائقَ ما فيهن مُقتَضبِ

فأنت ترى كيف لحق التنوين والكسر قولها: جود، وكرم، على حين نابت الفتحة مناب الكسرة في قولها: خلائق، لأنها جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع.

* * *

هناك كلمة يتوهم بعض الناس فيها فيظنون أنها ممنوعة من الصرف لهذه العلة، هي كلمة: أسماء، جمع اسم، والحقيقة أنها غير ممنوعة لأن همزتها أصلية، قال الله تعالى: (**أتجادلونني في أسماءٍ سميتموها أنتم وآباؤكم**) (الأعراف ٧١).

قلنا من قبل: إن صيغة منتهى الجموع نادرة المثال في الأسماء المفردة، فقد أحصى النحويون منها ما لا يزيد على خمسة، منها: ثمانٍ ، فهي مثل: جَوارٍ، وغواشٍ، ولكنها ليست جمعاً مثلهما، بل اسم عدد، والقياس أن تعامل معاملة الاسم المنقوص، تقول، اشتريتُ عشر طابات، فأبقيتُ لنفسي اثنتين، ووزعت منها ثمانياً، فقد لحق التنوين بـ: ثمانيا، كما يلحق بـ: محلم، في قولك: رأيت محامياً.

غير أن أحد من يحتج به من شعراء العربية، وهو ابن ميادة، منع صرف: ثمانٍ، في قوله يصف حماراً وحشياً شبه به ناقته:

يحدو ثَمانيَ مولعاً بلقاحها حتى همَمْنَ بزيْغةِ الإرتاجِ

فلم ينون: ثماني، للضرورة الشعرية، لأن الكلمة تشبه في بنائها اللفظي بناء صيغة منتهى الجموع وإن لم تكن جمعاً.

ومثل: ثمان، في هذا الأسماء الآتية: شَناحٍ، للطويل، وحزابٍ، للغليظ، ورباعٍ، للبعير أو الفرس، أو الحمار، الذي ألقى رباعيته، وهي إحدى أسنانه التي تلي الثنايا.

وهناك أيضاً: سراويل، إلا أنها كلمة أعجمية عُرّبتْ، فمنعت من الصرف، وأجاز بعضهم صرفها.

شواهد للتدريب

١ ــ قال عروة بن حزام:

خليلي مِن عُليا هلالٍ بن عامرٍ بصنعاءَ عوجا اليومَ وانتظراني

ألِمّا على عفراءَ، إنكما غداً بِشحطِ النوى والبَيْنِ معترفانِ

٢ ــ قال ابن الزبرقان:

و إن يكُ من كعبِ بن يشْكُرَ مَنْصِبي فإن أبانا عامر ذو المجاسد

٣ ــ قال يزيد بن الخذاق:

وأردتُ خُطةَ حازمٍ بطلٍ حيْران أوبقه الذي يُسدي

٤ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

وكم من فتيةِ أبناءِ حرب على جُرْدٍ ضوامرَ كالقِداحِ

مقدمة في دراسة الفعل في العربية

الفعل في العربية ثلاثة أقسام، ما دل على حدث تم ومضى زمنه، ويسمى الفعل الماضي، وما دل على حدث يجري في الزمن الحاضر، أو في المستقبل، ويقال له الفعل المضارع، وما دل على طلب عمل سيقع في المستقبل، وهو فعل الأمر.

والمقياس الزماني في دلالة الفعل عند نحاة العربية هو لحظة التكلم، فما وقع قبلها كان ماضياً، وما يقع فيها يكون حاضراً، وما يقع بعدها يعد مستقبلاً.

ويتبين من هذا أن للفعل دلالتين: أولاهما الدلالة على الحدث، والثانية الدلالة على الزمان.

١ ـ دلالة الفعل على الحدث

يُعرِّف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث مقترن بزمان معين، فقولك: كتب خالد. يدل على عمل قام به خالد في زمن مضى، ويكتب خالد. يدل على عمل يقوم به في زمن التكلم، أو سيقوم به بعده، واكتب يا خالد. يدل على طلب القيام بحدث بعد زمن التكلم، أي في المستقبل.

ولا ينفك الفعل من هذه الدلالة المزدوجة: الحدث والزمان، إلا إذا استعمل استعمالاً خاصاً، فبعض الأفعال في أصل وضعها تدل على حدث وزمان، ولكنها أحياناً تُسلب دلالة الحدث، وتبقى لها الدلالة الزمانية، كما في الأمثلة الآتية:

ظلِلنا قلقين حتى كان الامتحان

فالفعل "كان" هنا يدل على حدث وزمان، لأنه بمعنى "حصل"، ولكن تأمله في هذه الجملة:

كان سعيد أخاك

تجدهُ لا يدل على حدث، بل على زمان فقط، فالجملة تخبر عن أخوَّة سعيد لك، ثم دخلت "كان" لتدل على أن هذه الأخوة كانت فيما مضى، ومثله الفعل (أمسى) في قولك:

تذكرت أخي حين أمسيتُ

فإنه يدل على أن حدثاً وقع في زمن مضى، لأنه يعني: دخلت في المساء، أما إذا قلت:

أمسى الثوبُ نظيفاً

فإنك لا تعني إلا أنه صار نظيفاً بعد أن كان غيرَ نظيف.

وهكذا نجد بعض الأفعال لا تدل على أحداث، وتبقى لها دلالتها على الزمان، ولذلك تسمى أفعالاً ناقصة، أما إذا دلت في بعض التراكيب على الحدث والزمان فإنها تكون تامة.

٢ ـ دلالة الفعل على الزمان

قسم النحاة القدماء ـ بعد استقرائهم الطويل ـ أفعال اللغة العربية من حيث الدلالة على الزمان ثلاثة أقسام:

١ ـ قسماً رأوه يدل على الزمن الماضي، مثل: كتب، وقرأ، وعلم.

٢ ـ وقسماً رأوه يدل على الزمن الحاضر حيناً، والمستقبل حيناً آخر، مثل: يكتب، ويقرأ، ويفهم.

٣ ـ وقسماً ثالثاً رأوه يدل على المستقبل دوماً، مثل: اكتب، واقرأ، وافهم.

على أن استقراءهم لكلام العرب، وتمرسهم بالفصيح من القول، جعلهم يشيرون في بعض المواضع إلى أن هذه الدلالة ليست مطلقة، ولكنها عامة، هذا والنحاة القدماء لم يهتموا بهذه الدلالة الزمنية اهتماماً تاماً، لأنهم شغلوا بقضايا الإعراب لحاجة الكَتَبة والناس إليها بعد فساد السليقة، وأحسبهم لو اهتموا بها لوصلوا في دراستها إلى ما لا يصل إليه لغوي معاصر، لقربهم من الفصحاء، وفهمهم لأساليبهم.

ولنحاول أن نتبين في إيجاز بالغ دلالة الفعل العربي على الزمان، أما فعل الأمر فلا يدل إلا على المستقبل، ولذلك لن تكون له فِقْرة خاصة به.

انظر: فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ٣١٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣٠٤.

مقدمة في دراسة الفعل في العربية

الفعل في العربية ثلاثة أقسام، ما دل على حدث تم ومضى زمنه، ويسمى الفعل الماضي، وما دل على حدث يجري في الزمن الحاضر، أو في المستقبل، ويقال له الفعل المضارع، وما دل على طلب عمل سيقع في المستقبل، وهو فعل الأمر.

والمقياس الزماني في دلالة الفعل عند نحاة العربية هو لحظة التكلم، فما وقع قبلها كان ماضياً، وما يقع فيها يكون حاضراً، وما يقع بعدها يعد مستقبلاً.

ويتبين من هذا أن للفعل دلالتين: أولاهما الدلالة على الحدث، والثانية الدلالة على الزمان.

١ ــ دلالة الفعل على الحدث

يُعرِّف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث مقترن بزمان معين، فقولك: كتب خالد. يدل على عمل قام به خالد في زمن مضى، ويكتب خالد. يدل على عمل يقوم به في زمن التكلم، أو سيقوم به بعده، واكتب يا خالد. يدل على طلب القيام بحدث بعد زمن التكلم، أي في المستقبل.

ولا ينفك الفعل من هذه الدلالة المزدوجة: الحدث والزمان، إلا إذا استعمل استعمالاً خاصاً، فبعض الأفعال في أصل وضعها تدل على حدث وزمان، ولكنها أحياناً تُسلب دلالة الحدث، وتبقى لها الدلالة الزمانية، كما في الأمثلة الآتية:

ظلِلنا قلقين حتى كان الامتحان

فالفعل "كان" هنا يدل على حدث وزمان، لأنه بمعنى "حصل"، ولكن تأمله في هذه الجملة:

كان سعيد أخاك

تجِدُه لا يدل على حدث، بل على زمان فقط، فالجملة تخبر عن أخوَّة سعيد لك، ثم دخلت "كان" لتدل على أن هذه الأخوة كانت فيما مضى، ومثله الفعل (أمسى) في قولك:

تذكرت أخي حين أمسيتُ

فإنه يدل على أن حدثاً وقع في زمن مضى، لأنه يعني: دخلت في المساء، أما إذا قلت:

أمسى الثوبُ نظيفاً

فإنك لا تعني إلا أنه صار نظيفاً بعد أن كان غيرَ نظيف.

وهكذا نجد بعض الأفعال لا تدل على أحداث، وتبقى لها دلالتها على الزمان، ولذلك تسمى أفعالاً ناقصة، أما إذا دلت في بعض التراكيب على الحدث والزمان فإنها تكون تامة.

٢ ــ دلالة الفعل على الزمان

قسم النحاة القدماء ــ بعد استقرائهم الطويل ــ أفعال اللغة العربية من حيث الدلالة على الزمان ثلاثة أقسام:

١ ــ قسماً رأوه يدل على الزمن الماضي، مثل: كتب، وقرأ، وعلم.

٢ ــ وقسماً رأوه يدل على الزمن الحاضر حيناً، والمستقبل حيناً آخر، مثل: يكتب، ويقرأ، ويفهم.

٣ ــ وقسماً ثالثاً رأوه يدل على المستقبل دوماً، مثل: اكتب، واقرأ، وافهم.

على أن استقراءهم لكلام العرب، وتمرسهم بالفصيح من القول، جعلهم يشيرون في بعض المواضع إلى أن هذه الدلالة ليست مطلقة، ولكنها عامة ، هذا والنحاة القدماء لم يهتموا بهذه الدلالة الزمنية اهتماماً تاماً، لأنهم شغلوا بقضايا الإعراب لحاجة الكَتَبة والناس إليها بعد فساد السليقة، وأحسبهم لو اهتموا بها لوصلوا في دراستها إلى ما لا يصل إليه لغوي معاصر، لقربهم من الفصحاء، وفهمهم لأساليبهم.

ولنحاول أن نتبين في إيجاز بالغ دلالة الفعل العربي على الزمان، أما فعل الأمر فلا يدل إلا على المستقبل، ولذلك لن تكون له فِقْرة خاصة به.

انظر: فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ٣١٠، وأمالي ابن الشجري ٣٠٤/١.

وصيغ الفعل في العربية لا تدل على الزمان دلالات دقيقة، لأن ظرف الزمان فيها يقوم بهذه المهمة قياماً كافياً، ويحدد أزمنة وقوع الأفعال، وبعض اللغات تعتمد في هذا على استعمال الأفعال المساعدة وأسماء المفعولين، كالإنكليزية، ولها صيغ كثيرة لا تخلو من صعوبة.

آ ــ صيغة "فَعَلَ" وَدلالتها:

نعني بهذه الصيغة ما يسمى في المصطلح النحوي (الفعل الماضي)، لأنها هي أساسية الأصيل، وتدل على حدث وقع في زمن مضى قبل زمن التكلم.

ولكن هذا الأصل العام لا يستقيم دوماً، فكثيراً ما تخرج هذه الصيغة عليه، لتدل على أزمنة أخرى، وذلك على الشكل التالي:

١ ــ قد تدل على الزمن الحاضر وقت التكلم، كقول الناس بعضهم لبعض في العقود: بعتك البضاعة، أو زوجتك ابنتي. وهي في حقيقة الأمر تدل على النية المعقودة للقيام بالحدث.

٢ ــ وقد تدل على المستقبل كما في جمل الدعاء، كقولنا: صحبتك السلامة، وحفظك الله. وقد تدل عليه في غير الدعاء، كما في هذه الآية: **﴿فسوف يلقَوْنَ غياً، إلا من تاب وآمن وعمِلَ صالحاً﴾** (مريم ٥٩ ــ ٦٠) وتقديره: إلا من يتوب. ومثله قوله: **﴿ونفخ في الصور فصَعِقَ من في السماوات ومن في الأرض﴾** (الزمر ٦٨) وقوله: **﴿أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه﴾** (النحل ١) ومثله قول الطرماح:

وإني لآتيكُمْ تَشَكُّرَ ما مضى   من البرِّ واستيجابَ ما كان في غدِ

أي: ما سيكون في غدٍ.

٣ ــ وقد تدل على زمان مبهم غير محدد، كقولك: كرم فلان، وعظُم، وسود الزنجي، وعرج زيد، وكَحِلتْ عينُهُ، أو حورت أو عورت. فهذه الأفعال جميعاً إنما تدل على صفات ثابتة غير متحولة، لم تطرأ، ولا تزول، وإنما هي طبائع أو عاهات أو حِلى، خلقت مع صاحبها، فكانت من أصل تكوينه النفسي أو الجسدي.

٤ ــ وقد تتجرد من الدلالة الزمنية البتة، وهذا كثير في الفعل "كان" حين يكون ناقصاً، كقوله تعالى **﴿وكان الله عزيزاً حكيماً﴾** (الفتح ٧، ١٩) **﴿بل كان الله بما تعملون خبيراً﴾** (الفتح ١١)، **﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾** (الفتح ١٤) **﴿وكان الله**

على كل شيء قديراً﴾ (الفتح ٢١) **﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً﴾** (نوح ١٠) الخ.. فلا يفيد الفعل "كان" هنا غير معنى التوكيد، ولا يمكن أن يحدد عزة الله، وحكمته، وخبرته، وغفرانه، في زمن مضى وانتهى..

هذا إذا استعملت هذه الصيغة مجردة من أدوات ذات دلالةٍ خاصة، وإذا صحبتها هذه الأدوات دلت على الأزمنة التالية:

١ ــ الماضي القريب:

وذلك إذا دخلت عليها "قد"، فإذا قلت: جاء أخوك، عبرت بالفعل: جاء، عن زمن مضى دون تحديد، قد يكون بعيداً جداً، وقد يكون قريباً، ولكنك إذا قلت: قد جاء أخوك، فإنما تعبر عن حدث وقع في زمن قريب من زمن التكلم.

ــ الماضي البعيد:

وإذا تقدمت عليه "كان" أو إشارة زمنية أخرى، دل على حدث وقع قبل فعل آخر، وهذا واضح في الآية الكريمة: **﴿وحملناه على ذات ألواحٍ ودُسُرٍ، تجري بأعيننا جزاءً لمَنْ كان كفَر﴾** (القمر ١٣ ــ ١٤) ومثله: **﴿ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب، كما أتمها على أبويك من قبْلُ﴾** (يوسف ٦) ومثله أيضاً: **﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار﴾** (الأحزاب ١٥).

٣ ــ الدلالة على المستقبل:

وإذا وقع الفعل الماضي بعد "إذا" و "إن" الشرطيتين، دل على المستقبل في الجملة فعلُ الشرط وجوابُه معاً، مثل: إذا ما جاء الشتاء جئتُ إلى بلدك، ومثل: إن جد أخوك وصل إلى ما يريد.

ب ــ دلالة "يفعَلُ" على الزمان:

والفعل المضارع يدل في الغالب على الحاضر أو المستقبل، ولكنه كقسيمة الماضي يخرج على الشيوع، وتكون له دلالة زمانية خاصة، وذلك كما يلي:

١ ــ قد يدل على حقيقة ثابتة غير محددة بزمان، كقولنا: إن الشمس تشرق من المشرق وتغرب من المغرب. إن الله يحي ويميت. فهذه الأفعال المضارعة لم تدل على حدث يجري زمن التكلم، ولا على حدث سيقع بعدها، بل دلت حقائق

وصيغ الفعل في العربية لا تدل على الزمان دلالات دقيقة، لأن ظرف الزمان فيها يقوم بهذه المهمة قياماً كافياً، ويحدد أزمنة وقوع الأفعال، وبعض اللغات تعتمد في هذا على استعمال الأفعال المساعدة وأسماء المفعولين، كالإنكليزية، ولها صيغ كثيرة لا تخلو من صعوبة.

آ ـ صيغة "فَعَلَ" وَدلالتها:

نعني بهذه الصيغة ما يسمى في المصطلح النحوي (الفعل الماضي)، لأنها هي أساسية الأصيل، وتدل على حدث وقع في زمن مضى قبل زمن التكلم.

ولكن هذا الأصل العام لا يستقيم دوماً، فكثيراً ما تخرج هذه الصيغة عليه، لتدل على أزمنة أخرى، وذلك على الشكل التالي:

١ ـ قد تدل على الزمن الحاضر وقت التكلم، كقول الناس بعضهم لبعض في العقود: بعتك البضاعة، أو زوجتك ابنتي. وهي في حقيقة الأمر تدل على النية المعقودة للقيام بالحدث.

٢ ـ وقد تدل على المستقبل كما في جمل الدعاء، كقولنا: صحبتك السلامة، وحفظك الله. وقد تدل عليه في غير الدعاء، كما في هذه الآية: **﴿فسوف يلقَوْنَ غياً، إلا من تاب وآمن وعملَ صالحاً﴾** (مريم ٥٩ ـ ٦٠) وتقديره: إلا من يتوب. ومثله قوله: **﴿ونفخ في الصور فصَعِقَ من في السماوات ومن في الأرض﴾** (الزمر ٦٨) وقوله: **﴿أتى أمرُ الله فلا تستعجلوه﴾** (النحل ١) ومثله قول الطرماح:

وإني لآتيكُمْ تَشَكُّرَ ما مضى   من البِرِّ واستيجابَ ما كان في غدِ

أي: ما سيكون في غدٍ.

٣ ـ وقد تدل على زمان مبهم غير محدد، كقولك: كرم فلان، وعظُم، وسود الزنجي، وعرج زيد، وكَحِلتْ عينُهُ، أو حورت أو عورت. فهذه الأفعال جميعاً إنما تدل على صفات ثابتة غير متحولة، لم تطرأ، ولا تزول، وإنما هي طبائع أو عاهات أو حِلى، خلقت مع صاحبها، فكانت من أصل تكوينه النفسي أو الجسدي.

٤ ـ وقد تتجرد من الدلالة الزمنية البتة، وهذا كثير في الفعل "كان" حين يكون ناقصاً، كقوله تعالى **﴿وكان الله عزيزاً حكيماً﴾** (الفتح ٧، ١٩) **﴿بل كان الله بما تعملون خبيراً﴾** (الفتح ١١)، **﴿وكان الله غفوراً رحيماً﴾** (الفتح ١٤) **﴿وكان الله

على كل شيء قديراً﴾** (الفتح ٢١) **﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً﴾** (نوح ١٠) الخ.. فلا يفيد الفعل "كان" هنا غير معنى التوكيد، ولا يمكن أن يحدد عزة الله، وحكمته، وخبرته، وغفرانه، في زمن مضى وانتهى..

هذا إذا استعملت هذه الصيغة مجردة من أدوات ذات دلالةٍ خاصة، وإذا صحبتها هذه الأدوات دلت على الأزمنة التالية:

١ ـ الماضي القريب:

وذلك إذا دخلت عليها "قد"، فإذا قلت: جاء أخوك، عبرت بالفعل: جاء، عن زمن مضى دون تحديد، قد يكون بعيداً جداً، وقد يكون قريباً، ولكنك إذا قلت: قد جاء أخوك، فإنما تعبر عن حدث وقع في زمن قريب من زمن التكلم.

ـ الماضي البعيد:

وإذا تقدمت عليه "كان" أو إشارة زمنية أخرى، دل على حدث وقع قبل فعل آخر، وهذا واضح في الآية الكريمة: **﴿وحملناه على ذات ألواحٍ ودُسُر، تجري بأعيننا جزاءً لمَنْ كان كفُر﴾** (القمر ١٣ ـ ١٤) ومثله: **﴿ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب، كما أتمها على أبويك من قبْلُ﴾** (يوسف ٦) ومثله أيضاً: **﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار﴾** (الأحزاب ١٥).

٣ ـ الدلالة على المستقبل:

وإذا وقع الفعل الماضي بعد "إذا" و "إن" الشرطيتين، دل على المستقبل في الجملة فعلُ الشرط وجوابُه معاً، مثل: إذا ما جاء الشتاء جئتُ إلى بلدك، ومثل: إن جد أخوك وصل إلى ما يريد.

ب ـ دلالة "يفْعَلُ" على الزمان:

والفعل المضارع يدل في الغالب على الحاضر أو المستقبل، ولكنه كقسيمة الماضي يخرج على الشيوع، وتكون له دلالة زمانية خاصة، وذلك كما يلي:

١ ـ قد يدل على حقيقة ثابتة غير محددة بزمان، كقولنا: إن الشمس تشرق من المشرق وتغرب من المغرب. إن الله يحي ويميت. فهذه الأفعال المضارعة لم تدل على حدث يجري زمن التكلم، ولا على حدث سيقع بعدها، بل دلت حقائق

جارية في كل زمان، مستمرة دائمة، ومثله: الشمس تنير الأرض، والبحر يدفىء الجو، والغيوم تهطل أمطاراً.

وكذلك قد تدل على عادة متبعة ذات قانون ثابت في كل زمان، كقول العرب في مثلهم المشهور: قبل الرماء تملأ الكنائن.

٢ ــ وقد يدل على الزمن الماضي إذا صحبه قرينة، كما في هذه الآية: **﴿لِمَ تقتلون أنبياء الله مِنْ قبلُ﴾** (البقرة ٩١)، ومثله: **﴿استكبرتم ففريقاً كذبتم، وفريقاً تقتلون﴾** (البقرة ٨٧) والتقدير فيهما: قتلتم، ومثله: **﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾** (البقرة ١٠٢) أي ما تلت، أو ما كانت تتلو، ومثله قول امرىء القيس:

لَعَمْري لقومٌ قد نرى أمسِ فيهم مرابطِ للأمهار والعَكَرِ الدَّثْرِ[1]

وتلحقه الزوائد من الأفعال الناقصة والأدوات فيؤدي بها دلالات زمنية أخرى ثابتة فيه وذلك كما يلي:

١ ــ أدوات تخلص دلالته للمستقبل:

بعض هذه الأدوات نافية، وبعضها مثبتة، فــ "لن" تخلص النفي في الفعل المضارع للمستقبل، فإذا قلت: أن أكتب، أردت لن الكتابة لن تحدث في المستقبل، وكذلك: لا، كقولك أنا لا أبيت في مثل هذا المكان، وتقول: هذا صحيح لا يرتاب فيه أحد.

أما السين وسوف فللمستقبل المثبت كقولك: سوف أزور دمشق في العام الآتي، وكذلك "أن" المصدرية، كقولك: رغبت في أن أراك.

٢ ــ أداتان تخلصانه للماضي:

وهما: لم، ولما، أما الأولى فتجعله للماضي مطلقاً، نحو: لم أذهب إلى الجامعة البارحة، أما "لما" فيمتد نفيها من الماضي إلى زمن التكلم، كقولك: لما ينقطعِ السيل. فالسيل مستمر إلى زمن التكلم.

٣ ــ دلالته على حدث مستمر في الماضي:

وذلك إذا سبق بالفعل "كان" كقولك: كنت أختلف إلى بيت أخي، وأجد فيه الوداعة والأنس. فاختلافك إلى بيت أخيك كان مستمراً في الماضي. وكذلك وُجدانُكَ

[1] العكر: جماعات الإبل. والدثر: الكثير.

فيه الوداعة والأنس. ومثله قوله تعالى: **﴿كانوا لا يتناهَوْنَ عن منكرٍ فعلوه﴾** (المائدة ٧٩).

٣ ــ بناء الفعل وإعرابه

ويقسم الفعل من حيث إعرابه وبناؤه قسمين، فعل مبني، كالماضي والأمر، وفعل معرب في حال، ومبني في حال أخرى، وهو المضارع.

١ ــ بناء الفعل الماضي:

يرى بعض النحاة أن أصل بناء الماضي الفتح، ولكنه قد يعرض له عارض صوتي فيتعذر ظهور الفتح عليه، مثل: كتبَ، كتَبا، كتَبتْ. فهو هنا مبني على فتح ظاهر لعدم وجود العارض. أما في: كتبُوا، كتبْتُ، كتبْتَ، كتبتِ، كتبْنَ، فقد عرض له ما أزال الفتح إزالة لفظية، فواو الجماعة في: كتبوا، لا يلائمها إلا الضم، ولذلك حلت محل الفتح عرضاً، وأما: كتبتُ، وأخواتها فقد سكنت الباء تسكيناً عارضاً، لا بناءً، لئلا يتوالى على أربعة أحرف متحركة فتثقل على اللسان.

ولم يكتب لهذا الرأي الشيوع، على الرغم من صحته ومجاراته لروح اللغة، أما الرأي الذي شاع وانتشر في بناء الفعل الماضي فهو:

١ ــ يبني على الفتح إذا لم يتصل به شيء، غير تاء التأنيث وألف الاثنين، مثل: لعبَ، لعبَتْ، لعبَا.

٢ ــ ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: لعبوا.

٣ ــ ويبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الفاعل المتحركة، لعبْتُ، وأخواتها.

ولا يكون الإعراب محلياً في الفعل الماضي إلا إذا وقع فعلاً للشرط أو جواباً له، مثل: إن جئتُ حملت إليكَ كتاباً. تقول في إعرابها:

جئت: حملت فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الفاعل المتحرك، في محل جزم بــ "إنْ" لأنه فعل الشرط أو لأنه جواب الشرط، والتاء ضمير متصل الخ..

جارية في كل زمان، مستمرة دائمة، ومثله: الشمس تنير الأرض، والبحر يدفيء الجو، والغيوم تهطل أمطاراً.

وكذلك قد تدل على عادة متبعة ذات قانون ثابت في كل زمان، كقول العرب في مثلهم المشهور: قبل الرماء تملأ الكنائن.

٢ ــ وقد يدل على الزمن الماضي إذا صحبه قرينة، كما في هذه الآية: **﴿لِمَ تقتلون أنبياء الله منْ قبلُ﴾** (البقرة ٩١)، ومثله: **﴿استكبرتم ففريقاً كذبتم، وفريقاً تقتلون﴾** (البقرة ٨٧) والتقدير فيهما: قتلتم، ومثله: **﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾** (البقرة ١٠٢) أي ما تلت، أو ما كانت تتلو، ومثله قول امرىء القيس:

لَعَمْري لقومٌ قد نرى أمسِ فيهم مرابطِ للأمهار والعَكَرِ الدَّثْرِ[1]

وتلحقه الزوائد من الأفعال الناقصة والأدوات فيؤدي بها دلالات زمنية أخرى ثابتة فيه وذلك كما يلي:

١ ــ أدوات تخلص دلالته للمستقبل:

بعض هذه الأدوات نافية، وبعضها مثبتة، فـ "لن" تخلص النفي في الفعل المضارع للمستقبل، فإذا قلت: أن أكتب، أردت لن الكتابة لن تحدث في المستقبل، وكذلك: لا، كقولك أنا لا أبيت في مثل هذا المكان، وتقول: هذا صحيح لا يرتاب فيه أحد.

أما السين وسوف فللمستقبل المثبت كقولك: سوف أزور دمشق في العام الآتي، وكذلك "أن" المصدرية، كقولك: رغبت في أن أراك.

٢ ــ أداتان تخلصانه للماضي:

وهما: لم، ولما، أما الأولى فتجعله للماضي مطلقاً، نحو: لم أذهب إلى الجامعة البارحة، أما "لما" فيمتد نفيها من الماضي إلى زمن التكلم، كقولك: لما ينقطعِ السيل. فالسيل مستمر إلى زمن التكلم.

٣ ــ دلالته على حدث مستمر في الماضي:

وذلك إذا سبق بالفعل "كان" كقولك: كنت أختلف إلى بيت أخي، وأجد فيه الوداعة والأنس. فاختلافك إلى بيت أخيك كان مستمراً في الماضي. وكذلك وُجْدانُكَ

[1] العكر: جماعات الإبل. والدثر: الكثير.

فيه الوداعة والأنس. ومثله قوله تعالى: **﴿كانوا لا يتناهَوْنَ عن منكرٍ فعلوه﴾** (المائدة ٧٩).

٣ ــ بناء الفعل وإعرابه

ويقسم الفعل من حيث إعرابه وبناؤه قسمين، فعل مبني، كالماضي والأمر، وفعل معرب في حال، ومبني في حال أخرى، وهو المضارع.

١ ــ بناء الفعل الماضي:

يرى بعض النحاة أن أصل بناء الماضي الفتح، ولكنه قد يعرض له عارض صوتي فيتعذر ظهور الفتح عليه، مثل: كتبَ، كتَبا، كتَبتْ. فهو هنا مبني على فتح ظاهر لعدم وجود العارض. أما في: كتبُوا، كتبْتُ، كتبْتَ، كتبتِ، كتبْنَ، فقد عرض له ما أزال الفتح إزالة لفظية، فواو الجماعة في: كتبوا، لا يلائمها إلا الضم، ولذلك حلت محل الفتح عرضاً، وأما: كتبتُ، وأخواتها فقد سكنت الباء تسكيناً عارضاً، لا بناءً، لئلا يتوالى على أربعة أحرف متحركة فتثقل على اللسان.

ولم يكتب لهذا الرأي الشيوع، على الرغم من صحته ومجاراته لروح اللغة، أما الرأي الذي شاع وانتشر في بناء الفعل الماضي فهو:

١ ــ يبني على الفتح إذا لم يتصل به شيء، غير تاء التأنيث وألف الاثنين، مثل: لعبَ، لعبَتْ، لعبَا.

٢ ــ ويبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل: لعبوا.

٣ ــ ويبنى على السكون إذا اتصلت به ضمائر الفاعل المتحركة، لعبْتُ، وأخواتها.

ولا يكون الإعراب محلياً في الفعل الماضي إلا إذا وقع فعلاً للشرط أو جواباً له، مثل: إن جئتُ حملت إليكَ كتاباً. تقول في إعرابها:

جئت: حملت فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الفاعل المتحرك، في محل جزم بـ "إنْ" لأنه فعل الشرط أو لأنه جواب الشرط، والتاء ضمير متصل الخ..

٢ ــ بناء فعل الأمر:

القاعدة الأساسية هي أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وذلك على الشكل التالي:

ــ الفعل (يكتب) يجزم بالسكون، والأمر منه يبنى على السكون.

ــ يرمي، ويدعو، وينْهي، تجزم بحذف حرف العلة، وأفعال الأمر تبنى على حذف حرف العلة، مثل: لم يرمِ، لم يدعُ، لم يَنْهَ. ارمِ، ادعُ، إنْهَ.

ــ الفعل: يكتبون، يجزم، وتكون علامة الجزم فيه حذف النون، فيبنى الأمر منه على حذف النون، لم يكتبوا، اكتبوا.

ــ المضارع: يكتبَنَّ، مبني على الفتح، والأمر منه مبني على الفتح أيضاً: اكتبنَّ.

٣ ــ بناء الفعل المضارع:

أما الفعل المضارع فلا يبنى إلا في حالين:

١ ــ إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً، بني على الفتح، مثل: لا تلعَبَنَّ. لا تجهلنَّ. وفي هذه الحال يكون إعرابه محلياً، نقول مثلاً في إعراب: لا تكتبنَّ: لا: ناهية جازمة، تكتبن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ "لا" الناهية، والنون حرف توكيد لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

أما إذا كان اتصال النون به غير مباشرة، كأن تقوم بينهما واوا الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: لا تكتمُنَّ الله ما في نفوسكم. أو: لا تكتمِنَّ الله ما في نفسكِ. فإن الفعل في هذه الحال معرب لا مبني، ولكن يحذف الضميران لالتقاء الساكنين .

وإذا كان معرباً مرفوعاً مثل: هل تعلمن، تحذف نون الأفعال الخمسة لئلا يتوالى الأمثال. تقول في إعراب: لا تكتُمنَّ. لا: ناهية جازمة، تكتمن: فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والنون حرف توكيد لا محل له من الإعراب. وتقول في إعراب: هل تعلمُنَّ. فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وقد حذفت لئلا تتوالى ثلاث نونات، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير، الخ.

٢ ــ وإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون، مثل: يقرأْنَ ويكتبْنَ. وكذلك يكون إعرابه في هذه الحال محلياً، تقول: النساء يكتبنَ. وإعرابه: يكتبْن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم. ونون النسوة الخ.

٤ ــ إعراب الفعل المضارع:

سمي هذا الفعل مضارعاً لأنه ضارع الاسم، أي شابهه، ويذكر النحاة وجوهاً كثيرة للشبه يمكن تصنيفها في نوعين:

آ ــ شبه معنوي: فالفعل المضارع والاسم يتخصصان بعد أن يكونا شائعين، تقول مثلاً: رجل، بالتنكير والشياع، ثم تخصص فتقول: رأيتُ الرجلَ. وتقول في الفعل المضارع: يكتبُ، فالدلالة هنا شائعة بين الحاضر والمستقبل، وتقول: لم يكتب، فتخصص الدلالة في الزمن الماضي، وتقول: سوف يكتب، ولن يكتب، ولا يكتب، فتخصص دلالته بالمستقبل.

ب ــ شبه لفظي: وذلك أن اللام المزحلقة تدخل على كليهما، تقول: إن فلاناً لكاتب، كما تقول: إن فلاناً ليكتب. ثم إن الفعل المضارع يشبه في اللفظ اسم الفاعل من حيث الإيقاعُ اللفظي، فقولك: يضرب، يشبه: ضارب، من حيث الحركات والسكنات.

هذا الشبه جعل الفعل المضارع معرباً كالأسماء، ومعنى هذا أن العوامل تؤثر في، وله حالات ثلاث، هي:

١ ــ الرفع: إذا لم يسبق بناصب أو جازم، مثل: يكتب، يكتبون، يرمي، فالأول علامة الرفع فيه الضمة الظاهرة، أما الثاني فعلامة رفعه ثبوت النون، والأخير علامة الرفع فيه الضمة المقدرة على الياء للثقل.

٢ ــ النصب: إذا سبقته حرف من حروف النصب، وهي: أن، لن، كي، إذن، مثل: لن أكتب، ولن يكتبوا، فالأول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثاني علامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

٣ ــ الجزم: إذا سبقه حرف من الجوازم، وهي: لم، لما، لام الأمر، لا الناهية، وأدوات الشرط، والطلب. مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يرم، الأول علامة جزمه السكون الظاهر والثاني حذف النون، والثالث حذف حرف العلة.

٢ ــ بناء فعل الأمر:

القاعدة الأساسية هي أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وذلك على الشكل التالي:

ــ الفعل (يكتب) يجزم بالسكون، والأمر منه يبنى على السكون.

ــ يرمي، ويدعو، وينْهي، تجزم بحذف حرف العلة، وأفعال الأمر تبنى على حذف حرف العلة، مثل: لم يرمِ، لم يدعُ، لم يَنْهَ. ارمِ، ادعُ، إنْهَ.

ــ الفعل: يكتبون، يجزم، وتكون علامة الجزم فيه حذف النون، فيبنى الأمر منه على حذف النون، لم يكتبوا، اكتبوا.

ــ المضارع: يكتبَنَّ، مبني على الفتح، والأمر منه مبني على الفتح أيضاً: اكتبنَّ.

٣ ــ بناء الفعل المضارع:

أما الفعل المضارع فلا يبنى إلا في حالين:

١ ــ إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد اتصالاً مباشراً، بني على الفتح، مثل: لا تلعَبَنَّ. لا تجهلنَّ. وفي هذه الحال يكون إعرابه محلياً، نقول مثلاً في إعراب: لا تكتبنَّ: لا: ناهية جازمة، تكتبن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ "لا" الناهية، والنون حرف توكيد لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

أما إذا كان اتصال النون به غير مباشرة، كأن تقوم بينهما واوا الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: لا تكتمُنَّ الله ما في نفوسكم. أو: لا تكتمِنَّ الله ما في نفسكِ. فإن الفعل في هذه الحال معرب لا مبني، ولكن يحذف الضميران لالتقاء الساكنين .

وإذا كان معرباً مرفوعاً مثل: هل تعلمن، تحذف نون الأفعال الخمسة لئلا يتوالى الأمثال. تقول في إعراب: لا تكتُمنَّ. لا: ناهية جازمة، تكتمن: فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والنون حرف توكيد لا محل له من الإعراب. وتقول في إعراب: هل تعلمُنَّ. فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وقد حذفت لئلا تتوالى ثلاث نونات، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير، الخ.

٢ ــ وإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون، مثل: يقرأنَ ويكتبْنَ. وكذلك يكون إعرابه في هذه الحال محلياً، تقول: النساء يكتبنَ. وإعرابه: يكتبْن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم. ونون النسوة الخ.

٤ ــ إعراب الفعل المضارع:

سمي هذا الفعل مضارعاً لأنه ضارع الاسم، أي شابهه، ويذكر النحاة وجوهاً كثيرة للشبه يمكن تصنيفها في نوعين:

آ ــ شبه معنوي: فالفعل المضارع والاسم يتخصصان بعد أن يكونا شائعين، تقول مثلاً: رجل، بالتنكير والشياع، ثم تخصص فتقول: رأيتُ الرجلَ. وتقول في الفعل المضارع: يكتبُ، فالدلالة هنا شائعة بين الحاضر والمستقبل، وتقول: لم يكتب، فتخصص الدلالة في الزمن الماضي، وتقول: سوف يكتب، ولن يكتب، ولا يكتب، فتخصص دلالته بالمستقبل.

ب ــ شبه لفظي: وذلك أن اللام المزحلقة تدخل على كليهما، تقول: إن فلاناً لكاتب، كما تقول: إن فلاناً ليكتب. ثم إن الفعل المضارع يشبه في اللفظ اسم الفاعل من حيث الإيقاعُ اللفظي، فقولك: يضرب، يشبه: ضارب، من حيث الحركات والسكنات.

هذا الشبه جعل الفعل المضارع معرباً كالأسماء، ومعنى هذا أن العوامل تؤثر في، وله حالات ثلاث، هي:

١ ــ الرفع: إذا لم يسبق بناصب أو جازم، مثل: يكتب، يكتبون، يرمي، فالأول علامة الرفع فيه الضمة الظاهرة، أما الثاني فعلامة رفعه ثبوت النون، والأخير علامة الرفع فيه الضمة المقدرة على الياء للثقل.

٢ ــ النصب: إذا سبقته حرف من حروف النصب، وهي: أن، لن، كي، إذن، مثل: لن أكتب، ولن يكتبوا، فالأول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والثاني علامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

٣ ــ الجزم: إذا سبقه حرف من الجوازم، وهي: لم، لما، لام الأمر، لا الناهية، وأدوات الشرط، والطلب. مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يرم، الأول علامة جزمه السكون الظاهر والثاني حذف النون، والثالث حذف حرف العلة.

٤ - اللازم والمتعدي من الأفعال

الأفعال من حيث العمل نوعان، نوع يكتفي بفاعله، ولا يتعداه إلى مفعول به، وآخر لا يكتفي بالفاعل، ويتعداه إلى مفعول واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة.

والنوعان كلاهما سواء في نصب المفعولات الأخرى، وفي نصب الحال كما يظهر لك في هذين المثالين.

١ ــ ذهبتُ البارحةَ إلى البيت إيثاراً للراحة، معتمداً على ما أملكه في بيتي من وسائلها، فالفعل: ذهبت، لازم، لم ينصب في المثال مفعولاً به، ولكنه نصب مفعولاً فيه، وهو : البارحة، ومفعولاً له، هو: إيثاراً، وحالاً، وهي: معتمداً. وهو قادر لو غيرنا الجملة على أن ينصب غير ذلك من المنصوبات ما خلا المفعول به.

٢ ــ كتبت الوظيفة البارحة إيثاراً للنجاح معتمداً على العمل والدأب. الفعل: كتبت، هنا متعدٍ نصب ما نصبه الفعل السابق، وزاد عليه في نصبه مفعولاً به، هو: الوظيفة.

وعلى هذا يكون الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولاً به، أما المتعدي فهو ما نصب مفعولاً به واحداً، أو اثنين، أو ثلاثة.

١ ــ الفعل اللازم

يكون الفعل لازماً إذا اجتمعت له الصفات الآتية:

آ ــ أن يكون من باب: فعَلُ يفعُلُ، وهو الذي يدل على سجية وغريزة، مثل: كرُمَ الرجلُ، وعَظُمَ الأمرُ، وقصُرَ الثوبُ.

ب ــ أن يكون من باب: فعِل يفعَل، وهو الذي يدل على لون، أو عيب ظاهر، أو حلية ظاهرة، أو حال لها ثبوت طويل، مثل: خضِرت الأرضُ، وعَوِرت عينُ فلان، أو كحلت، وسَمِن الغلامُ، وفرِحَ الولد، ووسِخَ بدنُهُ.

ج ــ ما دل على مطاوعة فعل متعد لواحد، مثل: انكسر الزجاج، واجتمع الناس، وتباعد الأقرباء.

د ــ ما كان على وزن: افعلَّ، مثل: اغبرتِ الشوارعُ، أو افعلَّلَ، مثل: اقشعرَّ بدنه، أو: افعنلل، مثل: أحر نجمت الإبلُ، (أي اجتمعت).

الفعل اللازم إذاً لا يقوى على أن يوصل أثرَه إلى المفعول به مباشرة، بل توصله إليه واسطة تقوم بينه وبينه، هي حرف الجر، تقول: ذهبت إلى المدرسة. ولا تقول: ذهبت المدرسةَ. وتقول: اضطررت إلى العملِ، ولا تقول: اضطررت العمل.

على أن حرف الجر يسقط أحياناً بعد الفعل اللازم، وذلك على ضربين:

١ ــ سقوطه سماعاً:

فقد يسقط حرف الجر في بعض التراكيب، كما ترى في قول جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامُكم عليَّ إذاً حَرامُ

فالأصل: تمرون بالديار، ولكن سقطت الباء، ومثله قوله تعالى:

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (الأعراف ١٥٥)، والأصل فيه: اختار من قومه سبعين رجلاً. وفي هذه الحال ينصب ما بعد الفعل اللازم، كما هو واضح في الشاهدين، أما نصبه فعلى نزع الخافض، لا على أنه مفعول به.

وهذا الضرب من سقوط حرف الجر سماعي لا يقاس عليه، إذ جاء في نصوص فصيحة محدودة وليس بمطلق.

٢ ــ سقوطه قياساً:

ويجوز في القياس أن يسقط حرف الجر إذا كان مجروره مصدراً مؤولاً من "أنْ" أو "أنَّ" تقول: اضطررت أن أعملَ، والأصل: اضطررت إلى أن أعمل. وتقولك عجبت أنك شاعر، والأصل: عجبت من أنك شاعر. ويكون محل المصدر المؤول هنا جراً بحرف الجر المحذوف[1].

* * *

وههنا ظاهرة أخرى تلحق بهذا، فما دام الاسم المجرور يلحقه أثر الفعل بوساطة حرف الجر، فلماذا لا يكون هو ومجروره في محل نصب؟

[1] يرى بعضهم أنه في محل نصب على نزع الخافض، وما ذهبنا إليه أقرب إلى الصحة.

٤ ـ اللازم والمتعدي من الأفعال

الأفعال من حيث العمل نوعان، نوع يكتفي بفاعله، ولا يتعداه إلى مفعول به، وآخر لا يكتفي بالفاعل، ويتعداه إلى مفعول واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة.

والنوعان كلاهما سواء في نصب المفعولات الأخرى، وفي نصب الحال كما يظهر لك في هذين المثالين.

١ ــ ذهبتُ البارحةَ إلى البيت إيثاراً للراحة، معتمداً على ما أملكه في بيتي من وسائلها، فالفعل: ذهبت، لازم، لم ينصب في المثال مفعولاً به، ولكنه نصب مفعولاً فيه، وهو : البارحة، ومفعولاً له، هو: إيثاراً، وحالاً، وهي: معتمداً. وهو قادر لو غيرنا الجملة على أن ينصب غير ذلك من المنصوبات ما خلا المفعول به.

٢ ــ كتبت الوظيفة البارحة إيثاراً للنجاح معتمداً على العمل والدأب. الفعل: كتبت، هنا متعدٍ نصب ما نصبه الفعل السابق، وزاد عليه في نصبه مفعولاً به، هو: الوظيفة.

وعلى هذا يكون الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولاً به، أما المتعدي فهو ما نصب مفعولاً به واحداً، أو اثنين، ثلاثة.

١ ــ الفعل اللازم

يكون الفعل لازماً إذا اجتمعت له الصفات الآتية:

آ ــ أن يكون من باب: فعَلُ يفعُلُ، وهو الذي يدل على سجية وغريزة، مثل: كرُمَ الرجلُ، وعَظُمَ الأمرُ، وقصُرَ الثوبُ.

ب ــ أن يكون من باب: فعِل يفعَل، وهو الذي يدل على لون، أو عيب ظاهر، أو حلية ظاهرة، أو حال لها ثبوت طويل، مثل: خضِرت الأرضُ، وعَوِرت عينُ فلان، أو كحلت، وسَمِن الغلامُ، وفرِحَ الولد، ووسِخَ بدنُهُ.

ج ــ ما دل على مطاوعة فعل متعد لواحد، مثل: انكسر الزجاج، واجتمع الناس، وتباعد الأقرباء.

د ــ ما كان على وزن: افعلَّ، مثل: اغبرتِ الشوارعُ، أو افعلَلَّ، مثل: اقشعرَّ بدنه، أو: افعنلل، مثل: أحر نجمت الإبلُ، (أي اجتمعت).

الفعل اللازم إذاً لا يقوى على أن يوصل أثرَه إلى المفعول به مباشرة، بل توصله إليه واسطة تقوم بينه وبينه، هي حرف الجر، تقول: ذهبت إلى المدرسة. ولا تقول: ذهبت المدرسةَ. وتقول: اضطررت إلى العملِ، ولا تقول: اضطررت العمل.

على أن حرف الجر يسقط أحياناً بعد الفعل اللازم، وذلك على ضربين:

١ ــ سقوطه سماعاً:

فقد يسقط حرف الجر في بعض التراكيب، كما ترى في قول جرير:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا   كلامُكم عليّ إذاً حَرامُ

فالأصل: تمرون بالديار، ولكن سقطت الباء، ومثله قوله تعالى:

﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾ (الأعراف ١٥٥)، والأصل فيه: اختار من قومه سبعين رجلاً. وفي هذه الحال ينصب ما بعد الفعل اللازم، كما هو واضح في الشاهدين، أما نصبه فعلى نزع الخافض، لا على أنه مفعول به.

وهذا الضرب من سقوط حرف الجر سماعي لا يقاس عليه، إذ جاء في نصوص فصيحة محدودة وليس بمطلق.

٢ ــ سقوطه قياساً:

ويجوز في القياس أن يسقط حرف الجر إذا كان مجروره مصدراً مؤولاً من "أنْ" أو "أنَّ" تقول: اضطررت أن أعملَ، والأصل: اضطررت إلى أن أعمل. وتقولك عجبت أنك شاعر، والأصل: عجبت من أنك شاعر. ويكون محل المصدر المؤول هنا جراً بحرف الجر المحذوف[1].

* * *

وههنا ظاهرة أخرى تلحق بهذا، فما دام الاسم المجرور يلحقه أثر الفعل بوساطة حرف الجر، فلماذا لا يكون هو ومجروره في محل نصب؟

[1] يرى بعضهم أنه في محل نصب على نزع الخافض، وما ذهبنا إليه أقرب إلى الصحة.

لقد ذهب إلى هذا نحوي كبير في القرن الرابع للهجرة ، فأجاز أن يعطف على الجار والمجرور بالنصب، وتمثل بقوله: مررت بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفراً.

إلا أن هذا المذهب غير مسلم به، ولم يُسمع في الكلام الفصيح مثلُه، وإنما هو محض قياس ذهني حُمِلتْ عليه اللغة، أضف إلى ذلك أن بعض النحويين يوده، ويقصر العطف بالنصب على محل المجرور بحرف جر زائد .

٢ ـ الفعل المتعدي

تنقسم الأفعال المتعدية بحسب تعديها إلى ثلاثة أقسام، فمنها ما ينصب مفعولاً به واحداً، ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما ينصب ثلاثة.

آ ـ ما يتعدى إلى مفعول واحد:

يصعب حصر الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وعلامتها أن تقبل ضميراً متصلاً للغيبة أو للمخاطب أو للمتكلم، مثل: ضرب، متعد، لأنه يقبل ضمير الغيبة، فيقال: ضربه، وضمير المخاطب، ضربك، ومثله كسر، وفهم، وقرأ، وكتب. ويشترط في هذا الضمير ألا يكون ضميرَ المصدر، مثل انهزم العدو انهزاماً لم ينهزمه من قبلُ. ولا ضمير الظرف مثل: رمضانَ صُمْتُهُ.

ب ـ ما يتعدى إلى مفعولين:

وهذا نوعان: أولهما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كالأفعال: أعطى، ومنح، وألبس، وكسا، وسأل، مثل: أعطيت الرجل ليرة، وكسوت الفقير ثوباً. وثانيهما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو يشمل أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

فما أفعال القلوب:

قيل لها ذلك لأن معانيها نفسية، إلا أنها تختلف من حيث الدلالة المعنوية، فمنها ما يدل على اليقين، وهي: وجد، درى، ألفي، تعلَّمْ (بمعنى: اعلم)

هو ابن جني في كتابه الخصائص: ١/١٠٢.

انظر: مغني اللبيب (دمشق) ٥٢٦ (أقسام العطف).

فهذه الأفعال تدل على معنى الاعتقاد، والتثبت من الأمر، نحو: وجدت عملي سهلاً. ونحو قول خداش بن زهير:

رأيتُ الله أكبرَ كل شيءٍ ... محاولةً وأكثرهم جنوداً

وقول زياد بن سيار:

تعلمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر

ومنها ما يدل على الرجحان كالأفعال: جعل، حجا، عدَّ، زعم، هَبْ. كقوله تعالى: **﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً﴾** (الزخرف ١٩)، وقول تميم بن أبيّ بن مقبل:

قد كنت أحجو أبا عمروٍ أخا ثِقَةٍ ... حتى ألمت بنا يوماً ملمات

ومثل: أعدك أخي، وهبني أخاك.

ومنها ما يدل على اليقين حيناً، والرجحان حيناً آخر، مثل: رأى، علم، إلا أن اليقين أغلبُ فيهما، وقد تحدثنا عن "رأى"، وأثبتنا لها شاهداً دلت فيه على اليقين، أما ما دلت فيه على الظن الراجح، فكقوله تعالى: **﴿إنهم يرونه بعيداً ونرَاه قريباً﴾** (المعارج ٧).

ومن هذه الأفعال: ظن، وحسب، وخال، إلا أن دلالتها على الظن والرجحان أكثر من دلالتها على اليقين، كقوله تعالى: **﴿وما نرى لكم علينا من فضل، بل نظنكم كاذبين﴾** (هود ٢٧)، وكقول زفر ابن الحارث الكلابي:

وكنا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ... عشيةَ لاقينا جُذامَ وحِمْيرا

ومما دلت فيه على اليقين قول القطامي:

وحسبْنا نَزَعُ الكتيبةَ غُدْوةً ... فيُغيِّفونَ ونرْجِعُ السَّرَعانا[1]

على أن هذه الأفعال تتغير معانيها بحسب السياق، فالفعل (علم) قد يأتي بمعنى (عرف)، ويأتي الفعل: ظن، بمعنى: اتهم. وحجا، بمعنى: قصد، وحينئذ لا تنصب إلا مفعولاً واحداً، مثل: **﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾** (النحل ٧٨) أي: لا تعرفون شيئاً، ونحو: **﴿وماهو على الغيب بظنين﴾** (التكوير ٢٤) أي: بمتهم. ونحو: حجوت الجامعة، إذا قصدتها.

[1] نزع: نكف، يغيفون: ينهزمون، السرعان: أوائل الخيل.

لقد ذهب إلى هذا نحوي كبير في القرن الرابع للهجرة ، فأجاز أن يعطف على الجار والمجرور بالنصب، وتمثل بقوله: مررت بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفراً.

إلا أن هذا المذهب غير مسلم به، ولم يُسمع في الكلام الفصيح مثلُه، وإنما هو محض قياس ذهني حُمِلتْ عليه اللغة، أضف إلى ذلك أن بعض النحويين يرده، ويقصر العطف بالنصب على محل المجرور بحرف جر زائد .

٢ ـ الفعل المتعدي

تنقسم الأفعال المتعدية بحسب تعديها إلى ثلاثة أقسام، فمنها ما ينصب مفعولاً به واحداً، ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما ينصب ثلاثة.

آ ـ ما يتعدى إلى مفعول واحد:

يصعب حصر الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وعلامتها أن تقبل ضميراً متصلاً للغيبة أو للمخاطب أو للمتكلم، مثل: ضرب، متعد، لأنه يقبل ضمير الغيبة، فيقال: ضربه، وضمير المخاطب، ضربك، ومثله كسر، وفهم، وقرأ، وكتب. ويشترط في هذا الضمير ألا يكون ضميرَ المصدر، مثل انهزم العدو انهزاماً لم ينهزمه من قبلُ. ولا ضمير الظرف مثل: رمضانَ صُمْتُهُ.

ب ـ ما يتعدى إلى مفعولين:

وهذا نوعان: أولهما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كالأفعال: أعطى، ومنح، وألبس، وكسا، وسأل، مثل: أعطيت الرجل ليرة، وكسوت الفقير ثوباً. وثانيهما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو يشمل أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

فما أفعال القلوب:

قيل لها ذلك لأن معانيها نفسية، إلا أنها تختلف من حيث الدلالة المعنوية، فمنها ما يدل على اليقين، وهي: وجد، درى، ألفي، تعلَّمْ (بمعنى: اعلم)

هو ابن جني في كتابه الخصائص: ١/١٠٢.

انظر: مغني اللبيب (دمشق) ٥٢٦ (أقسام العطف).

فهذه الأفعال تدل على معنى الاعتقاد، والتثبت من الأمر، نحو: وجدت عملي سهلاً. ونحو قول خداش بن زهير:

رأيتُ الله أكبرَ كل شيءٍ ... محاولةً وأكثرهم جنوداً

وقول زياد بن سيار:

تعلمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر

ومنها ما يدل على الرجحان كالأفعال: جعل، حجا، عدَّ، زعم، هَبْ. كقوله تعالى: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً**﴾ (الزخرف ١٩)، وقول تميم بن أبيّ بن مقبل:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثِقَةٍ ... حتى ألمت بنا يوماً ملمات

ومثل: أعدك أخي، وهبني أخاك.

ومنها ما يدل على اليقين حيناً، والرجحان حيناً آخر، مثل: رأى، علم، إلا أن اليقين أغلبُ فيهما، وقد تحدثنا عن "رأى"، وأثبتنا لها شاهداً دلت فيه على اليقين، أما ما دلت فيه على الظن الراجح، فكقوله تعالى: ﴿**إنهم يرونه بعيداً ونرَاه قريباً**﴾ (المعارج ٧).

ومن هذه الأفعال: ظن، وحسب، وخال، إلا أن دلالتها على الظن والرجحان أكثر من دلالتها على اليقين، كقوله تعالى: ﴿**وما نرى لكم علينا من فضل، بل نظنكم كاذبين**﴾ (هود ٢٧)، وكقول زفر ابن الحارث الكلابي:

وكنا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ... عشيةَ لاقينا جُذامَ وحِمْيرا

ومما دلت فيه على اليقين قول القطامي:

وحسِبْنا نَزَعَ الكتيبةَ غُدْوَةً ... فيُغيَّفونَ ونرْجِعُ السَّرَعانا[1]

على أن هذه الأفعال تتغير معانيها بحسب السياق، فالفعل (علم) قد يأتي بمعنى (عرف)، ويأتي الفعل: ظن، بمعنى: اتهم. وحجا، بمعنى: قصد، وحينئذ لا تنصب إلا مفعولاً واحداً، مثل: ﴿**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً**﴾ (النحل٧٨) أي: لا تعرفون شيئاً، ونحو: ﴿**وماهو على الغيب بظنين**﴾ (التكوير ٢٤) أي: بمتهم. ونحو: حجوت الجامعة، إذا قصدتها.

[1] نزع: نكف، يغيفون: ينهزمون، السرعان: أوائل الخيل.

أما أفعال التحويل فهي: صيّر، وما في معناه، مثل: جعل، ورد، وترك، واتخذ. مثل: ﴿**وجعلناه هباءً منثوراً**﴾ (الفرقان ٢٣)، أي صيرناه. ونحو: ﴿**وتركنا بعضَهم يومئذ يموجُ في بعض**﴾ (الكهف ٩٩)، ونحو ﴿**واتخذ الله إبراهيم خليلاً**﴾ (النساء ١٢٥)، ومنه قول هبيرة بن عبد مناف:

فإن تنجُ منها يا حزيمُ بنَ طارقٍ ... فقد تركتْ ما خلفَ ظهرِكَ بلْقعا[1]

* * *

ويجوز في هذه الأفعال جميعاً حذف المفعولين، أو حذف أحدهما، إذا دل على ذلك دليل، فما حذف فيه أحدهما قول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَهُ ... مني بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً، ومما حُذف فيه المفعولان قوله تعالى: ﴿**أين شركائي الذين كنتم تزعمون**﴾ (القصص ٧٤)، أي: تزعمونهم شركاءَ لي.

ومما يذكر في هذا الباب أن الفعل "تقول" قد يأتي بمعنى: تظن، فينصب مفعولين، ويشترط فيه:

١ ــ أن يكون مضارعاً.

٢ ــ مسنداً إلى المخاطب.

٣ ــ متصلاً باستفهام.

وهذه الشروط الثلاثة مستوفاة في قول عمرو بن معد يكرب:

سلامَ تقولُ الرمحَ يثقلُ عاتقي ... إذا أنا لم أطْعُنْ إذا الخيلُ كرتِ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

أما الرحيلُ فدون بعدِ غدٍ ... فمتى تقولُ الدار تجمَعُنا[2]

ج ــ ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات:

وهي الأفعال: أرى، وأعلم وأنبأ، وما تضمن معانيها، مثل أخبرَ، وخبَّر، ونبّأ، كقوله تعالى: ﴿**كذلك يُريهمُ الله أعمالهم حسرات عليهم**﴾ (البقرة ١٦٧) وغالباً ما يكون المفعول الأول في: أنبأ ونبأ وخبر، نائباً عن الفاعل، كقول النابغة الذبياني:

[1] فاعل تركت: ضمير مستتر يرجع إلى الفرس. والبلقع: الأجرد. أي صيرت ما تملكه هباء.

[2] يقال إن قبيلة سُليم كانت تُجرى فعل القول مجرى الظن من دون هذه الشروط.

أنبئتُ نُعْماً على الهجران عاتبةً ... سَقْياً ورَعْياً لذاك العاتِبِ الزاري

وقول العوام ابن عقبة:

وخُبّرْتُ سوداءَ الغميم مريضةً ... فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

كما قد يأتي الفعل مبنياً للمعلوم، ويكون مفعوله الأول اسماً ظاهراً، ثم يسد المصدر المؤول مسد المفعولين الآخرين، كقول عبد الله بن مسلم:

يُخبِّرُ الناسَ أن الأجْرَ هِمتُهُ ... وما أتى طالباً للأجرِ محتسباً

د ــ تنزيل المتعدي منزلةَ اللازم:

وقد يُنَزّلُ الفعل المتعدي منزلةَ الفعلِ اللازم، لغرض معنوي، هو ألا يكون لذكر المفعول قيمة، بل قد يكون ذكره أو تقديره مضعِفاً للمعنى، كقوله تعالى: ﴿**هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون**﴾ (الزمر ٩) فجَعْلَ الفعلِ "يعلمون" لازماً فيه تعميم، فإذا قدرتَ له مفعولاً نقلته إلى التخصيص، إذ المعنى المراد: هل يستوي مَنْ لديهم علم، ومن ليس لديهم علم. وبهذا يكون المهم حصولَ الفعلِ ووقوعه، لا تعلقَه بمفعول، ومثله قول أبي كبير الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وهذا كثير في اللغة العربية.

شواهد للتدريب

١ ــ قال عمر بن أبي ربيعة:

غضبتْ أن نظرتُ نحوَ نساءٍ ... ليس يعرفنَني مرَرْنَ الطريقا

٢ ــ قال عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً ... إليَّ، ولا دينٍ بها أنا طالبُهْ

٣ ــ قال الأعشى:

وأنبئتُ قيساً ــ ولم أبلُهُ ــ ... كما زعموا ــ خيرَ أهلِ اليَمَنْ

أما أفعال التحويل فهي: صيّر، وما في معناه، مثل: جعل، ورد، وترك، واتخذ. مثل: ﴿**وجعلناه هباءً منثوراً**﴾ (الفرقان ٢٣)، أي صيرناه. ونحو: ﴿**وتركنا بعضَهم يومئذ يموجُ في بعض**﴾ (الكهف ٩٩)، ونحو ﴿**واتخذ الله إبراهيم خليلاً**﴾ (النساء ١٢٥)، ومنه قول هبيرة بن عبد مناف:

فإن تنجُ منها يا حزيمُ بنَ طارقٍ   فقد تركتْ ما خلف ظهرك بلْقعا[١]

* * *

ويجوز في هذه الأفعال جميعاً حذف المفعولين، أو حذف أحدهما، إذا دل على ذلك دليل، فما حذف فيه أحدهما قول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَهُ   مني بمنزلة المُحبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً، ومما حُذف فيه المفعولان قوله تعالى: ﴿**أين شركائي الذين كنتم تزعمون**﴾ (القصص ٧٤)، أي: تزعمونهم شركاءَ لي.

ومما يذكر في هذا الباب أن الفعل "تقول" قد يأتي بمعنى: تظن، فينصب مفعولين، ويشترط فيه:

١ ــ أن يكون مضارعاً.

٢ ــ مسنداً إلى المخاطب.

٣ ــ متصلاً باستفهام.

وهذه الشروط الثلاثة مستوفاة في قول عمرو بن معد يكرب:

سلامَ تقولُ الرمحَ يثقلُ عاتقي   إذا أنا لم أطْعُنْ إذا الخيلُ كرتِ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

أما الرحيلُ فدون بعدِ غدٍ   فمتى تقولُ الدار تجمَعُنا[٢]

ج ــ ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات:

وهي الأفعال: أرى، وأعلم وأنبأ، وما تضمن معانيها، مثل أخبرَ، وخبَّر، ونبّأ، كقوله تعالى: ﴿**كذلك يُريهمُ الله أعمالهم حسرات عليهم**﴾ (البقرة ١٦٧) وغالباً ما يكون المفعول الأول في: أنبأ ونبأ وخبر، نائباً عن الفاعل، كقول النابغة الذبياني:

[١] فاعل تركت: ضمير مستتر يرجع إلى الفرس. والبلقع: الأجرد. أي صيرت ما تملكه هباء.

[٢] يقال إن قبيلة سُليم كانت تُجرى فعل القول مجرى الظن من دون هذه الشروط.

أُنْبِئتُ نُعْماً على الهجران عاتبةً   سَقْياً ورَعْياً لذاك العاتِبِ الزاري

وقول العوام ابن عقبة:

وخُبِّرْتُ سوداءَ الغميم مريضةً   فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

كما قد يأتي الفعل مبنياً للمعلوم، ويكون مفعوله الأول اسماً ظاهراً، ثم يسد المصدر المؤول مسد المفعولين الآخرين، كقول عبد الله بن مسلم:

يُخبِّرُ الناسَ أن الأجْرَ هِمتُهُ   وما أتى طالباً للأجرِ محتسباً

د ــ تنزيل المتعدي منزلةَ اللازم:

وقد يُنَزّلُ الفعل المتعدي منزلةَ الفعلِ اللازم، لغرض معنوي، هو ألا يكون لذكر المفعول قيمة، بل قد يكون ذكره أو تقديره مضعِفاً للمعنى، كقوله تعالى: ﴿**هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون**﴾ (الزمر ٩) فجَعْلَ الفعلِ "يعلمون" لازماً فيه تعميم، فإذا قدرتَ له مفعولاً نقلته إلى التخصيص، إذ المعنى المراد: هل يستوي مَنْ لديهم علم، ومن ليس لديهم علم. وبهذا يكون المهم حصولَ الفعلِ ووقوعه، لا تعلقه بمفعول، ومثله قول أبي كبير الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي   أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وهذا كثير في اللغة العربية.

شواهد للتدريب

١ ــ قال عمر بن أبي ربيعة:

غضبتْ أن نظرتُ نحوَ نساءٍ   ليس يعرفنَني مررْنَ الطريقا

٢ ــ قال عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً   إليَّ، ولا دينٍ بها أنا طالبُهْ

٣ ــ قال الأعشى:

وأُنبئتُ قيساً ــ ولم أبلُهُ   كما زعموا ــ خيرَ أهلِ اليَمَنْ

٥ ـ جزم الفعل المضارع

رأينا فيما سبق أن الفعل المضارع معرب لمضارعته الاسم، ومشابهته له في الاستعمال، ووقوعه موقعه، إذ يجتمع هو واسم الزمان في الدلالة الزمانية، ولحاق الزوائد الدالة على معانٍ، تقول: سعيد يكتب، وسعيد كاتب، والقاضي يحكم، والقاضي حاكم، وإن الرجل ليصدق، وأن الرجل لصادق.

ورأينا أيضاً أن له حالات ثلاثاً في الإعراب، الرفع، والنصب، والجزم، وقد تحدثنا عن الرفع، فقلنا: يرفع إذاً لم يتقدمه حرف جازم أو حرف ناصب، وسنتحدث الآن عن جزمه، ثم عن نصبه.

١ ـ جوازم المضارع

ينجزم الفعل المضارع بنوعين من الأدوات، فبعضها لا يحمل معنى الشرط، ولا يجزم إلا فعلاً مضارعاً واحداً، وبعضها الآخر فيه معنى الشرط ويجزم فعلين مضارعين.

١ ـ ما يجزم فعلاً واحداً:

الأدوات التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً هي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية. فهي تجزمه لفظاً أو محلاً، فالأول مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يَرمِ. والثاني: لاترمِيَنَّ، وقد عرفنا هذا في البحث السابق.

أما "لم" فهي حرف نفي وجزم وقلب، لأنها تفيد النفي، وتعمل في المضارع جزماً، ولأنها تقلب دلالته الزمانية فتخلصه للماضي، فقولك: لم أكن هنا البارحة، مثل: ما كنت هنا البارحة.

وتختلف عنها "لما" في أن نفيها متصل بالحال، ويتوقع حصول منفيها وينتظر، كقولنا: لما يأتِ خالد. فخالد لم يأتِ في الماضي، ولم يأتِ زمن التكلم، إلا أننا ننتظر مجيئه، ونتوقع حصوله.

ولام الأمر، لا يزيد معناها على طلب أحداث أمر ما، تقول: ليذهب سعيد، وليأتِ خالد، والاستعمال العام لها أن يؤمر بها الغائب، كما مر، وقليلاً ما يأمر بها

المتكلم نفسه عن طريق المجاز، كما في هذه الآية: ﴿واتَّبِعوا سُبُلَنا، ولْنحمِلْ خطاياكم﴾ (العنكبوت ١٢) ومثله في القلة أن يؤمر بها المخاطب، من ذلك قراءة النبي وكبار صحابته، ﴿فبذلك فلتفرحوا، هو خير مما يجمعون﴾[1] (يونس ٥٨)، وقد استطاع بعض النحاة أن يجمع لهذه الظاهرة بعض الشواهد من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، وبعض الأبيات الشعرية .

وقد تكون هذه اللام للدعاء لا للأمر، كقولنا: لِيحفظك الله، لتصحبْك السلامة، كما تكون للتهديد، كقوله تعالى: ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون﴾ (العنكبوت٦٦) وهذا يحدده السياق العام.

وهذه اللام مكسورة، إلا إذا سبقت بالواو أو الفاء، مثل: ليكتب، ولْيكتب، فليكتب. وهذا حدث صوتي كان العرب يتخففون فيه من توالي الحركات.

ولا، الناهية، تحمل معنى مضاداً لِلام الأمر، إذ يطلب بها ترك أمر ما، وتقتضي جزم المضارع، واستقباله، سواء أكان المطلوب منه ذلك مخاطباً أم متكلماً، فالأول كثير جداً، كقولك لا تكتب، ولا تقرأ، أما الغائب فنهيه مجازي، يراد منه نهي المخاطب بطريقة غير مباشرة، كقول الأخطل مخاطباً بني أمية:

بني أميةَ إني ناصحٌ لكم فلا يبيتَنَّ فيكم آمناً زُفَرُ

كأنه قال: فلا تجعلَنَّهُ يبيت فيكم آمناً.

وقد يكون نهي الغائب صريحاً، كقوله تعالى: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء﴾ (آل عمران ٢٨) وقول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يَجْهلَنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوق جهلِ الجاهلينا

ومثله نهي الإنسان نفسه، تقول: لا أرينَّك هنا، فالنهي في الجملة لا يوجه إلى المتكلم حقاً، ولكنه يوجه إلى المخاطب في أسلوب مجازي يدل على سمة العربية في الأداء، فكأنك تقول: لا تكن سبباً في رؤيتي لك هنا، أي: لاتأتِ إلى هنا فيكون ذلك سبباً في رؤيتي لك.

[1] أما قراءتنا اليوم: فليفرحوا.

هي في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، المسألة ٧٢ ص ٢٧٣ وما بعدها.

يريد: زفر بن الحارث الكلابي.

٥ ـ جزم الفعل المضارع

رأينا فيما سبق أن الفعل المضارع معرب لمضارعته الاسم، ومشابهته له في الاستعمال، ووقوعه موقعه، إذ يجتمع هو واسم الزمان في الدلالة الزمانية، ولحاق الزوائد الدالة على معانٍ، تقول: سعيد يكتب، وسعيد كاتب، والقاضي يحكم، والقاضي حاكم، وإن الرجل ليصدق، وأن الرجل لصادق.

ورأينا أيضاً أن له حالات ثلاثاً في الإعراب، الرفع، والنصب، والجزم، وقد تحدثنا عن الرفع، فقلنا: يرفع إذاً لم يتقدمه حرف جازم أو حرف ناصب، وسنتحدث الآن عن جزمه، ثم عن نصبه.

١ ـ جوازم المضارع

ينجزم الفعل المضارع بنوعين من الأدوات، فبعضها لا يحمل معنى الشرط، ولا يجزم إلا فعلاً مضارعاً واحداً، وبعضها الآخر فيه معنى الشرط ويجزم فعلين مضارعين.

١ ـ ما يجزم فعلاً واحداً:

الأدوات التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً هي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية. فهي تجزمه لفظاً أو محلاً، فالأول مثل: لم يكتب، ولم يكتبوا، ولم يَرمِ. والثاني: لاترميَنَّ، وقد عرفنا هذا في البحث السابق.

أما "لم" فهي حرف نفي وجزم وقلب، لأنها تفيد النفي، وتعمل في المضارع جزماً، ولأنها تقلب دلالته الزمانية فتخلصه للماضي، فقولك: لم أكن هنا البارحة، مثل: ما كنت هنا البارحة.

وتختلف عنها "لما" في أن نفيها متصل بالحال، ويتوقع حصول منفيها وينتظر، كقولنا: لما يأتِ خالد. فخالد لم يأتِ في الماضي، ولم يأتِ زمن التكلم، إلا أننا ننتظر مجيئه، ونتوقع حصوله.

ولام الأمر، لا يزيد معناها على طلب أحداث أمر ما، تقول: ليذهب سعيد، وليأتِ خالد، والاستعمال العام لها أن يؤمر بها الغائب، كما مر، وقليلاً ما يأمر بها

المتكلم نفسه عن طريق المجاز، كما في هذه الآية: **﴿واتَّبِعوا سُبُلَنا، ولْنحمِلْ خطاياكم﴾** (العنكبوت ١٢) ومثله في القلة أن يؤمر بها المخاطب، من ذلك قراءة النبي وكبار صحابته، **﴿فبذلك فلتفرحوا، هو خير مما يجمعون﴾**[1] (يونس ٥٨)، وقد استطاع بعض النحاة أن يجمع لهذه الظاهرة بعض الشواهد من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، وبعض الأبيات الشعرية .

وقد تكون هذه اللام للدعاء لا للأمر، كقولنا: لِيحفظك الله، لتصحبْك السلامة، كما تكون للتهديد، كقوله تعالى: **﴿ليكفروا بما آتيناهم وليَتمتعوا فسوف يعلمون﴾** (العنكبوت٦٦) وهذا يحدده السياق العام.

وهذه اللام مكسورة، إلا إذا سبقت بالواو أو الفاء، مثل: ليكتب، ولْيكتب، فليكتب. وهذا حدث صوتي كان العرب يتخففون فيه من توالي الحركات.

ولا، الناهية، تحمل معنى مضاداً لِلام الأمر، إذ يطلب بها ترك أمر ما، وتقتضي جزم المضارع، واستقباله، سواء أكان المطلوب منه ذلك مخاطباً أم متكلماً، فالأول كثير جداً، كقولك لا تكتب، ولا تقرأ، أما الغائب فنهيه مجازي، يراد منه نهي المخاطب بطريقة غير مباشرة، كقول الأخطل مخاطباً بني أمية:

بني أمية إني ناصحٌ لكم ... فلا يبيتَنَّ فيكم آمناً زُفَرُ

كأنه قال: فلا تجعلَنَّهُ يبيت فيكم آمناً.

وقد يكون نهي الغائب صريحاً، كقوله تعالى: **﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء﴾** (آل عمران ٢٨) وقول عمرو بن كلثوم:

ألا لا يَجْهلَنْ أحدٌ علينا ... فنجهلَ فوق جهلِ الجاهلينا

ومثله نهي الإنسان نفسه، تقول: لا أرينَّك هنا، فالنهي في الجملة لا يوجه إلى المتكلم حقاً، ولكنه يوجه إلى المخاطب في أسلوب مجازي يدل على سمة العربية في الأداء، فكأنك تقول: لا تكن سبباً في رؤيتي لك هنا، أي: لاتأت إلى هنا فيكون ذلك سبباً في رؤيتي لك.

---

[1] أما قراءتنا اليوم: فليفرحوا.

هي في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، المسألة ٧٢ ص ٢٧٣ وما بعدها.

يريد: زفر بن الحارث الكلابي.

وكثيراً ما تكون "لا" الجازمة هذه للدعاء، ولها شواهد لا تحصى في آيات القرآن الكريم من نحو: **﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به﴾** (البقرة٢٨٦) **﴿ربنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾** (آل عمران ٨).

٢ ــ ما يجزم فعلين:

وثمة أداة تجزم الفعل المضارع وهي: "إنْ" التي تفيد معنى الشرط، ويلحق بها أدوات أخرى ليس لها في الجزم أصالتها وقدرتها، لأن "إن" الشرطية لا تفارق معنى الشرط كيفما استعملت، أما الأدوات اللواحق بها فتكون للاستفهام تارة، والشرط تارة أخرى، وبعضها ظروف، وهذه الأدوات هي: إذما، مَنْ، ما، مهما، متى، أيان، حيثما، أنَّى، كيفما، أي.

وتفصيل ذلك كما يلي:

١ ــ إن، إذما:

هما حرفان جازمان شرطيان، لا محل لهما من الإعراب، كغيرهما من الحروف.

٢ ــ من، ما، مهما:

وهذه أسماء مبهمة، تكون في معظم استعمالاتها في محل رفع مبتدأ، مثل: من يعمل بجد يصل إلى ما يتمنى. وقد تكون مفعولاً به مقدماً، وذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم يأت مفعوله بعده، كقوله تعالى: **﴿ما ننسخْ من آية أو نُنسِها نأت بخير منها﴾** (البقرة ١٠٦) وقوله: **﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله﴾** (البقرة ١١٠)، وكقول زهير:

رأيت المنايا خبط عشواءَ من تصب ... تمته، ومن تخطىء يُعَمَّرْ فيهرمِ

وقد تكون في محل جر بالإضافة، مثل: كتاب مَنْ تقرأ أقرأ.

* * *

وحين تكون مبتدأ يكون فعل الشرط هو الخبر على أيسر الآراء، ويشبهها قوم بالأسماء الموصولة، ولذلك يرون جملة الجواب هي الخبر، وهذا يوقعهم في كثير من التناقض، كما في الجملة الآتية: من يعمل يربح. فجملة (يربح) في زعمهم

هي الخبر، ثم هي في الوقت نفسه غير مقترنة بالفاء، فلا محل لها من الإعراب. وعلى هذا تكون الجملة ذات محل، ولا محل لها، في وقت واحد.

ومما يدل على فساد ما يذهبون إليه أن جملة الجواب قد تكون إنشائية طلبية، وجمهورهم ينكر أن تكون جملة الخبر طلبية، مثل: من يأتنا فليحمل إلينا ما يشاء، ومن يلق سعيداً فلا يسلم عليه.

وهناك دليل آخر تستأنس به هنا، فمن أساليب العربية في الشرط والجواب أنها في بعض الأحيان تأتي بجواب يخلو من ضمير يعود إلى اسم الشرط الذي هو مبتدأ، وتقيمه مقام جواب مفهوم من سياق الكلام، كقولنا: من لم يذهب إلى الشاطىء فإني ذاهب إليه. فالجواب: إني ذاهب إليه. ليس فيه ضمير يربطه بالمبتدأ: من، وكأننا قلنا: من لم يذهب إلى الشاطىء فإني لن أجاريه في ذلك. ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في القرآن والشعر، مثل: **﴿ومن يُشاقِّ الله فإن الله شديد العقاب﴾** (الحشر ٤)، **﴿ومن يكفرْ بآيات الله فإن الله سريع الحساب﴾** (آل عمران ١٩)، **﴿ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾** (إبراهيم ٣٦). أما ما جاء في الشعر فمنه قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عن نيرانها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بُراحُ

وقول ضابىء البرجمي:

فمن يكُ أمسى في المدينةِ رحلُهُ ... فإنِّي وقيارٌ بها لغريب

وقول النابغة الجعدي:

فمن يكُ لم يثأرْ بأعراضِ قومِهِ ... فإنِّي وربِّ الراقصات لأثأرا[2]

وقوله الآخر، وهو من إنشاد أبي علي الفارسي:

قدر الأخفش في مثل هذا: له، قال عند قوله تعالى: **(فمن اضطر في مَخْمصةٍ غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم)** (المائدة٣): "كأنه قال: فإن الله له غفور رحيم، كما تقول: عبد الله ضربتُ، تريد: ضربته" معاني القرآن. اللوحة ٢/١٠٢، وليس القياس دقيقاً، لأن حذف ضمير النصب يختلف عن حذف الجار ومجروره، كما أن مثل هذا التقدير لا يستقيم فيما سنقدمه من شواهد.

[2] قوله: لا ثأرا. أصله: لاثأرنْ، بنون التوكيد الخفيفة.

وكثيراً ما تكون "لا" الجازمة هذه للدعاء، ولها شواهد لا تحصى في آيات القرآن الكريم من نحو: **﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به﴾** (البقرة٢٨٦) **﴿ربنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾** (آل عمران ٨).

٢ ـ ما يجزم فعلين:

وثمة أداة تجزم الفعل المضارع وهي: "إنْ" التي تفيد معنى الشرط، ويلحق بها أدوات أخرى ليس لها في الجزم أصالتها وقدرتها، لأن "إن" الشرطية لا تفارق معنى الشرط كيفما استعملت، أما الأدوات اللواحق بها فتكون للاستفهام تارة، والشرط تارة أخرى، وبعضها ظروف، وهذه الأدوات هي: إذما، مَنْ، ما، مهما، متى، أيان، حيثما، أنّى، كيفما، أي.

وتفصيل ذلك كما يلي:

١ ـ إن، إذما:

هما حرفان جازمان شرطيان، لا محل لهما من الإعراب، كغيرهما من الحروف.

٢ ـ من، ما، مهما:

وهذه أسماء مبهمة، تكون في معظم استعمالاتها في محل رفع مبتدأ، مثل: من يعمل بجد يصل إلى ما يتمنى. وقد تكون مفعولاً به مقدماً، وذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً ولم يأت مفعوله بعده، كقوله تعالى: **﴿ما ننسخْ من آية أو نُنسِها نأت بخير منها﴾** (البقرة ١٠٦) وقوله: **﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله﴾** (البقرة ١١٠)، وكقول زهير:

رأيت المنايا خبط عشواءَ من تصب ... تمته، ومن تخطئ يُعَمَّرْ فيهرمِ

وقد تكون في محل جر بالإضافة، مثل: كتاب مَنْ تقرأ أقرأ.

* * *

وحين تكون مبتدأ يكون فعل الشرط هو الخبر على أيسر الآراء، ويشبهها قوم بالأسماء الموصولة، ولذلك يرون جملة الجواب هي الخبر، وهذا يوقعهم في كثير من التناقض، كما في الجملة الآتية: من يعمل يربح. فجملة (يربح) في زعمهم

هي الخبر، ثم هي في الوقت نفسه غير مقترنة بالفاء، فلا محل لها من الإعراب. وعلى هذا تكون الجملة ذات محل، ولا محل لها، في وقت واحد.

ومما يدل على فساد ما يذهبون إليه أن جملة الجواب قد تكون إنشائية طلبية، وجمهورهم ينكر أن تكون جملة الخبر طلبية، مثل: من يأتنا فليحمل إلينا ما يشاء، ومن يلق سعيداً فلا يسلم عليه.

وهناك دليل آخر تستأنس به هنا، فمن أساليب العربية في الشرط والجواب أنها في بعض الأحيان تأتي بجواب يخلو من ضمير يعود إلى اسم الشرط الذي هو مبتدأ، وتقيمه مقام جواب مفهوم من سياق الكلام، كقولنا: من لم يذهب إلى الشاطئ فإني ذاهب إليه. فالجواب: إني ذاهب إليه. ليس فيه ضمير يربطه بالمبتدأ: من، وكأننا قلنا: من لم يذهب إلى الشاطئ فإني لن أجاريه في ذلك. ولهذا الأسلوب شواهد كثيرة في القرآن والشعر، مثل: **﴿ومن يُشاقِّ الله فإن الله شديد العقاب﴾** (الحشر ٤)، **﴿ومن يكفرْ بآيات الله فإن الله سريع الحساب﴾** (آل عمران ١٩)، **﴿ومن عصاني فإنك غفور رحيم﴾** (إبراهيم ٣٦). أما ما جاء في الشعر فمنه قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عن نيرانها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بُراحُ

وقول ضابئ البرجمي:

فمن يكُ أمسى في المدينةِ رحلُهُ ... فإنّي وقيارٌ بها لغريب

وقول النابغة الجعدي:

فمن يكُ لم يثأرْ بأعراضِ قومِهِ ... فإنّي وربِّ الراقصات لأثأرا[٢]

وقوله الآخر، وهو من إنشاد أبي علي الفارسي:

قدر الأخفش في مثل هذا: له، قال عند قوله تعالى: **(فمن اضطر في مَخْمصةٍ غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم)** (المائدة٣): "كأنه قال: فإن الله له غفور رحيم، كما تقول: عبد الله ضربتُ، تريد: ضربته" معاني القرآن. اللوحة ٢/١٠٢، وليس القياس دقيقاً، لأن حذف ضمير النصب يختلف عن حذف الجار ومجروره، كما أن مثل هذا التقدير لا يستقيم فيما سنقدمه من شواهد.

[٢] قوله: لا ثأرا. أصله: لاثأرنْ، بنون التوكيد الخفيفة.

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه   فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

وإذا تبين لنا فساد هذا المذهب وجب أن نأخذ بالمذهب الآخر لأنه أقل اضطراباً منه[1].

والحقيقة أن هذه الأسماء الثلاثة يجب أن تقاس إلى أسماء الاستفهام لا إلى الأسماء الموصولة ولذلك غير دليل:

آ ـ فعل الشرط يعمل في اسم الشرط باتفاق النحاة جميعاً في مثل قولنا، من تلق فسلم عليه. فـ "من" مفعول به لفعل الشرط، لأنه لم يأت مفعوله بعده، فإذا استوفى مفعولاً به بعده رفع اسم الشرط على الابتداء، مثل: من تلقه فسلم عليه. ومن هذا يتبين أن العمل متبادل بين فعل الشرط والأداة، أما الجواب فلا يؤثر فيها، كما رأينا في المثال السابق، وهذا يشبه ما يحصل بين اسم الاستفهام والفعل الذي بعده، تقول مثلاً: ما تحمل في يدك؟ فـ "ما" هنا مفعول به للفعل: تحمل، لأنه لم يأخذ مفعولاً به بعده. ولكن إذا قلت: ما تحمله في يدك؟ صارت مبتدأ. وهذا أيضاً يشبه ما يجري للاسم المعرب، تقول: محمداً رأيت. وتقول: محمدٌ رأيته. فحين أثبت مفعولَ (رأى) جعلت (محمداً) مبتدأ، والجملة بعده خبره، وحين حذفت المفعول به جعلت (محمداً) مفعولاً مقدماً للفعل: رأيت، وهذا واضح للدلالة على أن جملة فعل الشرط هي الخبر.

ب ـ لا يهم أن يكون المعنى غير تام من فعل الشرط والأداة، لأن جواب الشرط جزء متمم للكلام، ولهذا نظيز في إعراب الاسم الموصول خبراً في مثل قول الفرزدق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته   والبيتُ يعرفه والحل والحرم

مع أن المعنى لا يتم عند "الذي" لأنه يتم بالصلة بعده. وكذلك هناك، يتم فعل الشرط بجوابه.

ج ـ وإذا ادعى مدع أن جملة فعل الشرط لا تقدر بالمفرد، فلا يصح وقوعها خبراً، قلنا: إن جواب الشرط لا يقدر بالمفرد أيضاً، على أن هذا الأصل ـ

[1] الواقع أن أسلوب الشرط والجواب في هذه المسألة من المشكلات التي لا تطمئن النفس إلى حلها وفق قواعد النحو المرسومة، ولذلك يكون الأخذ بأقل الرأيين اضطراباً أسلم من الأخذ بغيره.

وإن كان يبحث في إعراب الجمل ـ يدل على ضيق الأصول الإعرابية التي وضعت للعربية الكثيرة الافتنان في أساليب التعبير، ولا يدل على أن جملة الجواب هي خبر المبتدأ.

٣ ـ متى، أيان:

هما ظرفا زمان محلهما النصب، تضمنا معنى "إن" الشرطية، فحملا عليها، كقول بشر بن أبي خازم:

وينصرنا قوم غضابٌ عليكمُ   من نَدْعُهم يوماً إلى النصرِ يركبوا

وتقول: أيان ما تنْزِلْ انزل.

٤ ـ أين (أينما) حيثما، أنَّى:

وهذه ظروف مكان تضمنت معنى "إنْ"، فجزمت مثلها فعلين مضارعين.

* * *

والعامل الذي تتعلق به هذه الظروف الخمسة، هو فعل الشرط، على رأي جمهور النحويين، ويذهب آخرون إلى أنه جواب الشرط، ويتمسكون بالمعنى، فيزعُمون أن (متى) في قولك: متى تأتني أكرمك. هي الزمان الذي يقع فيه الإكرام، ويتأولونه على هذه الصورة: أكرمُك وقتَ مجيئِكَ.

والحقيقة أن هذا التأويل مصطنع، والصواب أن تقول: إن متى وأخواتها ظروف تضمنت معنى (إنْ) فصارت تدل على زمان أو مكان مبهم، غير محدد، وما دامت مبهمة في تضمنها معنى الشرط، فينبغي ألا تكون مضافة، لأن الإضافة تعريفٌ أو تخصيص، والحدث الذي يدل عليه فعل الشرط واقع فيها، وعلى هذا يكون تأويل الجملة السابقة: إن تأتني في أي وقتٍ أكرمْكَ. ومثله قولك: حيثما تقعدْ أقعد. فهو: إن تقعد في أي مكان أقعد فيه. وإذا أولنا الكلام على ما أولوه، جعلنا الإكرام خاصاً في زمن معين، وبهذا يزول الإبهام.

وهناك دليل أكثر إقناعاً من هذا، وهو أن "أي" إذا دخلها حرف الجر تعلقت بفعل الشرط لا بالجواب، كما في قولك: إلى أي مكانٍ تذهبْ أذهبْ، ومثله: في أي نحوٍ يميلوا دينه يملِ. وهذا يعني أنّ أداة الشرط إذا كانت شبه جملة كان العامل فيها فعلَ الشرط لا جوابه، فلا داعي يدعو إلى أن نجعله جواب الشرط، أما ما يتمسك

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ... فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

وإذا تبين لنا فساد هذا المذهب وجب أن نأخذ بالمذهب الآخر لأنه أقل اضطراباً منه[1].

والحقيقة أن هذه الأسماء الثلاثة يجب أن تقاس إلى أسماء الاستفهام لا إلى الأسماء الموصولة ولذلك غير دليل:

آ ـ فعل الشرط يعمل في اسم الشرط باتفاق النحاة جميعاً في مثل قولنا، من تلق فسلم عليه. فـ "من" مفعول به لفعل الشرط، لأنه لم يأت مفعوله بعده، فإذا استوفى مفعولاً به بعده رفع اسم الشرط على الابتداء، مثل: من تلقه فسلم عليه. ومن هذا يتبين أن العمل متبادل بين فعل الشرط والأداة، أما الجواب فلا يؤثر فيها، كما رأينا في المثال السابق، وهذا يشبه ما يحصل بين اسم الاستفهام والفعل الذي بعده، تقول مثلاً: ما تحمل في يدك؟ فـ "ما" هنا مفعول به للفعل: تحمل، لأنه لم يأخذ مفعولاً به بعده. ولكن إذا قلت: ما تحمله في يدك؟ صارت مبتدأ. وهذا أيضاً يشبه ما يجري للاسم المعرب، تقول: محمداً رأيت. وتقول: محمدٌ رأيته. فحين أثبت مفعولَ (رأى) جعلت (محمداً) مبتدأ، والجملة بعده خبره، وحين حذفت المفعول به جعلت (محمداً) مفعولاً مقدماً للفعل: رأيت، وهذا واضح للدلالة على أن جملة فعل الشرط هي الخبر.

ب ـ لا يهم أن يكون المعنى غير تام من فعل الشرط والأداة، لأن جواب الشرط جزء متمم للكلام، ولهذا نظيز في إعراب الاسم الموصول خبراً في مثل قول الفرزدق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته ... والبيتُ يعرفه والحل والحرم

مع أن المعنى لا يتم عند "الذي" لأنه يتم بالصلة بعده. وكذلك هناك، يتم فعل الشرط بجوابه.

ج ـ وإذا ادعى مدع أن جملة فعل الشرط لا تقدر بالمفرد، فلا يصح وقوعها خبراً، قلنا: إن جواب الشرط لا يقدر بالمفرد أيضاً، على أن هذا الأصل ـ

[1] الواقع أن أسلوب الشرط والجواب في هذه المسألة من المشكلات التي لا تطمئن النفس إلى حلها وفق قواعد النحو المرسومة، ولذلك يكون الأخذ بأقل الرأيين اضطراباً أسلم من الأخذ بغيره.

وإن كان يبحث في إعراب الجمل ـ يدل على ضيق الأصول الإعرابية التي وضعت للعربية الكثيرة الافتنان في أساليب التعبير، ولا يدل على أن جملة الجواب هي خبر المبتدأ.

٣ ـ متى، أيان:

هما ظرفا زمان محلهما النصب، تضمنا معنى "إن" الشرطية، فحملا عليها، كقول بشر بن أبي خازم:

وينصرنا قوم غضابٌ عليكمُ ... من نَدْعُهم يوماً إلى النصرِ يركبوا

وتقول: أيان ما تنْزِلْ انزل.

٤ ـ أين (أينما) حيثما، أنَّى:

وهذه ظروف مكان تضمنت معنى "إنْ"، فجزمت مثلها فعلين مضارعين.

* * *

والعامل الذي تتعلق به هذه الظروف الخمسة، هو فعل الشرط، على رأي جمهور النحويين، ويذهب آخرون إلى أنه جواب الشرط، ويتمسكون بالمعنى، فيزعُمون أن (متى) في قولك: متى تأتني أكرمك. هي الزمان الذي يقع فيه الإكرام، ويتأولونه على هذه الصورة: أكرمُك وقتَ مجيئِكَ.

والحقيقة أن هذا التأويل مصطنع، والصواب أن تقول: إن متى وأخواتها ظروف تضمنت معنى (إنْ) فصارت تدل على زمان أو مكان مبهم، غير محدد، وما دامت مبهمة في تضمنها معنى الشرط، فينبغي ألا تكون مضافة، لأن الإضافة تعريفٌ أو تخصيص، والحدث الذي يدل عليه فعل الشرط واقع فيها، وعلى هذا يكون تأويل الجملة السابقة: إن تأتني في أي وقتٍ أكرمْكَ. ومثله قولك: حيثما تقعدْ أقعد. فهو: إن تقعد في أي مكان أقعد فيه. وإذا أولنا الكلام على ما أولوه، جعلنا الإكرام خاصاً في زمن معين، وبهذا يزول الإبهام.

وهناك دليل أكثر إقناعاً من هذا، وهو أن "أي" إذا دخلها حرف الجر تعلقت بفعل الشرط لا بالجواب، كما في قولك: إلى أي مكانٍ تذهبْ أذهبْ، ومثله: في أي نحوٍ يميلوا دينه يملِ. وهذا يعني أنّ أداة الشرط إذا كانت شبه جملة كان العامل فيها فعلَ الشرط لا جوابه، فلا داعي يدعو إلى أن نجعله جواب الشرط، أما ما يتمسك

به أصحاب الرأي الثاني من المعنى، فيبدو أنه يحتاج إلى مزيد من التروي والدقة في فهم التركيب.

٥ ــ كيفما:

هي دوماً حال من فاعل فعل الشرط.

٦ ــ أيّ:

تعرب هذه الأدوات بحسب ما تضاف إليه، وهي معربة، وتعرب بحسب موقعها من الجملة، كما في الأمثلة الآتية:

ــ أيَّ كتابٍ تقرأْهُ تستفدْ منه. مبتدأ، لأن فعل الشرط نصَبَ مفعولاً به، وهو ضمير المتصل به.

ــ أيَّ كتابٍ تقرأ تستفد منه. مفعول به مقدم لأن فعل الشرط لم يُشغل بمفعول به بعده.

ــ أيَّ وقتٍ تأتِ تجدْني. ظرف زمان يتعلق بفعل الشرط (تأت).

ــ أيَّ جهةٍ تسِرْ أسِرْ. ظرف مكان يتعلق بفعل الشرط (تسِرْ).

ــ أيَّ كتابةٍ تكتبْ تعجبْني. مفعول مطلق لأنها أضيفت إلى مصدر فعل الشرط.

ــ في أي نحوٍ يميلوا دينه يمِلِ. مجرورة بحرف الجر، ويتعلقان بفعل الشرط.

٢ ــ جملتا الشرط والجواب

١ ــ جملة الشرط:

آ ــ يُشترط في جملة الشرط أن يكون فعلها خبرياً، متصرفاً، غير مقترن بـ: قد، أو، لن، أو: ما، أو التسويف.

ب ــ على أنه لا يُشترط فيه أن يكون مضارعاً مجزوماً، فكثيراً ما يأتي ماضياً، وفي هذه الحال يكون جزمه محلياً، مثل: إن عُدْتُمُ عُدْنا.

ح ــ قد يحذف فعل الشرط ويفسره فعل مذكور بعده، كقوله تعالى: **﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه﴾** (التوبة ٦)، وقد يحذف لدلالة السياق عليه، كقول الأحوص:

فطلقها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلا تطلقها يعل.

٢ ــ جملة جواب الشرط:

آ ــ الأصل في جملة الجواب أن يكون فعلها خبرياً متصرفاً كفعل الشرط، سواء أكان مضارعاً مجزوماً لفظاً، أم ماضياً مجزوماً محلاً.

ب ــ وإذا لم يكن على هذه الصورة وجب ربطه بالفاء، أو بـ (إذا) الفجائية، كما في هذه الأمثلة:

المثال	التعليل
١ ــ إن تعمل فأنت رابح	جملة الجواب اسمية فوجب ربطها بالفاء.
٢ ــ إن تجده فسلم عليه.	جملة الجواب طلبية فوجب ربطها بالفاء.
٣ ــ إن أفقده فلست بجازع عليه.	جملة الجواب فعلها جامد فوجب ربطها بالفاء.
٤ ــ إن يسرق فقد سَرق أخ له من قبل.	جملة الجواب مصدرة بـ: قد، فوجب بالفاء
٥ ــ إن تضربه فما تأتي بمنكر.	جملة الجواب مصدرة بـ: ما فوجب ربطها بالفاء
٦ ــ من يعمل فلن يضيع عمله	جملة الجواب مصدرة بـ: لن، فوجب ربطها بالفاء
٧ ــ من يقرأ فسوف يرى نتيجة قراءته	جملة الجواب مصدرة بالتسويف فوجب ربطها بالفاء
٨ ــ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً.	جملة الجواب مصدرة بـك كأنما فوجب ربطها بالفاء
٩ ــ إن ينجح الآن فربما ينجح غداً	جملة الجواب مصدرة بـ: ربما فوجب ربطها بالفاء

١٠ ــ ويقترن جواب الشرط بالفاء إذا كانت جملته شرطاً جديداً، كما في قوله تعالى: **﴿وإن كان كبر عليك إعراضُهم، فإن استطعت أن تبتغيَ نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيَهم بأية..﴾** (الأنعام ٣٥).

به أصحاب الرأي الثاني من المعنى، فيبدو أنه يحتاج إلى مزيد من التروي والدقة في فهم التركيب.

٥ ــ كيفما:

هي دوماً حال من فاعل فعل الشرط.

٦ ــ أيّ:

تعرب هذه الأدوات بحسب ما تضاف إليه، وهي معربة، وتعرب بحسب موقعها من الجملة، كما في الأمثلة الآتية:

ــ أيُّ كتابٍ تقرأْهُ تستفدْ منه.	مبتدأ، لأن فعل الشرط نصَبَ مفعولاً به، وهو ضمير المتصل به.
ــ أيَّ كتابٍ تقرأ تستفد منه.	مفعول به مقدم لأن فعل الشرط لم يُشغل بمفعول به بعده.
ــ أيَّ وقتٍ تأتِ تجدْني.	ظرف زمان يتعلق بفعل الشرط (تأت).
ــ أيَّ جهةٍ تسِرْ أسِرْ.	ظرف مكان يتعلق بفعل الشرط (تسِرْ).
ــ أيَّ كتابةٍ تكتبْ تعجبْني.	مفعول مطلق لأنها أضيفت إلى مصدر فعل الشرط.
ــ في أي نحوٍ يميلوا دينه يمِلِ.	مجرورة بحرف الجر، ويتعلقان بفعل الشرط.

٢ ــ جملتا الشرط والجواب

١ ــ جملة الشرط:

آ ــ يُشترط في جملة الشرط أن يكون فعلها خبرياً، متصرفاً، غير مقترن بـ: قد، أو، لن، أو: ما، أو التسويف.

ب ــ على أنه لا يُشترط فيه أن يكون مضارعاً مجزوماً، فكثيراً ما يأتي ماضياً، وفي هذه الحال يكون جزمه محلياً، مثل: إن عُدْتُمُ عُدْنا.

ح ــ قد يحذف فعل الشرط ويفسره فعل مذكور بعده، كقوله تعالى: **﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجرْه﴾** (التوبة ٦)، وقد يحذف لدلالة السياق عليه، كقول الأحوص:

فطلقها فلستَ لها بكُفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلا تطلقها يعل.

٢ ــ جملة جواب الشرط:

آ ــ الأصل في جملة الجواب أن يكون فعلها خبرياً متصرفاً كفعل الشرط، سواء أكان مضارعاً مجزوماً لفظاً، أم ماضياً مجزوماً محلاً.

ب ــ وإذا لم يكن على هذه الصورة وجب ربطه بالفاء، أو بـ (إذا) الفجائية، كما في هذه الأمثلة:

١ ــ إن تعمل فأنت رابح	جملة الجواب اسمية فوجب ربطها بالفاء.
٢ ــ إن تجده فسلم عليه.	جملة الجواب طلبية فوجب ربطها بالفاء.
٣ ــ إن أفقده فلست بجازع عليه.	جملة الجواب فعلها جامد فوجب ربطها بالفاء.
٤ ــ إن يسرق فقد سَرق أخ له من قبل.	جملة الجواب مصدرة بـ: قد، فوجب بالفاء
٥ ــ إن تضربه فما تأتي بمنكر.	جملة الجواب مصدرة بـ: ما فوجب ربطها بالفاء
٦ ــ من يعمل فلن يضيع عمله	جملة الجواب مصدرة بـ: لن، فوجب ربطها بالفاء
٧ ــ من يقرأ فسوف يرى نتيجة قراءته	جملة الجواب مصدرة بالتسويف فوجب ربطها بالفاء
٨ ــ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً.	جملة الجواب مصدرة بـك كأنما فوجب ربطها بالفاء
٩ ــ إن ينجح الآن فربما ينجح غداً	جملة الجواب مصدرة بـ: ربما فوجب ربطها بالفاء

١٠ ــ ويقترن جواب الشرط بالفاء إذا كانت جملته شرطاً جديداً، كما في قوله تعالى: **﴿وإن كان كبر عليك إعراضُهم، فإن استطعت أن تبتغيَ نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيَهم بأية..﴾** (الأنعام ٣٥).

وقد يحذف صدر جملة الجواب، وتدخل الفاء على ما يبقى منها: كقوله تعالى "**ومن كفر فأمتعُه قليلاً**﴾ (البقرة ١٢٦)، أي: فأنا أمتعة. وقوله: "**فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً**﴾ (الجن ١٤) أي: فهو لا يخاف.

وقد تحذف الفاء من جملة الجواب مع استيفائها الشروط لضرورة الشعر، كما ترى في قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

من يفعلِ الحسناتِ الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلانِ

والتقدير: فالله يشكرها.

* * *

ج ـ وقد يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، كقولك لصديقك: إن استطعت أن تزوروني. أو: إن رأيت أن تسافر معي. أي: فافعل.

ويغني عن جواب الشرط شيئان، فيحذف لدلالة السياق عليه:

آ ـ إذا تقدم على أداة الشرط ما فيه معنى الجواب، مثل: ستنجح إن درست.

ب ـ جواب القسم، وذلك إذا اجتمع هو والشرط في العبارة، مثل قول النابغة:

لئن كنتَ قد بُلغتَ عني وشايةً ... لمُبْلِغُكَ الواشي أغش وأكذبُ

فقوله: لمبلغك أغش. جواب القسم، أغنى عن ذكر جواب الشرط. ومثله قول ابن الزبير لمعاوية في مروان بن الحكم: "ولئن مُلِّكَ أعنة خيلٍ تنقاد له ليركبَّن منك طبقاً تخافه" وقوله بعد هلاك أخيه مُصعَب: "ولئن هلك مصعبٌ، إن في آل الزبير منه خلفاً" ففي القول الأول أغنى جواب القسم (ليركبن) عن جواب الشرط، ولهذا لحقته نون التوكيد، وفي الثاني أتى قوله: إن في آل الزبير منه لخلفاً. جوابه للقسم، ولهذا لم تقترن جملته بالفاء، ولو كان جوابه للشرط لوجب الاقتران، لأنها جملة اسمية.

د ـ قد يحذف الشرط والجواب معاً، مثل: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر. ومثل ذلك قول عامر بن الطفيل:

فإنْ سلماً بني حربٍ فسلمٌ ... وإن حرباً فقد شُفي الغليلُ

٣ ـ فعلا الشرط والجواب:

لاحظنا في الأمثلة والشواهد السابقة أن جملة الشرط قد يكون فعلها مضارعاً، وقد يكون ماضياً، وكذلك جملة الجواب.

على أن ثمة تركيباً قليل الاستعمال في لغة العرب، وهو أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لفظاً، وفعل الجواب ماضياً مجزوماً محلاً، كقول نهشل بن ضمرة:

ومدركُ التَّبْلِ في الأعداء يطلبه ... وما يشأ عندهُمْ من تَبْلِهم منعا

ومثله قول أعشى قيس:

وما يُرِدْ من جميعٍ بعدُ فرقه ... وما يُرِدْ بعدُ من ذي فرقةٍ جمعا

وفي الأحاديث النبوية المروية ما يحمل هذه الظاهرة، كقوله (ص): "من يقُمْ ليلةَ القدْرِ غُفِرَ له" وقول عائشة: "إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقَّ".

وتركيب الجملة الشرطية يؤثر في إعرابهما أحياناً، فالأصل أن تكون الأداة الجازمة عاملة في فعلي الشرط والجواب، كما مر بنا في الشواهد والأمثلة، إلا أن هناك لغة قليلة جاء فيها فعل الشرط ماضياً، ولم يجزم المضارع الذي هو فعل الجواب، كقول زهير بن أبي سلمى.

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ ... يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ولكن اللغة الفصيحة الصحيحة هي جزم الجواب في مثل هذا التركيب، لأن معظم ما نجده من النصوص القديمة يحمل هذه الظاهرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿**مَنْ كان يريد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حرثه**﴾ (الشورى ٢٠). وقوله: ﴿**مَن كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوفِّ إليهمْ أعمالهم فيها**﴾ (هود ١٥) ومن لغة الشعر قول الفرزدق:

دست رسولاً بأن القوم إن قَدروا ... عليك يشْفوا صدوراً ذات توغيرِ

التبل: الثأر.

وقد يحذف صدر جملة الجواب، وتدخل الفاء على ما يبقى منها: كقوله تعالى **"ومن كفر فأمتعه قليلاً﴾** (البقرة ١٢٦)، أي: فأنا أمتعة. وقوله: **"فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾** (الجن ١٤) أي: فهو لا يخاف.

وقد تحذف الفاء من جملة الجواب مع استيفائها الشروط لضرورة الشعر، كما ترى في قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

مَن يفعلِ الحسناتِ الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلانِ

والتقدير: فالله يشكرها.

* * *

ج ـ وقد يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل، كقولك لصديقك: إن استطعت أن تزورني. أو: إن رأيت أن تسافر معي. أي: فافعل.

ويغني عن جواب الشرط شيئان، فيحذف لدلالة السياق عليه:

آ ـ إذا تقدم على أداة الشرط ما فيه معنى الجواب، مثل: ستنجح إن درست.

ب ـ جواب القسم، وذلك إذا اجتمع هو والشرط في العبارة، مثل قول النابغة:

لئن كنتَ قد بُلغتَ عني وشايةً ... لمُبْلِغُكَ الواشي أغش وأكذبُ

فقوله: لمبلغك أغش. جواب القسم، أغنى عن ذكر جواب الشرط. ومثله قول ابن الزبير لمعاوية في مروان بن الحكم: "ولئن مُلِّكَ أعنة خيلٍ تنقاد له ليركبَّن منك طبقاً تخافه" وقوله بعد هلاك أخيه مُصعَب: "ولئن هلك مصعبٌ، إن في آل الزبير منه خلفاً" ففي القول الأول أغنى جواب القسم (ليركبن) عن جواب الشرط، ولهذا لحقته نون التوكيد، وفي الثاني أتى قوله: إن في آل الزبير منه لخلفاً. جوابه للقسم، ولهذا لم تقترن جملته بالفاء، ولو كان جوابه للشرط لوجب الاقتران، لأنها جملة اسمية.

د ـ قد يحذف الشرط والجواب معاً، مثل: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والتقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر. ومثل ذلك قول عامر بن الطفيل:

فإنْ سلماً بني حربٍ فسلمٌ ... وإن حرباً فقد شُفي الغليلُ

٣ ـ فعلا الشرط والجواب:

لاحظنا في الأمثلة والشواهد السابقة أن جملة الشرط قد يكون فعلها مضارعاً، وقد يكون ماضياً، وكذلك جملة الجواب.

على أن ثمة تركيباً قليل الاستعمال في لغة العرب، وهو أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً لفظاً، وفعل الجواب ماضياً مجزوماً محلاً، كقول نهشل بن ضمرة:

ومدركُ التَّبْلِ في الأعداء يطلبه ... وما يشأ عندهُمْ من تَبْلِهِم منعا

ومثله قول أعشى قيس:

وما يُرِدْ من جميعٍ بعدُ فرقه ... وما يُرِدْ بعدُ من ذي فرقةٍ جمعا

وفي الأحاديث النبوية المروية ما يحمل هذه الظاهرة، كقوله (ص): "من يقُمْ ليلةَ القدرِ غُفِرَ له" وقول عائشة: "إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقَّ".

وتركيب الجملة الشرطية يؤثر في إعرابهما أحياناً، فالأصل أن تكون الأداة الجازمة عاملة في فعلي الشرط والجواب، كما مر بنا في الشواهد والأمثلة، إلا أن هناك لغة قليلة جاء فيها فعل الشرط ماضياً، ولم يجزم المضارع الذي هو فعل الجواب، كقول زهير بن أبي سلمى.

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ ... يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ولكن اللغة الفصيحة الصحيحة هي جزم الجواب في مثل هذا التركيب، لأن معظم ما نجده من النصوص القديمة يحمل هذه الظاهرة، من ذلك قوله تعالى: **﴿مَنْ كان يريد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حرثه﴾** (الشورى ٢٠). وقوله: **﴿مَن كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوفِّ إليهمْ أعمالهم فيها﴾** (هود ١٥) ومن لغة الشعر قول الفرزدق:

دست رسولاً بأن القوم إن قدروا ... عليك يشفوا صدوراً ذات توغيرِ

التبل: الثأر.

٣ ــ توابع فعلي الشرط والجواب

١ ــ تابع فعل الشرط:

يأتي فعل الشرط أحياناً متبوعاً، كأن يكون ما بعده توكيداً لــه، أو بــدلاً منــه، أو معطوفاً عليه، نقول: إن تَزُرْني تَزُرْني أزُرْكَ. فالفعل تزرني، الثاني، توكيد لفظي لفعل الشرط، ويجب جزمه، أما قول الشاعر:

مــتــى تأتِنــا تُلمِـمْ فـــي ديارنـــا   تجـدْ حطبــاً جَــزْلاً ونــاراً تأجَّجــاً

ففيه قوله: تلمم، بدل من فعل الشرط: تأتِنا، ولهذا جُزم تابعاً له. وانظر قــول زهير:

ومن يكُ ذا فضـــلٍ فيبخـلْ بفضلــه   علــى قومــه يُسْـتغن عنــه ويُذْمَــمِ

فإنه جزم الفعل: يبخل، لأنه معطوف على فعل الشرط: يك.

غير أنه يجوز نصب الفعل الواقع بعد الواو والفاء[1] في مثل هذا الـــتركيب، وذلك بتقدير "أنْ"، وهذا على قلته وارد في الشعر العربي، كما في قول الشاعر:

ومــن يقــتــربْ منــا ويخـضعَ نُؤْوِهِ   ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ و لا هَضْمــا

فالفعل: يخضع، هنا نصب بأن مضمرة بعد الواو العاطفـــة، وبــهذا يكــون المعطوف مصدراً مؤولاً منه، وبكون المعطوف عليه مصدراً منتزعاً مــن فعــل الشرط، وتقديره: ومن يكن منه اقتراب وخضوع نؤوه.

أما العطف بــ أو، وثم، فلا يجوز فيه النصب، وإنما يصح بعدهما الجــزم فقــط، كقوله تعالى: **﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسِبْكم به الله﴾** (البقــرة ٢٨٥) فقد جزم الفعل: تخفوه، كما رأيت. وتقول: إن تأتني ثم تسألْني أعطِك .

٣ ــ تابع جواب الشرط:

وكذلك الأمر في تابع الجواب، فإن كان توكيداً لفظياً، أو بدلاً، فليس إلا الجزم كمــا في قوله تعالى: **﴿ومن يفعلْ ذلك يلق أثاماً، يضاعَفْ له العذاب﴾** (الفرقان ٦٨).

---

[1] وزاد بعضهم: أو، وثم.

وعلى هذا يكون قول رويشد بن كثير الطائي ضرورة:

إن تـــذنبـــوا ثم يأتيني يقينُكم   فــمــا عــلــي بذنب عنــدكم فــوت

لأنه رفع الفعل المعطوف و لم يجزمه.

أما إن كان التابع معطوفاً بالواو، أو الفاء، ففيه ثلاثة أوجه، هـــي: الجــزم، والنصب، والرفع، أما الجزم فليس فيه ما يحتاج إلى توضيح، لأنه هو الوجه الــذي يوافق مألوف اللغة وأصولها، كما في قول الحارث بن هشام المخزومي:

وعـــلمتُ أنـــي أقـــاتِلْ واحـــداً   أقْتَــلْ ولا يَضــررْ عــدوي مَشــهدي

فأنت تراه جزم الفعل: يضرر، لأنه معطوف على جواب الشرط: أقتل.

أما النصب والرفع فأقل منه، جاء في القرآن الكريم: **﴿وإن تبدوا مـــا فـــي أنفسكم أو تخفوه يحاسِبْكم به الله، فيغفرْ لمن يشاء..﴾** (البقرة ٢٨٥) فنحن نقــرأ اليوم: يغفرُ، بالرفع على الاستئناف، إلا أن بعض المقرئين قــرأ بــالنصب علــى إضمار "أن" وقرأ آخرون بالجزم عطفاً على جواب الشرط .

ومما روي مجزوماً ومرفوعاً ومنصوباً قول النابغة الذبياني:

فــإن يــهْلِكْ أبــو قابــوسَ يــهلكْ   ربيــعُ النـــاسِ والبلـــدُ الحَـــرامُ

ونُمْسِــكُ بعــدهُ بــذنـــاب عـــيشٍ   أجَــبَّ الظــهرِ ليــس لـــه ســـنامُ

وتأمل قوله تعالى: **﴿إن يشا يُسكِنِ الريحَ، فيَظْلَلْن رواكدَ على ظهره، إن فـي ذلك لآيات لكل صبارٍ شكور، أو يُوبِقْهنَّ بما كسبوا، ويعفُ عن كثير، ويعلَمَ الذيـن يجادلون في آياتنا، ما لهم من محيص﴾** (الشورى ٣٣ ــ ٣٥) فقد عطف الفعــل: يوبقهن بــ: أو، على جواب الشرط فجزم، وعطفك يعفُ، بالواو، فجزم أيضاً، ثــم انتصب الفعل: يعلمَ، بأن مضمرة بعد الواو.

٤ ــ الجزم بالطلب

قد يفهم معنى الشرط من سياق الكلام، وإن كان خاليـــاً مــن أداة الشــرط، ويظهر لك هذا في نوعين من الكلام:

١ ــ طلبي.

٢ ــ ما يشبه الطلبي.

أما الأول فما كان أمراً أو نهياً أو حضّاً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً، كمــا في قوله تعالى: **﴿أرسله معنا غداً يرتعْ ويلعب"** (يوسف ١٢)، فالفعل: يرتع وقـــع

انظر في القراءة البحر المحيط لأبي حيان ٣٦٠/٢.

٣ ــ توابع فعلي الشرط والجواب

١ ــ تابع فعل الشرط:

يأتي فعل الشرط أحياناً متبوعاً، كأن يكون ما بعده توكيداً له، أو بدلاً منه، أو معطوفاً عليه، نقول: إن تَزُرْني تَزُرْني أزُرْكَ. فالفعل تزرني، الثاني، توكيد لفظي لفعل الشرط، ويجب جزمه، أما قول الشاعر:

متى تأتِنا تُلمِمْ في ديارنا تجدْ حطباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا

ففيه قوله: تلمم، بدل من فعل الشرط: تأتِنا، ولهذا جُزم تابعاً له. وانظر قول زهير:

ومن يكُ ذا فضلٍ فيبخلْ بفضله على قومه يُسْتغن عنه ويُذْمَمِ

فإنه جزم الفعل: يبخل، لأنه معطوف على فعل الشرط: يك.

غير أنه يجوز نصب الفعل الواقع بعد الواو والفاء[1] في مثل هذا التركيب، وذلك بتقدير "أنْ"، وهذا على قلته وارد في الشعر العربي، كما في قول الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ و لا هَضْمَا

فالفعل: يخضع، هنا نصب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وبهذا يكون المعطوف مصدراً مؤولاً منه، وبكون المعطوف عليه مصدراً منتزعاً من فعل الشرط، وتقديره: ومن يكن منه اقتراب وخضوع نؤوه.

أما العطف بـ أو، وثم، فلا يجوز فيه النصب، وإنما يصح بعدهما الجزم فقط، كقوله تعالى: ﴿**وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسِبْكم به الله**﴾ (البقرة ٢٨٥) فقد جزم الفعل: تخفوه، كما رأيت. وتقول: إن تأتني ثم تسألْني أعطِك .

٣ ــ تابع جواب الشرط:

وكذلك الأمر في تابع الجواب، فإن كان توكيداً لفظياً، أو بدلاً، فليس إلا الجزم كما في قوله تعالى: ﴿**ومن يفعلْ ذلك يلق أثاماً، يضاعَفْ له العذاب**﴾ (الفرقان ٦٨).

---

[1] وزاد بعضهم: أو، وثم.

وعلى هذا يكون قول رويشد بن كثير الطائي ضرورة:

إن تذنبوا ثم يأتيني يقينُكم فما علي بذنب عندكم فوت

لأنه رفع الفعل المعطوف و لم يجزمه.

أما إن كان التابع معطوفاً بالواو، أو الفاء، ففيه ثلاثة أوجه، هي: الجزم، والنصب، والرفع، أما الجزم فليس فيه ما يحتاج إلى توضيح، لأنه هو الوجه الذي يوافق مألوف اللغة وأصولها، كما في قول الحارث بن هشام المخزومي:

وعلمتُ أني أقاتِلْ واحداً أُقْتَلْ ولا يَضْرُرْ عدوي مَشْهدي

فأنت تراه جزم الفعل: يضرر، لأنه معطوف على جواب الشرط: أقتل.

أما النصب والرفع فأقل منه، جاء في القرآن الكريم: ﴿**وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسِبْكم به الله، فيغفرْ لمن يشاء..**﴾ (البقرة ٢٨٥) فنحن نقرأ اليوم: يغفرُ، بالرفع على الاستئناف، إلا أن بعض المقرئين قرأ بالنصب على إضمار "أن" وقرأ آخرون بالجزم عطفاً على جواب الشرط .

ومما روي مجزوماً ومرفوعاً ومنصوباً قول النابغة الذبياني:

فإن يهْلِكْ أبو قابوسَ يهلكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحَرامُ

ونُمْسِكُ بعدهُ بذناب عيشٍ أجَبَّ الظهرِ ليس له سَنامُ

وتأمل قوله تعالى: ﴿**إن يشا يُسكِنِ الريحَ، فيَظْلَلْن رواكدَ على ظهره، إن في ذلك لآيات لكل صبارٍ شكور، أو يُوبِقْهنَّ بما كسبوا، ويعفُ عن كثير، ويعْلَمَ الذين يجادلون في آياتنا، ما لهم من محيص**﴾ (الشورى ٣٣ ــ ٣٥) فقد عطف الفعل: يوبقهن بـ: أو، على جواب الشرط فجزم، وعطفك يعفُ، بالواو، فجزم أيضاً، ثم انتصب الفعل: يعلمَ، بأن مضمرة بعد الواو.

٤ ــ الجزم بالطلب

قد يفهم معنى الشرط من سياق الكلام، وإن كان خالياً من أداة الشرط، ويظهر لك هذا في نوعين من الكلام:

١ ــ طلبي.

٢ ــ ما يشبه الطلبي.

أما الأول فما كان أمراً أو نهياً أو حضاً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً، كما في قوله تعالى: ﴿**أرسله معنا غداً يرتعْ ويلعب**" (يوسف ١٢)، فالفعل: يرتع وقع

انظر في القراءة البحر المحيط لأبي حيان ٢/٣٦٠.

بعد الأمر، وفي السياق معنى الشرط، فكأنه قال: إن ترسله معنا غداً يرتع ويلعب.
وتقول: لا تؤذ الناس يحبوك. والمعنى: إلاّ تؤذ الناسَ يحبوك. ومن ذلك هذه الجمل: هلا سألته يُجِبْكَ. أين بيتُكَ أَزُرْكَ. ليتَهُ عندنا يحدثْنا. ألا تنزلُ عندنا تُصِبْ خيْراً.

على أن هذا يكثر مع الأمر خاصة، وشواهده الفصيحة فوق أن يحاط بها، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخلُ لكم وجه أبيكم﴾** (يوسف ٩) وقوله: **﴿قاتلوهم يعذبْهم الله﴾** (التوبة ١٤) وقوله: **﴿فاتبعوني يحببكم الله﴾** (آل عمران ٣١)، وقول الأحنف بن قيس: (يا بني تميم تحابوا تجتمعْ كلمتكم، وتباذلوا تعتدلْ أموالكم).

وما ورد مع غير الأمر قليل جداً في شواهد اللغة الفصيحة، كقول عنترة:

هلا سألتِ الخيلَ يابنة مالكٍ — إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي
يُخْبِرْكِ من شهد الوقيعة أنني — أغشى الوغى وأعفُّ عند المغنمِ

فقد جزم الفعل (يخبرك) لأنه جواب الطلب، وهو التحضيض: هلا سألت.

وواضح من هذه الشواهد أن معنى الشرط يجب أن يكون ظاهراً في العبارة، وإلا فإن الجزم غير واقع، تقول مثلاً: قل شعراً تصفُ به المعركة. فأنت هنا لاتشترط، إذ ليس قول الشعر شرطاً لوصف المعركة، ولذلك رفع المضارع: تصفُ.

أما الكلام الذي يشبه الطلبي فهو الذي يكون في ظاهره خبراً لا إنشاء، ولكن معناه معنى الإنشاء، كقولهم: (اتقى الله امرؤٌ، وفعل خيراً، يُثَبْ عليه) فالفعل: اتقى، في ظاهره، خبري، أما معناه فإنشائي، فكأنه قال: ليتَقِ الله امرؤٌ ، وليفعلْ خيراً يثب عليه.

* * *

تنبيهات:

الأول: قد يجزم الفعل المضارع لأن فيه معنى الأمر، كما ترى في قوله تعالى: **﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لايرجون أيام الله﴾** (الجاثية ١٤)، فالفعل: يغفروا، ليس جواباً للطلب، لأن الكلام يخلو من معنى الشرط، ولأن (يغفروا) مقول

القول: فكأنه قال: ليغفروا. ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾** (إبراهيم ٣١)، والمعنى: ليقيموا الصلاة. ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل — بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فقوله: نبك، ليس جواباً للطلب، لأن البكاء ليس متوقفاً على الوقوف، ولكن المعنى: لنبك[1].

الثاني: ورد في بعض النصوص أفعال مضارعة مجزومة بـ: إذا، الظرفية الشرطية، ولكن ذلك قليل لا يعدو الشواهد النادرة، ومن أجل ذلك لا يعتد بها ولا تبنى عليها قاعدة مّا، من ذلك قول النمر بن تولب:

وإذا تُصبْكَ خصاصة فارجُ الغنى — وإلى الذي يعطي الرغائبَ فارغبِ

وقول أرطأة بن سُهية:

إذا لم تجدهُ تنصرفْ لطياتها — من الأرض أو تأتي بألفَ فترْتعي

ففي البيت الأول جزم فعل الشرط صراحة، وفي الثاني جزم جواب الشرط، ولكن الشاعر عاد فعطف عليه بالرفع: أو تأتي.

الثالث: قد تسبق (إن) الشرطية بواو، كقول أشجع السلمي:

وما أنا من رُزءٍ، وإن جلّ جازعٌ — ولا بسرور بعد موتك فارح

ويعرب النحاة الواو في مثل هذا البيت معترضة، وإن، شرطية، ويعربها بعضهم عاطفة، ويقدرون كلاماً معطوفاً عليه على هذا الشكل: ما أنا جازع من رزء إن لم يجل وإن جل.

أما البلاغيون فيزعمون أن الواو حالية، وإن، وصلية زائدة، وقد أخذ برأيهم المعاصرون، والصحيح ما ذهب إليه النحاة من حيث الصنعة النحوية، إذ لا تكون (إن) زائدة في مثل هذا الموضع، كما أنها هنا ذات معنى واضح، والزائد لا معنى له غير التوكيد[2].

شواهد للتدريب

[1] قدر بعض النحاة في هذا لام الأمر ، وجعله آخرون مجزوماً بالطلب.
[2] انظر تفصيل ذلك في كتابنا: المنهل من علوم العربية ص ١٤٢ حاشية رقم ١.

بعد الأمر، وفي السياق معنى الشرط، فكأنه قال: إن ترسله معنا غداً يرتع ويلعب.
وتقول: لا تؤذ الناس يحبوك. والمعنى: إلاّ تؤذ الناسَ يحبوك. ومن ذلك هذه الجمل: هلا سألته يُجِبْكَ. أين بيتُكَ أزُرْك. ليتهُ عندنا يحدثْنا. ألا تنزلُ عندنا تُصِبْ خيْراً.

على أن هذا يكثر مع الأمر خاصة، وشواهده الفصيحة فوق أن يحاط بها، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يخلُ لكم وجه أبيكم﴾** (يوسف ٩) وقوله: **﴿قاتلوهم يعذبْهم الله﴾** (التوبة ١٤) وقوله: **﴿فاتبعوني يحببكم الله﴾** (آل عمران ٣١)، وقول الأحنف بن قيس: (يا بني تميم تحابوا تجتمعْ كلمتكم، وتباذلوا تعتدلْ أموالكم).

وما ورد مع غير الأمر قليل جداً في شواهد اللغة الفصيحة، كقول عنترة:

هلا سألتِ الخيلَ يابنة مالكٍ   إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي
يُخْبِرْكِ من شهد الوقيعة أنني   أغشى الوغى وأعفُّ عند المغنمِ

فقد جزم الفعل (يخبرك) لأنه جواب الطلب، وهو التحضيض: هلا سألت.

وواضح من هذه الشواهد أن معنى الشرط يجب أن يكون ظاهراً في العبارة، وإلا فإن الجزم غير واقع، تقول مثلاً: قل شعراً تصفُ به المعركة. فأنت هنا لاتشترط، إذ ليس قول الشعر شرطاً لوصف المعركة، ولذلك رفع المضارع: تصفُ.

أما الكلام الذي يشبه الطلبي فهو الذي يكون في ظاهره خبراً لا إنشاء، ولكن معناه معنى الإنشاء، كقولهم: (اتقى الله امروٌ، وفعل خيراً، يُثَبْ عليه) فالفعل: اتقى، في ظاهره، خبري، أما معناه فإنشائي، فكأنه قال: ليتقِ الله امروٌ ، وليفعلْ خيراً يثب عليه.

* * *

تنبيهات:

الأول: قد يجزم الفعل المضارع لأن فيه معنى الأمر، كما ترى في قوله تعالى: **﴿قل للذين آمنوا يغفروا للذين لايرجون أيام الله﴾** (الجاثية ١٤)، فالفعل: يغفروا، ليس جواباً للطلب، لأن الكلام يخلو من معنى الشرط، ولأن (يغفروا) مقول

القول: فكأنه قال: ليغفروا. ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾** (إبراهيم ٣١)، والمعنى: ليقيموا الصلاة. ومن ذلك أيضاً قول امرىء القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فقوله: نبك، ليس جواباً للطلب، لأن البكاء ليس متوقفاً على الوقوف، ولكن المعنى: لنبك[1].

الثاني: ورد في بعض النصوص أفعال مضارعة مجزومة بـ: إذا، الظرفية الشرطية، ولكن ذلك قليل لا يعدو الشواهد النادرة، ومن أجل ذلك لا يعتد بها ولا تبنى عليها قاعدة مّا، من ذلك قول النمر بن تولب:

وإذا تُصبْكَ خصاصة فارجُ الغنى   وإلى الذي يعطي الرغائبَ فارغبِ

وقول أرطأة بن سُهية:

إذا لم تجدهُ تنصرفْ لطياتها   من الأرض أو تأتي بألْفَ فترْتعي

ففي البيت الأول جزم فعل الشرط صراحة، وفي الثاني جزم جواب الشرط، ولكن الشاعر عاد فعطفَ عليه بالرفع: أو تأتي.

الثالث: قد تسبق (إن) الشرطية بواو، كقول أشجع السلمي:

وما أنا من رُزءٍ، وإن جل جازعٌ   ولا بسرور بعد موتك فارح

ويعرب النحاة الواو في مثل هذا البيت معترضة، وإن، شرطية، ويعربها بعضهم عاطفة، ويقدرون كلاماً معطوفاً عليه على هذا الشكل: ما أنا جازع من رزء إن لم يجل وإن جل.

أما البلاغيون فيزعمون أن الواو حالية، وإن، وصلية زائدة، وقد أخذ برأيهم المعاصرون، والصحيح ما ذهب إليه النحاة من حيث الصنعة النحوية، إذ لا تكون (إن) زائدة في مثل هذا الموضع، كما أنها هنا ذات معنى واضح، والزائد لا معنى له غير التوكيد[2].

شواهد للتدريب

[1] قدر بعض النحاة في هذا لام الأمر ، وجعله آخرون مجزوماً بالطلب.

[2] انظر تفصيل ذلك في كتابنا: المنهل من علوم العربية ص ١٤٢ حاشية رقم ١.

١ ــ ﴿إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح، وإن تنتهوا فهو خير لكم، وإن تعودوا نعد﴾ (الأنفال ١٩)

٢ ــ ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ (آل عمران ١١٥).

٣ ــ قال العباس بن مرداس:

إذْ ما أتيت على الرسولِ فقل له   حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

٤ ــ قال لبيد بن ربيعة:

فأصبحتَ أنّى تأتِها تلتبسْ بها   كِلا مركبيها تحتَ رجلِكَ شاجرُ

٥ ــ قال جرير:

إما ثويتَ مقيماً فوق رابيةٍ   فقد مضت لك أيام لها غُرَرُ

نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع لفظاً أو تقديراً بواحدة من أدوات أربع، هي: أن، وكي، ولن، وإذن. نحو: لن يذهب الحر، وأميل إلى أن تغادري المدينة، ويجب أن نبذل ما نستطيع كي يبقى العلم في مأمن من الابتذال. فعلامة النصب في: يذهب، ظاهرة، وهي الفتحة، والعلامة في: تغادري، حذف النون، أما في الفعل: يبقى، فعلامة النصب مقدرة على الألف، لأنها يتعذر ظهورها نطقاً.

١ ــ الكلام على أدوات النصب

١ ــ أن:

هي أهم الأدوات الناصبة، وتبدو أهميتها في قدرتها على نصب المضارع ظاهرة ومضمرة ولذلك يسميها النحاة أم الباب.

وهي حرف مصدري يسبك منه ومن الفعل بعده مصدر ذو محل إعرابي، قد يكون رفعاً، مثل: **﴿ألم يأنِ للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبُهم لذكر الله﴾** (الحديد ١٦) فالمصدر، هنا فاعل والتقدير: ألم يأن لهم خشوع قلوبهم. ومثله قول العرب: "أن تسمعَ بالمُعَيْدي خير من أن تراه" أي سماعك، فهو هنا مبتدأ، وقد يكون المحل نصباً، كقوله تعالى: **﴿نخشى أن تصيبنا دائرة﴾** (المائدة ٥٢) أي نخشى إصابة دائرة إيانا. وقد يكون جراً، مثل: أميل إلى أن أذهب. أي: إلى الذهاب.

وتدل (أن) على المستقبل، ولذلك تشير إلى أن الفعل بعدها لم يثبت، ولم يقع، وعلى هذا لا تجدها مسبوقة بأفعال تدل على اليقين، لئلا يتناقض القول، وأكثر ما تقع بعد أفعال تدل على الرجاء، والخوف، والرغبة، وما شابهها، كما مر في الأمثلة المتقدمة، وقد تقع ــ وهذا قليل ــ بعد أفعال الظن والرجحان حين ترجع إلى معان

يزعم بعض النحاة أنها قد تجزم المضارع ويحتجون بقول امرىء القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا   تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

ونقلوا ذلك عن بني صباح من ضبة، وزعم آخرون أنه قد يرفع المضارع بعدها واحتجوا بقراءة ابن محيصن (**لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة**) البقرة ٢٣٣.

١ ــ ﴿**إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح، وإن تنتهوا فهو خير لكم، وإن تعودوا نعد**﴾ (الأنفال ١٩)

٢ ــ ﴿**وما تفعلوا من خير فلن تكفروه**﴾ (آل عمران ١١٥).

٣ ــ قال العباس بن مرداس:

إذْ ما أتيت على الرسولِ فقل له ... حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

٤ ــ قال لبيد بن ربيعة:

فأصبحتَ أنّى تأتِها تلتبسْ بها ... كِلا مركبيها تحتَ رجلِكَ شاجرُ

٥ ــ قال جرير:

إما ثويتَ مقيماً فوق رابيةٍ ... فقد مضت لك أيام لها غُرَرُ

نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع لفظاً أو تقديراً بواحدة من أدوات أربع، هي: أن، وكي، ولن، وإذن. نحو: لن يذهب الحر، وأميل إلى أن تغادري المدينة، ويجب أن نبذل ما نستطيع كي يبقى العلم في مأمن من الابتذال. فعلامة النصب في: يذهب، ظاهرة، وهي الفتحة، والعلامة في: تغادري، حذف النون، أما في الفعل: يبقى، فعلامة النصب مقدرة على الألف، لأنها يتعذر ظهورها نطقاً.

١ ــ الكلام على أدوات النصب

١ ــ أن:

هي أهم الأدوات الناصبة ، وتبدو أهميتها في قدرتها على نصب المضارع ظاهرة ومضمرة ولذلك يسميها النحاة أم الباب.

وهي حرف مصدري يسبك منه ومن الفعل بعده مصدر ذو محل إعرابي، قد يكون رفعاً، مثل: ﴿**ألم يأنِ للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبُهم لذكر الله**﴾ (الحديد ١٦) فالمصدر، هنا فاعل والتقدير: ألم يأن لهم خشوع قلوبهم. ومثله قول العرب: "أن تسمعَ بالمُعَيْدي خير من أن تراه" أي سماعك، فهو هنا مبتدأ، وقد يكون المحل نصباً، كقوله تعالى: ﴿**نخشى أن تصيبنا دائرة**﴾ (المائدة ٥٢) أي نخشى إصابة دائرة إيانا. وقد يكون جراً، مثل: أميل إلى أن أذهب. أي: إلى الذهاب.

وتدل (أن) على المستقبل، ولذلك تشير إلى أن الفعل بعدها لم يثبت، ولم يقع، وعلى هذا لا تجدها مسبوقة بأفعال تدل على اليقين، لئلا يتناقض القول، وأكثر ما تقع بعد أفعال تدل على الرجاء، والخوف، والرغبة، وما شابهها، كما مر في الأمثلة المتقدمة، وقد تقع ــ وهذا قليل ــ بعد أفعال الظن والرجحان حين ترجع إلى معان

يزعم بعض النحاة أنها قد تجزم المضارع ويحتجون بقول امرىء القيس:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

ونقلوا ذلك عن بني صباح من ضبة، وزعم آخرون أنه قد يرفع المضارع بعدها واحتجوا بقراءة ابن محيصن (**لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة**) البقرة ٢٣٣.

الخوف والرجاء، كقوله تعالى: **﴿أحسبَ الناس أن يتركوا﴾** (العنكبوت ٢)، وقوله: **﴿تظنُّ أن يُفْعَلَ بها فاقرة﴾** (القيامة ٢٥)، وقوله: **﴿وحسبوا ألا تكونَ فتنة﴾** (المائدة٧١).

وقد تقع في أول الكلام غير مسبوقة بشيء، كالمثل المشهور: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ومثله قوله تعالى: **﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾** (البقرة١٨٤) وقوله: **﴿وأن تعفوا أقربُ للتقوى﴾** (البقرة ٢٣٧).

٢ ــ كي:

وهذا حرف مصدري أيضاً، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للمستقبل، ولكنه في بعض الأحيان يقع في تراكيب شعرية لا يعرب فيها إلا حرف جر، كاللام، وذلك إذا ذكرت بعده "أن" الناصبة، كقول جميل بثينة أو حسان:

فقالت: أكلَّ الناس أصبحتَ مانحاً   لسانك كيما أن تغرَّ وتخدعا

أو ذكرت بعده اللام التي للتعليل، كقول ابن قيس الرقيات:

كيْ لتقضيَني رُقَيَّةُ ما   وعدتْني غيرَ مختلس

وحين تكون حرف نصب ــ وهو الكثير الشائع ــ يكون المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها في محل جر باللام، ظاهرة أو مقدرة، مثل: جئت لكي أراك. والتقدير: جئت لرؤيتك. وكذلك يكون التقدير إذا قلت: جئت كي أراك.

٣ ــ لن:

هي حرف نفي ونصب واستقبال، وقد مر بنا الحديث عنها في أزمنة الفعل، ومن شواهدها **﴿فلن أكلم اليومَ إنسياً﴾** (مريم ٢٦)، **﴿ولن يتمنوه أبداً﴾** (البقرة٩٥)[1].

٤ ــ إذن:

هي حرف جواب وجزاء واستقبال، ولكنها ليست أصلية في نصب المضارع، لأنها حرف غير مختص، إذ تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية، ومن أجل ذلك لاتقوى على نصب المضارع إلا بشروط ثلاثة:

[1] وقد جزم بها بعض الشعراء مضطرين كقول كثير عزة:

أيادي سبا يا عزَّ ما كنتُ عندكم   فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ

١ ــ أن تكون في صدر الجملة. وهذا يعني أنها لا تسبق بمبتدأ يطلب ما بعدها خبراً له، أو بأداة شرط، أو بقسم، يطلب ما بعدها جواباً له، وهكذا، ولا يعني أنها يجب أن تقع في بداية كلام جديد غير مسبوق بشيء، وهذا يوضحه لك ما يلي من أمثلة:

١ ــ سأزورك. إذن أفرحَ بلقائكَ

فالكلام هنا محاورة بين اثنين، قال الأول: سأزورك، فأجابه الثاني: إذن أفرحَ بلقائك. وبهذا وقعت "إذن" في صدر الجملة، ولم تسبق بشيء يطلب ما بعدها جُزْءاً منه.

٢- لئن عدت إلي إذاً لا أستاءُ من عودتك

"إذن" هنا لم تعمل، لأنها سبقت بقسم: "لئن عدت" وهو يطلب ما بعدها جواباً له، ومن أجل ذلك رفع المضارع ولم ينصب.

٣ ــ إن تتخلَّ عن العمل، فأنت إذاً لا تشعرُ بالتبعة.

وكذلك لم تعمل هنا، لأنها سبقت بمبتدأ، وما بعدها خبره.

٢ ــ والشرط الثاني لعمل إذن هو أن يكون الفعل بعدها للمستقبل، وهذا واضح في الأمثلة السابقة.

٣ ــ أما الشرط الثالث فهو ألا يفصلَ بينها وبين الفعل المضارع إلا ما يلي:

ــ القسم: مثل: إذن والله أفرحَ بلقائك.

ــ النداء: مثل: إذن ياخالدُ أفرحَ بلقائك.

ــ لا: مثل: إذن لا أخرجَ من البيت .

٢ ــ نصب المضارع بـ "أن" مضمرة

قلنا: إن "أنْ" أم أدوات النصب، وتفوقهن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، وقد استوفينا الحديث عنها فيما سبق، والكلام هنا على الأدوات التي تضمر بعدها "أن"، وتنصب المضارع، غير أن إضمارها جائز مرة، وواجب مرة أخرى.

وزاد أحدهم جواز الفصل بشبه الجملة، أي بالظرف، والجار والمجرور.

الخوف والرجاء، كقوله تعالى: **﴿أحسبَ الناس أن يتركوا﴾** (العنكبوت ٢)، وقوله: **﴿تظنُّ أن يُفْعَلَ بها فاقرة﴾** (القيامة ٢٥)، وقوله: **﴿وحسبوا ألا تكونَ فتنة﴾** (المائدة٧١).

وقد تقع في أول الكلام غير مسبوقة بشيء، كالمثل المشهور: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ومثله قوله تعالى: **﴿وأن تصوموا خيرٌ لكم﴾** (البقرة١٨٤) وقوله: **﴿وأن تعفوا أقربُ للتقوى﴾** (البقرة ٢٣٧).

٢ ـ كي:

وهذا حرف مصدري أيضاً، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للمستقبل، ولكنه في بعض الأحيان يقع في تراكيب شعرية لا يعرب فيها إلا حرف جر، كاللام، وذلك إذا ذكرت بعده "أن" الناصبة، كقول جميل بثينة أو حسان:

فقالت: أكلَّ الناس أصبحتَ مانحاً   لسانك كيما أن تغرَّ وتخدعا

أو ذكرت بعده اللام التي للتعليل، كقول ابن قيس الرقيات:

كيْ لتقضيَني رُقَيَّةُ ما   وعدتْني غيرَ مختلس

وحين تكون حرف نصب ـ وهو الكثير الشائع ـ يكون المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها في محل جر باللام، ظاهرة أو مقدرة، مثل: جئت لكي أراك. والتقدير: جئت لرؤيتك. وكذلك يكون التقدير إذا قلت: جئت كي أراك.

٣ ـ لن:

هي حرف نفي ونصب واستقبال، وقد مر بنا الحديث عنها في أزمنة الفعل، ومن شواهدها **﴿فلن أكلم اليومَ إنسياً﴾** (مريم ٢٦)، **﴿ولن يتمنوه أبداً﴾** (البقرة٩٥)[1].

٤ ـ إذن:

هي حرف جواب وجزاء واستقبال، ولكنها ليست أصلية في نصب المضارع، لأنها حرف غير مختص، إذ تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية، ومن أجل ذلك لاتقوى على نصب المضارع إلا بشروط ثلاثة:

[1] وقد جزم بها بعض الشعراء مضطرين كقول كثير عزة:

أيادي سبا يا عزَّ ما كنتُ عندكم   فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ

١ ـ أن تكون في صدر الجملة. وهذا يعني أنها لا تسبق بمبتدأ يطلب ما بعدها خبراً له، أو بأداة شرط، أو بقسم، يطلب ما بعدها جواباً له، وهكذا، ولا يعني أنها يجب أن تقع في بداية كلام جديد غير مسبوق بشيء، وهذا يوضحه لك ما يلي من أمثلة:

١ ـ سأزورك. إذن أفرحَ بلقائكَ

فالكلام هنا محاورة بين اثنين، قال الأول: سأزورك، فأجابه الثاني: إذن أفرحَ بلقائك. وبهذا وقعت "إذن" في صدر الجملة، ولم تسبق بشيء يطلب ما بعدها جُزْءاً منه.

٢- لئن عدت إلي إذاً لا أستاءُ من عودتك

"إذن" هنا لم تعمل، لأنها سبقت بقسم: "لئن عدت" وهو يطلب ما بعدها جواباً له، ومن أجل ذلك رفع المضارع ولم ينصب.

٣ ـ إن تتخلَّ عن العمل، فأنت إذاً لا تشعرُ بالتبعة.

وكذلك لم تعمل هنا، لأنها سبقت بمبتدأ، وما بعدها خبره.

٢ ـ والشرط الثاني لعمل إذن هو أن يكون الفعل بعدها للمستقبل، وهذا واضح في الأمثلة السابقة.

٣ ـ أما الشرط الثالث فهو ألا يفصلَ بينها وبين الفعل المضارع إلا ما يلي:

ـ القسم: مثل: إذن والله أفرحَ بلقائك.

ـ النداء: مثل: إذن ياخالدُ أفرحَ بلقائك.

ـ لا: مثل: إذن لا أخرجَ من البيت .

٢ ـ نصب المضارع بـ "أن" مضمرة

قلنا: إن "أنْ" أم أدوات النصب، وتفوقهن بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، وقد استوفينا الحديث عنها فيما سبق، والكلام هنا على الأدوات التي تضمر بعدها "أن"، وتنصب المضارع، غير أن إضمارها جائز مرة، وواجب مرة أخرى.

وزاد أحدهم جواز الفصل بشبه الجملة، أي بالظرف، والجار والمجرور.

أ ـ نصبه بـ " أن" مضمرة جوازاً:

ـ بعد لام التعليل:

وتسمى أحياناً لام (كي)، ولام العاقبة، كقولك: دخلت الحانوت لاشتري ما يلزمني. فاللام هنا لا م التعليل، أو لام كي، لأنها تعلل الحدث الذي سبقها، وقد أضمرت بعدها "أنْ" جوازاً، ولنا أن نظهرها إذا شئنا، كما تجد في قوله تعالى: **﴿وأُمِرْتُ لأنْ أكونَ أولَ المسلمين﴾** (الزمر ١٢)، إلا أن هذا نادر جداً، حتى إن بعض النحويين ظن أنه لم يأتِ في القرآن [1]، هذا إذا كان الفعل غير مقرونٍ بـ "لا" النافية أو الزائدة، أما إذا قرن بها فمن الواجب إظهار (أن) و في قوله تعالى: **﴿لئلا يكون للناسِ عليكم حجَّة﴾** صوتية، كما ترى في قوله تعالى: **﴿لئلا يعلم أهلُ الكتاب﴾** (الحديد ٢٩) فـ "لا" في الآية الأولى نافية، وهي في الثانية زائدة.

أما قوله تعالى **﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾** (القصص٨)، فاللام فيه ليست للتعليل، لأن آل فرعون لم يلتقطوه من أجل أن يكون لهم عدواً، ولكنه صار كذلك بعد التقاطهم إياه ونتيجة له، وهذه تسمى لام العاقبة، ومثلها قولك: دخل البيت ليرى ثعباناً هائلاً، أي رأى الثعبان بعد دخوله البيت.

ولام التعليل، أو العاقبة، حرف جر، ومجروره هو المصدر المؤول الذي يسبك من "أن" والفعل الذي بعدها، ويتعلق الجار والمجرور بالفعل الذي يعلله، نحو: جئت لأراكَ. فاللام حرف جر وتعليل، والمصدر المؤول في مجل جر باللام، يتعلق بالفعل: جئت وجملة "أراك" صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

ـ بعد أحرف العطف:

وهي الواو والفاء وثم وأو، وذلك إذا وقع الفعل المضارع بعدها، وكان العطف على اسم جامدٍ غير مشتق، وغالباً ما يكون مصدراً صريحاً، وقد يكون غير ذلك، كقول ميسون:

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني   أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ

فالفعل: تقر، وقع بعد حرف العطف، وهو الواو، والعطف على اسم جامد هو

[1] هو ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٢٨\٧

المصدر: لبس. ولذلك انتصب بأن مضمرة جوازاً، أما المعطوف فهو المصدر المؤول منها ومن الفعل، والتقدير: ولبس عباءة وقرةُ عيني أحب إلي..

ومثله قول أنس بن مدْركة الخثعمي:

إني وقتلي سُليْكاً ثم أعقِلَهُ   كالثورِ يضْرَبُ لما عافتِ البقرُ

فكأنه قال: قتلي سليكاً ثم عقلي إياه. ومثله أيضاً قول الشاعر:

لولا توقعُ معترٍّ فأرضيَهُ   ما كنتُ أوثرُ إترابا على ترب

أي لولا توقع معتر فإرضاؤه. ومنه قوله تعالى: **﴿وما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب، أو يرسلَ رسولاً﴾** (الشورى ٥١)، فالفعل: يرسل، منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد (أو) لأن المصدر المؤول بعدها معطوف على المصدر الصريح: وحياً.

في هذه الشواهد كان المعطوف عليه اسماً جامداً، هو المصدر الصريح، وفي بعض الأحيان نجد المعطوف عليه غير مصدر، كما ترى في قول الشاعر:

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعِزَّةٌ   وآلُ سبيعٍ، أو أسوءَكَ علقماً

فالفعل: أسوءك، منصوب بأن مضمرة، والمعطوف عليه هو: رجال، والتقدير: ولولا رجال والإساءة إليك، لفعلت كذا وكذا.

والاستتار هنا جائز ـ كما قلنا ـ لا واجب، فقد ظهرت (أن) في بعض النصوص، على غرار ما تجد في قول أبي ذؤيب:

وقال ما شيهمُ سيَّانِ سيرُكمُ   وأن تقيموا به واغبرَّتِ السوَحُ

وفي قول جرير:

أباهلَ ما أحببتُ قتلَ ابنِ مسلم   ولا أن تروعوا قومكمْ بالمظالمِ

ب ـ نصبه بـ "أن" مضمرة وجوباً:

تضمر "أن" وجوباً بعد خمسة أحرف، اثنان منها جاران، هما: لام الجحود، وحتى، وثلاثة عاطفة، هي: فاء السببية، وواو المعية، وأو.

المعتر: الفقير الذي يطلب المعروف. والإتراب: مصدر للفعل: أترب، أي استغنى، والترب: العوز والفقر.

أ ـ نصبه بـ " أن" مضمرة جوازاً:

ـ بعد لام التعليل:

وتسمى أحياناً لام (كي)، ولام العاقبة، كقولك: دخلت الحانوت لاشتري ما يلزمني. فاللام هنا لا م التعليل، أو لام كي، لأنها تعلل الحدث الذي سبقها، وقد أضمرت بعدها "أنْ" جوازاً، ولنا أن نظهرها إذا شئنا، كما تجد في قوله تعالى: **﴿وأُمِرْتُ لأنْ أكونَ أولَ المسلمين﴾** (الزمر ١٢)، إلا أن هذا نادر جداً، حتى إن بعض النحويين ظن أنه لم يأتِ في القرآن [1]، هذا إذا كان الفعل غير مقرونٍ بـ "لا" النافية أو الزائدة، أما إذا قرن بها فمن الواجب إظهار (أن) و في قوله تعالى: **﴿لئلا يكون للناسِ عليكم حجَّة﴾** صوتية، كما ترى في قوله تعالى: **﴿لئلا يعلم أهلُ الكتاب﴾** (الحديد ٢٩) فـ "لا" في الآية الأولى نافية، وهي في الثانية زائدة.

أما قوله تعالى **﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾** (القصص٨)، فاللام فيه ليست للتعليل، لأن آل فرعون لم يلتقطوه من أجل أن يكون لهم عدواً، ولكنه صار كذلك بعد التقاطهم إياه ونتيجة له، وهذه تسمى لام العاقبة، ومثلها قولك: دخل البيت ليرى ثعباناً هائلاً، أي رأى الثعبان بعد دخوله البيت.

ولام التعليل، أو العاقبة، حرف جر، ومجروره هو المصدر المؤول الذي يسبك من "أن" والفعل الذي بعدها، ويتعلق الجار والمجرور بالفعل الذي يعلله، نحو: جئت لأراكَ. فاللام حرف جر وتعليل، والمصدر المؤول في مجل جر باللام، يتعلق بالفعل: جئت وجملة "أراك" صلة موصول حرفي لا محل لها من الإعراب.

ـ بعد أحرف العطف:

وهي الواو والفاء وثم وأو، وذلك إذا وقع الفعل المضارع بعدها، وكان العطف على اسم جامدٍ غير مشتق، وغالباً ما يكون مصدراً صريحاً، وقد يكون غير ذلك، كقول ميسون:

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني   أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ

فالفعل: تقر، وقع بعد حرف العطف، وهو الواو، والعطف على اسم جامد هو

[1] هو ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٢٨\٧

المصدر: لبس. ولذلك انتصب بأن مضمرة جوازاً، أما المعطوف فهو المصدر المؤول منها ومن الفعل، والتقدير: ولبس عباءة وقرةُ عيني أحب إلي..

ومثله قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إني وقتلي سُليْكاً ثم أعقِلَهُ   كالثورِ يضْرَبُ لما عافتِ البقرُ

فكأنه قال: قتلي سليكاً ثم عقلي إياه. ومثله أيضاً قول الشاعر:

لولا توقُّعُ معترٍّ فأرضيَهُ   ما كنتُ أوثرُ إترابا على تربِ

أي لولا توقع معتر فإرضاؤه. ومنه قوله تعالى: **﴿وما كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب، أو يرسلَ رسولاً﴾** (الشورى ٥١)، فالفعل: يرسل، منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد (أو) لأن المصدر المؤول بعدها معطوف على المصدر الصريح: وحياً.

في هذه الشواهد كان المعطوف عليه اسماً جامداً، هو المصدر الصريح، وفي بعض الأحيان نجد المعطوف عليه غير مصدر، كما ترى في قول الشاعر:

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعِزَّةٌ   وآلُ سبيعٍ، أو أسوءَكَ علقماً

فالفعل: أسوءك، منصوب بأن مضمرة، والمعطوف عليه هو: رجال، والتقدير: ولولا رجال والإساءة إليك، لفعلت كذا وكذا.

والاستتار هنا جائز ـ كما قلنا ـ لا واجب، فقد ظهرت (أن) في بعض النصوص، على غرار ما تجد في قول أبي ذؤيب:

وقال ما شيهمُ سيَّانِ سيرُكمُ   وأن تقيموا به واغبرَّتِ السوَحُ

وفي قول جرير:

أباهلَ ما أحببتُ قتلَ ابنِ مسلم   ولا أن تروعوا قومكمْ بالمظالمِ

ب ـ نصبه بـ "أن" مضمرة وجوباً:

تضمر "أن" وجوباً بعد خمسة أحرف، اثنان منها جاران، هما: لام الجحود، وحتى، وثلاثة عاطفة، هي: فاء السببية، وواو المعية، وأو.

المعتر: الفقير الذي يطلب المعروف. والإتراب: مصدر للفعل: أترب، أي استغنى، والترب: العوز والفقر.

١ ـــ بعد لام الجحود:

هي حرف جر، مجروره المصدر المؤول الذي يسبك من (أن) المضمرة وجوباً والفعل بعدها، ويسبق بفعل كون منفي بـ : "ما"، أو "لم"، مثل: ما كنت لأكذبَ، ولم يكن سعيد ليخون. والجار والمجرور يعلقان بخبر الفعل الناقص، والجملة صلة موصول حرفي، كما مر بنا في لام التعليل .

٢ ـــ حتى:

و "حتى" في هذا الموضع حرف جر، ومجرورها المصدر المؤول، وتتعلق بالفعل الذي تكون غاية له، ولها هنا أحد معان ثلاثة:

ـــ إلى أن: نحو قوله تعالى: ﴿**لن نبرح عليه عاكفين، حتى يرجع إلينا موسى**﴾ (طه ٩١) وقول تأبط شراً:

سَدِّدْ خلالك من مالٍ تجمِّعُهُ ... حتى تلاقي الذي كلُّ امرىءٍ لاقي

ـــ إلا أن: كما ترى في قول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحةً ... حتى تجودَ وما لديك قليل

أي: إلا أن تجود.

ـــ التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿**لايزالون يقاتلوكم حتى يرودكم عن دينكم**﴾ (البقرة ٢١٧)، أي: ليردوكم.

ويشترط في الفعل المضارع بعدها أن يكون للمستقبل، كما هو واضح في الأمثلة المتقدمة، وإذا فقد هذه الدلالة رفع ولم ينصب، نحو قول حسان بن ثابت:

يغْشونَ حتى ما تهرُّ كلابُهم ... لا يسألون عن السوادِ المقبلِ

فالفعل: تهر، إنما يعبر عن عادة ألفها كلاب هؤلاء الكرماء، وليس حدثاً طارئاً سيقع في المستقبل، ولهذا رفع، ولم تنصبه (أن) مضمرةً وجوباً. ومثله قول ذي الرمة:

[١] قد يحذف فعل الكون للضرورة الشعرية، لدلالة السياق عليه، كقول عمرو بن معد يكرب:

فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي ... مقاومةً، ولا فردٌ لفردِ

والتقدير: ما كان جمعٌ ليغلبَ.

لمن طللٌ عافٍ بوهبينَ راوحتْ ... به الهوجُ حتى ما تبينُ دواثرُهْ

فقوله: تبين، لم ينصب بأن مضمرة، لأن الطلل الذي راوحته هوج الرياح بدا للشاعر في زمن التكلم خافيةً دواثره، وإذاً، فالفعل المضارع "تبين" لا يدل على المستقبل، بل على الحال، ولهذا كانت "حتى" حرف ابتداء، وليست حرف جر.

على أنه قد يكون الفعل دالاً على المستقبل إذا قرنَ إلى حدث مذكور، لا إلى زمن التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿**مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقولَ الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله..**﴾ (البقرة ٢١٤). فالفعل: يقول، وقع بعد حصول البأساء والضراء والزلزلة، ولكنه لم يقع بعد زمن التكلم، أو في زمنه. وفي هذه الحال يجوز رفع المضارع، ونصبه.

٣ ـــ بعد فاء السببية:

فاء السببية حرف عطف، تعطف المصدر المؤول الذي يسبك من (أنْ) المضمرة والفعل بعدها، على مصدر منتزع من الفعل الذي قبلها، نحو: ﴿**ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي**﴾ (طه ٨١)، وتقدير الكلام: لا يكن منكم طغيانٌ فحلُّ غضبٍ مني.

وفاء السببية تدخل على جواب الطلب الذي تحدثنا عنه في الجوازم، فتنصبه، ولو حذفت لجزم الفعل، لاحظ الأمثلة الآتية:

ـــ لا تتكاسلْ فتنجحَ ... لا تتكاسلْ تنجحْ ... إلا تتكاسلْ تنجحْ.

ـــ ليته هنا فيحَدثنا ... ليته هنا يحدثْنا ... إن يكنْ هنا يحدثْنا.

ـــ هل تدرس فتنجحَ ... هل تدرسُ تنجحْ ... إن تدرسْ تنجحْ.

وهكذا بقية أنواع الطلب، كالأمر والحض والعرض، إلى جانب ما مثلنا به من ضروب الطلب الأخرى، كالنهي والتمني والاستفهام.

ويزيد هنا النفي مع الجملة الخبرية، كقول الفرزدق:

ما أنت من قيسٍ فتنبحَ دونها ... ولا من تميمٍ في الرؤوس الأعاظم

وكقوله تعالى: ﴿**لا يُقضى عليهم فيموتوا**﴾ (فاطر ٣٦).

١ ــ **بعد لام الجحود:**

هي حرف جر، مجروره المصدر المؤول الذي يسبك من (أن) المضمرة وجوباً والفعل بعدها، ويسبق بفعل كون منفي بـ : "ما"، أو "لم"، مثل: ما كنت لأكذبَ، ولم يكن سعيد ليخون. والجار والمجرور يعلقان بخبر الفعل الناقص، والجملة صلة موصول حرفي، كما مر بنا في لام التعليل .

٢ ــ **حتى:**

و "حتى" في هذا الموضع حرف جر، ومجرورها المصدر المؤول، وتتعلق بالفعل الذي تكون غاية له، ولها هنا أحد معان ثلاثة:

ــ إلى أن: نحو قوله تعالى: **﴿لن نبرح عليه عاكفين، حتى يرجع إلينا موسى﴾** (طه ٩١) وقول تأبط شراً:

سَدِّدْ خلالك من مال تجمّعُهُ   حتى تلاقي الذي كلُّ امرىءٍ لاقي

ــ إلا أن: كما ترى في قول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحةً   حتى تجودَ وما لديك قليل

أي: إلا أن تجود.

ــ التعليل: نحو قوله تعالى: **﴿لايزالون يقاتلوكم حتى يرودكم عن دينكم﴾** (البقرة ٢١٧)، أي: ليردوكم.

ويشترط في الفعل المضارع بعدها أن يكون للمستقبل، كما هو واضح في الأمثلة المتقدمة، وإذا فقد هذه الدلالة رفع ولم ينصب، نحو قول حسان بن ثابت:

يغْشونَ حتى ما تهرُّ كلابُهم   لا يسألون عن السوادِ المقبل

فالفعل: تهر، إنما يعبر عن عادة ألفها كلاب هؤلاء الكرماء، وليس حدثاً طارئاً سيقع في المستقبل، ولهذا رفع، ولم تنصبه (أن) مضمرةً وجوباً. ومثله قول ذي الرمة:

---

[1] قد يحذف فعل الكون للضرورة الشعرية، لدلالة السياق عليه، كقول عمرو بن معد يكرب:

فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي   مقاومةً، ولا فردٌ لفردِ

والتقدير: ما كان جمعٌ ليغلبَ.

لمن طلل عاف بوهبينَ راوحتْ   به الهوجُ حتى ما تبينُ دواثرُهْ

فقوله: تبين، لمْ ينصب بأن مضمرة، لأن الطلل الذي راوحته هوج الرياح بدا للشاعر في زمن التكلم خافيةً دواثره، وإذاً، فالفعل المضارع "تبين" لا يدل على المستقبل، بل على الحال، ولهذا كانت "حتى" حرف ابتداء، وليست حرف جر.

على أنه قد يكون الفعل دالاً على المستقبل إذا قرنَ إلى حدث مذكور، لا إلى زمن التكلم، كما في قوله تعالى: **﴿مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله..﴾** (البقرة ٢١٤). فالفعل: يقول، وقع بعد حصول البأساء والضراء والزلزلة، ولكنه لم يقع بعد زمن التكلم، أو في زمنه. وفي هذه الحال يجوز رفع المضارع، ونصبه.

٣ ــ **بعد فاء السببية:**

فاء السببية حرف عطف، تعطف المصدر المؤول الذي يسبك من (أنْ) المضمرة والفعل بعدها، على مصدر منتزع من الفعل الذي قبلها، نحو: **﴿ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي﴾** (طه ٨١)، وتقدير الكلام: لا يكن منكم طغيانٌ فحلُ غضبٍ مني.

وفاء السببية تدخل على جواب الطلب الذي تحدثنا عنه في الجوازم، فتنصبه، ولو حذفت لجزم الفعل، لاحظ الأمثلة الآتية:

ــ لا تتكاسلْ فتنجحَ   لا تتكاسلْ تنجحْ   إلا تتكاسلْ تنجحْ.

ــ ليته هنا فيحَدثنا   ليته هنا يحدثْنا   إن يكنْ هنا يحدثْنا.

ــ هل تدرس فتنجحَ   هل تدرسُ تنجحْ   إن تدرسْ تنجحْ.

وهكذا بقية أنواع الطلب، كالأمر والحض والعرض، إلى جانب ما مثلنا به من ضروب الطلب الأخرى، كالنهي والتمني والاستفهام.

ويزيد هنا النفي مع الجملة الخبرية، كقول الفرزدق:

ما أنت من قيسٍ فتنبحَ دونها   ولا من تميمٍ في الرؤوس الأعاظم

وكقوله تعالى: **﴿لا يُقضى عليهم فيموتوا﴾** (فاطر ٣٦).

وإذا خلا الكلام من معنى الشرط والطلب ـ كما وضحنا ـ كانت الفاء استئنافية، والمضارع بعدها مرفوعاً على الاستئناف، كقول جميل بثينة:

ألمْ تسألِ الربعَ القواءَ فينطقُ وهل تخبرنكَ اليومَ بيداء سملقُ

فالفعل: ينطق، هنا مرفوع، لأن الشاعر لا يجعل نطق الربيع متوقفاً على السؤال، ولا نستطيع أن نجعل العبارة شرطاً وجواباً، أو طلباً وجواب طلب، أي لا يمكن أن نصوغ الجملة على الشكل الآتي:

إن تسأله ينطقْ اسأله ينطقْ

ولو فعلنا هذا لخرجنا بالكلام عن المعنى الذي يريده الشاعر، فهو يحث نفسه على سؤال الربع، ولكنه صاغ الكلام بجملة استفهامية، ثم أخبر نفسه بأن الربع مما ينطق ويتكلم، ففي بقاياه ما يوحي بالحديث الذي تريد.

وعلى هذا قرئت الآية: ﴿**يا ليتني كنت معهم فأفوزُ فوزاً عظيماً**﴾ (النساء ٧٣) بنصب الفعل: أفوز، ورفعه، ولكلٍ معنى مختلف، أما قراءة الرفع فتجعل الفوز معطوفاً على (الكون) معهم، فكأنه قال: يا ليتني كنت معهم، وياليتني أفوز فوزاًعظيماً. أما قراءة النصب فإنها تجعل الفوز متوقفاً على كون المتكلم معهم، ويمكن أن تصاغ على الشكل الشرطي الآتي: إن أكن معهم أفُزْ.

٤ ـ بعد واو المعية:

وهذه أيضاً حرف عطفن كفاء السببية، ويشترط فيها ما اشترط في مثيلتها من تقدم جملة طلبية أو منفية عليها، ولكنها تختلف عنها من حيث المعنى، فإذا قلت: لا تدرس وتستمعَ إلى المذياع. فأنت لا تطلب من المخاطب هنا أن يكف عن الدرس، أو أن يكف عن الاستماع، وإنما تطلب منه ألا يقوم بالعملين في وقت واحد، وكذلك لو قلت: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبنَ. فأنت لا تنهاه عن أكل السمك ولا عن شرب اللبن، ولكنك تنهاه عن الجمع بينهما في وقت واحد، ومثل هذا قول الأخطل:

لا تنهَ عنه خلقٍ وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلتَ عظيم

٥ ـ بعد أو:

وقد تكون عاطفة كما سنرى بعد قليل في الآية: ليتني كنت معهم..

السملق: الأرض التي لا تنبت شيئاً، أو المستوية الخالية.

هي حرف عطف كأختيها السابقتين، وهي مثلهما تعطف المصدر المؤول على مصدر منتزع من الفعل السابق، أما معناها فقد يكون (إلى أن)، أو: حتى، كقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

وقد يكون: إلا أن، كقول يزيد بن الخذاق:

لن تجمعوا ودي ومعتبتي أو يجمعَ السيفانِ في غِمدِ

وقول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قوم كسرتُ كعوبَها أو تستقيما[1]

٣ ـ إضمار "أن" في غير هذه المواضع

قد تضمر (أن) من غير أن تكون مسبوقة بحرف عطف، أو حرف جر، وفي هذه الحال يرفع الفعل المضارع، كما في الأمثلة الآتية:

مره أن يحفرَ البئر. مره يحفرُ البئرَ.

خذه قبل أن يأخذك. خذه قبل يأخذُك.

أن تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه.

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

ومن الفصيح الذي يؤيد هذا ما جاء في قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغي وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلدي

برفع: أحضر، لسقوط (أن) قبلها، ووجهت الآية القرآنية الآتية مثل هذا التوجيه: ﴿**قل أفغيرَ الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون**" (الزمر ٦٤). أي: تأمروني بأن أعبدَ. ثم حذفت: أنَ، فرفع بعدها.

على أنه روي بيت طرفة بنصب: أحضر، وكذلك روى المثل العربي بنصب: تسمع، بيدَ أن الرواية الصحيحة الثابتة هي الرفع.

شواهد للتدريب

[1] كذا روى النحويون البيت، بنصب: تستقيم، وهو من قصيدة مضمومة الروي يكثر فيها الأقواء، انظر: شرح أبيات للبغدادي ٧١/٢

وإذا خلا الكلام من معنى الشرط والطلب ــ كما وضحنا ــ كانت الفاء استئنافية ، والمضارع بعدها مرفوعاً على الاستئناف، كقول جميل بثينة:

ألمْ تسألِ الربعَ القواءَ فينطقُ وهل تخبرنكَ اليومَ بيداء سملقُ

فالفعل: ينطق، هنا مرفوع، لأن الشاعر لا يجعل نطق الربيع متوقفاً على السؤال، ولا نستطيع أن نجعل العبارة شرطاً وجواباً، أو طلباً وجواب طلب، أي لا يمكن أن نصوغ الجملة على الشكل الآتي:

إن تسأله ينطقْ اسأله ينطقْ

ولو فعلنا هذا لخرجنا بالكلام عن المعنى الذي يريده الشاعر، فهو يحث نفسه على سؤال الربع، ولكنه صاغ الكلام بجملة استفهامية، ثم أخبر نفسه بأن الربع مما ينطق ويتكلم، ففي بقاياه ما يوحي بالحديث الذي تريد.

وعلى هذا قرئت الآية: ﴿**يا ليتني كنت معهم فأفوزُ فوزاً عظيماً**﴾ (النساء ٧٣) بنصب الفعل: أفوز، ورفعه، ولكلٍ معنى مختلف، أما قراءة الرفع فتجعل الفوز معطوفاً على (الكون) معهم، فكأنه قال: يا ليتني كنت معهم، وياليتني أفوز فوزاًعظيماً. أما قراءة النصب فإنها تجعل الفوز متوقفاً على كون المتكلم معهم، ويمكن أن تصاغ على الشكل الشرطي الآتي: إن أكن معهم أفُزْ.

٤ ــ بعد واو المعية:

وهذه أيضاً حرف عطفن كفاء السببية، ويشترط فيها ما اشترط في مثيلتها من تقدم جملة طلبية أو منفية عليها، ولكنها تختلف عنها من حيث المعنى، فإذا قلت: لا تدرس وتستمعَ إلى المذياع. فأنت لا تطلب من المخاطب هنا أن يكف عن الدرس، أو أن يكف عن الاستماع، وإنما تطلب منه ألا يقوم بالعملين في وقت واحد، وكذلك لو قلت: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبنَ. فأنت لا تنهاه عن أكل السمك ولا عن شرب اللبن، ولكنك تنهاه عن الجمع بينهما في وقت واحد، ومثل هذا قول الأخطل:

لا تنهَ عنه خلقٍ وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلتَ عظيم

٥ ــ بعد أو:

وقد تكون عاطفة كما سنرى بعد قليل في الآية: ليتني كنت معهم..

السملق: الأرض التي لا تنبت شيئاً، أو المستوية الخالية.

هي حرف عطف كأختيها السابقتين، وهي مثلهما تعطف المصدر المؤول على مصدر منتزع من الفعل السابق، أما معناها فقد يكون (إلى أن)، أو: حتى، كقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

وقد يكون: إلا أن، كقول يزيد بن الخذاق:

لن تجمعوا ودي ومعتبتي أو يجمعَ السيفانِ في غِمدِ

وقول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما[1]

٣ ــ إضمار "أن" في غير هذه المواضع

قد تضمر (أن) من غير أن تكون مسبوقة بحرف عطف، أو حرف جر، وفي هذه الحال يرفع الفعل المضارع، كما في الأمثلة الآتية:

مره أن يحفرَ البئر. مره يحفرُ البئرَ.

خذه قبل أن يأخذك. خذه قبل يأخذُك.

أن تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه.

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

ومن الفصيح الذي يؤيد هذا ما جاء في قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغي وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلدي

برفع: أحضر، لسقوط (أن) قبلها، ووجهت الآية القرآنية الآتية مثل هذا التوجيه: ﴿**قل أفغيرَ الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون**" (الزمر ٦٤). أي: تأمروني بأن أعبدَ. ثم حذفت: أنْ، فرفع بعدها.

على أنه روي بيت طرفة بنصب: أحضر، وكذلك روى المثل العربي بنصب: تسمع، بيدَ أن الرواية الصحيحة الثابتة هي الرفع.

شواهد للتدريب

[1] كذا روى النحويون البيت، بنصب: تستقيم، وهو من قصيدة مضمومة الروي يكثر فيها الأقواء، انظر: شرح أبيات للبغدادي ٢/٧١

١ ـ قال امرؤ القيس:

سريت بـهم حتى تكلّ مطيُّهم … وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسانِ

٢ ـ قال النابغة الذبياني:

أتاك بقولٍ لم أكنْ لأقولهُ … ولو كُبلتْ في ساعديَّ المجامعُ

٣ ـ قال الأبيرد اليربوعي:

فتىً لا يعدُّ الرسْلَ يقضي ذمامه … إذا نزل الأضياف أو تنحرَ الجزرُ

٤ ـ قال أبو محجن الثقفي:

ولا تدفنني بالفلاةِ فإنني … أخاف إذا ما متُّ أنْ لا أذوقها

الأفعال الناقصة

للفعل التام دلالتان، فهو يدل على حدث ويدل على زمان، فإذا قلنا: كتب، دل الفعل على حدوث عمل في زمن مضى، وإذا قلنا: يكتب، دل على حدوث عمل في الزمن الحاضر أو المستقبل.

وهناك بعض الأفعال لا تدل إلا على الزمان، أما الحدث فلا تدل عليه، ولذلك سميت أفعالاً ناقصة، وهي: كان وأخواتها، فإذا قلت: كان عبد الله صديقك، لم ترد إلا أن تخبر عن صداقة عبد الله للمخاطب في زمن مضى، كأنك قلت: عبد الله صديقك فيما مضى، وليس في "كان" دلالة على حدث ما. .

وكثيراً ما تأتي "كان" خاصة لتدل على الاستمرار أو الثبوت، وذلك في شواهد كثيرة، مثل: ﴿**كنتم خير أمة أخرجتْ للناس**﴾ (آل عمران ١١٠)، ﴿**وإن الله كان عليكم رقيباً**﴾ (النساء١) ﴿**وإن الله كان عليماً حكيماً**﴾ (النساء ٢٤)، ﴿**وكان الله غفوراً رحيماً**﴾ (النساء ٢٣).

آ ـ كان وأخواتها

١ ـ أقسامها:

آ ـ قسم منها يتصرف تصرفاً تاماً، وهو: كان، أصبح، أضحى، بات، ظل، صار، تقول: كان الحر شديداً، وسيصبح معتدلاً عند المساء، فكن مستعداً له.

ب ـ وقسم آخر يتصرف تصرفاً غير تام، فلا يأتي منه إلا الماضي والمضارع، وهو: ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتىء.

ج ـ وقسم جامد لا يتصرف ألبتة، وهو: ليس، ودام.

أما برح، وانفك، وزال، وفتىء، فلا تكون ناقصة إلا إذا تقدمها نفي، أياً كان، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، أو إذا تقدمها نهي أو دعاء، مثل: ما برح الشتاء قارساً، لا

هذا أرجح الرأيين في المسألة، وعليه سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني والرماني وابن برهان والعكبري وابن يعيش، ويذهب آخرون إلى أنها تدل على حدث مطلق ثم يخصه الخبر، وعلى هذا متأخرو النحاة، ويقول هؤلاء إنما سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها.

١ ــ قال امرؤ القيس:

سريت بهم حتى تكلَّ مطيُّهم ... وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسانِ

٢ ــ قال النابغة الذبياني:

أتاك بقولٍ لم أكنْ لأقولهُ ... ولو كُبلتْ في ساعديَّ المجامعُ

٣ ــ قال الأبيرد اليربوعي:

فتىً لا يعدُّ الرسْلَ يقضيِ ذمامه ... إذا نزل الأضياف أو تنحرَ الجزْرُ

٤ ــ قال أبو محجن الثقفي:

ولا تدفنني بالفلاةِ فإنني ... أخاف إذا ما متُّ أنْ لا أذوقها

الأفعال الناقصة

للفعل التام دلالتان، فهو يدل على حدث ويدل على زمان، فإذا قلنا: كتب، دل الفعل على حدوث عمل في زمن مضى، وإذا قلنا: يكتب، دل على حدوث عمل في الزمن الحاضر أو المستقبل.

وهناك بعض الأفعال لا تدل إلا على الزمان، أما الحدث فلا تدل عليه، ولذلك سميت أفعالاً ناقصة، وهي: كان وأخواتها، فإذا قلت: كان عبد الله صديقك، لم ترد إلا أن تخبر عن صداقة عبد الله للمخاطب في زمن مضى، كأنك قلت: عبد الله صديقك فيما مضى، وليس في "كان" دلالة على حدث ما. .

وكثيراً ما تأتي "كان" خاصة لتدل على الاستمرار أو الثبوت، وذلك في شواهد كثيرة، مثل: ﴿**كنتم خير أمة أخرجتْ للناس**﴾ (آل عمران ١١٠)، ﴿**وإن الله كان عليكم رقيباً**﴾ (النساء١) ﴿**وإن الله كان عليماً حكيماً**﴾ (النساء ٢٤)، ﴿**وكان الله غفوراً رحيماً**﴾ (النساء ٢٣).

آ ــ كان وأخواتها

١ ــ أقسامها:

آ ــ قسم منها يتصرف تصرفاً تاماً، وهو: كان، أصبح، أضحى، بات، ظل، صار، تقول: كان الحر شديداً، وسيصبح معتدلاً عند المساء، فكن مستعداً له.

ب ــ وقسم آخر يتصرف تصرفاً غير تام، فلا يأتي منه إلا الماضي والمضارع، وهو: ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتىء.

ج ــ وقسم جامد لا يتصرف ألبتة، وهو: ليس، ودام.

أما برح، وانفك، وزال، وفتىء، فلا تكون ناقصة إلا إذا تقدمها نفي، أياً كان، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، أو إذا تقدمها نهي أو دعاء، مثل: ما برح الشتاء قارساً، لا

هذا أرجح الرأيين في المسألة، وعليه سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني والرماني وابن برهان والعكبري وابن يعيش، ويذهب آخرون إلى أنها تدل على حدث مطلق ثم يخصه الخبر، وعلى هذا متأخرو النحاة، ويقول هؤلاء إنما سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها.

تبرحْ مكباً على عملك، ولست تبرح ميالاً إلى العمل الجاد، ومن ذلك قول الحسين بن مطيْر:

قضى الله يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً   أحبكِ حتى يغمضَ الجفنَ مغمِضُ

وقد يحذف النفي ويقدر بعد القسم، كقول امرىء القيس المشهور:

فقلتُ: يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً   ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

ويسبق: دام، (ما) المصدرية الزمانية، مثل: ما دمتُ حياً، في قول المتوكل الليثي:

فلستُ بزائلٍ ما دمتُ حياً   مسراً من تذكرِها هياماً

٢ ــ خصائص كان:

آ ــ تزاد غالباً بلفظ الماضي بعد "ما" التي للتعجب، مثل: ما كان أجملَ السماءَ! وما كان ابهجَ أنوارها! وتزاد بين شيئين متلازمين، مثل: لم يوجد كانَ أعدلُ من عمر، وإن من أفضلهم كان زيداً، ورأيت ديارَ قومٍ كان كرامٍ. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت ــ تكونُ ــ ماجدٌ نبيلٌ   إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ

ب ــ يجوز حذفها وبقاء عملها، ولذلك صور ثلاث:

١ ــ حذفها وحدها:

قد تحذف "كان" كان من الكلام لفظاً، ويبقى عملها في الاسم والخبر، كقولهم:

أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

وهذه الجملة في الحقيقة محمولة على كلام سمع من فصحاء العرب، وتحدث عنه أبو عمرو، ويونس، والخليل بن أحمد، وسيبويه[1]، وليس شيئاً استحدثه النحاة ــ كما يزعم بعضٌ من الدارسين ــ إلا أنه مما مسه التطور، إذا كان في الأصل:

لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معكَ.

[1] انظر: كتابه: ١/٤٥٣.

وتقديره: انطلقت معك لكونكَ منطلقاً. ثم حذفت اللام الجارة قبل المصدر المؤول، وهذا جائز قياساً، وحذفت "كان" دون اسمها، وعوض عنها بـ "ما" الزائدة، فصار الكلام على هذه الصورة:

إن ماتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

ثم أدغمت النون بالميم، كما تقتضي قواعد الإدغام، واستبدل بالضمير المتصل ضمير منفصل، حتى يمكن لفظه، فصار الكلام:

أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك.

وقد جاء منه في الشعر قول العباسِ بنِ مرداس:

أبا خراشةَ أما أنتَ ذا نفرٍ   فإن قومي لم تأكلهمُ الضبَّعُ

٢ ــ حذفها مع أحد معموليها:

وغالباً ما يكون الاسم هو المحذوف، وذلك بعد "لو" و "إن"، مثل: التمس ولو خاتماً من حديد، أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، ومثل: الناسِ مجزُيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشر، أي: إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت شراً فجزاؤهم شر، ويجوز أنْ تقول: إن خيرٌ فخيراً، وإن شرٌ فشراُ، أي: إنْ كان فيها خير، فإنهم يجزون خيراً..

٣ ــ حذفها مع معموليها كليهما:

يقال: اقرأ هذا إما لا، والأصل: اقرأ هذا إن كنتَ لا تقرأ غيرهُ.

ج ــ يجوز حذف النون من مضارعها: وذلك إن كان مجزوماً وتلاه متحرك ليس ضميراً متصلاً، مثل قوله تعالى: **﴿إنها إن تكُ مثقالَ ذرة من خردلٍ﴾** (لقمان١٦)، وقول بشر بن أبي خازم:

فمن يكُ لم يلقَ البيانَ فإنه   سيأتيه بالأنباء من لا يكذب[2]

سيمر بك هذا في بحث المجرور بالحرف.

[2] أجاز يونس بن حبيب وابن مالك حذف النون وإن وليها ساكن، تمسكاً بقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً   فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

وبقراءة شاذة: "لم يكُ الذين كفروا." (البينية١)

تبرحُ مكباً على عملك، ولست تبرح ميالاً إلى العمل الجاد، ومن ذلك قول الحسين بن مطيْر:

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً   أحبكِ حتى يغمضَ الجفنَ مغمِضُ

وقد يحذف النفي ويقدر بعد القسم، كقول امرىء القيس المشهور:

فقلتُ: يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً   ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

ويسبق: دام، (ما) المصدرية الزمانية، مثل: ما دمتُ حياً، في قول المتوكل الليثي:

فلستُ بزائلٍ ما دمتُ حياً   مسراً من تذكرِها هياماً

٢ ـ خصائص كان:

آ ـ تزاد غالباً بلفظ الماضي بعد "ما" التي للتعجب، مثل: ما كان أجملَ السماءَ! وما كان ابهجَ أنوارها! وتزاد بين شيئين متلازمين، مثل: لم يوجد كانَ أعدلُ من عمر، وإن من أفضلهم كان زيداً، ورأيت ديارَ قومٍ كان كرامٍ. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت ـ تكونُ ـ ماجدٌ نبيلٌ   إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ

ب ـ يجوز حذفها وبقاء عملها، ولذلك صور ثلاث:

١ ـ حذفها وحدها:

قد تحذف "كان" من الكلام لفظاً، ويبقى عملها في الاسم والخبر، كقولهم:

أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

وهذه الجملة في الحقيقة محمولة على كلام سمع من فصحاء العرب، وتحدث عنه أبو عمرو، ويونس، والخليل بن أحمد، وسيبويه[1]، وليس شيئاً استحدثه النحاة ـ كما يزعم بعضٌ من الدارسين ـ إلا أنه مما مسه التطور، إذا كان في الأصل:

لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معكَ.

[1] انظر: كتابه: ١/٤٥٣.

وتقديره: انطلقت معك لكونكَ منطلقاً. ثم حذفت اللام الجارة قبل المصدر المؤول، وهذا جائز قياساً، وحذفت "كان" دون اسمها، وعوض عنها بـ "ما" الزائدة، فصار الكلام على هذه الصورة:

إن ماتَ منطلقاً انطلقتُ معك.

ثم أدغمت النون بالميم، كما تقتضي قواعد الإدغام، واستبدل بالضمير المتصل ضمير منفصل، حتى يمكن لفظه، فصار الكلام:

أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك.

وقد جاء منه في الشعر قول العباسِ بن مرداس:

أبا خراشةَ أما أنتَ ذا نفرٍ   فإن قومي لم تأكلهمُ الضبُّعُ

٢ ـ حذفها مع أحد معموليها:

وغالباً ما يكون الاسم هو المحذوف، وذلك بعد "لو" و "إن"، مثل: التمس ولو خاتماً من حديد، أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، ومثل: الناسِ مجزيُون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشر، أي: إن كانت أعمالهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كانت شراً فجزاؤهم شر، ويجوز أنَ تقول: إن خيرٌ فخيراً، وإن شرٌ فشراُ، أي: إنَ كان فيها خير، فإنهم يجزون خيراً..

٣ ـ حذفها مع معموليها كليهما:

يقال: اقرأ هذا إما لا، والأصل: اقرأ هذا إن كنتَ لا تقرأ غيرهُ.

ج ـ يجوز حذف النون من مضارعها: وذلك إن كان مجزوماً وتلاه متحرك ليس ضميراً متصلاً، مثل قوله تعالى: **﴿إنها إن تكُ مثقالَ ذرة من خردلٍ﴾** (لقمان١٦)، وقول بشر بن أبي خازم:

فمن يكُ لم يلقَ البيانَ فإنه   سيأتيه بالأنباء من لا يكذب[2]

سيمر بك هذا في بحث المجرور بالحرف.

[2] أجاز يونس بن حبيب وابن مالك حذف النون وإن وليها ساكن، تمسكاً بقول الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً   فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

وبقراءة شاذة: "لم يكُ الذين كفروا." (البينة١)

٣ ــ متى تكون هذه الأفعال تامة:

وحين تدل هذه الأفعال على حدث وزمان تصير أفعالاً تامةً فــ " كان" تعني: جرى، أو: حصل، كقوله تعالى: **﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون﴾** (يس ٨٢)، وأمسى، تعني: دخل في المساء، وأصبح، دخل في الصباح، وأضحى دخل في الضحى، وبات نزل ليلاً، أو أدركه الليل، كقول الشنفرى:

بعينيّ ما أمست فباتتْ فأصبحت فقضَّتْ أموراً فاستقلت فولت

ومثله قول جرير:

تبيتُ لـيلك ذا وجدٍ تخامرُهُ كأن في القلب أطرافَ المساميرِ

وكذلك إذا عنى الفعل: صار، وصل إلى، أو انتهى إلى، كان تاماً، كما تجد في قول أبي الأبيض العنسي:

وذي أملٍ يرجو تراثي وإن ما يصيرُ له مني غداً لقليلُ

وإذا عنى الفعل: برح، غادر، كان تاماً، تقول: لا أبرح هذه الأرض، ومنه قول أبي ذؤيب:

فتلك التي لا يبرَحُ القلبَ حبُّها و لا ذكرها ما أرزَمتْ أمُّ حائلِ[1]

٤ ــ أفعال تامة تستعمل ناقصة:

وهناك أفعال تامة تستعمل في بعض الأحيان ناقصة، وذلك إذا تحولت من المعنى الذي وضعت له، إلى معنى الفعل الناقص: صار، كقولك: عاد الدرسُ سهلاً، فالفعل: عاد، لا يعني الرجوع، بل اتخذ معنى الفعل الناقص الذي ذكرناه، ومثله قول قيس بن رفاعة:

لترْجِعُنَّ أحاديثاً ملعَّنَةً لهوَ المقيم، ولهوَ المدلج الساري

فلم يكونوا أحاديث ملعنة من قبل حتى يرجعوا إلى ما كانوا عليه، ولكنه عنى أنهم سيصبحون كذلك، وبهذا يكون الفعل "ترجعن" ناقصاً لا تاماً.

[1] أرزمت: حنت. ويريد بقوله: أم حائل، الناقة.

ب ــ أفعال المقاربة

١ ــ دلالتها:

تدل على قرب وقوع خبرها، وهي: كاد، وأوشك، وكرب، مثل: كاد المطر يهطلُ. فالمطر لم يهطل، ولكن هطوله بات قريباً متوقعاً، وكذلك: أوشك المطر أن يهطل، وكرب المطر يهطل.

٢ ــ خبرها:

خبر هذه الأفعال يختلف عن خبر (كان) وأخواتها، فهو لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مسند إلى ضمير يعود إلى اسمها، كما في المثال السابق.

ويغلب أن يقترن المضارع بــ " أنْ" ، في خبر (أوشك)، مثل: أوشك المطر أن يهطل. ولا يقترن في خبر "كاد" و "كرب" إلا في ضرورة الشعر، ويراه بعضهم قليلاً شاذاً، وأكثر منه شذوذاً أن يأتي الخبر اسماً صريحاً، كقول تأبط شراً:

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدْتُ آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

ج ــ أفعال الرجاء

١ ــ دلالتها:

تدل هذه الأفعال على رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، وحرى، واخلولق، وهي أفعال جامدة، ماضية اللفظ، إلا أنها تدل على المستقبل في سياقها، كقولك: عسى الله بعد النأي أن يقربنا. فالرجاء كان وقت التكلم، والتقريب سيحدث في المستقبل[3].

المصدر المؤول مفرد لا جملة، ولذلك وقع النحاة في حيرة أمام هذا التركيب، فذهب بعضهم إلى أنها ليست (أن) المصدرية التي تؤول مع الفعل بمصدر، لئلا يكون الخبر مفرداً، ولئلا يخبر بالمعنى عن اسم ذات، فـ "أن" عندهم حرف ناصب يجعل زمن المضارع للمستقبل، وقبل آخرون أن تكون مصدرية، وقدروا مضافاً محذوفاً قبل المصدر المؤول، مثل: أوشك المطر أن يهطل. أوشك المطر ذا هطول، وفي العربية غير هذه من المحيرات.

رواية الحماسة: ولم أكُ آيباً. (المرزوقي ١/٨٣). والرواية التي أثبتناها أرجح في المعنى.

[3] ذهب بعض النحاة إلى أن (عسى) حرف لجمودها، ودلالتها، فهي عندهم لا تختلف عن: لعل، ويرد آخرون بأن الضمائر تلحقها كما تلحق الأفعال مثل: عسيتم، ويرجح كثير منهم كونها حرفاً إذا وليها ضمير نصب، كقول الشاعر:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها تشكى فآتي نحوها فأزورها

٣ ــ متى تكون هذه الأفعال تامة:

وحين تدل هذه الأفعال على حدث وزمان تصير أفعالاً تامةً فـ " كان" تعني: جرى، أو: حصل، كقوله تعالى: **﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن، فيكون﴾** (يس ٨٢)، وأمسى، تعني: دخل في المساء، وأصبح، دخل في الصباح، وأضحى دخل في الضحى، وبات نزل ليلاً، أو أدركه الليل، كقول الشنفرى:

بعينيّ ما أمست فباتتْ فأصبحت ... فقضَّتْ أموراً فاستقلت فولت

ومثله قول جرير:

تبيتُ ليلك ذا وجدٍ تخامرُهُ ... كأن في القلب أطرافَ المساميرِ

وكذلك إذا عنى الفعل: صار، وصل إلى، أو انتهى إلى، كان تاماً، كما تجد في قول أبي الأبيض العنسي:

وذي أملٍ يرجو تراثي وإن ما ... يصيرُ له مني غداً لقليلُ

وإذا عنى الفعل: برح، غادر، كان تاماً، تقول: لا أبرح هذه الأرض، ومنه قول أبي ذؤيب:

فتلك التي لا يبرَحُ القلبَ حبُّها ... و لا ذكرها ما أرزَمتْ أمُّ حائلِ[١]

٤ ــ أفعال تامة تستعمل ناقصة:

وهناك أفعال تامة تستعمل في بعض الأحيان ناقصة، وذلك إذا تحولت من المعنى الذي وضعتْ له، إلى معنى الفعل الناقص: صار، كقولك: عاد الدرسُ سهلاً، فالفعل: عاد، لا يعني الرجوع، بل اتخذ معنى الفعل الناقص الذي ذكرناه، ومثله قول قيس بن رفاعة:

لترْجِعُنَّ أحاديثاً ملعَّنَةً ... لهوَ المقيم، ولهوَ المدلج الساري

فلم يكونوا أحاديث ملعنة من قبل حتى يرجعوا إلى ما كانوا عليه، ولكنه عنى أنهم سيصبحون كذلك، وبهذا يكون الفعل "ترجعن" ناقصاً لا تاماً.

---

[١] أرزمت: حنت. ويريد بقوله: أم حائل، الناقة.

ب ــ أفعال المقاربة

١ ــ دلالتها:

تدل على قرب وقوع خبرها، وهي: كاد، وأوشك، وكرب، مثل: كاد المطر يهطلُ. فالمطر لم يهطل، ولكن هطوله بات قريباً متوقعاً، وكذلك: أوشك المطر أن يهطل، وكرب المطر يهطل.

٢ ــ خبرها:

خبر هذه الأفعال يختلف عن خبر (كان) وأخواتها، فهو لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مسند إلى ضمير يعود إلى اسمها، كما في المثال السابق.

ويغلب أن يقترن المضارع بـ " أنْ" ، في خبر (أوشك)، مثل: أوشك المطر أن يهطل. ولا يقترن في خبر "كاد" و "كرب" إلا في ضرورة الشعر، ويراه بعضهم قليلاً شاذاً، وأكثر منه شذوذاً أن يأتي الخبر اسماً صريحاً، كقول تأبط شراً:

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدْتُ آئباً ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

ج ــ أفعال الرجاء

١ ــ دلالتها:

تدل هذه الأفعال على رجاء وقوع الخبر، وهي: عسى، وحرى، واخلولق، وهي أفعال جامدة، ماضية اللفظ، إلا أنها تدل على المستقبل في سياقها، كقولك: عسى الله بعد النأي أن يقربنا. فالرجاء كان وقت التكلم، والتقريب سيحدث في المستقبل[٣].

المصدر المؤول مفرد لا جملة، ولذلك وقع النحاة في حيرة أمام هذا التركيب، فذهب بعضهم إلى أنها ليست (أن) المصدرية التي تؤول مع الفعل بمصدر، لئلا يكون الخبر مفرداً، ولئلا يخبر بالمعنى عن اسم ذات، فـ "أن" عندهم حرف ناصب يجعل زمن المضارع للمستقبل، وقبل آخرون أن تكون مصدرية، وقدروا مضافاً محذوفاً قبل المصدر المؤول، مثل: أوشك المطر أن يهطل. أوشك المطر ذا هطول، وفي العربية غير هذه من المحيرات.

رواية الحماسة: ولم أكُ آيباً. (المرزوقي ٨٣/١). والرواية التي أثبتناها أرجح في المعنى.

[٣] ذهب بعض النحاة إلى أن (عسى) حرف لجمودها، ودلالتها، فهي عندهم لا تختلف عن: لعل، ويرد آخرون بأن الضمائر تلحقها كما تلحق الأفعال مثل: عسيتم، ويرجح كثير منهم كونها حرفاً إذا وليها ضمير نصب، كقول الشاعر:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها ... تكشى فآتي نحوها فأزورها

٢ ــ أخبارها:

إنها كأخبار أفعال المقاربة، ولكن يقترن المضارع فيها بأن وجوباً بعد: حرى، واخلولق وغالباً بعد (عسى)، مثل: حرى المطر أن يهطل، واخلولق، الغمُّ أن ينكشف. و﴿**عسى الله أن يرحمكم**﴾ (الإسراء ٨)، هذا هو الفصيح المستقرى من لغة العرب، إلا أنهم نقلوا ما يخالف ذلك، كقول بعض العرب: عسى الغوير أبؤساء، إذ جاء الخبر مفرداً فعدوا ذلك شاذاً[1].

د ــ أفعال الشروع

١ ــ دلالتها:

هي أفعال كثيرة تدل على الشروع في الفعل والبدء به، أشهرها: شرع، وأنشأ، وأخذ، وهبَّ، وجعلَ، وطفق، وقام، وانبرى، و..الخ.

وهي في الأصل أفعال تامة ذات معان خاصة، يختلف بعضها عن بعض، ولكنها تركت معانيها الخاصة، وصارت ذات دلالة معنوية واحدة هي الشروع والبدء، مثل: أخذ البحر يزبد، فطفق البحارة يعودون إلى الساحل.

٢ ــ أخبارها:

هي كأخبار أفعال المقاربة والرجاء، ولكنها لا تقترن بـ " أنْ" البتة، كقوله تعالى: ﴿**وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة**﴾ (الأعراف ٢٢). ومثل ذلك قول عمرو بن أحمر الباهلي:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلني ... ثوبي، فانهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ

---

[1] قد تأتي (عسى واخلولق) تامتين، وذلك إذا وليهما مصدر مؤول، كقوله: (**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم**) (البقرة ٢١٦) والمصدر المؤول فاعل.

شواهد للتدريب

١ ــ ﴿**لن نبرحَ عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى**﴾ (طه ٩١)

٢ ــ ﴿**أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجلٍ منهم**﴾ (يونس ٢)

٣ ــ قال أبو الأسود الدؤلي:

فلإلا يكنها أو تكنه فإنه ... أخوها غذَته أمُّهُ بلبانها

٤ ــ قال النابغة الذبياني:

فإن أكُ مظلوماً فعبْدٌ ظلمته ... وإن تكُ ذا عتبى فمثلُك يعتب

٥ ــ قال أحد الأعراب:

عسى الله بعدَ النأي أن يصقب النوى ... ويجمعَ شملٌ بعدها وسرورُ

٢ ــ أخبارها:

إنها كأخبار أفعال المقاربة، ولكن يقترن المضارع فيها بأن وجوباً بعد: حرى، واخلولق وغالباً بعد (عسى)، مثل: حرى المطر أن يهطل، واخلولق، الغمُّ أن ينكشف. و﴿**عسى الله أن يرحمكم**﴾ (الإسراء ٨)، هذا هو الفصيح المستقرى من لغة العرب، إلا أنهم نقلوا ما يخالف ذلك، كقول بعض العرب: عسى الغوير أبؤساء، إذ جاء الخبر مفرداً فعدوا ذلك شاذاً[1].

د ــ أفعال الشروع

١ ــ دلالتها:

هي أفعال كثيرة تدل على الشروع في الفعل والبدء به، أشهرها: شرع، وأنشأ، وأخذ، وهبَّ، وجعلَ، وطفق، وقام، وانبرى، و..الخ.

وهي في الأصل أفعال تامة ذات معان خاصة، يختلف بعضها عن بعض، ولكنها تركت معانيها الخاصة، وصارت ذات دلالة معنوية واحدة هي الشروع والبدء، مثل: أخذ البحر يزبد، فطفق البحارة يعودون إلى الساحل.

٢ ــ أخبارها:

هي كأخبار أفعال المقاربة والرجاء، ولكنها لا تقترن بـ " أنْ" البتة، كقوله تعالى: ﴿**وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة**﴾ (الأعراف ٢٢). ومثل ذلك قول عمرو بن أحمر الباهلي:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي، فانهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ

[1] قد تأتي (عسى واخلولق) تامتين، وذلك إذا وليهما مصدر مؤول، كقوله: (**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم**) (البقرة ٢١٦) والمصدر المؤول فاعل.

شواهد للتدريب

١ ــ ﴿**لن نبرحَ عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى**﴾ (طه ٩١)

٢ ــ ﴿**أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجلٍ منهم**﴾ (يونس ٢)

٣ ــ قال أبو الأسود الدؤلي:

فلإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذَته أمُّهُ بلبانها

٤ ــ قال النابغة الذبياني:

فإن أكُ مظلوماً فعبْدٌ ظلمته وإن تكُ ذا عتبى فمثْلك يعتب

٥ ــ قال أحد الأعراب:

عسى الله بعدَ النأي أن يصقب النوى ويجمعَ شملٌ بعدها وسرورُ

أحرف تعمل عمل الأفعال الناقصة

هذا الجزء لا بد منه في بحث الأفعال الناقصة، لأنه متمم له، على الرغم من أنه لا يتعلق بالفعل عامة. فهناك أربعة أحرف تعمل عمل الفعل الناقص "ليس"، هي: ما، وإنْ، ولا، ولاتَ. ودونك تفصيل الحديث عن كل منها.

١ ــ ما:

تشبه "ما" ليس، في المعنى، فهي مثلها من حيث النفي، ومن حيث الدلالة على الحال، والكثير الشائع في استعمالها أن تقع الباء الجارة زائدةً في الخبر الذي يليها" إذا لم ينتقض نفيها بـ "إلا" كقوله تعالى: **﴿وما صاحبكم بمجنون﴾** (التكوير ٢٢). وقوله: "**وما ربك بظلامٍ للعبيد﴾** (فصلت ٤٦). وكقول امرىء القيس:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

وفي تراكيب قليلة جداً سقطت الباء من الخبر، فاختلفت في إعرابه لهجات العرب، إذ رفعه سكان نجد ، ونصبه سكان الحجاز، فمن اللهجة الأولى قول أشجع السُّلمي:

وما أنا من رُزْءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرورٍ بعدَ موتِكَ فارحُ

وقول الآخر، وهو مما رواه النحويون الثقات:

لشتانَ ما أنوي وينوي بنو أبي جميعاً فما هذانِ مستويانِ

ومن اللهجة الحجازية قوله تعالى: **﴿وقلنَ حاشَ لله، ما هذا بشراً﴾** (يوسف ٣١) وقوله: **﴿ما هنَّ أمهاتِهمْ﴾** (المجادلة ٢)، وقول الشاعر:

أبناؤها متكنفونَ أباهُمُ حنقو الصدورِ وما هم أولادها[2]

أما اللغة النجدية فليس فيها شيء يحتاج إلى تفصيل، ولا تدخل في بحث الأفعال الناقصة، ولذلك تحدث النحاة عن اللغة الحجازية، واستقرؤوها، فوجدوا أن

[1] وقيل: تمامة أيضاً. انظر القرطبي ١٧/٢٧٩

[2] الضمير في (أبناؤها) يرجع إلى الكتيبة. والأب هنا: القائد.

"ما" فيها تعمل عمل "ليس"[1]، ولكنها لم تبلغ مبلغها من القوة، ومن أجل هذا لا بد لها من شروط تستوفيها الجملة الاسمية بعدها حتى تتمكن من العمل، فما هي؟

١ ــ ألا يتقدم الخبر على الاسم:

كما رأيت في الآيتين السابقتين، أما إذا تقدم الخبر وتأخر الاسم، فإن "ما" لا تقوى على العمل، كقولك: ما بخيلٌ أخوك، وما صعبٌ عملك. وما مسيءٌ من أعتبَ.

والمقصود بالتقديم والتأخير ما كان فيه الخبر المقدم اسماً ظاهراً، كما رأيت فيما مثلنا لك به، أما إذا كان الخبر كوناً عاماً محذوفاً، يعلق به ظرف أو جار ومجرور، كما في قول عبد الله بن كعب العميري:

وما ليَ شيءٌ منكما غيرَ أنني أمنّي الصدَّى ظِليكما فأطيلُ

فالنحاة فيه على خلاف، فالأكثر والأصح أن "ما" مهملة، وإن ما بعدها مبتدأ وخبر، ويجيز بعضهم عملها، فيقدر الخبر المحذوف منصوباً.

وههنا ظاهرة أخرى يحسن بنا أن نتحدث عنها، ففي بعض النصوص تقدم على اسم "ما" معمولُ خبرها، كما ترى في قول مزاحمٍ العقيلي:

وقالوا: تعرّفها المنازلَ من منىً وما كلُّ من وافى منى أنا عارفُ

وكقولك: ما بي أنت مهتماً. فإن كان المعمولُ شبة جملة جاز العمل، كما رأيت في المثال النثري، وإن كان اسماً ظاهراً بطل العمل كما رأيت في البيت الشعري.

٢ ــ والشرط الثاني ألا ينتقض نفيها بـ "إلا":

وذلك واضح في الأمثلة المتقدمة التي عملت فيها، وإذا انتقض نفيها بطل عملها، كما هو واضح في قوله تعالى: **﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل﴾** (آل عمران ١٤٤) وقوله: **﴿ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا﴾** (يس ١٥).

٣ ــ والشرط الثالث ألا تقع بعدها "إن" الزائدة خاصة:

دون غيرها من الزوائد، فإذا وقعت بطل عملها، كما ترى في قول الشاعر:

[1] هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الخبر نصب على إسقاط الباء الجارة. انظر معاني القرآن للفراء ٢/٤٢

أحرف تعمل عمل الأفعال الناقصة

هذا الجزء لا بد منه في بحث الأفعال الناقصة، لأنه متمم له، على الرغم من أنه لا يتعلق بالفعل عامة. فهناك أربعة أحرف تعمل عمل الفعل الناقص "ليس"، هي: ما، وإنْ، ولا، ولاتَ. ودونك تفصيل الحديث عن كل منها.

١ ــ ما:

تشبه "ما" ليس، في المعنى، فهي مثلها من حيث النفي، ومن حيث الدلالة على الحال، والكثير الشائع في استعمالها أن تقع الباء الجارة زائدةً في الخبر الذي يليها" إذا لم ينتقض نفيها بـ "إلا" كقوله تعالى: **﴿وما صاحبكم بمجنون﴾** (التكوير ٢٢). وقوله: **"وما ربك بظلامٍ للعبيد﴾** (فصلت ٤٦). وكقول امرىء القيس:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انجلي ... بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

وفي تراكيب قليلة جداً سقطت الباء من الخبر، فاختلفت في إعرابه لهجات العرب، إذ رفعه سكان نجد، ونصبه سكان الحجاز، فمن اللهجة الأولى قول أشجع السُّلمي:

وما أنا من رُزْءٍ وإن جلَّ جازعٌ ... ولا بسرورٍ بعدَ موتِكَ فارحُ

وقول الآخر، وهو مما رواه النحويون الثقات:

لشتانَ ما أنوي وينوي بنو أبي ... جميعاً فما هذانِ مستويانِ

ومن اللهجة الحجازية قوله تعالى: **﴿وقلنَ حاشَ لله، ما هذا بشراً﴾** (يوسف ٣١) وقوله: **﴿ما هنَّ أمهاتِهِمْ﴾** (المجادلة ٢)، وقول الشاعر:

أبناؤها متكنفونَ أباهُمُ ... حنقو الصدورِ وما هم أولادها[2]

أما اللغة النجدية فليس فيها شيء يحتاج إلى تفصيل، ولا تدخل في بحث الأفعال الناقصة، ولذلك تحدث النحاة عن اللغة الحجازية، واستقرؤوها، فوجدوا أن

وقيل: تمامة أيضاً. انظر القرطبي ٢٧٩/١٧

[2] الضمير في (أبناؤها) يرجع إلى الكتيبة. والأب هنا: القائد.

"ما" فيها تعمل عمل "ليس"[1]، ولكنها لم تبلغ مبلغها من القوة، ومن أجل هذا لا بد لها من شروط تستوفيها الجملة الاسمية بعدها حتى تتمكن من العمل، فما هي؟

١ ــ ألا يتقدم الخبر على الاسم:

كما رأيت في الآيتين السابقتين، أما إذا تقدم الخبر وتأخر الاسم، فإن "ما" لا تقوى على العمل، كقولك: ما بخيلٌ أخوك، وما صعبٌ عملك. وما مسيءٌ من أعتبَ.

والمقصود بالتقديم والتأخير ما كان فيه الخبر المقدم اسماً ظاهراً، كما رأيت فيما مثلنا لك به، أما إذا كان الخبر كوناً عاماً محذوفاً، يعلق به ظرف أو جار ومجرور، كما في قول عبد الله بن كعب العميري:

وما ليَ شيءٌ منكما غيرَ أنني ... أمنّي الصدَّى ظِليكما فأطيلُ

فالنحاة فيه على خلاف، فالأكثر والأصح أن "ما" مهملة، وإن ما بعدها مبتدأ وخبر، ويجيز بعضهم عملها، فيقدر الخبر المحذوف منصوباً.

وههنا ظاهرة أخرى يحسن بنا أن نتحدث عنها، ففي بعض النصوص تقدم على اسم "ما" معمولُ خبرها، كما ترى في قول مزاحمٍ العقيلي:

وقالوا: تعرَّفها المنازلَ من منىً ... وما كلُّ من وافى منى أنا عارفُ

وكقولك: ما بي أنت مهتماً. فإن كان المعمولُ شبهَ جملة جاز العمل، كما رأيت في المثال النثري، وإن كان اسماً ظاهراً بطل العمل كما رأيت في البيت الشعري.

٢ ــ والشرط الثاني ألا ينتقض نفيها بـ "إلا":

وذلك واضح في الأمثلة المتقدمة التي عملت فيها، وإذا انتقض نفيها بطل عملها، كما هو واضح في قوله تعالى: **﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل﴾** (آل عمران ١٤٤) وقوله: **﴿ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا﴾** (يس ١٥).

٣ ــ والشرط الثالث ألا تقع بعدها "إن" الزائدة خاصة:

دون غيرها من الزوائد، فإذا وقعت بطل عملها، كما ترى في قول الشاعر:

[1] هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الخبر نصب على إسقاط الباء الجارة. انظر معاني القرآن للفراء ٤٢/٢

بـــني غدانـــة مـــا إن أنتـــم ذهـــبٌ ولا صريـــفٌ ولكـــن أنتـــم الخـــزفُ

أما إن كان الحرف الزائد "من" الجارة مثلاً، فلا يبطل عملها، كقول الراجز:

لا يـــنـــسكِ الأســـى تأسيـــا فمـــا مـــا مـــن حمـــامِ أحـــدٌ معتصمـــــاً

وقوله تعالى: ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ (الحاقة ٤٧)

* * *

واختلف النحويون في عمل "ما" حينَ يكون الخبر بعدهـــا مجـــروراً بالبـــاء الزائدة، وهو الغالب عليه، كما قلنا، فذهـــب بعضـــهم، كـــأبي علـــي الفارســـي، والزمخشري، إلى أنها في هذه الحال عاملة عمل "ليس" وجوباً، لأن الباء ــ فـــي زعمهما ــ لا تزاد في خبر "ما" المهملة، وذهب آخرون إلى أن زيادة البـــاء فـــي الخبر جائزة بعد "ما" المهملة، والعاملة.

وما ذهب إليه الفريق الأول ليس بشيء، وعلة وذلك أن الباء تزاد في الخـــبر المنفي لا الخبر المنصوب، ويوضح لك ما يلي هذه الظاهرة:

١ ــ نجد الباء في النصوص المنقولة عن لغة نجد ــ وهي التي لا تعمل "ما" ــ زائدة في الخبر، كقول الفرزدق التميمي:

لعـــمـــرك ما معـــنٌ بتـــارك حقـــه ولا منســـيءٌ مـــعـــنٌ ولا متيـــسر

٢ ــ ونجد الباء كذلك زائدةً في خبر "ما" التي بطلَ عملها، كزيادتـــها فـــي الخبر المتقدم على الاسم، نحو قول الشاعر:

أمـــا واللهِ أنْ لـــو كـــنـــتَ حـــراً ومـــا بـــالحرِ أنـــت ولا العتيـــق

وكزيادتها بعد (ما) التي زيدت بعدها "إنْ" كما في قول المتنخل الهذلي:

لعمـــركَ مـــا إن أبـــو مـــالكٍ بـــواهٍ ولا بـــضعيفٍ قـــواه

٣ ــ وأقوى من هذه الأدلة أن الباء تزاد في الخبر المنفي، بعد أداة غير عاملة بإجماع النحويين، كالأداة "هل حين تتضمن معنى النفي، وهذا واضـــح فـــي قـــول الفرزدق:

حاجزين: خبر "ما"، وقد نصب بها، وأحد: اسمها، جر لفظاً بـــ: من، الزائدة، وأحد: مفرد لفظاً وجمع معنى، لذلـك جمع الخبر (حاجزين) وهذا مثل قوله تعالى: "لا نفرق بين أحد من رسله". هذا وبعض النحويين جعل: حـــاجزين، صفة لأحد، الوجه الأول أصح معنى.

يقـــول إذا أقلولـــى عليـــها وأقـــردت ألا هـــل أخـــو عيـــشٍ لذيـــذٍ بدائم[1]

من هذا كله يتبين لنا أن الباء لا تجزم بعمل "ما" لأنها تزاد ــ كما قلناً ــ في الخبر المنفي لا في الخبر المنصوب.

وثمة ظاهرة أخرى لا بد من الإلمام بها، وهي أن الشـــروط الثلاثـــة التـــي أوردها النحاة ليست مما أُجْمِعَ عليها، فقد ذكر بعضهم أن "ما" تعمل وإن تقدم فـــي جملتها الخبر على المبتدأ، وأنشدوا هذا البيت نصباً للفرزدق:

فأصـــبحوا قـــد أعـــادَ اللهُ نعمتـــهم إذ هـــمْ قريـــش وإذ مـــا مثلَـــهُمْ بشَـــرُ

ونسبوا إلى يونس بن حبيب أنه كان يجيز إعمالها وإن نقـــض نفيـــها بـــأداة الحصر "إلا"، وساقوا شاهداً على ذلك قول الشاعر:

ومـــا الـــدهرُ إلا منجنونـــاً بأهلـــه ومـــا صـــاحبُ الحاجـــاتِ إلا معذَّبـــاً

وكذلك ذكر بعضهم أنهم تعمل وإن زيدت بعدها "إن"، ونسبوا إلى يعقوب بـــن السكيت ــ أحد اللغويين القدماء ــ أنه أنشد هذا البيت نصباً:

بـــنـــي غدانـــة مـــا إن أنتـــم ذهبـــاً ولا صريفـــاً ولكـــن أنتـــم الخـــزفُ

غير أن النحويين الذين أوجبوا الشروط الثلاثة المتقدمـــة، تـــأولوا الأبيـــات، وأنكروا أن تكون دليلاً على بطلانها، فمنها ما يرتد إلى قـــاعدة أخـــرى، كبيـــت الفرزدق: فأصبحوا.. إذ إن كلمة "مثل" ليست منصوبة لأنها خبر "ما" بل هي مبنيـــة على الفتح، لأنها اسم مبهم أضيف إلى مبني.

ومنها ما يرتد إلى رواية أخرى نقلها الرواة، كالبيتين الآخريـــن، إذ يـــروى الأول:

أرى الدهرَ إلا منجنوناً بأهله

ويروى الثاني: ما أنتم ذهبٌ، كما مر بنا.

كما أنهم ــ عند التسليم بالرواية المخالفة للشروط ــ قدموا بعض التوجيهات التي من شأنها أن تسلك بالقاعدة والشروط مسلك الاطراد.

[1] الضمير المستتر في "يقول" يرجع إلى الرجل الكبي، واقلولى: علا ظهر الأتان. أقردت: لصقت بالأرض. المنجنون: الدولاب.

بنــي غدانــة مــا إن أنتــم ذهــبٌ   ولا صريــفٌ ولكــن أنتــم الخــزفُ

أما إن كان الحرف الزائد "من" الجارة مثلاً، فلا يبطل عملها، كقول الراجز:

لا ينسكِ الأسى تأسيا فما   ما من حمامٍ أحدٌ معتصماً

وقوله تعالى: **﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾** (الحاقة ٤٧)

* * *

واختلف النحويون في عمل "ما" حين يكون الخبر بعدها مجروراً بالباء الزائدة، وهو الغالب عليه، كما قلنا، فذهب بعضهم، كأبي علي الفارسي، والزمخشري، إلى أنها في هذه الحال عاملة عمل "ليس" وجوباً، لأن الباء ــ في زعمهما ــ لا تزاد في خبر "ما" المهملة، وذهب آخرون إلى أن زيادة الباء في الخبر جائزة بعد "ما" المهملة، والعاملة.

وما ذهب إليه الفريق الأول ليس بشيء، وعلة وذلك أن الباء تزاد في الخبر المنفي لا الخبر المنصوب، ويوضح لك ما يلي هذه الظاهرة:

١ ــ نجد الباء في النصوص المنقولة عن لغة نجد ــ وهي التي لا تعمل "ما" ــ زائدة في الخبر، كقول الفرزدق التميمي:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه   ولا منسيءٌ معنٌ ولا متيسر

٢ ــ ونجد الباء كذلك زائدةً في خبر "ما" التي بطل عملها، كزيادتها في الخبر المتقدم على الاسم، نحو قول الشاعر:

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حراً   وما بالحرِ أنت ولا العتيق

وكزيادتها بعد (ما) التي زيدت بعدها "إنْ" كما في قول المتنخل الهذلي:

لعمركَ ما إن أبو مالكٍ   بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه

٣ ــ وأقوى من هذه الأدلة أن الباء تزاد في الخبر المنفي، بعد أداة غير عاملة بإجماع النحويين، كالأداة "هل حين تتضمن معنى النفي، وهذا واضح في قول الفرزدق:

حاجزين: خبر "ما"، وقد نصب بها، وأحد: اسمها، جر لفظاً بـ: من، الزائدة، وأحد: مفرد لفظاً وجمع معنى، لذلك جمع الخبر (حاجزين) وهذا مثل قوله تعالى: "لا نفرق بين أحد من رسله". هذا وبعض النحويين جعل: حاجزين، صفة لأحد، الوجه الأول أصح معنى.

يقول إذا أقلولى عليها وأقردت   ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم[1]

من هذا كله يتبين لنا أن الباء لا تجزم بعمل "ما" لأنها تزاد ــ كما قلنا ــ في الخبر المنفي لا في الخبر المنصوب.

وثمة ظاهرة أخرى لا بد من الإلمام بها، وهي أن الشروط الثلاثة التي أوردها النحاة ليست مما أُجْمِعَ عليها، فقد ذكر بعضهم أن "ما" تعمل وإن تقدم في جملتها الخبر على المبتدأ، وأنشدوا هذا البيت نصباً للفرزدق:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُمْ بشَرُ

ونسبوا إلى يونس بن حبيب أنه كان يجيز إعمالها وإن نقض نفيها بأداة الحصر "إلا"، وساقوا شاهداً على ذلك قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله   وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذَّباً

وكذلك ذكر بعضهم أنهم تعمل وإن زيدت بعدها "إن"، ونسبوا إلى يعقوب بن السكيت ــ أحد اللغويين القدماء ــ أنه أنشد هذا البيت نصباً:

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً   ولا صريفاً ولكن أنتم الخزفُ

غير أن النحويين الذين أوجبوا الشروط الثلاثة المتقدمة، تأولوا الأبيات، وأنكروا أن تكون دليلاً على بطلانها، فمنها ما يرتد إلى قاعدة أخرى، كبيت الفرزدق: فأصبحوا.. إذ إن كلمة "مثل" ليست منصوبة لأنها خبر "ما" بل هي مبنية على الفتح، لأنها اسم مبهم أضيف إلى مبني.

ومنها ما يرتد إلى رواية أخرى نقلها الرواة، كالبيتين الآخرين، إذ يروى الأول:

أرى الدهرَ إلا منجنوناً بأهله

ويروى الثاني: ما أنتم ذهبٌ، كما مر بنا.

كما أنهم ــ عند التسليم بالرواية المخالفة للشروط ــ قدموا بعض التوجيهات التي من شأنها أن تسلك بالقاعدة والشروط مسلك الاطراد.

[1] الضمير المستتر في "يقول" يرجع إلى الرجل الكبي، واقلولى: علا ظهر الأتان. أقردت: لصقت بالأرض.
المنجنون: الدولاب.

وتحدث النحويون عن المفاضلة بين اللهجتين: النجدية، والحجازية، فأجمعوا على أن الأولى منهما أكثر مجازاةً للقياس، وإن كانت الثانية عريقة في الفصاحة، واعتمدوا في ذلك على علة ذهنية ترجع إلى نظرية العامل التي تحدثنا عنها في الصفحات الأولى من هذا الكتاب، ذلك أن "ما" حرف غير مختص، وينبغي له ألا يعمل، مثلُهُ في ذلك مثل: هل، فإعماله في لغة الحجاز خروج على قياس العربية، وإهماله في لغة نجد هو القياس المطرد.

وقد رأينا من قبل أن مسألة الاختصاص في الحروف العاملة لا تخرج عليها "ما" وحدها وإنما هناك أحرف أخرى لا تختلف عنها في ذلك، هي: لا، وإن، النافيان، وإذن، وكي، ومعنى هذا أن ظاهرة مجاراةِ القياس في لغة نجد، والخروج عليه في لغة الحجاز، ليست قاصرة على "ما" وإنما تلتمس في غير ما حرفٍ من حروف العربية، وبهذا يكون بحث المفاضلة من هذا المنطلق لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة.

٢ ـ "إنْ" النافية:

الاستعمال الكثير لهذا الحرف أن يأتي منتقضاً نفيه بـ "إلا"، كقوله تعالى: **﴿إن هذا إلا ملكٌ كريم﴾** (يوسف ٣١)، وقوله: **﴿إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا﴾** (إبراهيم ١٠)، ولكن جاءت في تراكيب قليلة من دون أن ينتقض نفيها، فعملت عملَ "ليس"، لأنها تشبهها في نفي الحالِ على غرار ما وجدنا في "ما".

ولا بد لها من أن تستوفي شرطين من الشروط الثلاثة التي مرت بنا في بحث "ما" حتى تقوى على العمل، هما:

١ ـ ألا يتقدم الاسم على الخبر.

٢ ـ ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

وكلاهما مستوفى في قول الشاعر:

إن المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياتهِ ولكن بأنْ يبغى عليه فيخْذلا

وفي قول العرب: إن ذلك نافعك ولا ضارَّك، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .

نقلوا قراءة قرآنية نسبوها إلى سعيد بنِ جبير تحمل هذه الظاهرة، هي قوله تعالى: "**إن الذي تدعون من دون الله عباداً أمثالكم**" (الأعراف ١٩٤).

٣ ـ "لا" النافية:

وهذا حرف ثالث يعمل عمل "ليس" ولكن بقلة وندرة بالغتين، ولم يسمع إلا في الشعر، على حينَ سمع عمل الحرفين السابقين في الشعر والنثر، وقد يرجع ذلك إلى أن شبهَ "لا" بـ "ليس" ضعيف، لأنها للنفي مطلقاً، وليست لنفي الحال فحسب، ولم يسمع عملها في الخبر صراحةً إلا في بيت واحدٍ لشاعرٍ غير معروف، هو قوله:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

ولكنهم قدروا خبراً منصوباً في قول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

ولا بدَّ من استيفائها ثلاثةَ شروط حتى يصح عملها على قلته، هي:

١ ـ ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

٢ ـ ألا يختل ترتيب الاسم والخبر بعدها.

٣ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وهذا لم يشترط في عمل "ما" و "إن"، كما رأيت، إلا أنهم سمعوا ما يخالف هذا الشرط، كقول النابغة الجعدي:

وحلتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها، ولا عن حبها متراخيا

ولهذا نزعت طائفة من النحويين إلى إلغاء شرط التنكير، لأنهم رأوا تساوي المسموع في تعريف الاسم وتنكيره، أما القياس الذي عاذ به دعاة الشرط الثالث فلا يكفي وحده في بناء قواعد اللغة.

٣ ـ "لات" النافية:

وهذا حرف رابع يختلف النحاة في طبيعته ، ويشترط فيه ما لم يشترط في الأحرف السابقة، إذ لا بد أن يكون اسمه وخبره من أسماء الأحيان، نحو: حين،

ذهب بعضهم إلى أنها مركبة من "لا" العاملة عمل "ليس"، وتاء التأنيث، إجراءً لها مجرى "ليست"، أو لحقتها عند بعضهم التاء إجراء لها مجرى: ثمة، وقال الأخفش: هي النافية للجنس، تعمل عمل "إن" وقال آخرون: لات، فعل، وقال آخرون: التاء أصل، وكتابتها، لا تحين، وقد قرئت الآية بنصب: حين، ورفعها، وتكلم النحاة عليها واختلفوا، وقد يجر ما بعدها، كقول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ

وتحدث النحويون عن المفاضلة بين اللهجتين: النجدية، والحجازية، فأجمعوا على أن الأولى منهما أكثر مجازاةً للقياس، وإن كانت الثانية عريقة في الفصاحة، واعتمدوا في ذلك على علة ذهنية ترجع إلى نظرية العامل التي تحدثنا عنها في الصفحات الأولى من هذا الكتاب، ذلك أن "ما" حرف غير مختص، وينبغي له ألا يعمل، مثلُهُ في ذلك مثل: هل، فإعماله في لغة الحجاز خروج على قياس العربية، وإهماله في لغة نجد هو القياس المطرد.

وقد رأينا من قبل أن مسألة الاختصاص في الحروف العاملة لا تخرج عليها "ما" وحدها وإنما هناك أحرف أخرى لا تختلف عنها في ذلك، هي: لا، وإن، النافيان، وإذن، وكي، ومعنى هذا أن ظاهرة مجاراة القياس في لغة نجد، والخروج عليه في لغة الحجاز، ليست قاصرة على "ما" وإنما تلتمس في غير ما حرفٍ من حروف العربية، وبهذا يكون بحث المفاضلة من هذا المنطلق لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة.

٢ ــ "إنْ" النافية:

الاستعمال الكثير لهذا الحرف أن يأتي منتقضاً نفيه بـ "إلا"، كقوله تعالى: **﴿إن هذا إلا ملكٌ كريم﴾** (يوسف ٣١)، وقوله: **﴿إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا﴾** (إبراهيم ١٠)، ولكن جاءت في تراكيب قليلة من دون أن ينتقض نفيها، فعملت عملَ "ليس"، لأنها تشبهها في نفي الحال على غرار ما وجدنا في "ما".

ولا بد لها من أن تستوفي شرطين من الشروط الثلاثة التي مرت بنا في بحث "ما" حتى تقوى على العمل، هما:

١ ــ ألا يتقدم الاسم على الخبر.

٢ ــ ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

وكلاهما مستوفى في قول الشاعر:

إنِ المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياتهِ ... ولكن بأنْ يبغى عليه فيخْذلا

وفي قول العرب: إن ذلك نافعك ولا ضارَّك، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .

نقلوا قراءة قرآنية نسبوها إلى سعيد بنِ جبير تحمل هذه الظاهرة، هي قوله تعالى: "**إن الذي تدعون من دون الله عباداً أمثالكم**" (الأعراف ١٩٤).

٣ ــ "لا" النافية:

وهذا حرف ثالث يعمل عمل "ليس" ولكن بقلة وندرة بالغتين، ولم يسمع إلا في الشعر، على حينَ سمع عمل الحرفين السابقين في الشعر والنثر، وقد يرجع ذلك إلى أن شبهَ "لا" بـ "ليس" ضعيف، لأنها للنفي مطلقاً، وليست لنفي الحال فحسب، ولم يسمع عملها في الخبر صراحةً إلا في بيت واحدٍ لشاعرٍ غير معروف، هو قوله:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

ولكنهم قدروا خبراً منصوباً في قول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

ولا بدَّ من استيفائها ثلاثةَ شروط حتى يصح عملها على قلته، هي:

١ ــ ألا ينتقض نفيها بـ "إلا".

٢ ــ ألا يختل ترتيب الاسم والخبر بعدها.

٣ ــ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وهذا لم يشترط في عمل "ما" و "إن"، كما رأيت، إلا أنهم سمعوا ما يخالف هذا الشرط، كقول النابغة الجعدي:

وحلتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً ... سواها، ولا عن حبها متراخيا

ولهذا نزعت طائفة من النحويين إلى إلغاء شرط التنكير، لأنهم رأوا تساوي المسموع في تعريف الاسم وتنكيره، أما القياس الذي عاذ به دعاة الشرط الثالث فلا يكفي وحده في بناء قواعد اللغة.

٣ ــ "لات" النافية:

وهذا حرف رابع يختلف النحاة في طبيعته ، ويشترط فيه ما لم يشترط في الأحرف السابقة، إذ لا بد أن يكون اسمه وخبره من أسماء الأحيان، نحو: حين،

ذهب بعضهم إلى أنها مركبة من "لا" العاملة عمل "ليس"، وتاء التأنيث، إجراءً لها مجرى "ليست"، أو لحقتها عند بعضهم التاء إجراء لها مجرى: ثمة، وقال الأخفش: هي النافية للجنس، تعمل عمل "إن" وقال آخرون: لات، فعل، وقال آخرون: التاء أصل، وكتابتها، لا تحين، وقد قرئت الآية بنصب: حين، ورفعها، وتكلم النحاة عليها واختلفوا، وقد يجر ما بعدها، كقول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ ... فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ

وساعة، وأوان، كقوله تعالى: **﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ فنادوا ولاتَ حين مناص﴾** (ص٣)، وكقول محمد بن عيسى التميمي، أو المهلهل بن مالك الكناني:

نـدمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ ... والبغيُ مرتعُ مبتغيهِ وخيمُ

أي: وليس الحينُ حينَ مناص، وليست الساعةُ ساعةَ مندم. ومن ذلك بيت يروى للأعشى:

لاتَ هنّا[1] ذكرى جبيرةَ أو منْ ... جاء منها بطائفِ الأهوالِ

* * *

[1] هنّا: حين، والمعنى: ليس الوقت وقت ذكر جبيرة.

فعلا التعجب

التعجب هو أن يظهر المتكلم استعظامه لشيء فتن به وأعجبه، ولا يعبر عنه بكلماتٍ لغوية فقط، بل يرفقها بحركاته، وتقاطيعه، ونظراته، وانخفاض صوته أو ارتفاعه، وطريقة نبره للحروف حتى يفهم السامع، وينقل إليه ما يحسُّ به من استعظام.

وعلى هذا كانت عباراته كثيرة ومتنوعة، فأحياناً تنتقل الصيغة الاستفهامية إلى التعجب بلهجة المتكلم، من ذلك قول الأعشى:

بانَتْ لتحزننا عفاره ... يا جارتا، ما أنتِ جاره!

ومثله قوله تعالى : **﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾**، (البقرة ٢٨). وأحياناً أخرى تنتقل الجملة الإخبارية إلى التعجب، كقول العرب: لله درُّه! ولله أنت!

إلا أن العربية تحوي صيغتين قياسيتين تستعملان في التعجب، إلى جانب ما ذكرناه من عِبارات سماعية، دلَّ على معنى التعجب فيها السياق، وهما:

١ ـــ ما أفعله، مثل: ما أعظمَ البحرَ، وما أجمله.

٢ ـــ أفعل به، مثل: أعظمْ بالبحر واجمل به.

١ ـــ شروط صياغتهما

ويصاغ هذان الفعلان من الأفعال على أن تجتمع فيها الشروط التالية:

١ ـــ أن تكون ثلاثية: فمن الفعل "كرُم" تقول: ما أكرمَ فلاناً، أو أكرمْ به. ومن عظمَ: ما أعظمه، أو أعظم به. أما الفعل: دحرج، فلا يصاغ منه فعلا التعجب، لأنه ليس بثلاثي. ويستوي هنا الرباعي المجرد، والثلاثي المزيد فيه، فلا يصاغ التعجب من: اقشعرّ، وانطلق، واستغفر، و..

٢ ـــ أن تكون متصرفة: كالفعل: كرُم، فهو في المضارع: يكرم، وفي الأمر: أكرمْ، ومثله: عظم يعظم اعظم، أما الفعل: ليس، فلا يأتي منه التعجب، لأنه جامد، لا يأتي منه المضارع والأمر، ومثله: نِعْمَ، وبئسَ، وعسى.

وساعة، وأوان، كقوله تعالى: ﴿**كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ فنادوا ولاتَ حين مناص**﴾ (ص٣)، وكقول محمد بن عيسى التميمي، أو المهلهل بن مالك الكناني:

ندمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ والبغيُ مرتعُ مبتغيهِ وخيمُ

أي: وليس الحينُ حينَ مناص، وليست الساعةُ ساعةَ مندم. ومن ذلك بيت يروى للأعشى:

لاتَ هنّا ذكرى جبيرةَ أو منْ جاء منها بطائفِ الأهوالِ

* * *

[١] هنّا: حين، والمعنى: ليس الوقت وقت ذكر جبيرة.

فعلا التعجب

التعجب هو أن يظهر المتكلم استعظامه لشيء فتن به وأعجبه، ولا يعبر عنه بكلماتٍ لغوية فقط، بل يرفقها بحركاته، وتقاطيعه، ونظراته، وانخفاض صوته أو ارتفاعه، وطريقة نبره للحروف حتى يفهم السامع، وينقل إليه ما يحسُّ به من استعظام.

وعلى هذا كانت عباراته كثيرة ومتنوعة، فأحياناً تنتقل الصيغة الاستفهامية إلى التعجب بلهجة المتكلم، من ذلك قول الأعشى:

بانَت لتحزننا عفاره يا جارتا، ما أنت جاره!

ومثله قوله تعالى : ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم**﴾، (البقرة ٢٨).
وأحياناً أخرى تنتقل الجملة الإخبارية إلى التعجب، كقول العرب: لله درهُ! ولله أنت!

إلا أن العربية تحوي صيغتين قياسيتين تستعملان في التعجب، إلى جانب ما ذكرناه من عباراتٍ سماعية، دلَّ على معنى التعجب فيها السياق، وهما:

١ ــ ما أفعله، مثل: ما أعظمَ البحرَ، وما أجمله.

٢ ــ أفعل به، مثل: أعظمْ بالبحر واجمل به.

١ ــ شروط صياغتهما

ويصاغ هذان الفعلان من الأفعال على أن تجتمع فيها الشروط التالية:

١ ــ أن تكون ثلاثية: فمن الفعل "كرُم" تقول: ما أكرمَ فلاناً، أو أكرمْ به. ومن عظمَ: ما أعظمه، أو أعظم به. أما الفعل: دحرج، فلا يصاغ منه فعلا التعجب، لأنه ليس بثلاثي. ويستوي هنا الرباعي المجرد، والثلاثي المزيد فيه، فلا يصاغ التعجب من: اقشعرّ، وانطلق، واستغفر، و..

٢ ــ أن تكون متصرفة: كالفعل: كرُم، فهو في المضارع: يكرم، وفي الأمر: أكرمْ، ومثله: عظم يعظم اعظم، أما الفعل: ليس، فلا يأتي منه التعجب، لأنه جامد، لا يأتي منه المضارع والأمر، ومثله: نِعْمَ، وبئسَ، وعسى.

٣ ــ أن تكون تامة: أي ليست من الأفعال الناقصة، فلا يصاغ فعلا التعجب من: كان، وأصبح، وظل، وكاد، وأوشك، و..

٤ ــ أن تكون مثبتة: فلا يبنيان من الأفعال المنفية، مثل: ما كرم فلان. لأن النفي لا يبين في الصيغتين التعجبيتين، إذا صيغتا من الفعل صياغة مباشرة.

٥ ــ أن تكون مبنية للمعلوم: فالأفعال: ضُرِبَ، تُوفِّي، عُلِمَ، مبنية للمجهول، ولذلك لا يصاغ منها فعلا التعجب.

٦ ــ أن تكون معانيها قابلة للتفاوت: فالفعل "مات" لا تفاوت فيه، ومثله "فني"، فلا يصاغ منهما فعلا التعجب. أما الفعل: كرم، فقابل للتفاوت، فهناك كريم، ومن هو أكرم منه، ومثله: عظم، وحسنَ، وعلم، و..

٧ ــ ألا تكون الصفة منها على وزن أفْعَل: فلا تجوز صياغتهما من الفعل "عرج" لأننا أردنا أن نصف إنساناً بالعرج قلنا: أعرج، ومثله: عمي، لأن الوصف منه: أعمى، وحور، لأن الوصف: أحور.

أما الفعل: كرُمَ، فالصفة منه: كريم، ليست على وزن أفعل، ولذلك جاز أن نقول: ما أكرمه، وأكرم به، ولم يجز أن نقول: ما أعماه وأعم به، وما أعرجه وأعرج به.

٢ ــ التعجب مما خالف الشروط

على أن اللغة العربية تستعمل للتوصل إلى التعجب مما خالف الشروط أسلوباً آخر يؤدي المعنى المطلوب، وذلك كما يلي:

١ ــ إذا كان الفعل غير ثلاثي، أو كان الوصف منه على وزن "أفعل" نأتي بمصدره، وننصبه بعد صيغة تعجب نصوغها من فعل تمت له الشروط، وغالباً ما تكون إحدى هذه الصيغ: ما أشد، ما أكثر، ما أعظم. فالفعل دحرج، مثلاً، رباعي مجرد، وللتعجب منه تقول: ما أكثر دحرجته. والفعل: عرج، الوصف منه على "أعرج" نقول في التعجب منه: ما أشدَّ عَرَجَ فلان. وهكذا نفعل في: انطلق، عمي، استنفر، حَمِر.

٢ ــ وإذا كان الفعل منفياً، أو ناقصاً، أو مبنياً للمجهول، تُسلك معه الطريقة نفسها، إلا أن المصدر هنا يجب أن يكون مؤولاً لا صريحاً، مثل: ما أصعب ألا يأتي فلان، ما أجمل أن يكون سعيد بيننا، وما أكثرَ ما يُضرب المؤذي.

٣ ــ أما إذا كان الفعل جامداً، أو غير قابل للتفاوت، فلا يتعجب منه البتة.

٣ ــ صيغة: ما أفعلَهُ

تتألف هذه الصيغة من ثلاث كلمات، هي:

١ ــ ما: وهي أداة التعجب، وتعرب: نكرة تامة بمعنى شيء، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

٢ ــ أفْعَلَ: وهو فعل ماض جامد لإنشاء التعجب، وفاعله يستتر فيه وجوباً، وتقديره "هو" على غير القياس المعروف، وجملته الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ "ما".

وسمع تصغيره لأنه أشبه الأسماء بجموده، قال الشاعر:

يا ما أميلحَ غِزلاناً شدنَّ لنا ... من هؤلياء بين الضالِ والسَّلمِ

٣ ــ الاسم المنصوب: وهو مفعول به لفعل التعجب، مثل: ما أكرم فلاناً. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: ما أجمل أن نلتقي، وتأويله: ما أجمل التقاءنا، وقد يحذف للعلم به، كقول امرىء القيس:

أرى أم عمرٍو دمعها قد تحدَّرا ... بكاءً على عمروٍ وما كان أصبرا

أي: ما أصبرها.

٤ ــ صيغة أفعِلْ بهِ

تتألف هذه من:

١ ــ أفعِلْ: هي فعل ماض جامد جاء على صيغة فعل الأمر.

٢ ــ الباء: وهي حرف جر زائد.

٣ ــ والمجرور بها: وهو اسم أو ضمير، ويكون جره لفظاً فقط، أما محله فالرفع، على أنه فاعل لفعل التعجب، كقول ذي الرمة:

٣ ـ أن تكون تامة: أي ليست من الأفعال الناقصة، فلا يصاغ فعلا التعجب من: كان، وأصبح، وظل، وكاد، وأوشك، و..

٤ ـ أن تكون مثبتة: فلا يبنيان من الأفعال المنفية، مثل: ما كرم فلان. لأن النفي لا يبين في الصيغتين التعجبيتين، إذا صيغتا من الفعل صياغة مباشرة.

٥ ـ أن تكون مبنية للمعلوم: فالأفعال: ضُرِبَ، تُوفِّي، عُلِمَ، مبنية للمجهول، ولذلك لا يصاغ منها فعلا التعجب.

٦ ـ أن تكون معانيها قابلة للتفاوت: فالفعل "مات" لا تفاوت فيه، ومثله "فني"، فلا يصاغ منهما فعلا التعجب. أما الفعل: كرم، فقابل للتفاوت، فهناك كريم، ومن هو أكرم منه، ومثله: عظم، وحسنَ، وعلم، و..

٧ ـ ألا تكون الصفة منها على وزن أفْعَل: فلا تجوز صياغتهما من الفعل "عرج" لأننا أردنا أن نصف إنساناً بالعرج قلنا: أعرج، ومثله: عمي، لأن الوصف منه: أعمى، وحور، لأن الوصف: أحور.

أما الفعل: كرُمَ، فالصفة منه: كريم، ليست على وزن أفعل، ولذلك جاز أن نقول: ما أكرمه، وأكرم به، ولم يجز أن نقول: ما أعماه وأعم به، وما أعرجه وأعرج به.

٢ ـ التعجب مما خالف الشروط

على أن اللغة العربية تستعمل للتوصل إلى التعجب مما خالف الشروط أسلوباً آخر يؤدي المعنى المطلوب، وذلك كما يلي:

١ ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي، أو كان الوصف منه على وزن "أفعل" نأتي بمصدره، وننصبه بعد صيغة تعجب نصوغها من فعل تمت له الشروط، وغالباً ما تكون إحدى هذه الصيغ: ما أشد، ما أكثر، ما أعظم. فالفعل دحرج، مثلاً، رباعي مجرد، وللتعجب منه تقول: ما أكثر دحرجته. والفعل: عرج، الوصف منه على "أعرج" نقول في التعجب منه: ما أشدَّ عَرَجَ فلان. وهكذا نفعل في: انطلق، عمي، استنفر، حَمِر.

٢ ـ وإذا كان الفعل منفياً، أو ناقصاً، أو مبنياً للمجهول، تُسلك معه الطريقة نفسها، إلا أن المصدر هنا يجب أن يكون مؤولاً لا صريحاً، مثل: ما أصعب ألا يأتي فلان، ما أجمل أن يكون سعيد بيننا، وما أكثرَ ما يُضرب المؤذي.

٣ ـ أما إذا كان الفعل جامداً، أو غير قابل للتفاوت، فلا يتعجب منه البتة.

٣ ـ صيغة: ما أفعلَهُ

تتألف هذه الصيغة من ثلاث كلمات، هي:

١ ـ ما: وهي أداة التعجب، وتعرب: نكرة تامة بمعنى شيء، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

٢ ـ أفْعَلَ: وهو فعل ماض جامد لإنشاء التعجب، وفاعله يستتر فيه وجوباً، وتقديره "هو" على غير القياس المعروف، وجملته الفعلية في محل رفع، خبر المبتدأ "ما".

وسمع تصغيره لأنه أشبه الأسماء بجموده، قال الشاعر:

يا ما أميلحَ غزلاناً شدنَّ لنا   من هؤلياء بين الضالِ والسَّلمِ

٣ ـ الاسم المنصوب: وهو مفعول به لفعل التعجب، مثل: ما أكرم فلاناً. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: ما أجمل أن نلتقي، وتأويله: ما أجمل التقاءنا، وقد يحذف للعلم به، كقول امرىء القيس:

أرى أم عمروٍ دمعها قد تحدَّرا   بكاءً على عمروٍ وما كان أصبرا

أي: ما أصبرها.

٤ ـ صيغة أفعِلْ بِهِ

تتألف هذه من:

١ ـ أفعلْ: هي فعل ماض جامد جاء على صيغة فعل الأمر.

٢ ـ الباء: وهي حرف جر زائد.

٣ ـ والمجرور بها: وهو اسم أو ضمير، ويكون جره لفظاً فقط، أما محله فالرفع، على أنه فاعل لفعل التعجب، كقول ذي الرمة:

ســرت تخبــط الظلماء من جانبيْ قساً   فأحبِبْ بها من خـــابط الليــلِ زائـــرِ

ففعل التعجب فيه "أحبب"، و "بها" الباء زائدة، و "ها" في محل رفــع، فــاعل لفعل التعجب. وقد جاءت كما ترى ضميراً متصلاً من ضمائر النصـــب والجـــر. وإذا قلت: أكرم بفلان، أدى قولك معنى: ما أكرم فلاناً. على أن الفاعل المجـــرور بالباء الزائدة يجوز حذفه إذا عطف عامله على نظير له، كما فـــي قولـــه تعـــالى: **﴿أسمع بهم وأبْصر﴾** (مريم ٣٨) أي: وأبصر بهم، وجاء محذوفاً في الشـــعر مـــن غير أن يكون عامله معطوفاً على نظيره، فعدَّه النحاة شاذاً، كما في قول عروة بـــن الورد:

فــذلـــكَ إن يـــلقَ المنيـــةَ يلقَـــها   حميـــداً، وإن يســـتغنِ يومـــاً فـــأجْدِرْ

وتقديره: فأجدر به.

٥ ــ أحكام فعلي التعجب

١ ــ يشترط أن يكون المتعجب منه معرفة، أو نكرة مختصة، نحو ما أكـــرم سعيداً، وأكرم بسعيدٍ، وما أحسنَ رجلاً ينفعُ غيره. وأحسنْ برجلٍ ينفع غـــيره. ولا يجوز أن تقول: ما أعظم رجلاً، وأعظم برجلٍ.

٢ ــ لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، فلا يقال: سعيداً ما أكرمَ، وبســـعيد أكرِمْ.

٣ ــ لا يجـــوز أن يفصل بين العامل والمعمول في صيغتي التعجب بغـــير شبه الجملة التي تتعلق بفعل العجب نفسه، كقولك: ما أقبح بالرجلِ أن يكذب، ومنـــه قول أوس بن حجر:

أقيـــم بـــدار الحـــزمِ مـــا دام حَزْمُـــها   وأحْـــرِ إذا حـــالتْ بـــأنْ أتحـــوّلا

٤ ــ لا يجوز تصرّف فعلي التعجب، لأنهما جامدان، وعلة الجمود تضمنـــها معنى حرف التعجب.

قساً: اسم موضع.

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة، فما أصبرهم على النار﴾** (البقرة ١٧٥).

٢ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

"لله دَرّ بني سُليم، ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، وأكرم في اللزبات عطاءَهـــا، وأثبتَ في المكرمات بقاءَها".

٣ ــ قال شُقران مولى سلامان:

أولـــئـــك قومـــي بارك الله فيهمُ   على كـــل حـــالٍ مـــا أعفَّ وأكرما

سـرت تخبـط الظلماء من جانبيْ قسّاً   فأحبِبْ بها من خـابط الليـلِ زائـرِ

ففعل التعجب فيه "أحبب"، و "بها" الباء زائدة، و "ها" في محل رفـع، فـاعل لفعل التعجب. وقد جاءت كما ترى ضميراً متصلاً من ضمائر النصـب والجـر.

وإذا قلت: أكرم بفلان، أدى قولك معنى: ما أكرم فلاناً. على أن الفاعل المجـرور بالباء الزائدة يجوز حذفه إذا عطف عامله على نظير له، كما فـي قولـه تعـالى: **﴿أسمع بهم وأبْصر﴾** (مريم ٣٨) أي: وأبصر بهم، وجاء محذوفاً في الشـعر مـن غير أن يكون عامله معطوفاً على نظيره، فعدَّه النحاة شاذاً، كما في قول عروة بـن الورد:

فـذلـك إن يـلقَ المنيـةَ يلقَـها   حميـداً، وإن يسـتغنِ يومـاً فـأجْدِرْ

وتقديره: فأجدر به.

٥ ــ أحكام فعلي التعجب

١ ــ يشترط أن يكون المتعجب منه معرفة، أو نكرة مختصة، نحو ما أكـرم سعيداً، وأكرم بسعيدٍ، وما أحسنَ رجلاً ينفعُ غيره. وأحسنْ برجلٍ ينفع غـيره. ولا يجوز أن تقول: ما أعظم رجلاً، وأعظم برجلٍ.

٢ ــ لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه، فلا يقال: سعيداً ما أكرمَ، وبسـعيد أكرِمْ.

٣ ــ لا يجـوز أن يفصل بين العامل والمعمول في صيغتي التعجب بغـير شبه الجملة التي تتعلق بفعل العجب نفسه، كقولك: ما أقبح بالرجلِ أن يكذب، ومنـه قول أوس بن حجر:

أقيـم بـدار الحـزمِ مـا دام حَزْمُـها   وأحْـرِ إذا حـالتْ بـأنْ أتحـوّلا

٤ ــ لا يجوز تصرّف فعلي التعجب، لأنهما جامدان، وعلة الجمود تضمنـها معنى حرف التعجب.

قساً: اسم موضع.

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى، والعذاب بالمغفرة، فما أصبرهم على النار﴾** (البقرة ١٧٥).

٢ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

"لله درَّ بني سُليم، ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، وأكرم في اللزبات عطاءَهـا، وأثبتَ في المكرمات بقاءَها".

٣ ــ قال شُقران مولى سلامان:

أولـئـك قومــي بارك الله فيهمُ   على كـل حـالٍ مـا أعفَّ وأكرما

أفعال المدح والذم

هي أفعال جامدة لا تكون إلا بصيغة الماضي، يستعملها العربي إذا أراد أن يمدح شيئاً أو يذمه، وهي: نِعْمَ، وبِئسَ، وحَبَّ، من قولنا: حبذا. وإذا دخلت "لا" النافية على الفعل الأخير كان للذم.

١ ـ نعم وبئس

تتألف جملة المدح أو الذم التي يدخل فيها هذان الفعلان من عناصر ثلاثة، هي: الفعل، والفاعل، والمخصوص بالمدح أو بالذم. نحو: بئس العملُ عملك. ونِعم الرجلُ أنت. فالعمل والرجل فاعلان، وعملك، مخصوص بالذم، وأنت، مخصوص بالمدح. ولنتحدث الآن عن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة.

آ ـ الفعل:

اشتق الفعل: نعم، من النِعمة، وبئس، من البؤس، وكانا في الأصل: نَعِم يَنعمُ، وبَئس يبْأس. إذ أنهما نقلا من هذا المعنى إلى مجرد المدح أو الذم، فضارعا بذلك الحروف، فجمدا وتغير لفظهما، فسُكِّنَتْ العين والهمزة بعد كسر، فصارا: نِعم، وبئس. ويُستعملان متصرفين فلا يكونان للمدح أو الذم، فيقال: نِعم فلان ينعم، وانعَمْ بما قسم لك. وبئس فلان يبأس. ويقال: ابأس.

والفعلان كلاهما لا يدلان على الزمان والحدث، إذا كانا لإنشاء المدح والذم، ولكنهما سُميا ماضيين لثلاثة أدلة، الأول: إنهما على صيغة الماضي، والثاني: إنهما مبنيان على الفتح مثله، والثالث: إنهما يقبلان تاء التأنيث، كما في الحديث: "من توضأ يوم الجمعةِ فبها ونِعمتْ" .

ب ـ الفاعل:

وفاعل هذين الفعلين له صفات خاصة لا تُشترط في فاعل الفعل الطبيعي، وهذه الشروط هي:

[1] يدعى جمهور المتأخرين من النحاة أن الفراء يذهب إلى أن: نعم وبئس، اسمان، لا فعلان، وهذا وهَمٌ سرى إليهم من عدم قراءتهم كتبه، ونقلهم بعضهم عن بعض، فقد صرح غير مرة بأنهما فعلان في كتابه: معاني القرآن، انظر إذا شئت: ١/٥٦ ـ ٥٧، و٢/١٤١ ـ ١٤٢.

١ ـ يجب أن يكون مُحلى بـ "أل" الجنسية، مثل: نعم الرجلُ أنت. فقولنا: الرجل، ليس معرفة، لأننا لم نقصد به رجلاً معيناً، فكأننا قلنا: أنت ممدوح من جنس الرجال. وكذلك. لو قلنا: نعم التلميذ خالدٌ. وتحدث النحاة عن إتباع هذا الفاعل، أيجوز وصفه وتوكيده والبدل منه وعطف البيان؟ فاتفقوا على منع توكيده توكيداً معنوياً، وعلى جواز توكيده توكيداً لفظياً. فلا يقال: نعم الرجل نفسه زيد، ويقال: نعم الرجل الرجل زيد. لأن "أل" الجنسية تفيد مجموع الجنس، فإذا قلت، نفسه، خالفت معنى الجمع المقصود. وإذا قلت. وإذا قلت: أنفسهم أو كلهم، خالفت اللفظ الذي جاء بصيغة المفرد. أما البدل وعطف البيان فأجازهما بعضهم بشرط أن يكونا معرفين بأل أو مضافين إلى ما عرف بها، واختلفوا في الصفة، فمنع بعضهم أن يوصَف الفاعل، وأجازه آخرون، واحتجوا بقول يزيد بن فنانة العدوى.

لعمري، وما عمري عليّ بهين ... لبأس الفتى المدعوُّ بالليل حاتمُ

ويقول زهير:

نعم الفتى المرىءُ أنت إذا همُ ... حضروا لدى الحجرات نارَ الموقدِ

٢ ـ أو أن يكون مضافاً إلى اسم محل بأل الجنسية، كقول تعالى: **﴿ولنعم دار المتقين﴾** (النحل ٣٠) **﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾** (النحل ٣٩).

٣ ـ أو أن يكون مضافاً إلى ما أضيف إلى معرف بها كقول أبي طالب:

فنِعمَ ابنُ أختِ القومِ غير مكذَّبِ ... زهيرٌ، حساماً مفرداً من حمائلِ

٤ ـ ويجوز أن يُضمر ويُفسر بتمييز، كقوله تعالى: **﴿بئس للظالمين بدلاً﴾** (الكهف٥٠) ومنه قول زهير:

نعم امرأً هرمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكان لمرتاعٍ لها وزَرا

وقد يجتمع الفاعل والتمييز، كما في قول جرير:

تزوَّدَ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيكَ زادا

وسُمع قولهم في النثر: نعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب.

وجاء في قصيدة لكثيرٌ بن عبد الله المعروف بابن الغريرة، أو لغيره ممن يحتج به لقدم عهده، في مقتل عثمان بن عفان:

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الركب عثمانُ بنُ عفانا

فأضيف فاعل "نعم" إلى نكرة.

أفعال المدح والذم

هي أفعال جامدة لا تكون إلا بصيغة الماضي، يستعملها العربي إذا أراد أن يمدح شيئاً أو يذمه، وهي: نِعْمَ، وبِئسَ، وحَبَّ، من قولنا: حبذا. وإذا دخلت "لا" النافية على الفعل الأخير كان للذم.

١ ــ نعم وبئس

تتألف جملة المدح أو الذم التي يدخل فيها هذان الفعلان من عناصر ثلاثة، هي: الفعل، والفاعل، والمخصوص بالمدح أو بالذم. نحو: بئس العملُ عملك. ونِعم الرجلُ أنت. فالعمل والرجل فاعلان، وعملك، مخصوص بالذم، وأنت، مخصوص بالمدح. ولنتحدث الآن عن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة.

آ ــ الفعل:

اشتق الفعل: نعم، من النِعمة، وبئس، من البؤس، وكانا في الأصل: نَعِم يَنعمُ، وبَئس يبْأس. إذ أنهما نقلا من هذا المعنى إلى مجرد المدح أو الذم، فضارعا بذلك الحروف، فجمدا وتغير لفظهما، فسُكِّنَتْ العين والهمزة بعد كسر، فصارا: نِعم، وبئس. ويُستعملان متصرفين فلا يكونان للمدح أو الذم، فيقال: نِعم فلان ينعم، وانعَمْ بما قسم لك. وبئس فلان يبأس. ويقال: ابأس.

والفعلان كلاهما لا يدلان على الزمان والحدث، إذا كانا لإنشاء المدح والذم، ولكنهما سُميا ماضيين لثلاثة أدلة، الأول: إنهما على صيغة الماضي، والثاني: إنهما مبنيان على الفتح مثله، والثالث: إنهما يقبلان تاء التأنيث، كما في الحديث: "من توضأ يوم الجمعةِ فبها ونِعمتْ" .

ب ــ الفاعل:

وفاعل هذين الفعلين له صفات خاصة لا تُشترط في فاعل الفعل الطبيعي، وهذه الشروط هي:

[1] يدعى جمهور المتأخرين من النحاة أن الفراء يذهب إلى أن: نعم وبئس، اسمان، لا فعلان، وهذا وَهَمٌ سرى إليهم من عدم قراءتهم كتبه، ونقلهم بعضهم عن بعض، فقد صرح غير مرة بأنهما فعلان في كتابه: معاني القرآن، انظر إذا شئت: ١/٥٦ ــ ٥٧، و٢/١٤١ ــ ١٤٢.

١ ــ يجب أن يكون مُحلى بـ "أل" الجنسية، مثل: نعم الرجلُ أنت. فقولنا: الرجل، ليس معرفة، لأننا لم نقصد به رجلاً معيناً، فكأننا قلنا: أنت ممدوح من جنس الرجال. وكذلك. لو قلنا: نعم التلميذ خالدٌ. وتحدث النحاة عن إتباع هذا الفاعل، أيجوز وصفه وتوكيده والبدل منه وعطف البيان؟ فاتفقوا على منع توكيده توكيداً معنوياً، وعلى جواز توكيده توكيداً لفظياً. فلا يقال: نعم الرجل نفسه زيد، ويقال: نعم الرجل الرجل زيد. لأن "أل" الجنسية تفيد مجموع الجنس، فإذا قلت، نفسه، خالفت معنى الجمع المقصود. وإذا قلت. وإذا قلت: أنفسهم أو كلهم، خالفت اللفظ الذي جاء بصيغة المفرد. أما البدل وعطف البيان فأجازهما بعضهم بشرط أن يكونا معرفين بأل أو مضافين إلى ما عرف بها، واختلفوا في الصفة، فمنع بعضهم أن يوصَف الفاعل، وأجازه آخرون، واحتجوا بقول يزيد بن فنانة العدوى.

لعمري، وما عمري عليّ بهين ... لبأس الفتى المدعوُّ بالليل حاتمُ

ويقول زهير:

نعم الفتى المرىءُ أنت إذا همُ ... حضروا لدى الحجرات نارَ الموقدِ

٢ ــ أو أن يكون مضافاً إلى اسم محل بأل الجنسية، كقول تعالى: **﴿ولنعم دار المتقين﴾** (النحل ٣٠) **﴿فلبئس مثوى المتكبرين﴾** (النحل ٣٩).

٣ ــ أو أن يكون مضافاً إلى ما أضيف إلى معرف بها كقول أبي طالب:

فنِعمَ ابنُ أختِ القومِ غير مكذَّبِ ... زهيرٌ، حساماً مفرداً من حمائلِ

٤ ــ ويجوز أن يُضمر ويُفسر بتمييز، كقوله تعالى: **﴿بئس للظالمين بدلاً﴾** (الكهف٥٠) ومنه قول زهير:

نعم امرأً هرمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكان لمرتاعٍ لها وزَرا

وقد يجتمع الفاعل والتمييز، كما في قول جرير:

تزوَّدَ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيكَ زادا

وسُمع قولهم في النثر: نعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب.

وجاء في قصيدة لكثيرٌ بن عبد الله المعروف بابن الغريرة، أو لغيره ممن يحتج به لقدم عهده، في مقتل عثمان بن عفان:

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الركب عثمانُ بنُ عفانا

فأضيف فاعل "نعم" إلى نكرة.

٥ ـــ وقد يكون التفسير بـــ "ما" وهي نكرة بمعنى شيء، في موضع نصب لأنها تمييز، كقوله تعالى: ﴿**إن تبدوا الصدقات فنِعما هي**﴾ (البقرة ٢٧١) والتقدير: فنِعمَ شيئاً هي . وقد يحذف بعدها المخصوص، كقوله: ﴿**نعما يعظكم به**﴾ (النساء ٥٨) والتقدير: نِعْمَ شيئاً ما يعظكم به.

ج ـــ المخصوص بالمدح أو الذم:

وهو الممدوح أو المذموم، كقولنا: نعم الرجلُ زهيرٌ، فزهير هو الممدوح، ومثل: بئس العمل هذا، فاسم الإشارة هو المذموم.

ولك في إعرابه أحد وجهين، الأول: مبتدأ، وجملة المدح أو الذم خبره، والثاني: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الممدوح زهير، أو المذموم هذا. ورجح ابن الشجري في أماليه الوجه الأول، لكثرة حذفه في الكلام، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة، والواقع أنه لم يرد في آيات القرآن كلها آية ذكر فيها المخصوص بالمدح أو الذم.

٢ ـــ ما يلحق بنعم وبئس

ويلحق بهذين الفعلين الفعل: ساءَ فيفيد الذم، ويكون فاعله في هذه الحال كفاعليهما، والمخصوص فيه مخصوصيهما، نقول: ساء الرجلُ خالدٌ. وساء رجلاً خالدٌ.

وكذلك يمكن أن يُحوَّل كل فعل ثلاثي صالح للتعجب إلى صيغة: فَعُل، فيكون ملحقاً بهما، وتطبق عليه أحكامها، مثل: عظُمَ الرجلُ زيدٌ، وخبُثَ الإنسانُ خالدٌ. وتقول: عظُمَ رجلاً زيد، وخُبث إنساناً خالدٌ.

٣ ـــ حبذا

وهذا فعل يستعمل للمدح، إلا إذا دخلت عليه "لا" النافية، فحينئذٍ يتحول إلى معنى الذم، قالت أم شملة المنقري:

ألا حبذا أهلُ الملا، غير أنه ... إذ ذكرتْ مَيٌّ، فلا حبذا هيا

ففي الشطر الأول مدحت أهلَ الملا، وفي الشطر الثاني ذمت ميّا.

[1] يعربها بعضهم فاعلاً، ويقدرها بالشيء.

وتتألف جملة هذا الفعل من: الفعل "حَبَّ" والفاعل "ذا" والمخصوص بالمدح أو الذم . والمخصوص مبتدأ مؤخر، خبره جملة المدح أو الذم قبله.

وذا فيه اسم إشارة، يلازم الإفراد والتذكير مهما يكن المخصوص، عدداً وجنساً، تقول: حبذا هندٌ وحبذا الطالبات، وحبذا الطلاب، وحبذا الطالبان.

وقد يأتي في جملة المدح أو الذم اسم منصوب، مثل: حبذا الصبرُ، شيمةً، فيعرب تمييزاً .

شواهد للتدريب

١ ـــ ﴿**والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سلام عليكم بما صبرتم فنعم عُقبى الدار**﴾ (الرعد ٢٣ ـــ ٢٤).

٢ ـــ قال زهير بن أبي سلمى:

يميناً لنعمَ السيدان وجِدْتُما ... على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومُبْرِمِ

٣ ـــ قال زياد بن حمل أو غيره:

لا حبذا أنت يا صنعاءُ من بلدٍ ... ولا شعوبُ هوىً مني ولا نُقُمُ

ذهب المبرد وتلميذه ابن السراج والسيرافي إلى أن: حبذا، كلها اسم واحد مرفوع على الابتداء وما بعده خبره.

يرى بعض النحويين أنه إذا كان مشتقاً أعرب حالاً.

شعوب ونقم: موضعان في اليمن.

٥ ــ وقد يكون التفسير بــ "ما" وهي نكرة بمعنى شيء، في موضع نصب لأنها تمييز، كقوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنِعما هي﴾ (البقرة ٢٧١) والتقدير: فنِعمَ شيئاً هي . وقد يحذف بعدها المخصوص، كقوله: ﴿نعما يعظكم به﴾ (النساء ٥٨) والتقدير: نِعْمَ شيئاً ما يعظكم به.

ج ــ المخصوص بالمدح أو الذم:

وهو الممدوح أو المذموم، كقولنا: نعم الرجلُ زهيرٌ، فزهير هو الممدوح، ومثل: بئس العمل هذا، فاسم الإشارة هو المذموم.

ولك في إعرابه أحد وجهين، الأول: مبتدأ، وجملة المدح أو الذم خبره، والثاني: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الممدوح زهير، أو المذموم هذا. ورجح ابن الشجري في أماليه الوجه الأول، لكثرة حذفه في الكلام، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة، والواقع أنه لم يرد في آيات القرآن كلها آية ذكر فيها المخصوص بالمدح أو الذم.

٢ ــ ما يلحق بنعم وبئس

ويلحق بهذين الفعلين الفعل: ساءَ فيفيد الذم، ويكون فاعله في هذه الحال كفاعليهما، والمخصوص فيه مخصوصيهما، نقول: ساء الرجلُ خالدٌ. وساء رجلاً خالدٌ.

وكذلك يمكن أن يُحوَّل كل فعل ثلاثي صالح للتعجب إلى صيغة: فَعُل، فيكون ملحقاً بهما، وتطبق عليه أحكامها، مثل: عظُمَ الرجلُ زيدٌ، وخبُثَ الإنسانُ خالدٌ. وتقول: عظُمَ رجلاً زيد، وخُبث إنساناً خالدٌ.

٣ ــ حبذا

وهذا فعل يستعمل للمدح، إلا إذا دخلت عليه "لا" النافية، فحينئذٍ يتحول إلى معنى الذم، قالت أم شملة المنقري:

ألا حبذا أهلُ الملا، غير أنه ... إذ ذكرتْ مَيٌّ، فلا حبذا هيا

ففي الشطر الأول مدحت أهلَ الملا، وفي الشطر الثاني ذمت ميّا.

[1] يعربها بعضهم فاعلاً، ويقدرها بالشيء.

وتتألف جملة هذا الفعل من: الفعل "حَبَّ" والفاعل "ذا" والمخصوص بالمدح أو الذم . والمخصوص مبتدأ مؤخر، خبره جملة المدح أو الذم قبله.

وذا فيه اسم إشارة، يلازم الإفراد والتذكير مهما يكن المخصوص، عدداً وجنساً، تقول: حبذا هندٌ وَحبذا الطالبات، وحبذا الطلاب، وحبذا الطالبان.

وقد يأتي في جملة المدح أو الذم اسم منصوب، مثل: حبذا الصبرُ، شيمةً، فيعرب تمييزاً .

شواهد للتدريب

١ ــ ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سلام عليكم بما صبرتم فنعم عُقبى الدار﴾ (الرعد ٢٣ ــ ٢٤).

٢ ــ قال زهير بن أبي سلمى:

يميناً لَنعمَ السيدان وجِدْتُما ... على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومُبْرَمِ

٣ ــ قال زياد بن حمل أو غيره:

لا حبذا أنت يا صنعاءُ من بلدٍ ... ولا شعوبُ هوىً مني ولا نُقُمُ

ذهب المبرد وتلميذه ابن السراج والسيرافي إلى أن: حبذا، كلها اسم واحد مرفوع على الابتداء وما بعده خبره.

يرى بعض النحويين أنه إذا كان مشتقاً أعرب حالاً.

شعوب ونقم: موضعان في اليمن.

أسماء الأفعال

هي أسماء سميت بها الأفعال، فدلت على معانيها، وشابهت بعضها ــ كالأمر والماضي ــ في أنها تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

وهي مع ذلك أسماء، لأنها تحمل بعض علامات الاسم، فمنها ما ينون، كتنوين "أف" في قوله تعالى: **﴿فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما﴾** (الإسراء ٢٣)، وتنوين "واهاً" في قول الراجز :

واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ... هي المنى لو أننا نلناها[1]

ومنها ما يصغر، كتصغير "رويد" في قول المعطل الهذلي:

رويدَ علياً، جُدَّ ما ثديُ أمِّهمْ ... إلينا، ولكنْ ودُّهم متماينُ[2]

ومنها ما تدخله "أل" كقولهم: النجاءك، أي: انجُ.

١ ــ نوعها

١ ــ اسم الفعل المرتجل:

وهو الذي استعمل في أصل وضعه اسم فعل، ولم ينقل عن شيء آخر، مثل: آه وأف، فهذان مثلاً لا يستعملان إلا اسمين لفعلين مضارعين هما: أتوجع، وأتضجر، أما قولهم: دونَك، حين يكون بمعنى خذ، فمنقول ــ كما سيمر بنا ــ عن ظرف مكان.

وأسماء الأفعال المرتجلة ثلاثة أصناف، هي:

آ ــ اسم فعل أمر:

مثل: صَهْ، اسم للفعل: اسكت، ومَهْ، اسم للفعل: اكفف، وهَلُمَّ، أي ائتِ كقوله تعالى: **﴿والقائلين لاخوانهم هلمَّ إلينا﴾** (الأحزاب ١٨). وحيّ، بمعنى: أقبل، ومنه قول المؤذن: حيّ على الفلاح، وقد تلحق بها "هَلَ" التي للحث والعجلة، كقول لبيد:

[1] ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وإلى أبي النجم، وإلى أبي الغول اليمني.

[2] علي: هو ابن مسعود الأزدي، ينسب إليه ولد عبد مناة، وجُدَّ / قطِعَ. و"ما" زائدة، وقوله: جُدَّ ثديُ أمهم إلينا، يعني: أن صلة الرحم بيننا وبينهم مقطوعة عندنا. وقوله: متماين، مأخوذ من: المَيْنِ، وهو الكذب.

يتمارى في الذي قلت له ... ولقد يسمع قولي: حَيَّهلْ

ومن هذا الضرب: إيهٍ، أي زد في حديثك. وبَسٍّ، اكتفِ، وكذلك: قدْك، وقطْكَ، وتَيْد، اتئد. ووَيهاً، أغرِ.

ب ــ اسم فعل مضارع:

مثل: آه، أتوجع، وأفٍ، أتضجر، وأخٍّ أتكرّه، وواهاً أتعجب، ومثلها: وا، كقول الراجز التميمي:

وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ ... كأنما ذُرَّ عليه الزَّرنَبُ

ومنه: وَيْ، بمعنى: أتعجب، كقوله تعالى: **﴿وَيْ ، كأنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾** (القصص ٨٢)، وكقول زيد بن عمرو بن نفيل القرشي:

وَيْ كأنْ مَنْ يكن له نَشبٌ يُحْـ ... بَبْ، ومن يفتقِرْ يعِش عيشَ ضُرِّ

وقد تلحق بها كاف الخطاب، كقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقمَها ... قيلُ الفوارسِ ويْكَ عنترَ أقْدم

ومنه: بَجَلْ، بمعنى يكفي:

ج ــ اسم فعل ماض:

مثل: هيهات، بمعنى: بَعُدَ. كقول جرير:

فهيهات هيهات العقيقُ ومَنْ بهِ ... وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصِلُهْ

وشتان، بمعنى: افترق، كقول الأعشى:

شتان ما يومي على كورها ... ويومُ حيّانَ أخي جابرِ

وسرعان، بمعنى: سَرُع، فإذا قلت: سرعانَ ما انفعلت. أي: ما أسرع ما انفعلت: قال بشر ابن أبي خازم:

أتخطبُ فيهم بعد قتل رجالهم ... لسَرْعان هذا، والدماء تصبَّبُ

ومن أمثلة العرب المشهورة: سرْعان ذا إهالةً .

هذه لهجة الحجاز، ولهجة تميم: هلم، للمفرد والمذكر، وهلما، للمثنى وهلموا للجمع، وهلمي للأنثى، و..

الفم الأشنب: الذي عذب ماؤه، ورقت، أسنانه. والزرنب: نبت في البادية طيب الرائحة.

[3] رسمها في القرآن: ويكأن. ورسمناها في المتن كما ترى لتوضيح موضع الشاهد، على أن أحد النحاة، وهو أبو الحسن الأخفش، يرى أنها هنا مركبة من: ويْك، و "أن".

أسماء الأفعال

هي أسماء سميت بها الأفعال، فدلت على معانيها، وشابهت بعضها ــ كالأمر والماضي ــ في أنها تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

وهي مع ذلك أسماء، لأنها تحمل بعض علامات الاسم، فمنها ما ينون، كتنوين "أف" في قوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما﴾ (الإسراء ٢٣)، وتنوين "واهاً" في قول الراجز[1]:

واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ... هي المنى لو أننا نلناها

ومنها ما يصغر، كتصغير "رويد" في قول المعطل الهذلي:

رويدَ علياً، جُدَّ ما ثديُ أمِّهمْ ... إلينا، ولكنْ ودُّهم متماينُ[2]

ومنها ما تدخله "أل" كقولهم: النجاءك، أي: انجُ.

١ ــ نوعها

١ ــ اسم الفعل المرتجل:

وهو الذي استعمل في أصل وضعه اسم فعل، ولم ينقل عن شيء آخر، مثل: آه وأف، فهذان مثلاً لا يستعملان إلا اسمين لفعلين مضارعين هما: أتوجع، وأتضجر، أما قولهم: دونَك، حين يكون بمعنى خذ، فمنقول ــ كما سيمر بنا ــ عن ظرف مكان.

وأسماء الأفعال المرتجلة ثلاثة أصناف، هي:

آ ــ اسم فعل أمر:

مثل: صَهْ، اسم للفعل: اسكت، ومَهْ، اسم للفعل: اكفف، وهَلُمَّ، أي ائتِ كقوله تعالى: ﴿والقائلين لاخوانهم هلمَّ إلينا﴾ (الأحزاب ١٨). وحيّ، بمعنى: أقبل، ومنه قول المؤذن: حيّ على الفلاح، وقد تلحق بها "هَلَ" التي للحث والعجلة، كقول لبيد:

[1] ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وإلى أبي النجم، وإلى أبي الغول اليمني.

[2] علي: هو ابن مسعود الأزدي، ينسب إليه ولد عبد مناة، وجُدَّ / قطِعَ. و"ما" زائدة، وقوله: جُدَّ ثديُ أمهم إلينا، يعني: أن صلة الرحم بيننا وبينهم مقطوعة عندنا. وقوله: متماين، مأخوذ من: المَيْنِ، وهو الكذب.

يتمارى في الذي قلت له ... ولقد يسمع قولي: حَيَّ هَلْ

ومن هذا الضرب: إيهٍ، أي زد في حديثك. وبَسٍّ، اكتفِ، وكذلك: قدْك، وقطْكَ، وتَيْد، اتئد. ووَيهاً، أغْرِ.

ب ــ اسم فعل مضارع:

مثل: آه، أتوجع، وأفٍ، أتضجر، وأخٍّ أتكرّه، وواهاً أتعجب، ومثلها: وا، كقول الراجز التميمي:

وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ ... كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبِ

ومنه: وَيْ، بمعنى: أتعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيْ ، كأنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾ (القصص ٨٢)، وكقول زيد بن عمرو بن نفيل القرشي:

وَيْ كأَنْ مَنْ يكن لِه له نَشبٌ يُحْـ ... ـبَبْ، ومن يفتقِرْ يعِش عيشَ ضُرِّ

وقد تلحق بها كاف الخطاب، كقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقمَها ... قيلُ الفوارسِ ويْكَ عنترَ أقْدم

ومنه: بَجَلْ، بمعنى يكفي:

ج ــ اسم فعل ماض:

مثل: هيهات، بمعنى: بَعُدَ. كقول جرير:

فهيهات هيهات العقيقُ ومَنْ بهِ ... وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصِلُهْ

وشتان، بمعنى: افترق، كقول الأعشى:

شتان ما يومي على كورِها ... ويومُ حيّانَ أخي جابرِ

وسرعان، بمعنى: سَرُع، فإذا قلت: سرعانَ ما انفعلت. أي: ما أسرع ما انفعلت: قال بشر ابن أبي خازم:

أتخطبُ فيهم بعد قتل رجالهم ... لسَرْعان هذا، والدماء تصبَّبُ

ومن أمثلة العرب المشهورة: سرْعان ذا إهالةً.

هذه لهجة الحجاز، ولهجة تميم: هلم، للمفرد والمذكر، وهلما، للمثنى وهلموا للجمع، وهلمي للأنثى، و..

الفم الأشنب: الذي عذب ماؤه، ورقت، أسنانه. والزرنب: نبت في البادية طيب الرائحة.

[3] رسمها في القرآن: ويكأن. ورسمناها في المتن كما ترى لتوضيح موضع الشاهد، على أن أحد النحاة، وهو أبو الحسن الأخفش، يرى أنها هنا مركبة من: ويْك، و "أن".

ومثله: وشْكان، فهو اسم للفعل: وشَكَ، وبطآن، اسم للفعل: بَطُؤَ.

٢ ـــ اسم الفعل المنقول:

وهناك أسمَاء أفعال لم تكن في أصل وضعها أسماء أفعال، ولكنها نُقلت عن:

آ ـــ جار ومجرور: مثل إليك عني، أي تَنَحَّ، وعليكَ الرجلَ، أي: الزمه.

ب ـــ أو ظرف: مثل: دونك الكتابَ، أي خذه، ومثله: عندك الكتابَ، ونحـــو: وراءك. أي: تنحَّ، ومكانكَ. أي اثبت، قال عمرو بن الأطنابة:

وقولي كلـمـــــا جشـأت وجاشـت مكـــانِكِ تُحمـدي أو تستـريـحـــــي[2]

ومنه قوله تعالى: **﴿مكانكم أنتم وشركاؤكم﴾** (يونس ٢٨).

ج ـــ أو عن مصدر: مثل: بلْهَ، بمعنى: دع، قال كعب بن مالك يصـــف مـــا تفعله سيوفهم في الحرب:

تـــذَرُ الجـــماجمَ ضاحيـاً هاماتُـــها بَلْـــهَ الأكـــفَّ، كأنــها لـــم تخلَـــقِ

وهو منقول عن مصدر لم يسمع فعله، فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، وإذا لـــم تنونه، فهو اسم فعل أمر منقول عن مصدر، نحو بَلْها الأمرَ، أي: دعه. فهو هنـــا مفعول مطلق أهمل فعله وناب عنه، لأنه منون، ولكنه في بيت كعب اسم فعل أمر، لأنه لم ينون.

ومثله هذا: رُوَيدَ، فهو منقول عن مصدر للفعل: أرود، وكان يجب أن يكون: إرْواداً، إلا أنه رُخم وصُغّر، فصار: رويداً. فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، كما فـــي قول وَدجَّلك بن تُميل المازني:

رويداً بني شـــيبانَ، بعـضَ وعيدكـمْ تلاقـوا غـداً خيلـي علـى سَـفَوانِ

د ـــ أو عن حرف: كقولهم: هاك الليرةَ، أي خذها، فأصله هنـــا "هـــا"وهـــي حرف تنبيه. وتطابق المخاطب، فتقول للمخاطب المذكر: هـــاءَ أو هـــاكَ اللـــيرة، وللمخاطبة المؤنثة: هاءِ أو هاكِ الليرة، وللاثنين: هاؤما أو هاكما الليرة، ولجماعـــة

[1] ويروى: سَرعان ذي إهالة. والإهالة الدسم. و "ذا" اسم إشارة فاعل لاسم الفعل، وإهالةً: تمييز. وللمثل حكاية يمكن الرجوع إليها في جمهرة أمثال العرب للعسكَري ١/٥١٩، رقم المثل /٩٤٢/.

[2] جشأت: ارتفعت من شدة الفزع. وفاعل: جشأت وجاشت، نفسُه.

الذكور: هاؤم أو هاكم الليرة، ومنه قوله تعالى: **﴿هاؤم اقرأوا كتابيَهْ﴾** (الحاقة ١٩)، وتقول لجماعة الأناث: هاؤنَّ، أو هاكنَّ الليرة.

وهذه المنقولات جميعاً لا تكون إلا أسماء أفعال للأمر: بخلاف المرتجلة التي تكون للأمر والمضارع والماضي.

٣ ـــ اسم الفعل القياسي:

أسماء الأفعال كلها سماعية، ما خلا نوعاً واحداً قياسياً يأتي على وزن "فَعالِ" من الفعل الثلاثي، مثل: حَذارِ، ونزالِ، كقول ربيعة بن مقروم الضبي.

فـــدعوا: نـــزالِ، فكنـتُ أولَ نـــازلٍ وعـــلامَ أركبُـــهُ إذا لـــم أنـــزلِ

وجاء شاذاً من غير الثلاثي قولهم: بدارِ، من بادرَ، ودَراكِ، من أدْرَكَ.

٢ ـــ أحكام أسماء الأفعال

١ ـــ بناؤها:

اسم الفعل مبني لأنه تضمن معنى حرف الأمر، وهو اللام، فقولنـــا: صَـــهْ، يعني: لتسكت. ومَهْ، يعني: لتكفف، فلما كان معنى اللام سارياً فيها بنيت.

ثم لحقت بها أسماء الأفعال الماضية والمضارعة وحملت عليها، وإن لم يكـن فيها معنى لام الأمر .

٢ ـــ عملها:

آ ـــ وتعمل هذه الأسماء عمل الأفعال، فترفع الفاعل، كقول جرير الســـابق: فهيهاتَ العقيقُ، وقول الأعشى السابق: شتان ما يومي على كورها ويوم حيـــانَ . وتنصب المفعول به كقوله تعالى: **﴿يـــا أيـــها الذيـــن آمنـــوا عليكـــم أنفسَـكم﴾** (المائدة١٠٥).

هذا رأي بعضهم، أما غيره فيقول: إنها بنيت لأنها وقعت موقع الأفعال المبنية. وهو خلاف لا قيمة له.

ينكر الأصمعي من القدماء أن يقال: شتان ما بين فلان وفلان، وهذا تحجر لا داعي له إلا قلـــة استقرائه لكـــلام الفصحاء، فقد جاء هذا في كلام لحسان بن ثابت، والأحوص، وأبي الأسود، والبعيث، وجميل بثينة، وغيرهم. انظـــر لسان العرب (شتت).

ومثله: وشْكان، فهو اسم للفعل: وشَكَ، وبطآن، اسم للفعل: بَطُؤَ.

٢ ـــ اسم الفعل المنقول:

وهناك أسماء أفعال لم تكن في أصل وضعها أسماء أفعال، ولكنها نُقلت عن:

آ ـــ جار ومجرور: مثل إليك عني، أي تَنَحَّ، وعليكَ الرجلَ، أي: الزمه.

ب ـــ أو ظرف: مثل: دونك الكتابَ، أي خذه، ومثله: عندك الكتابَ، ونحو: وراءك. أي: تنحَّ، ومكانكَ. أي اثبت، قال عمرو بن الأطنابة:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانكِ تُحمدي أو تستريحي[2]

ومنه قوله تعالى: **﴿مكانكم أنتم وشركاؤكم﴾** (يونس ٢٨).

ج ـــ أو عن مصدر: مثل: بلْهَ، بمعنى: دع، قال كعب بن مالك يصف ما تفعله سيوفهم في الحرب:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفَّ، كأنها لم تخلَقِ

وهو منقول عن مصدر لم يسمع فعله، فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، وإذا لم تنونه، فهو اسم فعل أمر منقول عن مصدر، نحو بَلْها الأمرَ، أي: دعه. فهو هنا مفعول مطلق أهمل فعله وناب عنه، لأنه منون، ولكنه في بيت كعب اسم فعل أمر، لأنه لم ينون.

ومثله هذا: رُوَيدَ، فهو منقول عن مصدر للفعل: أرود، وكان يجب أن يكون: إرْواداً، إلا أنه رُخم وصُغّر، فصار: رويداً. فإذا نونته كان مفعولاً مطلقاً، كما في قول ودجّلك بن ثُميل المازني:

رويداً بني شيبانَ، بعضَ وعيدكمْ تلاقوا غداً خيلي على سَفَوانِ

د ـــ أو عن حرف: كقولهم: هاك الليرةَ، أي خذها، فأصله هنا "ها"وهي حرف تنبيه. وتطابق المخاطب، فتقول للمخاطب المذكر: هاءَ أو هاكَ الليرة، وللمخاطبة المؤنثة: هاءِ أو هاكِ الليرة، وللاثنين: هاؤما أو هاكما الليرة، ولجماعة

[1] ويروى: سَرعان ذي إهالة. والإهالة الدسم. و "ذا" اسم إشارة فاعل لاسم الفعل، وإهالةً: تمييز. وللمثل حكاية يمكن الرجوع إليها في جمهرة أمثال العرب للعسكَري ١/٥١٩، رقم المثل /٩٤٢/.

[2] جشأت: ارتفعت من شدة الفزع. وفاعل: جشأت وجاشت، نفسُه.

الذكور: هاؤم أو هاكم الليرة، ومنه قوله تعالى: **﴿هاؤم اقرأوا كتابيَهْ﴾** (الحاقة ١٩)، وتقول لجماعة الأناث: هاؤنَّ، أو هاكنَّ الليرة.

وهذه المنقولات جميعاً لا تكون إلا أسماء أفعال للأمر: بخلاف المرتجلة التي تكون للأمر والمضارع والماضي.

٣ ـــ اسم الفعل القياسي:

أسماء الأفعال كلها سماعية، ما خلا نوعاً واحداً قياسياً يأتي على وزن "فَعالِ" من الفعل الثلاثي، مثل: حَذارِ، ونزال، كقول ربيعة بن مقروم الضبي.

فدعوا: نزالِ، فكنتُ أولَ نازلٍ وعلامَ أركبُهُ إذا لم أنزلِ

وجاء شاذاً من غير الثلاثي قولهم: بدارِ، من بادرَ، ودَراكِ، من أدْركَ.

٢ ـــ أحكام أسماء الأفعال

١ ـــ بناؤها:

اسم الفعل مبني لأنه تضمن معنى حرف الأمر، وهو اللام، فقولنا: صَهْ، يعني: لتسكت. ومَهْ، يعني: لتكفف، فلما كان معنى اللام سارياً فيها بنيت.

ثم لحقت بها أسماء الأفعال الماضية والمضارعة وحملت عليها، وإن لم يكن فيها معنى لام الأمر.

٢ ـــ عملها:

آ ـــ وتعمل هذه الأسماء عمل الأفعال، فترفع الفاعل، كقول جرير السابق: فهيهاتَ العقيقُ، وقول الأعشى السابق: شتان ما يومي على كورها ويومُ حيانَ.

وتنصب المفعول به كقوله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسَكم﴾** (المائدة١٠٥).

هذا رأي بعضهم، أما غيره فيقول: إنها بنيت لأنها وقعت موقع الأفعال المبنية. وهو خلاف لا قيمة له.

ينكر الأصمعي من القدماء أن يقال: شتان ما بين فلان وفلان، وهذا تحجر لا داعي له إلا قلة استقرائه لكلام الفصحاء، فقد جاء هذا في كلام لحسان بن ثابت، والأحوص، وأبي الأسود، والبعيث، وجميل بثينة، وغيرهم. انظر لسان العرب (شتت).

وكقول الكميت بن زيد[1]:

نَعاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولا قتلِ ... ولكنْ فراقاً للدعائم والأصلِ

ب ـ ويجزم المضارع إذاً وقع جواباً لطلبها: كقولك: صَهْ تسلمْ، ومَهْ تسترِح، ومثله ما مرَّ بنا في قول عمر بن الاطنابة وهو قوله: .. مكانك تحمدي.

ج ـ على أن المضارع لا ينصب إذاً وقع جواباً لطلبها معطوفاً مصدره بفاء السببية، فلا يقال: صَهْ فتسلَمَ، ولا: مَهْ فتستريحَ، لأن هذه الفاء ـ كما علمت ـ تعطف مصدراً مؤولاً بعدها على مصدر منتزع من فعل قبلها، وأسماء الأفعال ليست بذات مصادر، ولذلك لا يجوز العطف، ولا يجوز النصب.

د ـ وهي في عملها أضعف من الفعل، ولذلك لا يجوز أن يتقدم عليها مفعولها، فلا يقال: الكتابَ دونَك، إلا في ضرورة الشعر: كقول الراجز الجاهلي، وهو أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم:

يا أيها المائحُ دلوي دونكما ... إني رأيتُ الناس يحْمَدونكا

فقوله: دلوي، مفعول به مقدم لاسم فعل الأمر "دونك" وقد ذهب بعض النحاة في تأويلي إعراب "دلوي" مذهباً بعيداً لا يوافق منطق اللغة، ولا أساليب الشعر.

٣ ـ تنوينها:

ينون بعضها وجوباً لأنه نكرة، مثل: واهاً، ووَيْهاً. وبعضها لا ينون البتة، كتلك التي تبني قياساً على "فَعالِ" ويجوز في بعضها الآخر التنوين وعدمه، مثل: صه، ومه، وأف، وإيهٍ.

٤ ـ مطابقتها:

وهي تلازم حالاً واحدة في الإفراد والجمع والتذكير، تقول: إيهِ يا فلان، وإيهِ يا رجلان، وإيهِ يا قومُ، وإيهِ يا فلانةُ، وهكذا. إلا "هاء" التي رأيناها قبل قليل تطابق المخاطب، وما اتصلت به كاف الخطاب، مثل: إليك عني، وإليكم عني.

[1] نسب في الإنصاف إلى جرير. المسألة ٧٢ ص ٢٧٩.

شواهد للتدريب

١ ـ قال البعيث المجاشعي:

وشتانَ ما بيني وبين ابنِ خالدٍ ... أميةَ في الرزق الذي يتقسَّمُ

٢ ـ قال نُجْبَةُ بن جُنادة العذري:

وقد تراخت بنا عنها نوى قُذُفٌ ... هيهاتُ مُصبَحُها من بعد مُمْسَاها

٣ ـ قال ذو الرمة:

إذا قال حادينا لتشبيه نبأةٍ ... صَهٍ لم يكن إلا دويَّ المسامعِ

٤ ـ قال ابن هرْمة:

تمشي القطوفُ إذا غنى الحداةُ بها ... مشْيَ الجوادِ، فبلَّهَ الجلَّةَ النُّجُبا

القطوف: البطيء من الدواب.

وكقول الكميت بن زيد[1]:

نَعاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولا قتلِ ... ولكنْ فراقاً للدعائم والأصلِ

ب ـ ويجزم المضارع إذا وقع جواباً لطلبها: كقولك: صَهْ تسلمْ، ومَهْ تسترِح، ومثله ما مرَّ بنا في قول عمر بن الاطنابة وهو قوله: .. مكانك تحمدي.

ج ـ على أن المضارع لا ينصب إذاً وقع جواباً لطلبها معطوفاً مصدره بفاء السببية، فلا يقال: صَهْ فتسلَمَ، ولا: مَهْ فتستريحَ، لأن هذه الفاء ـ كما علمت ـ تعطف مصدراً مؤولاً بعدها على مصدر منتزع من فعل قبلها، وأسماء الأفعال ليست بذات مصادر، ولذلك لا يجوز العطف، ولا يجوز النصب.

د ـ وهي في عملها أضعف من الفعل، ولذلك لا يجوز أن يتقدم عليها مفعولها، فلا يقال: الكتابَ دونَك، إلا في ضرورة الشعر: كقول الراجز الجاهلي، وهو أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم:

يا أيها المائحُ دلوي دونكما ... إني رأيتُ الناس يحْمَدونكا

فقوله: دلوي، مفعول به مقدم لاسم فعل الأمر "دونك" وقد ذهب بعض النحاة في تأويلي إعراب "دلوي" مذهباً بعيداً لا يوافق منطق اللغة، ولا أساليب الشعر.

٣ ـ تنوينها:

ينون بعضها وجوباً لأنه نكرة، مثل: واهاً، ووَيْهاً. وبعضها لا ينون البتة، كتلك التي تبني قياساً على "فَعالِ" ويجوز في بعضها الآخر التنوين وعدمه، مثل: صه، ومه، وأف، وإيهٍ.

٤ ـ مطابقتها:

وهي تلازم حالاً واحدة في الإفراد والجمع والتذكير، تقول: إيهِ يا فلان، وإيهِ يا رجلان، وإيهِ يا قومُ، وإيهِ يا فلانةُ، وهكذا. إلا "هاء" التي رأيناها قبل قليل تطابق المخاطب، وما اتصلت به كاف الخطاب، مثل: إليك عني، وإليكم عني.

[1] نسب في الإنصاف إلى جرير. المسألة ٧٢ ص ٢٧٩.

شواهد للتدريب

١ ـ قال البعيث المجاشعي:

وشتانَ ما بيني وبين ابنِ خالدٍ ... أميةَ في الرزق الذي يتقسَّمُ

٢ ـ قال نُجْبَةُ بن جُنادة العذري:

وقد تراخت بنا عنها نوى قُذُفٌ ... هيهاتَ مُصبَحُها من بعد مُمْساها

٣ ـ قال ذو الرمة:

إذا قال حادينا لتشبيه نبأةٍ ... صَهٍ لم يكن إلا دويَّ المسامعِ

٤ ـ قال ابن هرْمة:

تمشي القطوفُ إذا غنى الحداةُ بها ... مشْيَ الجوادِ، فبلْهَ الجلَّةَ النُّجُبا

القطوف: البطيء من الدواب.

ما يعمل عمل الفعل من الأسماء

مر بنا في بحث العامل النحوي أن هناك أسماء تُحمل على الفعل في العمل، لأنها تشبهه في دلالته على الحدث، أو في دلالته على الحدث والزمان معاً، وهذه الأسماء هي:

١ ــ اسم الفعل: وقد مر بنا الكلام عليه.

٢ ــ المصدر:

٣ ــ المشتقات: وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

ودونك تفصيل الحديث عن المصدر والمشتقات.

١ ــ عمل المصدر واسمه

المصدر اسم يدل على حدث كالفعل، ولكنه يختلف عنه في أنه لا يحدد زماناً معيناً في الدلالة، فنحو: ضَرْبٌ، ونجاحٌ، وكتابةٌ، يدل على حدث واقع، ولكن لا يعرف متى وقع.

وهو يعمل لأنه أصل الفعل وفيه حروفه ودلالته على الحدث، إذ ينصب مفعولاً به، كقول أبي الأسود الدؤلي:

نظرتُ إلى عنوانِه فنبذتُهُ كنبذِكَ نعْلاً أخلقتْ من نعالكا

فكأنه قال: كما تنبذُ نعلاً أخلقت. وينصب بعض الفضلات الأخرى، كالمفعول لأجله، مثل: مجيئك رغبةً في العلم يعود عليك بجليل الفوائد. والمفعول المطلق، مثل: تعليمك الأطفالَ تعليماً حسناً جهادُ وبطولة. والحال، مثل: خروجك من البيت مبكراً يدل على نشاطك. وقد يرفع الفاعل، كما في قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفيَ الدراهم تنقادُ الصياريف[1]

أي: كما ينفي الدراهم تنقادُ الصيارفِ. ومثله قول الأقيشر الأسدي:

[1] يداها: أي يدا الناقة. والهاجرة: وقت اشتداد الحر عند الظهيرة.

أفنى تلادي وما جمعتُ من نشبٍ قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق[1]

أي: افنى تلادي ونشبي أن تقرع القواقيزَ أفواهُ الأباريق.

والخلاصة أن المصدر يعمل عمل فعله، ولكنه دونه في ذلك، ولا بد له من أن يستوفي أحد شرطين، حتى يقوى على العمل:

١ ــ الأول: أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، وذلك في الجملة الإنشائية التي تكون للأمر أو للدعاء ، كقول الشاعر:

على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورهمْ فندْلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ[2]

فبدلاً من أن يقول: اندل يا زريقُ المالَ، قال: ندلاً يا زريقُ المالَ.

٢ ــ والثاني: أن يصح تقديره بفعله مع أحد الأحرف المصدرية الثلاثة: أنْ، الناصبة للمضارع، وما، المصدرية، وأنْ، المخففة من الثقيلة. كما توضح لك الأمثلة التالية:

ــ أعجبني فهمُكَ الدرسَ.

التقدير هنا: أعجبني أن تفهمَ الدرس.

ــ نبذت عنوانه كنبذك نعلاً أخلقت.

التقدير: نبذته كما تنبذ نعلاً أخلقت.

ــ علمت ضربك زيداً.

والتقدير: علمت أن قد ضربتَ زيداً. ومثله قول القطامي:

فلما بدا حرمانُها الضيفَ لم يكن علي مُناخُ السوءِ ضربةَ لازبِ

أي: فلما بدا أن ستحرمُ الضيفَ.

فإذا استوفى المصدر أحد هذين الشرطين عمل، سواءٌ أكان مفرداً أم جمعاً، معرفاً بأل أم مجرداً منها، إلا أنه ــ كما بدا في الأمثلة والشواهد ــ يغلب عليه أن يكون مضافاً، وهو الكثير الشائع، وقد يكون منوناً، كما في قوله تعالى: ﴿**أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة**﴾ (البلد ١٤ ــ ١٥)، وأقل منه أن يكون معرفاً بأل، كقول المرار الأسدي:

[1] التلاد: المال القديم، الموروث وغيره، والنشب: المال الثابت، كالدار والقواقيز: جمع مفرده قاقوزة، وهي قدح الخمرة.

[2] الندل: الاختلاس.

ما يعمل عمل الفعل من الأسماء

مر بنا في بحث العامل النحوي أن هناك أسماء تُحمل على الفعل في العمل، لأنها تشبهه في دلالته على الحدث، أو في دلالته على الحدث والزمان معاً، وهذه الأسماء هي:

١ ـ اسم الفعل: وقد مر بنا الكلام عليه.

٢ ـ المصدر:

٣ ـ المشتقات: وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

ودونك تفصيل الحديث عن المصدر والمشتقات.

١ ـ عمل المصدر واسمه

المصدر اسم يدل على حدث كالفعل، ولكنه يختلف عنه في أنه لا يحدد زماناً معيناً في الدلالة، فنحو: ضَرْبٌ، ونجاحٌ، وكتابةٌ، يدل على حدث واقع، ولكن لا يعرف متى وقع.

وهو يعمل لأنه أصل الفعل وفيه حروفه ودلالته على الحدث، إذ ينصب مفعولاً به، كقول أبي الأسود الدؤلي:

نظرتُ إلى عنوانِه فنبذتُهُ   كنبذِكَ نعْلاً أخلقتْ من نعالكا

فكأنه قال: كما تنبذُ نعلاً أخلقت. وينصب بعض الفضلات الأخرى، كالمفعول لأجله، مثل: مجيئك رغبةً في العلم يعود عليك بجليل الفوائد. والمفعول المطلق، مثل: تعليمك الأطفالَ تعليماً حسناً جهادُ وبطولة. والحال، مثل: خروجك من البيت مبكراً يدل على نشاطك. وقد يرفع الفاعل، كما في قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ   نفيَ الدراهمِ تنقادُ الصياريفِ[1]

أي: كما ينفي الدراهم تنقادُ الصيارفِ. ومثله قول الأقيشر الأسدي:

[1] يداها: أي يدا الناقة. والهاجرة: وقت اشتداد الحر عند الظهيرة.

أفنى تلادي وما جمعتُ من نشب   قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

أي: افنى تلادي ونشبي أن تقرع القواقيزَ أفواهُ الأباريق.

والخلاصة أن المصدر يعمل عمل فعله، ولكنه دونه في ذلك، ولا بد له من أن يستوفي أحد شرطين، حتى يقوى على العمل:

١ ـ الأول: أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، وذلك في الجملة الإنشائية التي تكون للأمر أو للدعاء ، كقول الشاعر:

على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورهمْ   فندْلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ[2]

فبدلاً من أن يقول: اندل يا زريقُ المالَ، قال: ندلاً يا زريقُ المالَ.

٢ ـ والثاني: أن يصح تقديره بفعله مع أحد الأحرف المصدرية الثلاثة: أنْ، الناصبة للمضارع، وما، المصدرية، وأنْ، المخففة من الثقيلة. كما توضح لك الأمثلة التالية:

ـ أعجبني فهمُكَ الدرسَ.

التقدير هنا: أعجبني أن تفهمَ الدرس.

ـ نبذت عنوانه كنبذك نعلاً أخلقت.

التقدير: نبذته كما تنبذ نعلاً أخلقت.

ـ علمت ضربك زيداً.

والتقدير: علمت أن قد ضربتَ زيداً. ومثله قول القطامي:

فلما بدا حرمانُها الضيفَ لم يكن   علي مُناخُ السوءِ ضربةَ لازبِ

أي: فلما بدا أن ستحرمُ الضيفَ.

فإذا استوفى المصدر أحد هذين الشرطين عمل، سواءٌ أكان مفرداً أم جمعاً، معرفاً بأل أم مجرداً منها، إلا أنه ـ كما بدا في الأمثلة والشواهد ـ يغلب عليه أن يكون مضافاً، وهو الكثير الشائع، وقد يكون منوناً، كما في قوله تعالى: **﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة﴾** (البلد ١٤ ـ ١٥)، وأقل منه أن يكون معرفاً بأل، كقول المرار الأسدي:

التلاد: المال القديم، الموروث وغيره، والنشب: المال الثابت، كالدار والقواقيز: جمع مفرده قاقوزة، وهي قدح الخمرة.

[2] الندل: الاختلاس.

لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني ... ضربتُ فلم أنكُلْ عن الضربِ مسمعاً

أي فلم أنكل عن أن اضربَ مسمعاً. أو أن يكون جمعاً. كما في قول الشماخ:

وواعدتني ما لا أحاولُ نَفْعهُ ... مواعيدَ عرقوبٍ أخاهُ بيترْبِ

هذا هو عمل المصدر، وهناك ما يسمى في مصطلح النحاة اسم المصدر، وهو ما كانت له دلالة المصدر، إلا إنه أقل أحرفاً منه، فقولك: تسليم، مصدر للفعل: سلم، أما قولك: سلام، فهو اسم له.

والمصدر واسمه سواء في العمل، وكذلك في استيفاء الشرطين السابقين، وله من الشواهد الفصاح ما يشهد بذلك: كقول القطامي:

أكفراً بعد رد الموتِ عني ... وبعد عطائكَ المئةَ الرتاعا

فقوله: عطاء، اسم للمصدر، إعطاء، وقد عمل عمل الفعل، لأنه يصح تقديره بالفعل مسبوقاً بحرف مصدري، تقول: وبعد أن أعطيتني المئةَ الرتاعَ. ومثله قول ذي الرمة:

أطاعت بك الواشين حتى كأنما ... كلامك إياها عليكَ حرامُ

فالكلام اسم للمصدر: تكليم. وقد عمل عمل الفعل.

* * *

تنبيه:

يرى بعض النحويين أن الشرطين اللذين ذكرا لعمل المصدر، ليسا بلازمين، ولكنهما غالبان على المصدر العامل، واستدل على ذلك بأنه يعمل أحياناً دون أن يستوفيهما، نحو: ضربي زيداً قائماً. وأكلي الحلوى واقفاً. وإن تعظيمك غيرك حسنٌ. وكان إكرامك أخاك مبرة. ففي هذه المواضع لا تقع الأحرف المصدرية الثلاثة والفعل.

والحق إنه لا يقال: أنْ اضربَ زيداً قائماً، لأن ذلك غير مسموع ولكن الذي مثّل به في العبارتين الأخيرتين يحتاج إلى مزيد من التوضيح، فالأصل فيهما مبتدأ وخبر، إذ كانت الأولى قبل دخول: إن، تعظيمُكَ غيرك حسن. وكانت الثانية قبل: كان، إكرامُك أخاك مبرة.

وهذا الأصل يبيح لك أن تقيم مقامهما مصدراً مؤولاً، فتقول: أن تعظم أخاك حسن، وأن تكرمه مبرة، فلما دخلت "إن" و "كان" صار التقدير في الظاهر ممتنعاً.

٢ ــ عمل اسم الفاعل

اسم الفاعل أقوى على العمل من المصدر، لأنه يشبه الفعل المضارع في اللفظ، وفي المعنى، أما شبهه إياه في اللفظ فيتجلى في أنه يكون على وزن "فاعل" في الثلاثي، وهذه الصيغة تشبه "يفعل" في الحركات والإيقاع. ويصاغ من فوق الثلاثي على وزن مضارعه نفسه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، فقولك: مُخرْجٍ، يشبه في لفظه: يُخْرِجُ.

وأما الشبه المعنوي فيظهر في دلالة اسم الفاعل على الحدث، والفاعل، والزمان الحاضر، أو المستقبل، أو الدائم.

هذا الشبه الكبير سبب في قدرة اسم الفاعل على العمل، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، وبعض الفضلات الأخرى، ويعمل في شبه الجملة.

ولكنه مع هذا كله لا يبلغ مرتبة الفعل في ذلك، لأنه ــ كما رأينا من قبل ــ فرع عليه، ولا بد له من شروط يستوفيها حتى يكون قادراً على العمل، فما هذه الشروط؟

آ ــ عمله موصولاً بأل:

ويرى النحاة أنه يعمل بلا شروط إذ وصِلَ بأل، لأنه يؤول معها بالفعل صراحة، ولأنها تقوم مقام الاسم الموصول، كما ترى في قول ذي الرمة:

ألا أيهذا الباخِعُ الوجْدُ نفْسهُ ... لشيءٍ نحَتْهُ عن يديهِ المقادرُ

فاسم الفاعل: باخع، رفع فاعلاً هو الوجد، ونصب مفعولاً به هو: نفسه، لأنه وصلَ بأل، فكأنه قال: أيهذا الذي يبخَعُ الوجْدُ نفْسهُ. ومن ذلك قول القطامي:

الضاربون عُميراً عن ديارِهمُ ... بالتل، يومَ عميرٌ ظالمٌ عادي

كأنه قال: الذين ضربوا عميراً. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿**فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهم عن ذكرِ الله**﴾ (الزمر ٢٢) فكأنه قال: ويل للذين قست قلوبهُم.

ب ــ عمله مجرداً من "أل":

وإذا لم يكن موصولاً بها وجب أن يستوفي أربعة شروط مجتمعةً، هي:

لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني ... ضربتُ فلم أنكُلْ عن الضربِ مسمعاً

أي فلم أنكل عن أن اضربَ مسمعاً. أو أن يكون جمعاً. كما في قول الشماخ:

وواعدتني ما لا أحاولُ نَفْعهُ ... مواعيدَ عرقوبٍ أخاهُ بيتْربِ

هذا هو عمل المصدر، وهناك ما يسمى في مصطلح النحاة اسم المصدر، وهو ما كانت له دلالة المصدر، إلا إنه أقل أحرفاً منه، فقولك: تسليم، مصدر للفعل: سلم، أما قولك: سلام، فهو اسم له.

والمصدر واسمه سواء في العمل، وكذلك في استيفاء الشرطين السابقين، وله من الشواهد الفصاح ما يشهد بذلك: كقول القطامي:

أكفراً بعد رد الموتِ عني ... وبعد عطائكَ المئةَ الرتاعا

فقوله: عطاء، اسم للمصدر، إعطاء، وقد عمل عمل الفعل، لأنه يصح تقديره بالفعل مسبوقاً بحرف مصدري، تقول: وبعد أن أعطيتني المئةَ الرتاعَ. ومثله قول ذي الرمة:

أطاعت بك الواشين حتى كأنما ... كلامك إياها عليكَ حرامُ

فالكلام اسم للمصدر: تكليم. وقد عمل عمل الفعل.

* * *

تنبيه:

يرى بعض النحويين أن الشرطين اللذين ذكرا لعمل المصدر، ليسا بلازمين، ولكنهما غالبان على المصدر العامل، واستدل على ذلك بأنه يعمل أحياناً دون أن يستوفيهما، نحو: ضربي زيداً قائماً. وأكلي الحلوى واقفاً. وإن تعظيمك غيرك حسنٌ. وكان إكرامك أخاك مبرة. ففي هذه المواضع لا تقع الأحرف المصدرية الثلاثة والفعل.

والحق إنه لا يقال: أنْ اضربَ زيداً قائماً، لأن ذلك غير مسموع ولكن الذي مثّل به في العبارتين الأخيرتين يحتاج إلى مزيد من التوضيح، فالأصل فيهما مبتدأ وخبر، إذ كانت الأولى قبل دخول: إن، تعظيمُكَ غيرك حسن. وكانت الثانية قبل: كان، إكرامُك أخاك مبرة.

وهذا الأصل يبيح لك أن تقيم مقامهما مصدراً مؤولاً، فتقول: أن تعظم أخاك حسن، وأن تكرمه مبرة، فلما دخلت "إن" و "كان" صار التقدير في الظاهر ممتنعاً.

٢ ــ عمل اسم الفاعل

اسم الفاعل أقوى على العمل من المصدر، لأنه يشبه الفعل المضارع في اللفظ، وفي المعنى، أما شبهه إياه في اللفظ فيتجلى في أنه يكون على وزن "فاعل" في الثلاثي، وهذه الصيغة تشبه "يفعل" في الحركات والإيقاع. ويصاغ من فوق الثلاثي على وزن مضارعه نفسه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، فقولك: مُخرْجٍ، يشبه في لفظه: يُخْرِجُ.

وأما الشبه المعنوي فيظهر في دلالة اسم الفاعل على الحدث، والفاعل، والزمان الحاضر، أو المستقبل، أو الدائم.

هذا الشبه الكبير سبب في قدرة اسم الفاعل على العمل، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفعول به، وبعض الفضلات الأخرى، ويعمل في شبه الجملة.

ولكنه مع هذا كله لا يبلغ مرتبة الفعل في ذلك، لأنه ــ كما رأينا من قبل ــ فرع عليه، ولا بد له من شروط يستوفيها حتى يكون قادراً على العمل، فما هذه الشروط؟

آ ــ عمله موصولاً بأل:

ويرى النحاة أنه يعمل بلا شروط إذ وصِلَ بأل، لأنه يؤول معها بالفعل صراحة، ولأنها تقوم مقام الاسم الموصول، كما ترى في قول ذي الرمة:

ألا أيهذا الباخِعُ الوجْدُ نفْسهُ ... لشيءٍ نحَتْهُ عن يديهِ المقادرُ

فاسم الفاعل: باخع، رفع فاعلاً هو الوجد، ونصب مفعولاً به هو: نفسه، لأنه وصلَ بأل، فكأنه قال: أيهذا الذي يبخَعُ الوجْدُ نفْسهُ. ومن ذلك قول القطامي:

الضاربون عُميراً عن ديارِهمُ ... بالتل، يومَ عميرٌ ظالمٌ عادي

كأنه قال: الذين ضربوا عميراً. ومنه أيضاً قوله تعالى: **﴿فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهم عن ذكرِ الله﴾** (الزمر ٢٢) فكأنه قال: ويل للذين قست قلوبهُم.

ب ــ عمله مجرداً من "أل":

وإذا لم يكن موصولاً بها وجب أن يستوفي أربعة شروط مجتمعةً، هي:

١ ــ أن يدل على الحال، أو الاستقبال، أو الاستمرار :

وهي الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها الفعل المضارع، فإذا قلت: مالك تمشي صاحباً ذيولَ الفخار. جاء اسم الفاعل: ساحباً، دالاً على الزمن الحاضر، ولذلك حق له أن ينصب مفعولاً به، وهو ذيول، وتأمل قوله تعالى: **﴿فلعلك تاركٌ بعض ما يوحي إليك، وضائقٌ به صدرُك﴾** (هود ١٢)، تجد اسم الفاعل: تارك، يدل على الاستقبال، فكأنه قال: ستترك ومثله: ضائق، ولهذا نصب الأول مفعولاً به، ورفع الثاني فاعلاً.

٢ ــ أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي أو مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال:

ويعني هذا أن يسبق اسم الفاعل باستفهام أو نفي، أو يقع في الإعراب خبراً أو صفة أو حالاً، كما في هذه الأمثلة:

قال ذو الرمة:

أحادرةٌ دموعَكَ دارُ ميّ وهائجةٌ صبابتَكَ الرسومُ

فقد نصب اسم الفاعل "حادرة" مفعولاً به، هو دموعك، ورفع فاعلاً هو: دار ، ومثله: هائجة، في العمل، لأنهما اعتمدا على الاستفهام.

قال الأبيردُ الرياحي:

أحقاً عبادَ اللهِ أنْ لستُ لاقياً بُرَيْداً طوالَ الدهرِ ما لألأ العفْرُ

فاسم الفاعل "لاقياً" نصب مفعولاً به هو: بريداً، لأنه اعتمد على نفي. ومثله أن تقول: ما ضائر أخاك رفعُ الحجابِ بيننا.

ــ وإذا عدت إلى قوله تعالى: **﴿لعلك تاركٌ بعض ما يوحي إليك﴾** وجدت اسم الفاعل وقع خبراً، وسبق بما يشبه المبتدأ، وهو اسم: لعل. ومثله قولك: إنه لحامل أعباءَ الآخرين.. أو: هو حامل أعباءَ الآخرين.

قال سحيم عبد بني الحسحاس:

---

[١] لا يشترط هذا إلا في نصب المفعول به، عند بعض النحاة.

هو فاعل سد مسد خبر المبتدأ: حادرة.

وجدتُهما يوماً ــ و للصيد غرة تدقان مسكاً مائلاً برقُعاهُما

فاسم الفاعل "مائلاً" رفع فاعلاً، هو: برقعاهما، لأنه اعتمد على صاحب حال، وهو الضمير في الفعل "تدقان" الذي يعود إلى الفتاتين اللتين يصفهما.

على أنه قد يحذف الموصوف، ولكن حذفه لا يعدو اللفظ، لأن معناه يظل قائماً في الكلام، انظر إلى قوله تعالى: **﴿والذين يدعون من دونه، لا يستجيبون لهم بشيء، إلا كباسطٍ كفيه إلى الماء ليبلغَ فاه﴾** (الرعد ١٤)، فقوله: باسطٍ كفيه، اعتمد على موصوف محذوف، هو: رجل، والتقدير: إلا كرجل باسط كفيه، ومثله قول الأعشى:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهِنَها فلم يضرْها وأوهى قرنهُ الوعلُ

والتقدير: كوعل ناطح صخرة.

والمعطوف على ما اعتمد شيئاً مما تقدم ينصب أو يرفع مثله، كما ترى في قوله تعالى: **﴿ثم إنكم أيها الضالون المكذبون، لأكلون من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون﴾** (الواقعة ٥١ ــ ٥٢) فقوله "مالئون" معطوف على اسم الفاعل: آكلون، وهو خبر (إن)، أي اعتمد ما أصله المبتدأ، ولذلك نصب المعطوف عليه مفعولاً به، هو: البطون.

٣ ــ ألا يكون مصغراً:

لأنه إذا صغر فقد الصلة بينه وبين الفعل المضارع، لأن التصغير كما هو معروف ــ من خصائص الأسماء، فلا يجوز أن تقول: أخوك كويتبٌ وظيفتهُ.

٤ ــ ألا يكون موصوفاً تحول الصفةُ بينه وبين معموله:

لأن الفصل بين اسم الفاعل ومعموله مما يضعفه عن العمل، وعلى هذا لا يقال: أنت كاتب جيد وظيفتك. إلا أنهم نقلوا بيتاً لبشر بن أبي خازم يخالف هذا الأصل، وهو قوله:

١ ــ أن يدل على الحال، أو الاستقبال، أو الاستمرار :

وهي الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها الفعل المضارع، فإذا قلت: مالك تمشي صاحباً ذيولَ الفخار. جاء اسم الفاعل: ساحباً، دالاً على الزمن الحاضر، ولذلك حق له أن ينصب مفعولاً به، وهو ذيول، وتأمل قوله تعالى: **﴿فلعلك تاركٌ بعض ما يوحي إليك، وضائقٌ به صدرُك﴾** (هود ١٢)، تجد اسم الفاعل: تارك، يدل على الاستقبال، فكأنه قال: ستترك ومثله: ضائق، ولهذا نصب الأول مفعولاً به، ورفع الثاني فاعلاً.

٢ ــ أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي أو مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال:

ويعني هذا أن يسبق اسم الفاعل باستفهام أو نفي، أو يقع في الإعراب خبراً أو صفة أو حالاً، كما في هذه الأمثلة:

قال ذو الرمة:

أحادرةٌ دموعَكَ دارُ ميّ   وهائجةٌ صبابتَكَ الرسومُ

فقد نصب اسم الفاعل "حادرة" مفعولاً به، هو دموعك، ورفع فاعلاً هو: دار ، ومثله: هائجة، في العمل، لأنهما اعتمدا على الاستفهام.

قال الأبيردُ الرياحي:

أحقاً عبادَ اللهِ أنْ لستُ لاقياً   بُرَيْداً طوالَ الدهرِ ما لألأ العفْرُ

فاسم الفاعل "لاقياً" نصب مفعولاً به هو: بريداً، لأنه اعتمد على نفي. ومثله أن تقول: ما ضائر أخاك رفعُ الحجابِ بيننا.

ــ وإذا عدت إلى قوله تعالى: **﴿لعلك تاركٌ بعض ما يوحي إليك﴾** وجدت اسم الفاعل وقع خبراً، وسبق بما يشبه المبتدأ، وهو اسم: لعل. ومثله قولك: إنه لحامل أعباءَ الآخرين.. أو: هو حامل أعباءَ الآخرين.

قال سحيم عبد بني الحسحاس:

---

[1] لا يشترط هذا إلا في نصب المفعول به، عند بعض النحاة.

هو فاعل سد مسد خبر المبتدأ: حادرة.

وجدتُهما يوماً ــ و للصيد غرة   تدقان مسكاً مائلاً برقُعاهُما

فاسم الفاعل "مائلاً" رفع فاعلاً، هو: برقعاهما، لأنه اعتمد على صاحب حال، وهو الضمير في الفعل "تدقان" الذي يعود إلى الفتاتين اللتين يصفهما.

على أنه قد يحذف الموصوف، ولكن حذفه لا يعدو اللفظ، لأن معناه يظل قائماً في الكلام، انظر إلى قوله تعالى: **﴿والذين يدعون من دونه، لا يستجيبون لهم بشيء، إلا كباسطٍ كفيه إلى الماء ليبلغَ فاه﴾** (الرعد ١٤)، فقوله: باسطٍ كفيه، اعتمد على موصوف محذوف، هو: رجل، والتقدير: إلا كرجل باسط كفيه، ومثله قول الأعشى:

كفاطحٍ صخرةً يوماً ليوهِنَها   فلم يضرْها وأوهى قرنهُ الوعلُ

والتقدير: كوعل ناطح صخرة.

والمعطوف على ما اعتمد شيئاً مما تقدم ينصب أو يرفع مثله، كما ترى في قوله تعالى: **﴿ثم إنكم أيها الضالون المكذبون، لأكلون من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون﴾** (الواقعة ٥١ ــ ٥٢) فقوله "مالئون" معطوف على اسم الفاعل: آكلون، وهو خبر (إن)، أي اعتمد ما أصله المبتدأ، ولذلك نصب المعطوف عليه مفعولاً به، هو: البطون.

٣ ــ ألا يكون مصغراً:

لأنه إذا صغر فقد الصلة بينه وبين الفعل المضارع، لأن التصغير كما هو معروف ــ من خصائص الأسماء، فلا يجوز أن تقول: أخوك كويتبٌ وظيفتهُ.

٤ ــ ألا يكون موصوفاً تحول الصفةُ بينه وبين معموله:

لأن الفصل بين اسم الفاعل ومعموله مما يضعفه عن العمل، وعلى هذا لا يقال: أنت كاتب جيد وظيفتك. إلا أنهم نقلوا بيتاً لبشر بن أبي خازم يخالف هذا الأصل، وهو قوله:

إذا فاقدٌ خطبْاءُ فرْخينِ رجَّعتْ   ذكرتُ سليمى في الخليطِ المزايلِ

فزعموا أن "فرخين" مفعول به لفعل محذوف، تقديره: فقدت وليس مفعولاً به لاسم الفاعل: (فاقد)، لأنه وصف بـ: خطبْاء.

واسم الفاعل كالمصدر يعمل جمعاً ومثنىً ومفرداً، كقوله تعالى: ﴿**والذاكرين الله كثيراً والذاكرات**﴾ (الأحزاب ٣٥)، ومثله قول عنترة:

الشاتِمِيْ عرضي ولم أشتمهما   والناذرين إذا لم ألقهما دمي

ولاسم الفاعل صيغ تفيد المبالغة سنلم بها في قسم الصرف، تعمل مثله، لأنها تدل على الحدث، وعلى الزمن المستمر، كما يدل الفعل المضارع في بعض الأحيان، انظر قول سعد بن ناشب:

فيا لرزامٍ رشحوا بي مقدّماً   إلى الحرب خواضاً إليها الكتائبا

فقوله: خواضاً. صيغة مبالغة لاسم الفاعل: خائض، وقد نصبت مفعولاً به "الكتائب"، لأنها اعتمدت موصوفاً محذوفاً، والتقدير: رشحوا بي رجلاً مقدماً خواضاً الكتائب. ومن هذا قول أبي طالب يرثي أبا أمية المخزومي:

ضروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سمانِها   إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ

تابع معمول اسم الفاعل:

يجوز أن يأتي المفعول به لاسم الفاعل مضافاً إليه، تقول مثلاً: هذا قاتل أخيك. والأصل هذا قاتلٌ أخاك. فإذا أضيف جاز لنا في تابعه الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، تقول: هذا قاتلُ أخيك البائسِ أو البائسَ. وهذا قاتل أخيك وأبيك أو وأباك. وعلى هذا قول الفرزدق:

قعودٌ لدى الأبوابِ طلابُ حاجةٍ   عوانٍ من الحاجاتِ أو حاجةً بكرا

فقد عطف " حاجةً" ، ونصبها على المعنى.

الفاقد: المرأة التي فقدت ولدها. الخطباء: المصابة بالخطب. رجعت الحمامة: صدر عنها أصوات تدل على أسى وحزن،، أو قالت ـــ إذا كانت امرأة ـــ: إنا لله وأنا إليه راجعون.

٣ ـ عمل اسم المفعول

ويعمل اسم المفعول عمل المبني للمجهول، فيرفع نائب فاعل، وينصب مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول واحد، كما ينصب الفضلات التي ينصبها اسم الفاعل، تقول: هذا رجلٌ محمودةٌ سيرتُهُ. فترفع "سيرته" على أنها نائبُ فاعل، عمل فيها اسم المفعول: محمودة. وتقول أيضاً: هذا فقير مكسوٌّ ثوباً. فتنصب "ثوباً" على أنه مفعول به لاسم المفعول: مكسو. وتقول: إنك لمقصودٌ رغبةً في نوالك مرغوب فيه رغبةً بالغة. وهكذا.. فاسم المفعول نصب مفعولاً لأجله في العبارة الأولى، ومفعولاً مطلقاً في الثانية.

ولا بد له من أن يستوفي الشروط التي عرفناها في اسم الفاعل ، كما توضح لك الشواهد التالية:

قال جرير:

أصبحتَ للمنبرِ المعمورِ مجلسُهُ   زيناً وزينَ قبابِ الملكِ والحجرِ

اسم المفعول هنا هو قوله " المعمور" وقد وصل بأل، ولذلك رفع نائب فاعل هو: مجلسه، فكأنه قال: للمنبر الذي عُمِرَ مجلسه.

وقال تعالى: ﴿**ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ**﴾ (هود ١٠٣).

أما اسم المفعول هنا، وهو: مجموع، فلم يوصل بأل، ولكنه اعتمد على موصوف، هو قوله: يوم. ولذلك رفع نائب فاعل هو: الناس.

وقال النابغة الذبياني:

ألم أقسِمْ عليكَ لتُخبرني   أمحمول على النعشِ الهمامُ

وهنا اعتمد على: استفهام: أمحمول. ورفع نائب فاعل: الهمام.

وقد يتحول نائب الفاعل إلى تمييز، كما في قول الشاعر:

ولي جلساءُ ما أملُّ حديثَهمْ   الباءُ مأمونون غيباً ومشهداً

فقوله: غيباً، تمييز محول عن نائب فاعل، لأن الأصل: مأمونٌ غيبُهم. كما يمكن أن

[1] كذلك لا يشترط فيه أن يدل على الحال أو الاستقبال في حال رفعه نائب فاعل.

إذا فاقدٌ خطبْاءُ فرْخينِ رجَّعتْ ... ذكرتُ سليمى في الخليطِ المزايلِ

فزعموا أن "فرخين" مفعول به لفعل محذوف، تقديره: فقدت وليس مفعولاً به لاسم الفاعل: (فاقد)، لأنه وصف بـ: خطبْاء.

واسم الفاعل كالمصدر يعمل جمعاً ومثنىً ومفرداً، كقوله تعالى: **﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾** (الأحزاب ٣٥)، ومثله قول عنترة:

الشاتِمَيْ عرضي ولم أشتمهما ... والناذرين إذا لم ألقهما دمي

ولاسم الفاعل صيغ تفيد المبالغة سنلم بها في قسم الصرف، تعمل مثله، لأنها تدل على الحدث، وعلى الزمن المستمر، كما يدل الفعل المضارع في بعض الأحيان، انظر قول سعد بن ناشب:

فيا لرزامٍ رشحوا بي مقدْماً ... إلى الحربِ خواضاً إليها الكتائبا

فقوله: خواضاً. صيغة مبالغة لاسم الفاعل: خائض، وقد نصبت مفعولاً به "الكتائب"، لأنها اعتمدت موصوفاً محذوفاً، والتقدير: رشحوا بي رجلاً مقدماً خواضاً الكتائب. ومن هذا قول أبي طالب يرثي أبا أمية المخزومي:

ضروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سمانِها ... إذا عدموا زاداً فإنك عاقرُ

تابع معمول اسم الفاعل:

يجوز أن يأتي المفعول به لاسم الفاعل مضافاً إليه، تقول مثلاً: هذا قاتل أخيك. والأصل هذا قاتلٌ أخاك. فإذا أضيف جاز لنا في تابعه الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، تقول: هذا قاتلُ أخيك البائسِ أو البائسَ. وهذا قاتل أخيك وأبيك أو وأباك. وعلى هذا قول الفرزدق:

قعودٌ لدى الأبوابِ طلاَّبُ حاجةٍ ... عوانٍ من الحاجاتِ أو حاجةً بكرا

فقد عطف " حاجةً" ، ونصبها على المعنى.

الفاقد: المرأة التي فقدت ولدها. الخطباء: المصابة بالخطب. رجعت الحمامة: صدر عنها أصوات تدل على أسى وحزن،، أو قالت ـــ إذا كانت امرأة ـــ: إنا لله وأنا إليه راجعون.

٣ ـ عمل اسم المفعول

ويعمل اسم المفعول عمل المبني للمجهول، فيرفع نائب فاعل، وينصب مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول واحد، كما ينصب الفضلات التي ينصبها اسم الفاعل، تقول: هذا رجلٌ محمودةُ سيرتُهُ. فترفع "سيرته" على أنها نائبُ فاعل، عمل فيها اسم المفعول: محمودة. وتقول أيضاً: هذا فقير مكسوٌّ ثوباً. فتنصب "ثوباً" على أنه مفعول به لاسم المفعول: مكسو. وتقول: إنك لمقصودٌ رغبةً في نوالك مرغوب فيه رغبةً بالغة. وهكذا.. فاسم المفعول نصب مفعولاً لأجله في العبارة الأولى، ومفعولاً مطلقاً في الثانية.

ولا بد له من أن يستوفي الشروط التي عرفناها في اسم الفاعل ، كما توضح لك الشواهد التالية:

قال جرير:

أصبحتَ للمنبرِ المعمورِ مجلسُهُ ... زيناً وزينَ قبابِ الملكِ والحجرِ

اسم المفعول هنا هو قوله " المعمور" وقد وصل بأل، ولذلك رفع نائب فاعل هو: مجلسه، فكأنه قال: للمنبر الذي عُمِرَ مجلسه.

وقال تعالى: **﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ﴾** (هود ١٠٣).

أما اسم المفعول هنا، وهو: مجموع، فلم يوصل بأل، ولكنه اعتمد على موصوف، هو قوله: يوم. ولذلك رفع نائب فاعل هو: الناس.

وقال النابغة الذبياني:

ألم أقسِمْ عليكَ لتُخبِرَني ... أمحمولٌ على النعشِ الهُمَامُ

وهنا اعتمد على: استفهام: أمحمول. ورفع نائب فاعل: الهمام.

وقد يتحول نائب الفاعل إلى تمييز، كما في قول الشاعر:

ولي جلساءُ ما أملُّ حديثَهمْ ... ألباءُ مأمونون غيباً ومشهداً

فقوله: غيباً، تمييز محول عن نائب فاعل، لأن الأصل: مأمونٌ غيبُهم. كما يمكن أن

[1] كذلك لا يشترط فيه أن يدل على الحال أو الاستقبال في حال رفعه نائب فاعل.

يتحول إلى مضاف إليه، كقولك: فلانٌ محمودُ السيرةِ، مأمونُ الجانبِ، والأصل: محمودةٌ سيرته، مأمون جانُبهُ. وهذا كثير جداً.

٤ ـ عمل الصفة المشبهة

تحْمِلُ الصفة المشبهة في العمل على اسم الفاعل، لأنها تشبه في الدلالة على الحدث وفاعله، أما صلتها بالفعل المضارع فغير بينة، لأن أوزانها تختلف لفظاً عن صيغه، ولكنها مع ذلك تشبهه في الدلالة على الاستمرار، ومن أجل ذلك اقتصر عملها على رفع الفاعل، وكثر انتقاله إلى التمييز، والمضاف إليه. تقول: فلان كريمٌ طبْعهُ، حسنٌ خلقُهُ، طيبُ قلبهُ فكأنك قلت: فلان كرُمَ خلقُه، وحسُنَ طبعه، وطاب قلبه. وانظر إلى عملها في قول النابغة الذبياني:

وهبَّتِ الريحُ من تلقاء ذي أُرلٍ   تزجي سحاباً قليلاً ماؤه شَبِما[1]

فكأنه قال: قل ماؤه. وفي قول حسان:

بيضُ الوجوهِ كريمةُ أحسابُهُم   شم الأنوف من الطرازِ الأول

أي: كرمت أحسابهم.

وقد يتحول فاعلها ـ كما قلنا ـ إلى تمييز، كما يتحول فاعل الفعل أحياناً، تقول: فلان كريمُ خلقاً، حسن طبعاً، طيب قلباً. فهذا يشبه قولك: كرم خلقاً، وحسنَ طبعاً، وطاب قلباً.

وكثيراً ما يضاف معمولها إليها، فيكون في الإعراب مضافاً إليه، وفي المعنى فاعلاً، تقول: فلان طيبُ القلبِ، حسنُ الطبعِ، كريمُ الخلق.

* * *

وتحدث النحاة فأطالوا عن ظاهرة نادرة الوقوع، وهي مجيء معمولها معرفاً بأل، ومنصوباً، كما في قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ   ولا بفزارةَ الشُّعرِ الرقابا

فقوله: الشعر، جمع مفرده: أشعر، كأحمر، وحُمْر، وقوله: الرقاب، منصوب

[1] ذو أرل: موضع. تزجي: تسوق. شبم: بارد.

في اللفظ بعد الصفة المشبهة، وهو في المعنى فاعل، لأنه يقدر بقولك: ولا بفزارةَ الشعرِ رقابُهمْ. أي الذين كثر شعر رقابهم. فعلام نصب؟

أنقول: إنه تمييز؟ لا يصح هذا لأن التمييز يجب أن يكون نكرة لا معرفة، أهو إذاً مفعول به؟ لا يصح أيضاً لأن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل اللازم الذي لا ينصب مفعولاً به.

ومن أجل هذا قال النحاة: إنه شبه المفعول به، لأنهم قاسوه على عمل اسم الفاعل في مثل قولك: الضارب الرجل.

ولا تعمل الصفة المشبهة إلا إذا اعتمدت على ما ذكرناه في اسمي الفاعل والمفعول، أو كانت محلاة بأل، ولا يشترط فيها أن تدل على الحال أو الاستقبال، لأنها تدل على ثبوت واستمرار، وهذا من دلالة الفعل المضارع أحياناً، إلا أنها يشترط فيها ما لم يشترط في اسم الفاعل، فلا بد أن يكون فاعلها غير أجنبي، على حين قد يكون أجنبياً في اسم الفاعل، تأمل العبارتين التاليتين:

ـ سعيد ضاربُ سميراً.

ـ سعيد كريمٌ طبعُهُ.

فطبع سعيد ليس أجنبياً منفصلاً عنه، ولكن سميراً ليس سعيداً نفسه، وإنما هو أجنبي منفصل عنه.

٥ ـ عمل اسم التفضيل

واسم التفضيل يرفع فاعلاً ظاهراً بشروط:

١ ـ أن يسبق بنفي أو ما يشبه النفي.

٢ ـ أن يكون مرفوعه أجنبياً.

٣ ـ أن يكون مفضلاً على نفسه.

وقد اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في قولك: لا ترى في الناس رفيقاً أولى به الفضلُ من الصديق.. فقوله "الفضلُ" هو الفاعل، والعامل فيه اسم التفضيل "أولى" والفضل الذي هو الفاعل مفضل على نفسه، وهو أجنبي عن الصديق والرفيق، ومثل هذا قولهم: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عيني سعيد. ولا

يتحول إلى مضاف إليه، كقولك: فلانٌ محمودُ السيرةِ، مأمونُ الجانبِ، والأصل: محمودةٌ سيرته، مأمون جانُبه. وهذا كثير جداً.

٤ ــ عمل الصفة المشبهة

تحْملُ الصفة المشبهة في العمل على اسم الفاعل، لأنها تشبه في الدلالة على الحدث وفاعله، أما صلتها بالفعل المضارع فغير بينة، لأن أوزانها تختلف لفظاً عن صيغه، ولكنها مع ذلك تشبهه في الدلالة على الاستمرار، ومن أجل ذلك اقتصر عملها على رفع الفاعل، وكثر انتقاله إلى التمييز، والمضاف إليه. تقول: فلان كريمٌ طبْعهُ، حسنٌ خلقُهُ، طيبُ قلبهُ فكأنك قلت: فلان كرُمَ خلقُه، وحسُنَ طبعه، وطاب قلبه. وانظر إلى عملها في قول النابغة الذبياني:

وهبَّتِ الريحُ من تلقاء ذي أُرلٍ ... تزجي سحاباً قليلاً ماؤه شبِما[1]

فكأنه قال: قل ماؤه. وفي قول حسان:

بيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابُهُم ... شم الأنوف من الطرازِ الأول

أي: كرمت أحسابهم.

وقد يتحول فاعلها ــ كما قلنا ــ إلى تمييز، كما يتحول فاعل الفعل أحياناً، تقول: فلان كريمُ خلقاً، حسن طبعاً، طيب قلباً. فهذا يشبه قولك: كرم خلقاً، وحسنَ طبعاً، وطاب قلباً.

وكثيراً ما يضاف معمولها إليها، فيكون في الإعراب مضافاً إليه، وفي المعنى فاعلاً، تقول: فلان طيبُ القلبِ، حسنُ الطبعِ، كريمُ الخلق.

* * *

وتحدث النحاة فأطالوا عن ظاهرة نادرة الوقوع، وهي مجيء معمولها معرفاً بأل، ومنصوباً، كما في قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ... ولا بفزارةَ الشُّعرِ الرِقابا

فقوله: الشعر، جمع مفرده: أشعر، كأحمر، وحُمْر، وقوله: الرقاب، منصوب

[1] ذو أرل: موضع. تزجي: تسوق. شبم: بارد.

في اللفظ بعد الصفة المشبهة، وهو في المعنى فاعل، لأنه يقدر بقولك: ولا بفزارةَ الشعرِ رقابُهمْ. أي الذين كثر شعر رقابهم. فعلام نصب؟

أنقول: إنه تمييز؟ لا يصح هذا لأن التمييز يجبُ أن يكون نكرة لا معرفة، أهو إذاً مفعول به؟ لا يصح أيضاً لأن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل اللازم الذي لا ينصب مفعولاً به.

ومن أجل هذا قال النحاة: إنه شبه المفعول به، لأنهم قاسوه على عمل اسم الفاعل في مثل قولك: الضارب الرجل.

ولا تعمل الصفة المشبهة إلا إذا اعتمدت على ما ذكرناه في اسمي الفاعل والمفعول، أو كانت محلاة بأل، ولا يشترط فيها أن تدل على الحال أو الاستقبال، لأنها تدل على ثبوت واستمرار، وهذا من دلالة الفعل المضارع أحياناً، إلا أنها يشترط فيها ما لم يشترط في اسم الفاعل، فلا بد أن يكون فاعلها غير أجنبي، على حين قد يكون أجنبياً في اسم الفاعل، تأمل العبارتين التاليتين:

ــ سعيد ضاربُ سميراً.

ــ سعيد كريمٌ طبعُهُ.

فطبع سعيد ليس أجنبياً منفصلاً عنه، ولكن سميراً ليس سعيداً نفسه، وإنما هو أجنبي منفصل عنه.

٥ ــ عمل اسم التفضيل

واسم التفضيل يرفع فاعلاً ظاهراً بشروط:

١ ــ أن يسبق بنفي أو ما يشبه النفي.

٢ ــ أن يكون مرفوعه أجنبياً.

٣ ــ أن يكون مفضلاً على نفسه.

وقد اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في قولك: لا ترى في الناس رفيقاً أولى به الفضلُ من الصديق.. فقوله "الفضلُ" هو الفاعل، والعامل فيه اسم التفضيل "أولى" والفضل الذي هو الفاعل مفضل على نفسه، وهو أجنبي عن الصديق والرفيق، ومثل هذا قولهم: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عيني سعيد. ولا

يجوز أن تقول: رأيتُ رجلاً أكرم منه أبوه[1]، لأن اسم التفضيل هنا لم يستوف شروط العمل.

* * *

ويرى النحويون أن اسم التفضيل ضعيف الشبه بالفعل، ولهذا كان عمله ضعيفاً، فهو لا يرفع الفاعل إلا بالشروط التي ألممنا بها قبل قليل، وإذا اختل شرط واحد منها بطل عمله، ثم إنهم متفقون جميعاً على أنه لا ينصب مفعولاً به.

ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصيح ما يخالف هذا الأصل الذي وجدوا عليه الكثير الشائع من نصوص اللغة، كقول العباس بن مرداس:

فلم أرَ مثلَ الحيّ حياً مصبَحاً ... ولا مثلنا يومَ التقينا فوارسا

أكرَّ وأحمى للحقيقةِ منهمُ ... و أضربَ منا بالسيوفِ القوانسا

فالظاهر من البيتين أن: القوانس، مفعول به لاسم التفضيل: اضرب منا، ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾** (الانعام ١١٧)، فقوله "من" يبدو مفعولاً به لاسم التفضيل: أعلم.

ولكن النحاة ينكرون هذا تمسكاً بالقاعدة التي وصلوا إليها، ويذهبون إلى أن كلاً من "القوانس" في قول الشاعر، "منْ" في الآية، مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: نضرب، وفي الثاني: يعلم.

ولم تكن بهم حاجة إلى مثل هذا، لأن المعنى يشير بصراحة إلى أن اسم التفضيل هو الذي يعمل فيما قدروا له فعلاً غير مستعمل.

والذي يدل على تعسفهم أنهم يجيزون أن تلحق لام التقوية معمول اسم التفضيل، ويمثلون لذلك بقولهم: أنا اضرب منك لزيدٍ، ويبيحون أن تلحق الباء الزائدة بعده بمعمولٍ يكون مفعولاً به للفعل منه، مثل: أنا أعلم به منك. كما يقولون: فلان يعلم بالنبأ.

والمعروف أن لام التقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر، تقول هذا ضارب لأخيه، وتقول: ضربي لأخيك شديد. وذلك يدل على أن عمل اسم التفضيل

[1] إلا إذا جعلنا: أبوه، مبتدأ مؤخراً، وأكرمُ: بالرفع، خبراً له.

في المفعول به يشبه عمل اسم الفاعل والمصدر، إلا أنه أقل منهما في ذلك، لأن النصوص الفصيحة المستقراة توضح ذلك وتبينه.

أما الشروط التي يسوقونها في رفع اسم التفضيل للفاعل، فيبدو أنها غير صارمة، إذ أن أحد شيوخ سيبويه[1]، نقل عن بعض العرب أنهم يقولون: رأيت رجلاً أفضلَ منه أبوه. فيرفعون به فاعلاً غير أجنبي، ولا يسبق بنفي، ولا يفضل على نفسه في حالين، ويؤيد هذا قول الشاعرة منصور النمري، يصف قطيع الإبل:

فجال قليلاً واتقاني بخيره ... سناماً وأملاه من النّي كاهِلُهْ

فقوله: كاهله، فاعل لاسم التفضيل: أملاه، المعطوف على: خيره. ولكن النحاة يقدرون له فعلاً محذوفاً هو: امتلأ.

شواهد للتدريب

١ ـ قال النابغة الذبياني:

واهجرهُمُ هجرَ الصديق صديقَهُ ... حتى تلاقِيهُمْ عليكَ شحاحا

٢ ـ قال قيس بن ذريح:

وإنك لو أبلغتَها قيلَك: اسلمي ... طوتْ حزناً وارفضَّ منها المدامعُ

٣ ـ قال الحارث بن خالد المخزومي:

أظلومُ إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

٤ ـ قال أحد الشعراء:

السالكُ الثغرَ مخْشياً موارِدهُ ... في كل إنيٍ قضاه الله ينتعلُ

٥ ـ قال لقيط بن يعمر:

بل أيها الراكبُ المزجي مطيته ... إلى الجزيرةِ مرتاداً ومتجعا

٦ ـ قال كثير عزة:

و كنت إذا لاقيتهنَّ كأنني ... مخالطةٌ عقلي سُلافُ شمولِ

[1] هو يونس بن حبيب.

يجوز أن تقول: رأيتُ رجلاً أكرم منه أبوه[1] ، لأن اسم التفضيل هنا لم يستوف شروط العمل.

* * *

ويرى النحويون أن اسم التفضيل ضعيف الشبه بالفعل، ولهذا كان عمله ضعيفاً، فهو لا يرفع الفاعل إلا بالشروط التي ألممنا بها قبل قليل، وإذا اختل شرط واحد منها بطل عمله، ثم إنهم متفقون جميعاً على أنه لا ينصب مفعولاً به.

ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصيح ما يخالف هذا الأصل الذي وجدوا عليه الكثير الشائع من نصوص اللغة، كقول العباس بن مرداس:

فلم أرَ مثْلَ الحيّ حياً مصبَحاً ... ولا مثلنا يومَ التقينا فوارسا

أكرَّ وأحمى للحقيقةِ منهمُ ... و أضربَ منا بالسيوفِ القوانسا

فالظاهر من البيتين أن: القوانس، مفعول به لاسم التفضيل: اضرب منا، ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾** (الانعام ١١٧)، فقوله "من" يبدو مفعولاً به لاسم التفضيل: أعلم.

ولكن النحاة ينكرون هذا تمسكاً بالقاعدة التي وصلوا إليها، ويذهبون إلى أن كلاً من "القوانس" في قول الشاعر، "منْ" في الآية، مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: نضرب، وفي الثاني: يعلم.

ولم تكن بهم حاجة إلى مثل هذا، لأن المعنى يشير بصراحة إلى أن اسم التفضيل هو الذي يعمل فيما قدروا له فعلاً غير مستعمل.

والذي يدل على تعسفهم أنهم يجيزون أن تلحق لام التقوية معمول اسم التفضيل، ويمثلون لذلك بقولهم: أنا اضرب منك لزيدٍ، ويبيحون أن تلحق الباء الزائدة بعده بمعمولٍ يكون مفعولاً به للفعل منه، مثل: أنا أعلم به منك. كما يقولون: فلان يعلم بالنبأ.

والمعروف أن لام التقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر، تقول هذا ضارب لأخيه، وتقول: ضربي لأخيك شديد. وذلك يدل على أن عمل اسم التفضيل

[1] إلا إذا جعلنا: أبوه، مبتدأ مؤخراً، وأكرمُ: بالرفع، خبراً له.

في المفعول به يشبه عمل اسم الفاعل والمصدر، إلا أنه أقل منهما في ذلك، لأن النصوص الفصيحة المستقراة توضح ذلك وتبينه.

أما الشروط التي يسوقونها في رفع اسم التفضيل للفاعل، فيبدو أنها غير صارمة، إذ أن أحد شيوخ سيبويه[1] ، نقل عن بعض العرب أنهم يقولون: رأيت رجلاً أفضلَ منه أبوه. فيرفعون به فاعلاً غير أجنبي، ولا يسبق بنفي، ولا يفضل على نفسه في حالين، ويؤيد هذا قول الشاعرة منصور النمري، يصف قطيع الإبل:

فجال قليلاً واتقاني بخيره ... سناماً وأملاه من النّي كاهِلُهْ

فقوله: كاهله، فاعل لاسم التفضيل: أملاه، المعطوف على: خيره. ولكن النحاة يقدرون له فعلاً محذوفاً هو: امتلأ.

شواهد للتدريب

١ ــ قال النابغة الذبياني:

واهجرهُمُ هجرَ الصديق صديقَهُ ... حتى تلاقِيهُمْ عليكَ شحاحا

٢ ــ قال قيس بن ذريح:

وإنك لو أبلغتَها قيلَك: اسلمي ... طوتْ حزناً وارفضَّ منها المدامعُ

٣ ــ قال الحارث بن خالد المخزومي:

أظلومُ إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

٤ ــ قال أحد الشعراء:

السالكُ الثغرَ مخْشياً موارِدهُ ... في كل إنيٍ قضاه الله ينتعلُ

٥ ــ قال لقيط بن يعمر:

بل أيها الراكبُ المزجي مطيته ... إلى الجزيرةِ مرتاداً ومتجعا

٦ ــ قال كثير عزة:

و كنت إذا لاقيتهنَّ كأنني ... مخالطةٌ عقلي سُلافُ شمولِ

[1] هو يونس بن حبيب.

٧ ــ قال كعب بن سعد الغنوي:

جمــوعٌ خــلالَ الخيرِ مــن كل جانبٍ إذا جــاء جــيَّــاءُ بــهــن ذهـــوبُ

٨ ــ قال امرؤ القيس:

وأنــازِلُ البـــطلَ الكريــةَ نزالــهُ وإذا أنــاضــلُ لا تطـــيش ســهامي

٩ ــ قال كثير عزة:

فــلــو كان مــا بــي جبــال لهدهــا وإن كان في الدنيــا شــديداً هدُودُهــا

١٠ ــ ﴿**ولا تكتموا الشهادة، ومن يكتمها فإنه آثمٌ قلبهُ**﴾ (البقرة ٢٨٣).

الاسم المرفوع ـ الفاعل

هو اسم أسند إليه فعل مبني للمعلوم متقدم عليه، نحو: ذهب الصيف، وجــاء الخريف. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: راقني أن تنجح، أي: نجاحك، أو ضمــيراً بارزاً، مثل: كتبنَ، كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ، كتبا، اكتبي. أو ضميراً مســـتتراً، مثـل: اكتب، ومثل: خالد ذهب.

والضمير المستتر يعود إلى اسم مذكور قبله، على أنه قد يدل على هذا الاسم من غير أن يكون مذكوراً، كقول حاتم الطائي:

أمــاويَّ مــا يغــني الثــراءُ عن الفتى إذا حشرجتْ يوماً وضاق بها الصــدرُ

فالفاعل، وهو الضمير المستتر في الفعل: حشرجت" لا يعود إلى اسم مذكــور، لأن المقام العام يدل على أنه يريد: حشرجت النفس. وهذا كثــير فــي النصـــوص الفصيحة المنقولة، كقوله تعالى: ﴿**فلولا إذا بلغتِ الحلقومَ، وأنتم حينئذ تنظـــرون**﴾ (الواقعة ٨٣، ٨٤) أي النفس. ومثله قوله أيضـــاً: ﴿**كــلا إذا بلغــت الــتراقي**﴾ (القيامة٢٦). ومن ذلك قوله:

"حتى توارت في الحجاب" (ص ٣٢) أي الشمس.

وقد يكون العامل فيه ما يشبه بالفعل، كالمصدر، من ذلـــك قــول الأقيشــر الأسدي:

أفـــنى تلادي وما جمعتُ من نشــب قرعُ الــقوافــيزِ أفواهُ الأبــاريـــق

أي: أن تقرع القواقيزَ أفواهُ الأباريق، وقد يكون اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**ومن الناس والدواب والأنعام مختلفٌ ألوانهُ**﴾ (فاطر ٢) أو الصفة المشبهة باســم الفاعل نحو: هذا شاعر جيد شعره، طيعة قوافيه. أو اسم التفضيل مثل: ما رأيـــت رجلاً ابغضَ إليه الشرُّ منه إلى أخيك. أو اسم الفعل، نحو: هيهاتَ المكانُ، وشــتان ما فلانٌ وفلان.

٧ ــ قال كعب بن سعد الغنوى:

جمــوعٌ خــلالَ الخيرِ مــن كل جانبٍ   إذا جــاء جــيَّــاءُ بــهــن ذهـــــوبُ

٨ ــ قال امرؤ القيس:

وأنـــازِلُ البــــطلَ الكريــةَ نزالــهُ   وإذا أنـــاضـــــلُ لا تطـــيش ســهامي

٩ ــ قال كثير عزة:

فـلــو كان مــا بــي جبــال لهدهــا   وإن كان في الدنيـــا شــديداً هدُودُهــا

١٠ ــ **﴿ولا تكتموا الشهادة، ومن يكتمها فإنه آثمٌ قلبهُ﴾** (البقرة ٢٨٣).

الاسم المرفوع ـ الفاعل

هو اسم أسند إليه فعل مبني للمعلوم متقدم عليه، نحو: ذهب الصيف، وجــاء الخريف. وقد يكون مصدراً مؤولاً مثل: راقني أن تنجح، أي: نجاحك، أو ضمــيراً بارزاً، مثل: كتبنَ، كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ، كتبا، اكتبي. أو ضميراً مســـتتراً، مثــل: اكتب، ومثل: خالد ذهب.

والضمير المستتر يعود إلى اسم مذكور قبله، على أنه قد يدل على هذا الاسم من غير أن يكون مذكوراً، كقول حاتم الطائي:

أمـــاويَّ مـــا يغـــني الثـــراءُ عن الفتى   إذا حشرجتْ يوماً وضاق بها الصــدرُ

فالفاعل، وهو الضمير المستتر في الفعل: حشرجت" لا يعود إلى اسم مذكــور، لأن المقام العام يدل على أنه يريد: حشرجت النفس. وهذا كثــير فـــي النصـــوص الفصيحة المنقولة، كقوله تعالى: **﴿فلولا إذا بلغتِ الحلقومَ، وأنتم حينئذ تنظـــرون﴾** (الواقعة ٨٣، ٨٤) أي النفس. ومثله قوله أيضـــاً: **﴿كــلا إذا بلغــت الـــتراقي﴾** (القيامة٢٦). ومن ذلك قوله:

"حتى توارت في الحجاب" (ص ٣٢) أي الشمس.

وقد يكون العامل فيه ما يشبه بالفعل، كالمصدر، من ذلـــك قـــول الأقيشـــر الأسدي:

أفـــنى تلادي وما جمعتُ من نشــب   قرعُ الــقوافــيزِ أفواهُ الأبـــاريـــق

أي: أن تقرع القواقيزَ أفواهُ الأباريق، وقد يكون اسم الفاعل، نحو قوله تعالى: **﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلفٌ ألوانهُ﴾** (فاطر ٢) أو الصفة المشبهة باســم الفاعل نحو: هذا شاعر جيد شعره، طيعة قوافيه. أو اسم التفضيل مثل: ما رأيـــت رجلاً ابغضَ إليه الشرُّ منه إلى أخيك. أو اسم الفعل، نحو: هيهاتَ المكانُ، وشـــتان ما فلانٌ وفلان.

وقد يحذف العامل إذا دل عليه دليل، كقولك: خالدٌ. إن سألك: من جاء؟ أي جاء خالد. على أنه قد يحذف وجوباً بعد أداة الشرط إذا فسره عامل بعده، ولا سيما بعد: إذا، وإن، ولو، كقول تأبط شراً:

إذا المرء لم يحتل و قد جد جده   أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

فالمرء، فاعل لفعل محذوف وجوباً، يفسره ما بعده، وكذلك قول السموءل:

و إن هو لم يحمل على النفس ضيمها   فليس إلى حسن الثناء سبيل

فقوله: هو، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو: يحمل، وقد حذف العامل وجوباً بعد "إن" الشرطية. ومن ذلك قول المتلمس:

ولو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي   جعلتُ لهم فوقَ العرانينِ ميسما[1][2]

ومنه أيضاً قولُ حاتم الطائي في المثل المشهور: لو ذاتُ سوار لطمتْني[3].

١ ــ إعراب الفاعل

الفاعل في الأصل مرفوع، كما هو في الأمثلة المتقدمة، والشواهدِ التي مرت بك، إلا أن له حالات يجر فيها لفظه، ويبقى محله الرفع، وذلك إذا تقدم عليه عامل جر زائد، كما أنه في بعض التراكيب يقع في صورة المضاف إليه، وفي هذه الحال لا يكون مرفوع المحل، ودونك بيان ذلك وتفصيله:

١ ــ جره بـ "مِن" الزائدة:

[1] هو، نفسها الفاعل، فلما حذف الفعل وحده برز الضمير المستتر. ومثله إذا قلت: إذا أنت جئت أكرمتك. فأنت هو الفاعل، وليس توكيداً للفاعل المستتر، لأنه لما حذف الفعل بقي الضمير وحده، ولا يمكن النطق به متصلاً، ففصل، وهذا واضح.

[2] وجاء بعد "من" الشرطية، كما في قول الشاعر:

فمن نحنُ نؤمنْهُ يبتْ وهو آمن   ومن لا نجره يمسِ منا مفزعا

وبعد "متى" كقول عدي بن زيد:

فمتى واغلٌ ينبْهم يحيوهُ   وعطفْ عليهِ كأسُ الساقي

وبعد "أينما" كقول أحدهم:

صعْدةٌ نابتةٌ في حائرٍ   أينما الريح تميلْها تمِلْ

[3] ذات سوار: أي امرأة حرة، لأن العرب لا تلبس إماءها السوار، ويروى المثل رواية أخرى، انظر فيه: مجمع الأمثال ٢\ ١٧٤ برقم ٣٢٢٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢\ ١٩٣، برقم ١٥١٦ن وكتاب الفاضل للمبرد ٤٢.

قد يجر الفاعل بحرف الجر "من"، حين يكون زائداً، كما ترى في قول جرير:

وقد زعموا أن الفرزدقَ حيةٌ   وما قتلَ الحياتِ من أحد قبلي

على أنه لا بد لذلك من شرطين اثنين، الأول: أن تكون الجملة مبدوءة بنفي أو نهي أو استفهام أداته "هل" والثاني: أن يكون الفاعل المجرور نكرة لا معرفة، كما رأيت في بيت جرير السابق، وكما ترى في قولهم: هل جاء من أحد، أو قولهم: لا يذهب من أحد. أما قولك: ما شربت من الماء. فإن "من" فيه ليست زائدة، لأن مجرورها معرفة لا نكرة.

٢ ــ الباء الزائدة:

تجره جوازاً إذا كان فعله "كفى" اللازم، وهو الذي يكون بمعنى: حسْبُ، أو يكفي. كما في قوله تعالى: **﴿كفى بالله بيني وبينكم شهيداً﴾** (العنكبوت ٥٢) **﴿كفى بالله وكيلاً﴾** (النساء ٨١).

وكما في قول بشر بن أبي خازم:

ثوى في مُلحَدٍ لا بد منه   كفى بالموتِ نأياً واغترابا

أما إذا كان "كفى" متعدياً إلى مفعولين فلا تزاد الباء في فاعله، كقوله تعالى: **﴿وكفى اللهُ المؤمنين القتالَ﴾** (الأحزاب ٢٥) المستهزئين" (الحجر ٩٥).

وزيادة الباء هنا جائزة لا واجبة، يدل على ذلك قول سحيم عبد بني الحسحاس:

عميرةَ ودّعْ إن تجهزتَ غازياً   كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

فلم يزد الباء في قوله: الشيب، الذي هو فاعل للفعل "كفى" ومثله قول عدي بن زيد:

كفى زاجراً للمرء أيامُ دهره   تروحُ له بالواعظات وتغتدي

وتجره وجوباً إذا كان العامل فيه فعلَ التعجب الذي يكون على صورة الأمر، مثل: أكرم بخالدٍ وقد مرَّ بنا هذا.

٣ ــ اللام الزائدة:

وقد يحذف العامل إذا دل عليه دليل، كقولك: خالدٌ. إن سألك: من جاء؟ أي جاء خالد. على أنه قد يحذف وجوباً بعد أداة الشرط إذا فسره عامل بعده، ولا سيما بعد: إذا، وإن، ولو، كقول تأبط شراً:

إذا المرء لم يحتل و قد جد جده — أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

فالمرء، فاعل لفعل محذوف وجوباً، يفسره ما بعده، وكذلك قول السموءل:

و إن هو لم يحمل على النفس ضيمها — فليس إلى حسن الثناء سبيل

فقوله: هو، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهو: يحمل، وقد حذف العامل وجوباً بعد "إن" الشرطية. ومن ذلك قول المتلمس:

ولو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي — جعلتُ لهم فوقَ العرانينِ ميسما[1][2]

ومنه أيضاً قولُ حاتم الطائي في المثل المشهور: لو ذاتُ سوار لطمتْني[3].

١ ـ إعراب الفاعل

الفاعل في الأصل مرفوع، كما هو في الأمثلة المتقدمة، والشواهدِ التي مرت بك، إلا أن له حالات يجر فيها لفظه، ويبقى محله الرفع، وذلك إذا تقدم عليه عامل جر زائد، كما أنه في بعض التراكيب يقع في صورة المضاف إليه، وفي هذه الحال لا يكون مرفوع المحل، ودونك بيان ذلك وتفصيله:

١ ـ جره بـ "مِن" الزائدة:

[1] هو، نفسها الفاعل، فلما حذف الفعل وحده برز الضمير المستتر. ومثله إذا قلت: إذا أنت جئت أكرمتك. فأنت هو الفاعل، وليس توكيداً للفاعل المستتر، لأنه لما حذف الفعل بقي الضمير وحده، ولا يمكن النطق به متصلاً، ففصل، وهذا واضح.

[2] وجاء بعد "من" الشرطية، كما في قول الشاعر:

فمن نحنُ نؤمنْهُ يبتْ وهو آمن — ومن لا نجره يمسِ منا مفزعا

وبعد "متى" كقول عدي بن زيد:

فمتى واغلٌ ينبْهم يحيوهُ — وعطفْ عليهِ كأسُ الساقي

وبعد "أينما" كقول أحدهم:

صعْدةٌ نابتةٌ في حائرٍ — أينما الريح تميلْها تمِلْ

[3] ذات سوار: أي امرأة حرة، لأن العرب لا تلبس إماءها السوار، ويروى المثل رواية أخرى، انظر فيه: مجمع الأمثال ٢\ ١٧٤ برقم ٣٢٢٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢\ ١٩٣، برقم ١٥١٦ن وكتاب الفاضل للمبرد ٤٢.

قد يجر الفاعل بحرف الجر "من"، حين يكون زائداً، كما ترى في قول جرير:

وقد زعموا أن الفرزدقَ حيةٌ — وما قتلَ الحياتِ من أحد قبلي

على أنه لا بد لذلك من شرطين اثنين، الأول: أن تكون الجملة مبدوءة بنفي أو نهي أو استفهام أداته "هل" والثاني: أن يكون الفاعل المجرور نكرة لا معرفة، كما رأيت في بيت جرير السابق، وكما ترى في قولهم: هل جاء من أحد، أو قولهم: لا يذهب من أحد. أما قولك: ما شربت من الماء. فإن "من" فيه ليست زائدة، لأن مجرورها معرفة لا نكرة.

٢ ـ الباء الزائدة:

تجره جوازاً إذا كان فعله "كفى" اللازم، وهو الذي يكون بمعنى: حسْبُ، أو يكفي. كما في قوله تعالى: **﴿كفى بالله بيني وبينكم شهيداً﴾** (العنكبوت ٥٢) **﴿كفى بالله وكيلاً﴾** (النساء ٨١).

وكما في قول بشر بن أبي خازم:

ثوى في مُلحَدٍ لا بد منه — كفى بالموتِ نأياً واغترابا

أما إذا كان "كفى" متعدياً إلى مفعولين فلا تزاد الباء في فاعله، كقوله تعالى: **﴿وكفى اللهُ المؤمنين القتالَ﴾** (الأحزاب ٢٥) المستهزئين" (الحجر ٩٥).

وزيادة الباء هنا جائزة لا واجبة، يدل على ذلك قول سحيم عبد بني الحسحاس:

عميرةَ ودّعْ إن تجهزتَ غازياً — كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

فلم يزد الباء في قوله: الشيب، الذي هو فاعل للفعل "كفى" ومثله قول عدي بن زيد:

كفى زاجراً للمرء أيامُ دهره — تروحُ له بالواعظات وتغتدي

وتجره وجوباً إذا كان العامل فيه فعلَ التعجب الذي يكون على صورة الأمر، مثل: أكرم بخالدٍ وقد مرَّ بنا هذا.

٣ ـ اللام الزائدة:

كما في قوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ (المؤمنون ٢٣)، أي: بعدَ ما توعدون.

٤ ـــ الإضافة:

وقد يأتي الفاعل مجروراً بالإضافة، كقولك: كتابتك الوظيفة حسنة فالكاف في: كتابتك، ضمير متصل، أضيف إليه المصدر، وهو في المعنى فاعل، ومثله قولك: ضربكَ المذنبَ قد يجْديه.

٢ ـــ موضعه في الجملة

يقع الفاعل بعد الفعل، وقبل المفعول ، هذا هو الأصل العام في نظم الجملة العربية، ويجوز تقديم المفعول عليه في اختيار الكلام، نثره وشعره، كقول الشاعر:

أَلهى بني تغلبٍ عن كل مكرمةٍ ... قصيدةٌ قالها عمرو بن كلثومِ

إلا أنه أحياناً يتقدم على المفعول وجوباً، وأحياناً يتأخر عنه وجوباً.

١ ـــ متى يجب تقديمه على مفعوله:

ـــ إذا لم تظهر على أواخرها علامات الإعراب، مثل: أعان أخي أبي، وأكرم مصطفى موسى. فالمتقدم هنا فاعل، والمتأخر مفعول.

ـــ أن يكونا ضميرين ولا حصر في أحدهما، مثل: قابلته وحدثته.

ـــ أن يكون الفاعل ضميراً والمفعول به اسماً ظاهراً، مثل: قابلتُ أخاك.

ـــ أن يحصر الفعل في المفعول به، نحو: ما لقي زيدٌ إلا خالداً، وإنما لقي زيدٌ خالداً.

٢ ـــ متى يجب تأخيره عن مفعوله:

ـــ إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول، نحو: أخذ القوسَ باريها، ولهذا أخطأ سليط بن سعد في قوله:

جزى بنوه أبا الغيلانِ عن كبَرٍ ... وحسنِ فعلٍ كما يجزى سنِمارُ

لأنه أعاد الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة، وكان يجب أن يقول ـــ لولا قيود الشعر ـــ : جزى أبا الغيلان بنوه..

ـــ إذا كان اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً، نحو: راعه تلاطم الأمواج.

ـــ أن يحصر الفعل في الفاعل، مثل: ما أكرمَ خالداً إلا سعيدٌ.

وكقول ذي الرمة:

ألا طرقتنا ميةُ بنةُ منذرٍ ... فما أرَّقَ النوَّامَ إلا سلامُها

ومثله قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (آل عمران١٧).

٣ ـــ مطابقة الفعل للفاعل جنساً

يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث عادة، تقول: ذهب سميرٌ، وجاءت فاطمةُ، ولكن هذه المطابقة ليست واجبة في العربية دوماً، فيجوز مثلاً أن تقول: طلع الشمسُ، واجتمعت العرب. فقد ذكرت الفعل في المثال الأول وفاعله مؤنث، وأنثته في الثاني وفاعله مذكر.

ولهذه المطابقة ثلاث حالات، هي:

١ ـــ وجوب تذكير الفعل:

ـــ يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، ويستوي هنا أن يكون مفرداً، مثل: درس التلميذ. وأن يكون مثنى، مثل: سهر التلميذان، وأن يكون جمع مذكرٍ سالماً، مثل: نام المرهقون.

ـــ ويجب تذكيره إذا كان الفاعل مؤنثاً، حقيقةً أو مجازاً، وفصل بينهما أداة الحصر "إلا"، تقول: ما جاء إلا أمُّك، ولا ذهب إلا أختُك، أما في الشعر فقد جاء الفعل مؤنثاً مع المؤنث، فحمل على الضرورة، قال ذو الرمة:

كأنَّهُ جَمَلٌ هَمٌّ وما بقيتْ ... إلا النَّحيزةُ والألواحُ والعَصَبُ

ويدور في كتب النحو القديمة رجز يحمل على الضرورة أيضاً، هو قول الشاعر:

ما برِئتْ من ريبةٍ وذَمٍّ ... في حَربِنا إلاَ بناتُ العَمِّ

وكان على الأول أن يقول: وما بقي إلا النحيزة، وكان على الثاني أن يقول: مابرىء إلا بنات العم .

وينشد البيت: فما أرَّق النيامَ: انظر: التصريف الملوكي ٨٧ ـــ ٨٨.

النحيزة: الطبيعة. والهِمُّ من الجمال وغيرها: الكبير الفاني.

[٢] قرأ الحسن البصري: "فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم"، (الأحقاف ٢٥). أما القراء الآخرون فقرأوا: "لايُرى إلا مساكنهم"، وفي القراءة الأولى ما يخالف الفصيح من كلام العرب.

كما في قوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ (المؤمنـــون ٢٣)، أي: بعدَ ما توعدون.

٤ ــ الإضافة:

وقد يأتي الفاعل مجروراً بالإضافة، كقولك: كتابتك الوظيفة حسنة فالكــاف في: كتابتك، ضمير متصل، أضيف إليه المصدر، وهو في المعنى فــاعل، ومثلــه قولك: ضربكَ المذنبَ قد يجْديه.

٢ ــ موضعه في الجملة

يقع الفاعل بعد الفعل، وقبل المفعول ، هذا هو الأصل العام في نظم الجملــة العربية، ويجوز تقديم المفعول عليه في اختيار الكلام، نثره وشعره، كقول الشاعر:

ألهى بنـــي تغـلـبٍ عـــن كل مكــرمةٍ   قــصـــيدةٌ قالها عمـــرو بـــن كلثـــومِ

إلا أنه أحياناً يتقدم على المفعول وجوباً، وأحياناً يتأخر عنه وجوباً.

١ ــ متى يجب تقديمه على مفعوله:

ــ إذا لم تظهر على أواخرها علامات الإعراب، مثل: أعان أخي أبـــي، وأكرم مصطفى موسى. فالمتقدم هنا فاعل، والمتأخر مفعول.

ــ أن يكونا ضميرين ولا حصر في أحدهما، مثل: قابلته وحدثته.

ــ أن يكون الفاعل ضميراً والمفعول به اسماً ظاهراً، مثل: قابلتُ أخاك.

ــ أن يحصر الفعل في المفعول به، نحو: ما لقي زيدٌ إلا خالداً، وإنما لقي زيدٌ خالداً.

٢ ــ متى يجب تأخيره عن مفعوله:

ــ إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول، نحو: أخذ القوسَ باريـــها، ولـــهذا أخطأ سليط بن سعد في قوله:

جـــزى بنـــوه أبـــا الغيـــلانِ عن كبَرٍ   وحسنِ فعلٍ كمـــا يـــجـــزى سـنِمارُ

لأنه أعاد الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة، وكان يجب أن يقول ــ لــو لا قيود الشعر ــ : جزى أبا الغيلان بنوه..

ــ إذا كان اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً، نحو: راعه تلاطم الأمواج.

ــ أن يحصر الفعل في الفاعل، مثل: ما أكرمَ خالداً إلا سعيدٌ.

وكقول ذي الرمة:

ألا طرقتنـــا ميـــــة بنـــــةُ منـــذرٍ   فمـــــا أرَّقَ النـــوَّامَ إلا ســــلامُها

ومثله قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ (آل عمران١٧).

٣ ــ مطابقة الفعل للفاعل جنساً

يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث عادة، تقول: ذهب سميرٌ، وجـــاءت فاطمةُ، ولكن هذه المطابقة ليست واجبة في العربية دوماً، فيجوز مثلاً أن تقـــول: طلع الشمسُ، واجتمعت العرب. فقد ذكرت الفعل في المثال الأول وفاعله مؤنـــث، وأنثته في الثاني وفاعله مذكر.

ولهذه المطابقة ثلاث حالات، هي:

١ ــ وجوب تذكير الفعل:

ــ يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكراً، ويستوي هنا أن يكون مفرداً، مثـــل: درس التلميذ. وأن يكون مثنى، مثل: سهر التلميذان، وأن يكون جمع مذكرٍ ســالماً، مثل: نام المرهقون.

ــ ويجب تذكيره إذا كان الفاعل مؤنثاً، حقيقةً أو مجازاً، وفصل بينـــهما أداة الحصر "إلا"، تقول: ما جاء إلا أمُّك، ولا ذهب إلا أختُك، أما في الشعر فقد جـــاء الفعل مؤنثاً مع المؤنث، فحمل على الضرورة، قال ذو الرمة:

كـــأنَّهُ جَـــمَـــلٌ هـــمٌ ومـــا بقيـــتْ   إلا النــــحَيزةُ والألـــواحُ والعَصَـــبُ

ويدور في كتب النحو القديمة رجز يحمل على الضرورة أيضـــاً، هـــو قـــول الشاعر:

مـــا برِئـــــتْ مـــــن ريبـــــةٍ وذَمٍّ   فـــــي حَربِنـــــا إلاَ بنـــــاتُ العَـــمِّ

وكان على الأول أن يقول: وما بقي إلا النحيزة، وكان على الثاني أن يقـــول: مابرىء إلا بنات العم .

وينشد البيت: فما أرَّق النيامَ: انظر: التصريف الملوكي ٨٧ ــ ٨٨.

النحيزة: الطبيعة. والهِمُّ من الجمال وغيرها: الكبير الفاني.

[٣] قرأ الحسن البصري: "فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم"، (الأحقاف ٢٥). أما القراء الآخرون فقـــرأوا: "لايُـــرى إلا مساكنهم"، وفي القراءة الأولى ما يخالف الفصيح من كلام العرب.

٢ ــ وجوب تأنيثه:

ــ ويؤنث وجوباً إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً، وظاهراً متصلاً به، سواء أكان مفرداً مثل: ذهبت دعدٌ، أم مثنى، مثل: ذهبت الطالبان. أم جمعَ مؤنثٍ سالماً، مثل: ذهبت الطالبات.

ــ ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يرجع إلى مؤنث حقيقة أو مجازاً، نحو: دعدٌ ذهبت، والشمس طلعت.

ــ ويجب تأنيثه كذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو متصلاً يرجع إلى جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر لغير العقلاء، مثل: الطالبات جاءت، أو جئن، والجمال سارت أو سرْن.

٣ ــ جواز المطابقة وغيرها:

وهناك حالات يجوز لنا فيها أن نجعل الفعل والفاعل متطابقين في الجنس، كما يجوز أن نخالف بينهما فيها، وذلك كما يلي:

ــ إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً غير حقيقي، نحو: طلع الشمسُ. فالشمسُ، مؤنث مجازي، ولذلك جاز أن يكون فعلها مذكراً، وأن يكون مؤنثاً مثلها، فنقول: طلعت الشمس. ومن هذا قوله تعالى: **﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾** (البقرة ٢٧٥).

ويجوز أن نقول: جاءت الطلحات، وجاء الطلحات. لأن "الطلحات" مؤنث لفظي لا حقيقي، وعلى هذا جاز أن يطابق الفعل فاعله جنساً وأن يخالفه.

ــ إذا كان بين الفعل والفاعل المؤنث فاصل ما، نحو: جاء عند الماء الطالباتُ. ومنه: **﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحةُ﴾** (هود ٦٧) **﴿إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾** (الممتحنة ١٢).

ــ إذا كان الفاعل جمع تكسير، مثل: حضرتِ الرجالُ، وجاءتِ الطلابُ، ويجوز أن يقال أيضاً: حضر الرجال، وجاء الطلابُ.

ــ ويجوز تذكير فعل المدح أو الذم وتأنيثه إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً أو مجازاً، نحو، نعم المرأة هندٌ، ونعمَ الدارُ دارك، ونعمتِ الدار دارُك.

ــ وكذلك إذا كان الفاعل ملحقاً بأحد الجمعين السالمين. المذكر والمؤنث، تقول: جاء البنون، وجاءت البنون. وجاء البنات، وجاءت البنات، وعليه قول النابغة الذبياني:

قالتْ بنو عامر خالوا بني أسدٍ ... يا بؤسَ للجهلِ ضراراً لأقوامِ

وقول عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتي شجْوَهُنَّ وزوجتي ... والظاعنون إليَّ ثم تصدَّعوا

ــ إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس جمعي، كقوله تعالى: **﴿كذَّبتْ قومُ نوحٍ﴾** (الشعراء ١٠٥) وقوله: **﴿كذّب به قومك وهو الحق﴾** (الأنعام ٦٦)، فقوله: قوم، اسم جمع. أما مثال اسم الجنس الجمعي، فكقولهم: تأبى العرب الضيم، ويأبى العرب الضيم.

٤ ــ مطابقة الفعل للفاعل عدداً:

اللغة الشائعة أن يكون الفعل مفرداً مهما يكن الفاعل من حيث العدد، تقول: جاء الطالبُ، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب.

على أن بعض القبائل اليمنية القديمة، كالحارث بن كعب، وأزد شنوءة، كانت تطابق بين الفعل وفاعله في العدد، تقول مثلاً: جاء الفارسُ، وجاءا الفارسان، وجاؤوا الفرسانُ، ولهذه اللغة شواهد فصيحة يحتج بها، من ذلك قول أحيحة بن الجلاح الأنصاري:

يلومونني في اشتراء النخيلِ ... قومي، فكلهم يعْذِلُ

وقول الفرزدق التميمي:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّه ... بحوْرانَ يعْصِرْنَ السليطَ أقاربُه[1]

وقول عبيد الله بن قيس الرُّقيات القرشي:

تولى قتالَ المارقينَ بنفسه ... وقد أسلماه مبْعَدٌ وحميمُ

وليست هذه اللغة مقصورة على الشعر حتى يقال إنها ضرورة، فقد سمع بعض الأعراب يقول: أكلوني البراغيث. كما جاء منها في القرآن قوله تعالى:

[1] ديافي: نسبة إلى "دياف" وهي قرية شآمية. والسليط: الزيت. هجا رجلاً فجعله ممن يعملون ليكسبوا قوتهم، ونفى أن يكون كالعرب الذين يعيشون على الانتجاع والغزو.

٢ ـ وجوب تأنيثه:

ـ ويؤنث وجوباً إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً، وظاهراً متصلاً به، سواء أكان مفرداً مثل: ذهبت دعدٌ، أم مثنى، مثل: ذهبت الطالبان. أم جمعَ مؤنثٍ سالماً، مثل: ذهبت الطالبات.

ـ ويجب تأنيثه إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يرجع إلى مؤنث حقيقة أو مجازاً، نحو: دعدٌ ذهبت، والشمس طلعت.

ـ ويجب تأنيثه كذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو متصلاً يرجع إلى جمع مؤنث سالم، أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر لغير العقلاء، مثل: الطالبات جاءت، أو جئن، والجمال سارت أو سِرْن.

٣ ـ جواز المطابقة وغيرها:

وهناك حالات يجوز لنا فيها أن نجعل الفعل والفاعل متطابقين في الجنس، كما يجوز أن نخالف بينهما فيها، وذلك كما يلي:

ـ إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً غير حقيقي، نحو: طلع الشمسُ. فالشمسُ، مؤنث مجازي، ولذلك جاز أن يكون فعلها مذكراً، وأن يكون مؤنثاً مثلها، فنقول: طلعت الشمس. ومن هذا قوله تعالى: **﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾** (البقرة ٢٧٥).

ويجوز أن نقول: جاءت الطلحات، وجاء الطلحات. لأن "الطلحات" مؤنث لفظي لا حقيقي، وعلى هذا جاز أن يطابق الفعل فاعله جنساً وأن يخالفه.

ـ إذا كان بين الفعل والفاعل المؤنث فاصل ما، نحو: جاء عند الماء الطالباتُ. ومنه: **﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحةُ﴾** (هود ٦٧) **﴿إذا جاءك المؤمنات يبايعنك﴾** (الممتحنة ١٢).

ـ إذا كان الفاعل جمع تكسير، مثل: حضرتِ الرجالُ، وجاءتِ الطلابُ، ويجوز أن يقال أيضاً: حضر الرجال، وجاء الطلابُ.

ـ ويجوز تذكير فعل المدح أو الذم وتأنيثه إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقةً أو مجازاً، نحو، نعم المرأة هندٌ، ونعمَ الدارُ دارك، ونعمتِ الدار دارُك.

ـ وكذلك إذا كان الفاعل ملحقاً بأحد الجمعين السالمين. المذكر والمؤنث، تقول: جاء البنون، وجاءت البنون. وجاء البنات، وجاءت البنات، وعليه قول النابغة الذبياني:

قالتْ بنو عامر خالوا بني أسدٍ ... يا بؤسَ للجهلِ ضراراً لأقوامِ

وقول عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتي شجْوَهُنَّ وزوجتي ... والظاعنون إليَّ ثم تصدَّعوا

ـ إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس جمعي، كقوله تعالى: **﴿كذَّبتْ قومُ نوحٍ﴾** (الشعراء ١٠٥) وقوله: **﴿كذّب به قومك وهو الحق﴾** (الأنعام ٦٦)، فقوله: قوم، اسم جمع. أما مثال اسم الجنس الجمعي، فكقولهم: تأبى العرب الضيم، ويأبى العرب الضيم.

٤ ـ مطابقة الفعل للفاعل عدداً:

اللغة الشائعة أن يكون الفعل مفرداً مهما يكن الفاعل من حيث العدد، تقول: جاء الطالبُ، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب.

على أن بعض القبائل اليمنية القديمة، كالحارث بن كعب، وأزد شنوءة، كانت تطابق بين الفعل وفاعله في العدد، تقول مثلاً: جاء الفارسُ، وجاءا الفارسان، وجاؤوا الفرسانُ، ولهذه اللغة شواهد فصيحة يحتج بها، من ذلك قول أحيحة بن الجلاح الأنصاري:

يلومونني في اشتراء النخيلِ ... قومي، فكلهم يعْذِلُ

وقول الفرزدق التميمي:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه و أمُّه ... بحوْرانَ يعْصِرْنَ السليطَ أقاربُه

وقول عبيد الله بن قيس الرُّقيات القرشي:

تولى قتالَ المارقينَ بنفسه ... وقد أسلماه مبْعَدٌ وحميمُ

وليست هذه اللغة مقصورة على الشعر حتى يقال إنها ضرورة، فقد سمع بعض الأعراب يقول: أكلوني البراغيث. كما جاء منها في القرآن قوله تعالى:

[1] ديافي: نسبة إلى "دياف" وهي قرية شآمية. والسليط: الزيت. هجا رجلاً فجعله ممن يعملون ليكسبوا قوتهم، ونفى أن يكون كالعرب الذين يعيشون على الانتجاع والغزو.

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ (الأنبياء ٣) وقوله: **﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾** (المائدة ٧١).

على أن نحاة كثيرين قد خاضوا في تأويل الآيتين، ولهم في ذلك آراء وتخريجات لا تخرج عن إطار الآراء الظنية، يفرون بها من وقوع هذه اللغة في القرآن الكريم[1].

ونقل حديث شريف اكتسب بين النحاة شهرة واسعة، وهو: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكة بالنهار."، فقد رواه على هذه اللغة مالك، ومسلم، والبخاري، والنَّسائي[2]. وسمى ابن مالك اللغة كلها باسم: لغة يتعاقبون فيكم، بدل قولهم: لغة أكلوني البراغيث، ولعلها أعم من أن تكون لغة يمنية خاصة. على أنها انقرضت، ولا يجوز استعمالها في الفصحى المعاصرة.

[1] انظر آراءهم في الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١١/ ٢٦٨، والبحر المحيط، لأبي حيان ٦/ ٢٩٦.

[2] انظر: الموطأ ١٢٣، السفر ٨٥، وصحيح مسلم ٥/ ١٣٣، والتجريد الصريح ١/٥، وسنن النسائي ١/ ٢٤٠.

نائب الفاعل

هو ما أسند إليه فعل مبني للمجهول أو شبهه متقدم عليه. مثل: كسُر الزجاجُ، علم أخوك نائماً، وشبه الفعل المبني له للمجهول إما اسم مفعول، وإما اسم منسوب، فمثال الأول قوله تعالى: **﴿وذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ﴾** (هود ١٠٣)، ومثال الثاني قولك: هذا رجل دمشقيٌّ أبوه. أي ينسب أبوه إلى دمشق.

والغرض من هذا الأسلوب أن يعلم ما وقع به الفعل، ولا يهم ذكرُ من أوقعه، على أنه لا يلزم منه إخفاء الفاعل عن السامع، أو أن المتكلم يجهله، فهذا منقوض بقوله تعالى: **﴿خلق الإنسان من عجل﴾** (الأنبياء ٣٧) وقوله: **﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾** (النساء ٢٨)، لأن الفاعل هنا معلوم للسامع العربي وهو الله.

ما ينوب عن الفاعل

١ ــ المفعول به:

هو أولى ما في الجملة أن ينوب عن الفاعل، فإذا كان فيها فلا ينوب غيره، مثل: أكل سميرٌ تفاحةً صباحاً= أكلت تفاحةٌ صباحاً. ضربتُ المذنبَ بالعصا = ضرب المذنبُ بالعصا. ناضلنا العدو مناضلةً شديدةً= نوضل العدوُ مناضلةً شديدةً، ففي كل من هذه الجمل مفعول به، وظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، ولم ينب عن الفاعل فيها غير المفعول به.

وإذا كان في الجملة أكثر من مفعول به، ناب الأول عن الفاعل، لأنه في معناه، وبقي الثاني، والثالث، كما كانا، مثل: ظنَّ الثعلبُ أسداً، نُبِّىء الناسُ الثعلبَ أسداً، والأصل: ظننتُ الثعلب أسداً. ونبأتُ الناسَ الثعلبَ أسداً، ومنه قول عنترة في معلقته:

نُبـئتُ عمـراً غـيرَ شـاكرِ نعمتـي   والكفـرُ مخبـأةٌ لنفـسِ المنعِـمِ

ويباح للشاعر في الضرورة أن ينيب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده، كقول أحدهم:

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ (الأنبياء ٣) وقوله: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ (المائدة ٧١).

على أن نحاة كثيرين قد خاضوا في تأويل الآيتين، ولهم في ذلك آراء وتخريجات لا تخرج عن إطار الآراء الظنية، يفرون بها من وقوع هذه اللغة في القرآن الكريم[1].

ونقل حديث شريف اكتسب بين النحاة شهرة واسعة، وهو: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكة بالنهار."، فقد رواه على هذه اللغة مالك، ومسلم، والبخاري، والنَّسائي[2]. وسمى ابن مالك اللغة كلها باسم: لغة يتعاقبون فيكم، بدل قولهم: لغة أكلوني البراغيث، ولعلها أعم من أن تكون لغة يمنية خاصة. على أنها انقرضت، ولا يجوز استعمالها في الفصحى المعاصرة.

[1] انظر آراءهم في الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١١/ ٢٦٨، والبحر المحيط، لأبي حيان ٦/ ٢٩٦.

[2] انظر: الموطأ ١٢٣، السفر ٨٥، وصحيح مسلم ٥/ ١٣٣، والتجريد الصريح ١/ ٥، وسنن النسائي ١/ ٢٤٠.

نائب الفاعل

هو ما أسند إليه فعل مبني للمجهول أو شبهه متقدم عليه. مثل: كسُر الزجاجُ، علم أخوك نائماً، وشبه الفعل المبني له للمجهول إما اسم مفعول، وإما اسم منسوب، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ﴾ (هود ١٠٣)، ومثال الثاني قولك: هذا رجل دمشقيٌّ أبوه. أي ينسب أبوه إلى دمشق.

والغرض من هذا الأسلوب أن يعلم ما وقع به الفعل، ولا يهم ذكرُ من أوقعه، على أنه لا يلزم منه إخفاء الفاعل عن السامع، أو أن المتكلم يجهله، فهذا منقوض بقوله تعالى: ﴿خلق الإنسان من عجل﴾ (الأنبياء ٣٧) وقوله: ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾ (النساء ٢٨)، لأن الفاعل هنا معلوم للسامع العربي وهو الله.

ما ينوب عن الفاعل

١ ــ المفعول به:

هو أولى ما في الجملة أن ينوب عن الفاعل، فإذا كان فيها فلا ينوب غيره، مثل: أكل سميرٌ تفاحةً صباحاً= أكلت تفاحةٌ صباحاً. ضربتُ المذنبَ بالعصا = ضرب المذنبُ بالعصا. ناضلنا العدو مناضلةً شديدةً= نوضل العدوُّ مناضلةً شديدةً، ففي كل من هذه الجمل مفعول به، وظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، ولم ينب عن الفاعل فيها غير المفعول به.

وإذا كان في الجملة أكثر من مفعول به، ناب الأول عن الفاعل، لأنه في معناه، وبقي الثاني، والثالث، كما كانا، مثل: ظنَّ الثعلبُ أسداً، نُبِّيء الناسُ الثعلبَ أسداً، والأصل: ظننتُ الثعلب أسداً. ونبأتُ الناسَ الثعلبَ أسداً، ومنه قول عنترة في معلقته:

نُبِّئتُ عمراً غيرَ شاكرِ نعمتي   والكفرُ مخبأةٌ لنفسِ المنعِمِ

ويباح للشاعر في الضرورة أن ينيب عن الفاعل غير المفعول به مع وجوده، كقول أحدهم:

أتيحَ لـي مـن العـدا نذيـراً بـه وقيـتُ الشـرَّ مسـتطيرا

فقد أناب الشاعر الجار والمجرور "من العدا" عن الفاعل، مع وجود المفعول به "نذيراً" وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

وفي القراءات ما يؤيد هذا: إذا جاز أن نحتج بها جميعاً ، فمن ذلك قراءة أبي جعفر وشيبة: **﴿ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾** (الجاثية ١٤).

٢ ــ الجار والمجرور:

وإذا كان الفاعل لازماً ينوب الجار والمجرور أو غيره ــ كما سنرى ــ عن الفاعل، ويشترط في حرف الجر ألا يكون للتعليل، نحو قولك: قُعِدَ علـى الأرض. أما إذا كان للتعليل كقولك: فُرِحَ لقدومك. فيكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعـود على مصدر الفعل، والتقدير هنا: فُرِحَ الفَرَحُ لقدومك. ومثله هذا البيت الذي ينسب إلى الفرزدق:

يغـضي حيـاءً، ويغـضى من مهابته فـما يكـلَّمُ إلا حـينَ يـبتـسم

وتقديره: يغضى الاغضاء.

ومما استوفى شرط النيابة عن الفاعل قوله تعالى: **﴿ولما سُقِطَ فـي أيديـهم ورأوا أنهم قد ضلوا، قالوا: لئن لم يرحمنا ربنا ويغفرْ لنا لنكوننَّ من الخاسـرين﴾** (الأعراب ١٤٩)، ومنه قول الفرزدق، وقد جاء عامل الرفع فيه اسم مفعول لا فعلاً مبنياً للمجهول:

[1] يثبت بعض النحاة بيتاً لجرير هو:

ولو ولدت قفيرةُ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجروش الكلابا

ويزعمون أن الشاعر أناب الجار والمجرور "بذلك" عن الفاعل، وأبقى المفعول به "الكلاب" على ما هو عليه، وهـذا مخالف لأصولهم، لأن الجار في البيت للتعليل، وما كان كذلك لا ينوب مع مجروره عن الفاعل أصلاً، فكيف إذا كـان في الكلام مفعول به. وقد تأول الزجاج وغيره هذا البيت فلم يأتوا بمقنع، لأنهم أرادوا أن يدفعوا اللحن عن جريـر، وهو واقع.

يرى بعض المتأخرين كالسيوطي أن القراءات القرآنية كلها حجة، سواء أكانت متواترة أم أحادية أما شاذة. (انظـر الاقتراح ١٥) وعلى مذهبهم يجوز نصب نائب الفاعل، وفي هذا كثير من التطرف.

انظر: الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي ١٦/١٦٢، و ١١/٣٣٤.

غـلامـاً أبـوه المـستجـارُ بقبرهِ وصَعْصَعةُ الفكـاكُ مـن كـان عانيـا

فالمستجارُ، اسم مفعول، مشتق من مصدر الفعل اللازم: اسـتجار. وشـبه الجملة "بقبره" في محل رفع نائب الفاعل.

٣ ــ الظرف:

ويشترط فيه أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل: جيء يومُ السبتِ، ووقفَ أمـامُ الجمهورِ، ومعنى كونه متصرفاً، أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فكلمة "يوم" تكون ظرفاً في مثل: جئتَ يوم السبت. وتكون غير ذلك مثل: كان يومُ السـبت غائمـاً، وهذا يومٌ أفضلُ من يوم السبت. أما كونه مختصاً فأن يدل على معيَّن، كمـا فـي المثال، ولا يجوز أن يقال: جيء يومٌ، لأنه غير معين.

٤ ــ المصدر:

ويشترط فيه ما اشترط في الظرف، أي يجب أن يكون متصرفاً مختصاً، مثـل: قُعد القعودُ الطويلُ، ونيم نومُ الهادئين. وتصرف المصدر أن يستعمل مفعـولاً مطلقـاً وغيره، وما لم يكن كذلك لا ينوب عن الفاعل، كالمصـادر: سـبحانَ الله، معـاذ الله، حنانيك.. أما اختصاصه فأن يكون مقيداً بصفة ونحوها. كما في المثالين السابقين .

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿ولئن سألتهم: من خلقهم؟ ليقولنَّ: اللهُ، فأنى يؤفكون﴾** (الزخرف٨٧)

٢ ــ **﴿قل: لو أنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفـاق﴾** (الإسراء ١٠٠)

٣ ــ قال زياد الأعجم:

إنَّ الـسمـاحـة والمروءة ضمنـا قـبراً بمـروَ علـى الطريـقِ الواضـحِ

٤ ــ قال كثير عزة:

كفـى حزنـاً للعيـن أن ردَّ طرفـها لعـزةَ عيـرٌ آذنـتْ بـرحيـلِ

٥ ــ وقال كثير ايضاً:

ومـا مـرَّ مـن يـومٍ علـيّ كيومـها وإن عظمـتْ أيـامُ أخـرى وجلَّـتِ

٦ ــ مساور بن هند:

أولئـك أرمنـوا جوعـاً وخوفـاً وقـد جـاءت بنـو أسـد وخـافوا

لم نذكر هنا مطابقة الفعل ونائب الفاعل لأنها لا تختلف عما تقدم في بحث الفاعل.

أتيحَ لي من العدا نذيراً ... به وقيتُ الشرَّ مستطيرا

فقد أناب الشاعر الجار والمجرور "من العدا" عن الفاعل، مع وجود المفعول به "نذيراً" وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

وفي القراءات ما يؤيد هذا: إذا جاز أن نحتج بها جميعاً ، فمن ذلك قراءة أبي جعفر وشيبة: **﴿ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾** (الجاثية ١٤).

٢ ــ الجار والمجرور:

وإذا كان الفاعل لازماً ينوب الجار والمجرور أو غيره ــ كما سنرى ــ عن الفاعل، ويشترط في حرف الجر ألا يكون للتعليل، نحو قولك: قُعِدَ على الأرض. أما إذا كان للتعليل كقولك: فُرِحَ لقدومك. فيكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مصدر الفعل، والتقدير هنا: فُرِحَ الفَرَحُ لقدومك. ومثله هذا البيت الذي ينسب إلى الفرزدق:

يغضي حياءً، ويغضى من مهابته ... فما يكلَّمُ إلا حينَ يبتسم

وتقديره: يغضى الاغضاء.

ومما استوفى شرط النيابة عن الفاعل قوله تعالى: **﴿ولما سُقِطَ في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا، قالوا: لئن لم يرحمنا ربنا ويغفرْ لنا لنكوننَّ من الخاسرين﴾** (الأعراب ١٤٩)، ومنه قول الفرزدق، وقد جاء عامل الرفع فيه اسم مفعول لا فعلاً مبنياً للمجهول:

---

[١] يثبت بعض النحاة بيتاً لجرير هو:

ولو ولدت قفيرةُ كلبٍ ... لسُبَّ بذلك الجروش الكلابا

ويزعمون أن الشاعر أناب الجار والمجرور "بذلك" عن الفاعل، وأبقى المفعول به "الكلاب" على ما هو عليه، وهذا مخالف لأصولهم، لأن الجار في البيت للتعليل، وما كان كذلك لا ينوب مع مجروره عن الفاعل أصلاً، فكيف إذا كان في الكلام مفعول به. وقد تأول الزجاج وغيره هذا البيت فلم يأتوا بمقنع، لأنهم أرادوا أن يدفعوا اللحن عن جرير، وهو واقع.

يرى بعض المتأخرين كالسيوطي أن القراءات القرآنية كلها حجة، سواء أكانت متواترة أم أحادية أما شاذة. (انظر الاقتراح ١٥) وعلى مذهبهم يجوز نصب نائب الفاعل، وفي هذا كثير من التطرف.

انظر: الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي ١٦/١٦٢، و ١١/٣٣٤.

غلاماً أبوه المستجارُ بقبرهِ ... وصَعْصَعَةُ الفكاكُ من كان عانيا

فالمستجارُ، اسم مفعول، مشتق من مصدر الفعل اللازم: استجار. وشبه الجملة "بقبره" في محل رفع نائب الفاعل.

٣ ــ الظرف:

ويشترط فيه أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل: جيء يومُ السبتِ، ووقفَ أمامُ الجمهورِ، ومعنى كونه متصرفاً، أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فكلمة "يوم" تكون ظرفاً في مثل: جئتَ يوم السبت. وتكون غير ذلك مثل: كان يومُ السبت غائماً، وهذا يومٌ أفضلُ من يوم السبت. أما كونه مختصاً فأن يدل على معيَّن، كما في المثال، ولا يجوز أن يقال: جيء يومٌ، لأنه غير معين.

٤ ــ المصدر:

ويشترط فيه ما اشترط في الظرف، أي يجب أن يكون متصرفاً مختصاً، مثل: قُعد القعودُ الطويلُ، ونيم نومُ الهادئين. وتصرف المصدر أن يستعمل مفعولاً مطلقاً وغيره، وما لم يكن كذلك لا ينوب عن الفاعل، كالمصادر: سبحانَ الله، معاذ الله، حنانيك.. أما اختصاصه فأن يكون مقيداً بصفة ونحوها. كما في المثالين السابقين .

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿ولئن سألتهم: من خلقهم؟ ليقولنَّ: اللهُ، فأنى يؤفكون﴾** (الزخرف٨٧)

٢ ــ **﴿قل: لو أنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق﴾** (الإسراء ١٠٠)

٣ ــ قال زياد الأعجم:

إنَّ السماحة والمروءة ضمنا ... قبراً بمروَ على الطريق الواضحِ

٤ ــ قال كثير عزة:

كفى حزناً للعين أن ردَّ طرفها ... لعزةَ عيرٌ آذنتْ برحيلِ

٥ ــ وقال كثير ايضاً:

وما مرَّ من يومٍ عليَّ كيومها ... وإن عظمتْ أيامُ أخرى وجلَّتِ

٦ ــ مساور بن هند:

أولئك أرمنوا جوعاً وخوفاً ... وقد جاءت بنو أسد وخافوا

لم نذكر هنا مطابقة الفعل ونائب الفاعل لأنها لا تختلف عما تقدم في بحث الفاعل.

المبتدأ والخبر

١ ــ المبتدأ

هو اسم أسند إليه خبر يقع بعده لفظاً أو تقديراً، مثل: البحر هائج. وأنت ذاهب وأخوك. فخبر "أخوك" مقدر، وهو: ذاهب.

والمبتدأ اسم ظاهر كما تقدم، ولكنه قد يكون ضميراً منفصلاً نحو: أنت كريم. وهو عزيز، أو مصدراً مؤولاً مثل: ﴿**وأن تصبروا خيرٌ لكم**﴾ (النساء ٢٥). ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾ (البقرة ٢٣٧) أي: صبركم خير لكم، وعفوكم أقرب للتقوى. وقد تحذف "أن" المصدرية لفظاً، وتدْمج تقديراً، كالمثل العربي المشهور: تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه. وتقديره: سماعُك.

وقد يكون المبتدأ جملة محكية، كقول العرب: زعموا مطية الكذب. أي قولهم: زعموا، مطية الكذب.

إعراب المبتدأ

المبتدأ في الأصل مرفوع، كما تبين في الأمثلة، ورافعه كونه في ابتداء الكلام، لم يسبقه عامل لفظي يؤثر فيه، غير أنه يأتي أحياناً مجروراً لفظهُ بحرف جر زائد أو شبيه بالزائد، وذلك كما يلي:

١ ــ جره بـــ "من" الزائدة:

وذلك إذا سبقت "من" بنفي مثل: ما في الدار من أحد. أي: ما فيها أحد، أو سبقت باستفهام أداته "هل" كقوله ﴿**هل من خالق غيرُ الله يرزقكم**﴾. (فاطر ٣)، ويشترط هنا أن يكون نكرة.

٢ ــ جره بالباء الزائدة:

وذلك إذا كان كلمة "حسْبُ" كقول الأشعر الأسدي:

يحَسْبِكَ في القومِ أن يعلموا بأنَّك فيهم غنيٌّ مُضِرْ

وقد تزاد الباء في الكلمة التي بعد "حسْبُ" فتكون هي المبتدأ، و "حسبُ" خبره، كقول عمران بن حِطَّان:

فاعملْ فإنك منْعيٌّ بواحدةٍ حسْبُ اللبيبِ بهذا الشيب من ناع

٣ ــ جره بـــ "رب":

و "رب" حرف جر شبية بالزائد، يجر المبتدأ لفظاً، كما في الحديث: "يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة". وقد تحذف "ربَّ" بعد الواو غالباً، كقول امرىء القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرْخى سدولهُ عليَّ بأنواع الهمومِ ليبتلي

موضعه في الجملة

تتميز الجملة العربية بالمرانة، إذ يجوز فيها تأخير ما حقه التقديم، وتقديم ما حقه التأخير، لغرض معنوي بلاغي، فالمبتدأ في أصل الوضع مقدم على خبره، ولكن يجوز تأخيره عنه، نحو: تعبٌ كلها الحياةُ، وساميةٌ رسالتك. والأصل: الحياة كلها تعبٌ ورسالتك سامية.

وهناك مواضع لا يجوز فيها تأخيره البتة وهي:

١ ــ أن يكون من أسماء الصدارة: كالشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية. مثل: منْ يعملْ يلقَ جزاء عمله. وما في يمينك؟ وما أطيب الرُّبا!! وكم شهيدٍ هوى على الأرض ميتاً.

٢ ــ أن يكون مقترناً بلام الابتداء، نحو: لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك.

٣ ــ إذا أحدث تأخيره لبساً بينه وبين خبره، فيقدم ليزول اللبس، كقولك: أخوك عليٌّ. أو: عليٌّ أخوك.

٤ ــ أن يكون محصوراً في الخبر، مثل: ﴿**وما محمد إلا رسولٌ**﴾ (آل عمران ١٤٤) ﴿**إنما أنت نذير**﴾ (الرعد ٧).

تعريفه وتنكيره

المبتدأ في الأصل معرفة، لأن الأخبار يكون عن معروف، وثمة حالات يصح فيها أن يكون نكرة، وهي كثيرة نكتفي منها بالمواضع الآتية:

١ ــ إذا كان نكرة مضافة إلى نكرة لفظاً أو تقديراً: رجلُ علمٍ زارني، ﴿**كلّ يعملُ على شاكلته**﴾ (الإسراء ٨٤) أي: كل مخلوق.

المبتدأ والخبر

١ ـــ المبتدأ

هو اسم أسند إليه خبر يقع بعده لفظاً أو تقديراً، مثل: البحر هـــائج. وأنــت ذاهب وأخوك. فخبر "أخوك" مقدر، وهو: ذاهب.

والمبتدأ اسم ظاهر كما تقدم، ولكنه قد يكون ضميراً منفصلاً نحو: أنت كريم. وهو عزيز، أو مصدراً مؤولاً مثل: ﴿**وأن تصبروا خيرٌ لكم**﴾ (النســاء ٢٥). ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾ (البقرة ٢٣٧) أي: صبركم خير لكم، وعفوكم أقرب للتقــوى. وقد تحذف "أن" المصدرية لفظاً، وتدْمج تقديراً، كالمثل العربي المشـــهور: تســمعُ بالمعيدي خير من أن تراه. وتقديره: سماعُك.

وقد يكون المبتدأ جملة محكية، كقول العرب: زعموا مطية الكذب. أي قولهم: زعموا، مطية الكذب.

إعراب المبتدأ

المبتدأ في الأصل مرفوع، كما تبين في الأمثلة، ورافعه كونــه فــي ابتـداء الكلام، لم يسبقه عامل لفظي يؤثر فيه، غير أنه يأتي أحياناً مجروراً لفظةً بحــرف جر زائد أو شبيه بالزائد، وذلك كما يلي:

١ ـــ جره بـــ "من" الزائدة:

وذلك إذا سبقت "من" بنفي مثل: ما في الدار من أحد. أي: ما فيها أحـــد، أو سبقت باستفهام أداته "هل" كقوله ﴿**هل من خالق غيرُ الله يرزقكـــم**﴾. (فــاطر ٣)، ويشترط هنا أن يكون نكرة.

٢ ـــ جره بالباء الزائدة:

وذلك إذا كان كلمة "حسْبُ" كقول الأشعر الأسدي:

يحَسْـبِكَ فـي القـومِ أن يعلمــوا ... بـــأنَّك فـيهــم غـــنـيٌّ مُضِـرْ

وقد تزاد الباء في الكلمة التي بعد "حسْبُ" فتكون هي المبتـــدأ، و "حســبُ" خبره، كقول عمران بن حِطَّان:

فاعمــلْ فــإنــك مـنْــعيٌّ بــواحدةٍ ... حسْبُ اللبيبِ بهذا الشـــيب مــن نــاع

٣ ـــ جره بـــ "رب":

و "رب" حرف جر شبية بالزائد، يجر المبتدأ لفظاً، كما في الحديث: "يــا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة". وقد تحذف "ربَّ" بعد الواو غالباً، كقول امرىء القيس:

وليلٍ كموجِ البحـــرِ أرْخـــى ســدولهُ ... عـلــــيَّ بـــأنواع الـــهمومِ ليبتلـــي

موضعه في الجملة

تتميز الجملة العربية بالمرانة، إذ يجــوز فـيهــا تــأخير ما حقه التقديــم، وتقديم ما حقه التأخير، لغرض معنوي بلاغي، فالمبتدأ في أصل الوضـــع مقـــدم على خبره، ولكن يجوز تأخيره عنه، نحو: تعبٌ كلها الحياةُ، وســـاميةٌ رســالتك. والأصل: الحياة كلها تعبٌ ورسالتك سامية.

وهناك مواضع لا يجوز فيها تأخيره البتة وهي:

١ ـــ أن يكون من أسماء الصدارة: كالشرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكــم الخبرية. مثل: منْ يعملْ يلقَ جزاء عمله. وما في يمينك؟ وما أطيب الرُّبا!! وكـــم شهيدٍ هوى على الأرض ميتاً.

٢ ـــ أن يكون مقترناً بلام الابتداء، نحو: لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك.

٣ ـــ إذا أحدث تأخيره لبساً بينه وبين خبره، فيقدم ليزول اللبـــس، كقولـــك: أخوك عليٌ. أو: عليٌ أخوك.

٤ ـــ أن يكون محصوراً في الخبر، مثل: ﴿**ومـــا محمـــد إلا رســولُ**﴾ (آل عمران ١٤٤) ﴿**إنما أنت نذير**﴾ (الرعد ٧).

تعريفه وتنكيره

المبتدأ في الأصل معرفة، لأن الأخبار يكون عن معروف، وثمـــة حــالات يصح فيها أن يكون نكرة، وهي كثيرة نكتفي منها بالمواضع الآتية:

١ ـــ إذا كان نكرة مضافة إلى نكرة لفظاً أو تقديراً: رجلُ علمٍ زارني، ﴿**كــلٌ يعملُ على شاكلته**﴾ (الإسراء ٨٤) أي: كل مخلوقٍ.

٢ ــ إذا وصفت النكرة لفظاً أو تقديراً مثل: لعبدٌ مؤمن خيرُ مــن مشــرك، الحليبُ ليتر بليرة، أي: ليتر منه. ومثله قوله تعالى: ﴿**وطائفةٌ قد أهمتهم أنفســهم**﴾ (آل عمران ١٥٤). أي وطائفة من غيركم.

٣ ــ إذا كان الخبر شبه جملة متقدمة على النكرة، مثل: ﴿**وفوق كل ذي علمٍ عليمٌ**﴾ (يوسف ٨٦) ﴿**لكل أجل كتابٌ**﴾ (الرعد ٣٨).

٤ ــ إذا وقعت النكرة بعد نفي، أو استفهام، أو بعــد: لــولا ولومــا، أو إذا الفجائية، نحو: ما أحد في الدار. و ﴿**أإلــه مــع الله**﴾ (النمــل ٦٠ ــ ٦٤) وقــول الشاعر:

لــولا اصطبــارٌ لأودى كــل ذي مقــةٍ   لمــا اســتقلت مطايــاهنَّ للظَّعــــنِ

ومثل: خرجت فإذا أسدٌ رابض.

٥ ــ إذا كانت النكرة من الأسماء المبهمة التي مر ذكرها، كأسماء الشــرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية، وقد سبقت الأمثلة لها.

٦ ــ إذا كانت النكرة مفيدة للدعاء مثل: سلامٌ عليكم، ويلٌ لكم.

٧ ــ إذا كانت مجرورة لفظاً بــ: من، أو ربَّ، كما مرَّ من قبل.

حذف المبتدأ

يحذف المبتدأ جوازاً، ووجوباً:

آ ــ حذفه جوازاً:

يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل، كما هي الحال في المواضع الآتية:

١ ــ في جواب السؤال: وذلك أن يذكر في جملة السؤال، فيحذف جوازاً فــي جوابه، كقول القطامي:

فــلما تــنــازعنــا الحــديــثَ سألتُها   من الحيُّ؟ قالتْ: معْشرٌ من محــاربِ

أي: الحي معشرٌ من محارب.

ومثله قول تميم بن أبي مقبل:

إذا النــاس قالــوا: كيف أنت؟ وقد بدا   ضمــير الذي بي، قلت للناسِ: صالحُ

أي: أنا صالحٌ.

٢ ــ ويجوز حذفه في غير جواب السؤال إذا كان لفظه مذكوراً فــي كــلام سابق، كما في قول أعشى طرود:

يا دارَ أسمــاءَ بيــن السفــح فالــرُّحُبِ   أقوتْ وعفَّى عليــها ذاهــبُ الحقَــبِ

دارٌ لأســمــاءَ إذ قلبــي بــهــا كــــلِفٌ   وإذ أقــربُ منــها غــيرَ مقــــتربِ

فقوله: دارٌ، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي دارٌ. أو: هذه دارٌ. وإنما ســـاغ حذف المبتدأ جوازاً لوجود الدليل عليه، وهو ذكره في البيت السابق.

٣ ــ ويجوز حذف المبتدأ أيضاً. وإن لم يكن له ذكر سابق في الكـــلام، إن كان للمخاطب، أو المتكلم، ولا يجوز حذفه إن كان للغائب، من ذلك قول العرب في مثلِ لهم: محسنةٌ فهيلي . أي: أنتِ محسنةٌ فهيلي.[1] ومثله ما جاء في الحديث النبوي للراجع من السفر: "تائبون آئبون لربنا حامدون" أي: نحن تــائبون، ومثلــه قولــه الشاعر:

تـــقولُ ابنــةُ الكعبــي يــومَ لقيتُــها   أمنطلــقٌ فــي الجيــشِ أم متثــــاقلُ

والتقدير: أأنت منطلق.

٤ ــ ومن أساليب حذف المبتدأ في اللغة العربية قولهم: ما منهم مات حتــفَ أنفه، وقولهم، منا يفعل كذا، ومنا لا يفعله. أي: ما منهم أحدٌ مات حتف أنفه، ومنــا من يفعل، ومنا منْ لا يفعل.. ومن ذلك قول ذي الرمة:

فظــلوا ومنــهم دَمعُــهُ ســابقٌ لــه   وآخــرُ يثْنــي دمْعــةَ العيــنِ بالــهملِ

وقول حكيم بن معية:

لــو قلــتَ: ما فــي قــومهــا لم تيثم   يفضُلُها فــي حــســبٍ ومــيــســمِ

فتقدير الأول: ومنهم منْ دمعُهُ.. والثاني: ما في قومها أحد يفضُلها.

ب ــ حذفه وجوباً:

ويحذف المبتدأ وجوباً في المواضع التالية:

١ ــ إذا كــان خبــره مشعــراً بالقسم نحو: في ذمَّتي لأفعلنَّ كذا أي فــي ذمتي عهدٌ.

[1] انظر المثل في جمهرة أمثال العرب للعسكري ٢/٢٥٥.

٢ ــ إذا وصفت النكرة لفظاً أو تقديراً مثل: لعبدٌ مؤمن خيرٌ مــن مشــرك، الحليبُ ليتر بليرة، أي: ليتر منه. ومثله قوله تعالى: ﴿**وطائفةٌ قد أهمتهم أنفســهم**﴾ (آل عمران ١٥٤). أي وطائفة من غيركم.

٣ ــ إذا كان الخبر شبه جملة متقدمة على النكرة، مثل: ﴿**وفوق كل ذي علمٍ عليمٌ**﴾ (يوسف ٨٦) ﴿**لكل أجل كتابٌ**﴾ (الرعد ٣٨).

٤ ــ إذا وقعت النكرة بعد نفي، أو استفهام، أو بعــد: لــولا ولومــا، أو إذا الفجائية، نحو: ما أحد في الدار. و ﴿**أإلــه مــع الله**﴾ (النمــل ٦٠ ــ ٦٤) وقــول الشاعر:

لــولا اصطبــارٌ لأودى كــل ذي مقــةٍ   لمــا اســتقلت مطايــاهنَّ للظّعــنِ

ومثل: خرجت فإذا أسدٌ رابض.

٥ ــ إذا كانت النكرة من الأسماء المبهمة التي مر ذكرها، كأسماء الشــرط، والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية، وقد سبقت الأمثلة لها.

٦ ــ إذا كانت النكرة مفيدة للدعاء مثل: سلامٌ عليكم، ويلٌ لكم.

٧ ــ إذا كانت مجرورة لفظاً بــ: من، أو ربّ، كما مرّ من قبل.

حذف المبتدأ

يحذف المبتدأ جوازاً، ووجوباً:

آ ــ حذفه جوازاً:

يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل، كما هي الحال في المواضع الآتية:

١ ــ في جواب السؤال: وذلك أن يذكر في جملة السؤال، فيحذف جوازاً فــي جوابه، كقول القطامي:

فــلما تنــازعنــا الحــديــثَ سألتُها   من الحيُّ؟ قالتْ: معْشرٌ من محــاربِ

أي: الحي معشرٌ من محارب.

ومثله قول تميم بن أبي مقبل:

إذا النــاس قالــوا: كيف أنت؟ وقد بدا   ضمــير الذي بي، قلت للناسِ: صالحُ

أي: أنا صالحٌ.

٢ ــ ويجوز حذفه في غير جواب السؤال إذا كان لفظه مذكوراً فــي كــلام سابق، كما في قول أعشى طرود:

يا دارَ أسمــاءَ بيــن السفــح فالــرُّحُب   أقوتْ وعفَّى عليــها ذاهــبُ الحقَــبِ

دارٌ لأســماءَ إذ قلبــي بــها كــلِفٌ   وإذ أقــربُ منــها غــيرَ مقــتربِ

فقوله: دارٌ، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي دارٌ. أو: هذه دارٌ. وإنما ســاغ حذف المبتدأ جوازاً لوجود الدليل عليه، وهو ذكره في البيت السابق.

٣ ــ ويجوز حذف المبتدأ أيضاً. وإن لم يكن له ذكر سابق في الكــلام، إن كان للمخاطب، أو المتكلم، ولا يجوز حذفه إن كان للغائب، من ذلك قول العرب في مثلٍ لهم: محسنةٌ فهيلي . أي: أنتِ محسنةٌ فهيلي. ومثله ما جاء في الحديث النبوي للراجع من السفر: "تائبون آئبون لربنا حامدون" أي: نحن تــائبون، ومثلــه قولــه الشاعر:

تــقولُ ابنــةُ الكعبــي يــومَ لقيتُــها   أمنطلــقٌ فــي الجيــشِ أم متثــاقلُ

والتقدير: أأنت منطلق.

٤ ــ ومن أساليب حذف المبتدأ في اللغة العربية قولهم: ما منهم مات حتــفَ أنفه، وقولهم، منا يفعل كذا، ومنا لا يفعله. أي: ما منهم أحدٌ مات حتف أنفه، ومنــا من يفعل، ومنا منْ لا يفعل.. ومن ذلك قول ذي الرمة:

فظــلوا ومنــهم دَمعُــهُ ســابقٌ لــه   وآخــرُ يثْنــي دمْعــةَ العيــنِ بالــهملِ

وقول حكيم بن معية:

لــو قلــتَ: ما فــي قــومهــا لم تيثم   يفضُلُها فــي حــسبٍ ومــيسمِ

فتقدير الأول: ومنهم منْ دمعُهُ.. والثاني: ما في قومها أحد يفضُلها.

ب ــ حذفه وجوباً:

ويحذف المبتدأ وجوباً في المواضع التالية:

١ ــ إذا كــان خبــره مشعــراً بالقسم نحو: في ذمّتي لأفعلنّ كذا أي فــي ذمتي عهدٌ.

[1] انظر المثل في جمهرة أمثال العرب للعسكري ٢/٢٥٥.

٢ ــ إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله كقول الشاعر منذر بن درهم.

فقالت: حنانٌ، مــا أتــى بــك هــهنا أذو نســبٍ أم أنــت بــالحي عــارف

أي: أمري حنانٌ

٣ ــ إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو بالذم نحو: نعم الشاعر زهير[1]. أي: الممدوح زهير.

٤ ــ إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. نحــو: الحمــد للهِ الحميدُ، انظرِ العدوَّ اللعينُ. مررتُ بخادمكَ المسكينُ.

٢ ــ الخبر

وهو الذي يسند إلى المبتدأ، ويخبر عنه، ويكون اسماً ظاهراً مشتقاً نحــو: أنت نبيلٌ، وأخلاقك محمودة. وقد يكون اسماً جامداً مؤولاً بمشتق مثل: أخوك أسد. أي: شجاع، وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: موعدنا أن تظهر النجــوم. وتأويلــه: ظهور النجوم.

وكثيراً ما يكون الخبر جملة فعلية مثل: الرئيسُ سيزور المدينةَ أو اسمية مثل **﴿الذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾** (النور ٣٩)، وفي هذه الحال تحتاج الجملــة الخبرية إلى رابط، وقد يكون:

١ ــ ضميراً ظاهراً مثل: سعيدٌ يحمل كتابــه. **﴿والذيــن كفــروا أعمالــهم كسراب﴾**.

٢ ــ أو ضميراً مستتراً مثل: الكتاب يقدم فوائد كثيرة.

٣ ــ ضميراً مقدراً مثل: الحليبُ الليتر بليرة. أي: الليتر منه.

٤ ــ أو إشارة إلى المبتدأ مثل: **﴿ولباسِ التقوى ذلك خير﴾** (الأعراف ٢٦).

٥ ــ أو إعادة المبتدأ بلفظه: **﴿الحاقة ما الحاقة، القارعة مــا القارعــة﴾** أو بلفظ أعم منه مثل: سعيد نعم الرجل.

وإذا كانت الجملة هي المبتدأ نفسه مثل: هو الله أحد، ومثل: علمي أنت فــي الدار. فإنها لا تحتاج إلى رابط .

[1] هذا إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أما إذا جعل مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبراً له، فلا شيء فيه.

وكما يكون اسماً ظاهراً أو جملة يكون شبه جملة، والصحيح أن الخبر هنــا مقدر، وشبه الجملة تتعلق به، كقولك: أنت في الدار، وأخوك عند الباب.

وحين تكون شبه الجملة ظرف زمان يكون المبتدأ اسماً من أسماء المعــاني، مثل: العملُ هذا اليوم. والجدُّ وقتَ الدارسة، وظرف المكان يخبر به ــ كما يقــول النحاة ــ عن الجثث، أي عن الذوات التي تشغل مكاناً، نحو: الكتابُ فوق الطاولــة، وأنت أمامَ أبيك. ويخبر به أحياناً عن أسماء المعاني، نحو: العملُ عندك.

إعرابه

الرفع أصل في خبر المبتدأ، إلا إنه قد يجر بباء زائدة إذا كان فــي ســياق النفي، نحو: ما أنت ببخيل.

موضعه في الجملة

يأتي عادة بعد المبتدأ، ويجوز تقديمه، هذا هو الأصل العام فيه، إلا أنه أحياناً يقدم على المبتدأ وجوباً، وذلك فيما يلي:

١ ــ إذا كان من أسماء الصدارة، نحو: كيفَ أنتَ؟

٢ ــ إذا كان في المبتدأ ضمير يعود إليه، لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة، نحو: **﴿أم على قلوبٍ أقفالها﴾** (محمد ٢٤) ونحو قول نصيب أو المجنون:

أهابــك إجــلالاً ومــا بــك قــدرةٌ علــيَّ، ولكــن مِــلء عيــنٍ حبيبــها

٣ ــ إذا حصر الخبر في المبتدأ: ما شاعر إلا أخوك.

٤ ــ إذا كان نكرة غير مفيدة مخبراً عنه بظرفٍ أو جار ومجرور مثل: فــي يدي كتابٌ، وعندي مالٌ.

ذكره وحذفه

يجوز حذف الخبر إذا دل عليه دليل نحو: أنت عالم وأبــوك. أي: وأبــوك عالم. إلا أنه لم يحذف وجوباً في بعض المواضع، وهي:

[1] بين النحاة خلاف في جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، كأسماء الأفعال الناقصة والأحرف المشبهة بالأفعال، وثمة شواهد ترجح ــ على قلتها ــ ذلك، كقول الجميح:

ولــو أصــابت لقــالت وهي صادقة إن الــرياضــة لا تنْــصِبْكَ للشــيبِ

٢ ــ إذا كان خبره مصدراً نائباً عن فعله كقول الشاعر منذر بن درهم.

فقالت: حنانٌ، مـا أتـى بـك هـهنا   أذو نسـبٍ أم أنـت بـالحي عـارف

أي: أمري حنانٌ

٣ ــ إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو بالذم نحو: نعم الشاعر زهير[1]. أي: الممدوح زهير.

٤ ــ إذا كانِ الخبر نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترحم. نحـو: الحمـد للهِ الحميدُ، انظرِ العدوَّ اللعينُ. مررتُ بخادمكَ المسكينُ.

٢ ــ الخبر

وهو الذي يسند إلى المبتدأ، ويخبر عنه، ويكون اسماً ظاهراً مشتقاً نحـو: أنت نبيلٌ، وأخلاقك محمودة. وقد يكون اسماً جامداً مؤولاً بمشتق مثل: أخوك أسد. أي: شجاع، وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: موعدنا أن تظهر النجـوم. وتأويلـه: ظهور النجوم.

وكثيراً ما يكون الخبر جملة فعلية مثل: الرئيسُ سيزور المدينةَ أو اسمية مثل **﴿الذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾** (النور ٣٩)، وفي هذه الحال تحتاج الجملـة الخبرية إلى رابط، وقد يكون:

١ ــ ضميراً ظاهراً مثل: سعيدٌ يحمل كتابـه. **﴿والذيـن كفـروا أعمالـهم كسراب﴾**.

٢ ــ أو ضميراً مستتراً مثل: الكتاب يقدم فوائد كثيرة.

٣ ــ ضميراً مقدراً مثل: الحليبُ الليتر بليرة. أي: الليتر منه.

٤ ــ أو إشارة إلى المبتدأ مثل: **﴿ولباسِ التقوى ذلك خير﴾** (الأعراف ٢٦).

٥ ــ أو إعادة المبتدأ بلفظه: **﴿الحاقة ما الحاقة، القارعة مـا القارعـة﴾** أو بلفظ أعم منه مثل: سعيد نعم الرجل.

وإذا كانت الجملة هي المبتدأ نفسه مثل: هو الله أحد، ومثل: علمي أنت فـي الدار. فإنها لا تحتاج إلى رابط .

[1] هذا إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أما إذا جعل مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبراً له، فلا شيء فيه.

وكما يكون اسماً ظاهراً أو جملة يكون شبه جملة، والصحيح أن الخبر هنـا مقدر، وشبه الجملة تتعلق به، كقولك: أنت في الدار، وأخوك عند الباب.

وحين تكون شبه الجملة ظرف زمان يكون المبتدأ اسماً من أسماء المعـاني، مثل: العملُ هذا اليوم. والجدُّ وقتَ الدارسة، وظرف المكان يخبر به ــ كما يقـول النحاة ــ عن الجثث، أي عن الذوات التي تشغل مكاناً، نحو: الكتابُ فوق الطاولـة، وأنت أمامَ أبيك. ويخبر به أحياناً عن أسماء المعاني، نحو: العملُ عندك.

إعرابه

الرفع أصل في خبر المبتدأ، إلا إنه قد يجر بباء زائدة إذا كان فـي سـياق النفي، نحو: ما أنت ببخيل.

موضعه في الجملة

يأتي عادة بعد المبتدأ، ويجوز تقديمه، هذا هو الأصل العام فيه، إلا أنه أحياناً يقدم على المبتدأ وجوباً، وذلك فيما يلي:

١ ــ إذا كان من أسماء الصدارة، نحو: كيفَ أنتَ؟

٢ ــ إذا كان في المبتدأ ضمير يعود إليه، لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة، نحو: **﴿أم على قلوبٍ أقفالها﴾** (محمد ٢٤) ونحو قول نصيب أو المجنون:

أهابـك إجـلالاً ومـا بـك قـدرةٌ   علـيَّ، ولكـن مِـلء عيـنٍ حبيبـها

٣ ــ إذا حصر الخبر في المبتدأ: ما شاعر إلا أخوك.

٤ ــ إذا كان نكرة غير مفيدة مخبراً عنه بظرفٍ أو جار ومجرور مثل: فـي يدي كتابٌ، وعندي مالٌ.

ذكره وحذفه

يجوز حذف الخبر إذا دل عليه دليل نحو: أنت عالم وأبـوك. أي: وأبـوك عالم. إلا أنه لم يحذف وجوباً في بعض المواضع، وهي:

[1] بين النحاة خلاف في جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، كأسماء الأفعال الناقصة والأحرف المشبهة بالأفعال، وثمة شواهد ترجح ــ على قلتها ــ ذلك، كقول الجميح:

ولـو أصـابت لقـالت وهي صادقة   إن الـرياضـة لا تنْـصِبْكَ للشـيبِ

١ ــ إذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ القسم الصريحة مثل: لعمرك لأزورنّـك. أي: لعمرك قسمي.

٢ ــ إذا كان الخبر كوناً عاماً مثل: لولا أنت لم أبلغ ما أتمنى، أما إذا كان كوناً خاصاً فيذكر، فقد ورد في الحديث: لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم[1].

٣ ــ أن يقع بعد اسم مسبوقٍ بواو بمعنى "مع" مثل: أنت وشأنُك. أي: متروكان.

٤ ــ أن تغني عنه حال لا تصلح أن تكون خبراً، مثل: أكلي الحلوى واقفاً، وأخطبُ ما يكون الأمير واقفاً. والمبتدأ هنا يكون إما مصدراً مضافاً إلى معموله، كما في المثال الأول، وإما اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر صريح أو مؤول كما في المثال الثاني.

الفاعل أو نائب الفاعل الساد مسد الخبر

وقد يغني عن الخبر غير الحال، وهو الفاعل أو نائبه، إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، تقول: أقائم أخواك؟ فـ: قائم مبتدأ، وهو وصف، لأنه مشتق، وقد سبق بهمزة الاستفهام، و "أخوك" فاعل له، سد مسد الخبر، ومثله قولك: ما قائم أخواك. ومن الشواهد الفصيحة قول عمر بن أبي ربيعة:

أبـاكـرةٌ فـي الظـاعنين رميـمٌ ... ولـم يشـفَ متْبـولُ الفـؤادِ سـقيمُ

فـ : رميم، فاعل سد مسد الخبر. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أقاطن قـوم سـلمى أم نـووا ظعـناً ... إن يظعنوا فعجيب عيش مـن قطنـا

فـ : قوم: فاعل سد مسد الخبر.

أما ما جاء فيه نائب الفاعل ساداً مسد الخبر فمنه قول النابغة الذبياني:

ألـم أقـسـم علـيـك لتخـبرني ... أمحمـولٌ علـى النعـشِ الـهمَامُ

فـ : الهمام: نائب عن الفاعل ساد مسد الخبر.

---

[1] جعل منه ابن الشجري في أماليه (٢/٢١١) قوله تعالى: "**ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان**" وقوله: ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يظلوك.

على أنه إذا كان المبتدأ مفرداً وفاعله أو نائبه الذي يسد مسد خبره مفرداً أيضاً، جاز وجه آخر من الإعراب، هو أن يكون المبتدأ خبراً مقدماً، وفاعله أو نائبه مبتدأ مؤخراً، كما في قول عمر وقول النابغة السابقين، أما إذا كان المبتدأ مفرداً وخبره غير مطابق له في العدد فليس إلا الإعراب الذي ذكرنا.

شواهد للتدريب

﴿من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، وما ربُّك بظلام للعبيد﴾ (فصلت٤٦).

﴿ويقول الذي كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه، إنما أنت منذر، ولكل قوم هـادٍ﴾ (الرعد٧).

٣ ــ قال عروة بن حزام:

يقـولُ لـي الأصحـابُ إذْ يعذِلونـنـي ... أشـوقٌ عراقـيٌّ وأنـت يمـاني؟

٤ ــ وقال عروة أيضاً:

أنـاسـيـةٌ عـفـراءُ ذكـري وإنما ... تـركـتُ لـها ذكراً بـكل مـكانِ؟

١ ـ إذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ القسم الصريحة مثل: لعمرك لأزورنّك.
أي: لعمرك قسمي.

٢ ـ إذا كان الخبر كوناً عاماً مثل: لولا أنت لم أبلغ ما أتمنى، أما إذا كان كوناً خاصاً فيذكر، فقد ورد في الحديث: لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم[1].

٣ ـ أن يقع بعد اسم مسبوقٍ بواو بمعنى "مع" مثل: أنت وشأنُك.
أي: متروكان.

٤ ـ أن تغني عنه حال لا تصلح أن تكون خبراً، مثل: أكلي الحلوى واقفاً، وأخطبُ ما يكون الأمير واقفاً. والمبتدأ هنا يكون إما مصدراً مضافاً إلى معموله، كما في المثال الأول، وإما اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر صريح أو مؤول كما في المثال الثاني.

الفاعل أو نائب الفاعل الساد مسد الخبر

وقد يغني عن الخبر غير الحال، وهو الفاعل أو نائبه، إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، تقول: أقائم أخواك؟ فـ: قائم مبتدأ، وهو وصف، لأنه مشتق، وقد سبق بهمزة الاستفهام، و "أخوك" فاعل له، سد مسد الخبر، ومثله قولك: ما قائم أخواك. ومن الشواهد الفصيحة قول عمر بن أبي ربيعة:

أباكرةٌ في الظاعنين رميمٌ ولم يشفَ متْبولُ الفؤادِ سقيمُ

فـ : رميم، فاعل سد مسد الخبر. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعناً إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فـ : قوم: فاعل سد مسد الخبر.

أما ما جاء فيه نائب الفاعل ساداً مسد الخبر فمنه قول النابغة الذبياني:

ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمولٌ على النعشِ الهمامُ

فـ : الهمام: نائب عن الفاعل ساد مسد الخبر.

[1] جعل منه ابن الشجري في أماليه (٢/٢١١) قوله تعالى: "**ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان**" وقوله: ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يظلوك.

على أنه إذا كان المبتدأ مفرداً وفاعله أو نائبه الذي يسد مسد خبره مفرداً أيضاً، جاز وجه آخر من الإعراب، هو أن يكون المبتدأ خبراً مقدماً، وفاعله أو نائبه مبتدأ مؤخراً، كما في قول عمر وقول النابغة السابقين، أما إذا كان المبتدأ مفرداً وخبره غير مطابق له في العدد فليس إلا الإعراب الذي ذكرنا.

شواهد للتدريب

﴿من عمل صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها، وما ربُّك بظلام للعبيد﴾ (فصلت٤٦).

﴿ويقول الذي كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه، إنما أنت منذر، ولكل قوم هادٍ﴾ (الرعد٧).

٣ ـ قال عروة بن حزام:

يقولُ لي الأصحابُ إذْ يعذِلونني أشوقٌ عراقيٌّ وأنت يماني؟

٤ ـ وقال عروة أيضاً:

أناسيةٌ عفراءُ ذكري وإنما تركتُ لها ذكراً بكل مكانِ؟

الأحرف المشبهة بالفعل

في العربية أدوات تدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر، فتنصب أولهما، وترفع الثاني، هي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ، لا.

وقد شبهها النحاة بالفعل، للأسباب الآتية:

١ ــ عملها: فكما إن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كذلك تنصب هذه الأحرف وترفع، فكل أداة منها تعمل في الاسم عملين: النصب والرفع، وكذلك الفعل.

٢ ــ بناؤها: وتبنى هذه الأدوات ــ ما عدا "لا" ــ على الفتح، كما يبنى الفعل الماضي تماماً.

٣ ــ أصولها: ويتألف كل منها من ثلاثة أحرف ــ ما عدا "لا" أيضاً ــ كالفعل الثلاثي.

٤ ــ معانيها: وتؤدي خمسة معانٍ يؤديها في العربية الفعل عادةً، وهي: التوكيد، الذي تؤديه "إنَّ، وأنَّ" والتشبيه في "كأنَّ" والاستدراك في "لكنَّ" والتمني في "ليت" والترجي في "لعلَّ".

٥ ــ دخول نون الوقاية عليها: وتدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال: إنني، أنني، كأنني، لكنني، ليتني، لعلني، ويكثر في الأخيرة أن تأتي بغيرها، كقول الشاعر:

وإني لمهدٍ نظرةً قبلَ التي ... لعلّي وإن شطت نواها أزورها

ومثلها: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ.

١ ــ عملها

١ ــ عملها العام:

قلنا: إن هذه الأحرف تنصب المبتدأ، وترفع الخبر[1]، كقولك: إن خالداً سيفُ الله. والمعطوفات على أسمائها تنصب مثلها، مثل: ليت أخاك وأباك يلتقيان في دمشق.

[1] يرى بعض النحاة أن عملها مقتصر على نصب المبتدأ، أما الخبر فيبقى مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل أن تدخل في الكلام، والخلاف هنا صناعي نظري.

على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم: إنَّ، أو أنَّ، أو لكنَّ، بعد مجيء الخبر، تقول: إن سعيداً هنا وأخوه. أي: وأخوه هنا وتكون الواو عاطفة جملة على جملة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿.. **أن الله بريءٌ من المشركين ورسوله**﴾ (براءة ٣) أي: ورسوله بريء أيضاً.

وكذلك يجوز النصب والرفع في المعطوف على اسم إحدى هذه الأدوات الثلاث قبل مجيء الخبر. تقول: إن أخاك وأبوك هنا. ومنه قوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون، والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ (المائدة ٦٩) فقوله: الصابئون، معطوف على محل اسم "إن" وهو الرفع[1].

ومن هذا قول ضابىء البرجمي في إحدى روايتيه:

فمن يكُ أمسى في المدينة رحله ... فإني وقيارٌ بها لغريبُ

ويروى: وقياراً.

٢ ــ تخفيفها وعملها:

وإذا خففت: إن، وأن، وكأن، ولكنَّ، يكون عملها على الشكل التالي:

آ ــ عمل "إن" المخففة:

إذا خففت فالأكثر إهمالها، وتلحق بخبرها اللام الفارقة[2]، نحو: إنْ سعيدٌ لكريم. ويجوز إعمالها فلا تلزمها اللام، مثل: إنْ سعيداً كريمٌ.

ويكثر دخول "إن" المهملة على النواسخ من الأفعال: كان، كاد، ظن، وأخواتها، وتلحق اللام الفارقة المعمول الثاني لهذه الأفعال، مثل: ﴿**وإن كانت لكبيرةً إلا على الذين هدى الله**﴾ (البقرة ١٤٣) ﴿**وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونكَ بأبصارهم**﴾ (القلم ٥١) ﴿**إن وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾ (الأعراف ١٠٢) ﴿**ما أنت إلا بشر مثلنا، وإن نظنك لمن الكاذبين**﴾ (الشعراء ١٨٦).

ويقل دخولها على غير النواسخ، كقولَ العرب: إن يزينك لنفسك، وإن يشينكَ لهيهْ. وكقول عاتكة بنت زيد، زوج الزبير، لقاتل زوجها:

[1] وللنحاة رأي آخر، وهو أن تكون الواو اعتراضية، وما بعدها مبتدأ، وخبره مقدر، والجملة معترضة.

[2] سميت هذه اللام فارقة لأنها تفرِّقُ بين "إن" النافية التي تعمل عمل "ليس"، و "إن" المخففة.

الأحرف المشبهة بالفعل

في العربية أدوات تدخل على الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر، فتنصب أولهما، وترفع الثاني، هي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ، لا.

وقد شبهها النحاة بالفعل، للأسباب الآتية:

١ ــ عملها: فكما إن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كذلك تنصب هذه الأحرف وترفع، فكل أداة منها تعمل في الاسم عملين: النصب والرفع، وكذلك الفعل.

٢ ــ بناؤها: وتبنى هذه الأدوات ــ ما عدا "لا" ــ على الفتح، كما يبنى الفعل الماضي تماماً.

٣ ــ أصولها: ويتألف كل منها من ثلاثة أحرف ــ ما عدا "لا" أيضاً ــ كالفعل الثلاثي.

٤ ــ معانيها: وتؤدي خمسة معانٍ يؤديها في العربية الفعل عادةً، وهي: التوكيد، الذي تؤديه "إنّ، وأنّ" والتشبيه في "كأنّ" والاستدراك في "لكنّ" والتمني في "ليت" والترجي في "لعلّ".

٥ ــ دخول نون الوقاية عليها: وتدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الأفعال: إنني، أنني، كأنني، لكنني، ليتني، لعلني، ويكثر في الأخيرة أن تأتي بغيرها، كقول الشاعر:

وإني لمهدٍ نظرةً قبلَ التي ... لعلّي وإن شطت نواها أزورها

ومثلها: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ.

١ ــ عملها

١ ــ عملها العام:

قلنا: إن هذه الأحرف تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، كقولك: إن خالداً سيفُ الله. والمعطوفات على أسمائها تنصب مثلها، مثل: ليت أخاك وأباك يلتقيان في دمشق.

[1] يرى بعض النحاة أن عملها مقتصر على نصب المبتدأ، أما الخبر فيبقى مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل أن تدخل في الكلام، والخلاف هنا صناعي نظري.

على أنه يجوز رفع المعطوف على اسم: إنَّ، أو أنَّ، أو لكنَّ، بعد مجيء الخبر، تقول: إن سعيداً هنا وأخوه. أي: وأخوه هنا وتكون الواو عاطفة جملة على جملة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿.. **أن الله بريءٌ من المشركين ورسوله**﴾ (براءة ٣) أي: ورسوله بريء أيضاً.

وكذلك يجوز النصب والرفع في المعطوف على اسم إحدى هذه الأدوات الثلاث قبل مجيء الخبر. تقول: إن أخاك وأبوك هنا. ومنه قوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون، والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ (المائدة ٦٩) فقوله: الصابئون، معطوف على محل اسم "إن" وهو الرفع.

ومن هذا قول ضابىء البرجمي في إحدى روايتيه:

فمن يكُ أمسى في المدينة رحله ... فإني وقيارٌ بها لغريبُ

ويروي: وقياراً.

٢ ــ تخفيفها وعملها:

وإذا خففت: إن، وأن، وكأن، ولكنّ، يكون عملها على الشكل التالي:

آ ــ عمل "إن" المخففة:

إذا خففت فالأكثر إهمالها، وتلحق بخبرها اللام الفارقة، نحو: إنْ سعيدٌ لكريم. ويجوز إعمالها فلا تلزمها اللام، مثل: إنْ سعيداً كريمٌ.

ويكثر دخول "إن" المهملة على النواسخ من الأفعال: كان، كاد، ظن، وأخواتها، وتلحق اللام الفارقة المعمول الثاني لهذه الأفعال، مثل: ﴿**وإن كانت لكبيرةً إلا على الذين هدى الله**﴾ (البقرة ١٤٣) ﴿**وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونكَ بأبصارهم**﴾ (القلم ٥١) ﴿**إن وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾ (الأعراف ١٠٢) ﴿**ما أنت إلا بشر مثلنا، وإن نظنك لمن الكاذبين**﴾ (الشعراء ١٨٦).

ويقل دخولها على غير النواسخ، كقول العرب: إن يزينك لنفسك، وإن يشينكَ لهيه. وكقول عاتكة بنت زيد، زوج الزبير، لقاتل زوجها:

وللنحاة رأي آخر، وهو أن تكون الواو اعتراضية، وما بعدها مبتدأ، وخبره مقدر، والجملة معترضة.

سميت هذه اللام فارقة لأنها تفرِّقُ بين "إن" النافية التي تعمل عمل "ليس"، و "إن" المخففة.

شلت يمينك إنْ قتلتَ لمسلماً   حلت عليك عقوبةُ المتعمدِ

وقد تحذف اللام الفارقة في الشعر، إن كان الكلام يدل على أنَّ "إنْ" فيه مخففة لا نافية، كقول الطرماح بن حكيم:

أنا ابنُ أُباةِ الضيم من آل مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

ب ـ عمل "إنَّ" المخففة:

إذا خففت "إن" بقي عملها، إلا أن اسمها يكون ضمير شأن، أو ضميراً ليس للشأن، وخبرها جملة، نحو قولك: علمتُ أنْ سعيدٌ كريمٌ. والتقدير: علمت إنه سعيد كريم. أي أن الشأن أو الحقيقة، سعيد كريم، ومثل قوله تعالى: **﴿ونعلمَ أن قد صدَقتنا"** (المائدة ١١٣) أي أنك قد صدقتنا. ومثله: **﴿فلما خرَّ تبينت الجنُّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾** (سبأ ١٤) أي إنهم لو كانوا.. ففي المثال الأول جاء اسمها ضمير شأن، وفي الآيتين جاء ضميراً لغير الشأن.

وقد ورد في كلام العرب شواهد ظهر فيها اسم "أن" المخففة ضميراً بارزاً، كقول جنوب بنت العجلان ترثي أخاها:

لقد علم الضيفُ والمرملون   إذا أغبرَ أفقٌ وهبتْ شمالاً

بأنكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وأنَ هناك تكون الثمالا

وتسبق "أن" المخففة بفعل من أفعال اليقين، كما ترى في قول جنوب السابق وفي قول الأعشى الآتي:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا   أنْ هالكٌ كلُّ منْ يحفى وينتعِلُ

ومثله قول تميم بن أبيّ بن مقبل:

ألم تعلمي أن لا يذمُّ فجاءتي   دخيلي إذا أغبرَّ العضاهُ المُجلَّحُ[1]

أما الجملة التي تكون خبراً لـ "أنْ" فلا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية لم تحتج إلى كلام وتفصيل، أما إن كانت فعلية فمن الواجب أن يكون بينها وبين "أن" فاصلٌ من إحدى هذه الأدوات: قد، التسويف، النفي، لو. إلا إذا كان الفعل جامداً أو للدعاء، فإنه لا يحتاج إلى فاصل. انظر إلى هذه الشواهد: **﴿ونعلم**

[1] الدخيل: هنا خاصة الرجل وصحبه. والعضاه: شجر ذو شوك. والمجلّح: الذي أكل حتى لم يترك منه شيء، واغبراره وأكله كناية عن القحط. يمدح نفسه بأنّ صديقه إذا فاجأه وقت القحط يجد عنده ما يريد.

أنْ قد صدقتنا﴾ (المائدة ١١٣) **﴿علم أنْ سيكون منكم مرضى﴾** (المزمل ٢٠) وقال جرير:

زعم الفرزدقُ أنْ سيقتلُ مربعاً   أبشرْ بطول سلامةٍ يا مربعُ

﴿أيحسبُ الإنسانُ أنْ لن نجمعَ عظامه﴾ (القيامة ٣) **﴿أيحسب أنْ لم يرهُ أحد﴾** (البلد ٧) **﴿أو لم يهدِ للذين يرثون الأرضَ من بعد أهلها أنْ لو نشاءُ أصبناهمْ بذنوبهم﴾** (الأعراف ١٠٠) ففي هذه الشواهد جاءت الفواصل بين "أن" والجملة الفعلية، لأن أفعالها متصرفة، وليست للدعاء، أما قوله تعالى: **﴿وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى﴾** (النجم ٣٩) فلم يقم فاصل بينها وبين الجملة الفعلية، لأن "ليس" فعل جامد. ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تالله قد علمتْ سراةُ بني   ذبيانَ عامَ الحبس والأصرِ

أن نعم معترك الجياع إذا   خبَّ السفيرُ وسابئَ الخمرِ[2]

ج ـ عمل "كأن" المخففة:

وهذه الأداة في تخفيفها تشبه "أنَّ" من حيث بقاء عملها، ويكون اسمها ضميراً، للشأن أو لغيره، فإن كان للشأن وجب أن يكون خبرها جملة، لأن ضمير الشأن لا يفسر ـ على الأكثر ـ إلا بجملة، مثل: كأنْ أخوك يثق بك. أي: كأن الشأن..

وإن لم يكن ضمير شأن جاز أن يكون الخبر جملة، وجاز أن يكون مفرداً، فمن الأول قوله تعالى: **﴿فجعلناها حصيداً كأن لم تغْنَ بالأمس﴾** (يونس ٢٤)، والتقدير: كأنها لم تغْنَ. ومن الثاني قول باغت بن صريم اليشكري .

ويوماً توافينا بوجه مقسَّمٍ   كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

أي: كأنها ظبية .

مربع، لقب لراوي جرير، واسمه وعوعة بن سعيد.

[2] السفير: الورق تطيره الريح. وخب: أسرع في المشي. وسابىء الخمر: مشتريها.

نسبه صاحب الإنصاف إلى زيد بن أرقم اليشكري، ونسبه صاحب الدرر اللوامع إلى علباء بن أرقم اليشكري، أنظر الإنصاف المسألة ٢٤، والدر اللوامع ١٢١/١.

تعطو: تتطاول. والسلم: شجر معروف بالبادية.

شلَّت يمينك إنْ قتلتَ لمسلماً حلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ

وقد تحذف اللام الفارقة في الشعر، إن كان الكلام يدل على أنَّ "إنْ" فيه مخففة لا نافية، كقول الطرماح بن حكيم:

أنا ابنُ أُباةِ الضيمِ من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

ب ـ عمل "إنَّ" المخففة:

إذا خففت "إن" بقي عملها، إلا أن اسمها يكون ضمير شأن، أو ضميراً ليس للشأن، وخبرها جملة، نحو قولك: علمتُ أنْ سعيدٌ كريمٌ. والتقدير: علمت إنه سعيد كريم. أي أن الشأن أو الحقيقة، سعيد كريم، ومثل قوله تعالى: **﴿ونعلمْ أن قد صدَقتنا"** (المائدة ١١٣) أي أنك قد صدقتنا. ومثله: **﴿فلما خرَّ تبينت الجنُّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾** (سبأ ١٤) أي إنهم لو كانوا.. ففي المثال الأول جاء اسمها ضمير شأن، وفي الآيتين جاء ضميراً لغير الشأن.

وقد ورد في كلام العرب شواهد ظهر فيها اسم "أن" المخففة ضميراً بارزاً، كقول جنوب بنت العجلان ترثي أخاها:

لقد علم الضيفُ والمرملون إذا أغبرَ أفقٌ وهبتْ شمالاً

بأنكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنَ هناك تكون الثمالا

وتسبق "أن" المخففة بفعل من أفعال اليقين، كما ترى في قول جنوب السابق وفي قول الأعشى الآتي:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ منْ يحفى وينتعِلُ

ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

ألم تعلمي أن لا يذمُّ فجاءتي دخيلي إذا أغبرَّ العضاهُ المُجلَّحُ[1]

أما الجملة التي تكون خبراً لـ "أنْ" فلا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية لم تحتج إلى كلام وتفصيل، أما إن كانت فعلية فمن الواجب أن يكون بينها وبين "أن" فاصلٌ من إحدى هذه الأدوات: قد، التسويف، النفي، لو. إلا إذا كان الفعل جامداً أو للدعاء، فإنه لا يحتاج إلى فاصل. انظر إلى هذه الشواهد: **﴿ونعلم**

---

[1] الدخيل: هنا خاصة الرجل وصحبه. والعضاه: شجر ذو شوك. والمجلَّحُ: الذي أكل حتى لم يترك منه شيء، واغبراره وأكله كناية عن القحط. يمدح نفسه بأنَّ صديقه إذا فاجأه وقت القحط يجد عنده ما يريد.

أنْ قد صدقتنا﴾ (المائدة ١١٣) **﴿علم أنْ سيكون منكم مرضى﴾** (المزمل ٢٠) وقال جرير:

زعم الفرزدقُ أنْ سيقتلُ مربعاً أبشرْ بطول سلامةٍ يا مربَعُ

﴿أيحسبُ الإنسانُ أنْ لن نجمعَ عظامه﴾ (القيامة ٣) **﴿أيحسب أنْ لم يرهُ أحد﴾** (البلد ٧) **﴿أو لم يهدِ للذين يرثون الأرضَ من بعد أهلها أنْ لو نشاءُ أصبناهمْ بذنوبهم﴾** (الأعراف ١٠٠) ففي هذه الشواهد جاءت الفواصل بين "أن" والجملة الفعلية، لأن أفعالها متصرفة، وليست للدعاء، أما قوله تعالى: **﴿وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى﴾** (النجم ٣٩) فلم يقم فاصل بينها وبين الجملة الفعلية، لأن "ليس" فعل جامد. ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تالله قد علمَت سراةُ بني ذبيانَ عامَ الحبس والأصرِ

أن نعم معترك الجياع إذا خبَّ السفيرُ وسابئَ الخمرِ[2]

ج ـ عمل "كأن" المخففة:

وهذه الأداة في تخفيفها تشبه "أنَّ" من حيث بقاء عملها، ويكون اسمها ضميراً، للشأن أو لغيره، فإن كان للشأن وجب أن يكون خبرها جملة، لأن ضمير الشأن لا يفسر ـ على الأكثر ـ إلا بجملة، مثل: كأنْ أخوك يثق بك. أي: كأن الشأن..

وإن لم يكن ضمير شأن جاز أن يكون الخبر جملة، وجاز أن يكون مفرداً، فمن الأول قوله تعالى: **﴿فجعلناها حصيداً كأن لم تغْنَ بالأمس﴾** (يونس ٢٤)، والتقدير: كأنها لم تغْنَ. ومن الثاني قول باغت بن صريم اليشكري .

ويوماً توافينا بوجه مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

أي: كأنها ظبية .

مربع، لقب لراوي جرير، واسمه وعوعة بن سعيد.

[2] السفير: الورق تطيره الريح. وخب: أسرع في المشي. وسابئ الخمر: مشتريها.

نسبه صاحب الإنصاف إلى زيد بن أرقم اليشكري، ونسبه صاحب الدرر اللوامع إلى علباء بن أرقم اليشكري، أنظر الإنصاف المسألة ٢٤، والدر اللوامع ١٢١/١.

تعطو: تتطاول. والسلم: شجر معروف بالبادية.

د ـ عمل "لكن" المخففة:

إذا خففت بطل عملها، ودخلت على الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: الحديقةُ جميلةٌ لكنْ أشجارها صغيرة. وذهبوا لكنْ بقي سعيدٌ. ومنه قول زهير:

إن ابن ورْقـــاءَ لا تخشـــى بـــوادرُهُ   لكـــنْ وقائعُـــهُ فـــي الحـــرب تُنْتَظَـــرُ

٣ ـ اتصال "ما" بها وعملها:

ومما يتعلق بعمل الأحرف المشبهة اتصال "ما" غير الموصولة بـــها، فـــإذا اتصلت كفَّتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالأسماء، إلا "ليت"، فإنها يجوز فيـــها الأعمال والإهمال، مثل: ﴿**إنما المؤمنون إخوة**﴾ (الحجرات ١٠) ﴿**إنما يخشـــى الله من عباده العلماءُ**﴾ (فاطر ٢٨) ﴿**كأنما يساقون إلى الموت**﴾ (الأنفال ٦) ﴿**يوحـــى إليَّ إنما إلهكم إلهٌ واحد**﴾ (الكهف ١١٠)، وقال امرؤ القيس:

ولكنـــما أسعـــى لـمـــــجدٍ مؤثَّـــلٍ   وقـــد يـــدرك المجـــدَ المؤثَّـــلَ أمثـــالي

فهذه الأدوات دخلت في الشواهد على الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وبطـــل عملها، لاتصـــال "مـــا" بهـــا. أما "ليت" فيجوز إعمالها إذا اتصلـــت بـــها "مـــا"، ويجوز إهمالها، كقول النابغة:

قالـــت ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــامَ لنـــا   إلـــى حمامتـــنا أو نصـــفه فقـــدِ

وقد ذكر سيبويه أن رؤبة بن العجاج ـ وهو أحد من يحتج بهم من الفصحاء ـ كان ينشد هذا البيت رفعاً، ولذلك عدَّ إهمال "ليت" حسناً.

٢ ـ أخبارها

الكلام على أخبار هذه الأدوات لا يختلف كثيراً عما مرَّ بنا في خبر المبتـــدأ وإليك بيانه:

[1] وبعض العربَ يظهر اسم "كأن" المخففة، كقول الشاعر:

ووجـــه مشـــرق النحر   كـــأنْ ثـــدييهِ حـــقّانِ

فقد روى سيبويه البيت على وجهين، مرة: كأن ثدياه حقان (الكتاب ١/ ٢٨١)، ومرة: كأن ثدييه حقان، (نفســـه ٤٨٣/١) وقاس عليه كلاماً نقل إليه عن العرب في إعمال "إنَّ" حين تخفف.

١ ـ نوع الخبر:

قد يكون مفرداً، مثل: إن سعيداً كريمٌ، أو جملة نحو: ليت ســـعيداً يزورنـــا، وكقول زهير:

إن الخلـــيـــطَ أجـــدَّ البيـــنَ فانفـــرقـــا   وعُلِقَ القلْبُ مـــن أســـماءَ مـــا علِقـــا

وقد يكون محذوفاً تتعلق به شبه جملة مثل: إن سعيداً في الدار، وإن القمر بين الغيوم. وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: إن الرجولةَ إن تقوم بالواجب، والتقدير: إن الرجولة قيامك بالواجب.

٢ ـ حذف الخبر جوازاً:

ويحَذف جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: أتذهـــب معنا؟ ليتني، أو لعلي، ومنه قول الأعشى:

إنَّ مـــحـــــلاً و إن مـــرتـــحـــــلاً   وإن فـــي السَّـــفْرِ إذ مضـــوا مـــــهلا

والتقدير: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلا. ومثله قول الأخطل:

خـــلا أن حيـــاً مـــن قـــريشٍ تفضلوا   عـــلـــى الـــناسِ، أو أن الأكارمَ نهشلا

أي: إن الأكارم نهشلاً تفضلوا كذلك.

وكثيراً ما يحذف خبر "لا" النافية للجنس كقولهم: لا بأسَ، لا ضَـــيْرَ، لا بـــدَّ منه. لا إله إلا الله .

٣ ـ حذف الخبر وجوباً:

ويحذف الخبر وجوباً إذا كان كوناً عاماً، كما رأينا في خبر المبتدأ، نحـــو: إن الأرضَ في الفضاء، وإن السعادة في القناعة. ويحذف وجوباً أيضاً فـــي العبـــارة المسموعة: ليت شعري، كقول مالك بن الريب:

ألا لـــيـــت شـــعـــري هـــل أبيتنَّ ليلةً   بجنب الغضى أزجي القِلاصَ النواجيـــا

وتقديره: ليت علمي بمبيتي حاصل.

٤ ـ تأخير الخبر:

والتقدير: لا إله موجود إلا الله. ولفظ الجلالة بدل من محل "لا" واسمها، أو من الضمير المستتر في الخبر المقدر.

د ـ عمل "لكن" المخففة:

إذا خففت بطل عملها، ودخلت على الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: الحديقةُ جميلةٌ لكنْ أشجارها صغيرة. وذهبوا لكنْ بقي سعيدٌ. ومنه قول زهير:

إن ابن ورْقاءَ لا تخشى بوادرُهُ   لكنْ وقائعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ

٣ ـ اتصال "ما" بها وعملها:

ومما يتعلق بعمل الأحرف المشبهة اتصال "ما" غير الموصولة بها، فإذا اتصلت كفَّتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالأسماء، إلا "ليت"، فإنها يجوز فيها الأعمال والإهمال، مثل: **﴿إنما المؤمنون إخوة﴾** (الحجرات ١٠) **﴿إنما يخشى الله من عباده العلماءُ﴾** (فاطر ٢٨) **﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾** (الأنفال ٦) **﴿يوحى إليَّ إنما إلهكم إلهٌ واحد﴾** (الكهف ١١٠)، وقال امرؤ القيس:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ   وقد يدرك المجدَ المؤثَّلَ أمثالي

فهذه الأدوات دخلت في الشواهد على الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وبطل عملها، لاتصال "ما" بها. أما "ليت" فيجوز إعمالها إذا اتصلت بها "ما"، ويجوز إهمالها، كقول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقدِ

وقد ذكر سيبويه أن رؤبة بن العجاج ـ وهو أحد من يحتج بهم من الفصحاء ـ كان ينشد هذا البيت رفعاً، ولذلك عدَّ إهمال "ليت" حسناً.

٢ ـ أخبارها

الكلام على أخبار هذه الأدوات لا يختلف كثيراً عما مرَّ بنا في خبر المبتدأ وإليك بيانه:

[١] وبعض العرب يظهر اسم "كأن" المخففة، كقول الشاعر:

ووجهٍ مشرق النحر   كأنْ ثدييهِ حقّانِ

فقد روى سيبويه البيت على وجهين، مرة: كأن ثدياه حقان (الكتاب ١/ ٢٨١)، ومرة: كأن ثدييه حقان، (نفسه ٤٨٣/١) وقاس عليه كلاماً نقل إليه عن العرب في إعمال "إنّ" حين تخفف.

١ ـ نوع الخبر:

قد يكون مفرداً، مثل: إن سعيداً كريمٌ، أو جملة نحو: ليت سعيداً يزورنا، وكقول زهير:

إن الخليطَ أجدَّ البينَ فانفرقا   وعُلِّقَ القلبُ من أسماءَ ما علِقا

وقد يكون محذوفاً تتعلق به شبه جملة مثل: إن سعيداً في الدار، وإن القمر بين الغيوم. وقد يكون مصدراً مؤولاً، مثل: إن الرجولةَ إن تقوم بالواجب، والتقدير: إن الرجولة قيامك بالواجب.

٢ ـ حذف الخبر جوازاً:

ويحذف جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: أتذهب معنا؟ ليتني، أو لعلي، ومنه قول الأعشى:

إنَّ محلاً و إن مرتحلاً   وإن في السَّفْرِ إذ مضوا مهلا

والتقدير: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلا. ومثله قول الأخطل:

خلا أن حياً من قريشٍ تفضلوا   على الناسِ، أو أن الأكارمَ نهشلا

أي: إن الأكارم نهشلاً تفضلوا كذلك.

وكثيراً ما يحذف خبر "لا" النافية للجنس كقولهم: لا بأسَ، لا ضَيْرَ، لا بدَّ منه. لا إله إلا الله .

٣ ـ حذف الخبر وجوباً:

ويحذف الخبر وجوباً إذا كان كوناً عاماً، كما رأينا في خبر المبتدأ، نحو: إن الأرضَ في الفضاء، وإن السعادة في القناعة. ويحذف وجوباً أيضاً في العبارة المسموعة: ليت شعري، كقول مالك بن الريب:

ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً   بجنب الغضى أزجي القِلاصَ النواجيا

وتقديره: ليت علمي بمبيتي حاصل.

٤ ـ تأخير الخبر:

والتقدير: لا إله موجود إلا الله. ولفظ الجلالة بدل من محل "لا" واسمها، أو من الضمير المستتر في الخبر المقدر.

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، إلا إذا كان كوناً عاماً تتعلق به شبه جملة نحو: إن في القناعة كنزاً، وإن في البيان سحراً.

٣ ــ كسر همزة إنَّ وفتحها

تستعمل "إن" مكسورة الهمزة حيناً، ومفتوحة حيناً آخر، ولذلك ثلاث حالات: ففي مواضع من الكلام لا تكون إلا مكسورة، وفي أخرى لا تكون إلا مفتوحة، وفي غيرها يجوز الكسر والفتح، وذلك على الشكل التالي:

آ ــ متى يجب كسر همزة "إن":

تكسر همزة "إن" وجوباً في المواضع الآتية:

١ ــ إذا وقعت في أول الكلام، مبتدأ بها أصلاً أو مستأنفاً بها كلام جديد، مثل: إن أخاك قادم. **﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾** (البقرة ١٣) مرض حتى إنهم لا يرجونه. جاء سعيدٌ بل إنه لم يجيء. وقال الحطيئة:

دعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها   واقعدْ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

ففي الجملة الأولى وقعت في ابتداء الكلام، وكذلك في الآية، حيث وقعت بعد أداة تنبيه، وفي المثال الثالث وقعت بعد "حتى"، وهي هنا حرف ابتداء، ومعنى هذا أن الكلام بعدها مستأنف، وكذلك وقوعها في المثال الرابع بعد "بل" التي هي هنا حرف ابتداء يفيد الإضراب الإبطالي، أما في بيت الحطيئة فقد وقعت بعد الفاء التعليلية المستأنفة.

٢ ــ إذا تصدرت جملة محكية بعد القول، نحو: "قال: إنه يقول: **﴿إنها بقرة صفراء فاقعٌ لونها﴾** (البقرة ٦٦).

٣ ــ إذا تصدرت جملة جواب القسم، مثل: والله إني لذاهب، ومثل: **﴿لئن أكله الذئب ونحن عصبة، إنا إذاً لخاسرون﴾** (يوسف ١٤).

٤ ــ إذا تصدرت جملة صلة الموصول، كقوله تعالى: **﴿وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه لتنوءُ بالعُصبة أولي القوة﴾** (القصص ٧٦).

٥ ــ إذا وقعت بعد واو الحال مباشرة إياها ، كقوله تعالى: **﴿كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾** (الأنفال ٥).

٦ ــ إذا وقعت في خبرها اللام المؤكدة، وهي التي تسمى اللام المزحلقة، نحو: **﴿والله يعلم إنك لرسول الله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾** (المنافقون ١).

٧ ــ بعد "حيث" كقولك: قعدت حيث إن أخاك قاعدٌ.

ب ــ متى يجب فتح همزتها:

ويجب فتح الهمزة إذا سبُك منها ومما يليها مصدر، وقد يكون هذا المصدر رفعاً، أو نصباً، أو جراً.

١ ــ يكون رفعاً إذا كان فاعلاً مثل: **﴿أولم يكفهم أنا أنزلناه﴾** (العنكبوت ٥)، أي: أولم يكفهم إنزالنا إياه. أو كان نائباً عن الفاعل: مثل: **﴿قل أوحيَ إليَّ أنه استمع نفرٌ من الجن﴾** (الجن ١) أي: أوحي إلي استماعُ نفرٍ من الجن. أو مبتدأ، مثل: **﴿ومن آياته أنك ترى الأرض..﴾** (فصلت)، وتقديره: ومن آياته رؤيتك الأرض. أو خبراً عن اسم معنى، مثل: ظني أنك مسافرٌ.

٢ ــ ويكون نصباً إذا وقع مفعولاً به، مثل: عرفتُ أنك مسافر، أي: عرفت سفرَك. أو خبراً لفعل ناقص إذا كان اسمه اسمَ معنى، مثل: كان ظني أنك مسافر. أو إذا عطف المصدر المسبوك على اسم منصوب، مثل : **﴿اذكروا نعمتي التي أنعمتُ عليكم، وأني فضلتكم على العالمين﴾** (البقرة ٤٧)، أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم. أو كان بدلاً من اسم منصوب مثل: **﴿وإذ يعدُكمُ الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾** (الأنفال ٧) وتقديره: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم.

٣ ــ ويكون جراً إذا سبق بحرف جر، مثل : **﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾** (الحج ٦٢) أو وقع مضافاً إليه مثل: **﴿إنه لحقٌ مثل ما أنكم تنطقون﴾** (الذاريات٢٣)، أي: مثل نطقكم.

ج ــ متى يجوز الكسر والفتح:

وهناك مواضع فيها كسر الهمزة وفتحها، وهي:

١ ــ إذا وقعت بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، مثل: من يعملْ بجد فإنه يصل إلى ما يريد. فالكسر على معنى: فهو يصل. والفتح على تقدير: فوصوله حاصل، ومما جاءت فيه مفتوحة الهمزة قوله تعالى: **﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأنَّ له نار جهنمَ خالداً فيها﴾** (التوبة ٦٣).

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، إلا إذا كان كوناً عاماً تتعلق به شبه جملة نحو: إن في القناعة كنزاً، وإن في البيان سحراً.

٣ ــ كسر همزة إنّ وفتحها

تستعمل "إن" مكسورة الهمزة حيناً، ومفتوحة حيناً آخر، ولذلك ثلاث حالات: ففي مواضع من الكلام لا تكون إلا مكسورة، وفي أخرى لا تكون إلا مفتوحة، وفي غيرها يجوز الكسر والفتح، وذلك على الشكل التالي:

آ ــ متى يجب كسر همزة "إن":

تكسر همزة "إن" وجوباً في المواضع الآتية:

١ ــ إذا وقعت في أول الكلام، مبتدأ بها أصلاً أو مستأنفاً بها كلام جديد، مثل: إن أخاك قادم. **﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾** (البقرة ١٣) مرض حتى إنهم لا يرجونه. جاء سعيدٌ بل إنه لم يجيء. وقال الحطيئة:

دعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها واقعدْ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

ففي الجملة الأولى وقعت في ابتداء الكلام، وكذلك في الآية، حيث وقعت بعد أداة تنبيه، وفي المثال الثالث وقعت بعد "حتى"، وهي هنا حرف ابتداء، ومعنى هذا أن الكلام بعدها مستأنف، وكذلك وقوعها في المثال الرابع بعد "بل" التي هي هنا حرف ابتداء يفيد الإضراب الإبطالي، أما في بيت الحطيئة فقد وقعت بعد الفاء التعليلة المستأنفة.

٢ ــ إذا تصدرت جملة محكية بعد القول، نحو: "قال: إنه يقول: **﴿إنها بقرة صفراء فاقعٌ لونها﴾** (البقرة ٦٦).

٣ ــ إذا تصدرت جملة جواب القسم، مثل: والله إني لذاهب، ومثل: **﴿لئن أكله الذئب ونحن عصبة، إنا إذاً لخاسرون﴾** (يوسف ١٤).

٤ ــ إذا تصدرت جملة صلة الموصول، كقوله تعالى: **﴿وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه لتنوءُ بالعُصبة أولي القوة﴾** (القصص ٧٦).

٥ ــ إذا وقعت بعد واو الحال مباشرة إياها ، كقوله تعالى: **﴿كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾** (الأنفال ٥).

٦ ــ إذا وقعت في خبرها اللام المؤكدة، وهي التي تسمى اللام المزحلقة، نحو: **﴿والله يعلم إنك لرسول الله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾** (المنافقون ١).

٧ ــ بعد "حيث" كقولك: قعدت حيث إن أخاك قاعدٌ.

ب ــ متى يجب فتح همزتها:

ويجب فتح الهمزة إذا سبُك منها ومما يليها مصدر، وقد يكون هذا المصدر رفعاً، أو نصباً، أو جراً.

١ ــ يكون رفعاً إذا كان فاعلاً مثل: **﴿أولم يكفهم أنا أنزلناه﴾** (العنكبوت ٥)، أي: أولم يكفهم إنزالنا إياه. أو كان نائباً عن الفاعل: مثل: **﴿قل أوحيَ إليّ أنه استمع نفرٌ من الجن﴾** (الجن ١) أي: أوحي إلي استماعُ نفرٍ من الجن. أو مبتدأ، مثل: **﴿ومن آياته أنك ترى الأرض..﴾** (فصلت)، وتقديره: ومن آياته رؤيتك الأرض. أو خبراً عن اسم معنى، مثل: ظني أنك مسافرٌ.

٢ ــ ويكون نصباً إذا وقع مفعولاً به، مثل: عرفتُ أنك مسافر، أي: عرفت سفرك. أو خبراً لفعل ناقص إذا كان اسمه اسمَ معنى، مثل: كان ظني أنك مسافر. أو إذا عطف المصدر المسبوك على اسم منصوب، مثل : **﴿اذكروا نعمتي التي أنعمتُ عليكم، وأني فضلتكم على العالمين﴾** (البقرة ٤٧)، أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم. أو كان بدلاً من اسم منصوب مثل: **﴿وإذ يعدُكمُ الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾** (الأنفال ٧) وتقديره: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم.

٣ ــ ويكون جراً إذا سبق بحرف جر، مثل : **﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾** (الحج ٦٢) أو وقع مضافاً إليه مثل: **﴿إنه لحقٌ مثل ما أنكم تنطقون﴾** (الذاريات٢٣)، أي: مثل نطقكم.

ج ــ متى يجوز الكسر والفتح:

وهناك مواضع فيها كسر الهمزة وفتحها، وهي:

١ ــ إذا وقعت بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، مثل: من يعملْ بجد فإنه يصل إلى ما يريد. فالكسر على معنى: فهو يصل. والفتح على تقدير: فوصوله حاصل، ومما جاءت فيه مفتوحة الهمزة قوله تعالى: **﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنم خالداً فيها﴾** (التوبة ٦٣).

٢ ــ بعد "إذا" الفجائية كهذا البيت الذي سمعه سيبويه من بعض الأعراب:

وكنت أرى زيداً ــ كما قيل ــ سيداً　　إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

فقد أنشده الإعرابي بكسر همزة "إنَّ"، وتقديره على هذا: إذا هو عبد القفا. ويجوز فتح الهمزة، ويكون التقدير: إذا عبوديته ظاهرة.

٣ ــ أن تقع في صدر جملة للتعليل غير مسبوقة بفاء، كقوله: **﴿إنا كنا من قبل ندعوه، أنه هو البر الرحيم﴾** (الطور ٢٨)، فالفتح على تقدير: لبره ورحمته. والكسر على تقدير: فهو البر الرحيم.

٤ ــ أن تقع في صدر جواب القسم، على أن يكون لفظ القسم: حلفت، أو أقسمت، أو ما شابههما وليس في خبرها اللام المزحلقة، مثل: حلفتُ أني آتٍ، فالكسر على أن الجملة جواب القسم ، والفتح على تقدير حرف الجر "على".

٤ ــ وقوع اللام في خبر "إنّ" أو اسمها

يجوز أن تدخل لام الابتداء على خبر "إنَّ" المكسورة الهمزة، كقولك: إن البحر لهائجٌ. والأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلما دخلته "إنَّ" التقى مؤكدان، فبقيت فيه "إن" وزحلقت اللام إلى الخبر، ولذلك سميت المزحلقة.

ويشترط لدخولها عليه أن يكون الخبر مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماضٍ. مثل: **﴿إنَّ ربي لسميع الدعاء﴾** (إبراهيم ٣٩). **﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾** (النحل ١٢٤) **﴿إنك لعلى خلقٍ عظيم﴾** (القلم ٤) .

وقد تدخل هذه اللام على اسم "إنَّ" إذا تأخر على الخبر، مثل: **﴿إنَّ من البيانِ لسحراً﴾** **﴿إن في ذلك لعبرةً﴾** (النازعات ٢٦)، وتدخل على ضمير الفصل مثل: **﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾** (آل عمران ٦٢).

[1] قراءة الجمهور بالكسر، وقرأ نافع والكسائي بالفتح.

لا يرى بعض النحاة غير هذا المذهب ويمنع غيره.

[3] أجاز بعضهم دخول اللام على الخبر إذا كان ماضياً جامداً، مثل: إن زيداً لنعم الرجل. وأجاز آخرون دخولها على الماضي المقرون بـ (قد) مثل: إن زيداً لقد قام.

[4] أجاز بعض النحاة دخول اللام على أخبار بعض أخوات "إن" ولديهم شواهد قليلة، منها قراءةُ سعيد بن جبير: " ألا أنهم ليأكلون الطعام." (الفرقان ٢٠) والقراءة اليوم بكسر همزة "إن" ومنها قول الراجز أبي حزام العكلي:

٥ ــ الكلام على "لا" النافية للجنس

١ ــ معناها:

إذا قلت: لا رجلَ في الدار. دلت "لا" على استغراقِ نفي جنس الرجال، أي ليس في الدار أحد يتصف بأنه رجل، ولكن قد يوجد فيها أولاد ونساء و.. وإذا قلت: لا كتابَ على الطاولة. دلَّ ذلك على أنه لا يوجد شيء من جنس الكتب على الطاولة، وقد يكون عليها دفاتر أو أقلام.

"لا" إذاً تنفي الجنس، وتفيد استغراق نفيه، ولذلك لا يقال: لا كتابَ على الطاولة بل كتابان، ولا رجلَ في الدار بل رجلان، أو رجال كثيرون.

٢ ــ عملها وشروطه:

وهي محمولةٌ في العمل على "إنَّ" كما يحمل الضد على ضده، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، ولكن على وفق شروط خاصة، هي:

آ ــ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، مثل قول الفرزدق:

فلا قومَ شرٌّ منهمُ غيرَ أنهم　　تظنهمُ أمثالَ تُركٍ وكابلِ

وقد يكون خبرها في ظاهره مضافاً إلى معرفة، ولكنه نكرة على الرغم من ذلك، كأن يكون اسماً مغرقاً في التنكير، فلا تكسبه الإضافة حينئذٍ تعريفاً، كقول الفرزدق:

شآميةٌ غبراءُ لا غولَ غيرها　　إليها من الدنيا الغرورِ انصرامُها

فقوله: غيرها خبر "لا"، وهو كما ترى مضاف إلى الضمير، ومع ذلك لم يكتسب منه التعريف، لأن " غير" اسم مغرقٌ في التنكير.

وكذلك قد يكون اسمها من هذا الضرب، قال ذو الرمة:

هي الدارُ إذ ميٌّ لأهلك جيرةٌ　　ليالِيَ لا أمثالهنَّ لياليا

فقوله: أمثالهن. اسم "لا"، وهو نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير، لأن "مثل" وجمعها، مغرقان في التنكير.

ألم تكنْ حلفْتَ بالله العلي　　أنَّ مطاياكَ لمن خيرِ السطي

وقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميدُ

٢ ــ بعد "إذا" الفجائية كهذا البيت الذي سمعه سيبويه من بعض الأعراب:

وكنت أرى زيداً ــ كما قيل ــ سيداً   إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

فقد أنشده الإعرابي بكسر همزة "إنَّ"، وتقديره على هذا: إذا هو عبد القفا. ويجوز فتح الهمزة، ويكون التقدير: إذا عبوديته ظاهرة.

٣ ــ أن تقع في صدر جملة للتعليل غير مسبوقة بفاء، كقوله: **﴿إنا كنا من قبل ندعوه، أنه هو البر الرحيم﴾** (الطور ٢٨)، فالفتح على تقدير: لبره ورحمته. والكسر على تقدير: فهو البر الرحيم.

٤ ــ أن تقع في صدر جواب القسم، على أن يكون لفظ القسم: حلفت، أو أقسمت، أو ما شابههما وليس في خبرها اللام المزحلقة، مثل: حلفتُ أني آتٍ، فالكسر على أن الجملة جواب القسم ، والفتح على تقدير حرف الجر "على".

٤ ــ وقوع اللام في خبر "إن" أو اسمها

يجوز أن تدخل لام الابتداء على خبر "إنَّ" المكسورة الهمزة، كقولك: إن البحر لهائجٌ. والأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلما دخلته "إنَّ" التقى مؤكدان، فبقيت فيه "إن" وزحلقت اللام إلى الخبر، ولذلك سميت المزحلقة.

ويشترط لدخولها عليه أن يكون الخبر مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماضٍ. مثل: **﴿إنَّ ربي لسميع الدعاء﴾** (إبراهيم ٣٩). **﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾** (النحل ١٢٤) **﴿إنك لعلى خلقٍ عظيم﴾** (القلم ٤) .

وقد تدخل هذه اللام على اسم "إنَّ" إذا تأخر على الخبر، مثل: **﴿إنَّ من البيانِ لسحراً﴾** **﴿إن في ذلك لعبرةً﴾** (النازعات ٢٦)، وتدخل على ضمير الفصل مثل: **﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾** (آل عمران ٦٢).

---

[1] قراءة الجمهور بالكسر، وقرأ نافع والكسائي بالفتح.

لاِ يرى بعض النحاة غير هذا المذهب ويمنع غيره.

[3] أجاز بعضهم دخول اللام على الخبر إذا كان ماضياً جامداً، مثل: إن زيداً لنعم الرجل. وأجاز آخرون دخولها على الماضي المقرون بـــ (قد) مثل: إن زيداً لقد قام.

[4] أجاز بعض النحاة دخول اللام على أخبار بعض أخوات "إن" ولديهم شواهد قليلة، منها قراءةُ سعيد بن جبير: " ألا أنهم ليأكلون الطعام." (الفرقان ٢٠) والقراءة اليوم بكسر همزة "إن"، ومنها قول الراجز أبي حزام العكلي:

٥ ــ الكلام على "لا" النافية للجنس

١ ــ معناها:

إذا قلت: لا رجلَ في الدار. دلت "لا" على استغراقِ نفي جنس الرجال، أي ليس في الدار أحد يتصف بأنه رجل، ولكن قد يوجد فيها أولاد ونساء و.. وإذا قلت: لا كتابَ على الطاولة. دلَّ ذلك على أنه لا يوجد شيءٌ من جنس الكتب على الطاولة، وقد يكون عليها دفاتر أو أقلام.

"لا" إذاً تنفي الجنس، وتفيد استغراق نفيه، ولذلك لا يقال: لا كتابَ على الطاولة بل كتابان، ولا رجلَ في الدار بل رجلان، أو رجال كثيرون.

٢ ــ عملها وشروطه:

وهي محمولةٌ في العمل على "إنَّ" كما يحمل الضد على ضده، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، ولكن على وفق شروط خاصة، هي:

آ ــ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، مثل قول الفرزدق:

فلا قومَ شرٌّ منهمُ غيرَ أنهم   تظنهمُ أمثالَ تُركٍ وكابلِ

وقد يكون خبرها في ظاهره مضافاً إلى معرفة، ولكنه نكرة على الرغم من ذلك، كأن يكون اسماً مغرقاً في التنكير، فلا تكسبه الإضافة حينئذٍ تعريفاً، كقول الفرزدق:

شآميةٌ غبراءُ لا غولَ غيرها   إليها من الدنيا الغرورِ انصرامُها

فقوله: غيرها خبر "لا"، وهو كما ترى مضاف إلى الضمير، ومع ذلك لم يكتسب منه التعريف، لأن " غير" اسم مغرقٌ في التنكير.

وكذلك قد يكون اسمها من هذا الضرب، قال ذو الرمة:

هي الدارُ إذ ميٌّ لأهلك جيرةٌ   ليالِيَ لا أمثالهنَّ لياليا

فقوله: أمثالهن. اسم "لا"، وهو نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير، لأن "مثل" وجمعها، مغرقان في التنكير.

ألم تكنْ حلفْتَ بالله العلي   أنَّ مطاياكَ لمن خيرِ المطي

وقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميدُ

ب ــ أن يكون اسمها معرفة مؤولة بنكرة: وذلك أن يكون اسم علم، لم يرد منه مسمى معين محدد، بل يقصد منه كلٌ من يشبه المسمى به في الصفات، وذلك كقول الرسول (ص). "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده." فالعلمان: كسرى، وقيصر، الواردان بعد "لا" لا يعينان واحداً، وإنما أريد منهما الشيوع، فكأنه قال: فلا ملكَ بعدهما يسمى قيصر أو كسرى.

وقد ورد اسم "لا" في بعض النصوص كالمعرفة في الظاهر، من ذلك ما قاله الخليفة عمر (ر): قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها. وقال أبو سفيان: " لا قريشَ بعد اليوم. وقيل: لا بصرةَ لكم. وقال الفرزدق:

لتمنعه قيسٌ ولا قيسَ عنده ... إذا ما دعا أو يرتقي في السلالمِ

وقال عبد الله بن الزَّبير:

أرى الحاجات عند أبي خبيب ... نكدْنَ ولا أميةَ في البلاد

ففي هذه النصوص نجد الأعلام كأنها معارف، لأنها توهم الإشارة إلى معيَّنٍ محدَّد، إلا أن أسماء العلم في بعض الأحيان تخرج عن هذا إلى الشيوع، فإذا قلتَ: مررتُ بعدنانَ وعدنانٍ آخر، فثاني العلمين هنا ليس معرفة، لأنك أردت: مررت بعدنان وبرجلٍ يشبهه. وكذلك في النصوص السابقة، فقول عمر السابق لا يعني أنه يريد الإمام علياً نفسه، ولكنه نفى أن يكون لهذه القضية رجل يقدر على حلها، وإن كانت له صفات علي، فكأنه قال: قضية لا يحلها علي ولا غيره من المتفقهين الأفذاذ. وكذلك يمكن أن يؤول قول أبي سفيان: لا مثلَ قريش بعد اليوم. وهكذا الأمثلة الأخرى.

ج ــ والشرط الثالث لعمل "لا" ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فهناك أحرف تلازم ما تعمل فيه، و لا تنفصل عنه، منها "لا" النافية للجنس، و "من" الزائدة، و "ربَّ"، وهي جميعاً تلازم النكرات، فلا يقال: لا فيها رجلَ. ولا: ما من فيها رجلٍ، ولا: رب فيها رجلٍ. وإذا فصل بين "لا" واسمها رفع الابتداء وكررتْ في الجملة بعد العطف، كقول تعالى: **﴿لا فيها غَولٌ ولا هم عنها ينزفون﴾** (الصافات ٤٧).

ــ وآخر هذه الشروط ألا يدخلَ عليها حرف الجر، فإذا دخل أبطل عملها، وجر اسمها الذي كان مبنياً على الفتح، أو منصوباً، كما في قول ابن ميادة:

وارتشنَ حين أردْنَ أن يرميننا ... نبلاً بلا ريشٍ ولا بقداحِ

فالأصل: نبلاً لا ريشَ لها. فلما دخلت الباء بطل عمل "لا" وبقي العمل للباء. وكذلك تقول: غضب فلانٌ من لا شيءٍ.

هـ ــ إذا تكررت "لا" جاز إعمالها، وجاز إعمالُ الأولى وإهمالُ الثانية، والعكس، قال مجنون ليلى:

أظنُّ هواها تاركي بمَضَلَّةٍ ... من الأرضِ لا مالٌ لديَّ ولا أهْلُ

فقد أهملَ "لا" فرُفِع ما بعدها على الابتداء. وقال أنس بن العباس بن مرداس:

لا نسبَ اليومَ و لا خُلَّةً ... إتسعَ الخرْقُ على الراقع

فقد أعمل الأولى وأهمل الثانية، و "خلةً" معطوف على اسم "لا" فانتصب بالعطف عليه، لأن محله النصب. وقال همام بن مرة:

هذا لعمركُم الصَّغار بعينه ... لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

أعمل الأولى وأهمل الثانية كذلك، وأبٌ: مرفوع لأنه مبتدأ، وخبره مضمر وجوباً لأنه كون عام، والتقدير: ولا أبٌ كائنٌ لي . وقال أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ و لا تأثيمُ فيها ... ولا حينٌ، ولا فيها مُليمُ

أهمل الأولى وأعمل الثانية، وعلى هذا يكون "لغو" مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر "الثانية".

٣ ــ أحوال اسمها وخبرها:

ــ **إعراب اسمها وبناؤه:** يكون اسمها معرباً منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، مثل: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ. ويكوم مبنياً على ما تكون علامة النصب فيه إذا كان غير مضاف أو شبيهٍ بالمضاف. تأمل هذه العبارة: لا كتابَ

ارتاش السهم: ركب عليه الريش، ويقصد بالنبل أعينهنّ.

[٢] ولك أن تعرب "أب" اسماً معطوفاً على محل "لا" واسمها: ومحلهما الرفع على الابتداء كما مرَّ من قبل.

ب ـ أن يكون اسمها معرفة مؤولة بنكرة: وذلك أن يكون اسم علم، لم يرد منه مسمى معين محدد، بل يقصد منه كلٌ من يشبه المسمى به في الصفات، وذلك كقول الرسول (ص). "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده." فالعلمان: كسرى، وقيصر، الواردان بعد "لا" لا يعينان واحداً، وإنما أريد منهما الشيوع، فكأنه قال: فلا ملكَ بعدهما يسمى قيصر أو كسرى.

وقد ورد اسم "لا" في بعض النصوص كالمعرفة في الظاهر، من ذلك ما قاله الخليفة عمر (ر): قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها. وقال أبو سفيان: " لا قريشَ بعد اليوم. وقيل: لا بصرةَ لكم. وقال الفرزدق:

لتمنعه قيسٌ ولا قيسَ عنده   إذا ما دعا أو يرتقي في السلالمِ

وقال عبد الله بن الزَّبير:

أرى الحاجات عند أبي خبيب   نكدْنَ ولا أميةَ في البلاد

ففي هذه النصوص نجد الأعلام كأنها معارف، لأنها توهم الإشارة إلى معيَّنٍ محدَّد، إلا أن أسماء العلم في بعض الأحيان تخرج عن هذا إلى الشيوع، فإذا قلتَ: مررتُ بعدنانَ وعدنانٍ آخر، فثاني العلمين هنا ليس معرفة، لأنك أردت: مررت بعدنان وبرجلٍ يشبهه. وكذلك في النصوص السابقة، فقول عمر السابق لا يعني أنه يريد الإمام علياً نفسه، ولكنه نفى أن يكون لهذه القضية رجل يقدر على حلها، وإن كانت له صفات علي، فكأنه قال: قضية لا يحلها علي ولا غيره من المتفقهين الأفذاذ. وكذلك يمكن أن يؤول قول أبي سفيان: لا مثلَ قريش بعد اليوم. وهكذا الأمثلة الأخرى.

ج ـ والشرط الثالث لعمل "لا" ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فهناك أحرف تلازم ما تعمل فيه، و لا تنفصل عنه، منها "لا" النافية للجنس، و "من" الزائدة، و "ربَّ"، وهي جميعاً تلازم النكرات، فلا يقال: لا فيها رجلَ. ولا: ما من فيها رجلٍ، ولا: رب فيها رجلٍ. وإذا فصل بين "لا" واسمها رفع الابتداء وكررتْ في الجملة بعد العطف، كقول تعالى: **﴿لا فيها غَولٌ ولا هم عنها ينزفون﴾** (الصافات ٤٧).

ـ وآخر هذه الشروط ألا يدخلَ عليها حرف الجر، فإذا دخل أبطل عملها، وجر اسمها الذي كان مبنياً على الفتح، أو منصوباً، كما في قول ابن ميادة:

وارتشنَ حين أردْنَ أن يرميننا   نبلاً بلا ريشٍ ولا بقداحِ

فالأصل: نبلاً لا ريشَ لها. فلما دخلت الباء بطل عمل "لا" وبقي العمل للباء. وكذلك تقول: غضب فلانٌ من لا شيءٍ.

هـ ـ إذا تكررت "لا" جاز إعمالها، وجاز إعمالُ الأولى وإهمالُ الثانية، والعكس، قال مجنون ليلى:

أظنُّ هواها تاركي بمَضلَّةٍ   من الأرضِ لا مالٌ لديَّ ولا أهْلُ

فقد أهملَ "لا" فرُفِع ما بعدها على الابتداء. وقال أنس بن العباس بن مرداس:

لا نسبَ اليومَ و لا خُلةً   إتسعَ الخرْقُ على الراقعِ

فقد أعمل الأولى وأهمل الثانية، و "خلةً" معطوف على اسم "لا" فانتصب بالعطف عليه، لأن محله النصب. وقال همام بن مرة:

هذا لعمرُكم الصَّغارُ بعينِهِ   لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

أعمل الأولى وأهمل الثانية كذلك، وأبٌ: مرفوع لأنه مبتدأ، وخبره مضمر وجوباً لأنه كون عام، والتقدير: ولا أبٌ كائنٌ لي . وقال أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ و لا تأثيمُ فيها   ولا حينٌ، ولا فيها مُليمُ

أهمل الأولى وأعمل الثانية، وعلى هذا يكون "لغو" مبتدأ خبره محذوف يدل عليه خبر "الثانية".

٣ ـ أحوال اسمها وخبرها:

ـ **إعراب اسمها وبناؤه:** يكون اسمها معرباً منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، مثل: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ. ويكوم مبنياً على ما تكون علامة النصب فيه إذا كان غير مضاف أو شبيهٍ بالمضاف. تأمل هذه العبارة: لا كتابَ

ارتاش السهم: ركب عليه الريش، ويقصد بالنبل أعينهنّ.

[2] ولك أن تعرب "أب" اسماً معطوفاً على محل "لا" واسمها: ومحلهما الرفع على الابتداء كما مرَّ من قبل.

على الطاولة. تجدُ كلمة: كتاب، مبنية على الفتح، لأنها اسم معرب علامة النصب فيه الفتحة. وانظر إلى ما قال جرير:

بأي بلاء يا نميرُ بن عامرٍ وأنتم ذُنابى، لا يَدَيْنِ ولا صدرُ

فقد بنيت فيه الكلمة "يدين" على الياء، لأنها مثنى، علامة النصب فيها الياء، وانظر أيضاً إلى قول الشاعر:

يُحْشَرُ الناس لا بنينَ ولا آ باءَ إلاّ وقد عنتْهمْ شؤونُ

فقوله: بنين، ملحق بجمع المذكر السالم، وعلامة النصب فيه الياء، ولذلك تراه هنا مبنياً عليها بعد "لا".

أما جمع المؤنث السالم فعلامة النصب فيه كسرة تنوب عن الفتحة، فإذا وقع اسماً "لـ" النافية للجنس، كان لك فيه وجهان: أولهما أن تبنيه على الكسر، والثاني أن تبنيه على الفتح. وقد سمع بيتٌ للشاعر سلامة ابن جندل بالوجهين كليهما، وهو قوله:

أودى الشبابُ الذي مجدٌ عواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لذّاتِ للشيب[1]

تابع اسمها: إذا نعت اسمها المبني أو عطف عليه جاز في التابع النصب على اللفظ، والرفع على محل "لا" واسمها، لأن محلهما الرفع على الابتداء، نحو: لا رجلَ في الدارِ وامرأةً، ولا رجلَ سفيهاً عندنا، أو لا رجل في الدارِ وامرأةٌ، ولا رجلَ سفيهٌ عندنا، وعلى الوجه الأول قول الشاعر:

فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنهِ إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزَّرا

ويجوز فيه وجه ثالث وهو البناء على الفتح إذا كان متصلاً به غير منفصلٍ عنه بفاصل، نحو: لا رجلَ سفيهَ عندنا.

أما إذا كان معرباً فليس فيه إلا الوجهان: الأول والثاني، نحو: لا طالبَ علمٍ كسولاً عندنا. ويجوز: كسولٌ. ولا طالباً علماً كسولاً أو كسولٌ عندنا.

على أن نصب النعت بعد اسمها المعرب أقوى، وأصح قياساً.

---

[1] يرى المبرد أن المثنى والجمع السالم لا يبنيان مع "لا"، بل هما معربان، لأنهما لا يكونان مع ما قبلهما اسماً واحداً. وهناك من يرى أن اسم "لا" معرب، مفرداً أو غير مفرد. انظر المقتضب ٤/٣٦٦، وابن يعيش ٢/١٠٦.

ـ حذف خبرها: وكثيراً ما يحذف خبرها إذا دل عليه دليل، وقد مر بنا هذا قبل قليل، أما إذا لم يدل عليه دليل فلا بد من ذكره، كالحديث: لا أحدَ أغيرُ من الله، والحديث: لا فقرَ أشدُّ من الجهل، ولا مالَ أعزُّ من العقل، ولا وحشةَ أشدُّ من العجب.

ـ حذف اسمها: أما اسمها فحذفه نادر، كقولهم: لا عليك أي: لا بأس عليك.

ملاحظة:

من مشكلات تراكيبها قولهم: لا أبا لك، ولا أخاً لك، كقول الشاعر:

وتترك أخرى فردةً لا أخا لها

فقد جرى هذا في كلامهم مجرى المثل لكثرته، ولم يتفق النحاة على رأي في تعليل هذا التركيب، فقال بعضهم:

١ ـ أبَ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، والألف بعدها زائدة لإشباع الحركة. ولك: معلقان بخبر محذوف، وهو أرجح الآراء.

٢ ـ وقال آخرون: أبا: اسم "لا" منصوب معرب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة. واللام في (لك) زائدة. والكاف، مضاف إليه. واستدل هذا الفريق بقول العرب أحياناً: لا أباك، كقول أبي حية النميري:

أبالموت الذي لا بدَّ أني ملاقٍ لا أباكِ تخوفيني

٣ ـ وذهب فريق ثالث إلى أن (أباً) اسم (لا) مبني على فتح مقدرٍ على الألف، وعومل هنا معاملة الاسم المقصور، وهو لهجة بعض القبائل، وعليه قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غايتاها

ولك: معلقان بالخبر:

شواهد للتدريب

١ ـ قال النمر بن تولب:

وأعلمُ أنْ ستدركني المنايا فإلاّ أتْبعْها تتبعني

٢ ـ قال الأبيرد يرثي أخاه بريداً:

على الطاولة. تجدُ كلمة: كتاب، مبنية على الفتح، لأنها اسم معرب علامة النصب فيه الفتحة. وانظر إلى ما قال جرير:

بأي بلاء يا نميرُ بن عامرٍ وأنتم ذُنابى، لا يَدَيْنِ ولا صدرُ

فقد بنيت فيه الكلمة "يدين" على الياء، لأنها مثنى، علامة النصب فيها الياء، وانظر أيضاً إلى قول الشاعر:

يُحْشرُ الناس لا بنينَ ولا آ باءَ إلاّ وقد عنتْهمْ شؤونُ

فقوله: بنين، ملحق بجمع المذكر السالم، وعلامة النصب فيه الياء، ولذلك تراه هنا مبنياً عليها بعد "لا".

أما جمع المؤنث السالم فعلامة النصب فيه كسرة تنوب عن الفتحة، فإذا وقع اسماً "لـ" النافية للجنس، كان لك فيه وجهان: أولهما أن تبنيه على الكسر، والثاني أن تبنيه على الفتح. وقد سمع بيتٌ للشاعر سلامة ابن جندل بالوجهين كليهما، وهو قوله:

أودى الشبابُ الذي مجدٌ عواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لذّاتِ للشيبِ[1]

تابع اسمها: إذا نعت اسمها المبني أو عطف عليه جاز في التابع النصبَ على اللفظ، والرفع على محل "لا" واسمها، لأن محلهما الرفع على الابتداء، نحو: لا رجلَ في الدارِ وامرأةً، ولا رجلَ سفيهاً عندنا، أو لا رجل في الدارِ وامرأةٌ، ولا رجلَ سفيهٌ عندنا، وعلى الوجه الأول قول الشاعر:

فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنهِ إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزَّرا

ويجوز فيه وجه ثالث وهو البناء على الفتح إذا كان متصلاً به غير منفصلٍ عنه بفاصل، نحو: لا رجلَ سفيهَ عندنا.

أما إذا كان معرباً فليس فيه إلا الوجهان: الأول والثاني، نحو: لا طالبَ علمٍ كسولاً عندنا. ويجوز: كسولٌ. ولا طالباً علماً كسولاً أو كسولٌ عندنا.

على أن نصب النعت بعد اسمها المعرب أقوى، وأصح قياساً.

[1] يرى المبرد أن المثنى والجمع السالم لا يبنيان مع "لا"، بل هما معربان، لأنهما لا يكونان مع ما قبلهما اسماً واحداً. وهناك من يرى أن اسم "لا" معرب، مفرداً أو غير مفرد. انظر المقتضب ٤/٣٦٦، وابن يعيش ٢/١٠٦.

ـ **حذف خبرها:** وكثيراً ما يحذف خبرها إذا دل عليه دليل، وقد مر بنا هذا قبل قليل، أما إذا لم يدل عليه دليل فلا بد من ذكره، كالحديث: لا أحدَ أغيرُ من الله، والحديث: لا فقرَ أشدُّ من الجهل، ولا مالَ أعزُّ من العقل، ولا وحشةَ أشدُّ من العجب.

ـ **حذف اسمها:** أما اسمها فحذفه نادر، كقولهم: لا عليك أي: لا بأس عليك.

ملاحظة:

من مشكلات تراكيبها قولهم: لا أبا لك، ولا أخاً لك، كقول الشاعر:

وتترك أخرى فردةً لا أخا لها

فقد جرى هذا في كلامهم مجرى المثل لكثرته، ولم يتفق النحاة على رأي في تعليل هذا التركيب، فقال بعضهم:

١ ـ أبَ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، والألف بعدها زائدة لإشباع الحركة. ولك: معلقان بخبر محذوف، وهو أرجح الآراء.

٢ ـ وقال آخرون: أبا: اسم "لا" منصوب معرب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الخمسة. واللام في (لك) زائدة. والكاف، مضاف إليه. واستدل هذا الفريق بقول العرب أحياناً: لا أباك، كقول أبي حية النميري:

أبالموت الذي لا بدَّ أني ملاقٍ لا أباكِ تخوفيني

٣ ـ وذهب فريق ثالث إلى أن (أباً) اسم (لا) مبني على فتح مقدرٍ على الألف، وعومل هنا معاملة الاسم المقصور، وهو لهجة بعض القبائل، وعليه قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غايتاها

ولك: معلقان بالخبر.

شواهد للتدريب

١ ـ قال النمر بن تولب:

وأعلمُ أنْ ستدركني المنايا فإلاَّ أتبَعْها تتبعني

٢ ـ قال الأبيرد يرثي أخاه بريداً:

كأنْ لم يصاحبنا بريدٌ بغبطةٍ	ولم تأتنا يوماً بأخبارهِ البُشْرُ

٣ ـ قال عروة بن حزام:

ويا ليت أنا الدهرَ في غيرِ ريبةٍ	خليَّانِ نرعى القفْرَ مؤتلفانِ

٤ ـ وقال:

فيا ليت محيانا جميعاً وليتنا	إذا نحن متنا ضمنا كفنانِ

٥ ـ قال عمر بن أبي ربيعة:

وفي الصبر عمن لا يؤاتيك راحةٌ	ولكنه لا صبْرَ عندي ولا لبُّ

الاسم المنصوب ـ المفعول المطلق

هو مصدر منصوب، يعمل فيه فعل أو شبهه، على أن يذكر معه ويكون من لفظه، مثل: سمعت الخبر سماعاً صحيحاً، وجاء أخوك راكضاً ركضاً مرهقاً، وجاؤوا به محمولاً على الأيدي حملاً، وإن الإعجاب بالنفس إعجاباً زائداً يمنع الإنسان من رؤية عيوبه.

ففي المثال الأول نُصب المفعول المطلق "سماعاً" بالفعل "سمع"، وفي الثاني نصب باسم الفاعل "راكضاً"، وفي الثالث باسم المفعول "محمولاً"، وفي الرابع بالمصدر "الإعجاب".

على أنه قد يكون غير مصدر صريح للعامل فيه، فهناك ألفاظ تنوب مناب المصدر ـ كما سترى ـ وتنصب على أنها مفعولات مطلقة.

ويتنوع المفعول المطلق، فيكون نكرة كالأمثلة الأربعة المتقدمة، ويكون معرفاً بـ "أل" نحو: **﴿فيعذبه الله العذابَ الأكبر﴾** (الغاشية ٢٤)، ويكون معرفاً بالإضافة كقوله تعالى: **﴿وقد مكروا مكرهم، وعند الله مكرهم﴾** (إبراهيم ٤٦) وقوله: **﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها..﴾** (الإسراء ١٩).

١ ـ أغراضه

ويستعمل المفعول المطلق لمعنى يؤديه في سياق الكلام، ولا يخرج هذا المعنى عن أحد ثلاثة أغراض، هي:

آ ـ بيان النوع:

ويعني هذا أن يكون المصدر مختصاً بالوصف، كقولك: عمل أخوك عملاً جيداً، فالصفة "جيداً" خصصت المصدر "عملاً" وجعلته يؤدي المعنى المطلوب، وهو بيان نوع الفعل الذي نصبه.

وقد يكون مضافاً نحو: مشى أخوك مشيَ الأميرِ. ويرجع هذا في أصله إلى الموصوف، لأن تقديره: مشى أخوك مشياً مثلَ مشي الأميرِ. ومن هذا النوع قولهم: رجع القهقري، وقعد القُرْفصاء، ونجح في عمله أيَّ نجاحٍ،

كأنْ لم يصاحبنا بريدٌ بغبطةٍ ... ولم تأتنا يوماً بأخبارهِ البُشْرُ

٣ ـ قال عروة بن حزام:

ويا ليت أنا الدهرَ في غيرِ ريبةٍ ... خليَّانِ نرعى القفْرَ مؤتلفانِ

٤ ـ وقال:

فيا ليت محيانا جميعاً وليتنا ... إذا نحن متنا ضمنا كفنانِ

٥ ـ قال عمر بن أبي ربيعة:

وفي الصبر عمن لا يؤاتيك راحةٌ ... ولكنه لا صبرَ عندي ولا لبُّ

الاسم المنصوب ـ المفعول المطلق

هو مصدر منصوب، يعمل فيه فعل أو شبهه، على أن يذكر معه ويكون من لفظه، مثل: سمعت الخبر سماعاً صحيحاً، وجاء أخوك راكضاً ركضاً مرهقاً، وجاؤوا به محمولاً على الأيدي حملاً، وإن الإعجاب بالنفس إعجاباً زائداً يمنع الإنسان من رؤية عيوبه.

ففي المثال الأول نُصب المفعول المطلق "سماعاً" بالفعل "سمع"، وفي الثاني نصب باسم الفاعل "راكضاً"، وفي الثالث باسم المفعول "محمولاً"، وفي الرابع بالمصدر "الإعجاب".

على أنه قد يكون غير مصدر صريح للعامل فيه، فهناك ألفاظ تنوب مناب المصدر ـ كما سترى ـ وتنصب على أنها مفعولات مطلقة.

ويتنوع المفعول المطلق، فيكون نكرة كالأمثلة الأربعة المتقدمة، ويكون معرفاً بـ "أل" نحو: **﴿فيعذبه الله العذابَ الأكبر﴾** (الغاشية ٢٤)، ويكون معرفاً بالإضافة كقوله تعالى: **﴿وقد مكروا مكرهم، وعند الله مكرهم﴾** (إبراهيم ٤٦) وقوله: **﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها..﴾** (الإسراء ١٩).

١ ـ أغراضه

ويستعمل المفعول المطلق لمعنى يؤديه في سياق الكلام، ولا يخرج هذا المعنى عن أحد ثلاثة أغراض، هي:

آ ـ بيان النوع:

ويعني هذا أن يكون المصدر مختصاً بالوصف، كقولك: عمل أخوك عملاً جيداً، فالصفة "جيداً" خصصت المصدر "عملاً" وجعلته يؤدي المعنى المطلوب، وهو بيان نوع الفعل الذي نصبه.

وقد يكون مضافاً نحو: مشى أخوك مشيَ الأميرِ. ويرجع هذا في أصله إلى الموصوف، لأن تقديره: مشى أخوك مشياً مثلَ مشي الأميرِ. ومن هذا النوع قولهم: رجع القهقري، وقعد القُرفصاء، ونجح في عمله أيَّ نجاحٍ،

فالقهقرى، والقرفصاء، وأي: ليست مصادر، ولكنها نابت عن المصدر، فصار كل منها مفعولاً مطلقاً لبيان النوع.

ب ــ بيان العدد:

وهذا مصدر مختص أيضاً، إلا أن وظيفته هنا أن يبين عدد الفعل، كقولك: ضربته ضربتين، فالمصدر "ضربتين" مفعول مطلق بين عدد وقوع فعل الضرب. ومن ذلك قولك: زرتك مرةً، وجئت إلى بيتك ثلاثاً. فـ "مرة، وثلاثاً" نابا مناب المصدر، فكان كل منهما مفعولاً مطلقاً لبيان العدد.

ج ــ توكيد حصول الفعل:

وأحياناً يخلو المصدر من معنى خاص يؤديه، فيكون مبهماً لا يعني غير توكيد وقوع الفعل مثل: ضحك أخوك ضحكاً، وكقوله تعالى: **﴿ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً﴾** (نوح ١٨) فالمصدران: ضحكاً، وإخراجاً، لم يبينا نوعاً ولا عدداً، بل أكدا حدوث الفعل ليس غيرُ، وهذا الضرب من المصادر لايثنى ولا يجمع.

٢ ــ ما ينوب عن المصدر

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً من لفظ العامل فيه، إلا أن هناك حالات لا يكون فيها مصدراً، وينوب عنه فيها مايلي:

١ ــ اسم المصدر: وهو ما دلَّ على معنى المصدر الأصيل، وكان أقلَّ أحرفاً منه مثل: سلَّمتَ سلاماً، فـ "سلاماً" ليس مصدراً للفعل "سلم" لأن مصدره "تسليم" ومثل: أرضيته رضاً. إذ ناب "رضاً" وهو اسم مصدر، عن "إرضاء" وهو المصدر الأصيل للفعل " أرضى". ومنه قوله تعالى: **﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾** (نوح ١٧)، فقد حلَّ فيه اسمُ المصدر "نباتاً" محلَّ المصدر "إنباتاً" ومنه أيضاً قول شقران مولى سلامان يمدح قومه:

ثِقالُ الجِفانِ والحلومِ، رحاهمُ   رحى الماء يكتالون كيلا غـذَ مَذما

أي يكتالون إكتيالاً كثيراً بلا حساب.

ــ مرادفه أو مقاربه: وذلك كقولك: ضحكت ابتساماً. فالابتسامُ مرادفٌ للضحك، وقد حلَّ محل المصدر "ضحكاً"، ومنه: إني لأكرهه بغضاً، وكقوله تعالى:

﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويداً﴾ (الطارق ١٧). أما قولك: قعدتُ جلوساً، فالجلوس فيه مقاربٌ للقعود لا مرادف له، لأن القعود يكون من قيام، أما الجلوس فيكون من اتكاء، ومن المقارب للمصدر قول الراجز:

يعجبه السَّخونُ والبرودُ   والتمرُ حبَّاً ما له مزيدُ

٣ ــ ملاقيه في الاشتقاق: وهذا يختلف عن اسم المصدر، لأنه قد يكون أكثر أحرفاً من المصدر الأصيل، فالفعل "تبتَّلَ" مصدره "تبتّل"، ولذلك كان "تبتيلاً" في قوله تعالى: **﴿وتبتَّلَ إليه تبتيلاً﴾** (المزمل ٨) ملاقياً للمصدر بالاشتقاق. ومثله قول امرىء القيس:

فصرنا إلى الحسنى ورقَّ كلامُنا   ورضْتُ فذلتْ صعبةً أيَّ إذلالِ

فقد ناب "إذلال" مناب "ذُل" .

٤ ــ صفته: مثل أكلتُ كثيراً، والأصل أكلتُ أكلاً كثيراً، فلما حذف المصدر نابت عنه صفته، ومن هذا قولُ ذي الرمة:

تبسَّمَ إيماضَ الغمامةِ جنَّها   رواقٌ من الظلماء في مغطقٍ نزْرِ

والأصل: تبسَّمَ تبسُّماً مثل إيماضِ الغمامة. فحذف المصدر "تبسُّماً"، فصارت صفته مفعولاً مطلقاً نيابةً عنه، وصار الكلام: تبسَّمَ مثلَ إيماضِ الغمامة، ثم حذف المضاف "مثلَ" وحلَّ محلَّهُ المضافُ إليه، وهذا كثيرٌ في العربية، كقولك: أسألِ الجامعةَ. أي طلابَ الجامعةِ، وسيمر بك هذا في بحث المضاف إليه.

٥ ــ كلّ، وبعض، وأي، وحقّ: إذا أضيفت إلى مصدر الفعل المذكور أو شبهه، كقول المجنون:

وقدْ يجمعُ اللهُ الشتيتينِ بعدما   يظُنَّانِ كلَ الظنّ أن لا تلاقيا

وكبيت امرىء القيس السابق.. أيَّ إذلالِ. وكقوله تعالى: **﴿والذين آتيناهم الكتابَ يتلونهُ حقَّ تلاوته﴾** (البقرة ١٢١).

٦ ــ نوعه: كقولك: رجعَ القهقهري، وقعدَ القرفصاءَ، فالقهقهري، ليست مصدر الفعل رجع، ولكنها نابت عنه، وبينت نوعه، وكذلك القرفصاءَ، ومثل ذلك كله "الهوينى" في قول الأعشى:

يري بعض النحاة أن "تبتيلاً" وأشباهه منصوب بفعل محذوف من لفظه.

فالقهقرى، والقرفصاء، وأي: ليست مصادر، ولكنها نابت عن المصدر، فصار كل منها مفعولاً مطلقاً لبيان النوع.

ب ـ بيان العدد:

وهذا مصدر مختص أيضاً، إلا أن وظيفته هنا أن يبين عدد الفعل، كقولك: ضربته ضربتين، فالمصدر "ضربتين" مفعول مطلق بين عدد وقوع فعل الضرب. ومن ذلك قولك: زرتك مرةً، وجئت إلى بيتك ثلاثاً. فـ "مرة، وثلاثاً" نابا مناب المصدر، فكان كل منهما مفعولاً مطلقاً لبيان العدد.

ج ـ توكيد حصول الفعل:

وأحياناً يخلو المصدر من معنى خاص يؤديه، فيكون مبهماً لا يعني غير توكيد وقوع الفعل مثل: ضحك أخوك ضحكاً، وكقوله تعالى: **﴿ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً﴾** (نوح ١٨) فالمصدران: ضحكاً، وإخراجاً، لم يبينا نوعاً ولا عدداً، بل أكدا حدوث الفعل ليس غيرُ، وهذا الضرب من المصادر لايثنى ولا يجمع.

٢ ـ ما ينوب عن المصدر

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً من لفظ العامل فيه، إلا أن هناك حالات لا يكون فيها مصدراً، وينوب عنه فيها مايلي:

١ ـ اسم المصدر: وهو ما دلَّ على معنى المصدر الأصيل، وكان أقلَّ أحرفاً منه مثل: سلَّمتَ سلاماً، فـ "سلاماً" ليس مصدراً للفعل "سلم" لأن مصدره "تسليم" ومثل: أرضيته رضاً. إذ ناب "رضاً" وهو اسم مصدر، عن "إرضاء" وهو المصدر الأصيل للفعل " أرضى". ومنه قوله تعالى: **﴿واللهُ أنبتكم من الأرض نباتاً﴾** (نوح ١٧)، فقد حلَّ فيه اسمُ المصدر "نباتاً" محلَّ المصدر "إنباتاً" ومنه أيضاً قول شقران مولى سلامان يمدح قومه:

ثِقالُ الجِفانِ والحلومِ، رحاهمُ   رحى الماء يكتالون كيلا غذَ مْذما

أي يكتالون إكتيالاً كثيراً بلا حساب.

ـ مرادفه أو مقاربه: وذلك كقولك: ضحكت ابتساماً. فالابتسامُ مرادفٌ للضحك، وقد حلَّ محل المصدر "ضحكاً"، ومنه: إني لأكرهه بغضاً، وكقوله تعالى:

﴿فمهل الكافرين أمهلهم رويداً﴾ (الطارق ١٧). أما قولك: قعدتُ جلوساً، فالجلوس فيه مقاربٌ للقعود لا مرادف له، لأن القعود يكون من قيام، أما الجلوس فيكون من اتكاء، ومن المقارب للمصدر قول الراجز:

يعجبه السَّخونُ والبرودُ   والتمرُ حبَّاً ما له مزيدُ

٣ ـ ملاقيه في الاشتقاق: وهذا يختلف عن اسم المصدر، لأنه قد يكون أكثر أحرفاً من المصدر الأصيل، فالفعل "تبتَّلَ" مصدره "تبتّل"، ولذلك كان "تبتيلاً" في قوله تعالى: **﴿وتبتَّلَ إليه تبتيلاً﴾** (المزمل ٨) ملاقياً للمصدر بالاشتقاق. ومثله قول امرئ القيس:

فصرنا إلى الحسنى ورقَّ كلامُنا   ورضْتُ فذلَّتْ صعبةً أيَّ إذلالِ

فقد ناب "إذلال" مناب "ذُل" .

٤ ـ صفته: مثل أكلتُ كثيراً، والأصل أكلتُ أكلاً كثيراً، فلما حذف المصدر نابت عنه صفته، ومن هذا قولُ ذي الرمة:

تبسَّمَ إيماضَ الغمامةِ جنَّها   رواقٌ من الظلماء في مغطقٍ نزْرِ

والأصل: تبسَّمَ تبسُّماً مثل إيماضِ الغمامة. فحذف المصدر "تبسُّماً"، فصارت صفته مفعولاً مطلقاً نيابةً عنه، وصار الكلام: تبسَّمَ مثلَ إيماضِ الغمامة، ثم حذف المضاف "مثلَ" وحلَّ محلَّهُ المضافُ إليه، وهذا كثيرٌ في العربية، كقولك: أسألِ الجامعةَ. أي طلابَ الجامعةِ، وسيمر بك هذا في بحث المضاف إليه.

٥ ـ كلّ، وبعض، وأي، وحقّ: إذا أضيفت إلى مصدر الفعل المذكور أو شبهه، كقول المجنون:

وقدْ يجمعُ اللهُ الشتيتينِ بعدما   يظُنَّانِ كلَّ الظنّ أن لا تلاقيا

وكبيت امرئ القيس السابق.. أيَّ إذلالِ. وكقوله تعالى: **﴿والذين آتيناهم الكتابَ يتلونهُ حقَّ تلاوته﴾** (البقرة ١٢١).

٦ ـ نوعه: كقولك: رجعَ القهقري، وقعدَ القرفصاءَ، فالقهقري، ليست مصدر الفعل رجع، ولكنها نابت عنه، وبينت نوعه، وكذلك القرفصاءَ، ومثل ذلك كله "الهوينى" في قول الأعشى:

يري بعض النحاة أن "تبتيلاً" وأشباهه منصوب بفعل محذوف من لفظه.

غـرَّاءُ فرعـاءُ مصقـولٌ عوارضها   تمشي الهوينى كما يمشي الوجي الوحِلُ

٧ ـ عدده: مثل: ﴿إن تستغفرْ لهم سبعين مرةً فلن يغْفرَ لهم﴾ (التوبـة ٨٠) وجئت إلى بيتك ثلاثاً.

٨ ـ آلته: وهي التي يستعان بها على الحدث، كقولك: رميتُهُ سهماً، وضربته سوطاً، وأصله، رميته رمياً بالسهمِ، وضربته ضرباً بالسوط.

٩ ـ ضميره: وذلك أنْ يعودَ الضمير إلى مصدرٍ أو اسم مصدرٍ متقدم عليه، قد يكون مفعولاً مطلقاً في إعرابه، كقوله تعالى: ﴿فمن يكفرْ بعدُ منكم، فإني أعذّبُـه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾ (المائدة ١١٥) فالضمير في "لا أعذبه" يعود إلـى اسم المصدر "عذاباً".

وهو من حيث الموقعُ الإعرابي مفعولٌ مطلق، ولكن انظر قول مجنون ليلى:

وكـم قـائلٍ قـد قـالَ تُـبْ فعصيتُـهُ   وتلـك لعمـري توبـةٌ لا أتوبـها

فالضميرُ في "لا أتوبها" يعود إلى "توبةٌ" وهي مصدرٌ وقع خبراً لاسم الإشارة، ومع هذا يعربُ الضميرُ "ها" مفعولاً مطلقاً، وكأنه قال: لا أتوبُ توبةً مثلها.

١٠ ـ الإشارة إليه: مثل: أترفضُ هذا الرفض؟ وتأبى ذاكَ الإباء؟ فأسـماء الإشارة "هذا" و "ذاك" يشيران إلى مصدرين بعدهما، والأصل: أترفـضُ الرفـضَ هذا؟ وتأبى الإباء ذاك؟

١١ ـ بعض أسماء الشرط والاستفهام: فمن أسماء الشرط: ما، مهمـا، أي، ومن أسماء الاستفهام: ما، أي. وذلك إذا دلـت هـذه الأسماء علـى حـدث، مثل: أيَّ عمل تعملْ تربح. ما تعملْ تربحْ. مهما تعملْ تربحْ. "ما" و "مـهما" هنـا معناهما كمعنى "أي" وتقول مستفهماً: أيَّ ضربٍ ضربتهُ؟ أو ما ضربتهُ؟ وكلاهمـا بمعنى واحد.

٣ ـ حذف عامله

النحاة متفقون على أنه يجوز حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكد إذا دلَّ عليه دليلٌ، فإذا قيل لك: أما نمت؟ تقول: بلى، نوماً هادئاً. أي: نمت نوماً هادئـاً، كما تقول للقادم من الحج: حجاً مبروراً. أي حججت حجاً مبروراً.

ولكنهم مختلفون في جواز حذف عامله حين يكون مؤكـداً، فـالذين منعـوا الحذف قالوا: لا يجوز حذفه لأن المفعول المطلق إنما ذكر لتوكيده وتقرير معنـاه، والحذف لا يجتمع مع التوكيد، وهذه حجة ذهنية لا لغوية، فقد جاء المجيزون بأمثلةٍ مسموعة مثل: إنما أنت سيراً، وأنت رحيلاً رحيلاً، وسقياً ورعياً.

على أن هناك مواضع يجب فيها حذف العامل، وذلك كما يلي:

١ ـ في الطلب:

إذا ناب المصدر عن فعله، وكان إنشائياً طلبياً وجب حذف عامله، كأن يكون للأمر، مثل: صبراً على الشدائد. وإقداماً في سبيل النجاح. أي: اصبر على الشدائد. وأقدم في سبيل النجاح. أو أن يكون نهياً كقولك: لا توانياً ولا تقاعسـاً. أو دعـاءَ مثل: سقياْ لك.

ومن أنواع الإنشاء الطلبي الاستفهام، ويشترط فيه هنا أن يدل على توبيخ أو تعجب أو توجع. مثال الأول: أكسلاً وقد جدَّ الناس؟ ومثال الثاني: أبوساً وضعـفَ جسد. ومثال الثالث قول سحيم عبد بني الحسحاس:

أشوقاً ولمـا يمـضِ لي غيـرُ لـيـلةٍ   فكيف إذا خبَّ المطيُّ بنـا عشْـرا؟

٢ ـ في المصادر السماعية:

وهناك مصادر كثيرة سمعت من العرب، ولم تسمع أفعالها التي عملت فيـها، ومي كثيرة: مثل: معاذَ الله، سبحانَ الله، لبيك، سعديك، حنانيك، دواليـك، وسـمع منهم مثل هذه العبارات: سمعاً وطاعةً، أفعله وكرامةً ومسرةً، لا أفعلهُ ولا كيـداً ولا هما. أي: لا أفعله ولا آكاد أفعله، ولا أهم بفعله. وسمع: اغتديتُ ولا اغتـداءَ الغراب، واهتديتُ ولا اهتداءَ القطا. وإنما حذف الفعل هنا ـ أي في المعطوفات ـ لدلالة الحال على الفعل المقدر، وإغنائها عنه.

٣ ـ في التفصيل:

وإذا جاء المصدر مفصلاً لمجمل قبله حذف مصدره وجوباً، كقوله تعـالى: ﴿فشدوا الوثاقَ فإما مناً بعدُ وإما فداء﴾ (محمد٤). فقوله: منّاً تفصيل لقوله: شـدوا الوثاق.

غـرّاءُ فرعــاءُ مصقــولٌ عوارضها   تمشي الهوينى كما يمشي الوجي الوحِلُ

٧ ـ عدده: مثل: **﴿إن تستغفرْ لهم سبعين مرةً فلن يغْفِرَ لهم﴾** (التوبــة ٨٠) وجئت إلى بيتك ثلاثاً.

٨ ـ آلته: وهي التي يستعان بها على الحدث، كقولك: رميتُهُ سهماً، وضربته سوطاً، وأصله، رميته رمياً بالسهمِ، وضربته ضرباً بالسوط.

٩ ـ ضميره: وذلك أنْ يعودَ الضمير إلى مصدرٍ أو اسم مصدرٍ متقدم عليه، قد يكون مفعولاً مطلقاً في إعرابه، كقوله تعالى: **﴿فمن يكفرْ بعدُ منكم، فإني أعذّبُه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾** (المائدة ١١٥) فالضمير في "لا أعذبه" يعود إلى اسم المصدر "عذاباً".

وهو من حيث الموقعُ الإعرابي مفعولٌ مطلق، ولكن انظر قول مجنون ليلى:

وكـم قــائلٍ قـد قــالَ تُـبْ فعصيتُــهُ   وتلــك لعمــري توبــةٌ لا أتوبـــها

فالضميرُ في "لا أتوبها" يعود إلى "توبةٌ" وهي مصدرٌ وقع خبراً لاسم الإشارة، ومع هذا يعربُ الضميرُ "ها" مفعولاً مطلقاً، وكأنه قال: لا أتوبُ توبةً مثلها.

١٠ ـ الإشارة إليه: مثل: أترفضُ هذا الرفض؟ وتأبى ذاكَ الإباء؟ فأسمـاء الإشارة "هذا" و "ذاك" يشيران إلى مصدرين بعدهما، والأصل: أترفـضُ الرفـضَ هذا؟ وتأبى الإباء ذاك؟

١١ ـ بعض أسماء الشرط والاستفهام: فمن أسماء الشرط: ما، مهما، أي، ومن أسماء الاستفهام: ما، أي. وذلك إذا دلت هذه الأسماء على حدث، مثل: أيَّ عمل تعملْ تربح. ما تعملْ تربحْ. مهما تعملْ تربحْ. "ما" و "مهما" هنا معناهما كمعنى "أي" وتقول مستفهماً: أيَّ ضربٍ ضربتهُ؟ أو ما ضربتهُ؟ وكلاهما بمعنى واحد.

٣ ـ حذف عامله

النحاة متفقون على أنه يجوز حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكد إذا دلَّ عليه دليلٌ، فإذا قيل لك: أما نمت؟ تقول: بلى، نوماً هادئاً. أي: نمت نوماً هادئاً، كما تقول للقادم من الحج: حجاً مبروراً. أي حججت حجاً مبروراً.

ولكنهم مختلفون في جواز حذف عامله حين يكون مؤكداً، فالذين منعوا الحذف قالوا: لا يجوز حذفه لأن المفعول المطلق إنما ذكر لتوكيده وتقرير معناه، والحذف لا يجتمع مع التوكيد، وهذه حجة ذهنية لا لغوية، فقد جاء المجيزون بأمثلةٍ مسموعة مثل: إنما أنت سيراً، وأنت رحيلاً رحيلاً، وسقياً ورعياً.

على أن هناك مواضع يجب فيها حذف العامل، وذلك كما يلي:

١ ـ في الطلب:

إذا ناب المصدر عن فعله، وكان إنشائياً طلبياً وجب حذف عامله، كأن يكون للأمر، مثل: صبراً على الشدائد. وإقداماً في سبيل النجاح. أي: اصبر على الشدائد. وأقدم في سبيل النجاح. أو أن يكون نهياً كقولك: لا توانياً ولا تقاعساً. أو دعاءً مثل: سقيْاً لك.

ومن أنواع الإنشاء الطلبي الاستفهام، ويشترط فيه هنا أن يدل على توبيخ أو تعجب أو توجع. مثال الأول: أكسلاً وقد جدَّ الناس؟ ومثال الثاني: أبوساً وضعفَ جسد. ومثال الثالث قول سحيم عبد بني الحسحاس:

أشوقاً ولما يمضِ لي غيرُ ليلةٍ   فكيف إذا خبَّ المطيُّ بنا عشْرا؟

٢ ـ في المصادر السماعية:

وهناك مصادر كثيرة سمعت من العرب، ولم تسمع أفعالها التي عملت فيها، ومي كثيرة: مثل: معاذَ الله، سبحانَ الله، لبيك، سعديك، حنانيك، دواليك، وسمع منهم مثل هذه العبارات: سمعاً وطاعةً، أفعله وكرامةً ومسرةً، لا أفعلهُ ولا كيداً ولا هما. أي: لا أفعله ولا آكاد أفعله، ولا أهم بفعله. وسمع: اغتديتُ ولا اغتداءَ الغراب، واهتديتُ ولا اهتداءَ القطا. وإنما حذف الفعل هنا ـ أي في المعطوفات ـ لدلالة الحال على الفعل المقدر، وإغنائها عنه.

٣ ـ في التفصيل:

وإذا جاء المصدر مفصلاً لمجمل قبله حذف مصدره وجوباً، كقوله تعالى: **﴿فشدوا الوثاقَ فإما مناً بعدُ وإما فداء﴾** (محمد٤). فقوله: منّاً تفصيل لقوله: شدوا الوثاق.

٤ ــ في توكيد مضمون جملة:

من مصادر التوكيد قولهم: حقاً، عرفاً، البتةَ، مثل: هذا عمل عظيمٌ حقاً. وكقوله تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريمَ قولَ الحقِّ﴾ (مريم ٣٤) ومثل : لا أراه البتّةَ ولا ألتقي به.

وتستعمل هذه المصادر لتأكيد مدلول الجملة إذا كان المتكلم يشك في تصديق المخاطب، أو كان يعرف أن المخاطب ينكر عليه ما يقول، فيزيل شكه أو إنكاره بالمصدر المؤكد.

٥ ــ إذا كان المصدر مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين: مثل: أنت سيراً سيراً. ما أنت إلا سيراً. إنما أنت سيراً. أأنت سيراً.

وإنما نصبت هذه المصادر لأنها لا تصلح أن تكون أخباراً لما قبلها، إلا على سبيل المجاز، فلا يقال على وجه الحقيقة: أنت سيرٌ سيرٌ، أو ما أنت إلا سيرٌ، لأن المخاطب ليس "السير" نفسه، بل هو صاحبه. ولكن إذا أريدت المبالغة في الإخبار قيل: أنت سيرٌ، كقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرتْ ... فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

٦ ــ إذا كان المصدر فعلاً علاجياً تشبهياً بعد جملة مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه:

وهذه تحتاج إلى شرح وتوضيح لغموضها في كتب النحو:

معنى: فعل علاجي، أن يكون الحدثُ عملاً حسياً ظاهراً، وأن يكون طارئاً غير ثابت، كالضرب، والصياح، والشتم، الخ... ويقابله المعنوي الذي ليس بعمل ظاهر.

والمثل الذي يدور في كتب النحو على هذه الظاهرة هو: مررتُ به فإذا له بكاءٌ بكاءَ ثكلى، فالمصدر العلاجي: بكاءَ، وهو تشبيهي لأنه أضيف إلى الثكلى، والجملة التي سبقته هي: له بكاءٌ، وقد اشتملت على لفظ المصدر ومعناه، كما اشتملت على صاحبه، أي على الذي أوقع الحدث، وهو الضمير المستتر في المصدر الذي وقع مبتدأ: بكاءٌ، وهو يعود إلى ضمير الغائب في قوله: له. وتقدر الجملة: مررت به فإذا هو يبكي بكاء ثكلى.

فإذا قلت: بكاؤهُ بكاءُ ثكلى. لا تنصب المصدر على أنه مفعول مطلق، لأنه يفتقر إلى جملة تسبقه وتشتمل على لفظه ومعناه. وإذا قلت: في الدار بكاءٌ بكاءُ ثكلى. لا تنصبه أيضاً، لأن الجملة التي قبله لا تشتمل على صاحبه، إذ لا يعرفَ من الباكي. وإذا قلت: ألممتُ به فإذا له ذكاءٌ ذكاءُ الفلاسفة. فإنك لا تنصب "ذكاء" على أنه مفعول مطلق، لأنه معنوي لا علاجي.

وهذا التركيب عربي فصيح، قال النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدخيس النحضِ بازلها ... له صريفٌ صريفَ القعْوِ بالمسدِ[1]

ومن الطبيعي أن يحذف عامل المفعول المطلق في مثل هذا التركيب، لأن الجملة التي سبقته تدل عليه دلالة كاملة، فهي تغني عنه، وتوجب حذفه، لأنها بمعناه.

شواهد للتدريب

١ ــ ﴿قال: اذهب، فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً﴾ (الإسراء٦٢)

٢ ــ قال شقيق بن جزْء:

بما لم تشكروا المعروف عندي ... ولو شئنا تعاودْنا عِوادا

٣ ــ قال جرير:

أعبداً حلَّ في شُعبى غريباً ... ألؤماً لا أبالك واغترابا

٤ ــ قال سحيم عبد بني الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد برقع ... دواليكَ حتى كلُّنا غيرُ لابسِ

٥ ــ قال كثير عزة:

لقد أكثر الواشون فينا وفيكمُ ... ومالَ بنا الواشون كلَّ مميلِ

---

[1] يصف ناقة. النحض: اللحم. ودخيسه: ما تداخل منه وتراكب. والبازل: سن تخرج في العام التاسع من عمر الناقة. والصريف: صوت أنيابها إذا حكت بعضها ببعض، نشاطاً أو إعياء. والقَعْو: ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب. والمسد: حبل من ليف أو جلد. وصفها بالقوة والنشاط، حتى كأنها قذفت باللحم قذفاً لتراكمه عليها.
ويجوز فيما تمت شروطه نصبه الرفع على البدل.

٤ ــ في توكيد مضمون جملة:

من مصادر التوكيد قولهم: حقاً، عرفاً، البتةَ، مثل: هذا عمل عظيمٌ حقاً. وكقوله تعالى: ﴿**ذلك عيسى بن مريمَ قولَ الحقّ**﴾ (مريم ٣٤) ومثل : لا أراه البتّةَ ولا ألتقي به.

وتستعمل هذه المصادر لتأكيد مدلول الجملة إذا كان المتكلم يشك في تصديق المخاطب، أو كان يعرف أن المخاطب ينكر عليه ما يقول، فيزيل شكه أو إنكاره بالمصدر المؤكد.

٥ ــ إذا كان المصدر مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين: مثل: أنت سيراً سيراً. ما أنت إلا سيراً. إنما أنت سيراً. أأنت سيراً.

وإنما نصبت هذه المصادر لأنها لا تصلح أن تكون أخباراً لما قبلها، إلا على سبيل المجاز، فلا يقال على وجه الحقيقة: أنت سيرٌ سيرٌ، أو ما أنت إلا سيرٌ، لأن المخاطب ليس "السير" نفسه، بل هو صاحبه. ولكن إذا أريدت المبالغة في الإخبار قيل: أنت سيرٌ، كقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرتْ   فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

٦ ــ إذا كان المصدر فعلاً علاجياً تشبيهياً بعد جملة مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه:

وهذه تحتاج إلى شرح وتوضيح لغموضها في كتب النحو:

معنى: فعل علاجي، أن يكون الحدثُ عملاً حسياً ظاهراً، وأن يكون طارئاً غير ثابت، كالضرب، والصياح، والشتم، الخ... ويقابله المعنوي الذي ليس بعمل ظاهر.

والمثل الذي يدور في كتب النحو على هذه الظاهرة هو: مررتُ به فإذا له بكاءٌ بكاءَ ثكلى، فالمصدر العلاجي: بكاءَ، وهو تشبيهي لأنه أضيف إلى الثكلى، والجملة التي سبقته هي: له بكاءٌ، وقد اشتملت على لفظ المصدر ومعناه، كما اشتملت على صاحبه، أي على الذي أوقع الحدث، وهو الضمير المستتر في المصدر الذي وقع مبتدأ: بكاءٌ، وهو يعود إلى ضمير الغائب في قوله: له. وتقدر الجملة: مررت به فإذا هو يبكي بكاء ثكلى.

فإذا قلت: بكاؤهُ بكاءُ ثكلى. لا تنصب المصدر على أنه مفعول مطلق، لأنه يفتقر إلى جملة تسبقه وتشتمل على لفظه ومعناه. وإذا قلت: في الدار بكاءٌ بكاءُ ثكلى. لا تنصبه أيضاً، لأن الجملة التي قبله لا تشتمل على صاحبه، إذ لا يعرفَ من الباكي. وإذا قلت: ألممتُ به فإذا له ذكاءٌ ذكاءُ الفلاسفة. فإنك لا تنصب "ذكاء" على أنه مفعول مطلق، لأنه معنوي لا علاجي.

وهذا التركيب عربي فصيح، قال النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدخيس النحضِ بازلها   له صريفٌ صريفَ القعْوِ بالمسدِ[١]

ومن الطبيعي أن يحذف عامل المفعول المطلق في مثل هذا التركيب، لأن الجملة التي سبقته تدل عليه دلالة كاملة، فهي تغني عنه، وتوجب حذفه، لأنها بمعناه .

شواهد للتدريب

١ ــ ﴿**قال: اذهب، فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً**﴾ (الإسراء٦٢)

٢ ــ قال شقيق بن جزْء:

بما لم تشكروا المعروف عندي   ولو شئنا تعاودْنا عِوادا

٣ ــ قال جرير:

أعبداً حلَّ في شُعبى غريباً   ألؤماً لا أبالك واغترابا

٤ ــ قال سحيم عبد بني الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد برقع   دواليكَ حتى كلُّنا غيرُ لابسِ

٥ ــ قال كثير عزة:

لقد أكثر الواشون فينا وفيكمُ   ومالَ بنا الواشون كلَّ مميلِ

[١] يصف ناقة. النحض: اللحم. ودخيسه: ما تداخل منه وتراكب. والبازل: سن تخرج في العام التاسع من عمر الناقة. والصريف: صوت أنيابها إذا حكت بعضها ببعض، نشاطاً أو إعياء. والقَعْو: ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب. والمسد: حبل من ليف أو جلد. وصفها بالقوة والنشاط، حتى كأنها قذفت باللحم قذفاً لتراكمه عليها.

ويجوز فيما تمت شروطه نصبه الرفع على البدل.

المفعول به

هو اسم يدل على ما يقع عليه الحدث، مثل: أكل سمير تفاحةً، وأغلق الرجلُ عينيه، وقد يكون اسماً ظاهراً كالتفاحة، والعينين، في المثالين السابقين، وقد يكون ضميراً متصلاً، مثل: هذا هو الطفلُ الذي أحببتُه. أو يكون ضميراً منفصلاً مثل: إياك نعبدُ. أو مصدراً مؤولاً كقولك: أحببتُ أن أراك، وأردتُ أن تنجح، أي: أحببت رؤيتك، وأردتُ نجاحك. وقد يكون جملةً فعلية أو اسمية، مثل: قال الحكماء: ليس كل ما يلمع ذهباً. وقال علي: إن أخاك قادم. وظننتُ سميراً يحضرُ.

١ ــ إعرابه

آ ــ يعمل في المفعول به الفعل وبعض ما يشبهه، كاسم الفعل، واسم الفاعل، والمصدر. والأمثلة المتقدمة كلها تبين عمل الفعل فيه، أما ما عملَ فيه اسم فكقولك: دونك الكتابَ، وكقول كعب بن مالك في أحد توجيهاته:

بلهَ الأكفَّ كأنها لم تُخلقِ

أما عمل اسم الفاعل ومبالغاته فيه فله أمثلة كثيرة من فصيح كلام العرب: شعره ونثره مرت بك في بحث خاص، من ذلك قول القطامي:

الضاربون عميراً عن ديارهمُ بالتلِ يومَ عميرٌ ظالمٌ عادي

وكذلك المصدر في كثرته وشيوعه في الفصيح، كقول الحارث بن خالد المخزومي:

أظلومُ إن مصابكم رجلاً أهدى السلامَ تحيةً ظلْمُ

ب ــ والمفعول به منصوب في الأصل، إلا أنه قد يجر بحرف جر زائد، كقولك: ما رأيت من أحدٍ، ولا تضرب من أحدٍ، وهل رأيت من أحدٍ. وسمعتُ بالنبأ. وعلمتُ بالخبر، وكقول عروة بن حزام:

فما تركا من رقيةٍ يعلمانها ولا سلوةٍ إلا وقد سقياني

أي: ما تركا رقيةً ولا سلوةً.

٢ ــ تعدده

آ ــ بعض الأفعال ينصب مفعولاً واحداً، كما في الأمثلة المتقدمة.

ب ــ وبعضها ينصب مفعولين، وهذا ضربان:

ــ ضرب يكون مفعولاه في الأصل مبتدأً وخبراً، وهي أفعال القلوب، وأفعال التصيير، مثل: ظننت أخاك كريماً، وعلمت النبأ مرهقاً، ونحو قول خداش بن زهير:

رأيتُ اللهَ أكبر كل شيءٍ محاولةً وأكثرهم جنودا

وكقولك: جعلت الورقة سوداء، فإذا حذفت الأفعال من هذه الأمثلة صار المفعولان مبتدأ وخبراً: أخوك كريم، النبأ مرهق، الله أكبر كل شيء، الورقة سوداء.

ــ وضرب آخر ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كقولك: أعطيتُ المحتاجَ مالاً، وكسوتُ الفقير ثوباً.

ج ــ ومن الأفعال ما ينصب مفعولات ثلاثةً، مثل: أنبأ، وأعلم، وأرى.. مثل: أعلمتُ أخاك زيداً فاضلاً، أي صيرته يعلم زيداً فاضلاً. ومثل: ﴿**كذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم**﴾ (البقرة ١٦٧).

د ــ ويجوز تنوع المفعولات المتعددة، وذلك أن يكون أحدهما جملة، والآخر مفرداً، مثل: ظننتك تحب أخاك. فالمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة "تحب أخاك".

هـ ــ قد يأتي المفعولان مغنياً عنهما مصدر مؤول مثل: ظننتُ أنك مسافر.

قد يأتي الفعل "علم" بمعنى "عرف"، وحينئذٍ يتعدى إلى مفعول به واحد، كقوله تعالى: "**وآخرين من دونهم لا تعلمونهم، الله يعلمهم.**" (الأنفال ٦٢) أي: لا تعرفونهم، الله يعرفهم.

[٢] يستعمل الفعل (رأى) على ثلاثة أوجه:

آ ــ رأى: البصرية، مثل: رأيت أخاك يلعب.

ب ــ رأى: القلبية، وهي التي تكون بمعنى "علم" أو "زعم" كما في بيت خداش ولها مفعولان.

ج ــ رأى: بمعنى "اعتقد"، وهي مشتقة من الرأي، كقولك: فلان يرى رأي الخوارج. وهذه تنصب مفعولاً واحداً.

المفعول به

هو اسم يدل على ما يقع عليه الحدث، مثل: أكل سمير تفاحةً، وأغلق الرجلُ عينيه، وقد يكون اسماً ظاهراً كالتفاحة، والعينين، في المثالين السابقين، وقد يكون ضميراً متصلاً، مثل: هذا هو الطفلُ الذي أحببتُه. أو يكون ضميراً منفصلاً مثل: إياك نعبدُ. أو مصدراً مؤولاً كقولك: أحببتُ أن أراك، وأردتُ أن تنجح، أي: أحببت رؤيتك، وأردتُ نجاحك. وقد يكون جملةً فعلية أو اسمية، مثل: قال الحكماء: ليس كل ما يلمع ذهباً. وقال علي: إن أخاك قادم. وظننتُ سميراً يحضُرُ.

١ ـــ إعرابه

آ ـــ يعمل في المفعول به الفعل وبعض ما يشبهه، كاسم الفعل، واسم الفاعل، والمصدر. والأمثلة المتقدمة كلها تبين عمل الفعل فيه، أما ما عملَ فيه اسم فكقولك: دونك الكتابَ، وكقول كعب بن مالك في أحد توجيهاته:

بلهَ الأكفَّ كأنها لم تُخلقِ

أما عمل اسم الفاعل ومبالغاته فيه فله أمثلة كثيرة من فصيح كلام العرب: شعره ونثره مرت بك في بحث خاص، من ذلك قول القطامي:

الضاربون عميراً عن ديارهمُ ... بالتلِ يومَ عميرٌ ظالمٌ عادي

وكذلك المصدر في كثرته وشيوعه في الفصيح، كقول الحارث بن خالد المخزومي:

أظلومُ إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلامَ تحيةً ظلْمُ

ب ـــ والمفعول به منصوب في الأصل، إلا أنه قد يجر بحرف جر زائد، كقولك: ما رأيت من أحدٍ، ولا تضرب من أحدٍ، وهل رأيت من أحدٍ. وسمعتُ بالنبأ. وعلمتُ بالخبر، وكقول عروة بن حزام:

فما تركا من رقيةٍ يعلمانها ... ولا سلوةٍ إلا وقد سقياني

أي: ما تركا رقيةً ولا سلوةً.

٢ ـــ تعدده

آ ـــ بعض الأفعال ينصب مفعولاً واحداً، كما في الأمثلة المتقدمة.

ب ـــ وبعضها ينصب مفعولين، وهذا ضربان:

ـــ ضرب يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً، وهي أفعال القلوب، وأفعال التصيير، مثل: ظننت أخاك كريماً، وعلمت النبأ مرهقاً، ونحو قول خداش بن زهير:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ ... محاولةً وأكثرهم جنودا

وكقولك: جعلت الورقة سوداء، فإذا حذفت الأفعال من هذه الأمثلة صار المفعولان مبتدأ وخبراً: أخوك كريم، النبأ مرهق، الله أكبر كل شيء، الورقة سوداء.

ـــ وضرب آخر ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كقولك: أعطيتُ المحتاجَ مالاً، وكسوتُ الفقير ثوباً.

ج ـــ ومن الأفعال ما ينصب مفعولات ثلاثةً، مثل: أنبأ، وأعلم، وأرى.. مثل: أعلمتُ أخاك زيداً فاضلاً، أي صيرته يعلم زيداً فاضلاً. ومثل: ﴿**كذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم**﴾ (البقرة ١٦٧).

د ـــ ويجوز تنوع المفعولات المتعددة، وذلك أن يكون أحدهما جملة، والآخر مفرداً، مثل: ظننتك تحب أخاك. فالمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة "تحب أخاك".

هـ ـــ قد يأتي المفعولان مغنياً عنهما مصدر مؤول مثل: ظننتُ أنك مسافر.

قد يأتي الفعل "علم" بمعنى "عرف"، وحينئذٍ يتعدى إلى مفعول به واحد، كقوله تعالى: "**وآخرين من دونهم لا تعلمونهم، الله يعلمهم.**" (الأنفال ٦٢) أي: لا تعرفونهم، الله يعرفهم.

[2] يستعمل الفعل (رأى) على ثلاثة أوجه:

آ ـــ رأى: البصرية، مثل: رأيت أخاك يلعب.

ب ـــ رأى: القلبية، وهي التي تكون بمعنى "علم" أو "زعم" كما في بيت خداش ولها مفعولان.

ج ـــ رأى: بمعنى "اعتقد"، وهي مشتقة من الرأي، كقولك: فلان يرى رأي الخوارج. وهذه تنصب مفعولاً واحداً.

٣ ـ موقعه في الجملة

يقع المفعول به بعد الفاعل في الجملة، ولكن يجوز تقديمه عليه وعلى فعله مثل: كسر الولدُ الزجاجَ، وكسر الزجاجَ الولدُ، والزجاجَ كسر الولدُ. وهناك حالات يجب فيها تقديمه على فعله وفاعله، وحالات أخر يجب فيها تقديمه على الفاعل وحده، وفي مواضع غيرها يجب تأخيره عنه، وذلك على الشكل الآتي:

آ ـ وجوب تقديمه على الفعل والفاعل:

يجب تقديمه على فعله إذا كان:

ـ من أسماء الصدارة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و "كم" الخبرية، مثل: من رأيتَ؟ وماذا فعلتَ؟ وما تأكلْ يفدْكَ. وكم قتيلٍ قتلنا من العدو في المعركة!!

ـ أو كان معمولاً لجواب "أما" ولا يفصل بينها وبين الجواب فاصل غيره كقوله تعالى: **﴿فأما اليتيمَ لا تقهرْ﴾** وكقولك: أما أخاك فأكرم، ومثله قول كثير عزة:

فما أنصفتْ أما النساءَ فبغضتْ إليَّ، وأما بالنوال فضنَّتِ

ب ـ وجوب تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه:

مر ذلك في بحث الفاعل، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا.

ج ـ تقديم المفعولات بعضها على بعض:

رأينا قبل قليل أن المفعولين إما أن يكون أصلهما مبتدأ وخبراً، وإما ألا يكونا كذلك، وفي أصل الجملة العربية يتقدم المفعول الذي أصله المبتدأ على الذي أصله الخبر، مثل: ظننتُ خالداً ذا مالٍ. وعلمتُ الدرس سهلاً.

وإذا لم يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً قُدِّم المفعول الذي يكون في المعنى فاعلاً، مثل: كسوتُ الفقيرَ ثوباً، وأعطيتُ المحتاج مالاً. فالفقير والمحتاج فاعلان في المعنى. لأن الأول اكتسى الثوب، ولأن الثاني أخذ المال.

هذا هو الأصل، ومن الجائز تقديم أحدهما على الآخر، كأن تقول: ظننت كريماً أخاك. وكسوتُ ثوباً الفقيرَ. إلا إذا:

ـ كان أحدهما ضميراً والآخر اسماً ظاهراً، مثل: ظننتهُ أخاك. فيجب تقديم الضمير على الاسم الظاهر.

ـ أو كان أحدهما يحمل ضميراً يعود إلى الآخر، فيجب تقديمه لئلا يعود الضمير إلى متأخر، مثل: منحتُ الجائزةَ صاحبها.

ـ أو إذا حدث لبْس فيهما، فإذا قلت: ظننتُ الأميرَ أباك. وجب تقديم "الأمير" لأنه هو المظنون، أما إذا كان الأب هو المظنون فالوجه أن تقول: ظننتُ أباك الأميرَ.

ـ أو إذا حصر الفعل في أحدهما، وحينئذ يجب تقديم الآخر مثل: ما ظننتُ الأميرَ إلا أباك. ما أعطيت المالَ إلا خالداً.

٤ ـ حذفه من الكلام

كثيراً ما يحذف المفعول به لفظاً، ويبقى في النية والتقدير، وذلك إذا دل عليه دليل، مثل: ما رأيتُ شيئاً ولا سمعت. أي ولا سمعت شيئاً. وكقوله تعالى: ما ودعك ربك وما قلى. أي: وما قلاك.

ويحذف أيضاً بلا تقدير إذا لم يكن لذكره غرضٌ معنوي، فإذا سألكَ طالب عن علاجٍ يقوي به أسلوبه التعبيري، وقلت له: يجب أن تقرأ وتطالع بكثرة. فأنت لم تذكر المفعول به، لأن ذكره غير مهم، ولا يؤدي معنى مطلوباً، لأنك تريد منه أن يكثر من القراءة والمطالعة، مهما كان الكتاب المقروء، وبهذا نزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم. وانظر إلى قوله تعالى: **﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾** (الزمر ٩) ففيه حذف المفعول به للفعل "يعلمون" المكرر، ـ وقد جاء بمعنى يعرفون ـ وعلة حذفه أنه لا يؤدي معنى ذا شأن، لأن المعنى في الآية: هل يتساوى ذوو المعرفة وذوو الجهل.

وفي حذف المفعول به مبالغة معنوية، لأنها تحمل الذهن على الاستيحاء، ويصير الفعل المتعدي غير محصور في مفعول محدد، مما يتيح التخيل، ويثير في النفس معاني كثيرة، وهذا واضح جلي في قوله تعالى: **﴿والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾** (البقرة ٢٤٥)، وقوله: **﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون"** (النور ١٩).

٣ ـ موقعه في الجملة

يقع المفعول به بعد الفاعل في الجملة، ولكن يجوز تقديمه عليه وعلى فعله مثل: كسر الولدُ الزجاجَ، وكسر الزجاجَ الولدُ، والزجاجَ كسر الولدُ. وهناك حالات يجب فيها تقديمه على فعله وفاعله، وحالات أخر يجب فيها تقديمه على الفاعل وحده، وفي مواضع غيرها يجب تأخيره عنه، وذلك على الشكل الآتي:

آ ـ وجوب تقديمه على الفعل والفاعل:

يجب تقديمه على فعله إذا كان:

ـ من أسماء الصدارة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و "كم" الخبرية، مثل: من رأيتَ؟ وماذا فعلتَ؟ وما تأكلْ يفدْكَ. وكم قتيلٍ قتلنا من العدو في المعركة!!

ـ أو كان معمولاً لجواب "أما" ولا يفصل بينها وبين الجواب فاصل غيره كقوله تعالى: **﴿فأما اليتيمَ لا تقهرْ﴾** وكقولك: أما أخاك فأكرم، ومثله قول كثير عزة:

فما أنصفتْ أما النساءَ فبغضتْ   إليَّ، وأما بالنوال فضنَّتِ

ب ـ وجوب تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه:

مر ذلك في بحث الفاعل، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا.

ج ـ تقديم المفعولات بعضها على بعض:

رأينا قبل قليل أن المفعولين إما أن يكون أصلهما مبتدأ وخبراً، وإما ألا يكونا كذلك، وفي أصل الجملة العربية يتقدم المفعول الذي أصله المبتدأ على الذي أصله الخبر، مثل: ظننتُ خالداً ذا مالٍ. وعلمتُ الدرس سهلاً.

وإذا لم يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً قُدِّم المفعول الذي يكون في المعنى فاعلاً، مثل: كسوتُ الفقيرَ ثوباً، وأعطيتُ المحتاج مالاً. فالفقير والمحتاج فاعلان في المعنى. لأن الأول اكتسى الثوب، ولأن الثاني أخذ المال.

هذا هو الأصل، ومن الجائز تقديم أحدهما على الآخر، كأن تقول: ظننت كريماً أخاك. وكسوتُ ثوباً الفقيرَ. إلا إذا:

ـ كان أحدهما ضميراً والآخر اسماً ظاهراً، مثل: ظننتهُ أخاك. فيجب تقديم الضمير على الاسم الظاهر.

ـ أو كان أحدهما يحمل ضميراً يعود إلى الآخر، فيجب تقديمه لئلا يعود الضمير إلى متأخر، مثل: منحتُ الجائزةَ صاحبها.

ـ أو إذا حدث لبْس فيهما، فإذا قلت: ظننتُ الأميرَ أباك. وجب تقديم "الأمير" لأنه هو المظنون، أما إذا كان الأب هو المظنون فالوجه أن تقول: ظننتُ أباك الأميرَ.

ـ أو إذا حصر الفعل في أحدهما، وحينئذ يجب تقديم الآخر مثل: ما ظننتُ الأميرَ إلا أباك. ما أعطيت المالَ إلا خالداً.

٤ ـ حذفه من الكلام

كثيراً ما يحذف المفعول به لفظاً، ويبقى في النية والتقدير، وذلك إذا دل عليه دليل، مثل: ما رأيتُ شيئاً ولا سمعت. أي ولا سمعت شيئاً. وكقوله تعالى: ما ودعك ربك وما قلى. أي: وما قلاك.

ويحذف أيضاً بلا تقدير إذا لم يكن لذكره غرضٌ معنوي، فإذا سألكَ طالب عن علاجٍ يقوي به أسلوبه التعبيري، وقلت له: يجب أن تقرأ وتطالع بكثرة. فأنت لم تذكر المفعول به، لأن ذكره غير مهم، ولا يؤدي معنى مطلوباً، لأنك تريد منه أن يكثر من القراءة والمطالعة، مهما كان الكتاب المقروء، وبهذا نزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم. وانظر إلى قوله تعالى: **﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾** (الزمر ٩) ففيه حذف المفعول به للفعل "يعلمون" المكرر، ـ وقد جاء بمعنى يعرفون ـ وعلة حذفه أنه لا يؤدي معنى ذا شأن، لأن المعنى في الآية: هل يتساوى ذوو المعرفة وذوو الجهل.

وفي حذف المفعول به مبالغة معنوية، لأنها تحمل الذهن على الاستيحاء، ويصير الفعل المتعدي غير محصور في مفعول محدد، مما يتيح التخيل، ويثير في النفس معاني كثيرة، وهذا واضح جلي في قوله تعالى: **﴿والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾** (البقرة ٢٤٥)، وقوله: **﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون"** (النور ١٩).

والفعل المتعدي إلى مفعولين، كالمتعدي إلى واحد في هذا، إذ يجوز أن يحذف المفعول الثاني، أو المفعول الأول، إذا دل عليه دليل، كقول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَهُ ... مني بمنزلةِ المحبِ المُكْرَمُ

أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً.

٥ ــ الإلغاء والتعليق

هناك مصطلحان في الدرس النحوي، أولهما الإلغاء، والثاني التعليق. ففي بعض المواضع يفَرَّغ الفعل من القدرة على العمل، فيلغى عمله، وأحياناً يصادفُ من الكلمات ما يحول بينه وبين التأثير في لفظ ما بعده، فلا يعمل في لفظه، ولكنه لا يبطل عمله بطلاناً تاماً، بل ينصبُّ على المحل. فيقال للظاهرة آنذاك: تعليق.

وعلى هذا يكون التعليق وقف عمل الفعل في ظاهر اللفظ وبقاءه في المحل، ولا يعلق إلا أفعال القلوب، أما الإلغاء فهو إبطال العمل في اللفظ وفي المحل. وإليك مواضع كل منهما:

آ ــ الإلغاء:

ــ يلغى عمل الفعل القلبي إذا توسط معموليه مثل: زيدٌ ــ ظننتُ ــ كريم. ويجوز بل يرجح الإعمال، فيقال: زيداً ظننتُ كريماً.

ــ ويلغى أيضاً إذا تأخر عنهما مثل: زيدٌ كريمٌ ظننتُ. والرفع هنا أرجح، ويجوز النصب.

ب ــ التعليق:

ــ ويعلق الفعل القلبي عن العمل في اللفظ إذا وليه ماله الصدارة كأسماء الاستفهام، واللام المشعرة بالقسم، ولام الابتداء. نحو: علمتُ كيف تكتب. علمتُ لتنجحَنَّ في مسعاك. علمتُ لطالبٌ جادٌ خير من طالب مهمل[١]، ومنه قول عنترة:

[١] حملوا "لعل" على الاستفهام في تعليق الفعل، كقوله تعالى: "**وما يدريك لعله يزّكى**" (عيسى ٣) قوله: "**لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً**" (الطلاق ١).

لو كان يدري ما المحاورةُ اشتكي ... ولكان لو علم الكلامَ مكلمي

ــ ويعلق أيضاً إذا وليه أدوات النفي مثل: إنْ، ما، لا. نحو قوله تعالى: ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقون**﴾ (الأنبياء ٦٥).

ولما كان التعليق لا يمنع الفعل القلبي من العمل في المحل جاز أن يعطف بالنصب على المحل الذي عمل فيه، كقول كثَيِّرِ عزة:

وما كنت أدري قبل عزَّةَ ما البكا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولَّتِ

فقد عطف: موجعاتِ، على موضع الجملة: ما البكا.

شواهد للتدريب

١ ــ قال لبيد بن ربيعة:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي ... إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامها

٢ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

علامَ تقولُ الرمحَ يثقل عاتقي ... إذا أنا لمْ أطعنْ الخيلُ كرَّتِ

٣ ــ قال زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري ... أقومُ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ

٤ ــ قال كثير عزة:

يودُّ بأن يمسي سقيماً لعلها ... إذا سمعتْ عنه بشكوى تراسلهْ

٥ ــ قال كعب بن سعد الغنوي:

و علمتُ ما أنا صانعٌ ثم انتهى ... عمري، وذلك غايةُ الفتيانِ

٦ ــ قال قيس بن ذريح:

وإنك لو أبلغتها قيلك اسلمي ... طوتْ حزناً وارفضْ منها المدامعُ

والفعل المتعدي إلى مفعولين، كالمتعدي إلى واحد في هذا، إذ يجوز أن يحذف المفعول الثاني، أو المفعول الأول، إذا دل عليه دليل، كقول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَهُ ... مني بمنزلةِ المحبِ المُكْرَمُ

أي: فلا تظني غيرَه حاصلاً.

٥ ــ الإلغاء والتعليق

هناك مصطلحان في الدرس النحوي، أولهما الإلغاء، والثاني التعليق. ففي بعض المواضع يفَرَّغ الفعل من القدرة على العمل، فيلغى عمله، وأحياناً يصادفُ من الكلمات ما يحول بينه وبين التأثير في لفظ ما بعده، فلا يعمل في لفظه، ولكنه لا يبطل عمله بطلاناً تاماً، بل ينصبُّ على المحل. فيقال للظاهرة آنذاك: تعليق.

وعلى هذا يكون التعليق وقف عمل الفعل في ظاهر اللفظ وبقاءه في المحل، ولا يعلق إلا أفعال القلوب، أما الإلغاء فهو إبطال العمل في اللفظ وفي المحل. وإليك مواضع كل منهما:

آ ــ الإلغاء:

ــ يلغى عمل الفعل القلبي إذا توسط معموليه مثل: زيدٌ ــ ظننتُ ــ كريم. ويجوز بل يرجح الإعمال، فيقال: زيداً ظننتُ كريماً.

ــ ويلغى أيضاً إذا تأخر عنهما مثل: زيدٌ كريمٌ ظننتُ. والرفع هنا أرجح، ويجوز النصب.

ب ــ التعليق:

ــ ويعلق الفعل القلبي عن العمل في اللفظ إذا وليه ماله الصدارة كأسماء الاستفهام، واللام المشعرة بالقسم، ولام الابتداء. نحو: علمتُ كيف تكتب. علمتُ لتنجحَنَّ في مسعاك. علمتُ لطالبٌ جادٌ خير من طالب مهمل[١]، ومنه قول عنترة:

[١] حملوا "لعل" على الاستفهام في تعليق الفعل، كقوله تعالى: "**وما يدريك لعله يزّكى**" (عبسى ٣) قوله: "**لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً**" (الطلاق ١).

لو كان يدري ما المحاورةُ اشتكي ... ولكان لو علم الكلامَ مكلمي

ــ ويعلق أيضاً إذا وليه أدوات النفي مثل: إنْ، ما، لا. نحو قوله تعالى: ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقون**﴾ (الأنبياء ٦٥).

ولما كان التعليق لا يمنع الفعل القلبي من العمل في المحل جاز أن يعطف بالنصب على المحل الذي عمل فيه، كقول كثَيِّر عزة:

وما كنت أدري قبل عزَّةَ ما البكا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولَّتِ

فقد عطف: موجعاتِ، على موضع الجملة: ما البكا.

شواهد للتدريب

١ ــ قال لبيد بن ربيعة:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي ... إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامها

٢ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

علامَ تقولُ الرمحَ يثقل عاتقي ... إذا أنا لمْ أطعنْ الخيلُ كرَّتِ

٣ ــ قال زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوفَ إخالُ أدري ... أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ

٤ ــ قال كثير عزة:

يودُّ بأن يمسي سقيماً لعلها ... إذا سمعتْ عنه بشكوى تراسلهْ

٥ ــ قال كعب بن سعد الغنوي:

و علمتُ ما أنا صانعٌ ثم انتهى ... عمري، وذلك غايةُ الفتيانِ

٦ ــ قال قيس بن ذريح:

وإنك لو أبلغتها قيلك اسلمي ... طوتْ حزناً وارفضْ منها المدامعُ

من أساليب المفعول به

المفعول به ركن مهم من أركان الكلام، ووظيفته في الجملة العربية ـ من حيث أداء المعنى ـ لا تقل أهمية عن وظائف الفاعل والمبتدأ والخبر، وقد أدت كثرة استعماله على ألسنة العرب إلى التخفف من لفظ عامله أحياناً، لانحصار المعنى في المفعول نفسه، فإذا قلت: الحفرةَ. كان اهتمامك منحصراً في إنقاذ المخاطب أو تنبيهه من الوقوع في الحفرة، وتقديره: احذر الحفرة. والفعل "احذر" يعرف من السياق العام، وإن لم يذكر.

وهذه الأساليب التي يحذف فيها عامل المفعول به نوعان: سماعي، وقياسي، والقياسي ينحصر في أبواب الإغراء والتحذير، والاختصاص، والاشتغال.

١ ـ حذف عامل المفعول به سماعاً

هناك أقوال أثرت عن العرب، وسمعت عنهم، لا تستعمل الآن، ولكنها تفيد اللغويين والأدباء في القياس عليها، واستحداث أساليب جديدة على غرارها، وهي إما مثل شاعَ بين العرب، وإما قول لم يجر مجرى المثل، ويحذف العامل وجوباً فيها جميعاً.

فمن أمثالهم: الكلابَ على البقر، أي أرسل الكلابَ على البقر ومنها: كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حر. أي: ائت كلَّ شيء ولا تأت شتيمة حر. ومنها: كليهما وتمراً، أي: أريد كليهما وأريد تمراً. ومنها: أمرَ مبكياتكِ لا أمرَ مضحكاتكِ. أي الزمي. وأهلكَ والليلَ، أي أذكر أهلك وبعدهم عنك، وأحذر الليلَ وظلمته، وهذا ولا زعماتِكَ. أي هذا هو الحق، ولا أتوهمُ زعماتِك. وقد يستعمل الشعراء هذه الأمثال، كما قد تكون هي نفسها قطعاً من بيت شعر، قال ذو الرمة:

لقد خطَّ روميٌّ و لا زعماتِهِ لعتْبةَ خطاً لم تطبَّقْ مفاصِلُهْ

ومن أقوالهم في غير الأمثال: أهلاً وسهلاً. أي لقيت أهلاً ونزلت سهلاً.

انظر جمهرة الأمثال للعسكري ٢/١٦٩، والميداني ٢/١٤٣ برقم ٣٠٣٧.

الميداني ٢/١٥١ برقم ٣٠٨٠

ويكثر في الشعر العربي قولهم: عذيرك من فلان. وهي مفعول به لفعل مضمر تقديره: هات من يعذرك، كقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أريد حباءهُ ويريدُ قتلي عذيركَ من خليلك من مرادِ

٢ ـ أساليب الإغراء والتحذير

وهذا أسلوب عربي فصيح يراد منه الإغراء حيناً، والتحذير طوراً، فإذا قلت: المطالعةَ المطالعةَ. أردت من المخاطب أن يلزم المطالعة ويعنى بها، فأنت هنا تغريه بشيء وتحببه إليه، وإذا قلت: الحفرةَ. أردت منه أن يحذر الحفرة وأن يتجنبها.

والمغرى به والمحذَّر منه كلاهما مفعول به لفعل مضمر، تقديره: الزم، أو احذر. إلا أن هذا الفعل يضمر وجوباً في ثلاثة وجوه:

١ ـ إذا تكرر المفعول به، مثل: العملَ العملَ، أو: الكسلَ الكسلَ.

٢ ـ إذا عطف عليه، مثل: العملَ والنجاحَ، أو الكسلَ والرسوبَ.

٣ ـ إذا كان ضميراً مثل: إياك من الكسل.

وفي غير هذه الوجوه يجوز إظهاره، مثل: احذر الحفرةَ، والزم العملَ. الخ..

٣ ـ أسلوب الاختصاص

وسمي بالاختصاص لتقدير الفعل "أخص"، ويقدر أحياناً الفعل: أعني. وذلك بعد إسناد شيء إلى ضمير المتكلم: أنا، نحن.. مثل: نحن ـ أبناءَ يعربَ ـ أنضرُ الناسِ عوداً. وقد يكون بعد ضمير المخاطب، وهو قليل. أما ضمير الغائب فلا يجوز استعماله في هذا الأسلوب.

فالضمير "نحن" ينصرف معناه إلى غير محدد، ولذلك كان قولك: أبناءَ يعرب. محدداً له وموضحاً. فكأنك قلت: نحن ـ أعني أبناءَ يعربِ ـ أنضر الناس عوداً. إلا أن الفعل لا يظهر ولا يستعمل، لعلم المخاطب به.

ويشترط في المفعول به هنا أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرف بها، أو علماً أو مضافاً إلى علم، مثل: نحن ـ الموقعين ـ نطلب إنصافنا ونحن ـ أصحاب التواقيع ـ نطلب إنصافنا. وكقول الراجز: بنا ـ تميماً ـ يكشف الضبابُ.

من أساليب المفعول به

المفعول به ركن مهم من أركان الكلام، ووظيفته في الجملة العربية ــ من حيث أداء المعنى ــ لا تقل أهمية عن وظائف الفاعل والمبتدأ والخبر، وقد أدت كثرة استعماله على ألسنة العرب إلى التخفف من لفظ عامله أحياناً، لانحصار المعنى في المفعول نفسه، فإذا قلت: الحفرةَ. كان اهتمامك منحصراً في إنقاذ المخاطب أو تنبيهه من الوقوع في الحفرة، وتقديره: احذر الحفرة. والفعل "احذر" يعرف من السياق العام، وإن لم يذكر.

وهذه الأساليب التي يحذف فيها عامل المفعول به نوعان: سماعي، وقياسي، والقياسي ينحصر في أبواب الإغراء والتحذير، والاختصاص، والاشتغال.

١ ــ حذف عامل المفعول به سماعاً

هناك أقوال أثرت عن العرب، وسمعت عنهم، لا تستعمل الآن، ولكنها تفيد اللغويين والأدباء في القياس عليها، واستحداث أساليب جديدة على غرارها، وهي إما مثل شاعَ بين العرب، وإما قول لم يجر مجرى المثل، ويحذف العامل وجوباً فيها جميعاً.

فمن أمثالهم: الكلابَ على البقر ، أي أرسل الكلابَ على البقر ومنها: كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حر. أي: ائت كلَّ شيء ولا تأت شتيمة حر. ومنها: كليهما وتمراً، أي: أريد كليهما وأريد تمراً . ومنها: أمرَ مبكياتكِ لا أمرَ مضحكاتكِ. أي الزمي. وأهلكَ والليلَ، أي أذكر أهلك وبعدهم عنك، وأحذر الليلَ وظلمته، وهذا ولا زعماتِكَ. أي هذا هو الحق، ولا أتوهمُ زعماتِك. وقد يستعمل الشعراء هذه الأمثال، كما قد تكون هي نفسها قطعاً من بيت شعر، قال ذو الرمة:

لقد خطَّ روميٌّ و لا زعماتِهِ لعتْبَةَ خطاً لم تطبَّقْ مفاصِلُهْ

ومن أقوالهم في غير الأمثال: أهلاً وسهلاً. أي لقيت أهلاً ونزلت سهلاً.

انظر جمهرة الأمثال للعسكري ١٦٩/٢، والميداني ١٤٣/٢ برقم ٣٠٣٧.

الميداني ١٥١/٢ برقم ٣٠٨٠

ويكثر في الشعر العربي قولهم: عذيرك من فلان. وهي مفعول به لفعل مضمر تقديره: هات من يعذرك، كقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أريد حباءَهُ ويريدُ قتلي عذيرَكَ من خليلك من مرادِ

٢ ــ أساليب الإغراء والتحذير

وهذا أسلوب عربي فصيح يراد منه الإغراء حيناً، والتحذير طوراً، فإذا قلت: المطالعةَ المطالعةَ. أردت من المخاطب أن يلزم المطالعة ويعنى بها، فأنت هنا تغريه بشيء وتحببه إليه، وإذا قلت: الحفرةَ. أردت منه أن يحذر الحفرة وأن يتجنبها.

والمغرى به والمحذَّر منه كلاهما مفعول به لفعل مضمر، تقديره: الزم، أو احذر. إلا أن هذا الفعل يضمر وجوباً في ثلاثة وجوه:

١ ــ إذا تكرر المفعول به، مثل: العملَ العملَ، أو: الكسلَ الكسلَ.

٢ ــ إذا عطف عليه، مثل: العملَ والنجاحَ، أو الكسلَ والرسوبَ.

٣ ــ إذا كان ضميراً مثل: إياك من الكسل.

وفي غير هذه الوجوه يجوز إظهاره، مثل: احذر الحفرةَ، والزم العملَ. الخ..

٣ ــ أسلوب الاختصاص

وسمي بالاختصاص لتقدير الفعل "أخص"، ويقدر أحياناً الفعل: أعني. وذلك بعد إسناد شيء إلى ضمير المتكلم: أنا، نحن.. مثل: نحن ــ أبناءَ يعرب ــ أنضرُ الناسِ عوداً. وقد يكون بعد ضمير المخاطب، وهو قليل. أما ضمير الغائب فلا يجوز استعماله في هذا الأسلوب.

فالضمير "نحن" ينصرف معناه إلى غير محدد، ولذلك كان قولك: أبناءَ يعرب. محدداً له وموضحاً. فكأنك قلت: نحن ــ أعني أبناءَ يعربِ ــ أنضر الناس عوداً. إلا أن الفعل لا يظهر ولا يستعمل، لعلم المخاطب به.

ويشترط في المفعول به هنا أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى معرف بها، أو علماً أو مضافاً إلى علم، مثل: نحن ــ الموقعين ــ نطلب إنصافنا ونحن ــ أصحاب التواقيع ــ نطلب إنصافنا. وكقول الراجز: بنا ــ تميماً ــ يكشف الضبابُ.

وكقول الآخر:

نحنُ ــ بني ضبّةَ ــ أصحابُ الجملْ

والشكلان الأخيران قليلان في هذا الأسلوب.

وقد يكون لفظ: أيُّها، أيَّتُها، مثل: إننا فعلنا ذلك أيَّتُها الجماعة. وتقدير الكلام، إننا فعلنا ذلك، وأعني أيتها الجماعة. فـ "آيةُ" مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره أعني، مبني على الضم في محل نصب. و "ها" أداة تنبيه، و "الجماعة" صفة لـ "أي" مرفوعة على اللفظ.

وجملة الاختصاص معترضة إذا وقعت بين متلازمين، واستئنافية إذا وقعت في آخر الكلام. وكونها استئنافية قليل جداً.

٤ ــ الاشتغال

وسمي هذا الباب بالاشتغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير المفعول، أو بما يلابس ضميره، كقولنا: نفسَك أكرمْها. وثوبك نظِّفْه. فالفعل (أكرمْ) شغل بـ "ها"، وهي ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يعود على "نفسك"، نفسك في المعنى مفعول به، وكذلك شغل الفعل "نظف" بضمير الثوب، ولهذا لا يمكن لكل من الفعلين: أكرم، ونظف، أن يعمل في الاسم المتقدم عليه، فقدر فعل آخر قبلهما يجب إضماره، ولو ظهر لقلنا: أكرم نفسك أكرمها. ونظف ثوبك نظفه. وللاشتغال في كلام العرب شواهد فصيحة، كقوله تعالى: **﴿والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً﴾** (الإنسان ٣١) **﴿والقمرَ قدرناه منازلَ﴾** (يس ٣٩)، وكقول عمرو بن كلثوم:

ملأنا البرَّ حتى ضاقَ عنّا   ونحن البحرَ نملؤه سفينا

وإذا قلنا: عدوكَ ألجم لسانهُ. شغلْنا الفعل (ألجم) بما يلابس المفعول في المعنى، وهو "عدوك" ولهذا نقدر في مثل هذه الحال فعلاً يلائم المعنى فنقول: أخرسْ عدوَّك ألجم لسانه[١].

وللاشتغال تفريعات نوجزها فيما يلي:

[١] لنحاة الكوفة في هذا رأي جدير بالتقدير، ولست أدري لم يحجم المعاصرون عن الأخذ به، فهؤلاء يجعلون الاسم منصوباً بما عاد عليه من ذكره، أي لما كان ضميره الذي شغل به الفعل في محل نصب كان الاسم منصوباً، وهي نظرة لغوية جيدة، تخلص الباب من تقديرات قبيحة.

١ ــ وجوب النصب:

يجب نصب الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد الأدوات التي تختص بالفعل، كأدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام باستثناء الهمزة، مثل: إنْ أخاك لقيته فبلغه تحياتي، هلا عيوبك سترتها. هل الدرسَ حفظتَهُ؟

٢ ــ ترجيح النصب:

ويجوز مع النصب الرفع على الابتداء، ولكن النصب يرجح، وذلك إذا كان الاسم المشتغل عنه واقعاً قبل فعل طلبي كالأمر والنهي والدعاء، أو بعد الهمزة خاصة من أدوات الاستفهام، مثل: ثوبَك نظّفْه. أخاك لا تؤذِه. سعيداً سامحْه الله. أأخاك لقيتَهُ؟

وإن كان في صدر الكلام فعل عمل النصب في غيره، فعطفت عليه فعلاً آخر، كان النصب في معموله أرجح وأوجه، نحو: رأيتُ أباك وأخاك أكرمته، ومن الفصيح قوله تعالى: **﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾** (الإنسان ٧٦) ومنه قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا   أملكُ رأسَ البعيرِ إن نفرا

والذئبَ أخشاهُ إن مررت به   وحدي، وأخشى الرياحَ والمطرا

٣ ــ ترجيح الرفع:

وفي غير هذه الحالات يجوز رفع المفعول به في المعنى على الابتداء وتصير الجملة الفعلية خبره، مثل: عبد الله أكرمته، والماءُ شربته، والرفع هنا مرجح عند النحاة، ويجيزون النصب، مثل: محموداً رأيته، وسعيداً قابلته.

شواهد للتدريب

١ ــ قال مسكين الدارمي:

أخاك أخاك إن منْ لا أخاً له   كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

٢ ــ **﴿والأنعام خلقها لكم، فيها دفءٌ ومنافعُ، ومنها تأكلون﴾** (النحل٥)

٣ ــ قال جرير:

أثعلبةَ الفوارسِ أمْ رياحاً   عدلتَ بهم طهيّةَ والخشابا

٤ ــ قال عمرو بن الأهتم:

إنا بني منقرٍ قومٌ ذوو حسبٍ   فينا سراةُ بني سعدٍ وناديها

وكقول الآخر:

نحن ــ بني ضبّةَ ــ أصحابُ الجملْ

والشكلان الأخيران قليلان في هذا الأسلوب.

وقد يكون لفظ: أيُّها، أيَّتُها، مثل: إننا فعلنا ذلك أيَّتُها الجماعة. وتقدير الكلام، إننا فعلنا ذلك، وأعني أيتها الجماعة. فـ "آيةُ" مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره أعني، مبني على الضم في محل نصب. و "ها" أداة تنبيه، و "الجماعة" صفة لـ "أي" مرفوعة على اللفظ.

وجملة الاختصاص معترضة إذا وقعت بين متلازمين، واستئنافية إذا وقعت في آخر الكلام. وكونها استئنافية قليل جداً.

٤ ــ الاشتغال

وسمي هذا الباب بالاشتغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير المفعول، أو بما يلابس ضميره، كقولنا: نفسَك أكرمْها. وثوبك نظِّفْه. فالفعل (أكرمْ) شغل بـ "ها"، وهي ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، يعود على "نفسك"، نفسك في المعنى مفعول به، وكذلك شغل الفعل "نظف" بضمير الثوب، ولهذا لا يمكن لكل من الفعلين: أكرم، ونظف، أن يعمل في الاسم المتقدم عليه، فقدر فعل آخر قبلهما يجب إضماره، ولو ظهر لقلنا: أكرم نفسك أكرمها. ونظف ثوبك نظفه. وللاشتغال في كلام العرب شواهد فصيحة، كقوله تعالى: **﴿والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً﴾** (الإنسان ٣١) **﴿والقمرَ قدرناه منازلَ﴾** (يس ٣٩)، وكقول عمرو بن كلثوم:

ملأنا البرَّ حتى ضاقَ عنَّا ونحن البحرَ نملؤه سفينا

وإذا قلنا: عدوكَ ألجم لسانهُ. شغلْنا الفعل (ألجم) بما يلابس المفعول في المعنى، وهو "عدوك" ولهذا نقدر في مثل هذه الحال فعلاً يلائم المعنى فنقول: أخرسْ عدوَّك ألجم لسانه[1].

وللاشتغال تفريعات نوجزها فيما يلي:

[1] لنحاة الكوفة في هذا رأي جدير بالتقدير، ولست أدري لم يحجم المعاصرون عن الأخذ به، فهؤلاء يجعلون الاسم منصوباً بما عاد عليه من ذكره، أي لما كان ضميره الذي شغل به الفعل في محل نصب كان الاسم منصوباً، وهي نظرة لغوية جيدة، تخلص الباب من تقديرات قبيحة.

١ ــ وجوب النصب:

يجب نصب الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد الأدوات التي تختص بالفعل، كأدوات الشرط، والتحضيض، والاستفهام باستثناء الهمزة، مثل: إنْ أخاك لقيته فبلغه تحياتي، هلا عيوبك سترتها. هل الدرسَ حفظتَهُ؟

٢ ــ ترجيح النصب:

ويجوز مع النصب الرفع على الابتداء، ولكن النصب يرجح، وذلك إذا كان الاسم المشتغل عنه واقعاً قبل فعل طلبي كالأمر والنهي والدعاء، أو بعد الهمزة خاصة من أدوات الاستفهام، مثل: ثوبَك نظِّفْه. أخاك لا تؤذِه. سعيداً سامحْه الله. أألخاك لقيتَهُ؟

وإن كان في صدر الكلام فعل عمل النصب في غيره، فعطفت عليه فعلاً آخر، كان النصب في معموله أرجح وأوجه، نحو: رأيتُ أباك وأخاك أكرمته، ومن الفصيح قوله تعالى: **﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾** (الإنسان ٧٦) ومنه قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إن نفرا

والذئبَ أخشاهُ إن مررت به وحدي، وأخشى الرياحَ والمطرا

٣ ــ ترجيح الرفع:

وفي غير هذه الحالات يجوز رفع المفعول به في المعنى على الابتداء وتصير الجملة الفعلية خبره، مثل: عبد الله أكرمته، والماءُ شربته، والرفع هنا مرجح عند النحاة، ويجيزون النصب، مثل: محموداً رأيته، وسعيداً قابلته.

شواهد للتدريب

١ ــ قال مسكين الدارمي:

أخاك أخاك إن مـنْ لا أخاً له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

٢ ــ **﴿والأنعام خلقها لكم، فيها دفءٌ ومنافعُ، ومنها تأكلون﴾** (النحل٥)

٣ ــ قال جرير:

أثعلبةَ الفوارسِ أمَ رياحاً عدلتَ بهم طهيّةَ والخشابا

٤ ــ قال عمرو بن الأهتم:

إنا بني منقرٍ قومٌ ذوو حسب فينا سراةُ بني سعدٍ وناديها

المفعول فيه

هو الاسم الذي يدل على الزمان أو المكان الذي يقع فيه الفعل، تقول: جئتُ صباحاً، وقعدتُ مكانَ أخي. فالصباح هو الزمان الذي جرى فيه الفعل "جئت"، ومكان الأخ، هو المكان الذي حصل فيه القعود. فما دلّ من الظروف على الزمان قيل له: ظرف زمان. وما دل على المكان قيل له: ظرف مكان.

ولا بدْ في الظرفين كليهما من تقدير "في"، إلا أن ذلك يختلف بين نوعين من الظروف، نوعٍ تقدر فيه "في" تقديراً مباشراً، ونوعٍ آخر تقدر تقديراً غير مباشر.

آ ــ فالذي تقدر فيه مباشرة ظروف الزمان غير المبنية، وظروف المكان غير المقادير، تقول: جئتُ يومَ الأحد. أي: جئت في يوم الأحد. وقعدت قربَ الشاطيء أي: في مكانٍ قربَ الشاطئ.

ب ــ أما ظروف الزمان المبنية وظروف المكان الدالة على المقادير فلا تقدر فيها "في" مباشرة، بل بتأويل، فالظرف: إذا، مبني لتضمنه معنى الحرف "إن"، ولذلك يكون التقدير فيه غير مباشر، تقول: إذا رأيتك فرحت. وتقديره: إن رأيتك في أيِ وقت فرحت. وكذلك الأمر في الظروف المبنية الأخرى مثل: إذ، ومنذ، وايانَ، ومتى، و... تقول مثلاً: ما رأيته منذ ذهب. أي: ما رأيته في زمن ما بعد ذهابه.

وظروف المكان الدالة على المقادير تقدر فيها مثل هذا التقدير، تقول: سرتُ ميلاً. وتقديره: سرْتُ في مكان يقدر بميل، وهكذا.

وظرف الزمان نوعان: نوع يصلح جوابه لـ "كم"، كقولك: سرتُ يوماً وليلة. فكأنك تجيب لمن سألك. كم سرت؟ ونوع آخر يصلح جوابه لـ "متى" نحو قولك: جئت يوم الجمعة، فكأنك أجبت من قال لك: متى جئت؟

آ ــ أنواع الظروف

وتتنوع الظروف في دلالتها الجزئية، وإن كانت تتحد في المعنى العام، وهو تحديد زمان العامل أو مكانه.

١ ــ الظرف المبهم:

من تلك الأنواع ما يطلق عليه مصطلح "ظرف مبهم"، ويكون ظرف زمان، أو ظرف مكان.

فالأول ما دل على زمان غير محدود، ليس له بدْء معلوم، ولا نهايةٍ معروفة، مثل: أقمتُ في اللاذقية زمناً، وفي القاهرة حيناً، وفي بغدادَ أمداً. فـ: زمناً، وحيناً، وأمداً، أزمنة غير محدودة، فهي إذا ظروف زمانية مبهمة.

وأما ظرف المكان المبهم فهو الذي لا حدود له، ولا هيئة، ولا شكل، كالجهات الست وما يلحق بها من مبهمات الأمكنة. فالجهات: فوق، تحت، يمين، شمال، أمام، خلف. كقوله تعالى: ﴿**وفوقَ كل ذي علمٍ عليمٌ**﴾ (يوسف ٧٦) وقوله: "**وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كل سفينةٍ غصباً**﴾ (الكهف ١٨) وكقول عمرو بن كلثوم في المعلقة:

صددتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرو وكانَ الكأسُ مجراها اليمينا

ويلحق بالجهات الست: عند، لدى، بين، إزاء، بقعة، أرض، مكان ،.. مثل، قعدتُ عند الشاطيء، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿**اقتلوا يوسفَ عند الشاطيء**﴾، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿**اقتلوا يوسفَ أو اطرحوه أرضاً**﴾ (يوسف ٩) ومنه أيضاً: ﴿**وإذا ألقوا منها مكاناً ضيقاً مقرّنينَ، دعوْا هنالكَ ثبوراً**﴾ (الفرقان ١٣).

وألحق جمهور النحاة بها المقادير، كالفرسخ، والميل، والكيلو متر، و.. لأنها لا شكل لها ولا هيئة، وإن دلت على مقياس معلوم، نحو: مشيت ميلاً.

٢ ــ الظرف المختص:

وهو ما يقابل المبهم، فظرف الزمان المختص ما كان محدوداً، تعرف بدايته ونهايته، فقد يكون علماً مثل: صمتُ رمضانَ، وجئتُ غدوة، وذهبت بكرةَ .

هناك مبهمات مكانية لا تستعمل ظروفاً، كـ: جانب، خارج، داخل. فلا يقال: وقفت جانبك، بل: في جانبك، ولا: نمت خارج البيت، بل: في خارج البيت، ولا: قعدت داخلَ الحجرة، بل: في داخل الحجرة.

[٢] غدوة، وبكرة، اسمان معرفتان لا ينصرفان إلا إذا أريد بهما التنكير كقوله تعالى: "**ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشياً**" (مريم٦٢).

المفعول فيه

هو الاسم الذي يدل على الزمان أو المكان الذي يقع فيه الفعل، تقول: جئتُ صباحاً، وقعدتُ مكانَ أخي. فالصباح هو الزمان الذي جرى فيه الفعل "جئت"، ومكان الأخ، هو المكان الذي حصل فيه القعود. فما دلّ من الظروف على الزمان قيل له: ظرف زمان. وما دل على المكان قيل له: ظرف مكان.

ولا بدْ في الظرفين كليهما من تقدير "في"، إلا أن ذلك يختلف بين نوعين من الظروف، نوعٍ تقدر فيه "في" تقديراً مباشراً، ونوعٍ آخر تقدر تقديراً غير مباشر.

آ ـ فالذي تقدر فيه مباشرة ظروف الزمان غير المبنية، وظروف المكان غير المقادير، تقول: جئتُ يومَ الأحد. أي: جئت في يوم الأحد. وقعدت قربَ الشاطيء أي: في مكانٍ قربَ الشاطئ.

ب ـ أما ظروف الزمان المبنية وظروف المكان الدالة على المقادير فلا تقدر فيها "في" مباشرة، بل بتأويل، فالظرف: إذا، مبني لتضمنه معنى الحرف "إن"، ولذلك يكون التقدير فيه غير مباشر، تقول: إذا رأيتك فرحت. وتقديره: إن رأيتك في أيِ وقت فرحت. وكذلك الأمر في الظروف المبنية الأخرى مثل: إذ، ومنذ، وايانَ، ومتى، و... تقول مثلاً: ما رأيته منذ ذهب. أي: ما رأيته في زمن ما بعد ذهابه.

وظروف المكان الدالة على المقادير تقدر فيها مثل هذا التقدير، تقول: سرتُ ميلاً. وتقديره: سرْتُ في مكان يقدر بميل، وهكذا.

وظرف الزمان نوعان: نوع يصلح جوابه لـ "كم"، كقولك: سرتُ يوماً وليلة. فكأنك تجيب لمن سألك. كم سرت؟ ونوع آخر يصلح جوابه لـ "متى" نحو قولك: جئت يوم الجمعة، فكأنك أجبت من قال لك: متى جئت؟

آ ـ أنواع الظروف

وتتنوع الظروف في دلالتها الجزئية، وإن كانت تتحد في المعنى العام، وهو تحديد زمان العامل أو مكانه.

١ ـ الظرف المبهم:

من تلك الأنواع ما يطلق عليه مصطلح "ظرف مبهم"، ويكون ظرف زمان، أو ظرف مكان.

فالأول ما دل على زمان غير محدود، ليس له بدْء معلوم، ولا نهايةٍ معروفة، مثل: أقمتُ في اللاذقية زمناً، وفي القاهرة حيناً، وفي بغدادَ أمداً. فـ: زمناً، وحيناً، وأمداً، أزمنة غير محدودة، فهي إذا ظروف زمانية مبهمة.

وأما ظرف المكان المبهم فهو الذي لا حدود له، ولا هيئة، ولا شكل، كالجهات الست وما يلحق بها من مبهمات الأمكنة. فالجهات: فوق، تحت، يمين، شمال، أمام، خلف. كقوله تعالى: ﴿**وفوقَ كل ذي علمٍ عليمٌ**﴾ (يوسف ٧٦) وقوله: "**وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كل سفينةٍ غصباً**﴾ (الكهف ١٨) وكقول عمرو بن كلثوم في المعلقة:

صددتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرو وكانَ الكأسُ مجراها اليمينا

ويلحق بالجهات الست: عند، لدى، بين، إزاء، بقعة، أرض، مكان ،.. مثل، قعدتُ عند الشاطيء، ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿**اقتلوا يوسفَ عند الشاطيء**﴾،ووقفتُ إزاءك. ومنه قوله تعالى: ﴿**اقتلوا يوسفَ أو اطرحوه أرضاَ**﴾ (يوسف ٩) ومنه أيضاً: ﴿**وإذا ألقوا منها مكاناً ضيقاً مقرَّنينَ، دعوْا هنالكَ ثبوراً**﴾ (الفرقان ١٣).

وألحق جمهور النحاة بها المقادير، كالفرسخ، والميل، والكيلو متر، و.. لأنها لا شكل لها ولا هيئة، وإن دلت على مقياس معلوم، نحو: مشيت ميلاً.

٢ ـ الظرف المختص:

وهو ما يقابل المبهم، فظرف الزمان المختص ما كان محدوداً، تعرف بدايته ونهايته، فقد يكون علماً مثل: صمتُ رمضانَ، وجئتُ غدوة، وذهبت بكرةَ .

هناك مبهمات مكانية لا تستعمل ظروفاً، كـ: جانب، خارج، داخل. فلا يقال: وقفت جانبك، بل: في جانبك، ولا: نمت خارج البيت، بل: في خارج البيت، ولا: قعدت داخلَ الحجرة، بل: في داخل الحجرة.

[٢] غدوة، وبكرة، اسمان معرفتان لا ينصرفان إلا إذا أريد بهما التنكير كقوله تعالى: "**ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشياً**" (مريم٦٢).

ويكون مضافاً مثل: أقمت هنا زمن الشتاءِ، أو معرفاً بأل مثل: قابلته اليومَ كلَّــه، أو نكرة معدودة مثل: سرت يوماً واحداً، ومكثت في الفندقِ يومين.

أما المكان المختص فهو الذي عرفت حدوده، وتحدد شــكله، مثــل: بيــت، غرفة، دار، دمشق، حلب" سورية، الخ.. وهذا لا ينصب على الظرفية، بل يقــال: دخلتُ إلى البيت، وأقمتُ في الغرفة. ورحلتُ إلى العراقِ، وقعدت في الحديقةِ.

على أنه سمع من فصحاء العرب: ذهبتُ الشامَ، وتوجــهتُ مكــة، ودخلــتُ البيتَ. ومثل هذه المسموعات ــ على فصاحتها ــ لا تدل علــى أنــهم اســتعملوا المكان المختص منصوباً على الظرفية، لأنهم في الواقــع نصبوهــا علــى نــزع الخافض، إذ حذفوا حرف الجر الذي كان قبلها، لكثرة استعمالهم إياها.

٣ ــ الظرف المتصرف:

ومن الظروف ما يكون متصرفاً فينصب في موضع على الظرفية، ويستعمل في موضع آخر غير ظرف، كأن يكون مبتدأ" أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مضافــاً إليه، أو.. كاسم الزمان "يوم" الذي تؤثر فيه العوامل على الشكل التالي:

ــ جئتُ يوم الخميسِ. هو هنا ظرف زمان على تقدير "في".

ــ كان يومُ الخميس هادئاً. اسم كان مرفوع.

ــ جاء يومُ الخميس. فاعل مرفوع.

ــ أحببتُ يومَ الخميس. مفعول به منصوب.

ــ أنكرت صبحك يا يومَ الثلاثاء. منادى منصوب مضاف. الخ..

ومثله من ظروف المكان المتصرفة أمام، خلف، قُدام، الميلُ، الفرسخُ، قــال لبيد بن ربيعة في معلقته:

فغــدتْ كــلا الفرجيــنِ تحســبُ أنــهُ   مولــى المخافــة، خلفُــها وأمامُــــها

وقال ذو الرمة:

وصحراء يحمي خلفــها مــا أمامــها   ولا يختــطــــيها الدهــرَ إلا مُخَــاطرُ

٤ ــ الظرف غير المتصرف:

وهو الذي يلزم الظرفية، أو يجمع إليها أن يجر بحرف جر، كالظروف: قـط" عوض، إذا، أيانَ، قبل، بعد، حيث. تقول: ما رأيته قطُّ، ولا نتفرق عوضُ، وأيــانَ جئتَ؟ ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ.

ب ــ إعراب الظرف:

١ ــ العامل فيه:

يعمل في الظرف ما يعمل في المنصوبات عامة، كالفعل وشبهه، تقول: جئتُ صباحاً، وأنت ذاهبٌ مساءً، وخالدٌ شجاعٌ عند الشدة، وهو مرهق هذا اليومَ، وعملُك صباحاً خيرٌ من عملك مساءً. فقد عمل فيه على التوالي: الفعــل، واســم الفــاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، والمصدر. وقد يتعلق بما يتأول بهذه العوامل مــن الجوامد، كقولك مثلاً: أنا أيوب عندَ الشدة، فعندَ معلقة بـــ : أيوب، لأنه مؤول بـــ: صبور. ومثله قول الراجز:

أنــا أبــو بــردة إذ جــدَّ الــوهــلْ

أي: أنا المجدي عند اشتداد الأمر. ومثله لو قلت: إنما أنا أخوك حين تحتــاج إلى مساعدة الأخ، وأبوك حين تحتاج إلى حنان الأب، وكذلك يجيز جمهور النحــاة أن يتعلق الظرف بحروف المعاني، فقد أجازوا ــ ما خــلا المــبرد ــ أن يتعلــق الظرف في مثل قولك: أما اليوم فأنا منطلق. بـــ " أما" نفسها، لأنها حرف معنــى، وتقديرها عندهم: مهما يكن من شيء اليومَ. و "يكن" هنا تامة، ومعناها: يقــع، أو يحدث. أما المبرد فيرى تعليق الظرف هنا بما بعدها من الأفعال وأشباهها.

والظرف يتعلق بعامله، سواء أللزمان كان أم للمكان.

ويجب أن نعرف أن عاملاً واحداً لا ينصب ظرفين متجانسين، فــإذا قلــت: جئت يوم الجمعة صباحاً. كان العامل "جئت" ناصباً للظرف "يوم" أما "صباحاً" فليس ظرف زمان يتعلق بـــ "جئت"، بل هو بدل من الظرف "يوم" وكذلك قولك: قعــدتُ عند الطاولةِ أمام المدفأة، أمام بدل من "عند".

أما إذا كان في الكلام ظرفان غير متجانسين فيمكن أن يعمل فيــهما عــامل واحد، مثل: قعدت صباحاً تحت شجرة وارفة الظلال، واتجهت عندَ المساء شرقاً.

ويكون مضافاً مثل: أقمت هنا زمن الشتاءِ، أو معرفاً بأل مثل: قابلته اليومَ كلَّه، أو نكرة معدودة مثل: سرت يوماً واحداً، ومكثت في الفندقِ يومين.

أما المكان المختص فهو الذي عرفت حدوده، وتحدد شكله، مثل: بيت، غرفة، دار، دمشق، حلب" سورية، الخ.. وهذا لا ينصب على الظرفية، بل يقال: دخلتُ إلى البيت، وأقمتُ في الغرفة. ورحلتُ إلى العراقِ، وقعدت في الحديقةِ.

على أنه سمع من فصحاء العرب: ذهبتُ الشامَ، وتوجهتُ مكةَ، ودخلتُ البيتَ. ومثل هذه المسموعات ـ على فصاحتها ـ لا تدل على أنهم استعملوا المكان المختص منصوباً على الظرفية، لأنهم في الواقع نصبوها على نزع الخافض، إذ حذفوا حرف الجر الذي كان قبلها، لكثرة استعمالهم إياها.

٣ ـ الظرف المتصرف:

ومن الظروف ما يكون متصرفاً فينصب في موضع على الظرفية، ويستعمل في موضع آخر غير ظرف، كأن يكون مبتدأ" أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، أو.. كاسم الزمان "يوم" الذي تؤثر فيه العوامل على الشكل التالي:

ـ جئتُ يوم الخميسِ. هو هنا ظرف زمان على تقدير "في".

ـ كان يومُ الخميس هادئاً. اسم كان مرفوع.

ـ جاء يومُ الخميس. فاعل مرفوع.

ـ أحببتُ يومَ الخميس. مفعول به منصوب.

ـ أنكرت صبحك يا يومَ الثلاثاء. منادى منصوب مضاف. الخ..

ومثله من ظروف المكان المتصرفة أمام، خلف، قُدام، الميلُ، الفرسخُ، قال لبيد بن ربيعة في معلقته:

فغدتْ كلا الفرجينِ تحسبُ أنهُ مولى المخافة، خلفُها وأمامُها

وقال ذو الرمة:

وصحراء يحمي خلفها ما أمامها ولا يختطيها الدهرَ إلا مُخاطرُ

٤ ـ الظرف غير المتصرف:

وهو الذي يلزم الظرفية، أو يجمع إليها أن يجر بحرف جر، كالظروف: قط" عوض، إذا، أيانَ، قبل، بعد، حيث. تقول: ما رأيته قطُّ، ولا نتفرق عوضُ، وأيانَ جئتَ؟ ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ.

ب ـ إعراب الظرف:

١ ـ العامل فيه:

يعمل في الظرف ما يعمل في المنصوبات عامة، كالفعل وشبهه، تقول: جئتُ صباحاً، وأنت ذاهبٌ مساءً، وخالدٌ شجاعٌ عند الشدة، وهو مرهق هذا اليومَ، وعملُك صباحاً خيرٌ من عملك مساءً. فقد عمل فيه على التوالي: الفعل، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، والمصدر. وقد يتعلق بما يتأول بهذه العوامل من الجوامد، كقولك مثلاً: أنا أيوب عندَ الشدة، فعندَ معلقة بـ : أيوب، لأنه مؤول بـ: صبور. ومثله قول الراجز:

أنا أبو بردة إذ جدَّ الوهلْ

أي: أنا المجدي عند اشتداد الأمر. ومثله لو قلت: إنما أنا أخوك حين تحتاج إلى مساعدة الأخ، وأبوك حين تحتاج إلى حنان الأب، وكذلك يجيز جمهور النحاة أن يتعلق الظرف بحروف المعاني، فقد أجازوا ـ ما خلا المبرد ـ أن يتعلق الظرف في مثل قولك: أما اليوم فأنا منطلق. بـ " أما" نفسها، لأنها حرف معنى، وتقديرها عندهم: مهما يكن من شيء اليومَ. و "يكن" هنا تامة، ومعناها: يقع، أو يحدث. أما المبرد فيرى تعليق الظرف هنا بما بعدها من الأفعال وأشباهها.

والظرف يتعلق بعامله، سواء أللزمان كان أم للمكان.

ويجب أن نعرف أن عاملاً واحداً لا ينصب ظرفين متجانسين، فإذا قلت: جئت يوم الجمعة صباحاً. كان العامل "جئت" ناصباً للظرف "يوم" أما "صباحاً" فليس ظرف زمان يتعلق بـ "جئت"، بل هو بدل من الظرف "يوم" وكذلك قولك: قعدتُ عند الطاولةِ أمام المدفأة، أمام بدل من "عند".

أما إذا كان في الكلام ظرفان غير متجانسين فيمكن أن يعمل فيهما عامل واحد، مثل: قعدت صباحاً تحت شجرة وارفة الظلال، واتجهت عندَ المساء شرقاً.

٢ ــ حذف العامل:

ويحذف العامل من الكلام جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: متى ذهبت؟ ظهراً. أي ذهبتُ ظهراً. ويحذف وجوباً فيما يلي:

*** إذا كان كوناً عاماً:**

أي إذا دل على مجرد الوجود دون أن يقيده بشيء، ولا يكون كذلك إلا في أحد أربعة مواضع، أولها أن يكون خبراً مثل: أنت أمامَ الحاكم. وثانيهما أن يكون صفة نحو: عصفورٌ فوق الشجرة خير من عصفور في اليد. والثالث أن يكون حالاً مثل: البطولة عند الشدة مفخرة لصاحبها. والرابع أن يكون صلة الموصول كقوله تعالى ﴿**يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم**﴾ (البقرة ٢٥٥).

أما إذا كان كوناً خاصاً فيجب ذكره، إلا إذا دل عليه دليل، كقولك: الفلاح نائمٌ تحتَ الشجرة. فـ (نائم) كون خاص لا عام. لأنه لا يدل على مجرد الوجود، بل يقيده بالنوم، وتقول: لينم أخوك هنا، وأنت هناك. أي: ولنتم أنت هناك.

*** في باب الاشتغال:**

كقولك: يومَ الخميس عملت فيه، ويومَ الجمعة ركنت فيه إلى الراحة.

*** في المسموع:**

ويحذف وجوباً فيما رواه الرواة عن العرب الفصحاء، فإذا تحدث أحدهم عن أمر تقادم عهده، وجدَّ فيه أشياء لم يسمع بها، يقول له من يسمعه: حينئذ الآن. أي: كان هذا الذي تقوله حينئذ، واسمع الآن، ومن ذلك قولهم في المثل: أسائرَ اليومِ وقد زال الظُهر[1]. أي أتسير سائرَ اليوم.

٣ ــ الظروف وظهور الإعراب:

وتختلف الظروف في هذا، فمنها المعرب، ومنها المبني، ومعظم ما جاء من الأمثلة يدل على أن الظرف المعرب منصوب، أما الظروف المبنية فليست سواءً في البناء، فمنها ما يكون مبنياً على السكون مثل: إذا، إذ، مُذْ، هنا.. كقولك: إذا جئت لقيتني في انتظارك، فإذا: ظرف زمان للمستقبل، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.

[1] انظر: شرح المفصل ٤٦/١ ــ ٤٧، ويروى المثل بالرفع. انظر جمهرة الأمثال ٩٦/١

ومن الظروف ما يبنى على الفتح مثل: أيانَ، ثمَّ، الآن، ومنها ما يبنى على الضم مثل: حيثُ، قطُّ، عوضُ، منذُ. ومنها ما يبنى على الكسر مثل: أمسِ.

٣ ــ ما ينوب عن الظرف

ينوب عن الظرف أحد ستة أشياء، وهي:

١ ــ المضاف إلى الظرف:

وهو الذي يدل على كلية أو بعضية نحو: مشيت بعض النهار، أو كلّه، أو جميعه، أو عامته. ومشيت بعض الفرسخ، أو كلّه، أو..

٢ ــ صفته:

كقولك: وقفت طويلاً، وقعدت شرقي المنزل، فتقدير الأول: وقفتُ زمناً طويلاً، والثاني: قعدت مكاناً شرقيَّ المنزل، ومنه قول الأعشى:

فشكَّ غيرَ طويلٍ، ثم قال له ... اقتُلْ أسيرك إني مانعٌ جاري

فقوله: غير، نائب عن الظرف، وأصله: فشك زمناً غير طويل.

٣ ــ الإشارة إليه:

مثل: لقيتُك هذا اليومَ، وأعجبني العمل هذه الليلة.

٤ ــ العدد:

على أن يكون مميزاً بالظرف أو مضافاً إليه، مثل: سرتُ أربعين فرسخاً. وبت هناك ثلاثَ ليالٍ.

٥ ــ المصدر:

على أن يكون متضمناً معنى الظرف، وتفصيل ذلك أن يكون الظرف في الأصل مضافاً والمصدر مضافاً إليه، فيحذف المضاف ويحل محله المضاف إليه، كقولك: قدمتُ طلوعَ الشمسِ. فهي في الأصل: قدمت وقتَ طلوعِ الشمسِ. وروي عن العرب قولهم: لقيتُك مقدَمَ الحاج. فمقدم مصدر ميمي، والتقدير: لقيتك زمن قدوم الحاج، ومثله: نمتُ خفوقَ النجم، أي وقت غيابه، وأجيئك صلاةَ العصر، أي وقتها، وفي القرآن منه قوله تعالى: ﴿**ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم**﴾ (الطور ٤٩) ومنه قول عنترة:

٢ ـــ حذف العامل:

ويحذف العامل من الكلام جوازاً إذا دل عليه دليل، ولا سيما في جواب السؤال، مثل: متى ذهبت؟ ظهراً. أي ذهبتُ ظهراً. ويحذف وجوباً فيما يلي:

*** إذا كان كوناً عاماً:**

أي إذا دل على مجرد الوجود دون أن يقيده بشيء، ولا يكون كذلك إلا في أحد أربعة مواضع، أولها أن يكون خبراً مثل: أنت أمامَ الحاكم. وثانيهما أن يكون صفة نحو: عصفورٌ فوق الشجرة خير من عصفور في اليد. والثالث أن يكون حالاً مثل: البطولة عند الشدة مفخرة لصاحبها. والرابع أن يكون صلة الموصول كقوله تعالى **﴿يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم﴾** (البقرة ٢٥٥).

أما إذا كان كوناً خاصاً فيجب ذكره، إلا إذا دل عليه دليل، كقولك: الفلاح نائمٌ تحتَ الشجرة. فـ (نائم) كون خاص لا عام. لأنه لا يدل على مجرد الوجود، بل يقيده بالنوم، وتقول: لينم أخوك هنا، وأنت هناك. أي: ولتنم أنت هناك.

*** في باب الاشتغال:**

كقولك: يومَ الخميس عملت فيه، ويومَ الجمعة ركنت فيه إلى الراحة.

*** في المسموع:**

ويحذف وجوباً فيما رواه الرواة عن العرب الفصحاء، فإذا تحدث أحدهم عن أمر تقادم عهده، وجدَّ فيه أشياء لم يسمع بها، يقول له من يسمعه: حينئذ الآن. أي: كان هذا الذي تقوله حينئذ، واسمع الآن، ومن ذلك قولهم في المثل: أسائرَ اليومِ وقد زال الظُهر[1]. أي أتسير سائرَ اليوم.

٣ ـــ الظروف وظهور الإعراب:

وتختلف الظروف في هذا، فمنها المعرب، ومنها المبني، ومعظم ما جاء من الأمثلة يدل على أن الظرف المعرب منصوب، أما الظروف المبنية فليست سواءً في البناء، فمنها ما يكون مبنياً على السكون مثل: إذا، إذ، مُذْ، هنا.. كقولك: إذا جئت لقيتني في انتظارك، فإذا: ظرف زمان للمستقبل، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.

[1] انظر: شرح المفصل ٤٦/١ ـــ ٤٧، ويروى المثل بالرفع. انظر جمهرة الأمثال ٩٦/١

ومن الظروف ما يبنى على الفتح مثل: أيانَ، ثمَّ، الآن، ومنها ما يبنى على الضم مثل: حيثُ، قطُّ، عوضُ، منذُ. ومنها ما يبنى على الكسر مثل: أمسِ.

٣ ـــ ما ينوب عن الظرف

ينوب عن الظرف أحد ستة أشياء، وهي:

١ ـــ المضاف إلى الظرف:

وهو الذي يدل على كلية أو بعضية نحو: مشيت بعض النهار، أو كلّه، أو جميعه، أو عامته. ومشيت بعض الفرسخ، أو كلَّه، أو..

٢ ـــ صفته:

كقولك: وقفت طويلاً، وقعدت شرقي المنزل، فتقدير الأول: وقفتُ زمناً طويلاً، والثاني: قعدت مكاناً شرقيَّ المنزل، ومنه قول الأعشى:

فشكَّ غيرَ طويلٍ، ثم قال له   اقتُلْ أسيرك إني مانعٌ جاري

فقوله: غير، نائب عن الظرف، وأصله: فشك زمناً غير طويل.

٣ ـــ الإشارة إليه:

مثل: لقيتُك هذا اليومَ، وأعجبني العمل هذه الليلة.

٤ ـــ العدد:

على أن يكون مميزاً بالظرف أو مضافاً إليه، مثل: سرتُ أربعين فرسخاً. وبت هناك ثلاثَ ليالٍ.

٥ ـــ المصدر:

على أن يكون متضمناً معنى الظرف، وتفصيل ذلك أن يكون الظرف في الأصل مضافاً والمصدر مضافاً إليه، فيحذف المضاف ويحل محله المضاف إليه، كقولك: قدمتُ طلوعَ الشمسِ. فهي في الأصل: قدمت وقتَ طلوعِ الشمسِ. وروي عن العرب قولهم: لقيتُك مقدَمَ الحاج. فمقدم مصدر ميمي، والتقدير: لقيتك زمن قدوم الحاج، ومثله: نمتُ خفوقَ النجم، أي وقت غيابه، وأجيئك صلاةَ العصر، أي وقتها، وفي القرآن منه قوله تعالى: **﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾** (الطور ٤٩) ومنه قول عنترة:

عـهدي بـه مَـدّ النهـارِ كأنمـا   خضـب البنـان ورأسـه بـالعِظْلِم

أي: وقت مَدّ النهار. ومثله قول عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

كِلانـا غنـيٌّ عـن أخيـه حياتَـهُ   ونحـن إذا مُتْنـا أشـدُّ تغانيـا

أي: مدة حياته. ومنه قولهم: ما فارقته طَرْفَةَ عينٍ، أي مدة طرفة عين.

وقد يكون المصدر مؤولاً من "ما" المصدرية الزمانية، والفعل بعدها، نحو: سأذكره ما حييتُ، وتأويله: سأذكره حياتي، أي مُدة حياتي. وهذا في العربية كثير.

وقد يحذف المصدر الذي أضيف إليه الظرف، ويحل محله ما أضيف إليه، كقول لبيد بن ربيعة في معلقته:

باكـرتُ حاجتـها الدجـاج بسُـحرةٍ   لأعِـلَّ منـها حيـن هـبَّ نيامُـها

فالدجاج: نائب عن ظرف الزمان، والأصل: وقت صيـاح الدجـاج فحُـذف الظرف "وقت" وحُذف المصدر "صياح" وناب المضاف إليه التالي عن الظرف .

٦ ــ ألفاظ مسموعة:

وهناك ألفاظ توسع العرب في استعمالها فنصبوها على الظرفيـة الزمانيـة، كقول عبد يغوث:

أحقاً، عـباد الله، أن لسـتُ سـامعاً   نشيـدَ الرعـاءِ المعزبيـنَ المتاليـا

والتقدير: أفي حَقٍّ. ومنه قولهم: جَهْدَ رأيي أنه سيأتي، أي: في جـهدِ رأيي. وغير شك أنني سألاقيك. أي في غير شك.

ملاحظة:

يلتبس الظرف بالمفعول المطلق، حين ينوب اسم الزمان عن المصدر، فإذا قلت: كبرتُ عاماً. ناب "عاماً" عن المصدر، كبراً. والتقدير: كبرت كـبراً مقـداره عام. أو: كبرتُ مقدارَ عامٍ، ولا يمكن أن تكون: عاماً. ظرف زمان، لأن "في" غير مقدرة.

ومثل هذا قول سبرة بن عمرو الفقسي:

العظلم: شجر يختضب بورقة.

ويجوز أن يكون "الدجاج حاج" مفعولاً به للفعل "باكرت".

و طعـنـةُ مسـتبـسل ثـائـرٍ   تـردُّ الكتيبـةَ نصـفَ النـهارِ

فالشاعر لا يريد أن الطعنة ترد الكتيبة في نصف النهار، بل أراد أنها تـرد الكتيبة مقدار نصف النهار، أي: مسيرةَ نصف النهار.

ومثله قول الأعشى:

ألـم تغتمـض عينـاك ليلـةَ أرمَـدا   وبـت كمـا بـات السـليمُ مُسَـهَّدا

فقوله: ليلةَ، مفعول مطلق، وهو اسم زمان ناب عن المصدر، وتقديره: ألـم تغتمض عينـاكَ اغتـماض ليـلة رجل أرمد. ولا معنى للكـلام إذا ذهبنـا فـي إعرابها إلى أنها ظرف زمان.

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم، قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنـا يوماً أو بعضَ يوم﴾**، (الكهف ١٩).

٢ ــ قال الأحوص:

وإن بنـي حـرْبٍ كمـا قـد علمتُـمُ   مَنـاطَ الثريـا قـد تَعلَّـتْ نجومُـها

٣ ــ قال النابغة الجعدي:

ألا أبـلـغ بـنـي خلـفٍ رسـولاً   أحـقـاً إن أخطلـكم هـجاني

٤ ــ من كلام العرب:

هو مني منزلةَ الشغاف، وهو مني مزجرَ الكلب، وهو مني درج السيل.

٥ ــ قال جرير:

أقـام قليـلاً ثـم بـاح بـحاجـةٍ   إلينـا ودمـعُ العيـن بالمـاء واشِـلُ

عهدي به مَدّ النهارِ كأنما   خضب البنان ورأسه بالعِظْلِم

أي: وقت مَدِّ النهار. ومثله قول عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

كِلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَهُ   ونحن إذا مُتْنا أشدُّ تغانيا

أي: مدة حياته. ومنه قولهم: ما فارقته طُرْفَةَ عينٍ، أي مدة طرفة عين.

وقد يكون المصدر مؤولاً من "ما" المصدرية الزمانية، والفعل بعدها، نحو: سأذكره ما حييتُ، وتأويله: سأذكره حياتي، أي مُدة حياتي. وهذا في العربية كثير.

وقد يحذف المصدر الذي أضيف إليه الظرف، ويحل محله ما أضيف إليه، كقول لبيد بن ربيعة في معلقته:

باكرتُ حاجتها الدجاج بسُحرةٍ   لأعِلَّ منها حين هبَّ نيامُها

فالدجاج: نائب عن ظرف الزمان، والأصل: وقت صياح الدجاج فحُذف الظرف "وقت" وحُذف المصدر "صياح" وناب المضاف إليه التالي عن الظرف .

٦ ــ ألفاظ مسموعة:

وهناك ألفاظ توسع العرب في استعمالها فنصبوها على الظرفية الزمانية، كقول عبد يغوث:

أحقاً، عباد الله، أن لستُ سامعاً   نشيدَ الرعاءِ المعزبينَ المتاليا

والتقدير: أفي حَقٍّ. ومنه قولهم: جَهْدَ رأيي أنه سيأتي، أي: في جهدِ رأيي. وغير شك أنني سألاقيك. أي في غير شك.

ملاحظة:

يلتبس الظرف بالمفعول المطلق، حين ينوب اسم الزمان عن المصدر، فإذا قلت: كبرتُ عاماً. ناب "عاماً" عن المصدر، كبراً. والتقدير: كبرت كبراً مقداره عام. أو: كبرتُ مقدارَ عامٍ، ولا يمكن أن تكون: عاماً. ظرف زمان، لأن "في" غير مقدرة.

ومثل هذا قول سبرة بن عمرو الفقسي:

العظلم: شجر يختضب بورقة.

ويجوز أن يكون "الدجاج جاج" مفعولاً به للفعل "باكرت".

وطعنةُ مستبسلٍ ثائرٍ   تردُّ الكتيبةَ نصفَ النهارِ

فالشاعر لا يريد أن الطعنة ترد الكتيبة في نصف النهار، بل أراد أنها ترد الكتيبة مقدار نصف النهار، أي: مسيرةَ نصف النهار.

ومثله قول الأعشى:

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرمَدا   وبت كما بات السليمُ مُسَهَّدا

فقوله: ليلةَ، مفعول مطلق، وهو اسم زمان ناب عن المصدر، وتقديره: ألم تغتمض عيناكَ اغتماض ليلة رجل أرمد. ولا معنى للكلام إذا ذهبنا في إعرابها إلى أنها ظرف زمان.

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم، قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوماً أو بعضَ يوم﴾**، (الكهف ١٩).

٢ ــ قال الأحوص:

وإن بني حرْبٍ كما قد علمتُمُ   مَناطَ الثريا قد تَعلَّتْ نجومُها

٣ ــ قال النابغة الجعدي:

ألا أبلغ بني خلفٍ رسولاً   أحقاً إن أخطلكم هجاني

٤ ــ من كلام العرب:

هو مني منزلةَ الشغاف، وهو مني مزجرَ الكلب، وهو مني درج السيل.

٥ ــ قال جرير:

أقام قليلاً ثم باح بحاجةٍ   إلينا ودمعُ العين بالماء واشِلُ

المفعول لأجله

هو مصدر قلبي — غالباً — يُعلَّلُ به حدَثٌ اتحد معه في الفاعل والزمان. نحو: ثبت الجنود في المعركة ثقةً بالنصر. فالثبات حدثٌ جرى بسبب الثقة، وفاعل الثبات والثقة واحد، هو الجنود، وهما متحدان في الزمان، إذ وقعا في وقت واحد.

ويكون المفعول لأجله مجرداً من "أل" والإضافة، كقولك: قمت إجلالاً لك، وذهبتُ إلى الشاطىء رغبةً في السباحة. وقد يعرف بـ "أل" على قلة، كما في قول الشاعر:

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالتْ زُمَرُ الأعداءِ

فـ "الجبن" مفعول لأجله، معرف بأل، إلا أنه مؤول بنكرة، كأنه قال: لا أقعد عن الهيجاء جبناً.

ولكنه يأتي بكثرة كقوله تعالى: **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت﴾** (البقرة ١٩) وقوله: **﴿ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاقٍ﴾** (الإسراء ٣١) وقوله: **﴿لو أنتم تملكون خزائن رحمةِ ربي إذاً لأمسكتم خشيةَ الإنفاقِ﴾** (الإسراء١٠٠). وقول حاتم الطائي:

وأغفر عوراءَ الكريم ادخارهُ وأعرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّما

فالمصادر: حذر، وخشية، وادخار، كلها مفعولات من هذا القبيل، جاءت مضافة إلى ما بعدها .

---

١ ويسمى أيضاً المفعول من أجله، والمفعول له. وانكر الزجاج — أحد تلامذة المبرد — هذا الباب، ورده إلى المفعول المطلق المبين للنوع. كما رده قبله أبو عمر الجرمي — تلميذ سيبويه والأخفش — إلى المصدر الذي ينصب على الحال.

٢ يمنع الرياشي — أحد نحاة البصرة — تعريف المفعول له بأل والإضافة، ويوجب تنكيره، لأنه عنده كالحال والتمييز.

إعراب المفعول لأجله

لا يختلف هذا المفعول عن المنصوبات التي يعمل فيها الفعل وشبهه، إلا أنه ينصب بشروط يجب استيفاؤها، وإلا جر بحرف جر يحمل معنى التعليل، أي بواحد من هذه الأحرف: اللام، والباء، ومن، وفي. أما الشروط فهي:

١ — أن يكون مصدراً:

أي دالاً على حدث، مثل: جئتُ رغبةً في لقائك، وقمتُ إجلالاً لك. وإذا لم يكن مصدراً وجب جره بحرف جر للتعليل، كقول امرىء القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب — قليلٌ من المالِ

فقوله: أدنى هو علة الحدث، ولكنه ليس بمصدر، ولذلك جر باللام[1].

ومثله قوله تعالى: **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾** (البقرة ١٩) إذ جرت الصواعق بمن، لأنها ليست بمصدر، و "من" للتعليل. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "دخلت امرأةٌ النار في هرةٍ حبستها.."، الهرة ليست بمصدر، و(في) للتعليل.

٢ — أن يكون قلبياً:

ويعني هذا أن يكون عملاً نفسياً باطنياً غير حسي، كالرغبة، والحذر، والخوف، والحب، والطمع، والإشفاق، و.. مثل: طلبتُ الكتاب رغبةً في القراءة، بكى الطفل طلباً للطعام، زرتك حباً في لقائك، وميلاً إلى حديثك، وكقوله تعالى: **﴿تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً﴾** (السجدة ١٦).

وبعض النحاة لا يرون وجوبَ هذا الشرط، وإن كانوا يقرون بغالبيته، ويجيزون أن يقال: ضربتُه تأديباً له. وجئته إصلاحاً لشأنه.

٣ — أن يكون علة للعامل فيه:

أي أن يكون هو السبب في حدوث الفعل، كما هو واضح في الأمثلة السابقة جميعاً، سواءٌ ما جر منها بالحرف، وما كان منصوباً.

---

١ يذكر الغلاييني في "جامع الدروس" أن مثل هذا يكون مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، وليس بصواب، فهو جار ومجرور، وفي حرف الجر معنى التعليل.

المفعول لأجله

هو مصدر قلبي — غالباً — يُعلَّلُ به حدَثٌ اتحد معه في الفاعل والزمان. نحو: ثبت الجنود في المعركة ثقةً بالنصر. فالثبات حدثٌ جرى بسبب الثقة، وفاعل الثبات والثقة واحد، هو الجنود، وهما متحدان في الزمان، إذ وقعا في وقت واحد.

ويكون المفعول لأجله مجرداً من "أل" والإضافة، كقولك: قمت إجلالاً لك، وذهبتُ إلى الشاطىء رغبةً في السباحة. وقد يعرف بـ "أل" على قلة، كما في قول الشاعر:

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ ولو توالتْ زُمَرُ الأعداءِ

فـ "الجبن" مفعول لأجله، معرف بأل، إلا أنه مؤول بنكرة، كأنه قال: لا أقعد عن الهيجاء جبناً.

ولكنه يأتي بكثرة كقوله تعالى: **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذرَ الموت﴾** (البقرة ١٩) وقوله: **﴿ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاق﴾** (الإسراء ٣١) وقوله: **﴿لو أنتم تملكون خزائن رحمةِ ربي إذاً لأمسكتم خشيةَ الإنفاقِ﴾** (الإسراء١٠٠). وقول حاتم الطائي:

وأغفر عوراءَ الكريم ادخارهُ وأعرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّما

فالمصادر: حذر، وخشية، وادخار، كلها مفعولات من هذا القبيل، جاءت مضافة إلى ما بعدها.

[1] ويسمى أيضاً المفعول من أجله، والمفعول له. وانكر الزجاج — أحد تلامذة المبرد — هذا الباب، ورده إلى المفعول المطلق المبين للنوع. كما رده قبله أبو عمر الجرمي — تلميذ سيبويه والأخفش — إلى المصدر الذي ينصب على الحال.

[2] يمنع الرياشي — أحد نحاة البصرة — تعريف المفعول له بأل والإضافة، ويوجب تنكيره، لأنه عنده كالحال والتمييز.

إعراب المفعول لأجله

لا يختلف هذا المفعول عن المنصوبات التي يعمل فيها الفعل وشبهه، إلا أنه ينصب بشروط يجب استيفاؤها، وإلا جر بحرف جر يحمل معنى التعليل، أي بواحد من هذه الأحرف: اللام، والباء، ومن، وفي. أما الشروط فهي:

١ — أن يكون مصدراً:

أي دالاً على حدث، مثل: جئتُ رغبةً في لقائك، وقمتُ إجلالاً لك. وإذا لم يكن مصدراً وجب جره بحرف جر للتعليل، كقول امرىء القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب — قليلٌ من المالِ

فقوله: أدنى هو علة الحدث، ولكنه ليس بمصدر، ولذلك جر باللام[1].

ومثله قوله تعالى: **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾** (البقرة ١٩) إذ جرت الصواعق بمن، لأنها ليست بمصدر، و "من" للتعليل. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "دخلت امرأةٌ النار في هرةٍ حبستها.."، الهرة ليست بمصدر، و(في) للتعليل.

٢ — أن يكون قلبياً:

ويعني هذا أن يكون عملاً نفسياً باطنياً غير حسي، كالرغبة، والحذر، والخوف، والحب، والطمع، والإشفاق، و.. مثل: طلبتُ الكتاب رغبةً في القراءة، بكى الطفل طلباً للطعام، زرتك حباً في لقائك، وميلاً إلى حديثك، وكقوله تعالى: **﴿تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً﴾** (السجدة ١٦).

وبعض النحاة لا يرون وجوبَ هذا الشرط، وإن كانوا يقرون بغالبيته، ويجيزون أن يقال: ضربتُه تأديباً له. وجئته إصلاحاً لشأنه.

٣ — أن يكون علة للعامل فيه:

أي أن يكون هو السبب في حدوث الفعل، كما هو واضح في الأمثلة السابقة جميعاً، سواءٌ ما جر منها بالحرف، وما كان منصوباً.

[1] يذكر الغلاييني في "جامع الدروس" أن مثل هذا يكون مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً، وليس بصواب، فهو جار ومجرور، وفي حرف الجر معنى التعليل.

٤ ــ أن يكون متحداً في الفعل مع الفاعل:

فإذا قلت: ذهبتُ إلى القاهرة رغبةً في العثور على مخطوطات نادرة. كان فاعل "الذهاب" وفاعل " الرغبة" واحداً، هو المتكلم.

هذا هو الغالب، غير أن بعض النحاة يجيزون أيضاً ألا يكونا متحدين في الفاعل، ويحتجون بقول الإمام علي في نهج البلاغة: "فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة، واستتماماً للبلية." فالحديث هنا عن إبليس، وهو فاعل الاستحقاق، أما فاعل الإعطاء فهو الله.

على أنه يغلب أن يجر بحرف تعليل ما لم يتحد مع الحدث قبله في الفاعل، كقوله تعالى: **﴿فبظُلْمٍ من الذين هادوا حرمنا عليهم طيباتٍ أحلَّت لهمْ﴾** (النساء١٦٠).

٥ ــ أن يكون متحداً معه في الزمان:

وإذا عدنا إلى المثل السابق وجدنا زمن الذهاب إلى القاهرة وزمن الرغبة واحداً، وحين يتخالفان يجر المفعول بحرف جر، كقول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نضتْ لنومٍ ثيابها   لدى الستر إلا لبْسةَ المتفضّلِ

وكقوله تعالى: **﴿فبظلمٍ من الذين هادوا حرمنا عليهم﴾** فنضْوُ الثوب حدثَ قبل النوم، وظلم اليهود حدث قبل التحريم .

هذا ويجوز جر المفعول لأجله وإن استوفى شروط النصب، كقوله تعالى: **﴿وإنَّ منها لما يهبطُ منْ خشيةِ الله﴾** (البقرة ٧٤) وقول تأبط شراً:

لتقرعِنَّ عليَّ السِّن من ندمٍ   إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي

[1] ذهب الفارسي إلى أن هذا الحكم غير ضروري، واحتج بقوله تعالى: "هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدْقهم." (المائدة ١١٩) على أن (صدقهم) مفعول لأجله. انظر شرح الكافية ١\١٧٧.

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاءَ مرضاةِ الله، وتثبيتاً من أنفسهم، كمثل جنة بربوة﴾** (البقرة ٢٦٥).

٢ ــ قال أبو صخر الهذلي:

و إني لتعروني لذكراكِ هزةٌ   كما انتفض العصفور بلله القطْرُ

٣ ــ قال الحارث بن هشام:

فصفحت عنهم والأحبة فيهم   طمعاً لهم بعقاب يوم مفسدِ

٤ ــ قال الفرزدق:

يغضي حياءً ويغضى من مهابته   فما يكلم إلا حين يبتسم

٤ ـ أن يكون متحداً في الفعل مع الفاعل:

فإذا قلت: ذهبتُ إلى القاهرة رغبةً في العثور على مخطوطات نادرة. كان فاعل "الذهاب" وفاعل " الرغبة" واحداً، هو المتكلم.

هذا هو الغالب، غير أن بعض النحاة يجيزون أيضاً ألا يكونا متحدين في الفاعل، ويحتجون بقول الإمام علي في نهج البلاغة: "فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة، واستتماماً للبلية." فالحديث هنا عن إبليس، وهو فاعل الاستحقاق، أما فاعل الإعطاء فهو الله.

على أنه يغلب أن يجر بحرف تعليل ما لم يتحد مع الحدث قبله في الفاعل، كقوله تعالى: **﴿فبظُلْمٍ من الذين هادوا حرمنا عليهم طيباتِ أحلّت لهمْ﴾** (النساء١٦٠).

٥ ـ أن يكون متحداً معه في الزمان:

وإذا عدنا إلى المثل السابق وجدنا زمن الذهاب إلى القاهرة وزمن الرغبة واحداً، وحين يتخالفان يجر المفعول بحرف جر، كقول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نضتْ لنومٍ ثيابها   لدى السترِ إلا لِبْسةَ المتفضّلِ

وكقوله تعالى: **﴿فبظلمٍ من الذين هادوا حرمنا عليهم﴾** فنضْوُ الثوب حدثَ قبل النوم، وظلم اليهود حدث قبل التحريم .

هذا ويجوز جر المفعول لأجله وإن استوفى شروط النصب، كقوله تعالى: **﴿وإنَّ منها لما يهبطُ منْ خشيةِ الله﴾** (البقرة ٧٤) وقول تأبط شراً:

لتقرعِنَّ عليَّ السنَّ من ندمٍ   إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي

[١] ذهب الفارسي إلى أن هذا الحكم غير ضروري، واحتج بقوله تعالى: "هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدْقهم." (المائدة ١١٩) على أن (صدقهم) مفعول لأجله. انظر شرح الكافية ١\١٧٧.

شواهد للتدريب

١ ـ **﴿ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاءَ مرضاةِ الله، وتثبيتاً من أنفسهم، كمثل جنة بربوة﴾** (البقرة ٢٦٥).

٢ ـ قال أبو صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراكِ هزةٌ   كما انتفض العصفور بلله القطْرُ

٣ ـ قال الحارث بن هشام:

فصفحت عنهم والأحبة فيهم   طمعاً لهم بعقاب يوم مفسدِ

٤ ـ قال الفرزدق:

يغضي حياءً ويغضى من مهابته   فما يكلم إلا حين يبتسم

المفعول معه

هو اسم فضلة يقع بعد واو بمعنى "مع"، تتقدمه جملة تامة، فيها فعل أو ما يشبه الفعل، مثل: سرتُ والنهرَ، إنه ماشٍ والجبلَ.

وهذه الواو في الأصل واو العطف ــ كما يرى جمهور النحويين ــ إلا أنها صارت تحمل معنى المصاحبة والمعية، ولا يقصد منها إفادة المشاركة قصداً، فإذا قلت: جئت وسعيداً، كان المعنى أنك جئت بصحبة سعيدٍ. ولا شك أن سعيداً قد جاء واشترك في الحدث الذي هو المجيء، إلا أنك لم تقصد في قولك إلى الأخبار عن مجيئه، وإنما أردت أن تخبر أن مجيئك حدث بصحبته[1].

ومعنى اسم فضلة أنه يصح الكلام من دونه، فهو ليس عمدة في الكلام، فإذا قلت: تشارك خالدٌ وسعيدٌ، كان "سعيد" في الجملة عمدة لا يمكن أن يستغنى عنه، لأن الفعل "تشارك" لا يكون إلا من اثنين أو أكثر، ولذلك لا يجوز نصبه على أنه مفعول به.

أما إذ قلت: جئت وسعيداً، فأنت قادر على أن تستغني عن "سعيد" دون أن يفسد المعنى، إلا أنه يفقد معنى المصاحبة الذي تحمله الواو.

أحكامه

ويشترط في المفعول معه عدة شروط، تلمح في حده السابق، منها:

يرى بعض النحاة أن واو المعية هذه تفيد التشريك قصداً، ولا يجيزون استعمالها، إلا في موضع تصح فيه واو العطف ذات التشريك الصريح، من هؤلاء أبو الحسن الأخفش، وهو صاحب الرأي ــ ثم تبعه فيه ابن الحاجب، والرضي، وابن يعيش، فهؤلاء لا يجيزون أن تقول: انتظرتك وطلوعَ الشمس.. لأن الواو هنا لا تكون عاطفة، فطلوع الشمس لا ينتظر أحداً. (انظر الخصائص ١/ ٣١٣ وشرح الكافية ١/ ١٧٧، وشرح المفصل ٢/٤٨).
ويرى نحاة آخرون أن هذه الواو تنصب ما بعدها على معنى المفعول به، لأنها مشربة عندهم معنى باء التعدية أو همزتها منهم ابنُ مالك في التسهيل (ص ٩٩) وابن عصفور في المقرب (١/١٥٨).

١ ــ أن تكون الواو بمعنى (مع):

أي أن تكون المعية أو المصاحبة مقصودة ظاهرة، كقولك: لا تهوَ رغدَ العيشِ والذلَّ. فأنت هنا لاتنهى المخاطب أن يهوى الذل، ولكنك تنهاه أن يحب رغد العيش مع الذل.

٢ ــ أن تسبق الواو بفعل أو ما يشبهه:

ويجب أن يتقدمها فعل أو شبهه، وإلا كانت حرف عطف، نحو: أنت وشأنُك، كل رجلٍ ومالُه. فالواو هنا عاطفة على المبتدأ، والخبر في الجملتين مضمر، تقديره: متلازمان، أو: مقترنان.

أما التي تقدمها فعل فكقولهم: سرتُ والجبلَ، ومشيتُ والنهرَ. والتي تقدمها شبه الفعل فمثل: كنتُ سائراً والنهر. فاسم الفاعل هنا حل محل فعله، فنصب المفعول معه بوساطة الواو.

ومنه قولهم: حسبك وخالداً ليرتان. فـ "حسبك" فيها معنى الفعل، لأنها تفيد معنى "كفاك" قال جرير:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... فحسبك والضحاكَ سيفٌ مهندُ

ومنه قولهم: كيف أنت وخالداً؟ وما أنت وسعيداً؟ فالاستفهام هنا يحمل رائحة الفعل، فكأنه قال: ما تصنع وخالداً؟ وما كنت وسعيداً؟ قال الراعي النميري:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي ... منعَ الرحالةَ أن تميلَ مميلاً

أي: أزمان كان قومي والجماعة ..

٣ ــ أن يمتنع العطف:

[1] إعراب: ما أنت وخالداً؟ ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر. وأنت فاعل لفعل محذوف هو "كان" التامة، والأصل: ما كنت وخالداً. فلما حذف الفعل، بقي الضمير المتصل وحده، فصار منفصلاً. (وبعض النحاة يجعل "كان" ناقصة، ويجعل "أنت" اسماً لها وعلى هذا تكون "ما" اسم استفهام مبنياً على السكون في محل نصب، خبراً لكان الناقصة) وخالداً: الواو للمعية، وخالداً: مفعول معه.
وقد أخطأ الشيخ مصطفى العلاييني في كتابه "جامع الدروس" في إعراب مثل هذه الجملة، فجعل "ما" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وأنت: خبراً له، ووجه الخطأ فيه أنه نصب المفعول معه دون أن يتقدمه فعل أو شبهه.

المفعول معه

هو اسم فضلة يقع بعد واو بمعنى "مع"، تتقدمه جملة تامة، فيها فعل أو ما يشبه الفعل، مثل: سرتُ والنهرَ، إنه ماشٍ والجبلَ.

وهذه الواو في الأصل واو العطف ـــ كما يرى جمهور النحويين ـــ إلا أنها صارت تحمل معنى المصاحبة والمعية، ولا يقصد منها إفادة المشاركة قصداً، فإذا قلت: جئت وسعيداً، كان المعنى أنك جئت بصحبة سعيدٍ. ولا شك أن سعيداً قد جاء واشترك في الحدث الذي هو المجيء، إلا أنك لم تقصد في قولك إلى الأخبار عن مجيئه، وإنما أردت أن تخبر أن مجيئك حدث بصحبته[1].

ومعنى اسم فضلة أنه يصح الكلام من دونه، فهو ليس عمدة في الكلام، فإذا قلت: تشارك خالدٌ وسعيدٌ، كان "سعيد" في الجملة عمدة لا يمكن أن يستغنى عنه، لأن الفعل "تشارك" لا يكون إلا من اثنين أو أكثر، ولذلك لا يجوز نصبه على أنه مفعول به.

أما إذ قلت: جئت وسعيداً، فأنت قادر على أن تستغني عن "سعيد" دون أن يفسد المعنى، إلا أنه يفقد معنى المصاحبة الذي تحمله الواو.

أحكامه

ويشترط في المفعول معه عدة شروط، تلمح في حده السابق، منها:

[1] يرى بعض النحاة أن واو المعية هذه تفيد التشريك قصداً، ولا يجيزون استعمالها، إلا في موضع تصح فيه واو العطف ذات التشريك الصريح، من هؤلاء أبو الحسن الأخفش، وهو صاحب الرأي ـــ ثم تبعه فيه ابن الحاجب، والرضي، وابن يعيش، فهؤلاء لا يجيزون أن تقول: انتظرتك وطلوعَ الشمس.. لأن الواو هنا لا تكون عاطفة، فطلوع الشمس لا ينتظر أحداً. (انظر الخصائص ١/ ٣١٣ وشرح الكافية ١/ ١٧٧، وشرح المفصل ٢/٤٨).
ويرى نحاة آخرون أن هذه الواو تنصب ما بعدها على معنى المفعول به، لأنها مشربة عندهم معنى باء التعدية أو همزتها منهم ابنُ مالك في التسهيل (ص ٩٩) وابن عصفور في المقرب (١/١٥٨).

١ ـــ أن تكون الواو بمعنى (مع):

أي أن تكون المعية أو المصاحبة مقصودة ظاهرة، كقولك: لا تهوَ رغدَ العيشِ والذُلَّ. فأنت هنا لاتنهى المخاطب أن يهوى الذل، ولكنك تنهاه أن يحب رغد العيش مع الذل.

٢ ـــ أن تسبق الواو بفعل أو ما يشبهه:

ويجب أن يتقدمها فعل أو شبهه، وإلا كانت حرف عطف، نحو: أنت وشأنُك، كل رجلٍ ومالُه. فالواو هنا عاطفة على المبتدأ، والخبر في الجملتين مضمر، تقديره: متلازمان، أو: مقترنان.

أما التي تقدمها فعل فكقولهم: سرتُ والجبلَ، ومشيتُ والنهرَ. والتي تقدمها شبه الفعل فمثل: كنتُ سائراً والنهر. فاسم الفاعل هنا حل محل فعله، فنصب المفعول معه بوساطة الواو.

ومنه قولهم: حسبك وخالداً ليرتان. فـ "حسبك" فيها معنى الفعل، لأنها تفيد معنى "كفاك" قال جرير:

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... فحسبك والضحاكَ سيفٌ مهنَّدُ

ومنه قولهم: كيف أنت وخالداً؟ وما أنت وسعيداً؟ فالاستفهام هنا يحمل رائحة الفعل، فكأنه قال: ما تصنع وخالداً؟ وما كنت وسعيداً؟ قال الراعي النميري:

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي ... منعَ الرحالةَ أن تميلَ مميلاً

أي: أزمان كان قومي والجماعة ..

٣ ـــ أن يمتنع العطف:

[1] إعراب: ما أنت وخالداً؟ ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر. وأنت فاعل لفعل محذوف هو "كان" التامة، والأصل: ما كنت وخالداً. فلما حذف الفعل، بقي الضمير المتصل وحده، فصار منفصلاً. (وبعض النحاة يجعل "كان" ناقصة، ويجعل "أنت" اسماً لها وعلى هذا تكون "ما" اسم استفهام مبنياً على السكون في محل نصب، خبراً لكان الناقصة) وخالداً: الواو للمعية، وخالداً: مفعول معه.
وقد أخطأ الشيخ مصطفى العلاييني في كتابه "جامع الدروس" في إعراب مثل هذه الجملة، فجعل "ما" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وأنت: خبراً له، ووجه الخطأ فيه أنه نصب المفعول معه دون أن يتقدمه فعل أو شبهه.

وإذا كان العطف مفسداً للمعنى كانت الواو بمعنى "مع"، كقوله تعالى: ﴿**فاجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾ (يونس ٧١) فالمعنى: أجمعوا أمركم بصحبة شركائكم. ولو كانت الواو هنا عاطفة لفسد هذا المعنى. ثم إن الفعل "أجمعوا" لا ينصب مفعولاً به من الأعيان، فلا يقال، أجمعوا الرجالَ، بل: اجمعوا الرجال، ولهذا كله وجب أن تكون الواو بمعنى "مع"، وأن يكون "شركاءكم" مفعولاً معه.

٤ ـــ أن يقبح العطف:

ويرجح أن تكون الواو للمعية إذا كان العطف قبيحاً، كما في قولك: جئتُ وخالداً، فالعطف هنا قبيح، لأن العطف على الضمير المتصل المرفوع لا يحسن إلا بتوكيده، تقول: جئت أنا وخالدٌ، وذهبت أنت وسعيدٌ. فلما لم يؤكد صارت الواو للمعية، وانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه.

ومثله: حسبك وزيداً ليرتان. يقبح العطف هنا لأن المعطوف عليه ضمير جرٍ متصل، وإنما يحسن عليه العطف إذا تكرر العامل، تقول: حسبك وحسب زيد ليرتان. وسألت عنك وعن أخيك. فلما لم يتكرر العامل كان من الأرجح أن تكون الواو للمعية، وأن ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه.

الحال

تتألف الجملة التي تقع فيها الحال من ثلاثة أشياء لا بد منها، هي:

١ ـــ الحال.

٢ ـــ وصاحب الحال.

٣ ـــ والعامل في الحال.

تأمل هذه الجملة: عاد الرجلُ مسرعاً. فـ "مسرعاً" هي الحال، و "الرجل" صاحبها، والفعل "عاد" هو العامل فيها.

١ ـــ الوظيفة المعنوية للحال

ولا شك أن للحال في لغة العرب وظيفة معنوية، لأنها تبين هيئة صاحبها، ففي المثال السابق تجد "مسرعاً" تبين لك الهيئة التي جاء بها الرجل.

وليس هذا فحسب، بل قد تكون هي المقصودة في إنشاء التركيب اللغوي، ولا يمكن حذفها منه، تأمل قوله تعالى: ﴿**وما خلقنا السماوات والأرضَ وما بينهما لاعبين**﴾ (الدخان ٣٨) ففي هذه العبارة لا يراد الإخبار عن مجرد خلق السماوات والأرض، فذلك أمر مسلم به، وإنما الغرض من الجملة أن ينفي الله إرادة اللعب في عملية الخلق. ومثل هذا المعنى تجده في قوله تعالى: ﴿**وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى**﴾ (النساء ١٤٢).

على أن هناك صورة مختلفة، فقد تأتي الحال غير مقصودة بالمعنى، بل تذكر توطئة لصفة لها، انظر قوله تعالى: ﴿**إنا أنزلناه قرآناً عربياً**﴾ (يوسف ٢) فـ "قرآناً" هي الحال، ولكنها غير مرادة في المعنى وحدها، وإنما المقصودة كون القرآن عربياً، أي أن الصفة "عربياً" هي المقصودة.

والحال في تركيب الجملة العربية فضلة، لأنها لا تقع موقع المسند أو المسند إليه، وإذا لم تكن مقصودة في المعنى أو سادة مسد الخبر، سهل حذفها، كما ترى في قوله تعالى: ﴿**والملائكة يدخلون عليهم من كل باب: سلام عليكم**﴾ (الرعد ٢٣).

وإذا كان العطف مفسداً للمعنى كانت الواو بمعنى "مع"، كقوله تعالى: **﴿فاجمعوا أمركم وشركاءكم﴾** (يونس ٧١) فالمعنى: أجمعوا أمركم بصحبة شركائكم. ولو كانت الواو هنا عاطفة لفسد هذا المعنى. ثم إن الفعل "أجمعوا" لا ينصب مفعولاً به من الأعيان، فلا يقال، أجمعوا الرجالَ، بل: اجمعوا الرجال، ولهذا كله وجب أن تكون الواو بمعنى "مع"، وأن يكون "شركاءكم" مفعولاً معه.

٤ ـ أن يقبح العطف:

ويرجح أن تكون الواو للمعية إذا كان العطف قبيحاً، كما في قولك: جئتُ وخالداً، فالعطف هنا قبيح، لأن العطف على الضمير المتصل المرفوع لا يحسن إلا بتوكيده، تقول: جئت أنا وخالدٌ، وذهبت أنت وسعيداً. فلما لم يؤكد صارت الواو للمعية، وانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه.

ومثله: حسبك وزيداً ليرتان. يقبح العطف هنا لأن المعطوف عليه ضمير جرٍ متصل، وإنما يحسن عليه العطف إذا تكرر العامل، تقول: حسبك وحسب زيد ليرتان. وسألت عنك وعن أخيك. فلما لم يتكرر العامل كان من الأرجح أن تكون الواو للمعية، وأن ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه.

الحال

تتألف الجملة التي تقع فيها الحال من ثلاثة أشياء لا بد منها، هي:

١ ـ الحال.

٢ ـ وصاحب الحال.

٣ ـ والعامل في الحال.

تأمل هذه الجملة: عاد الرجلُ مسرعاً. فـ "مسرعاً" هي الحال، و "الرجل" صاحبها، والفعل "عاد" هو العامل فيها.

١ ـ الوظيفة المعنوية للحال

ولا شك أن للحال في لغة العرب وظيفة معنوية، لأنها تبين هيئة صاحبها، ففي المثال السابق تجد "مسرعاً" تبين لك الهيئة التي جاء بها الرجل.

وليس هذا فحسب، بل قد تكون هي المقصودة في إنشاء التركيب اللغوي، ولا يمكن حذفها منه، تأمل قوله تعالى: **﴿وما خلقنا السماوات والأرضَ وما بينهما لاعبين﴾** (الدخان ٣٨) ففي هذه العبارة لا يراد الإخبار عن مجرد خلق السماوات والأرض، فذلك أمر مسلم به، وإنما الغرض من الجملة أن ينفي الله إرادة اللعب في عملية الخلق. ومثل هذا المعنى تجده في قوله تعالى: **﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾** (النساء ١٤٢).

على أن هناك صورة مختلفة، فقد تأتي الحال غير مقصودة بالمعنى، بل تذكر توطئة لصفة لها، انظر قوله تعالى: **﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾** (يوسف ٢) فـ "قرآناً" هي الحال، ولكنها غير مرادة في المعنى وحدها، وإنما المقصودة كون القرآن عربياً، أي أن الصفة "عربياً" هي المقصودة.

والحال في تركيب الجملة العربية فضلة، لأنها لا تقع موقع المسند أو المسند إليه، وإذا لم تكن مقصودة في المعنى أو سادة مسد الخبر، سهل حذفها، كما ترى في قوله تعالى: **﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب: سلام عليكم﴾** (الرعد ٢٣).

ففي هذه الآية حال محذوفة، تقديرها: يدخلون عليهم من كل باب قائلين سلام عليكم.

ولكنها في بعض الأحيان تدل على كون عام، وحينئذ تحذف وجوباً من الكلام، وتعلق بها شبه جملة، كما ترى في هذه العبارة: العصفور فوق الغصن أجمل من العصفور في القفص. والتقدير: العصفور كائناً فوق الغصن أجمل من العصفور كائناً في القفص. وقولنا "كائناً أو موجوداً" يقدر تقديراً، ولكن من الخطأ إظهاره في الجملة.

٢ ـ شكل الحال

وللحال شكلان: فقد تكون مفردة، وقد تكون جملة. مثال الأولى قول ابن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقل له ... هذا ابن هرمةَ واقفاً بالبابِ

ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿**وجاؤوا أباهم عشاءً يبكون**﴾ (يوسف ١٦) ولكل منهما حديث طويل.

آ ـ حين تكون مفردة:

والأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، كما رأيت في بعض الأمثلة المتقدمة، وأن تكون وصفاً، أي اسماً مشتقاً، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وأن تكون نكرة لا معرفة.

١ ـ أما كونها اسماً مشتقاً فهو ما دلت عليه نصوص العربية الفصيحة، كما ترى في قوله تعالى: ﴿**فما لهم عن التذكرة معرضين**﴾ (المدثر ٤٩) وفي قول الشاعر:

فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا ... وفي الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب

وفي قول عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً ... إليَّ حبيباً إنها لحبيب

وفي مثل قولك: تبدو أطولَ من أبيك.. ففي الشاهد الأول جاءت الحال اسم فاعل "معرضين"، وفي الثاني جاءت اسم مفعول "مبثوثاً"، وجاءت في الثالث صفة مشبهة "هيمان" وفي المثال جاءت اسم تفضيل "أطولَ".

غير أن هناك مواضع قليلة تأتي فيها الحال غير مشتقة، ولكنها مؤولة بالمشتق، وذلك إذا دلت على تشبيه، مثل: خضتُ المعركة أسداً. أي: شجاعاً. أو دلت على "مفاعلة" مثل: قابلته وجهاً لوجه. أي: مواجهة. أو دلت على ترتيب مثل: نزلوا درجة درجة أي مرتين.

وهناك مواضع أخرى تقع فيها الحال جامدة، ولا تؤول بمشتق، وذلك إذا وصفت بمشتق مثل: ﴿**إنا أنزلناه قرآناً عربياً**﴾ (يوسف ٢) أو دلت على سعر، مثل: اشتريت الكتب كتاباً بليرتين. أو كانت عدداً مثل: جاؤوا أربعين رجلاً. أو دلت على طورٍ مثل: أخوك جندياً خير منه طالباً. أو كانت نوعاً لصاحبها مثل: هذا مالك ذهباً. أو كانت أصلاً، مثل: هذا خاتمك ذهباً.

٢ ـ وأما كونها نكرة فواضح لك في جميع الأمثلة والشواهد المتقدمة، إلا أن بعض العبارات المسموعة من فصحاء العرب جاءت فيها الحال معرفة كقولهم: ذهبت وحدي. أي: منفرداً. وفعلته جهدي. أي جاهداً. وجاؤوا قضَّهم بقضيضهم، أي جميعاً، ورجع عوده على بدئه. أي عائداً. ودخلوا الأول فالأول. أي مرتين.

٣ ـ وقد تتكرر الحال، كما ترى في قول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبةٌ ... فما لك بعد الشيب صباً متيماً

وتقول: تبدو بين أقرانك نشيطاً، ذكياً متحمساً لواجباتك، قائماً عليها..

ب ـ حين تكون جملة:

١ ـ وفي مواضع كثيرة تقع الجملة موقع الحال المفردة، ويشترط فيها أن تكون خبرية لا إنشائية، فإن كانت جملة فعلية كان الفعل فيها أما مضارعاً، وأما ماضياً. تأمل قول الحطيئة:

متى تأته تعشو إلى ضوءِ نارِهِ ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقدِ

فقوله: تعشو، جملة حالية، فعلها مضارع، كأنه قال: متى تأته عاشياً إلى ضوء ناره. وتأمل أيضاً قول النابغة:

وقفت بربع الدار قد غير البلى ... معارفها والساريات الهواطلُ

فقوله: قد غير البلى. هي الحال، وفعلها ماض، لا مضارع. وهي ـ كما ترى ـ مصدرة بـ "قد" وهذا شرط لا بد منه في الفعل الماضي، على حين

ففي هذه الآية حال محذوفة، تقديرها: يدخلون عليهم من كل باب قائلين سلام عليكم.

ولكنها في بعض الأحيان تدل على كون عام، وحينئذ تحذف وجوباً من الكلام، وتعلق بها شبه جملة، كما ترى في هذه العبارة: العصفور فوق الغصن أجمل من العصفور في القفص. والتقدير: العصفور كائناً فوق الغصن أجمل من العصفور كائناً في القفص. وقولنا "كائناً أو موجوداً" يقدر تقديراً، ولكن من الخطأ إظهاره في الجملة.

٢ ـ شكل الحال

وللحال شكلان: فقد تكون مفردة، وقد تكون جملة. مثال الأولى قول ابن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقل له ... هذا ابن هرمةَ واقفاً بالبابِ

ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿**وجاؤوا آباهم عشاءً يبكون**﴾ (يوسف ١٦) ولكل منهما حديث طويل.

آ ـ حين تكون مفردة:

والأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، كما رأيت في بعض الأمثلة المتقدمة، وأن تكون وصفاً، أي اسماً مشتقاً، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وأن تكون نكرة لا معرفة.

١ ـ أما كونها اسماً مشتقاً فهو ما دلت عليه نصوص العربية الفصيحة، كما ترى في قوله تعالى: ﴿**فما لهم عن التذكرة معرضين**﴾ (المدثر ٤٩) وفي قول الشاعر:

فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا ... وفي الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب

وفي قول عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً ... إليَّ حبيباً إنها لحبيب

وفي مثل قولك: تبدو أطولَ من أبيك.. ففي الشاهد الأول جاءت الحال اسم فاعل "معرضين"، وفي الثاني جاءت اسم مفعول "مبثوثاً"، وجاءت في الثالث صفة مشبهة "هيمان" وفي المثال جاءت اسم تفضيل "أطولَ".

غير أن هناك مواضع قليلة تأتي فيها الحال غير مشتقة، ولكنها مؤولة بالمشتق، وذلك إذا دلت على تشبيه، مثل: خضتُ المعركة أسداً. أي: شجاعاً. أو دلت على "مفاعلة" مثل: قابلته وجهاً لوجه. أي: مواجهة. أو دلت على ترتيب مثل: نزلوا درجة درجة أي مرتين.

وهناك مواضع أخرى تقع فيها الحال جامدة، ولا تؤول بمشتق، وذلك إذا وصفت بمشتق مثل: ﴿**إنا أنزلناه قرآناً عربياً**﴾ (يوسف ٢) أو دلت على سعر، مثل: اشتريت الكتب كتاباً بليرتين. أو كانت عدداً مثل: جاؤوا أربعين رجلاً. أو دلت على طورٍ مثل: أخوك جندياً خير منه طالباً. أو كانت نوعاً لصاحبها مثل: هذا مالك ذهباً. أو كانت أصلاً، مثل: هذا خاتمك ذهباً.

٢ ـ وأما كونها نكرة فواضح لك في جميع الأمثلة والشواهد المتقدمة، إلا أن بعض العبارات المسموعة من فصحاء العرب جاءت فيها الحال معرفة كقولهم: ذهبت وحدي. أي: منفرداً. وفعلته جهدي. أي جاهداً. وجاؤوا قضَّهم بقضيضهم، أي جميعاً، ورجع عوده على بدئه. أي عائداً. ودخلوا الأول فالأول. أي مرتين.

٣ ـ وقد تتكرر الحال، كما ترى في قول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبةٌ ... فما لك بعد الشيب صباً متيماً

وتقول: تبدو بين أقرانك نشيطاً، ذكياً متحمساً لواجباتك، قائماً عليها..

ب ـ حين تكون جملة:

١ ـ وفي مواضع كثيرة تقع الجملة موقع الحال المفردة، ويشترط فيها أن تكون خبرية لا إنشائية، فإن كانت جملة فعلية كان الفعل فيها أما مضارعاً، وأما ماضياً. تأمل قول الحطيئة:

متى تأته تعشو إلى ضوءِ نارِهِ ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقدِ

فقوله: تعشو، جملة حالية، فعلها مضارع، كأنه قال: متى تأته عاشياً إلى ضوء ناره. وتأمل أيضاً قول النابغة:

وقفت بربع الدار قد غير البلى ... معارفها والساريات الهواطلُ

فقوله: قد غير البلى. هي الحال، وفعلها ماض، لا مضارع. وهي ـ كما ترى ـ مصدرة بـ "قد" وهذا شرط لا بد منه في الفعل الماضي، على حين

لايشترط في الفعل المضارع. غير أن "قد" حذفت من الكلام لفظاً، وحينئذٍ لا بد من أن تكون مقدرة كما في قول الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

أي: قد بلله القطر.

ويكثر مجيء الحال جملة اسمية، كما في قوله تعالى: **﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾** (النساء ٤٣) ومثله: خرجت من البيت والناس نيام، ثم عدت إليه والشمس في المغيب.

٢ ـ ولا بد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها، وهو إما ضمير يرجع إلى صاحب الحال، وإما واو تسمى واو الحال أو واو الابتداء. ففي قول الهذلي: "بلله القطر" تجد ضميراً يعود إلى "العصفور" وفي قوله تعالى : "**وأنتم سكارى**" تجد واواً تتصدر الجملة الحالية، وقد يجتمع الاثنان معاً كما في الآية نفسها، فـ "أنتم" هو الضمير الرابط، وقد اجتمعت معه واو الحال.

٣ ـ صاحب الحال

١ ـ صاحب الحال هو الذي تبين الحال هيئته، وغالباً ما يكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، وأقل من ذلك أن يكون مفعولاً به، وقد يكون خبراً أو مجروراً بحرف جر، أو بالإضافة، ويندر أن يقع منادى أو مبتدأ. ودونك الأمثلة على ذلك:

- جاؤوا أباهم باكين. — صاحب الحال فاعل
- رأيت البحر هائجاً — صاحب الحال مفعول به
- هذا بعلي شيخاً — صاحب الحال خبر
- مررت بالحديقة مزهرة — صاحب الحال مجرور بالحرف
- **﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾** — صاحب الحال مضاف إليه
- أخوك جندياً خير منه طالباً — صاحب الحال مبتدأ
- يا بؤس للحرب ضراراً لأقوام — صاحب الحال منادى

٢ ـ وفي هذه الأمثلة جميعاً تجد صاحب الحال إما معرفاً بـأل، وإما بالإضافة وتعريفه هو الأصل المستقرى من لغة العرب. ولكنه في بعض الأحيان يكون نكرة مفيدة، كأن تكون موصوفة أو مضافة إلى نكرة مثل: **﴿فيها يفرق كل أمر حكيمٍ أمراً من عندنا﴾** (الدخان ٤ ـ ٥) فـ "أمر" هنا نكرة، إلا إنه حين

وصف بـ "حكيمٍ" صح أن يقع صاحباً للحال "أمراً". ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿في أربعةِ أيامٍ سواء للسائلين﴾** (فصلت ١٠) ففيه صاحب الحال "أربعة" نكرة مضافة إلى نكرة مثلها "أيام".

وانظر هذه الشواهد أيضاً:

ـ **﴿وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون﴾** (الشعراء ٢٠٨) صاحب الحال "قرية" وهي نكرة، وإنما صح ذلك لأنها اعتمدت على النفي. وكذلك يصح إذا اعتمدت الاستفهام أو النهي.

ـ **﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها﴾** (البقرة ٢٥٩) صاحب الحال "قرية"، وقد صح أن تكون نكرة لأن الحال جملة مقرونة بواو الحال.

قال كثير عزة:

لمية موحشاً طللٌ ... يلوح كأنه خللُ

صاحب الحال "طلل" وهو نكرة، وصح ذلك لأن الحال "موحشاً" كانت في الأصل صفة له: لمية طللٌ موحشٌ ولكن حين تقدمت على موصوفها صارت حالاً.

٣ ـ ويقع صاحب الحال في الجملة قبل الحال، وقد يتأخر عنها، كما رأيت في بيت كثير عزة، وفي بعض المواضع يجب تقديمه، وفي مواضع أخرى يجب تأخيره، وستوضح لك الأمثلة ذلك:

- ما جاء سعيدٌ إلا راكباً — وقعت الحال بعد أداة الحصر فوجب تقديم صاحبها.
- تمتعت بجمال الحديقة مزهرةً — جاء صاحب الحال مضافاً إليه فوجب تقديمه.
- جئت والصباح في بدايته — وقعت الحال جملة مقرونة بالواو فوجب تقديم صاحبها.
- ما جاء راكباً إلا سعيد. — هنا وقع صاحب الحال بعد أداة الحصر فوجب تأخيره.
- لمية موحشاً طلل. — هنا كان موصوفاً في الأصل فوجب تأخيره.
- كيف استقبلت أخاك. — الحال هنا اسم له الصدارة فوجب تأخير صاحبها.

لايشترط في الفعل المضارع. غير أن "قد" حذفت من الكلام لفظاً، وحينئذٍ لا بد من أن تكون مقدرة كما في قول الهذلي:

وإنـي لـتـعـروني لـذكراك هزة كما انتفض العصفـور بللـه القطـر

أي: قد بلله القطر.

ويكثر مجيء الحال جملة اسمية، كما في قوله تعالى: **﴿لا تقربـوا الصلاة وأنتم سكارى﴾** (النساء ٤٣) ومثله: خرجت من البيت والناس نيام، ثم عدت إليـه والشمس في المغيب.

٢ ــ ولا بد للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها، وهو إما ضمير يرجع إلى صاحب الحال، وإما واو تسمى واو الحال أو واو الابتداء. ففي قول الـهذلي: "بلله القطر" تجد ضميراً يعود إلى "العصفور" وفي قوله تعالى : "**وأنتم سكارى**" تجد واواً تتصدر الجملة الحالية، وقد يجتمع الاثنان معاً كما في الآية نفسها، فـ "أنتـم" هو الضمير الرابط، وقد اجتمعت معه واو الحال.

٣ ــ صاحب الحال

١ ــ صاحب الحال هو الذي تبين الحال هيئته، وغالباً ما يكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل، وأقل من ذلك أن يكون مفعولاً به، وقد يكون خبراً أو مجروراً بحـرف جر، أو بالإضافة، ويندر أن يقع منادى أو مبتدأ. ودونك الأمثلة على ذلك:

ــ جاؤوا أباهم باكين.	صاحب الحال فاعل
ــ رأيت البحر هائجاً	صاحب الحال مفعول به
ــ هذا بعلي شيخاً	صاحب الحال خبر
ــ مررت بالحديقة مزهرة	صاحب الحال مجرور بالحرف
ــ **﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾**	صاحب الحال مضاف إليه
ــ أخوك جندياً خير منه طالباً	صاحب الحال مبتدأ
ــ يا بؤس للحرب ضراراً لأقوام	صاحب الحال منادى

٢ ــ وفي هذه الأمثلة جميعاً تجد صاحب الحال إمـا معرفـاً بـأل، وإمـا بالإضافة وتعريفه هو الأصل المستقرى من لغة العرب. ولكنه في بعض الأحيـان يكون نكرة مفيدة، كأن تكون موصوفة أو مضافة إلى نكرة مثل: **﴿فيها يفرق كـل أمر حكيمٍ أمراً من عندنا﴾** (الدخان ٤ ــ ٥) فـ "أمر" هنا نكـرة، إلا إنـه حيـن

وصف بـ "حكيمٍ" صح أن يقع صاحباً للحال "أمراً". ومثل ذلك قوله تعالى: **﴿فـي أربعةِ أيامٍ سواءً للسائلين﴾** (فصلت ١٠) ففيه صاحب الحال "أربعة" نكرة مضافـة إلى نكرة مثلها "أيام".

وانظر هذه الشواهد أيضاً:

ــ **﴿وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها منذرون﴾** (الشعراء ٢٠٨) صاحب الحـال "قرية" وهي نكرة، وإنما صح ذلك لأنها اعتمدت على النفـي. وكذلـك يصـح إذا اعتمدت الاستفهام أو النهي.

ــ **﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشـها﴾** (البقـرة ٢٥٩) صاحب الحال "قرية"، وقد صح أن تكون نكرة لأن الحال جملة مقرونة بواو الحال.

قال كثير عزة:

لميـة موحشـاً طلـلٌ يلـوح كأنـه خلـلُ

صاحب الحال "طلل" وهو نكرة، وصح ذلك لأن الحال "موحشاً" كـانت فـي الأصل صفة له: لمية طللٌ موحشٌ ولكن حين تقدمت على موصوفها صارت حالاً.

٣ ــ ويقع صاحب الحال في الجملة قبل الحال، وقد يتأخر عنها، كما رأيـت في بيت كثير عزة، وفي بعض المواضع يجب تقديمه، وفي مواضع أخرى يجـب تأخيره، وستوضح لك الأمثلة ذلك:

ــ ما جاء سعيدٌ إلا راكباً	وقعت الحال بعد أداة الحصـر فوجـب تقديـم صاحبها.
ــ تمتعت بجمال الحديقة مزهرةً	جاء صاحب الحال مضافاً إليه فوجب تقديمه.
ــ جئت والصباح في بدايته	وقعت الحال جملة مقرونة بالواو فوجب تقديـم صاحبها.
ــ ما جاء راكباً إلا سعيد.	هنا وقع صاحب الحال بعد أداة الحصر فوجـب تأخيره.
ــ لمية موحشاً طلل.	هنا كان موصوفاً في الأصل فوجب تأخيره.
ــ كيف استقبلت أخاك.	الحال هنا اسم لـه الصـدارة فوجـب تـأخير صاحبها.

٤ ــ العامل في الحال

١ ــ يعمل في الحال ثلاثة أشياء: الفعل، وشبه الفعل، وما فيه معنى الفعل. أما عمل الفعل فيه فالأمثلة المتقدمة كلها شواهد عليه، وأما ما يشبه الفعل فمثل قولك: أذاهب أنت راكباً. وأما معنى الفعل فنعني به ما يدل على معناه من الأدوات والأسماء، كما في قول جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفةً   لو شئت ساقكمُ إليَّ قطينا

فاسم الإشارة "هذا" يحمل معنى الفعل، ولذلك نصب الحال "خليفة". ومن ذلك قول النابغة:

كأنَّه خارجاً من جنب صفحته   سفودُ شربٍ نسوه عند مفْتأدِ

فالأداة "كأن" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال "خارجاً" ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: **﴿فمالكم في المنافقين فئتين﴾** (النساء ٨٨) وقوله: **﴿فمالهم عن التذكرة معرضين﴾** (المدثر ٤٩) فأداة الاستفهام "ما" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال في الآيتين "فئتين" و"معرضين".

٢ ــ وقد يحذف العامل لقيام الدليل عليه، هب أن سائلاً سألك: كيف ترى البحر؟ فأجبته: هائجاً. فقولك: هائجاً. حال، عمل فيه فعل محذوف، تقديره: أراه هائجاً. وإنما حذفته لأن في جملة السؤال ما يدل عليه.

على أن هناك مواضع يحذف فيها عامل الحال وجوباً، كما ترى في الأمثلة التالية:

ــ أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي. الحال هنا مؤكدة لمضمون جملة، ولذلك وجب حذف العامل.

ــ يباع هذا بليرة فصاعداً. أي فيزيد السعر صاعداً.

ــ أمتوانياً وقد جد الناس؟ وقعت الحال بعد استفهام للتوبيخ.

٣ ــ وهناك مواضع يتقدم فيها العامل على الحال أو يتأخر عنها وجوباً، لا نرى موجباً لعرضها، لأنها مما يعرف بالأمثلة والبديهة.

شواهد للتدريب

١ ــ قال أنيف بن جبلة يصف حصاناً:

وإذا اعترضت به استوت أقطاره   وكأنه مستدبراً مُتصَوِّبُ

٢ ــ وقال سالم بن وابصة:

أحبُّ الفتى ينفي الفواحشَ سمعُه   كأنَّ به عن كل فاحشةٍ وقرا

٣ ــ قال إبراهيم بن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقلْ له   هذا ابن هرمةَ واقفاً بالبابِ

٥ ــ قال عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمانَ صادياً   إليَّ حبيباً إنها لحبيبُ

٤ ــ العامل في الحال

١ ــ يعمل في الحال ثلاثة أشياء: الفعل، وشبه الفعل، وما فيه معنى الفعل. أما عمل الفعل فيه فالأمثلة المتقدمة كلها شواهد عليه، وأما ما يشبه الفعل فمثل قولك: أذاهب أنت راكباً. وأما معنى الفعل فنعني به ما يدل على معناه من الأدوات والأسماء، كما في قول جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفةً ... لو شئت ساقكمُ إليَّ قطينا

فاسم الإشارة "هذا" يحمل معنى الفعل، ولذلك نصب الحال "خليفة". ومن ذلك قول النابغة:

كأنَّه خارجاً من جنب صفحته ... سفّودُ شرْب نسوه عند مفْتأد

فالأداة "كأن" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال "خارجاً" ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: **﴿فمالكم في المنافقين فئتين﴾** (النساء ٨٨) وقوله: **﴿فمالهم عن التذكرة معرضين﴾** (المدثر ٤٩) فأداة الاستفهام "ما" فيها معنى الفعل، ولذلك نصبت الحال في الآيتين "فئتين" و"معرضين".

٢ ــ وقد يحذف العامل لقيام الدليل عليه، هب أن سائلاً سألك: كيف ترى البحر؟ فأجبته: هائجاً. فقولك: هائجاً. حال، عمل فيه فعل محذوف، تقديره: أراه هائجاً. وإنما حذفته لأن في جملة السؤال ما يدل عليه.

على أن هناك مواضع يحذف فيها عامل الحال وجوباً، كما ترى في الأمثلة التالية:

ــ أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي. الحال هنا مؤكدة لمضمون جملة، ولذلك وجب حذف العامل.

ــ يباع هذا بليرة فصاعداً. أي فيزيد السعر صاعداً.

ــ أمتوانياً وقد جد الناس؟ وقعت الحال بعد استفهام للتوبيخ.

٣ ــ وهناك مواضع يتقدم فيها العامل على الحال أو يتأخر عنها وجوباً، لا نرى موجباً لعرضها، لأنها مما يعرف بالأمثلة والبديهة.

شواهد للتدريب

١ ــ قال أنيف بن جبلة يصف حصاناً:

وإذا اعترضت به استوت أقطاره ... وكأنه مستدبراً مُتصَوِّبُ

٢ ــ وقال سالم بن وابصة:

أحبُّ الفتى ينفي الفواحشَ سمعُه ... كأنَّ به عن كل فاحشةٍ وقرا

٣ ــ قال إبراهيم بن هرمة:

بالله ربك إن دخلت فقلْ له ... هذا ابن هرمةَ واقفاً بالبابِ

٥ ــ قال عروة بن حزام:

لئن كان برد الماء هيمانَ صادياً ... إليَّ حبيباً إنها لحبيبُ

التمييز

هو اسم نكرة، وظيفته في الكلام أن يبين إبهاماً تقدمه لفظاً أو تقديراً، فإذا قلت: عندي عشرون. لا يعرف السامع ماذا تعني بلفظ "عشرون"، لأنه مبهم غير محدد، فقد يكون كتباً أو أقلاماً أو دفاتر أو.. ولهذا يحتاج هذا اللفظ وأمثاله إلى ما يميزه ويبينه ويفسره، تقول: عندي عشرون كتاباً، وأنا أكثر من ذاك مالاً. فكلمتا "كتاباً، ومالاً" تمييزان، لأن الأولى وضحت الإبهام في "عشرون"، والأخرى وضحته في "أكثر".

١ ـ نوع التمييز

آ ـ تمييز المفرد:

قد يكون الإبهام في المفرد، ويسمى التمييز الذي يوضحه: تمييز المفرد، وله في كتب النحو مصطلحات ثلاثة: تمييز الذات، لأن اللفظ المبهم يدل على ذات، وتمييز الملفوظ، لأن الإبهام وارد في كلمة ملفوظة. ويقال له: تمييز المفرد، كما تقدم.

واللفظ المبهم أنواع:

١ ـ العدد وتمييزه:

والأعداد كلها ألفاظ مبهمة لا بد لها من كلمة توضحها وتميزها، وتحدد المقصود منها، أما تمييز فقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً بالإضافة أو بالحرف، وذلك على الشكل التالي:

ـ تمييز العدد المفرد وأشباهه:

تقول: عندي عشرة كتبٍ، وثلاثةُ أقلامٍ، وأمامَ المنزل سبعُ شجراتٍ، وفي الطريق أربعُ فتياتٍ، وخاض المعركة مئة جنديٍّ بل ألفُ بطلٍ. وعند فلان بضعةُ أعمالٍ، وعدة مهماتٍ.

في هذه الأمثلة جاء العدد مفرداً، أي يتألف من لفظ واحد، وجاء بعده تمييز مجرور بالإضافة ليوضح إبهامه ويفسره، ويلاحظ أنه بصيغة الجمع، إلا ما جاء منه بعد المائة والألف.

وتقول: عندي عشرة من الكتب، وجاء ثلاثةٌ من الجند، وغادرنا عشرةٌ من الرجال، وفي القرآن ﴿**فخذ أربعةً من الطير**﴾ (البقرة ٢٦٠) فالتمييز في هذه الأمثلة مجرور بمن.

فتمييز العدد المفرد إذاً يجر بالإضافة أو بمن.

ـ تمييز العدد المركب تركيب مزج:

العدد المركب ما تألف من لفظين يدلان على العدد، ركب أحدهما مع صاحبه تركيباً مزجياً، مثل: أحد عشر، واثنتا عشرة، وثلاثة عشر، الخ.

والتمييز بعده يأتي مفرداً منصوباً، كما في قوله تعالى: ﴿**إني رأيتُ أحد عشر كوكباً**﴾ (يوسف ٤)، ومثله قوله: ﴿**فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً**﴾ (البقرة ٦١).

وقد يفصل بينه وبين التمييز بشبه جملة، فلا يتغير الحكم فيه، كما في قول جرير:

لي خمسَ عشرةَ من جمادى ليلةً ... ما أستطيعُ على الفراشِ رقادي

ـ تمييز ألفاظ العقود:

أما ألفاظ العقود فهي: عشرون، ثلاثون، أربعون.. تسعون والتمييز بعدها مفرد منصوب، سواء أكان لفظ العقد مفرداً أم معطوفاً على عدد آخر، انظر قول زهير:

وقفتُ بها من بعد عشرين حجةً ... فلأياً عرفتُ الدارَ بعد توهُّمِ

فقوله: حجة. تمييز وقع بعد "عشرين"، فجاء مفرداً منصوباً. وانظر أيضاً قوله تعالى: ﴿**إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجةً**﴾ (ص ٢٣) وقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً ... سوداً كخافية الغراب الأسحم

في الآية القرآنية جاء التمييز "نعجة" بعد لفظ العقد " تسعون" مفرداً منصوباً، وكذلك جاء في قول عنترة "حلوبة" وكل من العقدين كما ترى معطوف على عدد مفرد قبله.

التمييز

هو اسم نكرة، وظيفته في الكلام أن يبين إبهاماً تقدمه لفظاً أو تقديراً، فإذا قلت: عندي عشرون. لا يعرف السامع ماذا تعني بلفظ "عشرون"، لأنه مبهم غير محدد، فقد يكون كتباً أو أقلاماً أو دفاتر أو.. ولهذا يحتاج هذا اللفظ وأمثاله إلى ما يميزه ويبينه ويفسره، تقول: عندي عشرون كتاباً، وأنا أكثر من ذاك مالاً. فكلمتا "كتاباً، ومالاً" تمييزان، لأن الأولى وضحت الإبهام في "عشرون"، والأخرى وضحته في "أكثر".

١ ـ نوع التمييز

آ ـ تمييز المفرد:

قد يكون الإبهام في المفرد، ويسمى التمييز الذي يوضحه: تمييز المفرد، وله في كتب النحو مصطلحات ثلاثة: تمييز الذات، لأن اللفظ المبهم يدل على ذات، وتمييز الملفوظ، لأن الإبهام وارد في كلمة ملفوظة. ويقال له: تمييز المفرد، كما تقدم.

واللفظ المبهم أنواع:

١ ـ العدد وتمييزه:

والأعداد كلها ألفاظ مبهمة لا بد لها من كلمة توضحها وتميزها، وتحدد المقصود منها، أما تمييز فقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً بالإضافة أو بالحرف، وذلك على الشكل التالي:

ـ تمييز العدد المفرد وأشباهه:

تقول: عندي عشرة كتب، وثلاثةُ أقلامٍ، وأمامَ المنزل سبعُ شجرات، وفي الطريق أربعُ فتياتٍ، وخاض المعركة مئة جنديّ بل ألفُ بطلٍ. وعند فلان بضعةُ أعمالٍ، وعدة مهماتٍ.

في هذه الأمثلة جاء العدد مفرداً، أي يتألف من لفظ واحد، وجاء بعده تمييز مجرور بالإضافة ليوضح إبهامه ويفسره، ويلاحظ أنه بصيغة الجمع، إلا ما جاء منه بعد المائة والألف.

وتقول: عندي عشرة من الكتب، وجاء ثلاثةٌ من الجند، وغادرنا عشرةٌ من الرجال، وفي القرآن ﴿**فخذ أربعةً من الطير**﴾ (البقرة ٢٦٠) فالتمييز في هذه الأمثلة مجرور بمن.

فتمييز العدد المفرد إذاً يجر بالإضافة أو بمن.

ـ تمييز العدد المركب تركيب مزج:

العدد المركب ما تألف من لفظين يدلان على العدد، ركب أحدهما مع صاحبه تركيباً مزجياً، مثل: أحد عشر، واثنتا عشرة، وثلاثة عشر، الخ.

والتمييز بعده يأتي مفرداً منصوباً، كما في قوله تعالى: ﴿**إني رأيتُ أحد عشر كوكباً**﴾ (يوسف ٤)، ومثله قوله: ﴿**فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً**﴾ (البقرة ٦١).

وقد يفصل بينه وبين التمييز بشبه جملة، فلا يتغير الحكم فيه، كما في قول جرير:

لي خمسَ عشرةَ من جمادى ليلةً ... ما أستطيعُ على الفراشِ رقادي

ـ تمييز ألفاظ العقود:

أما ألفاظ العقود فهي: عشرون، ثلاثون، أربعون.. تسعون والتمييز بعدها مفرد منصوب، سواء أكان لفظ العقد مفرداً أم معطوفاً على عدد آخر، انظر قول زهير:

وقفت بها من بعد عشرين حجةً ... فلأياً عرفتُ الدارَ بعد توهّمِ

فقوله: حجة. تمييز وقع بعد "عشرين"، فجاء مفرداً منصوباً. وانظر أيضاً قوله تعالى: ﴿**إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجةً**﴾ (ص ٢٣) وقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً ... سوداً كخافية الغراب الأسحم

في الآية القرآنية جاء التمييز "نعجة" بعد لفظ العقد " تسعون" مفرداً منصوباً، وكذلك جاء في قول عنترة "حلوبة" وكل من العقدين كما ترى معطوف على عدد مفرد قبله.

ــ كنايات العدد:

وللعدد ثلاث كنايات هي: كم، كأين، كذا. ولكل منها استعمال:

فأما "كم" فنوعان: خبرية، واستفهامية.

والخبرية ما دلت على كثرة مبهمة، مثل: كم شهيدٍ هوى على الأرض!! فـ "كم" هنا ليست للاستفهام، لأنها لا تحمل معنى السؤال، ولكنها تعني:كثير من الشهداء هووا على الأرض. وتمييزها مجرور بالإضافة كما مرَّ أو بمن، نحو قول زهير:

جعلن القنان عن يمينٍ وحزْنهُ   وكم بالقنان من محل ومُحْرِمِ

وأحياناً يفصل بينها وبين تمييزها بفاصل، فينصب أو يجر بمن، ولا يجوز جره بالإضافة مثل: كم عند فلان دفتراً، أو: كم عنده من دفتر. وإنما امتنع أن يكون مجروراً بالإضافة لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، والفصل بينهما قبيح.

أما "كم" الاستفهامية، فتمييزها لا يختلف عن تمييز ألفاظ العقود، فهو مفرد منصوب، مثل: كم كتاباً عندك؟ وكم دفتراً اشتريت؟ وأجازوا جره بـ "من" مقدرة إذا سبقت "كم" بحرف جر، مثل: بكم ليرةٍ اشتريته؟ والنصب أقوى.

وقد يحذف تمييز " كم" بنوعيها: الخبرية والاستفهامية، تقول: كم سرتَ؟ أي: كم ميلاً سرتَ؟ وكم شكوت البينَ!! أي: كم مرةٍ شكوت البين.

ومن كنايات العدد "كأين" وفي لفظها أربع لغات: كأيِّنْ، وكأينْ، وكائنْ، وكئنْ. أما معناها فلا يختلف عن معنى "كم" الخبرية في دلالته على الكثرة. وتمييزها مفرد مجرور بمن ، كقول زهير:

وكائنْ ترى من صامتٍ لك معجب   زيادته أو نقصه في التكلم

وقوله تعالى: **﴿وكأيِّنْ من دابةٍ لا تحمل رزقها﴾** (العنكبوت ٦٠) وقوله: **﴿وكأيِّن من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾** (آل عمران ١٤٦).

ورد في الشعر منصوباً على قلة.

أما "كذا" فهي من كنايات العدد أيضاً، وتشبه "كم" الاستفهامية في المعنى، لدلالتها على الكثرة والقلة، وفي نصب تمييزها وإفراده، تقول: عندي كذا وكذا كتاباً جاء كذا طالباً.

٢ ــ تمييز المقادير وأشباهها:

والمقادير أيضاً أسماء مبهمة تحتاج إلى ما يفسرها ويوضحها من الكلمات، وهي المساحة، والوزن، والكيل، والمقياس، وأشباهها. تقول: سرت ميلاً أرضاً، واشتريت رطلاً عسلاً، وليتراً حليباً، ومتراً قماشاً.

وتقول: ما في السماء قدر راحةٍ سحاباً، وفي القرآن الكريم:

﴿فمن يعمل مثقالَ ذرة خيراً يره﴾ (الزلزلة ٧) ومن أمثلتهم: خبأت جرة عسلاً، وبرميلاً دبساً، ووقعنا مدَّ يدك عريضةً.

وثمة ما يجري مجرى المقادير، ككلمتي: مثل، وغير، في قولك: عندي مثل ما عندك كتباً، ويملك فلان غير ما تملك ذهباً.

٣ ــ تمييز الذوات المبهمة:

وثمة كلمات تدل على ذوات مبهمة المادة، مثل: خاتم، ساعة، سوار، حلة، فالخاتم يصنع من الذهب أو الفضة أو النحاس، وكذلك الساعة والسوار، والحلة قد تكون جوخاً وغيره. فإذا قلت: عندي خاتم. لا يعرف ممّ صنع، فلإزالة الإبهام تقول: عندي خاتم ذهباً، أو فضة، أو نحاساً. ولبست فاطمة سواراً ذهباً أو فضة. واشتريتُ حلة جوخاً.

ب ــ تمييز النسبة:

على أن الإبهام لا يكون في المفردات فقط، فقد يكون في نسبة شيء إلى آخر، فإذا قلت: أعجبتني أشجارُ الحديقةِ، نسبت فعل الإعجاب إلى الأشجار لا إلى الحديقة، فإذا تصرفت في ذلك وقلت: أعجبتني الحديقةُ أشجاراً، نسبت فعل الإعجاب هنا إلى الحديقة كلها، ولكنك عدت فميزتها بقولك: أشجاراً، لتحدد نسبة الإعجاب تحديداً دقيقاً.

وهذا التمييز إما أن يكون محولاً، وإما أن يكون غير محول.

ـ كنايات العدد:

وللعدد ثلاث كنايات هي: كم، كأين، كذا. ولكل منها استعمال:

فأما "كم" فنوعان: خبرية، واستفهامية.

والخبرية ما دلت على كثرة مبهمة، مثل: كم شهيدٍ هوى على الأرض!! فـ "كم" هنا ليست للاستفهام، لأنها لا تحمل معنى السؤال، ولكنها تعني:كثير من الشهداء هووا على الأرض. وتمييزها مجرور بالإضافة كما مرَّ أو بمن، نحو قول زهير:

جعلن القنان عن يمينٍ وحزْنَهُ وكم بالقنان من محل ومُحْرِمِ

وأحياناً يفصل بينها وبين تمييزها بفاصل، فينصب أو يجر بمن، ولا يجوز جره بالإضافة مثل: كم عند فلان دفتراً، أو: كم عنده من دفتر. وإنما امتنع أن يكون مجروراً بالإضافة لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، والفصل بينهما قبيح.

أما "كم" الاستفهامية، فتمييزها لا يختلف عن تمييز ألفاظ العقود، فهو مفرد منصوب، مثل: كم كتاباً عندك؟ وكم دفتراً اشتريت؟ وأجازوا جره بـ "من" مقدرة إذا سبقت "كم" بحرف جر، مثل: بكم ليرةٍ اشتريته؟ والنصب أقوى.

وقد يحذف تمييز " كم" بنوعيها: الخبرية والاستفهامية، تقول: كم سرتَ؟ أي: كم ميلاً سرتَ؟ وكم شكوت البينَ!! أي: كم مرةٍ شكوت البين.

ومن كنايات العدد "كأين" وفي لفظها أربع لغات: كَأَيِّنْ، وكَأَينْ، وكَائنْ، وكئنْ. أما معناها فلا يختلف عن معنى "كم" الخبرية في دلالته على الكثرة. وتمييزها مفرد مجرور بمن ، كقول زهير:

وكائنْ ترى من صامتٍ لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم

وقوله تعالى: **﴿وكأيِّنْ من دابةٍ لا تحمل رزقها﴾** (العنكبوت ٦٠) وقوله: **﴿وكأيِّن من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾** (آل عمران ١٤٦).

ورد في الشعر منصوباً على قلة.

أما "كذا" فهي من كنايات العدد أيضاً، وتشبه "كم" الاستفهامية في المعنى، لدلالتها على الكثرة والقلة، وفي نصب تمييزها وإفراده، تقول: عندي كذا وكذا كتاباً جاء كذا طالباً.

٢ ـ تمييز المقادير وأشباهها:

والمقادير أيضاً أسماء مبهمة تحتاج إلى ما يفسرها ويوضحها من الكلمات، وهي المساحة، والوزن، والكيل، والمقياس، وأشباهها. تقول: سرت ميلاً أرضاً، واشتريت رطلاً عسلاً، وليتراً حليباً، ومتراً قماشاً.

وتقول: ما في السماء قدر راحةٍ سحاباً، وفي القرآن الكريم:

﴿فمن يعمل مثقالَ ذرة خيراً يره﴾ (الزلزلة ٧) ومن أمثلتهم: خبأت جرة عسلاً، وبرميلاً دبساً، ووقعنا مدَّ يدك عريضةَ.

وثمة ما يجري مجرى المقادير، ككلمتي: مثل، وغير، في قولك: عندي مثل ما عندك كتباً، ويملك فلان غير ما تملك ذهباً.

٣ ـ تمييز الذوات المبهمة:

وثمة كلمات تدل على ذوات مبهمة المادة، مثل: خاتم، ساعة، سوار، حلة، فالخاتم يصنع من الذهب أو الفضة أو النحاس، وكذلك الساعة والسوار، والحلة قد تكون جوخاً وغيره. فإذا قلت: عندي خاتم. لا يعرف ممّ صنع، فلإزالة الإبهام تقول: عندي خاتم ذهباً، أو فضة، أو نحاساً. ولبست فاطمة سواراً ذهباً أو فضة. واشتريتُ حلة جوخاً.

ب ـ تمييز النسبة:

على أن الإبهام لا يكون في المفردات فقط، فقد يكون في نسبة شيء إلى آخر، فإذا قلت: أعجبتني أشجارُ الحديقةِ، نسبت فعل الإعجاب إلى الأشجار لا إلى الحديقة، فإذا تصرفت في ذلك وقلت: أعجبتني الحديقةُ أشجاراً، نسبت فعل الإعجاب هنا إلى الحديقة كلها، ولكنك عدت فميزتها بقولك: أشجاراً، لتحدد نسبة الإعجاب تحديداً دقيقاً.

وهذا التمييز إما أن يكون محولاً، وإما أن يكون غير محول.

١ ــ التمييز المحول:

يحول التمييز عن أحد ثلاثة: عن فاعل، ومفعول به، ومبتدأ. وذلك واضح في الأمثلة الآتية:

ــ اشتعل الرأس شيباً. أصله: اشتعل شيبُ الرأسِ، فتحول الإسناد ونسب إلى الرأس كله، ثم ذكر الشيب ليميز إبهام النسبة، فنصب على التمييز المحول عن فاعل ومثله: أعجبتني الجامعة بناءً، وراعني الكتاب طباعة.

ــ فجرنا الأرض عيوناً. أصله: فجرنا عيونَ الأرض، ثم أوقع فعل التفجير على الأرض كلها، وذكرت العيون لتمييز إبهام النسبة، فنصبت على التمييز المحول عن مفعول به.

ــ السيف أصدق إنباءً من الكتب. أصله: إنباء السيف اصدقُ من إنباء الكتب. ثم أسند الصدق إلى السيف كله، وذكر المصدر بعده (إنباء) ليحدد نسبة الإسناد بدقة. فهو تمييز محول عن مبتدأ .

٢ ــ التمييز غير المحول:

من صور هذا التمييز ما يأتي في صيغ التعجب، نحو: لله دَرُّه فارساً. ما أعظمَه بطلاً، أكرم به رجلاً، وهو تمييز يبين إبهام النسبة، فبعد أن يكون التعجب منسوباً إلى المتعجب منه عامة، يخصص وتحدد النسبة فيه، بالفروسية، أو البطولة، أو الرجولة. وهو غير محول عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

٢ ــ أحكام التمييز

١ ــ إعرابه:

يعمل في تمييز المفرد المبهمُ قبله، أما تمييز الجملة فيعمل فيه الفعل وأشباهه نحو: طاب فلانٌ نفساً. ونحو: فلان طيب قلباً. أو: معجبٍ خلقاً. ويكون منصوباً طوراً، ومجروراً طوراً آخر، وذلك على الشكل التالي:

ــ يكون واجب النصب: إذا كان تمييزاً محولاً عن فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، كما تقدم في الأمثلة، وإذا وقع بعد العدد المركب أو بعد لفظ من ألفاظ العقود، أو بعد "كم" الاستفهامية التي لم تسبق بحرف جر.

[١] يرى بعض النحويين أن التمييز في مثل هذا التركيب محول عن فاعل، لأن ما بعد اسم التفضيل فاعل في المعنى.

أما قولك: اشتريت عشرين من الكتب. أو خمسة عشر من الكتب، فلا يدل على أن التمييز في هذا الموضع جائز الجر، لأنك عرفت أن التمييز بعد هذا النوع من الأعداد يجب أن يكون مفرداً منصوباً، وهو هنا كما ترى جمع، ولو أنك حاولت أن تأتي به مفرداً مجروراً لما أتيت بكلام عربي، إذ لا يقال: اشتريت عشرين من كتابٍ.

ولك في المثالين السابقين، أعني: عشرين من الكتب، وخمسة عشر من الكتب، وجه لا يخلو من دقة، وهو أن يكون التمييز محذوفاً لأن شبه الجملة أغنت عنه، لأن "من" فيها بيانية، فكأنك قلت: اشتريت عشرين نسخة من الكتب، وهذا واضح جداً في قول الحارث بن حلزة اليشكري:

وثمانون من تميم بأيديـ ... ـهم رماحٌ صدورُهنَّ القضاء

فكأنه قال: وثمانون فارساً من تميم.

ــ ويكون واجب الجر: بعد الأعداد المفردة، وبعد "كم" الخبرية إذا لم يفصل بينهما بفاصل، وزعم ابن عصفور أن جره بعد "كأيْن" واجب، وقد ورد في الشعر منصوباً قليلاً. كقول الشاعر:

أطرد اليأس بالرجا فكأيْنْ ... آلماً حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ

ــ يجوز فيه النصب والجر: في غير ما ذكر، مثل: عندي ليترٌ حليباً، أو: ليترُ حليبٍ، أو ليترٌ من حليب، الخ.. وكذلك تمييز "كم" الاستفهامية المسبوقة بحرف جر، مثل: بكم ليرةٍ أو ليرةً اشتريت هذا.

٢ ــ تنكيره:

والتمييز اسم نكرة في الأصل، إلا أنه ورد في شواهد فصيحة قليلة معرفة لفظاً، نكرة معنى، كقوله تعالى: **﴿ومن يرغبُ عن ملّةِ إبراهيم إلا من سفه نفْسَهُ﴾** (البقرة ١٣٠) والتقدير: سفه نفساً وقوله: **﴿كم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾** (القصص ٥٨) والتقدير بطرت معيشةً وكقول رشيد اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددْتَ وطبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

والتقدير: طبت نفساً.

٣ ــ جموده:

١ ــ التمييز المحول:

يحول التمييز عن أحد ثلاثة: عن فاعل، ومفعول به، ومبتدأ. وذلك واضح في الأمثلة الآتية:

ــ اشتعل الرأس شيباً. أصله: اشتعل شيبُ الرأسِ، فتحول الإسناد ونسب إلى الرأس كله، ثم ذكر الشيب ليميز إبهام النسبة، فنصب على التمييز المحول عن فاعل ومثله: أعجبتني الجامعة بناءً، وراعني الكتاب طباعة.

ــ فجرنا الأرض عيوناً. أصله: فجرنا عيونَ الأرض، ثم أوقع فعل التفجير على الأرض كلها، وذكرت العيون لتمييز إبهام النسبة، فنصبت على التمييز المحول عن مفعول به.

ــ السيف أصدق إنباءً من الكتب. أصله: إنباء السيف اصدقُ من إنباء الكتب. ثم أسند الصدق إلى السيف كله، وذكر المصدر بعده (إنباء) ليحدد نسبة الإسناد بدقة. فهو تمييز محول عن مبتدأ .

٢ ــ التمييز غير المحول:

من صور هذا التمييز ما يأتي في صيغ التعجب، نحو: لله دَرُّه فارساً. ما أعظمَه بطلاً، أكرم به رجلاً، وهو تمييز يبين إبهام النسبة، فبعد أن يكون التعجب منسوباً إلى المتعجب منه عامة، يخصص وتحدد النسبة فيه، بالفروسية، أو البطولة، أو الرجولة. وهو غير محول عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

٢ ــ أحكام التمييز

١ ــ إعرابه:

يعمل في تمييز المفرد المبهمُ قبله، أما تمييز الجملة فيعمل فيه الفعل وأشباهه نحو: طاب فلانٌ نفساً. ونحو: فلان طيب قلباً. أو: معجبٍ خلقاً. ويكون منصوباً طوراً، ومجروراً طوراً آخر، وذلك على الشكل التالي:

ــ يكون واجب النصب: إذا كان تمييزاً محولاً عن فاعل أو مفعول، أو مبتدأ، كما تقدم في الأمثلة، وإذا وقع بعد العدد المركب أو بعد لفظ من ألفاظ العقود، أو بعد "كم" الاستفهامية التي لم تسبق بحرف جر.

[1] يرى بعض النحويين أن التمييز في مثل هذا التركيب محول عن فاعل، لأن ما بعد اسم التفضيل فاعل في المعنى.

أما قولك: اشتريت عشرين من الكتب. أو خمسة عشر من الكتب، فلا يدل على أن التمييز في هذا الموضع جائز الجر، لأنك عرفت أن التمييز بعد هذا النوع من الأعداد يجب أن يكون مفرداً منصوباً، وهو هنا كما ترى جمع، ولو أنك حاولت أن تأتي به مفرداً مجروراً لما أتيت بكلام عربي، إذ لا يقال: اشتريت عشرين من كتابٍ.

ولك في المثالين السابقين، أعني: عشرين من الكتب، وخمسة عشر من الكتب، وجه لا يخلو من دقة، وهو أن يكون التمييز محذوفاً لأن شبه الجملة أغنت عنه، لأن "من" فيها بيانية، فكأنك قلت: اشتريت عشرين نسخة من الكتب، وهذا واضح جداً في قول الحارث بن حلزة اليشكري:

وثمانون من تميم بأيديـ ... ـهم رماحٌ صدورُهنَّ القضاء

فكأنه قال: وثمانون فارساً من تميم.

ــ ويكون واجب الجر: بعد الأعداد المفردة، وبعد "كم" الخبرية إذا لم يفصل بينهما بفاصل، وزعم ابن عصفور أن جره بعد "كأيِّنْ" واجب، وقد ورد في الشعر منصوباً قليلاً. كقول الشاعر:

أطرد اليأس بالرجا فكأيِّنْ ... آلماً حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ

ــ يجوز فيه النصب والجر: في غير ما ذكر، مثل: عندي ليترٌ حليباً، أو: ليترُ حليبٍ، أو ليترٌ من حليب، الخ.. وكذلك تمييز "كم" الاستفهامية المسبوقة بحرف جر، مثل: بكم ليرةٍ أو ليرةً اشتريت هذا.

٢ ــ تنكيره:

والتمييز اسم نكرة في الأصل، إلا أنه ورد في شواهد فصيحة قليلة معرفة لفظاً، نكرة معنى، كقوله تعالى: **﴿ومن يرغبُ عن ملّةِ إبراهيم إلا من سفه نفْسَهُ﴾** (البقرة ١٣٠) والتقدير: سفه نفساً وقوله: **﴿كم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾** (القصص ٥٨) والتقدير بطرت معيشةً وكقول رشيد اليشكري:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددْتَ وطبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

والتقدير: طبت نفساً.

٣ ــ جموده:

والتمييز أيضاً اسم جامد، وبهذا يختلف عن الحال التي تتميز بأنها اسم مشتق. إلا أن للتمييز حالات يظهر فيها مشتقاً كما في قولهم: لله دره فارساً. والحق أن التمييز هنا محذوف حلت محله صفته، وكان التقدير: لله دره رجلاً فارساً. وهذا في العربية كثير، فكما تنوب الصفة عن موصوفها الفاعل والمفعول و.. مثل: جاء البطلُ، والتقدير: جاء الرجل البطل. كذلك تنوب عن موصوفها التمييز وتعرب إعرابه. ويكون هذا غالباً في تمييز الجملة.

٤ ــ تأخيره:

ويقع التمييز متأخراً عن العامل فيه، فلا يقال: عسلاً اشتريت رطلاً، ولا كتاباً ابتعت عشرين، ولكن النحاة مختلفون في جواز تقديم التمييز حين يكون عامله فعلاً متصرفاً، فأجازه بعضهم محتجين بهذا البيت الذي ينسب إلى المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليلى:

أتهجر ليلى بالفراقِ حبيبها ... وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

ويقول شاعر من قبيلة طيِء:

أنفساً تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: إن في البيتين شذوذاً يخرج بهما عن سننِ العربية، فلا يجوز لأحد أن يجعلهما أصلاً يقيس عليه.

شواهد للتدريب

١ ــ قال زهير:

وذاك أحزمهم رأياً إذا نبأٌ ... من الحوادثِ غادى الناسَ أو طرقا

٢ ــ وقال يصف قطاة يلاحقها الصقر:

لا شيءَ أسرعَ منها وهي طيبةٌ ... نفساً بما سوف ينجيها وتتّركُ

٣ ــ قال جرير:

لم تلقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكم ... ليلاً، وأخبثَ بالنهارِ نهاراً

٤ ــ وقال:

هلا تحرجتِ مما تفعلين بنا ... يا أطيب الناسِ يومَ الدجنِ أرْدانا

الاستثناء

المستثنى هو الاسم الذي تسبقه أداة استثناء، ويخالف في الحكم ما قبلها، مثل: رجع الجندُ إلاَّ علياً. فالحكم هنا هو رجوع الجند، ولكن "علياً" لم يرجعَ فخالف الحكم الذي سرى على الجند.

وفي جملة الاستثناء، مستثنى، وهو هنا "عليّ"، ومستثنى منه وهو "الجند" وأداة استثناء وهي "إلاَّ" وحكمه وهو "الرجوع".

آ ــ أنواع الاستثناء

للاستثناء أنواعٌ ثلاثةٌ، يرجع اثنان منها إلى طبيعة الصلة بين المستثنى والمستثنى منه، ويرجع الآخر إلى طبيعة العامل النحوي، وإليك تفصيل ذلك:

١ ــ الاستثناء المتصل:

إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه سمي استثناءً متصلاً، مثل: سافر أخوتُك إلاَّ سميراً، فسميرٌ من أخوتك، وقد خالف في حكم السفر بقيةَ الإخوة، ومثله، جاء الناسُ إلاَّ علياً. ونجح الطلاب إلا خالداً، فعليٌّ من جنس الناس، وخالدٌ من جنس الطلاب.

٢ ــ الاستثناء المنقطع:

وهذا ضربٌ مقابلٌ للاستثناء المتصل، وهو ما كان فيه جنس المستثنى مخالفاً لجنس المستثنى منه، تقول: خرج الطلابُ من القاعة إلاَّ كتبهمْ. فالكتب ــ وهي المستثنى ــ ليست من جنس الطلاب، وهي المستثنى منه، وكقوله تعالى: **﴿مالهم به من علم، إلاَّ اتباعَ الظنّ﴾** (النساء ١٥٧) فاتباع الظن مخالف في الجنس للعلم، ومثله قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاً كي أسائلها ... عيتْ جواباً، وما بالربعِ من أحدِ

إلاَّ الأوراي لأياً ما أبيِّنُها ... والنؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلدِ

فالأوراي ــ وهي محابس الخيل ــ ليست من جنس المستثنى منه وهو: أحد.

والتمييز أيضاً اسم جامد، وبهذا يختلف عن الحال التي تتميز بأنها اسم مشتق. إلا أن للتمييز حالات يظهر فيها مشتقاً كما في قولهم: لله دره فارساً. والحق أن التمييز هنا محذوف حلت محله صفته، وكان التقدير: لله دره رجلاً فارساً. وهذا في العربية كثير، فكما تنوب الصفة عن موصوفها الفاعل والمفعول و.. مثل: جاء البطلُ، والتقدير: جاء الرجل البطل. كذلك تنوب عن موصوفها التمييز وتعرب إعرابه. ويكون هذا غالباً في تمييز الجملة.

٤ ــ تأخيره:

ويقع التمييز متأخراً عن العامل فيه، فلا يقال: عسلاً اشتريت رطلاً، ولا كتاباً ابتعت عشرين، ولكن النحاة مختلفون في جواز تقديم التمييز حين يكون عامله فعلاً متصرفاً، فأجازه بعضهم محتجين بهذا البيت الذي ينسب إلى المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليلى:

أتهجر ليلى بالفراقِ حبيبها ... وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

ويقول شاعر من قبيلة طيء:

أنفساً تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: إن في البيتين شذوذاً يخرج بهما عن سننِ العربية، فلا يجوز لأحد أن يجعلهما أصلاً يقيس عليه.

شواهد للتدريب

١ ــ قال زهير:

وذاك أحزمهم رأياً إذا نبأً ... من الحوادثِ غادى الناسَ أو طرقا

٢ ــ وقال يصف قطاة يلاحقها الصقر:

لا شيءَ أسرعَ منها وهي طيبةٌ ... نفساً بما سوف ينجيها وتتركُ

٣ ــ قال جرير:

لم تلقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكم ... ليلاً، وأخبثَ بالنهارِ نهاراً

٤ ــ وقال:

هلا تحرجتِ مما تفعلين بنا ... يا أطيب الناسِ يومَ الدجنِ أردانا

الاستثناء

المستثنى هو الاسم الذي تسبقه أداة استثناء، ويخالف في الحكم ما قبلها، مثل: رجع الجندُ إلاَّ علياً. فالحكم هنا هو رجوع الجند، ولكن "علياً" لم يرجعَ فخالف الحكم الذي سرى على الجند.

وفي جملة الاستثناء، مستثنى، وهو هنا "عليٌّ"، ومستثنى منه وهو "الجند" وأداة استثناء وهي "إلاَّ" وحكمه وهو "الرجوع".

آ ــ أنواع الاستثناء

للاستثناء أنواعٌ ثلاثةٌ، يرجع اثنان منها إلى طبيعة الصلة بين المستثنى والمستثنى منه، ويرجع الآخر إلى طبيعة العامل النحوي، وإليك تفصيل ذلك:

١ ــ الاستثناء المتصل:

إذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه سمي استثناءً متصلاً، مثل: سافر أخوتُك إلاَّ سميراً، فسميرٌ من أخوتك، وقد خالف في حكم السفر بقيةَ الإخوة، ومثله، جاء الناسُ إلاَّ عليا. ونجح الطلاب إلا خالداً، فعليٌّ من جنس الناس، وخالدٌ من جنس الطلاب.

٢ ــ الاستثناء المنقطع:

وهذا ضربٌ مقابلٌ للاستثناء المتصل، وهو ما كان فيه جنس المستثنى مخالفاً لجنس المستثنى منه، تقول: خرج الطلابُ من القاعة إلاَّ كتبهمْ. فالكتب ــ وهي المستثنى ــ ليست من جنس الطلاب، وهي المستثنى منه، وكقوله تعالى: **﴿ما لهم به من علم، إلاَّ اتباعَ الظنّ﴾** (النساء ١٥٧) فاتباع الظن مخالف في الجنس للعلم، ومثله قول النابغة الذبياني:

وقفتُ فيها أصيلاً كي أسائلها ... عيتْ جواباً، وما بالربعِ من أحدِ

إلاَّ الأواريَ لأياً ما أُبيِّنُها ... والنؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلدِ

فالأواري ــ وهي محابس الخيل ــ ليست من جنس المستثنى منه وهو: أحد.

٣ ـ الاستثناء المفرَّغ:

وهذا النوع يرجع إلى طبيعة العامل النحوي، إذ يحذف فيه المستثنى منه، ويتفرَّغ العامل قبل "إلاّ" ليعملَ فيما بعدها. كما يوضحه لك المثالُ الآتي:

"ما جاء إلاَّ المجدُ"

فالفعل جاء لم يرفع فاعلاً قبل "إلاَّ"، ولم يؤثر في اسم معرب، ولذلك تجاوز تأثيرهُ الأداة، ووصل إلى الاسم بعدها وهو "المجدُ" فرفعه على أنه فاعلٌ له. وعلى هذا يكون الاستثناء المفرّغ ما جاء فيه العامل قبل "إلاّ" مؤثراً فيما بعدها، وذلك لحذف المستثنى منه. كما في الأمثلة الآتية:

ـ ما رأيت إلا علياً.

فالفعل رأيت قبل "إلاّ" تفرغ للعمل في بعدها، فنصب علياً، على أنه مفعول به، وقد حذف المستثنى منه.

ـ ما هذا إلاّ كتابٌ. المبتدأ: هذا، رفع الخبر بعد "إلا" وقد حذف المستثنى منه.

ـ ما مررتُ إلا بأخيك. فالفعل "مررت "عمل في شبه الجملة: بأخيك، لأنها تعلق به، وقد حذف المستثنى منه.

ـ ما رأيتك إلاّ باسماً. الفعل "رأيت" نصب الحال بعد "إلاّ" وقد حذف المستثنى منه.

وأنت تلاحظ في الأمثلة السابقة أنّ الاستثناء المفرغ سبقَ بأداة النفي، وهو الأصل الكثير المستقْرى من لغة العرب، إلاّ أنه في بعض الأحيان، يسبق بما يشبه النفي، وهو ثلاثة أشياء:

١ ـ النهي: تقول: لا تُعطِ إلاّ الفقيرَ، ولا تذهبْ إلا إلى السوق، ولا تنمْ إلاّ مطمئناً.

٢ ـ الاستفهام الذي خرج عن معناه إلى معنى النفي. وغالباً ما تكون أداته "هل" مثل: **﴿فهل يهلكُ إلاّ القومُ الفاسقون﴾** (الأحقاف ٣٥) أي لا يهلَكُ إلاّ الفاسقون. وقد يكون بغير "هل"، كقوله تعالى: **﴿منْ يغْفِرُ الذنوبَ إلا اللهُ﴾** (آل عمران ١٣٥). أي: لا يغفرها إلاّ الله.

٣ ـ الفعل الذي فيه معنى النفي، تقول: أبى أخوك إلا النجاحَ. فالفعل "أبى" فيه معنى النفي. فكأنك قلت: لم يرضَ أخوك إلا النجاح.

ب ـ أدواتُ الاستثناء

أدوات الاستثناء تسعٌ، هي: إلاَّ، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون، بيد وهي كما ترى مختلفة، فبعضها حرف، وبعضها: اسمٌ وبعضها: فعلٌ ولنتحدَّثْ عن كلٍ منها.

١ ـ إلاّ:

هي أمُّ أدوات الاستثناء، وأكثرها استعمالاً، إلاَّ أنها في بعض الأحيان تخرج عن معنى الاستثناء إلى معنى آخر، ونحن مضطرون هنا إلى أن نذكر معانيها كلها لأنها تدخل في البحث.

ـ الاستثناء: وهو أهم معانيها. إذ يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها مثل: هربَ الناسُ إلاّ أخاك.

ـ الحصر: وذلك إذا جعلتَ الحدثَ مقصوراً على ما بعدها، وفي هذه الحال يكون الاستثناء مفرغاً، وقد مرَّت بك أمثلته الكثيرة، وهي هنا تشبه أداة الاستثناء السابقة من حيث الدلالة، لأن ما بعدها يخرج من حكم ما قبلها، إلا أن هذا ليس هو المهم في استعمالها، فالغاية منها أن تجعل الحدث الذي يسبقها مقصوراً على ما بعدها، تأمل قول النابغة:

أبى اللهُ إلاَّ عدلَه و وفاءَهُ   فلا النكر معروفٌ، ولا العرْفُ ضائعُ

فمعنى جملة الاستثناء هنا هو: أبى الله كل شيء إلاّ عدلهُ، فالعدلُ يخرج من حكم ما قبله، ولكن ليس هذا هو المهم، بل المهم التعبير عن قصر نفي الإباء على العدل والوفاء.

وأحياناً يأتي بعد أداة الحصر جملة مؤولة بمفرد، كقول الأعشى:

لم تمشِ ميلاً، ولم تركب على جملٍ   ولم ترَ الشمس إلاَّ دونها الكللُ

وتأويلها هنا: أي لم تر الشمس إلاّ مظللة بالكلَّة. ومثله قولهم: ما تكلم فلانٌ إلا قال خيراً. أي: قائلاً خيراً، وكقوله تعالى: **﴿وما أهلكنا من قريةٍ إلا**

٣ ـ الاستثناء المفرَّغ:

وهذا النوع يرجع إلى طبيعة العامل النحوي، إذ يحذف فيه المستثنى منه، ويتفرَّغ العامل قبل "إلاّ" ليعملَ فيما بعدها. كما يوضحه لك المثالُ الآتي:

"ما جاء إلاَّ المجدُ"

فالفعل جاء لم يرفع فاعلاً قبل "إلاَّ"، ولم يؤثر في اسم معرب، ولذلك تجاوز تأثيرهُ الأداة، ووصل إلى الاسم بعدها وهو "المجدُ" فرفعه على أنه فاعلٌ له. وعلى هذا يكون الاستثناء المفرّغ ما جاء فيه العامل قبل "إلاّ" مؤثراً فيما بعدها، وذلك لحذف المستثنى منه. كما في الأمثلة الآتية:

ـ ما رأيت إلا علياً.

فالفعل رأيت قبل "إلاَّ" تفرغ للعمل في بعدها، فنصب علياً، على أنه مفعول به، وقد حذف المستثنى منه.

ـ ما هذا إلاَّ كتابٌ. المبتدأ: هذا، رفع الخبر بعد "إلا" وقد حذف المستثنى منه.

ـ ما مررتُ إلا بأخيك. فالفعل "مررت "عمل في شبه الجملة: بأخيك، لأنها تعلق به، وقد حذف المستثنى منه.

ـ ما رأيتك إلاَّ باسماً. الفعل "رأيت" نصب الحال بعد "إلاَّ" وقد حذف المستثنى منه.

وأنت تلاحظ في الأمثلة السابقة أنَّ الاستثناء المفرغ سبقَ بأداة النفي، وهو الأصل الكثير المستقْرى من لغة العرب، إلاَّ أنه في بعض الأحيان، يسبق بما يشبه النفي، وهو ثلاثة أشياء:

١ ـ النهي: تقول: لا تُعطِ إلاَّ الفقيرَ، ولا تذهبْ إلا إلى السوق، ولا تنمْ إلاَّ مطمئناً.

٢ ـ الاستفهام الذي خرج عن معناه إلى معنى النفي. وغالباً ما تكون أداتهُ "هل" مثل: **﴿فهل يهلكُ إلاَّ القومُ الفاسقون﴾** (الأحقاف ٣٥) أي لا يهلَكُ إلاَّ الفاسقون. وقد يكون بغير "هل"، كقوله تعالى: **﴿مَنْ يغْفِرُ الذنوبَ إلا اللهُ﴾** (آل عمران ١٣٥). أي: لا يغفرها إلاَّ الله.

٣ ـ الفعل الذي فيه معنى النفي، تقول: أبى أخوك إلا النجاحَ. فالفعل "أبى" فيه معنى النفي. فكأنك قلت: لم يرضَ أخوك إلا النجاح.

ب ـ أدواتُ الاستثناء

أدوات الاستثناء تسعٌ، هي: إلاَّ، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون، بيد وهي كما ترى مختلفة، فبعضها حرف، وبعضها: اسمٌ وبعضها: فعلٌ ولنتحدَّثْ عن كلٍ منها.

١ ـ إلاَّ:

هي أمُّ أدوات الاستثناء، وأكثرها استعمالاً، إلاَّ أنها في بعض الأحيان تخرج عن معنى الاستثناء إلى معنى آخر، ونحن مضطرون هنا إلى أن نذكر معانيها كلها لأنها تدخل في البحث.

ـ الاستثناء: وهو أهم معانيها. إذ يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها مثل: هربَ الناسُ إلاَّ أخاك.

ـ الحصر: وذلك إذا جعلتَ الحدثَ مقصوراً على ما بعدها، وفي هذه الحال يكون الاستثناء مفرغاً، وقد مرَّت بك أمثلته الكثيرة، وهي هنا تشبه أداة الاستثناء السابقة من حيث الدلالة، لأن ما بعدها يخرج من حكم ما قبلها، إلا أن هذا ليس هو المهم في استعمالها، فالغاية منها أن تجعل الحدث الذي يسبقها مقصوراً على ما بعدها، تأمل قول النابغة:

أبى اللهُ إلاَّ عدلَه و وفاءَهُ   فلا النكر معروفٌ، ولا العرْفُ ضائعُ

فمعنى جملة الاستثناء هنا هو: أبى الله كل شيء إلاَّ عدلهُ، فالعدلُ يخرج من حكم ما قبله، ولكن ليس هذا هو المهم، بل المهم التعبير عن قصر نفي الإباء على العدل والوفاء.

وأحياناً يأتي بعد أداة الحصر جملة مؤولة بمفرد، كقول الأعشى:

لم تمشِ ميلاً، ولم تركب على جملٍ   ولم ترَ الشمس إلاَّ دونها الكللُ

وتأويلها هنا: أي لم تر الشمس إلاَّ مظللة بالكلَّة. ومثله قولهم: ما تكلم فلانٌ إلا قال خيراً. أي: قائلاً خيراً، وكقوله تعالى: **﴿وما أهلكنا من قرية إلا**

لها منذرون﴾ (الشعراء ٢٠٨). أي منذرين إياها، وإعراب الجملة في مثل هذا: في موضع نصب على الحال.

ـــ الاستدراك: وهذا موضع آخر لا تكون فيه "إلاّ" أداة استثناء وإنما تكون فيه بمعنى لكن، ولا يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها، والكلام قبلها تامٌ كامل المعنى، كما في قوله تعالى: **﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى﴾** (طه ٢-٣) أي ما أنزلناه لشقائك، لكن أنزلناه تذكرة .

ـــ بمعنى "غير": وكذلك لا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها في هذه الحال ولكنها تؤدي معنى "غير" تأمل قوله تعالى: **﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا﴾**. (الأنبياء ٢٢)، فهل يمكن أن يكون معنى "إلا" الاستثناء؟ لو كان كذلك لصار المعنى كما يلي: لو كان فيهما آلهة ليس اللهُ معهم لفسدتا. وهذا يعني أنّ الفساد حصل لأنّ الله لم يكن مع الآلهة، ولو كان معهم لما حصل الفساد، وهذا معنى لا تؤديه الآيةُ، لأن معناها: لو كان في السماء والأرض آلهةٌ أخرى غير الله لفسدتا، وبهذا لا تكون "إلاّ" للاستثناء، بل بمعنى "غير".

وإعراب "إلاّ" هنا يختلف عن إعرابها في المواضع الأخرى، إذ تكون هي وما بعدها صفةً لجمع بصيغة التنكير، كما في الآية السابقة، فالموصوف فيها قوله: "آلهة" والصفة قوله: "إلا اللهُ" وقد يبدو غريباً جداً وصف النكرة بالمعرفة، إلاّ أن هذا محضُ صناعة نحوية، وتفصيل ذلك أنّ "إلاّ" وحدها هي الصفة في المعنى، لأنها بمعنى "غير" ولكنها حرف لا يتحمل الإعراب، فانتقل إلى الكلمة بعدها، وهذا التعليل ـــ وإن لم يذكره النحاة ـــ هو الوجه الذي يقبل به، وهو الوجه الذي أرادوه.

٢ ـــ غير، سوى:

وهذان اسمان، ولذلك يعربان إعراب الاسم الذي بعد "إلاّ"، نحو: جاء الناسُ غيرَ خالدٍ، فغير اسمٍ منصوبٌ على الاستثناء، و "خالد" الذي هو المستثنى في المعنى صار مضافاً إليه في اللفظ، وتستطيع فهمَ هذا إذا وازنت بين الجمل الآتية:

رأيت الناسَ إلا خالداً = رأيت الناسَ غيرَ خالدٍ = رأيت الناسَ سوى خالدٍ.

للنحاة في إعراب إلاّ تذكرة: كلام واختلاف. انظر تفسير القرطبي ١٦٩/١١، والبحر المحيط: ٢٢٥/٦، وانظر كتابنا: المختار من أبواب النحو ص ٣٣٢ وما بعدها.

حملتُ أمتعتي إلا الكتبَ = حملت أمتعتي غيرَ الكتبِ = حملت أمتعتي سوى الكتب

ما جاء إلا خالدٌ = ما جاء غيرُ خالدٍ = ما جاء سوى خالدٍ.

و "غير وسوى" في هذا التركيب اسمان معربان، تظهر فيه الحركات على "غير" وتقدر على "سوى"[1] .

وكثيراً ما يكون الاستثناء بـ "غير" منقطعاً، كقول النابغة الذبياني في مديح الغسانيين:

ولا عيبَ فيهمْ، غير أنّ سيوفهم بهنّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

فكون سيوفهم بهن فلول من القراع ليس من جنس العيب.

٣ ـــ خلا، عدا، حاشا:

وهذه الأدوات تؤدي معنى الاستثناء، تقول: جاء القومُ خلا زيداً، أو زيدٍ، ومررتُ بهم عدا أخاك أو أخيك، وسرق الأولاد حاشا أخاك أو أخيك.

فمعنى هذه الأدوات كما ترى لا يختلف عن معنى "غير" و "إلا" ولكنها من حيث الإعراب لا تعرب أدوات استثناء، ولا أسماءً منصوبة على الاستثناء وإنما تعرب كما يلي:

ـــ جاء القومُ عدا زيداً، أو خلا زيداً، أو: حاشا زيداً.

عدا أو خلا أو حاشا: فعل ماضٍ جامدٌ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره هو "على غير المألوف" يعود إلى مصدر منتزع من الفعل المتقدم "جاء" والتقدير: عدا مجيئهم زيداً .

وزيداً: مفعول به منصوب.

وجملة: عدا زيداً: في محل نصب، حال .

[1] يرى جمهور البصريين أن "سوى" ظرف مكان، فإذا قلت: لا أبتغي جاراً سواك. كان المعنى: لا ابتغي جاراً مكانك. ولهم في هذا كلامٌ طويل.

هناك آراء أخرى ليست بذات شأن.

لم تلحق "قد" الجملة لأن فعلها جامد.

لها منذرون﴾ (الشعراء ٢٠٨). أي منذرين إياها، وإعراب الجملة في مثل هذا: في موضع نصب على الحال.

ــ الاستدراك: وهذا موضع آخر لا تكون فيه "إلاَّ" أداة استثناء وإنما تكون فيه بمعنى لكن، ولا يكون ما بعدها خارجاً من حكم ما قبلها، والكلام قبلها تامٌ كامل المعنى، كما في قوله تعالى: **﴿ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى﴾** (طه ٣٠٢) أي ما أنزلناه لشقائك، لكن أنزلناه تذكرة .

ــ بمعنى "غير": وكذلك لا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها في هذه الحال ولكنها تؤدي معنى "غير" تأمل قوله تعالى: **﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا﴾**. (الأنبياء ٢٢)، فهل يمكن أن يكون معنى "إلا" الاستثناء؟ لو كان كذلك لصار المعنى كما يلي: لو كان فيهما آلهة ليس اللهُ معهم لفسدتا. وهذا يعني أنَّ الفساد حصل لأنَّ الله لم يكن مع الآلهة، ولو كان معهم لما حصل الفساد، وهذا معنى لا تؤديه الآيةُ، لأن معناها: لو كان في السماء والأرض آلهةٌ أخرى غير الله لفسدتا، وبهذا لا تكون "إلاَّ للاستثناء، بل بمعنى "غير".

وإعراب "إلاَّ" هنا يختلف عن إعرابها في المواضع الأخرى، إذ تكون هي وما بعدها صفةً لجمع بصيغة التنكير، كما في الآية السابقة، فالموصوف فيها قوله: "آلهة" والصفة قوله: "إلا اللهُ" وقد يبدو غريباً جداً وصف النكرة بالمعرفة، إلاَّ أن هذا محضُ صناعة نحوية، وتفصيل ذلك أنَّ "إلاَّ" وحدها هي الصفة في المعنى، لأنها بمعنى "غير" ولكنها حرف لا يتحمل الإعراب، فانتقل إلى الكلمة بعدها، وهذا التعليل ــ وإن لم يذكره النحاة ــ هو الوجه الذي يقبل به، وهو الوجه الذي أرادوه.

٢ ــ غير، سوى:

وهذان اسمان، ولذلك يعربان إعراب الاسم الذي بعد "إلاَّ"، نحو: جاء الناسُ غيرَ خالدٍ، فغير اسمٍ منصوبٌ على الاستثناء، و "خالد" الذي هو المستثنى في المعنى صار مضافاً إليه في اللفظ، وتستطيع فهمَ هذا إذا وازنت بين الجمل الآتية:

رأيت الناسَ إلا خالداً = رأيت الناسَ غيرَ خالدٍ = رأيت الناسَ سوى خالدٍ.

للنحاة في إعراب إلاَّ تذكرة: كلام واختلاف. انظر تفسير القرطبي ١٦٩/١١، والبحر المحيط: ٢٢٥/٦، وانظر كتابنا: المختار من أبواب النحو ص ٣٣٢ وما بعدها.

حملتُ أمتعتي إلا الكتبَ = حملت أمتعتي غيرَ الكتبِ = حملت أمتعتي سوى الكتب

ما جاء إلا خالدٌ = ما جاء غيرُ خالدٍ = ما جاء سوى خالدٍ.

و "غير وسوى" في هذا التركيب اسمان معربان، تظهر فيه الحركات على "غير" وتقدر على "سوى" .

وكثيراً ما يكون الاستثناء بـ "غير" منقطعاً، كقول النابغة الذبياني في مديح الغسانيين:

ولا عيبَ فيهمْ، غير أنَّ سيوفهم بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائبِ

فكون سيوفهم بهن فلول من القراع ليس من جنس العيب.

٣ ــ خلا، عدا، حاشا:

وهذه الأدوات تؤدي معنى الاستثناء، تقول: جاء القومُ خلا زيداً، أو زيدٍ، ومررتُ بهم عدا أخاك أو أخيك، وسرق الأولاد حاشا أخاك أو أخيك.

فمعنى هذه الأدوات كما ترى لا يختلف عن معنى "غير" و "إلا" ولكنها من حيث الإعراب لا تعرب أدوات استثناء، ولا أسماءً منصوبة على الاستثناء وإنما تعرب كما يلي:

ــ جاء القومُ عدا زيداً، أو خلا زيداً، أو: حاشا زيداً.

عدا أو خلا أو حاشا: فعل ماضٍ جامدٌ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره هو "على غير المألوف" يعود إلى مصدر منتزع من الفعل المتقدم "جاء" والتقدير: عدا مجيئهم زيداً .

وزيداً: مفعول به منصوب.

وجملة: عدا زيداً: في محل نصب، حال .

[1] يرى جمهور البصريين أن "سوى" ظرف مكان، فإذا قلت: لا أبتغي جاراً سواك. كان المعنى: لا ابتغي جاراً مكانك. ولهم في هذا كلامٌ طويل.

هناك آراء أخرى ليست بذات شأن.

لم تلحق "قد" الجملة لأن فعلها جامد.

وهناك صورة أخرى لهذه الأدوات، وهي أن يكون ما بعدها مجروراً، فتكون حروفَ جرّ، مثل: جاء القوم عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ.

والجار والمجرور يتعلقان بالفعل المتقدم عليها .

وثمة صورة ثالثة لاستعمالها، وهي أن تدخل عليها "ما" المصدرية. وحينئذٍ لا تكون إلا أفعالاً تنصب ما بعدها، لأن "ما" المصدرية تكاد تختص بالدخول على الأفعال، تقول: جاء القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، وما حاشا زيداً. وتعرب كما يلي:

ما: مصدرية:

خلا، عدا، حاشا: فعلٌ ماضٍ جامد، والفاعلُ ضمير مستتر.. الخ.. والمصدر المؤول في محل نصب حال. والتقدير: جاء القومُ مجاوزين زيداً، والجملة صلة الموصول الحرفي، لا محل لها من الإعراب. وقد قدر المصدر – كما ترى – اسم فاعل لأن الأفعال الجامدة ليس لها مصادر.

وقد يحذف الفعل وتبقى اختصاراً وتخفيفاً في النطق، كما في قول العرب: "كل شيءٍ مهةٌ – أي سهلٌ – ما النساءَ، وذكر هنّ" والتقدير: ما خلا النساء وذكرهنّ.

٤ – ليس لا يكون:

وهذان فعلان ناقصان، إلا أنهما في الاستثناء يستتر اسمهما وجوباً: تقول: جاء الناسُ ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، ومنه قول تأبط شراً:

لا شيءَ أسرعُ مني ليس ذا عذرٍ وذا جناحٍ بجنبِ الرَّيدِ خفّاقِ[2]

٥ – بيْدَ:

وهي ملحقة بأدوات الاستثناء، وليست أصيلة فيها، لأنها لا تتصرف كما تتصرف "غير، وسوى" مثلاً، إذْ يشترط في استعمالها أن يكون الاستثناء منقطعاً،

يرى بعضهم أنها حروف جر شبيهة بالزائدة، وما بعدها مجرور لفظاً، منصوب محلاً على الاستثناء، وليس ببعيد، لأنها لا توصل معنى الفعل إلى مجرورها، وبهذا تشبه "ربّ". ولكن النحاة الثقات لا يقولون بذلك.

٢ عذر: جمع عذرة، وهي ناصية الفرس. الريدُ: أعلى الجبل.

وأن يأتي بعدها مصدرٌ مؤول مجرور بالإضافة مثل: ذهبت إلى الشاطىء بيدَ أني لم أطلْ الوقفةَ.

ج – إعراب المستثنى

النحاة مختلفون في ناصب المستثنى بـ "إلاّ" وخير آرائهم ما يذهب إلى أنه الفعلُ بوجود "إلاّ" أما "غير وسوى" فالعامل فيهما الفعل قبلهما.

أما إعرابه فعلى الشكل التالي:

١ – واجب النصب:

– يجب نصب المستثنى حين يكون الكلام قبل "إلاّ" مثبتاً تاماً، كقوله تعالى: **﴿الأخلاء يومئذٍ بعضهم لبعضٍ عدوٌ إلا المتقين﴾** (الزخرف ٦٧).

– ويجب نصبه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه كقول كعب بن مالك:

الناسُ ألبٌ علينا فيكَ ليسَ لنا إلاّ السيوفَ وأطرافَ القنا وزرُ

وقولِ الكميت بن زيد:

وما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحقِ مذهبُ[1].

– ويجب نصبه في لهجة سكان الحجاز إذا كان منقطعاً، فقد كانوا ينشدون قولَ النابغةِ بنصب "الأواري":

وقفتُ فيها أصيلاناً أسائلها عيَّتْ جواباً، وما بالربعِ من أحدِ

إلاّ الأواري..الخ..

أما التميميون فقد كانوا يبدلونه من المستثنى منه، وينشدون شعر النابغة بالرفع، بدلاً من محل "أحد".

٢ – جواز النصب وغيره:

ويجوز نصبه إذا كان الكلام قبل "إلاّ" تاماً منفياً مثل: ما جاء القومُ إلا سعيداً، ويجوز هنا وجه آخر، وهو جعل الاسم بعد "إلا" بدلاً تابعاً في إعرابه للمستثنى منه، مثل: ما جاء القوم إلا سعيد، وما رأيت القومَ إلا سعيداً.

١ وتفصيل ذلك أن المستثنى إما أن يكون منصوباً على الاستثناء وإما أن يكون بدلاً من المستثنى منه وحين يتقدم على المستثنى منه لا يمكن أن يكون بدلاً منه، ولذلك وجب نصبه على الاستثناء.

وهناك صورة أخرى لهذه الأدوات، وهي أن يكون ما بعدها مجروراً، فتكون حروفَ جرّ، مثل: جاء القوم عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ.

والجار والمجرور يتعلقان بالفعل المتقدم عليها .

وثمة صورة ثالثة لاستعمالها، وهي أن تدخل عليها "ما" المصدرية. وحينئذٍ لا تكون إلا أفعالاً تنصب ما بعدها، لأن "ما" المصدرية تكاد تختص بالدخول على الأفعال، تقول: جاء القومُ ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، وما حاشا زيداً. وتعرب كما يلي:

ما: مصدرية:

خلا، عدا، حاشا: فعل ماضٍ جامد، والفاعل ضمير مستتر.. الخ.. والمصدر المؤول في محل نصب حال. والتقدير: جاء القومُ مجاوزين زيداً، والجملة صلة الموصول الحرفي، لا محل لها من الإعراب. وقد قدر المصدر ـ كما ترى ـ اسم فاعل لأن الأفعال الجامدة ليس لها مصادر.

وقد يحذف الفعل وتبقى اختصاراً وتخفيفاً في النطق، كما في قول العرب: "كل شيءٍ مههٌ ـ أي سهلٌ ـ ما النساءَ، وذكر هنّ" والتقدير: ما خلا النساء وذكرهنّ.

٤ ـ ليس لا يكون:

وهذان فعلان ناقصان، إلا أنهما في الاستثناء يستتر اسمهما وجوباً: تقول: جاء الناسُ ليس زيداً، أو لا يكون زيداً، ومنه قول تأبط شراً:

لا شيءَ أسرعُ مني ليس ذا عذرٍ   وذا جناحٍ بجنبِ الرَّيدِ خفّاقِ[2]

٥ ـ بيْدَ:

وهي ملحقة بأدوات الاستثناء، وليست أصيلة فيها، لأنها لا تتصرف كما تتصرف "غير، وسوى" مثلاً، إذْ يشترط في استعمالها أن يكون الاستثناء منقطعاً،

يرى بعضهم أنها حروف جر شبيهة بالزائدة، وما بعدها مجرور لفظاً، منصوب محلاً على الاستثناء، وليس ببعيد، لأنها لا توصل معنى الفعل إلى مجرورها، وبهذا تشبه "ربّ". ولكن النحاة الثقات لا يقولون بذلك.

[2] عذر: جمع عذرة، وهي ناصية الفرس. الريدُ: أعلى الجبل.

وأن يأتي بعدها مصدرٌ مؤول مجرور بالإضافة مثل: ذهبت إلى الشاطىء بيدَ أني لم أطلْ الوقفةَ.

ج ـ إعراب المستثنى

النحاة مختلفون في ناصب المستثنى بـ "إلاّ" وخير آرائهم ما يذهب إلى أنه الفعلُ بوجود "إلاّ" أما "غير وسوى" فالعامل فيهما الفعل قبلهما.

أما إعرابه فعلى الشكل التالي:

١ ـ واجب النصب:

ـ يجب نصب المستثنى حين يكون الكلام قبل "إلاّ" مثبتاً تاماً، كقوله تعالى: **﴿الأخلاء يومئذٍ بعضهم لبعضٍ عدوٌ إلا المتقين﴾** (الزخرف ٦٧).

ـ ويجب نصبه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه كقول كعب بن مالك:

الناسُ ألبٌ علينا فيكَ ليسَ لنا   إلاّ السيوفَ وأطرافَ القنا وزرُ

وقولِ الكميت بن زيد:

وما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ   وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ[1].

ـ ويجب نصبه في لهجة سكان الحجاز إذا كان منقطعاً، فقد كانوا ينشدون قولَ النابغةِ بنصب "الأواري":

وقفتُ فيها أصيْلاناً أسائلها   عيَّتْ جواباً، وما بالربعِ من أحدِ
إلاّ الأواري..الخ..

أما التميميون فقد كانوا يبدلونه من المستثنى منه، وينشدون شعر النابغة بالرفع، بدلاً من محل "أحد".

٢ ـ جواز النصب وغيره:

ويجوز نصبه إذا كان الكلام قبل "إلاّ" تاماً منفياً مثل: ما جاء القومُ إلا سعيداً، ويجوز هنا وجه آخر، وهو جعل الاسم بعد "إلا" بدلاً تابعاً في إعرابه للمستثنى منه، مثل: ما جاء القوم إلا سعيد، وما رأيت القومَ إلا سعيداً.

---

[1] وتفصيل ذلك أن المستثنى إما أن يكون منصوباً على الاستثناء وإما أن يكون بدلاً من المستثنى منه وحين يتقدم على المستثنى منه لا يمكن أن يكون بدلاً منه، ولذلك وجب نصبه على الاستثناء.

ويلحق بالنفي في هذا الأسلوب: النهي، والاستفهام الإنكاريُّ، والفعل الذي فيه معنى النفي مثل: أبى.

ومرَّ بنا أيضاً أن بني تميم يجعلون المستثنى في الاستثناء المنقطع بدلاً من المستثنى منه.

٣ ــ الاستثناء المفرَّغ:

أما في الاستثناء المفرغ فالاسم بعد "إلا" يخضع للعامل الذي قبلها، وقد مرَّ بنا هذا فلا نعيده.

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلاَّ ساعة من نهار، بلاغ، فهل يهلك إلاَّ القوم الفاسقون﴾** (الأحقاف ٣٥)

٢ ــ **﴿ويأبى الله إلاَّ أن يتمَّ نوره، ولو كره الكافرون﴾** (التوبة ٣٢)

٣ ــ قال ذو الرمة:

هل الناسُ إلا نحن أم هل لغيرنا ... بني خِنْذِفٍ إلا العواريِّ مِنْبَرُ

٤ ــ قال الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً ... فإنا نحنُ أفضلهم فعالاً

٥ ــ قال النابغة الذبياني:

فما وجدتُ بها شيئاً ألوذُ به ... إلا الثمامَ، وإلا موقد النارِ

٦ ــ قال عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مفارقهُ أخوهُ ... لعمرُ أبيك إلاَّ الفرقدانِ

٧ ــ قال زهير:

وما الحربُ إلا ما علمتم وذُقتُمُ ... و ما هو عنها بالحديثِ المرجمِ

المنادى

النداء أسلوب من أساليب العربية يكثر استعماله في الكلام، ولذلك يحذف فيه ما لا يحذف في غيره من الأساليب، ولهذا كان القدماء يقولون: النداء باب حذفٍ وتغيير.

آ ــ أدوات النداء:

١ ــ يا:

هذه أولى أدوات النداء، وأكثرها استعمالاً، ولذلك كانت أمَّ الباب، كما يقول القدماء، نادى بها العربُ القريبَ والبعيد، واستعملوها في نداء الاستغاثة والتعجب والندبة، ولا ينادى لفظ الجلالة إلا بها، ولا يقدَّر من أدوات النداء غيرها مع المنادى الذي حذفت أداته، ولم يستعمل القرآن الكريم غيرها من الأدوات.

ولا يجوز حذف "يا" إلا مع المنادى المعرفة، كقوله تعالى: **﴿يوسف أعرضْ عن هذا﴾** (يوسف ٢٩). أي يا يوسف، وقول صخر بن عمرو يرثي أخاه معاوية:

إذا ما امرؤ أهدى لميتٍ تحيةً ... فحيَّاكَ ربُّ العرشِ عني معاويا

أي: يا معاوي.

ولا يجوز حذفها مع المنادى النكرة، لأن النكرة عامة شائعة، فإذا لم تذكر قبلها أداة النداء حدث اللبس، فلا تقول: رجلاً أقبلْ.

إلا أن النصوص المنقولة من الشعر والأمثال حملت هذه الظاهرة، إذْ حذفت "يا" فيما أشبه المعرفة، كالنكرة المقصودة، يقول الأعشى:

وحتى يبيتَ القومُ في الصفِ ليلةً ... يقولون: نور صبحُ، والليلُ عاتمُ

وتقديره: نورْ يا صبحُ، ويقول بشر بن أبي خازم:

فباتَ يقولُ: أصبحْ ليلُ، حتى ... تجلى عن صريمتهِ الظلامُ

أي: أصبحْ ياليلُ، ومن أمثالهم المسموعة: أصبح ليلُ، وأطرق كرا، وافتدِ

انظر مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ برقم: ٢١٣٢.

نفسه: ١/٤٣١. برقم: ٢٢٧٣.

ويلحق بالنفي في هذا الأسلوب: النهي، والاستفهام الإنكاريُّ، والفعل الذي فيه معنى النفي مثل: أبى.

ومرَّ بنا أيضاً أن بني تميم يجعلون المستثنى في الاستثناء المنقطع بدلاً من المستثنى منه.

٣ ـ الاستثناء المفرَّغ:

أما في الاستثناء المفرغ فالاسم بعد "إلا" يخضع للعامل الذي قبلها، وقد مرَّ بنا هذا فلا نعيده.

شواهد للتدريب

١ ـ **﴿كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلاَّ ساعة من نهار، بلاغ، فهل يهلك إلاَّ القوم الفاسقون﴾** (الأحقاف ٣٥)

٢ ـ **﴿ويأبى الله إلاَّ أن يتمَّ نوره، ولو كره الكافرون﴾** (التوبة ٣٢)

٣ ـ قال ذو الرمة:

هل الناسُ إلا نحن أم هل لغيرنا | بني خِنْذِفٍ إلا العواريِّ مِنْبَرُ

٤ ـ قال الأخطل:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً | فإنا نحنُ أفضلهم فعالاً

٥ ـ قال النابغة الذبياني:

فما وجدتُ بها شيئاً ألوذُ بهِ | إلا الثمامَ، وإلا موقد النارِ

٦ ـ قال عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مفارقهُ أخوهُ | لعمرُ أبيك إلاَّ الفرقدانِ

٧ ـ قال زهير:

وما الحربُ إلا ما علمتم وذُقتُمُ | وما هو عنها بالحديثِ المرجمِ

المنادى

النداء أسلوب من أساليب العربية يكثر استعماله في الكلام، ولذلك يحذف فيه ما لا يحذف في غيره من الأساليب، ولهذا كان القدماء يقولون: النداء باب حذفٍ وتغيير.

آ ـ أدوات النداء:

١ ـ يا:

هذه أولى أدوات النداء، وأكثرها استعمالاً، ولذلك كانت أمَّ الباب، كما يقول القدماء، نادى بها العربُ القريبَ والبعيد، واستعملوها في نداء الاستغاثة والتعجب والندبة، ولا ينادى لفظ الجلالة إلا بها، ولا يقدَّر من أدوات النداء غيرها مع المنادى الذي حذفت أداته، ولم يستعمل القرآن الكريم غيرها من الأدوات.

ولا يجوز حذف "يا" إلا مع المنادى المعرفة، كقوله تعالى: **﴿يوسف أعرضْ عن هذا﴾** (يوسف ٢٩). أي يا يوسف، وقول صخر بن عمرو يرثي أخاه معاوية:

إذا ما امرؤ أهدى لميتٍ تحيةً | فحيَّاكَ ربُّ العرشِ عني معاويا

أي: يا معاوي.

ولا يجوز حذفها مع المنادى النكرة، لأن النكرة عامة شائعة، فإذا لم تذكر قبلها أداة النداء حدث اللبس، فلا تقول: رجلاً أقبلْ.

إلا أن النصوص المنقولة من الشعر والأمثال حملت هذه الظاهرة، إذْ حذفت "يا" فيما أشبه المعرفة، كالنكرة المقصودة، يقول الأعشى:

وحتى يبيتَ القومُ في الصفِ ليلةً | يقولون: نور صبحُ، والليلُ عاتمُ

وتقديره: نورْ يا صبحُ، ويقول بشر بن أبي خازم:

فباتَ يقولُ: أصبحْ ليلُ، حتى | تجلى عن صريمتهِ الظلامُ

أي: أصبحْ ياليلُ، ومن أمثالهم المسموعة: أصبح ليلُ، وأطرق كرا، وافتدِ

انظر مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ برقم: ٢١٣٢.

نفسه: ١/٤٣١. برقم: ٢٢٧٣.

مخنوقُ ، وتقديرها": ياليلُ، ويا كروان، ويا مخنوقُ.

٢ ــ أ ــ أي:

وهاتان الأداتان لنداء القريب، لخلوهما من الصوت الممدود، كقولك: أخالدُ اقبلْ. أيْ بني وكقول كثير عزّة:

ألمْ تسمعي أيْ عبدَ في رونقِ الضحى   بكاءَ حماماتٍ، لهنَّ هديرُ

وقول عبدِ يغوث الحارثي:

أقولُ و قد شدُّوا لساني بنسعةٍ   أمعشرَ تيمٍ أطلقوا من لسانيا

٣ ــ آ، أيا، هيا:

وهذه الأدوات ينادي بها البعيد، لما فيها من اصوات المد التي تنبه المنادى، كقول ذي الرمة:

أيا ظبيةَ الوعساءِ بينَ جلاجلٍ   وبينَ النقا آأنتِ أم أمُّ سالمِ

وقول قيس بنِ الملوح:

أيا جبليْ نعمانِ باللهِ خليا   نسيمَ الصبَّا يخلصْ إليَّ نسيمها

وكقول الآخر:

هيا أمَّ عمروٍ هل لي اليومَ عندكمْ   بغيبةِ أبصارِ العداةِ سبيلُ

٤ ــ وا:

وهذه أداةٌ تستعمل غالباً في الندبة، وهو أسلوب من أساليب النداء سيمر بك بعد قليل، كقولهم: وا عمراه. ويرى بعضُ النحويين أنها تستعمل أحياناً في النداء الحقيقي، وبين أيديهم بعض الشواهد.

وتستعمل هذه الأدوات مع المنادى المجرد من "ال" فلا يقال: يا الرجلُ، ويا الخادمُ، بل يؤتى بـ "أي" مع "ها" التي للتنبيه، وتجعل منادى، ثم بالمنادى الأصلي ويجعل تابعاً لها مثل: يا أيها الرجلُ أو يؤتى باسم الإشارة، فينادى، ويجعل المنادى تابعاً أيضاً، تقول: يا هذا الرجلُ.

[1] نفسه: ٢/ ٧٨. برقم: ٢٧٦٥.

هذا هو أسلوب العربية في نداء ما لحقته "ال"، ولكن هذا الأسلوب لا يتبع مع لفظ الجلالة "الله" على الرغم من لحاقها به، فهو ينادى بأداة النداء "يا" مباشرة، تقول: يا اللهُ، وعلة هذا أنه اسم لزمته "أل" لزوماً دائماً، وكثر في كلام العرب، فصارت "أل" كأنها من أصوله.

على أنه قد تحذف "يا"، ويعوّض عنها بـ "ميم" مشددة في نهاية اللفظ، فيصير: اللّهُمَّ.

ب ــ إعراب المنادى

وبين النحاة خلاف ليس بذي قيمة في عامل المنادى، فهم يجعلونه مفعولاً به غير مباشر، وبنصبه في زعم بعضهم فعلٌ محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، ويرى فريق آخرٌ أنه منصوب بأداة النداء التي حلت محلَّ الفعل المحذوف.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإن المنادى في إعرابه نوعان:

١ ــ معربٌ منصوب:

وذلك في ثلاث حالات:

آ ــ أن يكون مضافاً: نحو قوله تعالى: **﴿يا أخت هارون ما كان أبوكِ امرأ سوءٍ، وما كانت أمُّكِ بغيا﴾** (مريم ٢٨). ونحو قول عبد الله بنِ كعب العميري:

أيا نخلتي مرانَ هلْ لي إليكما   على غفلاتِ الكاشحين سبيلُ

ب ــ أن يكون شبيهاً بالمضاف: وهو ما جاء بعده شيء متمِّمٌ لمعناه، وذلك أن يكون المنادى عاملاً فيه أو موصوفا له، كما في الأمثلة الآتية:

ــ يا رافعاً علمَ البلادِ، المنادى "رافعاً" اسم فاعل، جاء بعده اسم تمم معناه، إذ خصص الرفع بعلم البلاد، وهو مفعول به للمنادى "رافعاً".

ــ يا محموداً ذكرهُ: المنادى اسم مفعول، و "ذكره" نائب فاعل له.

ــ يا حسناً وجههُ: المنادى صفة مشبهة، ووجهه فاعل له.

ــ يا أكرمَ من حاتمٍ: المنادى اسم تفضيل، ومن حاتم، معلقان به.

ــ يا عشرينَ رجلاً: المنادى اسم مبهم، ورجلاً: تمييز موضح له.

ويلحق بهذا المنادى الموصوف، نحو: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم" وكقول ذي الرمة:

مخنوقُ ، وتقديرها": ياليلُ، ويا كروان، ويا مخنوقُ.

٢ ــ أ ــ أي:

وهاتان الأداتان لنداء القريب، لخلوهما من الصوت الممدود، كقولك: أخالدُ اقبلْ. أيْ بني وكقول كثير عزّة:

ألمْ تسمعي أيْ عبدَ في رونقِ الضحى ... بكاءَ حماماتٍ، لهنَّ هديرُ

وقول عبدِ يغوث الحارثي:

أقولُ و قد شدُّوا لساني بنسعةٍ ... أمعشرَ تيمٍ أطلقوا من لسانيا

٣ ــ آ، أيا، هيا:

وهذه الأدوات ينادي بها البعيد، لما فيها من اصوات المد التي تنبه المنادى، كقول ذي الرمة:

أيا ظبيةَ الوعساءِ بينَ جلاجلٍ ... وبين النقا آأنتِ أم أمُّ سالمِ

وقول قيس بنِ الملوح:

أيا جبليْ نعمانِ باللهِ خليا ... نسيمَ الصبَّا يخلصْ إليَّ نسيمها

وكقول الآخر:

هيا أمَّ عمروٍ هل لي اليومَ عندكمْ ... بغيبةِ أبصارِ العداةِ سبيلُ

٤ ــ وا:

وهذه أداةٌ تستعمل غالباً في الندبة، وهو أسلوب من أساليب النداء سيمر بك بعد قليل، كقولهم: وا عمراه. ويرى بعضُ النحويين أنها تستعمل أحياناً في النداء الحقيقي، وبين أيديهم بعض الشواهد.

وتستعمل هذه الأدوات مع المنادى المجرد من "ال" فلا يقال: يا الرجلُ، ويا الخادمُ، بل يؤتى بـ "أي" مع "ها" التي للتنبيه، وتجعل منادى، ثم بالمنادى الأصلي ويجعل تابعاً لها مثل: يا أيها الرجلُ أو يؤتى باسم الإشارة، فينادى، ويجعل المنادى تابعاً أيضاً، تقول: يا هذا الرجلُ.

[١] نفسه: ٢/ ٧٨. برقم: ٢٧٦٥.

هذا هو أسلوب العربية في نداء ما لحقته "ال"، ولكن هذا الأسلوب لا يتبع مع لفظ الجلالة "الله" على الرغم من لحاقها به، فهو ينادى بأداة النداء "يا" مباشرة، تقول: يا اللهُ، وعلة هذا أنه اسم لزمته "أل" لزوماً دائماً، وكثر في كلام العرب، فصارت "أل" كأنها من أصوله.

على أنه قد تحذف "يا"، ويعوّض عنها بـ "ميم" مشددة في نهاية اللفظ، فيصير: اللّهُمَّ.

ب ــ إعراب المنادى

وبين النحاة خلاف ليس بذي قيمة في عامل المنادى، فهم يجعلونه مفعولاً به غير مباشر، وبنصبه في زعم بعضهم فعلٌ محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، ويرى فريق آخرٌ أنه منصوب بأداة النداء التي حلت محلَّ الفعل المحذوف.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فإن المنادى في إعرابه نوعان:

١ ــ معربٌ منصوب:

وذلك في ثلاث حالات:

آ ــ أن يكون مضافاً: نحو قوله تعالى: ﴿**يا أخت هارون ما كان أبوكِ امرأ سوءٍ، وما كانت أمُّكِ بغيا**﴾ (مريم ٢٨). ونحو قول عبد الله بنِ كعب العميري:

أيا نخلتي مرانَ هلْ لي إليكما ... على غفلاتِ الكاشحين سبيلُ

ب ــ أن يكون شبيهاً بالمضاف: وهو ما جاء بعده شيء متممٌ لمعناه، وذلك أن يكون المنادى عاملاً فيه أو موصوفا له، كما في الأمثلة الآتية:

ــ يا رافعاً علمَ البلادِ، المنادى "رافعاً" اسم فاعل، جاء بعده اسم تمم معناه، إذ خصص الرفع بعلم البلاد، وهو مفعول به للمنادى "رافعاً".

ــ يا محموداً ذكرهُ: المنادى اسم مفعول، و "ذكره" نائب فاعل له.

ــ يا حسناً وجههُ: المنادى صفة مشبهة، ووجهه فاعل له.

ــ يا أكرمَ من حاتمٍ: المنادى اسم تفضيل، ومن حاتم، معلقان به.

ــ يا عشرينَ رجلاً: المنادى اسم مبهم، ورجلاً: تمييز موضح له.

ويلحق بهذا المنادى الموصوف، نحو: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم" وكقول ذي الرمة:

أداراً بحُزْوى هِجْتِ للعين عَبْرَةً   فماءُ الهوى يرفضُّ أو يترقرقُ

فجملة: يرجى، صفة للمنادى: عظيماً. وشبه الجملة: بحزوى: معلقة بصفة محذوفة للمنادى: داراً. والصفة متممة لمعنى الموصوف .

ج ـ أن يكون نكرة غير مقصودة: النكرة ضربان، ضرب يكون معيناً مقصوداً، وآخر لا يقصد منه تعيين، فإذا قال الرجل الجاهل: يا متعلماً هنيئاً لك، فإنه لا يقصد إنساناً متعلماً خاصاً، يراه أمامه، أو يتخيله، وإنما يعني كل إنسان تعلم، ومن ذلك قول عبد يغوث:

فيا راكباً إما عرضتَ فبلغنْ   نداماي من نجرانَ أن لا تلاقيا

فالشاعر هنا لا ينادي راكباً خاصاً معيناً، بل يشمل بندائه كلَّ راكب.

٢ ـ مبني على ما يرفعُ به:

ويبنى على الضم في حالين:

آ ـ أن يكون علماً مفرداً: وذلك إذا كان المنادى اسم علم، لا يزيد على لفظ واحد، كما لو نودي، أحمد، أو سمير، أو عدنان، أو زينب، أو.. كقول عروةَ بن حزام:

أعفراء كم منْ زفْرةٍ قدْ أذقْتني   وحزْنٍ ألجَّ العينَ بالهملانِ

فقوله: أعفراءُ، منادى علم مفرد، مبني على الضم في محل نصب.

ب ـ أن يكون نكرةً مقصودة: وذلك كقول الأعشى:

قالتْ هريرةُ لما جئتُ زائرها   ويلي عليكَ، وويلي منكَ يا رجلُ

ومثله قولك: يا قارئان، ويا سابحون، فالأول مبين على الألف في محل نصب. والثاني: مبني على الواو في محل نصب.

* * *

يرى بعض النحويين أن الشبيه بالمضاف يقتصر على ما كان فيه المنادى عاملاً أو معطوفاً عليه، ولا يلحقون به المنادى الموصوف، ثم هم يقولون بترجيح نصب المنادى الموصوف دون أن يدخلوه بحالٍ من الحالات الثلاث التي ينصب فيها المنادى.

وقد يكون المنادى مبنياً قبل النداء، كما لو ناديت: سيبويهِ، أو حذامِ، أو اسم الإشارة، وفي هذه الحال يكون البناء على الضم مقدراً تقديراً، تقول مثلاً في نداء اسم الإشارة: يا هذا، ما يلي: يا: أداة نداء، وهذا، منادى مبني على الضم المقدر على آخره، منع ظهوره اشتغال المحل بالبناء السابق على السكون، في محل نصب.

٣ ـ حالات خاصة في إعرابه:

يكثر نداء العلم المفرد في كلام العرب متبوعاً بـ: ابن، ابنة، مثل: يا خالدُ بن الوليدِ، يا سعدُ بن معاذ، ولهذه الكثرة تسامحوا في إعرابه فكانوا ينصبونه تارةً إتباعاً لكلمة: ابن، ويبنونه على الضم تارة أخرى. يقولون: يا خالدَ بنَ الوليد، ويقولون: يا خالدُ بنَ الوليد.

ويفعلون مثل هذا في المنادى إذا كرر مثل: يا خالدَ خالدَ العربِ.

قال جرير:

يا تيمَ تيمَ عديٍ لا أبا لكمُ   لا يلقينَّكمُ في سوءةٍ عمرُ

فكان العرب ينشدونه بنصب المنادى حيناً، وببنائه على الضم حيناً آخر.

وفي الشعر قد ينوَّن المنادى، وهو علم مفردُ، ومن حقه أن يكون مبنياً، ويظهر أن العربَ لم يكونوا يلتزمون في تنوينه إعراباً خاصاً. فمنهم من يلحق به التنوين، وهو مبني على الضمِ كالأحوص في قوله:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها   وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

وبشر بن أبي خازم في رثاء أخيه "سمير":

يا سميرٌ منْ للنساءِ إذا ما   قحطَ الفقرُ أمهاتِ العيالِ

ومنهم من ينونه، ويرده إلى النصب كما فعل المهلهل في قوله:

ضربتْ صدرها إليَّ وقالتْ   يا عدياً، لقد وقتْكَ الأواقي

وقد اختلف النحاة في أفصح الأسلوبين، ولم يصلوا إلي شيء، لأنهما كليهما من كلامهم.

أداراً بحُزْوَى هِجْتِ للعين عبْرَةً   فماءُ الهوى يرفضُّ أو يترقرقُ

فجملة: يرجى، صفة للمنادى: عظيماً. وشبه الجملة: بحزوى: معلقة بصفة محذوفة للمنادى: داراً. والصفة متممة لمعنى الموصوف .

ج ـ أن يكون نكرة غير مقصودة: النكرة ضربان، ضرب يكون معيناً مقصوداً، وآخر لا يقصد منه تعيين، فإذا قال الرجل الجاهل: يا متعلماً هنيئاً لك، فإنه لا يقصد إنساناً متعلماً خاصاً، يراه أمامه، أو يتخيله، وإنما يعني كل إنسان تعلم، ومن ذلك قول عبد يغوث:

فيا راكباً إما عرضتَ فبلغنْ   نداماي من نجرانَ أن لا تلاقيا

فالشاعر هنا لا ينادي راكباً خاصاً معيناً، بل يشمل بندائه كلَّ راكب.

٢ ـ مبني على ما يرفعُ به:

ويبنى على الضم في حالين:

آ ـ أن يكون علماً مفرداً: وذلك إذا كان المنادى اسم علم، لا يزيد على لفظ واحد، كما لو نودي، أحمد، أو سمير، أو عدنان، أو زينب، أو.. كقول عروةَ بن حزام:

أعفراء كم منْ زفْرةٍ قدْ أذقْتني   وحزْنٍ ألجَّ العينَ بالهملانِ

فقوله: أعفراءُ، منادى علم مفرد، مبني على الضم في محل نصب.

ب ـ أن يكون نكرةً مقصودة: وذلك كقول الأعشى:

قالتْ هريرةُ لما جئتُ زائرها   ويلي عليكَ، وويلي منكَ يا رجلُ

ومثله قولك: يا قارئان، ويا سابحون، فالأول مبين على الألف في محل نصب. والثاني: مبني على الواو في محل نصب.

* * *

يرى بعض النحويين أن الشبيه بالمضاف يقتصر على ما كان فيه المنادى عاملاً أو معطوفاً عليه، ولا يلحقون به المنادى الموصوف، ثم هم يقولون بترجيح نصب المنادى الموصوف دون أن يدخلوه بحالٍ من الحالات الثلاث التي ينصب فيها المنادى.

وقد يكون المنادى مبنياً قبل النداء، كما لو ناديت: سيبويهِ، أو حذامِ، أو اسم الإشارة، وفي هذه الحال يكون البناء على الضم مقدراً تقديراً، تقول مثلاً في نداء اسم الإشارة: يا هذا، ما يلي: يا: أداة نداء، وهذا، منادى مبني على الضم المقدر على آخره، منع ظهوره اشتغال المحل بالبناء السابق على السكون، في محل نصب.

٣ ـ حالات خاصة في إعرابه:

يكثر نداء العلم المفرد في كلام العرب متبوعاً بـ: ابن، ابنة، مثل: يا خالدُ بن الوليدِ، يا سعدُ بن معاذ، ولهذه الكثرة تسامحوا في إعرابه فكانوا ينصبونه تارةً إتباعاً لكلمة: ابن، ويبنونه على الضم تارة أخرى. يقولون: يا خالدَ بنَ الوليد، ويقولون: يا خالدُ بنَ الوليد.

ويفعلون مثل هذا في المنادى إذا كرر مثل: يا خالدَ خالدَ العربِ.

قال جرير:

يا تيمَ تيمَ عديٍ لا أبا لكمُ   لا يلقينَّكمُ في سوءة عمرُ

فكان العرب ينشدونه بنصب المنادى حيناً، وببنائه على الضم حيناً آخر.

وفي الشعر قد ينوَّن المنادى، وهو علم مفردُ، ومن حقه أن يكون مبنياً، ويظهر أن العربَ لم يكونوا يلتزمون في تنوينه إعراباً خاصاً. فمنهم من يلحق به التنوين، وهو مبني على الضمِ كالأحوص في قوله:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها   وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

وبشر بن أبي خازم في رثاء أخيه "سمير":

يا سميرٌ منْ للنساءِ إذا ما   قحطَ الفقرُ أمهاتِ العيالِ

ومنهم من ينونه، ويرده إلى النصب كما فعل المهلهل في قوله:

ضربتْ صدرها إليَّ وقالتْ   يا عدياً، لقد وقتْكَ الأواقي

وقد اختلف النحاة في أفصح الأسلوبين، ولم يصلوا إلي شيء، لأنهما كليهما من كلامهم.

ج ـ أساليب النداء

وللنداء حالات، فقد يكون طلباً للمعونة، وقد يكون تعبيراً عن دهشة وتعجب، وقد يكون تفجعاً على مفقود، أو توجعاً من ألم، ولكل حالٍ من هذه الحالات، أسلوب من النداء يختلف عن الآخر.

١ ـ أسلوب نداء الاستغاثة:

ويتنوع ـ كما قلنا ـ معنى النداء، فأحياناً يهرع الإنسان إلى غيره، ويناديه مستغيثاً به، لينقذه من شدة، أو يعينه على مشقة، وتتألف الجملة في هذا الأسلوب من ثلاثة أشياء هي: الأداة، والمستغاث، والمستغاث له، كما في قول بشر بن أبي خازم:

فيا للناسِ للرجلِ المعنَّى طوالَ الدهرِ، إذْ طالَ الحصارُ

فالأداة هي: يا، والمستغاث به هو: الناس، والمستغاث له، هو الرجلُ المعنَّى.

على أنه كثيراً ما يحلُّ محل المستغاث له، مستغاث منه، كما في قول قيس بن ذريح:

تكنَّفني الوشاةُ فأزعجوني فيا للناسِ للواشي المطاعِ

فهو يستغيث بالناس من الواشي.

ومن الواضح في البيتين أن المستغاث به جر بلامٍ مفتوحة، على حين جر المستغاث له أو منه بلام مكسورة، وهذا هو الأصل المستقرى من كلام العرب، ومن الواضح أيضاً أن الأداة في البيتين "يا" وهي كذلك في أسلوب الاستغاثة لا يستعمل غيرها.

على أن الصورة التي يأتي عليها المستغاث به قد تتغير، فربما استغني عن اللام المفتوحة، بألف مدّ تلحقُ آخره، كما في قول الشاعر:

يا يزيدا لآملِ نيلَ عِزٌ وغنيٍ بعدَ فاقةٍ وهوانِ

وقد يخلو منهما جميعاً كقوله:

ألا يا قومْ للعجبِ العجيبِ و للغفلاتِ تعرضُ للأريبِ

أما الإعراب في هذا الأسلوب فعلى الشكل التالي:

١ ـ يا للأغنياء للفقراء:

يا: أداة نداء واستغاثة، للأغنياء: اللام: حرف جر، الأغنياء: منادى مستغاث به، مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والجار والمجرور معلقان بفعل النداء المحذوف، أو بأداة النداء[1].

للفقراء: اللام حرف جر، الفقراء: مستغاث له، مجرور باللام، والجار والمجرور معلقان بحال محذوفة من المستغاث به، والتقدير: مدعوين للفقراء، أو بفعل محذوف تقديره أدعوكم للفقراء.

٢ ـ يا يزيدا لآملٍ:

يزيدا: منادى مستغاث به، مبني على الضم في محل نصب، وحركة البناء مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف. والألف للاستغاثة.

٣ ـ يا قومِ للعَجَبِ:

قومِ: منادى مستغاث به، منصوب لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، و "ياء" المتكلم المحذوفة للتخفيف ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

٢ ـ أسلوب نداء التعجب

وهناك أسلوب آخر، يدل على تعجب من شيءٍ ما، وهو في تركيبه الأسلوبي يشبه الاستغاثة شبهاً كبيراً، فإذا تعجبت من جمال النجوم قلت: يا للنجوم!! أو يا لجمالِ النجوم!!، وإذا استهواك منظر البحر قلت: يا للبحر!! أو يا لروعة البحرِ.

ومن هذه الأمثلة يتضح لك أن المنادى المتعجَّب منه، يجرُّ بلام مفتوحة، كما يجرُّ المستغاث به في أسلوب الاستغاثة، وأن الأداة المستعملة فيه هي "يا" دون غيرها.

[1] وهناك رأي ثالث يذهب إلى أن اللام زائدة، والمستغاث به منادى، منصوب أو مبني على الضم، بحسب ما تقتضيه القواعد الإعرابية وما أثبتناه في المتن أصح، وأجرى على الأصول.

ج ـ أساليب النداء

وللنداء حالات، فقد يكون طلباً للمعونة، وقد يكون تعبيراً عن دهشة وتعجب، وقد يكون تفجعاً على مفقود، أو توجعاً من ألم، ولكل حالٍ من هذه الحالات، أسلوب من النداء يختلف عن الآخر.

١ ـ أسلوب نداء الاستغاثة:

وينوع ـ كما قلنا ـ معنى النداء، فأحياناً يهرع الإنسان إلى غيره، وينادية مستغيثاً به، لينقذه من شدة، أو يعينه على مشقة، وتتألف الجملة في هذا الأسلوب من ثلاثة أشياء هي: الأداة، والمستغاث، والمستغاث له، كما في قول بشر بن أبي خازم:

فيـا للنـاسِ للرجلِ المعنَّى ... طـوالَ الدهـرِ، إذْ طـالَ الحصـارُ

فالأداة هي: يا، والمستغاث به هو: الناس، والمستغاث له، هو الرجلُ المعنَّى.

على أنه كثيراً ما يحلُّ محل المستغاث له، مستغاث منه، كما في قول قيس بن ذريح:

تكنَّفنـي الوشـاةُ فأزعجـوني ... فيـا للنـاسِ للواشـي المطـاعِ

فهو يستغيث بالناس من الواشي.

ومن الواضح في البيتين أن المستغاث به جر بلامٍ مفتوحة، على حين جر المستغاث له أو منه بلام مكسورة، وهذا هو الأصل المستقرى من كلام العرب، ومن الواضح أيضاً أن الأداة في البيتين "يا" وهي كذلك في أسلوب الاستغاثة لا يستعمل غيرها.

على أن الصورة التي يأتي عليها المستغاث به قد تتغير، فربما استغني عن اللام المفتوحة، بألف مدّ تلحقُ آخره، كما في قول الشاعر:

يـا يزيـدا لآمـلِ نيـلَ عـزْ ... وغنـيٍ بعـدَ فاقـةٍ وهـوانِ

وقد يخلو منهما جميعاً كقوله:

ألا يـا قـومْ للعجـبِ العجيـبِ ... و للغفـلات تعـرضِ للأريـب

أما الإعراب في هذا الأسلوب فعلى الشكل التالي:

١ ـ يا للأغنياء للفقراء:

يا: أداة نداء واستغاثة، للأغنياء: اللام: حرف جر، الأغنياء: منادى مستغاث به، مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والجار والمجرور معلقان بفعل النداء المحذوف، أو بأداة النداء[١].

للفقراء: اللام حرف جر، الفقراء: مستغاث له، مجرور باللام، والجار والمجرور معلقان بحال محذوفة من المستغاث به، والتقدير: مدعوين للفقراء، أو بفعل محذوف تقديره أدعوكم للفقراء.

٢ ـ يا يزيدا لآملٍ:

يزيدا: منادى مستغاث به، مبني على الضم في محل نصب، وحركة البناء مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف. والألف للاستغاثة.

٣ ـ يا قومِ للعَجَبِ:

قومِ: منادى مستغاث به، منصوب لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، و "ياء" المتكلم المحذوفة للتخفيف ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

٢ ـ أسلوب نداء التعجب

وهناك أسلوب آخر، يدل على تعجب من شيءٍ مـا، وهـو فـي تركيبه الأسلوبي يشبه الاستغاثة شبهاً كبيراً، فإذا تعجبت من جمال النجوم قلت: يـا للنجوم!! أو يا لجمالِ النجوم!!، وإذا استهواك منظر البحر قلت: يا للبحر!! أو يا لروعة البحرِ.

ومن هذه الأمثلة يتضح لك أن المنادى المتعجَّب منه، يجرُّ بلام مفتوحة، كما يجرُّ المستغاث به في أسلوب الاستغاثة، وأن الأداة المستعملة فيه هي "يا" دون غيرها.

[١] وهناك رأي ثالث يذهب إلى أن اللام زائدة، والمستغاث به منادى، منصوب أو مبني على الضم، بحسب ما تقتضيه القواعد الإعرابية وما أثبتناه في المتن أصح، وأجرى على الأصول.

وهو مثله أيضاً في جواز الاستغناء عن اللام المفتوحة الجارة بـألف تلحق أخره، تقول مثلاً: يا نجوما، بدلاً من: يا للنجومِ، ويا بحرا، ويا سماءا. و...

على أننا نجد في هذا الأسلوب ـ وهو قائم على المجاز ـ ظاهرةً لا نجدها في أسلوب الاستغاثة هي: أنهم قد ينادون العجب نفسه، كما في قول أمرىء القيس:

ولما عقرتُ للعذارى مطيَّتي   فيا عجَبَا من رحلها المتحمِلِ

ومثله قول كثير عزّة:

فوا عجباً للقلبِ كيف اصطبارُهُ   وللنفسِ لمَّا وُطِّنَتْ كيف ذلتِ[1]

وفي نداء المتعجب منه ضرب من المبالغة والتعظيم، لأنه يشخصه، ويجعله ذا فهمٍ وإدراك، ويثير في السامع تنبهاً، حتى لكأنه يقول له: انتبه للعجب.

والإعراب الذي قدمناه في أسلوب الاستغاثة هو نفسه الذي يقدم في إعراب المنادى المتعجب منه، فلا حاجة بنا للتمثيل.

٣ ـ أسلوب نداء الندبة

ويستعمل هذا الأسلوب للتفجع، أو للتوجع، وينادى به ما يلي:

١ ـ الفقيد: كقولهم مثلاً لفقيد اسمه أحمد: وا أحمداهْ.

٢ ـ من ينـزل منزلة الفقيد: كقول الخليفة عمر، وقد نبىء بجدْبٍ أصاب بعض العرب، ومجاعة حلت بهم: وا عمراهْ. فكأنه أشار في هذا إلى أنه بمنزلة من مات لسماع هذا الخبر.

٣ ـ المتوجع له: كقولهم: وا كبداهُ.

٤ ـ المتوجع منه: نحو: وا مصيبتاه.

وفي هذا الأسلوب صوت مدٍ في بدء النداء ونهايته، لأن ذلك أكثر تعبيراً عن التحسر وأقرب إلى أن يكون صورة بدائية عن اللغة العاطفية.

أما الصور التي يتشكل بها هذا الأسلوب فهي كما يلي:

١ ـ وا أحمداهْ

[1] استعمل الأداة هنا "وا" وهو قليلٌ جداً.

وا: أداة نداء وندبة. أحمداه: منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والألف للندبة، والهاء هاء السكت. وهاء السكت هذه تحرك بالضم في ضرورة الشعر. وفي المنادى المركب تلحق هاء السكت آخر الجزء الثاني، مثل: واحرَّ قلباهْ.

٢ ـ وا أحمدا: استغني عن هاء السكت.

٣ ـ وا عمرُ: استغني عن ألف الندبة والهاء.

٤ ـ يا عمرا: حلت "يا" محل "وا" لأمن اللبَّس.

والمنادى المندوب يجب أن يكون معرفة غير مبهمة، كما في الأمثلة السابقة، أما النكرات، والمعارف المبهمة فلا تندب، وكيف يندب الإنسان من لا يعرف؟ إذ لا يقال: وا رجلاهْ، وا هذاهْ، وا منْ ذهب.. غير أنهم نادوا الاسم الموصول حين تكون صلته على شهرة، قالوا: وا من حفر زمزماه.

د ـ الترخيم في النداء

قلنا في بداية الكلام: إن النداء باب حذف وتغيير، والترخيم دليل من أدلة كثيرة على ذلك. وقد أخذ الترخيم من قولهم: امرأة رخيم الكلام. أي أن كلامها مرتّلٌ محذوف الفضول، أو أنها ناعمة النغمة، فسموا الحذف في المنادى ترخيماً، لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله. كقولهم في نداء فاطمة: يا فاطمَ، وفي نداء، أسماء: يا أسْمَ، وفي نداء سليمان: يا سُليمَ، وللترخيم شروط ثلاثة هي:

١ ـ أن يكون المنادى مفرداً علماً: ويعني هذا أنه لا ينادى ما ليس بعلم، كالنكرة المقصودة، وغير المقصودة، فلا يقال مثلاً: يا فلاَّ. أي: يا فـلاَّحُ، أو: يا فلاَّحاً. على إنه سمع من العرب ترخيم النكرة المقصودة، ففي مثلٍ لهم قالوا: أطرقْ كرا. أي يا كروان، وقالوا: يا صاح، أي: يا صاحبُ: قال امرؤ القَيس:

أصاح ترى برقاً أريك وميضه   كلمعِ اليدينِ في حبيٍ مُكلَّلِ[1]

وقالوا: يا شا أرجني أي: يا شاةُ أقيمي ولا تسرحي. وقالوا: يا ناقَ. أي: يا ناقةُ، قال أبو النجم العجلي:

[1] لمع اليدين حركتهما. الحبي: السحاب الذي يحبو في الفضاء. والمكلَّل: الذي يعلو بعضه بعضاً.

وهو مثله أيضاً في جواز الاستغناء عن اللام المفتوحة الجارة بـألف تلحـق أخره، تقول مثلاً: يا نجوما، بدلاً من: يا للنجومِ، ويا بحرا، ويا سماءا. و...

على أننا نجد في هذا الأسلوب ــ وهو قائم على المجاز ــ ظاهرةً لا نجدهـا في أسلوب الاستغاثة هي: أنهم قد ينادون العجب نفسه، كما في قول أمرىء القيس:

ولـما عقـرتُ للـعذارى مطيَّتـي   فيـا عجَبَـا مـن رحلـها المتحمِـلِ

ومثله قول كثير عزَّة:

فـوا عجـباً للقلـبِ كيـف اصطبارُهُ   ولـلـنـفسِ لمَّا وُطِّنَتْ كيف ذلـتِ[1]

وفي نداء المتعجب منه ضرب من المبالغة والتعظيم، لأنه يشخصه، ويجعلـه ذا فهمٍ وإدراك، ويثير في السامع تنبهاً، حتى لكأنه يقول له: انتبه للعجب.

والإعراب الذي قدمناه في أسلوب الاستغاثة هو نفسه الذي يقدم في إعـراب المنادى المتعجب منه، فلا حاجة بنا للتمثيل.

٣ ــ أسلوب نداء الندبة

ويستعمل هذا الأسلوب للتفجع، أو للتوجع، وينادى به ما يلي:

١ ــ الفقيد: كقولهم مثلاً لفقيد اسمه أحمد: وا أحمداهْ.

٢ ــ من ينـزل منزلة الفقيد: كقول الخليفة عمر، وقد نبيء بجدْبِ أصـاب بعض العرب، ومجاعة حلت بهم: وا عمراهْ. فكأنه أشار في هذا إلى أنه بمنزلة من مات لسماع هذا الخبر.

٣ ــ المتوجع له: كقولهم: وا كبداهُ.

٤ ــ المتوجع منه: نحو: وا مصيبتاه.

وفي هذا الأسلوب صوت مدٍ في بدء النداء ونهايته، لأن ذلك أكثر تعبيراً عن التحسر وأقرب إلى أن يكون صورة بدائية عن اللغة العاطفية.

أما الصور التي يتشكل بها هذا الأسلوب فهي كما يلي:

١ ــ وا أحمداهْ

[1] استعمل الأداة هنا "وا" وهو قليلٌ جداً.

وا: أداة نداء وندبة. أحمداه: منادى مندوب، مبني على الضم المقـدر علـى آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والألف للندبة، والهاء هـاء السكت. وهاء السكت هذه تحرك بالضم في ضرورة الشعر. وفي المنادى المركـب تلحق هاء السكت آخر الجزء الثاني، مثل: واحرَّ قلباهْ.

٢ ــ وا أحمدا: استغني عن هاء السكت.

٣ ــ وا عمرُ: استغني عن ألف الندبة والهاء.

٤ ــ يا عمرا: حلت "يا" محل "وا" لأمن اللبْس.

والمنادى المندوب يجب أن يكون معرفة غير مبهمة، كما في الأمثلة السابقة، أما النكرات، والمعارف المبهمة فلا تندب، وكيف يندب الإنسان من لا يعـرف؟ إذ لا يقال: وا رجلاهْ، وا هذاهْ، وا منْ ذهب.. غير أنهم نادوا الاسم الموصول حيـن تكون صلته على شهرة، قالوا: وا من حفر زمزماه.

د ــ الترخيم في النداء

قلنا في بداية الكلام: إن النداء باب حذف وتغيير، والترخيم دليل مـن أدلـة كثيرة على ذلك. وقد أخذ الترخيم من قولهم: امرأة رخيم الكـلام. أي أن كلامـها مرتَّلٌ محذوف الفضول، أو أنها ناعمة النغمة، فسموا الحذف في المنادى ترخيمـاً، لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله. كقولهم في نداء فاطمة: يا فاطمَ، وفي نداء، أسـماء: يا أسْمَ، وفي نداء سليمان: يا سُليمَ، وللترخيم شروط ثلاثة هي:

١ ــ أن يكون المنادى مفرداً علماً: ويعني هذا أنه لا ينادى ما ليـس بعلـم، كالنكرة المقصودة، وغير المقصودة، فلا يقال مثلاً: يا فلاَّ. أي: يا فـلاَّحُ، أو: يـا فلاَّحاً. على إنه سمع من العرب ترخيم النكرة المقصودة، ففي مثلٍ لهم قالوا: أطرقْ كرا. أي يا كروان، وقالوا: يا صاح، أي: يا صاحبُ: قال امرؤ القَيس:

أصـاح تـرى برقـاً أريـك وميضـه   كلمـعِ اليديـنِ فـي حبـيٍ مُكلَّلِ[1]

وقالوا: يا شا أرجني أي: يا شاةُ أقيمي ولا تسرحي. وقالوا: يا ناقَ. أي: يـا ناقةُ، قال أبو النجم العجلي:

[1] لمع اليدين حركتهما. الحبي: السحاب الذي يحبو في الفضاء. والمكلَّل: الذي يعلو بعضه بعضاً.

يـــا نـــــاقَ سيـــــري عنقـــاً فسـيحاً   إلـــى سليمـــــانَ، فنســـتـــــــزيحا[1]

ولكن هذا شيء قليل، ولا يمكن أن يكون مادة كافية للقياس عليها.

هذا ما تعنيه كلمة "علم". أما ما تعنيه كلمة "مفرد" فهو أنه لا يجوز ترخيـــم المنادى إذا كان جزءا من تركيب الإضافة، فلا يقال مثلاً: يا عبَ الكريم، أي: يـــا عبدَ الكريم.

على أنه ورد في لغة الشعر ترخيمٌ من هذا القبيل" ولكن جرى الحذف فيــــه على آخر المضاف إليه، لا على آخر المنادى نفسه، قال زهيرُ ابن أبي سلمى:

خـــذوا حظَّــكمْ يا آلَ عِـكْرِمَ و اذكروا   أواصــرنـــا، والرحمُ بالغيب تذْكَـــرُ

وهذا لا يجوز في النثر[2].

٢ ــ أن يكون بناؤه على أكثر من ثلاثة أحرف: وبهذا لا يجوز ترخيم مـــا كان على ثلاثة، لأنك إن حذفت منه حرفاً أبقيته على حرفين، وهذا مخـــلٌ ببنـــاء الأسماء العربية التي لا تقلّ عن ثلاثة، فلا يقال: يا حسنَ، أي يا حســـنُ، ولا يـــا مضَ، أي: يا مضرُ. ويقال: يا عثْمَ، ويا مروَ، ويا أسمَ، أي: يا عثمانُ، ويا مروانُ، ويا أسماء، قال الفرزدق:

يا مـــروَ إن مطـــيَّتي محبوســـةً   ترجـــو الحِيـــاءَ، وربُّـــها لـــم ييـــأسِ

وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

قفـــي فانظـــري يـــا اسمَ هل تعرفينه   أهـــذا المغـــيـــريُّ الذي كان يذكـــرُ

٣ ــ أن يكون منتهياً بتاء: وهذا كثير في لغة العرب، يقولون: يـــا فـــاطمَ، وياعنترَ، ويا معاوي، ويا بثينَ[3]، و.. وقال الفرزدق:

أبـــوكَ وعمـــي يـــا معـــاوي أورثـــا   تراثـــا، وأولـــى بـــالتراثِ أقاربـــهْ

---

[1] العنق: ضربٌ من السير. وسليمان هو: سليمان بن عبد الملك.

[2] اختلف النحاة في جواز ترخيم المنادى إذا كان مركباً تركيب مزج، مثل: حضرموت، وبعلبك، ودار بجرد، و. وهـــو شيء لم يسمع في لغة العرب الفصيحة، فلا حاجة بنا إلى الحديث عنه.

[3] بعض النحاة يجيز أن يرخم من هذا ما كان على ثلاثة، ويحتجون بقولهم: يا شا أرجي.

وقال حاتم الطائي:

أمـــاويَّ إنَّ الـــمـــــالَ مـــالٌ بذلـــتهُ   فـــأولـــــه شـــكرٌ، وآخـــره ذِكْـــرُ

وفي المنادى المرخم لغتان:

الأولى: أن تعدّ الاسمَ بعد الحذف تاماً سوياً لا نقص فيه، فكأنه لم يحذف منه شيء، وعلى هذا تبنيه على الضم، تقول: يا فاطمُ، يا عثْمُ، يا بثينُ، الخ..؟ وتسـمى هذه اللغة: لغة من لا ينتظرن أي أن المنادي لم ينتظر مجيء المحذوف من المنادى حتى يلحق به البناء على الضم.

الثانية: أن تجعل الاسم بعد الحذف غير تام، وتقدر في نفسك ما حذف منــه، ومن هنا تبقي الحرف الذي صار أخيراً على الحركة التي كانت لـــه فعـــل النـــداء والترخيم، تقول: يا فاطمَ، يا عثمَ، يا بثينَ، وتسمى هذه اللغة، لغة من ينتظـــر، أي ينتظر المحذوف ليحمل البناء.

هـ ــ توابع المنادى

وتوابع المنادى كثيرة التفرعات في كتب النحاة، تبدو معقدة، يتداخل بعضـــها في بعض، ويمكن ترتيبها على الشكل الآتي:

١ ــ توابع المنادى المنصوب:

يكون تابع المنادى منصوباً إلا في حالين، هما:

١ ــ أن يكون بدلاً.

٢ ــ أن يكون معطوفاً مجرداً من "أل" والإضافة.

تقول: يا أخانا الكريمَ، ويا أخي أبا فؤاد، ويا اخوتنا كلَّكم، أما فـــي الحـــالين السابقين، فيعامل معاملة المنادى المستقل، كما في المثالين الآتيين:

يا أبا الحسنِ عليُّ.

بني (عليّ) على الضم، لأنه بدلٌ من أبي الحسن، فكأنه نوديَ نداءً مســتقلاً، فقيل: يـــا أبـــا الحـــسنِ، يا عليُّ.

يـــا أبـــا الحـــسنِ وعـــليُّ.

وكذلك بني هنا على الضم لأنه معطوف ومجرد من "أل" والإضافة.

يا ناقَ سيري عنقاً فسيحاً   إلى سليمانَ، فنستزيحا[1]

ولكن هذا شيء قليل، ولا يمكن أن يكون مادة كافية للقياس عليها.

هذا ما تعنيه كلمة "علم". أما ما تعنيه كلمة "مفرد" فهو أنه لا يجوز ترخيم المنادى إذا كان جزءا من تركيب الإضافة، فلا يقال مثلاً: يا عبَ الكريم، أي: يا عبدَ الكريم.

على أنه ورد في لغة الشعر ترخيمٌ من هذا القبيل" ولكن جرى الحذف فيه على آخر المضاف إليه، لا على آخر المنادى نفسه، قال زهيرُ ابن أبي سلمى:

خذوا حظَّكمْ يا آلَ عِكْرِمَ و اذكروا   أواصرَنا، والرحمُ بالغيب تذْكَرُ

وهذا لا يجوز في النثر[2].

٢ ــ أن يكون بناؤه على أكثر من ثلاثة أحرف: وبهذا لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة، لأنك إن حذفت منه حرفاً أبقيته على حرفين، وهذا مخلٌ ببناء الأسماء العربية التي لا تقلّ عن ثلاثة، فلا يقال: يا حسنَ، أي يا حسنُ، ولا يا مضَ، أي: يا مضرُ. ويقال: يا عثْمَ، ويا مروَ، ويا أسمَ، أي: يا عثمانُ، ويا مروانُ، ويا أسماء، قال الفرزدق:

يا مروَ إن مطيَّتي محبوسةً   ترجو الحِباءَ، وربُّها لم ييأسِ

وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

قفي فانظري يا اسمَ هل تعرفينه   أهذا المغيريُّ الذي كان يذكرُ

٣ ــ أن يكون منتهياً بتاء: وهذا كثير في لغة العرب، يقولون: يا فاطمَ، وياعنترَ، ويا معاوي، ويا بثينَ[3]، و.. وقال الفرزدق:

أبوكَ وعمي يا معاوي أورثا   تراثا، وأولى بالتراثِ أقاربُه

---

[1] العنق: ضربٌ من السير. وسليمان هو: سليمان بن عبد الملك.

[2] اختلف النحاة في جواز ترخيم المنادى إذا كان مركباً تركيب مزج، مثل: حضرموت، وبعلبك، ودار بجرد، و. وهو شيء لم يسمع في لغة العرب الفصيحة، فلا حاجة بنا إلى الحديث عنه.

[3] بعض النحاة يجيز أن يرخم من هذا ما كان على ثلاثة، ويحتجون بقولهم: يا شا أرجي.

وقال حاتم الطائي:

أماويَّ إنَّ المالَ مالٌ بذلتهُ   فأولُه شكرٌ، وآخره ذِكْرُ

وفي المنادى المرخم لغتان:

الأولى: أن تعدّ الاسمَ بعد الحذف تاماً سوياً لا نقص فيه، فكأنه لم يحذف منه شيء، وعلى هذا تبنيه على الضم، تقول: يا فاطمُ، يا عثْمُ، يا بثينُ، الخ..؟ وتسمى هذه اللغة: لغة من لا ينتظرن أي أن المنادي لم ينتظر مجيء المحذوف من المنادى حتى يلحق به البناء على الضم.

الثانية: أن تجعل الاسم بعد الحذف غير تام، وتقدر في نفسك ما حذف منه، ومن هنا تبقي الحرف الذي صار أخيراً على الحركة التي كانت له قبل النداء والترخيم، تقول: يا فاطمَ، يا عثمَ، يا بثينَ، وتسمى هذه اللغة، لغة من ينتظر، أي ينتظر المحذوف ليحمل البناء.

هـ ــ توابع المنادى

وتوابع المنادى كثيرة التفرعات في كتب النحاة، تبدو معقدة، يتداخل بعضها في بعض، ويمكن ترتيبها على الشكل الآتي:

١ ــ توابع المنادى المنصوب:

يكون تابع المنادى منصوباً إلا في حالين، هما:

١ ــ أن يكون بدلاً.

٢ ــ أن يكون معطوفاً مجرداً من "أل" والإضافة.

تقول: يا أخانا الكريمَ، ويا أخي أبا فؤاد، ويا اخوتنا كلَّكم، أما في الحالين السابقين، فيعامل معاملة المنادى المستقل، كما في المثالين الآتيين:

يا أبا الحسنِ عليٌّ.

بني (عليّ) على الضم، لأنه بدلٌ من أبي الحسن، فكأنه نوديَ نداءً مستقلاً، فقيل: يا أبا الحسنِ، يا عليُّ.

يا أبا الحسنِ وعليُّ.

وكذلك بني هنا على الضم لأنه معطوف ومجرد من "أل" والإضافة.

٢ ـ توابع المنادى المبني على الضم:

آ ـ إذا كان غير معرف بـ "أل" عومل معاملة المنادى المستقل: يا زيدُ بشرُ. يا زيدُ وبشرُ، يا خالدُ صديقَ المعسرين، يا رجالُ كلكم، يا خالدُ أبا سليمانَ.

ب ـ أما إذا كان معرفاً بـ "أل" فله حالان:

الأول: أن يرفع حملاً على لفظ المنادى، وذلك إذا كان المنادى اسم إشارة، أو: أيُّها، أيَّتها، نحو: يا هذا الرجلُ، ويا أيها الرجل. قال عبيد بن الأبرص:

يا ذا المخوفنا بمقتلِ شيخهِ حجر، تمنّي صاحبِ الأحلامِ

والثاني: يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: يا زيدُ الكريمُ، والكريمَ.

و ـ صور المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له صور لفظية كثيرة، هي:

١ ـ حذف ياء المتكلم: يا غلام أقبلْ. وهذه هي اللغة الشائعة الكثيرة.

٢ ـ إثبات ياء المتكلم ساكنة أو مفتوحة: يا غلامي أقبلْ، أو: يا غلاميَ اقبلْ. ومن ذلك قول الراجز، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا لم يكُ شيءٌ يا إلهي بعدكا

٣ ـ قلب ياء المتكلم ألفاً مثل: يا غلاما ويجوز حذفها وإبقاء الفتحة نيابة عنها: يا غلامَ.

٤ ـ حذف الياء وبناء الاسم على الضم: يا غلامُ، وهذه لغة بعض العرب.

٥ ـ وإن كان معتل الآخر فتحت الياء، تقول: يافتايَ، يا قاضيَّ.

٦ ـ وإن كان المنادى أحدَ اللفظين: أب، أم، جاز فيه ما تقدم من الأوجه الأربعة الأولى، وجاز فيه قلب الياء تاء مفتوحة أو مكسورة، مثل: يا أبتَ، يا أمتَ، و: يا أبتِ، يا أمتِ. ويلحق بذلك قولهم: يا بن عمْ، يا بن أمِ، ويا بن عمَّ، ويا بن أمَّ، ويا بنة عمِ، ويا بنة عمَّ.

ملاحظة:

يذهب فريق من النحاة إلى أن المنادى قد يحذف بعد "يا" ويحتجون بشواهد شعرية، وبقراءة للكسائي وغيره. والصحيح أن "يا" هنا أداة تنبيه ليسَ غيرُ، لأن

معظم ما احتجوا به يرد فيه المنادى مذكوراً بعد قليل، فلا داعي لحذفه ثم ذكره، من ذلك قول الأخطل:

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرِ وإن كان حيانا عدىً آخرَ الدهرِ

فإذا قدرنا المنادى بعد "يا" كما يذهبون، لكان الكلام على صورة غير فصيحة، إذ يصير: ألا يا هندُ اسلمي يا هندُ هندَ بني بدر. ومثل هذا ما احتجوا به من شعر ذي الرمة، والمرقش والكميت، والعجاج، وقد يكون المنادى متقدماً، كقول العجاج:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي بسمْسَمٍ، وعن يمينِ سمسمِ

شواهد للتدريب

١ ـ **﴿يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره﴾** (هود ٨٤).

٢ ـ **﴿يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشر كوكباً﴾** (يوسف ٤).

٣ ـ **﴿قال: يا بنَ أمِ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾** (طه ٩٤).

٤ ـ **﴿وجاءت سيارة، فارسلوا واردهم، فأدلى دلوه، قال: يا بشرى، هذا غلام﴾** (يوسف ١٩).

٥ ـ **﴿قالت يا ويلتا، ألدُ وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً﴾** (هود٧٢).

٦ ـ **﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار، فقالوا: يا ليتنا نردُ ولا نكذب﴾** (الأنعام ٢٧)

٧ ـ قال زهير:

فلما عرفتُ الدارَ قلتُ لربعها ألا عِمْ صباحاً أيها الربعُ، واسلمِ

٨ ـ قال عنترة:

يا دار عبلةَ بالجواء، تلكمي وعمي صباحاً دارَ عبلة، واسلمي

٩ ـ قال عمرو بن كلثوم:

بأي مشيئةٍ عمروُ بن هندٍ تطيعُ بنا الوشاةَ، وتزدرينا

١٠ ـ قال امرؤ القيس:

فيا لكَ من ليلٍ كأن نجومهُ بكلّ مغارِ الفتلِ، شدتْ بيذبلِ

١١ ـ قال مالك بنُ الريب:

يا عاملاً تحتَ الظلامِ مطيَّةً متخايلاً، لا بلْ وغيرَ مخاتلِ

٢ ــ توابع المنادى المبني على الضم:

آ ــ إذا كان غير معرف بـ "أل" عومل معاملة المنادى المستقل: يا زيدُ بشرُ. يا زيدُ وبشرُ، يا خالدُ صديقَ المعسرين، يا رجالُ كلكم، يا خالدُ أبا سليمانَ.

ب ــ أما إذا كان معرفاً بـ "أل" فله حالان:

الأول: أن يرفع حملاً على لفظ المنادى، وذلك إذا كان المنادى اسم إشارة، أو: أيُّها، أيّتها، نحو: يا هذا الرجلُ، ويا أيها الرجل. قال عبيد بن الأبرص:

يا ذا المخوفنا بمقتلِ شيخهِ   حجر، تمنّي صاحبِ الأحلامِ

والثاني: يجوز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: يا زيدُ الكريمُ، والكريمَ.

و ــ صور المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له صور لفظية كثيرة، هي:

١ ــ حذف ياء المتكلم: يا غلام أقبلْ. وهذه هي اللغة الشائعة الكثيرة.

٢ ــ إثبات ياء المتكلم ساكنة أو مفتوحة: يا غلامي أقبلْ، أو: يا غلاميَ اقبلْ.

ومن ذلك قول الراجز، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدكا   لم يكُ شيءٌ يا إلهي بعدكا

٣ ــ قلب ياء المتكلم ألفاً مثل: يا غلاما ويجوز حذفها وإبقاء الفتحة نيابة عنها: يا غلامَ.

٤ ــ حذف الياء وبناء الاسم على الضم: يا غلامُ، وهذه لغة بعض العرب.

٥ ــ وإن كان معتل الآخر فتحت الياء، تقول: يافتايَ، يا قاضيَّ.

٦ ــ وإن كان المنادى أحدَ اللفظين: أب، أم، جاز فيه ما تقدم من الأوجه الأربعة الأولى، وجاز فيه قلب الياء تاء مفتوحة أو مكسورة، مثل: يا أبتَ، يا أمتَ، و: يا أبتِ، يا أمتِ. ويلحق بذلك قولهم: يا بن عمْ، يا بن أمِ، ويا بن عمَّ، ويا بن أمَّ، ويا بنة عمِ، ويا بنة عمَّ.

ملاحظة:

يذهب فريق من النحاة إلى أن المنادى قد يحذف بعد "يا" ويحتجون بشواهد شعرية، وبقراءة للكسائي وغيره. والصحيح أن "يا" هنا أداة تنبيه ليسْ غيرُ، لأن

معظم ما احتجوا به يرد فيه المنادى مذكوراً بعد قليل، فلا داعي لحذفه ثم ذكره، من ذلك قول الأخطل:

ألا يا اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرِ   وإن كان حيانا عدىً آخرَ الدهرِ

فإذا قدرنا المنادى بعد "يا" كما يذهبون، لكان الكلام على صورة غير فصيحة، إذ يصير: ألا يا هندُ اسلمي يا هندُ هندَ بني بدرِ. ومثل هذا ما احتجوا به من شعر ذي الرمة، والمرقش والكميت، والعجاج، وقد يكون المنادى متقدماً، كقول العجاج:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي   بسمْسَمٍ، وعن يمينِ سمسمِ

شواهد للتدريب

١ ــ **﴿يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره﴾** (هود ٨٤).

٢ ــ **﴿يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشر كوكباً﴾** (يوسف ٤).

٣ ــ **﴿قال: يا بنَ أمِ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾** (طه ٩٤).

٤ ــ **﴿وجاءت سيارة، فارسلوا واردهم، فأدلى دلوه، قال: يا بشرى، هذا غلام﴾** (يوسف ١٩).

٥ ــ **﴿قالت يا ويلتا، ألِدُ وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً﴾** (هود ٧٢)

٦ ــ **﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار، فقالوا: يا ليتنا نردُّ ولا نكذب﴾** (الأنعام ٢٧)

٧ ــ قال زهير:

فلما عرفتُ الدارَ قلتُ لربعها   ألا عِمْ صباحاً أيها الربعُ، واسلمِ

٨ ــ قال عنترة:

يا دار عبلةَ بالجواء، تكلمي   وعمي صباحاً دارَ عبلة، واسلمي

٩ ــ قال عمرو بن كلثوم:

بأي مشيئةٍ عمروُ بن هندٍ   تطيعُ بنا الوشاةَ، وتزْدرينا

١٠ ــ قال امرؤ القيس:

فيا لكَ من ليلٍ كأن نجومه   بكلّ مغارِ الفتلِ، شدتْ بيذبلِ

١١ ــ قال مالك بنُ الريب:

يا عاملاً تحتَ الظلامِ مطيَّةً   متخايلاً، لا بلْ وغيرَ مخاتلِ

الاسم المجرور

المجرور بحرف الجر

حروف الجر كثيرة، والمجرور بها في رأي القدماء، ضرب من المفعول، لأنها توصل أثر الفعل إليه، فإذا قلت: قعد خالدٌ على الأرض، رأيت المجرور ضرباً من المفعول فيه، إلاَّ أن كلمةِ الأرض لا تصلح أن تكون ظرف مكان، لأنها مختصة، ولهذا توسط حرف الجر " على" فأوصل أثر الفعل إليه. وإذا قلت: أكلتُ الطعامَ بالملعقة. رأيت المجرور واسطة تم بها الفعل، ولكن لا يمكن أن يقال: أكلتُ الطعامَ الملعقةَ، لأن أثر الفعل "أكل" لا يصل إليها، فتوسطت الباءُ لذلك، وأوصلته إليه، وعلى هذا بقية الحروف.

١ ــ معاني حروفِ الجر

ولكل حرفٍ من حروف الجر معانٍ من شأنها أن تجعله ومجروره مكملين لمعنى الفعل أو شبهه، وسنوجز الحديث عنها لكثرتها.

١ ــ منْ:

أهمَّ معانيها ابتداء الغاية في المكان، نقول: خرجتُ من المنزلِ، فابتداء الخروج كان من المنزلِ، وقد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، كقوله تعالى: **﴿لمسجدٌ أُسسَ على التقوى من أولِ يومٍ، أحقُّ أن تقومَ فيه﴾** (التوبة ١٠٨). وقولِ الحصين بن الحمام:

من الصبحِ حتى تغربَ الشمسُ لا ترى ... من الخيلِ إلاَّ خارجياً مسوَّما

وقولِ بشامة بن الغدير:

من عهدِ عادٍ كان معروفاً لنا ... أسرُ الملوكِ، وقتلها، وقتالها[1]

وتأتي بمعنى بعض وتسمى البعضية، كقولك: أكلت من التفاح. وقد تبين

[1] مجيئها لابتداء الغاية في الزمان قليل، ولذلك منعه بعض النحويين، وتأولوا الآية القرآنية. انظر شواهد للتدريب في آخر البحث.

جنساً لمبهم قبلها، مثل: عندي خاتمٌ من ذهب، وما تفعلْ من خير تجده وقد تكون معلِّلةً للحدث، كقول الفرزدق:

يغضي حياءً، ويغضى من مهابتهِ ... فما يكلَّمُ إلاَّ حينَ يبتسمُ

وقد تحذف نونها من الشعر، كقول أبي صخرٍ الهذلي:

كأنهما مِلآنَ لم يتغيرا ... وقد مرَّ للدارينِ بعد بعدنا عصرُ

أي: من الآن، وسبب الحذف أنّ نونها ساكنةٌ، واللام بعدها ساكنة أيضاً، فحذفتِ النون لأنها أشبهت حروف اللين التي تحذف عند التقاء الساكنين، لما فيها من غنَّة تضارع ما في أحرف اللين من مدّ.

٢ ــ عن:

معناها العام المجاوزة كقولك: صفحتُ عنه. ومن معانيها البدلية، كقوله تعالى: **﴿واخشوا يوماً لا يجزي والدُ عن ولده شيئاً﴾** (لقمان ٣٣).

٣ ــ على:

ومعناها الاستعلاء، وهذا قد يكون استعلاءً حسياً مادياً، وقد يكون استعلاءً معنوياً. والنوع الأول نفسهُ قسمان:

ــ حقيقي، كما لو قلت: قعد فلانٌ على الأرض، فاستعلاء القعود على الأرض حسيٌ حقيقي.

ــ مجازي: كقولهم: قعدنا في مقهى على البحر. فالمقهى ليس مستعلياً على البحر نفسه، ولكنه على مكانٍ قريب منه، إلاَّ أنه لشدة القرب جعلَ فوق البحر من باب المجاز.

أما الاستعلاء المعنوي فهو نقيضُ الحسي المادي، كقوله تعالى: **﴿من عملَ صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها﴾** (فصلت ٤٦).

وتأتي للتعليل كقولك: كافأته على عمله وبمعنى "في" كقول النابغة:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا ... وقلتُ: ألما تصحُ والشيبُ وازعُ

بمعنى "مع" مثل: رضيتهُ على علاته.

وقد تحذف ألفها في الشعر قبل "أل" كقول قطري بن الفجاءة:

الاسم المجرور

المجرور بحرف الجر

حروف الجر كثيرة، والمجرور بها في رأي القدماء، ضرب من المفعول، لأنها توصل أثر الفعل إليه، فإذا قلت: قعد خالدٌ على الأرض، رأيت المجرور ضرباً من المفعول فيه، إلاَّ أن كلمةِ الأرض لا تصلح أن تكون ظرف مكان، لأنها مختصة، ولهذا توسط حرف الجر " على" فأوصل أثر الفعل إليه. وإذا قلت: أكلتُ الطعامَ بالملعقة. رأيت المجرور واسطة تم بها الفعل، ولكن لا يمكن أن يقال: أكلتُ الطعامَ الملعقةَ، لأن أثر الفعل "أكل" لا يصل إليها، فتوسطت الباءُ لذلك، وأوصلته إليه، وعلى هذا بقية الحروف.

١ ـــ معاني حروفِ الجر

ولكل حرفٍ من حروف الجر معانٍ من شأنها أن تجعله ومجروره مكملين لمعنى الفعل أو شبهِه، وسنوجز الحديث عنها لكثرتها.

١ ـــ منْ:

أهمَّ معانيها ابتداء الغاية في المكان، نقول: خرجتُ من المنزلِ، فابتداء الخروج كان من المنزلِ، وقد تأتي لابتداء الغاية في الزمان، كقوله تعالى: ﴿**لمسجدٌ أسسَ على التقوى من أوّلِ يومٍ، أحقُّ أن تقومَ فيه**﴾ (التوبة ١٠٨). وقولِ الحصين بن الحمام:

من الصبحِ حتى تغربَ الشمسُ لا ترى من الخيلِ إلاَّ خارجياً مسوَّما

وقولِ بشامة بن الغدير:

من عهدِ عادٍ كان معروفاً لنا أسرُ الملوكِ، وقتلها، وقتالها[1]

وتأتي بمعنى بعض وتسمى البعضية، كقولك: أكلت من التفاح. وقد تبين

---

[1] مجيئها لابتداء الغاية في الزمان قليل، ولذلك منعه بعض النحويين، وتأولوا الآية القرآنية. انظر شواهد للتدريب في آخر البحث.

جنساً لمبهم قبلها، مثل: عندي خاتمٌ من ذهب، وما تفعلْ من خير تجده وقد تكون معلِّلةً للحدث، كقول الفرزدق:

يغضي حياءً، ويغضى من مهابتهِ فما يكلَّمُ إلاَّ حينَ يبتسمُ

وقد تحذف نونها من الشعر، كقول أبي صخرٍ الهذلي:

كأنهما مِلآنَ لم يتغيرا وقد مرَّ للدارينِ بعد بعدنا عصرُ

أي: من الآن، وسبب الحذف أنّ نونها ساكنةٌ، واللام بعدها ساكنة أيضاً، فحذفتَ النون لأنها أشبهت حروف اللين التي تحذف عند التقاء الساكنين، لما فيها من غنَّة تضارع ما في أحرف اللين من مدّ.

٢ ـــ عن:

معناها العام المجاوزة كقولك: صفحتُ عنه. ومن معانيها البدلية، كقوله تعالى: ﴿**واخشوا يوماً لا يجزي والدٌ عن ولده شيئاً**﴾ (لقمان ٣٣).

٣ ـــ على:

ومعناها الاستعلاء، وهذا قد يكون استعلاءً حسياً مادياً، وقد يكون استعلاءً معنوياً. والنوع الأول نفسهُ قسمان:

ـــ حقيقي، كما لو قلت: قعد فلانٌ على الأرض، فاستعلاء القعود على الأرض حسيٌّ حقيقي.

ـــ مجازي: كقولهم: قعدنا في مقهى على البحر. فالمقهى ليس مستعلياً على البحر نفسه، ولكنه على مكانٍ قريب منه، إلاَّ أنه لشدة القرب جعلَ فوق البحر من باب المجاز.

أما الاستعلاء المعنوي فهو نقيضُ الحسي المادي، كقوله تعالى: ﴿**من عملَ صالحاً فلنفسه، ومن أساء فعليها**﴾ (فصلت ٤٦).

وتأتي للتعليل كقولك: كافأته على عمله وبمعنى "في" كقول النابغة:

على حين عاتبْتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ: ألما تصحُ والشيبُ وازعُ

بمعنى "مع" مثل: رضيتهُ على علاته.

وقد تحذف ألفها في الشعر قبل "أل" كقول قطري بن الفجاءة:

غـداةَ طفـتْ علـمــاءِ بكرُ بنُ وائــلٍ   وعجــنا صدورَ الخيلِ نحـــو تميـمِ

أي: على الماء.

٤ ـ إلى:

معناها الأصيل انتهاء الغاية في المكان مثل: وصلتُ إلى الجامعة، والزمــان كقوله تعالى: **﴿ثم أتموا الصيامَ إلى الليل﴾** (البقرة ١٨٧).

وقد تكون بمعنى "مع" كقول العرب: الذودُ إلى الذود إبل[1] أو "عند"، كقــول أبـي كبير الهذلي:

أمْ لا سبيلَ إلـــى الشـبابِ، وذكـرهُ   أشـهى إلــيَّ مـن الرحيـق السلسـلِ

٥ ـ حتى:

وهي مثل " إلي"، في دلالتها على انتهاء الغاية المكانية والزمانيـــة، تقــول: سأمشي حتى بابِ الحديقة، وسأراقب السماء حتى مطلع القمرِ. وفي القرآن: **﴿سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر﴾** (القدر ٥). وقد تأتي للتعليل كقوله تعـــالى: **﴿ولا يزالــون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم﴾** (البقرة ٢١٧) وقد تكون بمعنى "إلا أن" كقــول المقنعِ الكندي:

ليــس العـطاءُ مــن الفـضولِ سماحةً   حتى تــجـودَ، ومــا لـــديك قليــلُ

٦ ـ في:

معناها الأول: الظرفية" سواء أكانت حقيقةً مثل: نمتَ في البيت، ورأيتك فـي الصباح، أم مجازاً مثل: لي في هذا أربٌ. وتكون للتعليل، كما جاء فـــي الحديــث: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها.":

٧ ـ **اللام:** ولها معانٍ كثيرةٌ جداً، أهمها الاستحقاق، مثل: الحمد للهِ، والعـزَّةُ لله. الاختصاص نحو: الثوبُ لك،والتعليل: كقول امرىء القيس:

ويــــومَ عقــرتُ للعـذارى مطيَّتـي   فيــا عجبــا مــن رحلـها المتحمَّــلِ

وقد تكون بمعنى إلى كقوله تعالى: **﴿ولو ردُّوا لعادوا لما نهوا عنه﴾** (الأنعام٨).

أي: إلى ما نهوا عنه. وتأتي ظرفية بمعنى "في" كقوله: **﴿يسألونك عن الساعة أيَّان**

[1] الذود: من ثلاث إلى عشر من النوق، وهو مثلٌ عربيٌ يعني أن القليل إذا جمع إلى القليل كثر. انظر: جمهرة الأمثــال للعسكري ٤٦٢/١.

مرساها، قلْ: إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ (الأعراب ١٨٧) أي: في وقتها.

٨ ـ الكاف:

أهم معانيها التشبيه، مثل: أنت كالأسد، والمعاني الأخرى التي تذكرها كتبُ النحــو ثانويةٌ، ومختلف فيها.

٩ ـ الباء:

معانيها كثيرةٌ، أهمها الإلصاق مثل: مررتُ بك، والتعليل نحو: عاقبته بذنبهِ، والـمصاحـبة: خـرجتُ بالسـيف. والظرفية مثل "في" نحو: **﴿ولقد نصكـم الله ببدرٍ﴾** (آل عمران ١٢٣) والبدل كقول قريط بن أنيف العنبري:

فليــتَ لــي بهـــمُ قومــاً إذا ركبـوا   شـنّوا الإغـارة فرسـاناً وركبانـــاً

أي: فليتَ لي بدلاً منهم قوماً.. وتكون الباء للتعدية نحو: **﴿ذهبَ اللهُ بنورهم﴾** (البقرة ١٧).

١٠ ـ وهناك أحرف جرٍ أخرى، كواوِ القسم وتائهِ، ومنذ ومذْ وربَّ.

٢ ـ حروف الجر الزائدة

الفرق بين حرف الجر الأصلي، وحرف الجرّ الزائد، أن الأخير لا يوصـــل أثر الفعل القاصر إلى الاسم، ويمكن الإستغناء عنه، وبهذا لا يحقق غرضاً معنويـــاً في الكلام، فــ "من" الزائدة مثلاً، لا تكون لابتداء الغاية المكانية، ولا للتعليـل، ولا لغيرهما من المعاني التي تحملها "من" الأصلية، ولكنها تكون للتوكيد فقط.

ولا يأتي زائداً من حروف الجرّ إلا "من والباء" ـ وهما اللذان اتفق النحـــاةُ على مجيئهما زائدين ـ واللام والكاف، وفي زيادتهما خلافٌ.

١ ـ مواضع زيادة "من":

ـ أن تسبقُ بنفيٍ أو ما يشبه النفي: وذلك كما في قوله تعالى: **﴿ما اتخـذَ اللهُ من ولدٍ، وما كان معه من إلهٍ﴾** (المؤمنون ٩١). فمن في الموضعينِ زائدةٌ، لأنـــها خلت من المعاني التي تناط بالحرف الأصلي، فلا توصل أثر العامل النحوي إلـــى الاسم الذي جره. وعلى هذا يكون التقدير: ما اتخذ اللهُ ولداً، وما كان معه إلهُ.

غداةَ طفتْ علماءِ بكرُ بنُ وائلٍ   وعجنا صدورَ الخيلِ نحو تميمِ

أي: على الماء.

٤ ـ إلى:

معناها الأصيل انتهاء الغاية في المكان مثل: وصلتُ إلى الجامعة، والزمان كقوله تعالى: **﴿ثم أتموا الصيامَ إلى الليل﴾** (البقرة ١٨٧).

وقد تكون بمعنى "مع" كقول العرب: الذودُ إلى الذود إبل[1] أو "عند"، كقول أبي كبير الهذلي:

أمْ لا سبيلَ إلى الشبابِ، وذكرهُ   أشهى إليَّ من الرحيق السلسلِ

٥ ـ حتى:

وهي مثل " إلي"، في دلالتها على انتهاء الغاية المكانية والزمانية، تقول: سأمشي حتى بابِ الحديقة، وسأراقب السماء حتى مطلع القمرِ. وفي القرآن: **﴿سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر﴾** (القدر ٥). وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى: **﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم﴾** (البقرة ٢١٧) وقد تكون بمعنى "إلا أن" كقول المقنعِ الكندي:

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً   حتى تجودَ، وما لديك قليلُ

٦ ـ في:

معناها الأول: الظرفية" سواء أكانت حقيقةً مثل: نمتَ في البيت، ورأيتك في الصباح، أم مجازاً مثل: لي في هذا أربٌ. وتكون للتعليل، كما جاء في الحديث: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها.":

٧ ـ اللام: ولها معانٍ كثيرةٌ جداً، أهمها الاستحقاق، مثل: الحمد للهِ، والعزَّةُ له. الاختصاص نحو: الثوبُ لك،والتعليل: كقول امرىء القيس:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيَّتي   فيا عجبا من رحلها المتحمَّلِ

وقد تكون بمعنى إلى كقوله تعالى: **﴿ولو ردُّوا لعادوا لما نهوا عنه﴾** (الأنعام٨).

أي: إلى ما نهوا عنه. وتأتي ظرفية بمعنى "في" كقوله: **﴿يسألونك عن الساعة أيَّان**

[1] الذود: من ثلاث إلى عشر من النوق، وهو مثلٌ عربيٌ يعني أن القليل إذا جمع إلى القليل كثر. انظر: جمهرة الأمثال للعسكري ٤٦٢/١.

مرساها، قلْ: إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ (الأعراب ١٨٧) أي: في وقتها.

٨ ـ الكاف:

أهم معانيها التشبيه، مثل: أنت كالأسد، والمعاني الأخرى التي تذكرها كتبُ النحو ثانويةٌ، ومختلف فيها.

٩ ـ الباء:

معانيها كثيرةٌ، أهمها الإلصاق مثل: مررتُ بك، والتعليل نحو: عاقبته بذنبهِ، والمصاحبة: خرجتُ بالسيف. والظرفية مثل "في" نحو: **﴿ولقد نصكم الله ببدرٍ﴾** (آل عمران ١٢٣) والبدل كقول قريط بن أنيف العنبري:

فليتَ لي بهمُ قوماً إذا ركبوا   شنُّوا الإغارة فرساناً وركباناً

أي: فليتَ لي بدلاً منهم قوماً.. وتكون الباء للتعدية نحو: **﴿ذهبَ اللهُ بنورهم﴾** (البقرة ١٧).

١٠ ـ وهناك أحرف جرٍ أخرى، كواوِ القسم وتائهِ، ومنذ ومذْ وربَّ.

٢ ـ حروف الجر الزائدة

الفرق بين حرف الجر الأصلي، وحرف الجرّ الزائد، أن الأخير لا يوصل أثر الفعل القاصر إلى الاسم، ويمكن الإستغناء عنه، وبهذا لا يحقق غرضاً معنوياً في الكلام، فـ "من" الزائدة مثلاً، لا تكون لابتداء الغاية المكانية، ولا للتعليل، ولا لغيرهما من المعاني التي تحملها "من" الأصلية، ولكنها تكون للتوكيد فقط.

ولا يأتي زائداً من حروف الجرّ إلا "من والباء" ـ وهما اللذان اتفق النحاةُ على مجيئهما زائدين ـ واللام والكاف، وفي زيادتهما خلافٌ.

١ ـ مواضع زيادة "من":

ـ أن تسبقُ بنفيٍ أو ما يشبه النفي: وذلك كما في قوله تعالى: **﴿ما اتخذَ اللهُ من ولدٍ، وما كان معه من إلهٍ﴾** (المؤمنون ٩١). فمن في الموضعينِ زائدةٌ، لأنها خلت من المعاني التي تناط بالحرف الأصلي، فلا توصل أثر العامل النحوي إلى الاسم الذي جره. وعلى هذا يكون التقدير: ما اتخذ اللهُ ولداً، وما كان معه إلهُ.

وتقول: لا تضربْ من أحدٍ. والتقدير: لا تضربْ أحداً، وقد سبقت بـــــ "لا" الناهية الجازمة، وهي ما يشبه النفي.

وتقول: هل ذهبَ من أحدٍ؟ من: هنا زائدة، سبقت باستفهام أداته "هلْ"، وهـو مما يشبه النفي أيضاً. ومثله في القرآن. **﴿هـلْ مـن خـالقٍ غـيرُ الله يرزقكـم﴾** (فاطر ٣٠).

ـ والشرط الثاني أن يكون مجرورها نكرةً، كما يتضح لـك مـن الأمثلة السابقة، فإذا قلت: ما قرأتُ من الكتابِ شيئاً. كانت "من" أصليةً لا زائدة. وكذلـك لا تكون زائدة في مثل: ما أكلت من التفاح، ولا: شربتُ من المـاء، لأن المجـرور معرف لا منكر.

ـ والشرط الثالث: ألا يتعدى إعرابُ مجرورها أحد ثلاثة أشياء:

ـ الفاعل: مثل: ما جاء من أحدٍ، أي: ما جاء أحدٌ.

ـ المبتدأ: مثل: هل فيكم من بطل. أي: هل فيكم بطلٌ.

ـ المفعول به: مثل: ما رأيت من أحدٍ. أي: ما رأيتُ أحداً[1].

٢ ـ مواضع زيادة الباء:

أما الباء فتزاد في المواضع الآتية:

ـ في الخبر المنفي، كخبر "ليس" مثل: ليس أخوك ببخيل. وخبر "ما" العاملة عمل "ليس" أو المهملة، مثل: **﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾** (آل عمران ١٨٢)، وخـبر "لا" كما في قول سواد بن قارب:

و كنْ لـي شفـيـعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمـغنٍ فتيلاً عن سـوادِ بـنِ قـاربِ

وخبر "كان" المنفية، كقول الشنفرى:

---

[1] هناك آراءُ أخرى في "من" الزائدة، فقد ذهب بعضهم إلى أنها قد تزادُ في الإيجاب، وقد يكون مجرورُها معرفة، واحتجَّ بقوله تعالى: "**ونكفرِ عنكم منْ سيئاتكم**" وقوله: "**وننزل من السماء من جبالٍ**" وبقول العرب: قد أصابنا من مطـر، وقد كان من حديث. (معاني القرآن، لأخفش. مصورة عن مخطوطة طهران: اللوحات ٤٥، ١٠٣، ١٤٠).
وأضاف نحويٌّ آخر أنَّ موضع مجرورها قد يكون نصباً على أنه مفعول مطلق، واحتج بقوله تعالى: "**ما فرطنا في الكتاب من شيء**" (الأنعام ١٣٨). أي: ما فرطنا شيئاً.
فشيئاً: مفعولٌ مطلق حلَّ محل المصدر: تفريطاً لأن الفعل: فرَّطَ، لازم.

وإنْ مُـدَّتِ الأيـدي إلـى الزادِ لم أكنْ بـأعجلهـمْ، إذْ أجشعُ القوم اعـجَلُ

ـ وتزاد أيضاً مع النفي عامةً، حتى جعله بعضهمْ قياساً، كقوله تعـالى: **﴿أو لم يروا أنَّ اللهَ الذي خلـق السـماواتِ والأرضَ، ولـم يعـيَ بخلقـهنَّ بقـادر﴾** (محمد٣٣)، وكقول الشاعر:

فـما رجـعـتْ بخائـبةٍ ركـابٌ حكيـمُ بـنُ المسُـيبِ منتـهاها

فقد زيدت الباء في قوله: بقادرٍ، وهي خبر "أنَّ"، لوجود "لم" في بداية الآية، وكذلك زيدت في قوله، بخائبةٍ، وهي حالُ، لمكان "ما" النافية قبلها.

وعلى هذا يمكن أن تقول: ما أظنك بقائم، وما أرى أنك بقـائم، ومـا جـاء بضاحك، قياساً على الكلام السابق.

ـ في فاعل الفعل "كفى"[1] أو مفعوله، مثل: كفى بأخيك بطلا، والتقدير: كفـى أخوك بطلاً. وزيادتها قليلةٌ في المفعول به، مثل: كفى بـك داءً رؤيتـك الأمـورَ عسيرةً، والتقدير: كفاك داءً.

ـ في فاعل فعل التعجب الذي يأتي على صورة الأمر: أفعل به، نحو: أكـرِم بأخيك. وتقديره: كرُمَ أخوك.

ـ في كلمة "حسْبُ" حين تكون مبتدأ، كقول الأشعر الأسدي:

بحسبـكَ فـي الـقومِ أنْ يعلمـوا بـأنـك فـيهـم غنـيٌّ مُضِـرْ

وقد تزاد في الاسم الذي بعدها، فيكون مبتدأ، وهي خبره المقدم كقول عمران بن حطّان:

فـاعـمـل فـإنـك منعـيٌّ بـواحدة حسبُ اللبيبِ بهذا الشيب مـن نـاعِ

ـ وتزاد في مفعولات بعض الأفعال، كما في هذه الآيات: **﴿ولا تلقوا بـأيدكم إلى التهلكة﴾** (البقرة ١٩٥). **﴿وهزي إليك بجذعِ النخلة﴾** (مريم ٢٥). **﴿ومن يـردْ فيه بإلحاد﴾** (الحج ٢٥). **﴿فطفق مسحاً بالسوق﴾** (ص ٢٣). ومنه: سمع بـالخبر، وعلم بالأمر، كقول المثقّب العبدي:

---

[1] على أن يكون بمعنى "حسْبُ".

وتقول: لا تضربْ من أحدٍ. والتقدير: لا تضربْ أحداً، وقد سبقت بـ "لا" الناهية الجازمة، وهي ما يشبه النفي.

وتقول: هل ذهبَ من أحدٍ؟ من: هنا زائدة، سبقت باستفهام أداته "هلْ"، وهو مما يشبه النفي أيضاً. ومثله في القرآن. ﴿**هلْ من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم**﴾ (فاطر ٣٠).

– والشرط الثاني أن يكون مجرورها نكرةً، كما يتضح لك من الأمثلة السابقة، فإذا قلت: ما قرأتُ من الكتابِ شيئاً. كانت "من" أصليةً لا زائدة. وكذلك لا تكون زائدة في مثل: ما أكلت من التفاح، ولا: شربتُ من الماء، لأن المجرور معرف لا منكر.

– والشرط الثالث: ألا يتعدى إعرابُ مجرورها أحد ثلاثة أشياء:

– الفاعل: مثل: ما جاء من أحدٍ، أي: ما جاء أحدٌ.

– المبتدأ: مثل: هل فيكم من بطل. أي: هل فيكم بطلٌ.

– المفعول به: مثل: ما رأيت من أحدٍ. أي: ما رأيتُ أحداً[1].

٢ – مواضع زيادة الباء:

أما الباء فتزاد في المواضع الآتية:

– في الخبر المنفي، كخبر "ليس" مثل: ليس أخوك ببخيل. وخبر "ما" العاملة عمل "ليس" أو المهملة، مثل: ﴿**وما ربك بظلام للعبيد**﴾ (آل عمران ١٨٢)، وخبر "لا" كما في قول سواد بن قارب:

وكنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ

وخبر "كان" المنفية، كقول الشنفرى:

[1] هناك آراءٌ أخرى في "من" الزائدة، فقد ذهب بعضهم إلى أنها قد تزادُ في الإيجاب، وقد يكون مجرورُها معرفة، واحتجَّ بقوله تعالى: "**ونكفرِ عنكم منْ سيئاتكم**" وقوله: "**وننزل من السماء من جبالٍ**" وبقول العرب: قد أصابنا من مطرٍ، وقد كان من حديث. (معاني القرآن، لأخفش. مصورة عن مخطوطة طهران: اللوحات ٤٥، ١٠٣، ١٤٠).
وأضاف نحويٌّ آخر أنَّ موضع مجرورها قد يكون نصباً على أنه مفعول مطلق، واحتج بقوله تعالى: "**ما فرطنا في الكتاب من شيء**" (الأنعام ١٣٨). أي: ما فرطنا شيئاً.
فشيئاً: مفعولٌ مطلق حلَّ محل المصدر: تفريطاً لأن الفعل: فرَّطَ، لازم.

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ بأعجلهمْ، إذْ أجشعُ القوم أعجلُ

– وتزاد أيضاً مع النفي عامةً، حتى جعله بعضهمْ قياساً، كقوله تعالى: ﴿**أو لم يروا أنَّ اللهَ الذي خلقَ السماواتِ والأرضَ، ولم يعيَ بخلقهنَّ بقادر**﴾ (محمد٣٣)، وكقول الشاعر:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المسيبِ منتهاها

فقد زيدت الباء في قوله: بقادرٍ، وهي خبر "أنَّ"، لوجود "لم" في بداية الآية، وكذلك زيدت في قوله، بخائبةٍ، وهي حالٌ، لمكان "ما" النافية قبلها.

وعلى هذا يمكن أن تقول: ما أظنك بقائم، وما أرى أنك بقائم، وما جاء بضاحك، قياساً على الكلام السابق.

– في فاعل الفعل "كفى"[1] أو مفعوله، مثل: كفى بأخيك بطلا، والتقدير: كفى أخوك بطلاً. وزيادتها قليلةٌ في المفعول به، مثل: كفى بك داءً رؤيتك الأمور عسيرةً، والتقدير: كفاك داءً.

– في فاعل فعل التعجب الذي يأتي على صورة الأمر: أفعل به، نحو: أكرم بأخيك. وتقديره: كرُمَ أخوك.

– في كلمة "حسْبُ" حين تكون مبتدأ، كقول الأشعر الأسدي:

بحسبكَ في القومِ أنْ يعلموا بأنك فيهم غنيٌّ مُضِرْ

وقد تزاد في الاسم الذي بعدها، فيكون مبتدأ، وهي خبره المقدم كقول عمران بن حطّان:

فاعمل فإنك منعيٌّ بواحدة حسبُ اللبيب بهذا الشيبِ من ناعِ

– وتزاد في مفعولات بعض الأفعال، كما في هذه الآيات: ﴿**ولا تلقوا بأيدكم إلى التهلكة**﴾ (البقرة ١٩٥). ﴿**وهزي إليك بجذعِ النخلة**﴾ (مريم ٢٥). ﴿**ومن يردْ فيه بإلحاد**﴾ (الحج ٢٥). ﴿**فطفق مسحاً بالسوق**﴾ (ص ٢٣). ومنه: سمع بالخبر، وعلم بالأمر، كقول المثقِّب العبدي:

[1] على أن يكون بمعنى "حسْبُ".

ولقد علمتُ بأنَّ قصري حفْرةٌ غبْراءُ يحملني إليها شرْجَعُ

٣ ــ زيادة اللام:

ويرى بعضُ النحاةُ أنَّ اللامَ زائدةٌ حين تأتي لتقوية العامل مثل: أنتَ ضاربٌ لأخيك. فاسم الفاعل (ضارب) ينصب مفعولاً به، وكان يمكن أن يقال: أنت ضاربٌ أخاك، إلا أن اللام دخلت على المفعول لتقوية عمل اسم الفاعل، وتوصيله إلى المعمول.

وسميت "لام التقوية" لأن اسم الفاعل أضعفُ من الفعل عملاً فتأتي لتقويه كما قلنا، ولذلك لا تأتي بعد الفعل المتعدي، إذ لا يقال: أنت ضربت لأخيك، إلا إذا تقدم معموله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿**للذين هم لربهم يرهبون**﴾ (الأعراف ١٥٤)، وتقديره: للذين هم يرهبون ربَّهم.

٤ ــ زيادة الكاف:

ورأى بعضُ النحاة أنَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ (الشورى ١١) زائدة، لأن المعنى لا يستقيم أن تكون أصلية، إذْ يصير: ليس مثلُ مثلهِ شيء، وهذا محال[1].

٣ ــ أحرف الجرّ الشبيهة بالزائدة

وأحرف الجر الشبيهةُ بالزائدة تختلف عن الأصلية وعن الزائدة، فهي تنزل بينهما منزلة الوسط، فالأصلية ما كان لها معنى من المعاني التي ذكرناها من قبلُ، وما أوصلت معنى الفعل إلى الاسم، أما الزائدة فلا معنى لها ــ عدا التوكيد ــ ولا توصل معنى الفعل إلى الاسم، أما الشبيهة بالزائدة فلها معنى كالأصلية، ولكنها لاتصل بين الاسم والفعل كالزائدة، وعلى هذا تحمل صفة من صفات الأصلية، وصفة أخرى من صفات الزائدة ولهذا سميت: شبيهة بالزائدة.

وحرف الجر الشبيهة بالزائد هو: ربَّ.

والنحاة مختلفون في أحرف الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، حين يجرُّ ما بعدها، ومن الأفضل جعلها أحرفاً أصلية، وكذلك يجعل بعضهم "لعلّ" و "لولا" في بعض

[1] جعل أبو عبيدة "عن" زائدة في قوله تعالى: "**فليحذر الذين يخالفون عن أمره.**" (النور ٦٣). وذلك في كتابه: مجاز القرآن ٦٩/٢، وهذا لا يقبله النحاة الآخرون.

استعمالاتهما شبيهةً بالزائدة من الحروف الجارّة، أما الأولى فتقتصر على لغة قبيلة عربية هي" عقيل" وما انفردت به قبيلةٌ لا لزوم لذكره، وأما "لولا" فلا تأتي جارةً إلاّ في لغة شعرية تستعمل في الضرورة، وذلك حين يتصل بها الضمير المتصل كقول يزيد بن الحكم:

و كم موطنٍ لولايَ[1] طحتَ كما هوى بأجرامهِ من قلَّةِ النيقِ منهوي

الكلامُ على "ربَّ"[2]

١ ــ معناها:

تأتي "رُبَّ" لمعنيين متناقضين، فحيناً تدل على الكثرة، وحيناً آخر على القلة، كما ترى في الأمثلة الآتية:

ــ ربَّ مستمع إليك، وقلبه في صميمٍ عنك.

فالمعروف أن الذي يصغي إلى محدثه يعي قوله، ولكن قد يكون المستمعُ في بعض الأحيان على غير وعي لما يقال له، وهذا قيل:

ــ ويقول امرؤ القيس:

فيا ربَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنها خطُّ تمثالِ

فالشاعر هنا يفخر بكثرة ما يقضي مع الحسان من ليالٍ لاهيةٍ، ولهذا كانتَ "رُبَّ" تدل على الكثرة لا على القلة، كما كانت في المثال السابق.

ــ قال أحدُ الأعراب، وقد رأى هلالَ رمضان: "يا ربَّ صائمه لن يصومه، ويا ربَّ قائمةٍ لن يقومه." ربَّ هنا تدل على الكثرة أيضاً، لأن الأعرابي يعني أنَّ كثيرين ممن سيتعبون في الصيام، جوعاً وظمأ، لن يكتب لهم أجره، فكأنهم لن يصوموا، وكذلك لن يفيد أجراً كثير ممن سيقضون ليالي رمضان في العبادة.

٢ ــ إضمار "رُبَّ":

وكثيراً ما تضمر "رُبَّ"، ويبقى عملها، مثلما تضمر "أنْ" وتبقى ناصبة للمضارع.

[1] كان يجب أن يقول: لولا أنا.

[2] وتلفظ أحياناً: ربَّتَ، بتشديد الباء، وربُ بتخفيفها.

ولقد علمتُ بأنَّ قصري حفْرةٌ   غبْراءُ يحملني إليها شرْجَعُ

٣ ــ زيادة اللام:

ويرى بعضُ النحاةِ أنَّ اللامَ زائدةٌ حين تأتي لتقوية العامل مثل: أنتَ ضاربٌ لأخيك. فاسم الفاعل (ضارب) ينصب مفعولاً به، وكان يمكن أن يقال: أنت ضاربٌ أخاك، إلا أن اللام دخلت على المفعول لتقوية عمل اسم الفاعل، وتوصيله إلى المعمول.

وسميت "لام التقوية" لأن اسم الفاعل أضعفُ من الفعل عملاً فتأتي لتقويه كما قلنا، ولذلك لا تأتي بعد الفعل المتعدي، إذ لا يقال: أنت ضربت لأخيك، إلا إذا تقدم معموله عليه، كما في قوله تعالى: **﴿للذين هم لربهم يرهبون﴾** (الأعراف ١٥٤)، وتقديره: للذين هم يرهبون ربَّهم.

٤ ــ زيادة الكاف:

ورأى بعضُ النحاة أنَّ الكاف في قوله تعالى: **﴿ليس كمثله شيء﴾** (الشورى ١١) زائدة، لأن المعنى لا يستقيم أن تكون أصلية، إذْ يصير: ليس مثلُ مثلِهِ شيء، وهذا محال[1].

٣ ــ أحرف الجرّ الشبيهة بالزائدة

وأحرف الجر الشبيهةُ بالزائدة تختلف عن الأصلية وعن الزائدة، فهي تنزل بينهما منزلة الوسط، فالأصلية ما كان لها معنى من المعاني التي ذكرناها من قبلُ، وما أوصلت معنى الفعل إلى الاسم، أما الزائدة فلا معنى لها ــ عدا التوكيد ــ ولا توصل معنى الفعل إلى الاسم، أما الشبيهة بالزائدة فلها معنى كالأصلية، ولكنها لاتصل بين الاسم والفعل كالزائدة، وعلى هذا تحمل صفة من صفات الأصلية، وصفة أخرى من صفات الزائدة ولهذا سميت: شبيهة بالزائدة.

وحرف الجر الشبيهة بالزائد هو: ربَّ.

والنحاة مختلفون في أحرف الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، حين يجرُّ ما بعدها، ومن الأفضل جعلها أحرفاً أصلية، وكذلك يجعل بعضهم "لعلّ" و "لولا" في بعض

[1] جعل أبو عبيدة "عن" زائدة في قوله تعالى: "**فليحذر الذين يخالفون عن أمره.**" (النور ٦٣). وذلك في كتابه: مجاز القرآن ٦٩/٢، وهذا لا يقبله النحاة الآخرون.

استعمالاتهما شبيهةً بالزائدة من الحروف الجارَّة، أما الأولى فتقتصر على لغة قبيلة عربية هي" عقيل" وما انفردت به قبيلةٌ لا لزوم لذكره، وأما "لولا" فلا تأتي جارةً إلاّ في لغة شعرية تستعمل في الضرورة، وذلك حين يتصل بها الضمير المتصل كقول يزيد بن الحكم:

و كم موطنٍ لولايَ[1] طحتَ كما هوى   بأجرامهِ من قُلَّةِ النيقِ منهوي

الكلامُ على "ربَّ"[2]

١ ــ معناها:

تأتي "رُبَّ" لمعنيين متناقضين، فحيناً تدل على الكثرة، وحيناً آخر على القلة، كما ترى في الأمثلة الآتية:

ــ ربَّ مستمعٍ إليك، وقلبه في صميمٍ عنك.

فالمعروف أن الذي يصغي إلى محدثه يعي قوله، ولكن قد يكون المستمعَ في بعض الأحيان على غير وعي لما يقال له، وهذا قيل:

ــ ويقول امرؤ القيس:

فيا ربَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ   بآنسةٍ كأنها خطُّ تمثالِ

فالشاعر هنا يفخر بكثرة ما يقضي مع الحسان من ليالٍ لاهيةٍ، ولهذا كانتَ "رُبَّ" تدل على الكثرة لا على القلة، كما كانت في المثال السابق.

ــ قال أحدُ الأعراب، وقد رأى هلالَ رمضان: "يا ربَّ صائمه لن يصومه، ويا ربَّ قائمهِ لن يقومه." ربَّ هنا تدل على الكثرة أيضاً، لأن الأعرابي يعني أنَّ كثيرين ممن سيتعبون في الصيام، جوعاً وظمأ، لن يكتب لهم أجره، فكأنهم لن يصوموا، وكذلك لن يفيد أجراً كثير ممن سيقضون ليالي رمضان في العبادة.

٢ ــ إضمار "رُبَّ":

وكثيراً ما تضمر "رُبَّ"، ويبقى عملها، مثلما تضمر "أنْ" وتبقى ناصبة للمضارع.

[1] كان يجب أن يقول: لولا أنا.

[2] وتلفظ أحياناً: ربَّتَ، بتشديد الباء، وربُ بتخفيفها.

ويكثر إضمار "رُبَّ" بعد الواو المستأنفة[1]، كقول امرىء القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولهُ   عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

ويقلُّ بعد الفاء المستأنفة أو غيرها، كما في قول امرىء القيس أيضاً:

فمثلكِ حبلى قد طرقتُ ومرضعٍ   فألهيتها عن ذي تمائمَ محولِ

وقول المنخل اليشكري:

فحورٍ قد لهوتُ بهنَّ عينٍ   نواعم في المروط وفي الرياطِ[2]

ويقل أيضاً إضمارها بعد "بلْ" الابتدائية، كما في قول رؤية بن العجاج:

بل بلدِ مِلءُ الفجاج قتمُهْ   لا يشترى كتّانُهُ وجهرمُهْ[3]

وأقل من ذلك كلهِ أن تضمر من دون هذه الأحرف الثلاثة، كما ترى في قول جميل بثينة:

رسم دارٍ وقفتُ في طللِهْ   كدتُ أقضي الحياةَ من جللِهْ

وينبغي أنْ تعلم أن إضمار "ربَّ"، لا يرد إلا في لغة الشعر، ولم يعرف شاهدٌ نثريٌ أضمرت فيه البتة.

٣ ــ محل المجرور بها

ولمجرورها ــ كما لمجرور الحرف الزائد ــ محلٌّ من الإعراب، بحسب العامل بعدها، وصلته بما تجرُّ من الأسماء، وذلك على الصور الآتية:

آ ــ الرفع على الابتداء:

وهذا هو الكثير الشائع في التراكيب الفصيحة، فحين تعود إلى بعض الشواهد الشعرية السابقة تجد مجرور "رُبَّ" في محل رفع، مبتدأ، كما في بيت امرىء القيس: وليل كموج البحر..، وبيت المتنخل، وبيت جميل.

ب ــ النصب على المفعولية:

[1] يقول النحاة الذي يذهبون هذا المذهب. إن الواو عاطفة، تعطف كلاماً على كلام، وحين تقع في بدء القصيدة ــ وهذا غير قليل ــ يزعمون أن الكلام بعدها معطوف على ما في نفس الشاعر، والمستأنفة عندهم نوع من العاطفة.

[2] المروط: الأزر المعلمة، والرياط: جمع مفرده ريطة، وهي الملاءة.

[3] القتم: الغبار، والجهرم: بسطٌ من الشعر.

وهذا أقلُّ، ولكنه واردُ في الكلام، وذلك إذا جاء بعدها فعلٌ متعدٍ مسلطٌ على مجرورها، كما في قول الأعشى:

وكأسٍ شربتُ على لذَّةٍ   وأخرى تداويتُ منها بها

فالفعل: شربتُ، متعدٍ مسلطٌ عمله على "كأس" فكأنه قال: كم من مرة شربتُ كأساً على لذة.. ومثل هذا قول الأعشى نفسه:

وخرقٍ مخوف قد قطعتُ بجَسْرَةٍ   إذا خبَّ آلٌ وسطهُ يترقرق[1]

والمعنى: قد قطعت خرقاً مخوفاً مراتٍ كثيرة.

ج ــ النصبُ على الظرفية الزمانية:

وهذا أقلُّ من سابقه، وذلك إذا جرَّت "رُبُّ" ظرف زمان، وعمل فيه عاملٌ بعده، كقولك: ربَّ صباحٍ تمتعت بجمالِ الطبيعة، ومنه قول امرىء القيس:

فيا ربَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ   بآنسةٍ كأنها خطُّ تمثالِ

فالتقدير في الجملة الأولى: في مرات كثيرة، تمتعت صباحاً بجمال الطبيعة. وفي الجملة الثانية: لهوتُ في أيامٍ وليالٍ كثيرةٍ بأوانس جميلاتٍ. ومنه قول عمارة بن عقيل:

فيا ربَّ يومٍ قد شربتُ بمشربٍ   شفيتُ به غيم الصدى، باردٍ عذْبِ

د ــ النصب على المفعولية المطلقة:

وقد يكون المجرور بــ "ربَّ" مفعولاً مطلقاً، نحو قولك: ربَّ نظرةٍ نظرتُ إلى جمالِ الطبيعةَ. ونحو: ربَّ سوطٍ ضربت منْ يستحق. ومنه قول الشاعر الحماسي:

ألمْ تعلمنْ يا ربّ أنْ ربَّ دعوةٍ   دعوتك فيها مخلصاً لو أجابُها

أحكام "رُبَّ"

ولهذه الأداة أحكامٌ استقراها النحاة من كلام العرب، هي:

١ ــ يجب أنْ تكون في أول الجملة: وهذا واضحٌ في الأمثلة المتقدمة كلها، ويعني هذا أن المجرورَ بها لا يعمل فيه عاملٌ قبله، بل بعده.

[1] الخرق: الفلاة. الجسرة: الناقة القوية السريعة. خبَّ الآل: اضطرب السراب.

ويكثر إضمار "رُبَّ" بعد الواو المستأنفة[1]، كقول امرىء القيس:

وليـلٍ كمـوجِ البحـرِ أرخـى سـدولهُ   علـيَّ بأنـواع الـهمومِ ليبتلـي

ويقلُّ بعد الفاء المستأنفة أو غيرها، كما في قول امرىء القيس أيضاً:

فمثلـكِ حبلـى قـد طرقـتُ ومرضـعٍ   فألهيتـها عـن ذي تمـائمَ محـولِ

وقول المنخل اليشكري:

فـحـورٍ قـد لـهـوتُ بهـنَّ عـيـنٍ   نواعم في المـروط وفـي الريـاطِ[2]

ويقل أيضاً إضمارها بعد "بلْ" الابتدائية، كما في قول رؤية بن العجاج:

بـل بلـدِ مِـلءُ الـفـجـاج قـتـمُهْ   لا يـشتـرى كـتّانـهُ وجـهـرمهْ[3]

وأقـل من ذلك كلهِ أن تضمر من دون هذه الأحرف الثلاثة، كما ترى في قول جمـيل بثينة:

رسـم دارٍ وقـفْـتُ فـي طـلِلَهْ   كـدْتُ أقضـي الحياةَ مـن جللِـهْ

وينبغي أنْ تعلم أن إضمار "ربّ"، لا يرد إلا في لغة الشعر، ولم يعرف شاهدٌ نثريٌ أضمرت فيه البتة.

٣ ــ محل المجرور بها

ولمجرورها ــ كما لمجرور الحرف الزائد ــ محلٌ من الإعـراب، بحسـب العامل بعدها، وصلته بما تجرُّ من الأسماء، وذلك على الصور الآتية:

آ ــ الرفع على الابتداء:

وهذا هو الكثير الشائع في التراكيب الفصيحة، فحين تعود إلى بعض الشواهد الشعرية السابقة تجد مجرور "رُبَّ" في محل رفع، مبتدأ، كما فـي بيـت امـرىء القيس: وليل كموج البحر..، وبيت المتنخل، وبيت جميل.

ب ــ النصب على المفعولية:

[1] يقول النحاة الذي يذهبون هذا المذهب. إن الواو عاطفة، تعطف كلاماً على كلام، وحين تقع في بدء القصـــيدة ــ وهذا غير قليل ــ يزعمون أن الكلام بعدها معطوف على ما في نفس الشاعر، والمستأنفة عندهم نوع من العاطفة.

[2] المروط: الأزر المعلمة، والرياط: جمع مفرده ريطة، وهي الملاءة.

[3] القتم: الغبار، والجهرم: بسطٌ من الشعر.

وهذا أقلُّ، ولكنه واردُ في الكلام، وذلك إذا جاء بعدها فعلٌ متعدٍ مسلطٌ علـى مجرورها، كما في قول الأعشى:

و كـأسٍ شـربتُ علـى لـذَّةٍ   وأخـرى تداويـتُ منـها بـها

فالفعل: شربتُ، متعدٍ مسلطٌ عمله علىَ "كأس" فكأنه قال: كم من مرة شربتُ كأسـاً على لذة.. ومثل هذا قول الأعشى نفسه:

وخـرقٍ مـخـوف قـد قطعتُ بجَسْرَةٍ   إذا خبَّ آلٌ وسـطـهُ يتـرقرق[1]

والمعنى: قد قطعت خرقاً مخوفاً مراتٍ كثيرة.

ج ــ النصبُ على الظرفية الزمانية:

وهذا أقلُّ من سابقه، وذلك إذا جرَّت "رُبَّ" ظرف زمان، وعمل فيه عـاملٌ بعده، كقولك: ربَّ صباحٍ تمتعت بجمالِ الطبيعة، ومنه قول امرىء القيس:

فيـا ربَّ يـومٍ قـد لـهوتُ وليلـةٍ   بـآنسـةٍ كأنـها خـطٌّ تمثـالِ

فالتقدير في الجملة الأولى: في مرات كثيرة، تمتعت صباحاً بجمال الطبيعـة. وفي الجملة الثانية: لهوتُ في أيامٍ وليالٍ كثيرةٍ بأوانس جميلاتٍ. ومنه قول عمـارة بن عقيل:

فيا ربَّ يـومٍ قـد شـربتُ بمشربٍ   شفيتُ به غيـم الصـدى، باردٍ عـذْبِ

د ــ النصب على المفعولية المُطلقة:

وقد يكون المجرور بــ "ربَّ" مفعولاً مطلقاً، نحو قولك: ربَّ نظرةٍ نظرتُ إلـى جمالِ الطبيعةَ. ونحو: ربَّ سوطٍ ضربت منْ يستحق. ومنه قول الشاعر الحماسي:

ألمْ تعلمـنْ يـا ربّ أنْ ربَّ دعـوةٍ   دعوتـك فيـها مخلصـاً لـو أجابُـها

أحكام "رُبَّ"

ولهذه الأداة أحكامٌ استقراها النحاة من كلام العربِ، هي:

١ ــ يجب أنْ تكون في أول الجملة: وهذا واضحٌ في الأمثلة المتقدمة كلـها، ويعني هذا أن المجرورَ بها لا يعمل فيه عاملٌ قبله، بل بعده.

[1] الخرق: الغلاة. الجسرة: الناقة القوية السريعة. خبَّ الآل: اضطرب السراب.

٢ ــ ويجب أن يكون مجرورها نكرةً: كما ترى فيما تقدمَ من الشواهد، ويجوز أن يكون كالنكرة، أي ليس بنكرة محضة، كقول جرير:

يا ربّ غابطنا لو جاءَ يطلبكمْ   لاقى مباعدةً منكم وحرمانا

فقوله: غابطنا، مضافٌ إلى ضمير المتكلمين ولكنه لم يكتسب منه التعريف لأن الإضافة لفظية لا معنوية ــ كما سترى في بحث الإضافة ــ ولهذا كان نكرة غير محضة. ومثل هذا ما مر بنا من قول الأعرابي: يا ربْ صائمه، ويا رُبَّ قائمه، وقول امرىء القيس: فمثلكِ حُبْلى.. لأن "مثل" مغرقة في التنكير.

٣ ــ وكثيراً ما يكون مجرورها موصوفاً، كقول زهير بن أبي سلمى:

وأبيضَ فيَّاض يداه غمامةٌ   على معتفيه ما تُغبُّ فواضلهْ

وكقول امرىء القيس المتقدم: وليلٍ كموج البحر.

على أنه قد يحذف الموصوف وتبقى صفته، وهذا أسلوبٌ عربيٌّ تجده في أبواب النحو كلها، كقول هند بنت عتبة:

يا رُبَّ قائلةٍ غداً   يا لهفَ أمّ معاويهْ

والتقدير: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ.

وإذا كان محل المجرور بها نصباً على الظرفية أو المفعولية المقيدة أو المطلقة، فكثيراً ما يأتي غير موصوف، كما في قول الأعشى السابق: وكأسٍ شربتُ على لذة، وقول الشاعر الحماسي: ربّ دعوة دعوتك. وقول امرىء القيس: ربّ يوم قد لهوتُ بآنسة. أما إذا كان مبتدأ فالأكثر وصفه، كما رأيت في الشواهد المتقدمة.

٤ ــ حذف الجار

وقد يحذف حرف الجر الأصلي، أو الشبيه بالزائد، في مواضع من الكلام، ويكون ذلك سماعاً وقياساً.

١ ــ حذفه سماعاً:

ويحذف سماعاً بعد أفعال خاصة، سمعتْ من فصحاء العرب، أو وردت في نصوص فصيحية، لا يجوز القياس عليها، من ذلك حذف الباء بعد الفعل "كفر" واللام بعد "نصح" و "شكر" ، و "إلى" بعد الفعل "دخل" و "من" بعد الفعل "اختار"،

قالوا: كفر النعمةَ، وكفر بها، ونصح له ونصحه، وشكر له وشكره، ودخل إلى البيت ودخله، وجاء في القرآن الكريم: **﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾** (الأعراف ١٥٥). أي: اختار من قومه. وجاء فيه: **﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾** (المطففون ٣) أي: كالوا لهم، أو وزنوا لهم. وجاء في شعر الفرزدق:

ومنّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحة   وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازع

أي: من الرجال. وكان العرب يقولون: أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً، أي: ما أذوق فيهن.

وإذا حذف الجار سماعاً بطل عمله، ونصب الاسم الذي كان مجروراً به، وأعرب: اسماً منصوباً على نزع الخافض.

٢ ــ حذفه قياساً:

ويحذف قياساً في المواضع الآتية:

ــ إذا دل عليه دليلٌ، كأن يتقدم في جملة الاستفهام، فيحذف من جملة الجواب، مثل قولهم: مررتَ بمن؟ زيد، أي: بزيد.

ــ وتحذف واو القسم قبل لفظ الجلالة، تقول: اللهِ لقد جئت.

ــ وتحذف "ربَّ" بعد الواو والفاء وبل، كما مرّ بك.

ــ ويحذف حرف الجرّ قياساً إذا كان المجرور به مصدراً مؤولاً مثل: اضطررت أنْ أذهبَ، أي: إلى أن اذهب.

وحين يحذف قياساً لا يبطل عملهُ، ويجرّ ما بعده على الرغم من حذفه، ولهذا رجح رأي من ذهب إلى المصدر المؤول في مثل: اضطررت أن اذهب، في محل جر بـ "إلى" محذوفة، على من ذهب إلى أنه منصوبٌ بنزع الخافض.

٥ ــ تعليق حرف الجرّ

حرف الجرّ، كما قلنا، يوصل معنى الفعل أو شبهه إلى اسم لا يستطيع الفعل أن يصل إليه بنفسه، وهذا هو معنى التعليق، فحين نقول في الإعراب في مثل قولنا: نمت على السرير، إن "على السرير" يتعلق بالفعل نمتُ، نريد أن الجار والمجرور متممان لمعنى الفعل، لأنهما يحددان مكانه.

٢ ــ ويجب أن يكون مجرورها نكرةً: كما ترى فيما تقدمَ من الشواهد، ويجوز أن يكون كالنكرة، أي ليس بنكرة محضة، كقول جرير:

يا ربّ غابطنا لو جاءَ يطلبكمْ   لاقى مباعدةً منكم وحرمانا

فقوله: غابطنا، مضافٌ إلى ضمير المتكلمين ولكنه لم يكتسب منه التعريف لأن الإضافة لفظية لا معنوية ــ كما سترى في بحث الإضافة ــ ولهذا كان نكرة غير محضة. ومثل هذا ما مر بنا من قول الأعرابي: يا ربْ صائمه، ويا رُبَّ قائمه، وقول امرىء القيس: فمثلكِ حُبْلى.. لأن "مثل" مغرقة في التنكير.

٣ ــ وكثيراً ما يكون مجرورها موصوفاً، كقول زهير بن أبي سلمى:

وأبيضَ فيّاضٍ يداه غمامةٌ   على معتفيه ما تُغبُّ فواضلُهْ

وكقول امرىء القيس المتقدم: وليلٍ كموج البحر.

على أنه قد يحذف الموصوف وتبقى صفته، وهذا أسلوبٌ عربيٌّ تجده في أبواب النحو كلها، كقول هند بنت عتبة:

يا رُبَّ قائلةٍ غداً   يا لهفَ أمّ معاويهْ

والتقدير: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ.

وإذا كان محل المجرور بها نصباً على الظرفية أو المفعولية المقيدة أو المطلقة، فكثيراً ما يأتي غير موصوف، كما في قول الأعشى السابق: وكأسٍ شربتُ على لذة، وقول الشاعر الحماسي: ربّ دعوة دعوتك. وقول امرىء القيس: ربّ يوم قد لهوتُ بآنسة. أما إذا كان مبتدأ فالأكثر وصفه، كما رأيت في الشواهد المتقدمة.

٤ ــ حذف الجار

وقد يحذف حرف الجر الأصلي، أو الشبيه بالزائد، في مواضع من الكلام، ويكون ذلك سماعاً وقياساً.

١ ــ حذفه سماعاً:

ويحذف سماعاً بعد أفعال خاصة، سمعتْ من فصحاء العرب، أو وردت في نصوص فصيحية، لا يجوز القياس عليها، من ذلك حذف الباء بعد الفعل "كفر" واللام بعد "نصح" و "شكر" ، و "إلى" بعد الفعل "دخل" و "من" بعد الفعل "اختار"،

قالوا: كفر النعمةَ، وكفر بها، ونصح له ونصحه، وشكر له وشكره، ودخل إلى البيت ودخله، وجاء في القرآن الكريم: **﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا﴾** (الأعراف ١٥٥). أي: اختار من قومه. وجاء فيه: **﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾** (المطففون ٣) أي: كالوا لهم، أو وزنوا لهم. وجاء في شعر الفرزدق:

ومنّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحة   وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازع

أي: من الرجال. وكان العرب يقولون: أقمت ثلاثاً ما أذوقهن طعاماً ولا شراباً، أي: ما أذوق فيهن.

وإذا حذف الجار سماعاً بطل عمله، ونصب الاسم الذي كان مجروراً به، وأعرب: اسماً منصوباً على نزع الخافض.

٢ ــ حذفه قياساً:

ويحذف قياساً في المواضع الآتية:

ــ إذا دل عليه دليلٌ، كأن يتقدم في جملة الاستفهام، فيحذف من جملة الجواب، مثل قولهم: مررتَ بمن؟ زيد، أي: بزيد.

ــ وتحذف واو القسم قبل لفظ الجلالة، تقول: اللهِ لقد جئت.

ــ وتحذف "ربَّ" بعد الواو والفاء وبل، كما مرّ بك.

ــ ويحذف حرف الجرّ قياساً إذا كان المجرور به مصدراً مؤولاً مثل: اضطررت أنْ أذهبَ، أي: إلى أن اذهب.

وحين يحذف قياساً لا يبطل عملهُ، ويجرّ ما بعده على الرغم من حذفه، ولهذا رجح رأي من ذهب إلى المصدر المؤول في مثل: اضطررت أن اذهب، في محل جر بـ "إلى" محذوفة، على من ذهب إلى أنه منصوبٌ بنزع الخافض.

٥ ــ تعليق حرف الجرّ

حرف الجرّ، كما قلنا، يوصل معنى الفعل أو شبهه إلى اسم لا يستطيع الفعل أن يصل إليه بنفسه، وهذا هو معنى التعليق، فحين نقول في الإعراب في مثل قولنا: نمت على السرير، إن "على السرير" يتعلق بالفعل نمتُ، نربد أن الجار والمجرور متممان لمعنى الفعل، لأنهما يحددان مكانه.

ومعاني حروف الجر ــ كما مرَّ بنا من قبل ــ مكملة لمعاني الأفعال وأشباهها فقد تحدد زمانها كقولنا: ذهبت في الصباح، وعدت في المساء، وقد تحدد مكانها مثل: قعدت على الأرض. وقد تعللها مثل: نجحتُ بجدي ودأبي.

وفي الإعراب يجب أن نفكر في هذا قبل أن نطلق حكمنا في التعليق، ويجب ألاَّ نعلق حرف الجرّ إلا بما يوصل معناه إلى المجرور، وتتعلق حروف الجرّ بما يلي:

١ ــ بالفعل، كما مرَّ في أمثلةٍ كثيرة.

٢ ــ بشبه الفعل، كاسم الفاعل. مثل: أنت آكلٌ بالملعقة، واسم المفعول نحو: إنه مضروب بالعصا، والصفة المشبهة مثل: إنه لكريم في شمائله، والمصدر مثل: إن التقائي بك لمن دواعي سروري، واسم التفضيل مثل: العمل خيرٌ من الكلام..الخ

٣ ــ باسم الفعل، مثل: نزالِ من الباخرةِ، وهلمْ إليّ.

٤ ــ بما يؤول بشبه الفعل، مثل: أنت أسدٌ في الشدائد، أي: شجاعٌ.

إلا أن هذه المتعلقات قد تحذف من الكلام ظاهراً، ولكنها تبقى منويَّة مضمرة ويكون ذلك في الخبر والصفة والحال، كقولك: أنت في البيت. فالمتعلق به هنا خبر "أنت"، وتقديره: موجودٌ في البيت، وكقولك كتابٌ في يدك، خيرٌ من كتاب على الرفَّ، أي: كتاب موجودٌ في يدك،خير من كتاب موجود على الرفَ، أي تعلَّقَ شبه الجملة هنا بصفة محذوفة لـ "كتاب". وكقولك: أخوه في عهد التلمذة، خير منه في عهد الرجولة، فالمتعلق به هنا حالٌ "من أخيك"، أي أخوك كائناً في عهد التلمذة..

ويجب أن نعلم أن تقديرنا للخبر والصفة والحال إنما هو للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام، فلا يقول أحدٌ ممن يحسن العربية: أخوك كائناً في عهد التلمذة خير منه كائناً في عهد الرجولة.

٦ ــ أحرف وأسماء

هناك ما يستعمل اسماً في موضعٍ، وحرفاً في موضع آخر، من ذلك:

١ ــ الكاف:

تكون الكاف اسماً بمعنى "مثل" في مواضعَ خاصةٍ من الكلام، أهمها: أن تقع فاعلاً، كما في قول امرىء القيس:

وإنك لم يفخرْ عليك كفاخرٍ ضعيفٍ، ولم يغلبْكَ مثلُ مُغلَّبِ

فالكاف هنا اسم مبني على الفتح في محل رفع، فاعلٌ للفعل: يفخر، أي: لم يفخر عليك مثلُ فاخر.

ومن هذه المواضع أن تقع في محل نصب مفعولاً به، كما في قول سلمةَ بن جعفي يرثي أخاه:

وكنتُ أرى كالموتِ من بينِ ليلة فكيف ببين من كان ميعاده الحشْرُ

أي: أرى مثلَ الموت.

ومنها أيضاً إذا وقعت في محل جرْ بحرف الجر، كقول الأخطل:

قليلُ غِرارِ النومِ حتى تقلَّصوا على كالقطا الجوني أفزعه الزَّجر

٢ ــ عن:

ويكون هذا الحرف اسماً إذا دخل عليه حرف جر، ويكون بمعنى "جهة" كقول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح درئيةً من عنْ يميني مرَّة وشمالي

وكقول القطامي:

فقلتُ للركب لما أنْ علا بهمُ من عنْ يمين الحبيَّا نظرة قَبَلُ

٣ ــ على:

وتكون بمعنى "فوق"، ولذلك تدخلها حروف الجر كقول مزاحم العقيلي:

غدتْ من عليه بعدما تمَّ خمسُها تَصِلُ، وعن قيضٍ بيداءَ مجهلِ[1]

أي: غدت من فوقه.

٧ ــ زيادة "ما"

تزاد "ما" في لغة العرب أحياناً بعد العوامل النحوية، فتبطل عمل بعضها، ولا تقوى على إبطال عمل بعضها الآخر، وحروف الجر من هذه العوامل التي تزاد بعدها "ما"، ويكون لها معها شكلان من أشكال العمل:

---

[1] يصف الشاعر قطاة ظمئت خمس ليالٍ حتى أخذ جوفها يصل، أي سمع له صليلٌ من اليبس والعطش، والقيض: قشر البيض.

ومعاني حروف الجر ــ كما مرَّ بنا من قبل ــ مكملة لمعاني الأفعال وأشباهها فقد تحدد زمانها كقولنا: ذهبت في الصباح، وعدت في المساء، وقد تحدد مكانها مثل: قعدت على الأرض. وقد تعللها مثل: نجحتُ بجدي ودأبي.

وفي الإعراب يجب أن نفكر في هذا قبل أن نطلق حكمنا في التعليق، ويجب ألاَّ نعلق حرف الجرّ إلا بما يوصل معناه إلى المجرور، وتتعلق حروف الجرّ بما يلي:

١ ــ بالفعل، كما مرَّ في أمثلةٍ كثيرة.

٢ ــ بشبه الفعل، كاسم الفاعل. مثل: أنت آكلٌ بالملعقة، واسم المفعول نحو: إنه مضروب بالعصا، والصفة المشبهة مثل: إنه لكريم في شمائله، والمصدر مثل: إن التقائي بك لمن دواعي سروري، واسم التفضيل مثل: العمل خيرٌ من الكلام..الخ

٣ ــ باسم الفعل، مثل: نزالِ من الباخرةِ، وهلمْ إليّ.

٤ ــ بما يؤول بشبه الفعل، مثل: أنت أسدٌ في الشدائد، أي: شجاعٌ.

إلا أن هذه المتعلقات قد تحذف من الكلام ظاهراً، ولكنها تبقى منويَّة مضمرة ويكون ذلك في الخبر والصفة والحال، كقولك: أنت في البيت. فالمتعلق به هنا خبر "أنت"، وتقديره: موجودٌ في البيت، وكقولك كتابٌ في يدك، خيرٌ من كتاب على الرفِّ، أي: كتاب موجودٌ في يدك،خير من كتاب موجود على الرفِ، أي تعلَّقَ شبه الجملة هنا بصفة محذوفة لـ "كتاب". وكقولك: أخوه في عهد التلمذة، خير منه في عهد الرجولة، فالمتعلق به هنا حالٌ "من أخيك"، أي أخوك كائناً في عهد التلمذة..

ويجب أن نعلم أن تقديرنا للخبر والصفة والحال إنما هو للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام، فلا يقول أحدٌ ممن يحسن العربية: أخوك كائناً في عهد التلمذة خير منه كائناً في عهد الرجولة.

٦ ــ أحرف وأسماء

هناك ما يستعمل اسماً في موضعٍ، وحرفاً في موضع آخر، من ذلك:

١ ــ الكاف:

تكون الكاف اسماً بمعنى "مثل" في مواضعَ خاصةٍ من الكلام، أهمها: أن تقع فاعلاً، كما في قول امرىء القيس:

وإنــك لـم يفخـرْ عليـك كفاخـرٍ   ضعيفٍ، ولم يغلبْكَ مـثـل مُغلَّـبِ

فالكاف هنا اسم مبني على الفتح في محل رفع، فاعلٌ للفعل: يفخر، أي: لم يفخر عليك مثلُ فاخر.

ومن هذه المواضع أن تقع في محل نصب مفعولاً به، كما في قول سلمةَ بن جعفي يرثي أخاه:

وكـنـتُ أرى كالمـوتِ من بينِ ليلة   فكيف ببين من كـان ميعـاده الحشْـرُ

أي: أرى مثلَ الموت.

ومنها أيضاً إذا وقعت في محل جرْ بحرف الجر، كقول الأخطل:

قليـلُ غِـرارِ النومِ حتى تقـلَّصوا   عـلى كالقطا الجوني أفزعـه الزَّجـر

٢ ــ عن:

ويكون هذا الحرف اسماً إذا دخل عليه حرف جر، ويكون بمعنى "جهة" كقول قطري بن الفجاءة:

ولـقــد أرانـي للرمـاح درئيـةً   مـن عـنْ يمينـي مـرَّة وشـمالي

وكقول القطامي:

فقلتُ للـركـب لمـا أنْ عـلا بهـمُ   من عنْ يمين الحبيَّـا نظـرة قَبَـلُ

٣ ــ على:

وتكون بمعنى "فوق"، ولذلك تدخلها حروف الجر كقول مزاحم العقيلي:

غـدتْ مـن عليـه بعدمـا تمَّ خمسُها   تَصِلُّ، وعن قيضٍ ببيداءَ مجهـلِ[1]

أي: غدت من فوقه.

٧ ــ زيادة "ما"

تزاد "ما" في لغة العرب أحياناً بعد العوامل النحوية، فتبطل عمل بعضها، ولا تقوى على إبطال عمل بعضها الآخر، وحروف الجر من هذه العوامل التي تزاد بعدها "ما"، ويكون لها معها شكلان من أشكال العمل:

[1] يصف الشاعر قطاة ظمئت خمس ليالٍ حتى أخذ جوفها يصل، أي سمع له صليلٌ من اليبس والعطش، والقيض: قشر البيض.

١ ـ بقاء الجرّ:

فإذا زيدت بعد الباء، أو: من، أو: عن، لم تقْوَ على إبطال عملها، كما ترى في هذه الآيات القرآنية: **﴿فبما رحمةٍ من الله لنت لهم﴾** (آل عمران ١٥٩)، **﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾** (نوح ٢٥)، **﴿مما قليل ليصبحنَّ نادمين﴾** (المؤمنون ٤٠).

٢ ـ إلغاء الجرّ:

وإذا زيدت بعد "ربّ" و "الكاف"، أبطلت العمل، وإذ ذاك لا تختصّ "رب" بالجملة الاسمية، بل تدخل على الجملة الفعلية أيضاً كقوله تعالى: **﴿ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾** (الحجر ٢٠)[1]، ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دواد الإيادي:

ربما الجاملُ المؤبّل فيهم وعناجيجُ بينهنّ (المهارُ)[2]

ومما دخلت فيه "ما" على الكاف وأبطلت عملها، قول نهشل التميمي:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنْهُ مضاربُهْ

وقول زياد الأعجم:

و أعلمُ أنني وأبا حميدٍ كما النشوان والرجل الحليمُ

ملاحظة:

قد يضطر الشاعر فيفصل بين حرف الجرْ ومجروره، وهذا غير جائزٍ، كقول بعضهم:

لو كنت في خلقاءَ أو رأس شاهقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيلُ

وأصله: وليس إلى النزول منها سبيل.

وكذلك قد تدفعه الضرورة إلى أن يفصلَ بها بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما، كقولِ امرأةٍ سعدية جاهلية:

[1] زعم الأخفش أنه يجوز أن تكون "ما" نكرة موصوفة في محل جرّ بربّ، وقدر ضميراً في الفعل بعده على الشكل التالي: "رب ودّ يودّه، الذين كفرواز"

[2] الجامل: جماعة الإبل، والمؤبَّل: الكثير الإبل، والعناجيج: أفضل الخيل هذا وهناك شاهدٌ عملت فيه "رُبَّ" على الرغم من زيادة "ما" بعدها، هو قول عدي بن الرعلاء:

ربما ضربةٍ بسيف صقيلٍ بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

هما أخوا في الحربِ منْ لا أخا لهُ إذا خافَ يوماً نبوةً فدعاهما

إذْ فصل بين المضاف "أخوا" والمضاف إليه "منْ" بقوله: في الحرب.

شواهد للتدريب

١ ـ قال جرير:

أراحَ الحيُّ من إرم الطرادِ فما ابقوا لعينكَ من سوادِ

٢ ـ قال أبيٌّ بن حمام المريّ:

وسيانِ عندي أن أموتَ وأن أرى كبعض رجالٍ يوطنون المخازيا

٣ ـ قال عنترة:

فشككت بالرمحِ الأصم ثيابهُ ليس الكريمُ على القنا بمحرَّمِ

٤ ـ وقال:

ولرُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بمسورٍ ذي بارقينِ مسوَّمِ

٥ ـ قال البرج بن مسهر:

تركنا قومنا من حربِ عامٍ ألا يا قومِ للأمرِ المشتَّاتِ

٦ ـ قال النابغة الذبياني:

تخيرنَ من أزمانِ يوم حليمة إلى اليومِ قد جربنَ كل التجاربِ

١ ــ بقاء الجرّ:

فإذا زيدت بعد الباء، أو: من، أو: عن، لم تقْوَ على إبطال عملها، كما ترى في هذه الآيات القرآنية: **﴿فبما رحمةٍ من الله لنت لهم﴾** (آل عمران ١٥٩)، **﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾** (نوح ٢٥)، **﴿مما قليل ليصبحنّ نادمين﴾** (المؤمنون ٤٠).

٢ ــ إلغاء الجرّ:

وإذا زيدت بعد "ربّ" و "الكاف"، أبطلت العمل، وإذ ذاك لا تختصّ "رب" بالجملة الاسمية، بل تدخل على الجملة الفعلية أيضاً كقوله تعالى: **﴿ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾** (الحجر ٢٠)[١]، ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دواد الإيادي:

ربما الجاملُ المؤبّل فيهم وعناجيجُ بينهنّ (المهارُ)[٢]

ومما دخلت فيه "ما" على الكاف وأبطلت عملها، قول نهشل التميمي:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنْهُ مضاربُهْ

وقول زياد الأعجم:

و أعلمُ أنني وأبا حميْدٍ كما النشوان والرجل الحليمُ

ملاحظة:

قد يضطر الشاعر فيفصل بين حرف الجرْ ومجروره، وهذا غير جائزٍ، كقول بعضهم:

لو كنت في خلقاءَ أو رأس شاهقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيلُ

وأصله: وليس إلى النزول منها سبيل.

وكذلك قد تدفعه الضرورة إلى أن يفصلَ بها بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما، كقولِ امرأةٍ سعدية جاهلية:

---

[١] زعم الأخفش أنه يجوز أن تكون "ما" نكرة موصوفة في محل جرّ بربٌ، وقدر ضميراً في الفعل بعده على الشكل التالي: "رب ودّ يودّه، الذين كفرواز"

[٢] الجامل: جماعة الإبل، والمؤبَّل: الكثير الإبل، والعناجيج: أفضل الخيل هذا وهناك شاهدٌ عملت فيه "رُبٌ" على الرغم من زيادة "ما" بعدها، هو قول عدي بن الرعلاء:

ربما ضربةٍ بسيف صقيلٍ بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

همـا أخوا في الحربِ منْ لا أخا لهُ إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

إذْ فصل بين المضاف "أخوا" والمضاف إليه "منْ" بقوله: في الحرب.

شواهد للتدريب

١ ــ قال جرير:

أراحَ الحيُّ من إرم الطِرادِ فما ابقوا لعينكَ من سوادِ

٢ ــ قال أبيُّ بن حمام المريّ:

وسيانِ عندي أن أموتَ وأن أرى كبعض رجالٍ يوطنون المخازيا

٣ ــ قال عنترة:

فشككت بالرمحِ الأصم ثيابهُ ليس الكريمُ على القنا بمحرَّمِ

٤ ــ وقال:

ولرُبّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بمسورٍ ذي بارقينِ مسوَّمِ

٥ ــ قال البرج بن مسهر:

تركنا قومنا من حربٍ عام ألا يا قومِ للأمرِ الشتَّاتِ

٦ ــ قال النابغة الذبياني:

تخيرنَ من أزمانِ يوم حليمة إلى اليومِ قد جربنَ كل التجاربِ

المضاف إليه

الإضافة مصدرٌ للفعل: أضاف، فإذا قلت: أضاف سعيدٌ الكرم إلى أخيه عنيتَ أنه نسب إليه صفةَ الكرم، ووصفه بها، وإذا قلت: أضفتُ العملَ إلى خالد. عنيت: أن العملَ منسوبٌ إلى خالد.

وكذلك المضاف إليه في نحوِ العربية، فهو اسمٌ ينسب إليه شيءٌ لأغراض معنوية، كقولك: هذا كتابٌ خالد، فقد أضفت الكتابَ ونسبته إلى خالد. فالكتابُ مضاف، وخالدٌ، مضافٌ إليه.

آ ـ معاني الإضافة

هناك تشابه بين الجرّ بالإضافة والجر بحرف الجر، فلا تخرج الإضافة على المعاني التي تؤدي بأحدِ أحرف ثلاثة: اللام، ومن، وفي.

١ ـ الإضافة بمعنى اللام:

وهذا أكثر معانيها استعمالاً، وتكون إما للاختصاص، وإما للملك، يقول تأبط شراً:

يبيت بمغنى الوحشِ حتى ألفنَه ... ويصبح لا يحمي لها الدهرَ مرتعا

فقوله: بمغنى الوحشِ، إضافة تفيد الاختصاص، كأنه قال: بمغنى للوحش ومثله قولك: عجلة السيارة، وماء البئر، وأوراق الكتاب.

ويقول نهشل التميمي:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهد ... كما سيف عمرو لم تخنْه مضاربُه

فقوله: سيف عمرو: إضافة تفيد الملك، وهي بمعنى اللام، ومثلها: قلم خالد، وكتاب سعيد، ودفتر عدنانَ، و..

٢ ـ بمعنى "من" البيانية:

ومن معاني الإضافة أن تبين مبهماً قبلها، كقولك: خاتمُ ذهب، وخاتم فضة، وكرة حديد، وهي هنا لا تختلف عن "من" البيانية، فكأنك قلت: خاتم من ذهب، وخاتم من فضة، وكرةٌ من حديد، وذلك إذا أضفت الشيء إلى جنسه.

٣ ـ بمعنى "في" الظرفية:

وقد تفيد الإضافة معنى "في" الظرفية، كقولك: فلانٌ شجاعُ حرب، وكريم مسألة، ومنه قول العرب: ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ. وفي القرآن: ﴿**بل مكرُ الليلِ والنهار**﴾ (سبأ ٣٣) ومنه أيضاً قول القطامي:

ألا إنما نيرانُ قيس إذا شتوْا ... لطارق ليلٍ مثلُ نار الحباحبِ

فقوله: طارق ليل يعني: طارق في الليل.

ب ـ نوعا الإضافة

١ ـ الإضافة المعنوية:

وحين تكون الإضافة على ما ذكرنا من المعاني تكون إضافة معنوية، ومن طبيعة هذا النوع أن تكسب النكرة فيه تعريفاً أو تخصيصاً.

فإذا قلت: غرست في الحديقة شجرة، كانت كلمة "شجرة" نكرة غير بينة، ولكن لو قلت، سقيت شجرة حديقتي، صارت معرفة، لأنك أضفتها إلى معرفة، فاكتسبت منها التعريف.

وإذن تكتسبُ النكرة التعريف إذا أضيفت إلى معرفة.

ولكن تأملْ هذه العبارة: غرست في حديقتي شجرة ليمون، فكلمة "شجرة" هنا لم تتحول إلى المعرفة فإضافتها إلى "ليمون" لأن المضافَ إليه نكرة لا معرفة، غير أنها حددت وخصّصت، فهي شجرة ليمون لا شجرة عامة لا يعرف جنسها.

وبهذا تكتسب النكرة التخصيص إذا أضيفت إلى نكرة.

على أن هناك كلمات مغرقة في التنكير والإبهام نحو: مثل، غير، شبه، نظير،.. وهي تظل نكرة وإن أضيفت إلى معرفة، بيد أنها تكون نكرة مخصَّصة، انظر هذه العبارة: مررت برجل مثلِ خالد، فكلمة "مثل" أضيفت إلى اسم العلم: خالد، وكان يجب أنْ تتحول إلى معرفة، ولكنها ظلت نكرة، يدلك على أنها صفةٌ "لرجل". وكذلك يمكن أن تقول: عرفتُ رجلاً شبه خالد، أو نظير خالد، أو غيرَ خالد، وهي جميعاً نكرات خصّصت بالإضافة، ولم تعرَّف، على الرغم من أنها أضيفت إلى معرفة.

المضاف إليه

الإضافة مصدرٌ للفعل: أضاف، فإذا قلت: أضاف سعيدٌ الكرم إلى أخيه عنيتَ أنه نسب إليه صفةَ الكرم، ووصفه بها، وإذا قلت: أضفتُ العملَ إلى خالد. عنيت: أن العملَ منسوبٌ إلى خالد.

وكذلك المضاف إليه في نحوِ العربية، فهو اسمٌ ينسب إليه شيءٌ لأغراض معنوية، كقولك: هذا كتابٌ خالد، فقد أضفت الكتابَ ونسبته إلى خالد. فالكتابُ مضاف، وخالدٌ، مضافٌ إليه.

آ ـ معاني الإضافة

هناك تشابه بين الجرّ بالإضافة والجر بحرف الجر، فلا تخرج الإضافة على المعاني التي تؤدي بأحدٍ أحرف ثلاثة: اللام، ومن، وفي.

١ ـ الإضافة بمعنى اللام:

وهذا أكثر معانيها استعمالاً، وتكون إما للاختصاص، وإما للملك، يقول تأبط شراً:

يبيت بمغنى الوحشِ حتى ألفنَه ‏ ‏ ‏ ويصبح لا يحمي لها الدهرَ مرتعا

فقوله: بمغنى الوحشِ، إضافة تفيد الاختصاص، كأنه قال: بمغنى للوحش ومثله قولك: عجلة السيارة، وماء البئر، وأوراق الكتاب.

ويقول نهشل التميمي:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهد ‏ ‏ ‏ كما سيف عمرو لم تخنْه مضاربُه

فقوله: سيف عمرو: إضافة تفيد الملك، وهي بمعنى اللام، ومثلها: قلم خالد، وكتاب سعيد، ودفتر عدنانَ، و..

٢ ـ بمعنى "من" البيانية:

ومن معاني الإضافة أن تبين مبهماً قبلها، كقولك: خاتمُ ذهب، وخاتم فضة، وكرة حديد، وهي هنا لا تختلف عن "من" البيانية، فكأنك قلت: خاتم من ذهب، وخاتم من فضة، وكرةٌ من حديد، وذلك إذا أضفت الشيء إلى جنسه.

٣ ـ بمعنى "في" الظرفية:

وقد تفيد الإضافة معنى "في" الظرفية، كقولك: فلانٌ شجاعُ حرب، وكريم مسألة، ومنه قول العرب: ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ. وفي القرآن: **﴿بل مكرُ الليلِ والنهار﴾** (سبأ ٣٣) ومنه أيضاً قول القطامي:

ألا إنما نيرانُ قيس إذا شتوْا ‏ ‏ ‏ لطارق ليلٍ مثلُ نار الحباحبِ

فقوله: طارق ليل يعني: طارق في الليل.

ب ـ نوعا الإضافة

١ ـ الإضافة المعنوية:

وحين تكون الإضافة على ما ذكرنا من المعاني تكون إضافة معنوية، ومن طبيعة هذا النوع أن تكسب النكرة فيه تعريفاً أو تخصيصاً.

فإذا قلت: غرست في الحديقة شجرة، كانت كلمة "شجرة" نكرة غير بينة، ولكن لو قلت، سقيت شجرة حديقتي، صارت معرفة، لأنك أضفتها إلى معرفة، فاكتسبت منها التعريف.

وإذن تكتسبُ النكرة التعريف إذا أضيفت إلى معرفة.

ولكن تأملْ هذه العبارة: غرست في حديقتي شجرة ليمون، فكلمة "شجرة" هنا لم تتحول إلى المعرفة فإضافتها إلى "ليمون" لأن المضافَ إليه نكرة لا معرفة، غير أنها حددت وخصّصت، فهي شجرة ليمون لا شجرة عامة لا يعرف جنسها.

وبهذا تكتسب النكرة التخصيص إذا أضيفت إلى نكرة.

على أن هناك كلمات مغرقة في التنكير والإبهام نحو: مثل، غير، شبه، نظير،.. وهي تظل نكرة وإن أضيفت إلى معرفة، بيد أنها تكون نكرة مخصَّصة، انظر هذه العبارة: مررت برجل مثلِ خالد، فكلمة "مثل" أضيفت إلى اسم العلم: خالد، وكان يجب أن تتحول إلى معرفة، ولكنها ظلت نكرة، يدلك على أنها صفةٌ "لرجل". وكذلك يمكن أن تقول: عرفتُ رجلاً شبه خالد، أو نظير خالد، أو غيرَ خالد، وهي جميعاً نكرات خصّصت بالإضافة، ولم تعرَّف، على الرغم من أنها أضيفت إلى معرفة.

٢ ــ الإضافة اللفظية:

وإذا خلت الإضافة من معاني أحرف الجر السابقة، كانت إضافة لفظية مجردة، تلجأ إليها اللغة لتخفيف اللفظ، وتعرف بشيئين:

أولهما: أن يكون المضاف أحد المشتقات الثلاثة: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة.

ثانيهما: أن يصحّ قلب التركيب بحيث يصبح الاسم المشتق عاملاً عمل فعله في المضاف إليه، كما في قولك: فلانٌ كريمُ الطبع، فكلمة "كريم" صفة مشبهة، وهذا هو الشيء الأول، ونستطيع أن نحور في التركيب فنقول: فلانٌ كريمٌ طبعه، فتجعل الصفة المشبهة عاملة في "طبعه" عمل فعلها، وهذا هو الشيء الثاني.

وهذا النوع من الإضافة لا يكتسب فيه المضاف تعريفاً وإن أضيفت إلى معرفة، ويمكنك أن تستدلَّ على ذلك من أربعة أوجه:

١ ــ أن المضاف إضافة لفظية يعرف بـ "أل" ولا يعرَّف بها إلا النكرات، كما في قوله تعالى: ﴿والصابرين على ما أصابهم، والمقيمي الصلاة﴾ (الحج ٣٥). وتقول جاء الرجلُ الطويلُ القامةِ.

٢ ــ وأنَّ المضاف إضافة لفظية يقع صفةً للنكرة تقول: رأيت رجلاً كثيرَ المعرفةِ.

٣ ــ وأنه يقع حالاً، والحال نكرة، يقول شعبة بن قمير:

إذا ما جئتَ زائرهم دعاني . شريدُهم، وهل لهمُ شريدُ

فقوله: زائرهم، حال، فهو إذن نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير.

٤ ــ وإنه يقع مجروراً بـ "ربَّ"، وهي لا تجرُّ إلا النكرات، كما في قول جرير:

يا ربَّ غابطنا لو جاء يطلبكمْ لاقى مباعدةً منكم وحرمانا

ج ــ ما يلازم الإضافة

١ ــ ما يلازم الإضافة إلى المفرد:

من الأسماء ما يلازم الإضافة لفظاً، ولا يجوز قطعه عن الإضافة، وهو نفسه متنوع في إضافته، وذلك على الشكل التالي:

ــ ما يضاف إلى اسم ظاهر وضمير متصل: وهذا كثير، منه: كلا وكلتا، وعند، وغير، وسوى. أما" كلا، وكلتا" فلا تضافان إلا إلى كلمة واحدة، معرفة، تدل على اثنين، مثل: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ (الكهف ٣٣) ومن إضافتهما إلى الضمير: جاء الرجلان كلاهما، ومررت بأختيك كلتيهما. وتقول في سائر ما ذكرنا: رأيت رجلاً غيرك أو مثلك أو سواك. ورأيت رجلاً غير عدنان، أو مثل عدنان، أو سوى عدنان.

ــ ما يضاف إلى اسم ظاهر فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى ضمير: أولو ذو، ذات، تقول: هؤلاء الرجال أولو مالٍ. وهذا ذو مالٍ، وهذه ذات مال.

ــ ما يضاف إلى ضمير فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى اسم ظاهر: وحده، حنانيك، لبيك، و.. ومن الأسماء الملازمة للإضافة ما يجوز قطعه عنها لفظاً، مع بقاء الإضافة معنى، كالكلمات: كل، وبعض، وأي. تقول: كل الرجال آتون. وكلٌّ آتٍ أو آتون.

٢ ــ ما يلازم الإضافة إلى الجملة:

ــ ما يلازم الإضافة إلى الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: إذ، حيث. نحو: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض﴾ (الأنفال ٢٦) ونحو: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقيا﴾ (مريم ١٦). وقد تحذف الجملة بعد "إذ" ويعوض عنها بتنوين، مثل: حينئذٍ، يومئذٍ.

أما "حيث" فأكثر ما تضاف إلى الجملة الفعلية، وقل أن تضاف إلى الاسمية، فلم تأت في القرآن إلا والجملة بعدها فعلية مضارعية أو ماضوية، من ذلك: ﴿واقتلوهم حيث ثقفتموهم﴾ (البقرة ١٩١)، ﴿الله أعلمُ حيث يجعل رسالته﴾ (الأنعام١٢٤). وإذا أردت إضافتها إلى الجملة الاسمية قلت: سأذهب إلى حيث الحياة هنيئة. وقد يحذف الخبر كقولهم: سعيد من حيث الأخلاقُ نبيل. وهو تعبير مولد.

٢ ــ الإضافة اللفظية:

وإذا خلت الإضافة من معاني أحرف الجر السابقة، كانت إضافة لفظية مجردة، تلجأ إليها اللغة لتخفيف اللفظ، وتعرف بشيئين:

أولهما: أن يكون المضاف أحد المشتقات الثلاثة: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة.

ثانيهما: أن يصحّ قلب التركيب بحيث يصبح الاسم المشتق عاملاً عمل فعله في المضاف إليه، كما في قولك: فلانٌ كريمُ الطبع، فكلمة "كريم" صفة مشبهة، وهذا هو الشيء الأول، ونستطيع أن نحور في التركيب فنقول: فلانٌ كريمٌ طبعه، فتجعل الصفة المشبهة عاملة في "طبعه" عمل فعلها، وهذا هو الشيء الثاني.

وهذا النوع من الإضافة لا يكتسب فيه المضاف تعريفاً وإن أضيفت إلى معرفة، ويمكنك أن تستدلّ على ذلك من أربعة أوجه:

١ ــ أن المضاف إضافة لفظية يعرف بــ "أل" ولا يعرَّف بها إلا النكرات، كما في قوله تعالى: **﴿والصابرين على ما أصابهم، والمقيمي الصلاة﴾** (الحج ٣٥). وتقول جاء الرجلُ الطويلُ القامةِ.

٢ ــ وأنّ المضاف إضافة لفظية يقع صفةً للنكرة تقول: رأيت رجلاً كثيرَ المعرفةِ.

٣ ــ وأنه يقع حالاً، والحال نكرة، يقول شعبة بن قمير:

إذا ما جئتَ زائرهم دعاني . شريدُهم، وهل لهمُ شريدُ

فقوله: زائرهم، حال، فهو إذن نكرة على الرغم من إضافته إلى الضمير.

٤ ــ وإنه يقع مجروراً بــ "ربَّ"، وهي لا تجرُّ إلا النكرات، كما في قول جرير:

يا ربَّ غابطنا لو جاء يطلبكمْ لاقى مباعدةً منكم وحرمانا

ج ــ ما يلازم الإضافة

١ ــ ما يلازم الإضافة إلى المفرد:

من الأسماء ما يلازم الإضافة لفظاً، ولا يجوز قطعه عن الإضافة، وهو نفسه متنوع في إضافته، وذلك على الشكل التالي:

ــ ما يضاف إلى اسم ظاهر وضمير متصل: وهذا كثير، منه: كلا وكلتا، وعند، وغير، وسوى. أما" كلا، وكلتا" فلا تضافان إلا إلى كلمة واحدة، معرفة، تدل على اثنين، مثل: **﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾** (الكهف ٣٣) ومن إضافتهما إلى الضمير: جاء الرجلان كلاهما، ومررت بأختيك كلتيهما. وتقول في سائر ما ذكرنا: رأيت رجلاً غيرك أو مثلك أو سواك. ورأيت رجلاً غير عدنان، أو مثل عدنان، أو سوى عدنان.

ــ ما يضاف إلى اسم ظاهر فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى ضمير: أولو ذو، ذات، تقول: هؤلاء الرجال أولو مالٍ. وهذا ذو مالٍ، وهذه ذات مال.

ــ ما يضاف إلى ضمير فقط، ولا يجوز أن يضاف إلى اسم ظاهر: وحده، حنانيك، لبيك، و.. ومن الأسماء الملازمة للإضافة ما يجوز قطعه عنها لفظاً، مع بقاء الإضافة معنى، كالكلمات: كل، وبعض، وأي. تقول: كل الرجال آتون. وكلٌ آتٍ أو آتون.

٢ ــ ما يلازم الإضافة إلى الجملة:

ــ ما يلازم الإضافة إلى الجملتين: الاسمية والفعلية، مثل: إذ، حيث. نحو: **﴿واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض﴾** (الأنفال ٢٦) ونحو: **﴿واذكر في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها مكاناً شرقيا﴾** (مريم ١٦). وقد تحذف الجملة بعد "إذ" ويعوض عنها بتنوين، مثل: حينئذٍ، يومئذٍ.

أما "حيث" فأكثر ما تضاف إلى الجملة الفعلية، وقل أن تضاف إلى الاسمية، فلم تأت في القرآن إلا والجملة بعدها فعلية مضارعية أو ماضوية، من ذلك: **﴿واقتلوهم حيث ثقفتوهم﴾** (البقرة ١٩١)، **﴿الله أعلمُ حيث يجعل رسالته﴾** (الأنعام١٢٤). وإذا أردت إضافتها إلى الجملة الاسمية قلت: سأذهب إلى حيث الحياة هنيئة. وقد يحذف الخبر كقولهم: سعيد من حيث الأخلاقُ نبيل. وهو تعبير مولد.

ـ ما يلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية. وهو الظرف "إذا"[1]، تقول: إذا جئتَ أكرمتك، وإذا جاء بعدها اسم مرفوع أو منصوب، فالعامل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، كقول تأبط شراً:

إذا المرءُ لم يحتلْ وقد جدَّ جِدُّهُ   أضاعَ وقاسى أمرَه وهو مدْبرُ

فالمرءُ: هنا ليس مبتدأ، لأنه لو كان كذلك، لكانت جملته اسمية، و (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية. وقال ذو الرمة يخاطب ناقته التي تحمله إلى الممدوح:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ   فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكِ جازرُ

والتقدير: إذا بلغت ابنَ أبي موسى[2]

هـ ـ من أحكام الإضافة

١ ـ حذف التنوين وما يقابله:

التنوين لا يجتمع مع الإضافة البتة، وكذلك ما يعوض عنه في المثنى وجمع المذكر السالم، تقول: رأيتُ طالباً = رأيتُ طالبَ الجامعةِ. حذفت التنوين حين أضفت. وتقول: جاء طالبان = جاء طالبا الجامعة. حذفت النون من المثنى حين أضفت لأنها عوض من التنوين. وكذلك تقول: جاء طالبو الجامعة. وكان هذا التنافر بين التنوين والإضافة. وحياً لأحد الشعراء في قوله لخصمه:

كأني تنوينٌ وأنت إضافةٌ   فأين تراني لا تحلُّ مكانيا

٢ ـ ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه:

كثيراً ما يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيراً أو تأنيثاً، وهذا أسلوب عربي فصيح، وعليه شواهد كثيرة، كقول الأعشى:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ   كما شرقتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

فقوله: "صدر" مذكر، ولكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "القناة"، ولذلك قال الشاعر: شرقتْ، بالتأنيث. ومثله ما ينسب إلى مجنون بني عامر:

[1] هذا رأي جمهورهم، ويرى بعضهم أن"إذا" حين تكون شرطية تحمل على "متى"، وأيان، و.." فلا تضاف إلى ما بعدها، وهذا هو الرأي الصحيح.

[2] والبيت يروى بالرفع أيضاً. انظر كتاب سيبويه ٢٤/١

وما حبُّ الديارِ شغفْنَ قلبي   ولكنْ حُبُّ منْ سكنَ الديارا

فأعاد نون النسوة إلى "حب" وهو مذكر، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه "الديار".

ويشترط هنا أن يصح قيام المضاف إليه مقام المضاف، فلك أن تقول في بيت الأعشى: شرقتِ القناةُ من الدم. دون أن يفسد المعنى الذي أراده. ولك أيضاً أن تقول في بيت المجنون: وما الديارُ شغفن قلبي.. أما إذا لم يصح ذلك فلا يكتسب المضاف تذكيراً أو تأنيثاً، فلا يجوز أن تقول: جاءتْ أخو دعدٍ. لأنك لا تستطيع أن تقول: جاءت دعدٌ، وأنت تريد المعنى نفسه.

٣ ـ حذف المضاف:

وكثيراً ما يحذف المضاف ويحل المضاف إليه محله، كأن تقول: سألتُ الجامعة كلها عن أخيك. فأنت هنا حذفت المضاف، لأنك أردت: سألت طلاب الجامعة كلهم. ولكنك لما حذفت المضاف أقمت المضاف إليه مقامه في الموضع الإعرابي. وفي القرآن: **﴿وسلِ القريةَ التي كنا فيها، والعير التي أقبلنا فيها﴾** (يوسف ٨٢) والتقدير: أسأل سكان القرية، وراكبي العير أو أصحابها. ومثله: **﴿وأشْربوا في قلوبهم العجلَ بكفرهم﴾** (البقرة ٩٣) أراد: أشربوا حُبَّ العجلِ. ومن الشعر قول جميل:

يقولون جاهدْ يا جميل بغزوةٍ   وإن جهاداً طيّئٌ وقتالُها

يريد: وإن جهاداً جهاد طيء.

ويحذف المضاف أيضاً جوازاً إذا سبق له ذكر في الكلام، ودل عليه السياق، كقول العرب: ما كلُّ بيضاءَ شحمة، ولا سوداءَ تمرة. أي ولا كلُّ سوداءَ تمرة.

٤ ـ حذف المضاف إليه:

لا يحذف المضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، أما في النثر فلا يجوز قال الفرزدق:

يا منْ رأى عارضاً أُسرُّ به   بين ذراعيْ وجبهةِ الأسَدِ

والأصل: بين ذراعي الأسد وجبهته. ولا يقال في النثر: جاء قائد وجنود الكتيبة، بل: جاء قائد الكتيبةِ وجنودها.

ـ ما يلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية. وهو الظرف "إذا"[1]، تقول: إذا جئتَ أكرمتك، وإذا جاء بعدها اسم مرفوع أو منصوب، فالعامل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، كقول تأبط شراً:

إذا المرءُ لم يحتلْ وقد جدَّ جِدُّهُ   أضاعَ وقاسى أمرَه وهو مدْبِرُ

فالمرءُ: هنا ليس مبتدأ، لأنه لو كان كذلك، لكانت جملته اسمية، و (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية. وقال ذو الرمة يخاطب ناقته التي تحمله إلى الممدوح:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ   فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكِ جازرُ

والتقدير: إذا بلغت ابنَ أبي موسى[2]

هـ ـ من أحكام الإضافة

١ ـ حذف التنوين وما يقابله:

التنوين لا يجتمع مع الإضافة البتة، وكذلك ما يعوض عنه في المثنى وجمع المذكر السالم، تقول: رأيتُ طالباً = رأيتُ طالبَ الجامعةِ. حذفت التنوين حين أضفت. وتقول: جاء طالبان = جاء طالبا الجامعة. حذفت النون من المثنى حين أضفت لأنها عوض من التنوين. وكذلك تقول: جاء طالبو الجامعة. وكان هذا التنافر بين التنوين والإضافة. وحياً لأحد الشعراء في قوله لخصمه:

كأني تنوينٌ وأنت إضافةٌ   فأين تراني لا تحل مكانيا

٢ ـ ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه:

كثيراً ما يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيراً أو تأنيثاً، وهذا أسلوب عربي فصيح، وعليه شواهد كثيرة، كقول الأعشى:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ   كما شرِقتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

فقوله: "صدر" مذكر، ولكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "القناة"، ولذلك قال الشاعر: شرقتْ، بالتأنيث. ومثله ما ينسب إلى مجنون بني عامر:

[1] هذا رأي جمهورهم، ويرى بعضهم أن"إذا" حين تكون شرطية تحمل على "متى"، وأيان، و.." فلا تضاف إلى ما بعدها، وهذا هو الرأي الصحيح.

[2] والبيت يروى بالرفع أيضاً. انظر كتاب سيبويه ٢٤/١

وما حبُّ الديارِ شغَفْنَ قلبي   ولكنْ حُبُّ منْ سكنَ الديارا

فأعاد نون النسوة إلى "حب" وهو مذكر، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه "الديار".

ويشترط هنا أنْ يصح قيام المضاف إليه مقام المضاف، فلك أن تقول في بيت الأعشى: شرقتِ القناةُ من الدم. دون أن يفسد المعنى الذي أراده. ولك أيضاً أن تقول في بيت المجنون: وما الديارُ شغفن قلبي.. أما إذا لم يصح ذلك فلا يكتسب المضاف تذكيراً أو تأنيثاً، فلا يجوز أن تقول: جاءتْ أخو دعدٍ. لأنك لا تستطيع أن تقول: جاءت دعدٌ، وأنت تريد المعنى نفسه.

٣ ـ حذف المضاف:

وكثيراً ما يحذف المضاف ويحل المضاف إليه محله، كأن تقول: سألتُ الجامعة كلها عن أخيك. فأنت هنا حذفت المضاف، لأنك أردت: سألت طلاب الجامعة كلهم. ولكنك لما حذفت المضاف أقمت المضاف إليه مقامه في الموضع الإعرابي. وفي القرآن: ﴿**وسَلِ القريةَ التي كنا فيها، والعير التي أقبلنا فيها**﴾ (يوسف ٨٢) والتقدير: أسأل سكان القرية، وراكبي العير أو أصحابها. ومثله: ﴿**وأشْربوا في قلوبهم العجلَ بكفرهم**﴾ (البقرة ٩٣) أراد: أشربوا حُبَّ العجلِ. ومن الشعر قول جميل:

يقولون جاهدْ يا جميل بغزوةٍ   وإن جهاداً طيّئٌ وقتالُها

يريد: وإن جهاداً جهاد طيء.

ويحذف المضاف أيضاً جوازاً إذا سبق له ذكر في الكلام، ودل عليه السياق، كقول العرب: ما كلُّ بيضاءَ شحمة، ولا سوداءَ تمرة. أي ولا كلُّ سوداءَ تمرة.

٤ ـ حذف المضاف إليه:

لا يحذف المضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، أما في النثر فلا يجوز قال الفرزدق:

يا منْ رأى عارضاً أسرُّ به   بين ذراعيْ وجبهةِ الأسَدِ

والأصل: بين ذراعي الأسد وجبهته. ولا يقال في النثر: جاء قائد وجنود الكتيبة، بل: جاء قائد الكتيبةِ وجنودها.

التوابع

معنى التوابع

هي أسماء تتبع ما قبلها في الإعراب، ويتمم أكثرها معنى ما تتبعه، وعلى هذا تكون التبعية فيها من جهتين: تبعية إعرابية، وتبعية معنوية.

أما الأولى منهما فلا يشذ عنها تابع من التوابع، سواء أكان مكملاً لمتبوعه أم لم يكن، مثل: جاء خالدٌ الطويلُ، ومعه الطلابُ كلُّهم، ومعهم أخواك سعدٌ وسعيدٌ.

أما التبعية المعنوية فمختلفة بين تابع وآخر، وذلك على الشكل التالي:

١ ــ توابع تكمل المتبوع:

من التوابع ما يكون مكملاً لمعنى متبوعه، ويمكن الاستغناء عنه، لأنه غير مقصود بالحكم، كالصفة، والتوكيد، وعطف البيان، فإذا قلت: جاء الرجلُ الطويلُ. دلت الصفة "طويل"، على معنى متمم للرجل، لأنها بينت صفة جزئية منه وهي الطول، ولكنها ليست مقصودة بالحكم الذي تعبر عنه الجملة، وهو مجيء الرجل.

وإذا قلت: اشتريت الكتبَ كلَّها. حملت كلمة التوكيد "كلها" معنى متمماً للمفعول به وهو الكتب، ولكنها ليست مقصودة بالحكم. ومثله كذلك: هذا ابنُ الوليد خالدٌ، لأن "خالد" هنا لم تؤد وظيفة معنوية غير توضيح: ابن الوليدِ، لتميزه من أخوته أناء الوليد الآخرين، فهي عطف بيان، أي أنها بينت الاسم الذي تبعته.

٢ ــ توابع تكون هي المقصودة بالحكم:

كالبدل والمعطوف بـ "بل"، نحو: هذا ولدي عليٌّ. فالاسم "علي" هو المقصود بالحكم كأننا قلنا: هذا عليٌّ. وإذا قلت: جاء سعيدٌ بل خالدٌ. فالذي جاء هنا "خالد"، أما سعيد فقد أخطأنا في نسبة المجيء إليه، لأنه لم يجيء.

وعلى هذا يكون هو المهم في الجملة، والاسم الذي قبله لا أهمية له، أما تسمية النحاة له بالتابع، وإلحاقه بما ذكرنا، فلأنه يتبع ما قبله في الحركة الإعرابية.

وهناك نوع من التوابع، هو المعطوف بالواو، يشبه هذا ويختلف عنه. أما وجه الشبه بينهما فيقوم على أن كليهما مقصود بالحكم، ولكنهما يختلفان في أن

البدل والمعطوف بـ "بل"، ينفردان بالحكم، أما هذا فلا ينفرد به، بل يشترك فيه، فإذا قلت: جاء سعيد وخالدٌ، فأنت لا تريد أن تنفي المجيء عن سعيد، وإنما تريد أن تبين أنهما كليهما اشتركا في فعل المجيء.

٣ ــ تابع لا يقصد بالحكم ولا يتمم متبوعه:

هو المعطوف بـ "لا"، كقولنا: جاء سعيدٌ لا خالدٌ. فالتابع هنا "خالد"، غير مقصود بالحكم، بل ينفي عنه الحكم، ثم إنه لا يبين في متبوعه "سعيد" صفةً ما، وعلى هذا لا يبقى من مظاهر التابع إلا الوجه الإعرابي.

التوابع

معنى التوابع

هي أسماء تتبع ما قبلها في الإعراب، ويتمم أكثرها معنى ما تتبعه، وعلى هذا تكون التبعية فيها من جهتين: تبعية إعرابية، وتبعية معنوية.

أما الأولى منهما فلا يشذ عنها تابع من التوابع، سواء أكان مكملاً لمتبوعه أم لم يكن، مثل: جاء خالدٌ الطويلُ، ومعه الطلابُ كلُّهم، ومعهم أخواك سعدٌ وسعيدٌ.

أما التبعية المعنوية فمختلفة بين تابع وآخر، وذلك على الشكل التالي:

١ ــ توابع تكمل المتبوع:

من التوابع ما يكون مكملاً لمعنى متبوعه، ويمكن الاستغناء عنه، لأنه غير مقصود بالحكم، كالصفة، والتوكيد، وعطف البيان، فإذا قلت: جاء الرجلُ الطويلُ. دلت الصفة "طويل"، على معنى متمم للرجل، لأنها بينت صفة جزئية منه وهي الطول، ولكنها ليست مقصودة بالحكم الذي تعبر عنه الجملة، وهو مجيء الرجل.

وإذا قلت: اشتريت الكتبَ كلَّها. حملت كلمة التوكيد "كلها" معنى متمماً للمفعول به وهو الكتب، ولكنها ليست مقصودة بالحكم. ومثله كذلك: هذا ابنُ الوليد خالدٌ، لأن "خالد" هنا لم تؤد وظيفة معنوية غير توضيح: ابن الوليدِ، لتميزه من أخوته أناء الوليد الآخرين، فهي عطف بيان، أي أنها بينت الاسم الذي تبعته.

٢ ــ توابع تكون هي المقصودة بالحكم:

كالبدل والمعطوف بـ "بل"، نحو: هذا ولدي عليٌّ. فالاسم "علي" هو المقصود بالحكم كأننا قلنا: هذا عليٌّ. وإذا قلت: جاء سعيدٌ بل خالدٌ. فالذي جاء هنا "خالد"، أما سعيد فقد أخطأنا في نسبة المجيء إليه، لأنه لم يجيء.

وعلى هذا يكون هو المهم في الجملة، والاسم الذي قبله لا أهمية له، أما تسمية النحاة له بالتابع، وإلحاقه بما ذكرنا، فلأنه يتبع ما قبله في الحركة الإعرابية.

وهناك نوع من التوابع، هو المعطوف بالواو، يشبه هذا ويختلف عنه. أما وجه الشبه بينهما فيقوم على أن كليهما مقصود بالحكم، ولكنهما يختلفان في أن

البدل والمعطوف بـ "بل"، ينفردان بالحكم، أما هذا فلا ينفرد به، بل يشترك فيه، فإذا قلت: جاء سعيد وخالدٌ، فأنت لا تريد أن تنفي المجيء عن سعيد، وإنما تريد أن تبين أنهما كليهما اشتركا في فعل المجيء.

٣ ــ تابع لا يقصد بالحكم ولا يتمم متبوعه:

هو المعطوف بـ "لا"، كقولنا: جاء سعيدٌ لا خالدٌ. فالتابع هنا "خالد"، غير مقصود بالحكم، بل ينفي عنه الحكم، ثم إنه لا يبين في متبوعه "سعيد" صفةً ما، وعلى هذا لا يبقى من مظاهر التابع إلا الوجه الإعرابي.

الصفة

قبل أن نبحث في الصفة نحب أن نشرح مصطلحين اثنين يتصلان بالموضوع، ويدوران في كتب اللغو والنحو، وقد يلتبسان على الشادين.

١ ــ **المصطلح الأول:** قول اللغويين: هذه الكلمة وصف أو صفة. وهذا يعني أنها تدل على معنى خاص في ذاتٍ ما[١]، ولا تشمل الذات كلها[٢]، فقولنا: شجاع. صفة أو وصف، لأنها تدل على معنىً جزئي غير شامل، ثم إنها تصلح أن تستعمل صفة لرجل. أما كلمة "بيت" فليست صفة، لأنها تدل على الذات دلالة شاملة، ومثلها: كرسي، وطاولة، ولوح، وقلم، وورقة، و.. ومن الصفات: كريم، نبيل، خالد، أكبر، مضروب، مسبح، ملقط. وتسمى في المصطلح الصرفي: المشتقات.

٢ ــ **المصطلح الثاني:** قول النحاة صفة، وهؤلاء لا يعنون بهذا المصطلح، إلا أن كلمة أو جملة وقعت بعد اسم آخر، فحددت معنى فيه، أو بينت شكلاً له، ككلمة "طويل" في قولنا: مررت برجل طويل.

وعلى هذا يكون معنى الصفة عند اللغويين أعمَّ من المعنى الذي يريده النحاة من المصطلح.

ويستعمل بعض المعربين مصطلح "نعت" بدلاً من "الصفة" لئلا يلتبس الأمر بالمعنيين: النحوي واللغوي. ولكن من الأفضل أن نستعمل كلمة "نعت" في الصفات المحمودة، أما كلمة "صفة" فتستعمل في المحمودة والقبيحة، لأنها أعم منه.

* * *

وللعربية في الصفة ــ بمعناها النحوي ــ سبيل خاصة، ففي غيرها من اللغات تأتي الصفة قبل الموصوف[٣]، أما هي فلا تأتي إلا بعدها، لأنها كما قلنا ــ في المعنى اللغوي ــ لا تدل على الذات دلالة شاملة، بل تحدد شيئاً خاصاً منها، نحو: هذا زيدٌ الكريمُ. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد،

[١] يقابل هذا مصطلح adjective في الإنكليزية.

[٢] أي ليست اسماً يقابل مصطلح noun في الإنكليزية.

[٣] إلا في مواضع قليلة لغرض معنوي، كما في الإنكليزية.

منها، نحو: هذا زيدٌ الكريمُ. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد،
كالإنسانية والرجولة، والأبوة، والذكاء، و..

أما إذا قلت: هذا هو الكريمُ زيدٌ. فإن "زيد" هنا ليست صفة، لأنها تدل على شمول الذات في المسمى، وإنما هي بدل، ومثل هذه العبارة تختلف في المعنى عن السابقة اختلافاً دقيقاً، ففي الأولى تأتي الصفة "الكريم" لتوضح المسمى بزيد، وتدفع وهماً قد يقع فيه السامع، لكثرة من يعرف من الرجال الذي يسمون بهذا الاسم. أما الثانية فتدل على أن زيداً يعرف بهذه الصفة ويشهر بها، فإن قيل: الكريم. عرف من دون غيره، ولا حاجة إلى ذكر اسمه. وعلى هذا تكون كلمة "زيد" ليست أساساً في بناء الجملة، كما كانت في الجملة الأولى.

وللصفة في العربية معانٍ يحددها السياق، وتتوقف على العلاقة الذهنية بين المتكلم والسامع، وإليك البيان.

١ ــ الأغراض المعنوية للصفة

١ ــ التوضيح:

قد يشترك في الاسم الواحد عدد من الناس، ولذلك إذا ذكر مجرداً وقع الالتباس، فإذا قلت: جاء سمير، فقد يتوهم السامع سميراً غير الذي تريد، ولذلك تصف من تعني لتدفع الوهم الذي تتوقعه ممن يسمعك، فتقول: جاء سميرٌ الكبيرُ. وفي تاريخ النحو العربي ثلاثة رجال يلقبون بـ "الأخفش"، ولذلك ترى الكتب تعين كلاً منهم بصفة خاصة حين تذكره، فتقول: الأخفشُ الأكبر، والأخفشُ الأوسط، والأخفش الأصغر. وكذلك تفعل أحياناً حين تذكر الأعشى، صاحب المعلقة، فتقول: الأعشى الأكبر، لتفرق بينه وبين ثلاثة شعراء أخر يلقبون بلقبه، وكذلك يقولون: المرقش الأكبر، تمييزاً له من غيره.

٢ ــ التخصيص:

ويعني التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، فكلمة "رجل" من قولك: مررت برجل. شاملة عامة يشترك فيها كل من يتصف بالرجولة، فإذا وصفناها خصصنا المقصود وحددناه في صفة ما، فنقول: مررت برجلٍ عالمٍ. وبهذا يقل الاشتراك، ويتخصص المقصود.

الصفة

قبل أن نبحث في الصفة نحب أن نشرح مصطلحين اثنين يتصلان بالموضوع، ويدوران في كتب اللغو والنحو، وقد يلتبسان على الشادين.

١ ــ **المصطلح الأول:** قول اللغويين: هذه الكلمة وصف أو صفة. وهذا يعني أنها تدل على معنى خاص في ذاتٍ ما[1]، ولا تشمل الذات كلها[2]، فقولنا: شجاع. صفة أو وصف، لأنها تدل على معنى جزئي غير شامل، ثم إنها تصلح أن تستعمل صفة لرجل. أما كلمة "بيت" فليست صفة، لأنها تدل على الذات دلالة شاملة، ومثلها: كرسي، وطاولة، ولوح، وقلم، وورقة، و.. ومن الصفات: كريم، نبيل، خالد، أكبر، مضروب، مسبح، ملقط. وتسمى في المصطلح الصرفي: المشتقات.

٢ ــ **المصطلح الثاني:** قول النحاة صفة، وهؤلاء لا يعنون بهذا المصطلح، إلا أن كلمة أو جملة وقعت بعد اسم آخر، فحددت معنى فيه، أو بينت شكلاً له، ككلمة "طويل" في قولنا: مررت برجل طويل.

وعلى هذا يكون معنى الصفة عند اللغويين أعمَّ من المعنى الذي يريده النحاة من المصطلح.

ويستعمل بعض المعربين مصطلح "نعت" بدلاً من "الصفة" لئلا يلتبس الأمر بالمعنيين: النحوي واللغوي. ولكن من الأفضل أن نستعمل كلمة "نعت" في الصفات المحمودة، أما كلمة "صفة" فتستعمل في المحمودة والقبيحة، لأنها أعم منه.

* * *

وللعربية في الصفة ــ بمعناها النحوي ــ سبيل خاصة، ففي غيرها من اللغات تأتي الصفة قبل الموصوف[3]، أما هي فلا تأتي إلا بعدها، لأنها كما قلنا ــ في المعنى اللغوي ــ لا تدل على الذات دلالة شاملة، بل تحدد شيئاً خاصاً منها، نحو: هذا زيدٌ الكريمُ. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد،

[1] يقابل هذا مصطلح adjective في الإنكليزية.

[2] أي ليست اسماً يقابل مصطلح noun في الإنكليزية.

[3] إلا في مواضع قليلة لغرض معنوي، كما في الإنكليزية.

منها، نحو: هذا زيدٌ الكريمُ. فالكرم صفة من صفات كثيرة يتصف بها زيد،
كالإنسانية والرجولة، والأبوة، والذكاء، و..

أما إذا قلت: هذا هو الكريمُ زيدٌ. فإن "زيد" هنا ليست صفة، لأنها تدل على شمول الذات في المسمى، وإنما هي بدل، ومثل هذه العبارة تختلف في المعنى عن السابقة اختلافاً دقيقاً، ففي الأولى تأتي الصفة "الكريم" لتوضح المسمى بزيد، وتدفع وهماً قد يقع فيه السامع، لكثرة من يعرف من الرجال الذي يسمون بهذا الاسم. أما الثانية فتدل على أن زيداً يعرف بهذه الصفة ويشهر بها، فإن قيل: الكريم. عرف من دون غيره، ولا حاجة إلى ذكر اسمه. وعلى هذا تكون كلمة "زيد" ليست أساساً في بناء الجملة، كما كانت في الجملة الأولى.

وللصفة في العربية معانٍ يحددها السياق، وتتوقف على العلاقة الذهنية بين المتكلم والسامع، وإليك البيان.

١ ــ الأغراض المعنوية للصفة

١ ــ التوضيح:

قد يشترك في الاسم الواحد عدد من الناس، ولذلك إذا ذكر مجرداً وقع الالتباس، فإذا قلت: جاء سمير، فقد يتوهم السامع سميراً غير الذي تريد، ولذلك تصف من تعني لتدفع الوهم الذي تتوقعه ممن يسمعك، فتقول: جاء سميرٌ الكبيرُ. وفي تاريخ النحو العربي ثلاثة رجال يلقبون بـ "الأخفش"، ولذلك ترى الكتب تعين كلاً منهم بصفة خاصة حين تذكره، فتقول: الأخفشُ الأكبر، والأخفشُ الأوسط، والأخفش الأصغر. وكذلك تفعل أحياناً حين تذكر الأعشى، صاحب المعلقة، فتقول: الأعشى الأكبر، لتفرق بينه وبين ثلاثة شعراء أخر يلقبون بلقبه، وكذلك يقولون: المرقش الأكبر، تمييزاً له من غيره.

٢ ــ التخصيص:

ويعني التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، فكلمة "رجل" من قولك: مررت برجل. شاملة عامة يشترك فيها كل من يتصف بالرجولة، فإذا وصفناها خصصنا المقصود وحددناه في صفة ما، فنقول: مررت برجلٍ عالمٍ. وبهذا يقل الاشتراك، ويتخصص المقصود.

٣ ــ المدح أو الذم:

وقد يكــون الموصوف معروفاً باسم خاص، لا يشاركه فيه غــيره، وهنــا تؤدي الصفة وظيفة أخــرى، فتمدح الموصوف أو تذمه. كقولك: توكلتُ علــى الله القادر على كل شيء. فلفظ الجــلالة خــاص، والصــفة بعــده لا تــوضح، لأن التوضيح يكون خشية الالتباس، ولا تخصص، لأن التخصيــص يكــون للنكــرات الشائعة، بل تؤدي معنى المدح والثناء.

وعلى النقيض من ذلك قولك: هذا من عمل الشيطانِ اللعينِ. فاللعين، صفــة للشيطان، نصفه بها للذم والشتم، لا للتوضيح، ولا للتخصيص.

وقد يكون الاسم المعرف مشتركاً، كالاسم "خالد"، ولكــن الســامع والمتكلــم يعرفان خالداً واحداً معهوداً عندهما، فإذا قيل لهما "خالد" عرفاه ولم يلتبس عليــهما، فالصفة هنا أيضاً تستعمل للمدح أو للذم، يقول أحدهما للآخر: جاء خالدٌ الدنيءُ، أو السخيف، أو العظيم، أو.

٤ ــ التأكيد:

وتستعمل الصفة أحياناً لتؤكد المعنى في موصوفها، كما في قوله تعــالى: ﴿**لا تتخذوا إلهين اثنين**﴾ (النحل ٥١) فالموصوف هنا يدل على معنى واضح، ولكــن الصفة تزيده وضوحاً وتؤكده. ومثله قوله: ﴿**فمن لم يجد فصيام ثلاثــة أيــام فــي الحج، وسبعة إذا رجعتم، تلك عشرةٌ كاملة**﴾ (البقرة ١٩٦) ومنه قول عمران بــن حطان:

خَبَلَــتْ غــزالــةُ قلبــهُ بفــوارسٍ تركــتْ منازلــهُ كــأمس الــدابرِ

ب ــ النعت السببــي:

وقد تستعمل الصفة في العربية لتوضح معنى يتعلق بموصوفها، لا بــالموصوف نفسه، فإذا قلنا: رأيت رجلاً نظيفاً ثوبهُ، فكلمة "نظيف" لا تصف الرجل، ولكنها تصــف ثوبه. ومثل ذلك: هذا رجلٌ عظيمٌ أبوه، ومررت بشابٍ شاعرٍ أخوه.

وهنا نلاحظ شيئين:

أولهما: أن الصفة تتبع لفظ ما قبلها في الإعراب، رفعاً ونصباً وجراً.

والثاني: أنها ــ كما قدمنا ــ لا تؤدي غرضاً معنوياً يتعلق بما قبلــها، بــل يتعلق بما بعدها. وقد اصطلح النحويون على تسميتها: الصفة السببية، لأنها تصــف ما يتعلق بالموصوف بسبب.

ج ــ أشكال الصفة

وللصفة شكلان: كلمة مفردة، وجملة.

١ ــ الكلمة المفردة:

إذا كانت الصفة كلمة مفردة وافقت موصوفها في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف، إلا في النعت السببي الذي لا يرفع ضميراً مستتراً يعود إلى الموصوف، وقد تبينَ لك في الأمثلة المتقدمة موافقة الصفة لموصوفــها فــي الإعــراب، أمــا موافقتها إياه في العدد فمثل هذه الجمل: جاء رجل كريم، جاء رجلان كريمان، جاء رجالٌ كرامٌ.

وإذا كان الموصوف جمعاً مما لا يعقل: جاز أن تكون الصفة مفردة وجمعــاً، مثل: مررتُ بحقولٍ مزروعةٍ أو مزروعات. إلا إذا كانت على وزن "أفعــل" فــي المذكر، و"فَعْلاء" في المؤنث، فحينئذ تجب المطابقة، تقول: هذه قممٌ شُمٌّ، وحقــول خُضْرٌ، ورجال سود، ونداماي بيض، وهكذا..

وأمثلة موافقتها إياه في الجنس: جاء طالبٌ طويل، وطالبة طويلة، وطــلاب طوال، وطالباتٌ طويلاتٌ، وموافقتها له في التنكير والتعريف كقولك:

رأيت العلم المرفرف يرفعه جندي شابٌ.

أما إذا كانت نعتاً سببياً يرفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً فإنها تعطى حكم الفعل، على الشكل التالي:

مررت برجل مقطوعة يده، فالصفة (مقطوعة) لم تطابق (رجــل) لأنــها ترفع "يده" فأخذت حكم الفعل، وتقديرها: مررت برجلٍ قطعت يدهُ، ومثل ذلــك قولك: مررت بامرأةٍ نبيلٍ أخوها. والتقدير: نبُلَ أخوها. ومررت بامرأتين كريمٍ أبوهما أو أبواهما، أيّ كرمَ أبوهما، أو أبواهما، ومررت برجالٍ كريمةٍ أحسابُهم، أي: كرمت أحسابهم.

٣ ـ المدح أو الذم:

وقد يكون الموصوف معروفاً باسم خاص، لا يشاركه فيه غيره، وهنا تؤدي الصفة وظيفة أخرى، فتمدح الموصوف أو تذمه. كقولك: توكلتُ على الله القادر على كل شيء. فلفظ الجلالة خاص، والصفة بعده لا توضح، لأن التوضيح يكون خشية الالتباس، ولا تخصص، لأن التخصيص يكون للنكرات الشائعة، بل تؤدي معنى المدح والثناء.

وعلى النقيض من ذلك قولك: هذا من عمل الشيطانِ اللعينِ. فاللعين، صفة للشيطان، نصفه بها للذم والشتم، لا للتوضيح، ولا للتخصيص.

وقد يكون الاسم المعرف مشتركاً، كالاسم "خالد"، ولكن السامع والمتكلم يعرفان خالداً واحداً معهوداً عندهما، فإذا قيل لهما "خالد" عرفاه ولم يلتبس عليهما، فالصفة هنا أيضاً تستعمل للمدح أو للذم، يقول أحدهما للآخر: جاء خالدٌ الدنيءُ، أو السخيف، أو العظيم، أو.

٤ ـ التأكيد:

وتستعمل الصفة أحياناً لتؤكد المعنى في موصوفها، كما في قوله تعالى: **﴿لا تتخذوا إلهين اثنين﴾** (النحل ٥١) فالموصوف هنا يدل على معنى واضح، ولكن الصفة تزيده وضوحاً وتؤكده. ومثله قوله: **﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتم، تلك عشرةٌ كاملة﴾** (البقرة ١٩٦) ومنه قول عمران بن حطان:

خَبَلَتْ غزالةُ قلبهُ بفوارسٍ   تركتْ منازلهُ كأمسِ الدابرِ

ب ـ النعت السببي:

وقد تستعمل الصفة في العربية لتوضح معنى يتعلق بموصوفها، لا بالموصوف نفسه، فإذا قلنا: رأيت رجلاً نظيفاً ثوبهُ، فكلمة "نظيف" لا تصف الرجل، ولكنها تصف ثوبه. ومثل ذلك: هذا رجلٌ عظيمٌ أبوه، ومررت بشابٍ شاعرٍ أخوه.

وهنا نلاحظ شيئين:

أولهما: أن الصفة تتبع لفظ ما قبلها في الإعراب، رفعاً ونصباً وجراً.

والثاني: أنها ــ كما قدمنا ــ لا تؤدي غرضاً معنوياً يتعلق بما قبلها، بل يتعلق بما بعدها. وقد اصطلح النحويون على تسميتها: الصفة السببية، لأنها تصف ما يتعلق بالموصوف بسبب.

ج ـ أشكال الصفة

وللصفة شكلان: كلمة مفردة، وجملة.

١ ـ الكلمة المفردة:

إذا كانت الصفة كلمة مفردة وافقت موصوفها في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف، إلا في النعت السببي الذي لا يرفع ضميراً مستتراً يعود إلى الموصوف، وقد تبينَ لك في الأمثلة المتقدمة موافقة الصفة لموصوفها في الإعراب، أما موافقتها إياه في العدد فمثل هذه الجمل: جاء رجل كريم، جاء رجلان كريمان، جاء رجالٌ كرامٌ.

وإذا كان الموصوف جمعاً مما لا يعقل: جاز أن تكون الصفة مفردة وجمعاً، مثل: مررتُ بحقولٍ مزروعةٍ أو مزروعات. إلا إذا كانت على وزن "أفعل" في المذكر، و"فَعْلاء" في المؤنث، فحينئذ تجب المطابقة، تقول: هذه قممٌ شمٌّ، وحقول خُضْرٌ، ورجال سود، ونداماي بيض، وهكذا..

وأمثلة موافقتها إياه في الجنس: جاء طالبٌ طويل، وطالبة طويلة، وطلاب طوال، وطالباتٌ طويلاتٌ، وموافقتها له في التنكير والتعريف كقولك:

رأيت العلم المرفرف يرفعه جندي شابٌ.

أما إذا كانت نعتاً سببياً يرفع اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً فإنها تعطى حكم الفعل، على الشكل التالي:

مررت برجل مقطوعة يده، فالصفة (مقطوعة) لم تطابق (رجل) لأنها ترفع "يده" فأخذت حكم الفعل، وتقديرها: مررت برجلٍ قطعت يدهُ، ومثل ذلك قولك: مررت بامرأةٍ نبيلٍ أخوها. والتقدير: نبُلَ أخوها. ومررت بامرأتين كريمٍ أبوهما أو أبواهما، أيّ كرمَ أبوهما، أو أبواهما، ومررت برجالٍ كريمةٍ أحسابُهم، أي: كرمت أحسابهم.

وقد تحذف الصفة، وتدل عليها شبه جملة[1]، كقوله: كتابٌ في يدك تقرؤه خير من كتابٍ على رفوف بيتك.

٢ ـ الجملة:

إذا كانت الصفة جملة فعلية أو اسمية وجب أن يكون موصوفها نكرة، معنىً ولفظاً، أو معنىً لا لفظاً، من ذلك قوله تعالى: **﴿واتقوا يوماً ترْجعون فيه إلى الله﴾** (البقرة ٢٨١) ونحو: مررت برجل ثيابُه غيرُ نظيفةٍ. فالجملة الأولى قوله: ترجعون فيه، وصفت "يوماً" والثانية "ثيابهُ غير نظيفة" وصفت "رجل" والموصوفان كلاهما نكرة لفظاً ومعنى.

أما قول شمَرِ بن عمرو الحنفي:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني

فإن جملة الوصف فيه "يسبني"، والموصوف قوله " اللئيم"، وهو في ظاهر اللفظ معرف بأل، إلا أن "أل" هذه لا تفيد الكلمة تعريفاً، لأنها لا تحدد لئيماً معهوداً، ولذلك يسميها النحاة أل الجنسية، لأنها تحدد الجنس العام، ولا تعرفُ نكرة بتعيينها. وعلى هذا تكون كلمة "اللئيم" نكرة في المعنى، معرفة في اللفظ.

ولا بد للجملة الوصفية من ضمير يربطها بالموصوف، كما هو ظاهر في الأمثلة المتقدمة، وهو يشبه العائد الذي نعرفه في صلة الموصول. ولكن هذا الضمير قد يحذف ظاهراً، ويقد ضمناً، لأن حذفه لا يتعدى اللفظ، أما معناه فثابت في الذهن والتقدير، انظر إلى قول جرير:[2]

وما أدري أغيَّرهُمْ تناءٍ ... وطولُ الدهرِ أم مالٌ أصابوا

فالجملة "أصابوا" صفة لـ " مالٌ"، ولكنها تخلو في ظاهر اللفظ من ضمير يربطها بالمال ويعود إليه، إلا أن المعنى يوضح لك أن الشاعر قدَّر كلامه على إضمار الضمير، وتقديره: أم غيرهم مالٌ أصابوه. ومثله قوله تعالى: **﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾** (البقرة ١٢٣) وتقديره: لا تجزي فيه، وهذا كثير في الكلام الفصيح، شعره ونثره كقول كثير عزة:

[1] يرى بعضهم أن شبه الجملة نفسها هي الصفة.

[2] نسبه ابن الشجري في أماليه إلى الحارث بن حلزة. انظر: ١/٥

من اليوم زوراها خليليَّ إنها ... سيأتي عليها حقبة لا نزورها

أي لا نزورها فيها.

والجملة الوصفية يجب أن تكون خبرية لا إنشائية، كجملة الحال، والأمثلة السابقة كلها شواهد على ذلك، إلا أن أحد الرجاز وهو العجاج قال هذا البيت:

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط ... جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط[1]

فقدره النحاة تقديراً معنوياً بعيداً على الشكل التالي: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيتَ الذئب قط. وخير من هذا أن نقول: إن الجملة هنا إنشائية لفظاً، خبرية معنى، وتقديرها: جاؤوا بمذقٍ يشبه الذئب في لونه. ولهذا صور مماثلة في النحو العربي، كتأويل الجامد بالمشتق، وتأويل المعرفة بالنكرة، وقد مرَّ بك ذلك في بحث الحال.

د ـ أحكام الصفة

١ ـ الاشتقاق:

الأصل في الصفة أن تدل على معنى في موصوفها، وغالباً ما تكون أحد المشتقات الآتية: اسم فاعل، مثل: هذا رجلٌ حاملٌ محفظته. اسم مفعول: إنه إنسانٌ محمودُ السيرةِ. صفة مشبهة، مثل: لبس ثوباً بديع النقش. اسم تفضيل: قرأتُ بحثاً أعمقَ من بحث أخيك.

وهناك أسماء يوصف بها وهي ليست بمشتقة، غير أنها تؤول بمشتق، هي:

ـ ما دل على تشبيه، نحو: مررت برجل أسد وتأويليها: مررت برجلٍ شجاعٍ.

ـ الاسم المنسوب، نحو: هذا خُلقٌ عربيٌّ.

ـ الاسم الموصول "الذي" وأخواته، و "ذو" بلغة طيء، أما "من" وما" فلا يوصف بهما، قال الحطيئة:

أنت الإمامُ الذي من بعد صاحبه ... ألقى إليك مقاليدَ النهى البشرُ

"الذي" صفة لـِ "الإمام" ومثله قول جرير:

[1] المذْق: اللبن المخلوط بالماء.

وقد تحذف الصفة، وتدل عليها شبه جملة[1]، كقوله: كتابٌ في يدك تقرؤه خير من كتابٍ على رفوف بيتك.

٢ ـ الجملة:

إذا كانت الصفة جملة فعلية أو اسمية وجب أن يكون موصوفها نكرة، معنىً ولفظاً، أو معنىً لا لفظاً، من ذلك قوله تعالى: **﴿واتقوا يوماً ترْجعون فيه إلى الله﴾** (البقرة ٢٨١) ونحو: مررت برجل ثيابُه غيرُ نظيفةٍ. فالجملة الأولى قوله: ترجعون فيه، وصفت "يوماً" والثانية "ثيابهُ غير نظيفة" وصفت "رجل" والموصوفان كلاهما نكرة لفظاً ومعنى.

أما قول شمَرِ بن عمرو الحنفي:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني

فإن جملة الوصف فيه "يسبني"، والموصوف قوله " اللئيم"، وهو في ظاهر اللفظ معرف بأل، إلا أن "أل" هذه لا تفيد الكلمة تعريفاً، لأنها لا تحدد لئيماً معهوداً، ولذلك يسميها النحاة أل الجنسية، لأنها تحدد الجنس العام، ولا تعرفُ نكرة بتعيينها. وعلى هذا تكون كلمة "اللئيم" نكرة في المعنى، معرفة في اللفظ.

ولا بد للجملة الوصفية من ضمير يربطها بالموصوف، كما هو ظاهر في الأمثلة المتقدمة، وهو يشبه العائد الذي نعرفه في صلة الموصول. ولكن هذا الضمير قد يحذف ظاهراً، ويقد ضمناً، لأن حذفه لا يتعدى اللفظ، أما معناه فثابت في الذهن والتقدير، انظر إلى قول جرير:[2]

وما أدري أغيَّرهُمْ تناءٍ   وطولُ الدهرِ أم مالٌ أصابوا

فالجملة "أصابوا" صفة لـ " مالٌ"، ولكنها تخلو في ظاهر اللفظ من ضمير يربطها بالمال ويعود إليه، إلا أن المعنى يوضح لك أن الشاعر قدَّر كلامه على إضمار الضمير، وتقديره: أم غيرهم مالٌ أصابوه. ومثله قوله تعالى: **﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾** (البقرة ١٢٣) وتقديره: لا تجزي فيه، وهذا كثير في الكلام الفصيح، شعره ونثره كقول كثير عزة:

[1] يرى بعضهم أن شبه الجملة نفسها هي الصفة.

[2] نسبه ابن الشجري في أماليه إلى الحارث بن حلزة. انظر: ١/٥

من اليوم زوراها خليليَّ إنها   سيأتي عليها حقبة لا نزورها

أي لا نزورها فيها.

والجملة الوصفية يجب أن تكون خبرية لا إنشائية، كجملة الحال، والأمثلة السابقة كلها شواهد على ذلك، إلا أن أحد الرجاز وهو العجاج قال هذا البيت:

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط   جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط[1]

فقدره النحاة تقديراً معنوياً بعيداً على الشكل التالي: جاؤوا بمذقٍ مقول فيه: هل رأيتَ الذئب قط. وخير من هذا أن نقول: إن الجملة هنا إنشائية لفظاً، خبرية معنى، وتقديرها: جاؤوا بمذقٍ يشبه الذئب في لونه. ولهذا صور مماثلة في النحو العربي، كتأويل الجامد بالمشتق، وتأويل المعرفة بالنكرة، وقد مرَّ بك ذلك في بحث الحال.

د ـ أحكام الصفة

١ ـ الاشتقاق:

الأصل في الصفة أن تدل على معنى في موصوفها، وغالباً ما تكون أحد المشتقات الآتية: اسم فاعل، مثل: هذا رجلٌ حاملٌ محفظته. اسم مفعول: إنه إنسانٌ محمودُ السيرةِ. صفة مشبهة، مثل: لبس ثوباً بديع النقش. اسم تفضيل: قرأتُ بحثاً أعمقَ من بحث أخيك.

وهناك أسماء يوصف بها وهي ليست بمشتقة، غير أنها تؤول بمشتق، هي:

ـ ما دل على تشبيه، نحو: مررت برجل أسد وتأويليها: مررت برجلٍ شجاعٍ.

ـ الاسم المنسوب، نحو: هذا خُلقٌ عربيٌّ.

ـ الاسم الموصول "الذي" وأخواته، و "ذو" بلغة طيء، أما "من" وما" فلا يوصف بهما، قال الحطيئة:

أنت الإمامُ الذي من بعد صاحبه   ألقى إليك مقاليدَ النهي البشرُ

"الذي" صفة لـِ "الإمام" ومثله قول جرير:

[1] المذْق: اللبن المخلوط بالماء.

إن العيون التي في طرفها حورٌ   قتلننا ثم لم يحيينَ قتلانا

"التي" صفة للعيون. ومثله قول سنان بن فحل الطائي:

فإن الماءَ ماءُ أبي وجدي   وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ

"ذو" بمعنى الذي، على لغة طيىء، وهي اسم موصول صفة لـ "بئري".

ـ اسم الإشارة بعد المعرفة، نحو: زرت المدينة هذه غير مرة، وأقمت في فندقها هذا.

ـ ذو، التي بمعنى "صاحب" نحو" هذا علم ذو قيمةٍ تاريخية، وهذه مدينةٌ ذات ماضٍ مجيد.

ـ العدد، كقولك: له شروطٌ ثلاثةٌ، يتصف بخصالٍ خمسٍ، وقال عبدة بن الطبيب:

يخفي الترابَ بأظلاف ثمانيةٍ   في أربع مسُّهُنَّ الأرضَ تحليلُ[1]

ـ "ما"، وهي نكرة مبهمة، نحو: اتصلت برجلٍ ما. أي مجهول. ومنه المثل العربي الشهير: لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفه. ويراد منه هنا التهويلُ والتعظيم، وتقديره: لأمرٍ عظيم جدع قصير أنفه. ومنه قول الشاعر أنس بن مدركة الخثعمي:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ   لأمرٍ ما يسوَّدُ من يسُودُ

ـ "كل" و"أي": إذا دلتا على كمالٍ في المعنى الذي يتصف به الموصوف، كقولنا: فلان شاعر كلُّ الشاعر، أو أيُّ شاعر. أي كامل الشاعرية.

ـ المصدر: والمصدر في رأي النحاة اسم جامد، وهم يجعلونه أصل المشتقات، وكثيراً ما يوصف به، كقولهم: أبو عمرو راوٍ ثقةٌ، وابن الخطاب حاكم عدلٌ، وهذه قضية حق.

٢ ـ تعدد الصفات:

آ ـ يجوز أن تتعدد الصفات، وأن تتنوع في تعددها، تقول: كان سعيد رجلاً لطيفاً، حلو الحديث، محباً لزملائه، يقوم بواجبه نحوهم تمام القيام. فالصفات الثلاث: لطيفاً، حلو الحديث، محباً، تجتمع مع الجملة الوصفية "يقوم بواجبه" في كلام واحد.

[1] يصف ثوراً وحشياً. ويخفي التراب: يستخرجه لشدة عدوه.

ويرى بعض النحاة ـ كالخطيب التبريزي وابن عصفور ـ أن الصفات إذا تعددت وتنوعت كان الأفصح في الكلام أن تتقدم الصفة المفردة، على الوصف بالجملة، وهذا الرأي ظنيٌّ لا يعتمد على استقراء الكلام الفصيح، ففي القرآن الكريم: **﴿وهذا كتاب أنزلناه مباركٌ فاتبعوه﴾** (الأنعام ١٥٥)، **﴿وهذا كتاب أنزلناه مباركٌ مصدقُ الذي بين يديه﴾** (الأنعام ٩٢)، ومثله قول النابغة الذبياني:

كليني لهمٍّ يا أميمة ناصبِ   وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

وقول امرىء القيس:

وفرْعٍ يغشي المتنَ أسودَ فاحمٍ   أثيثٍ كقنو النخلةِ المتعثكلِ

ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

و هبت شمالٌ تهتكُ السيرَ قَرَّةٌ   تكادُ قبيلَ الصُّبْحِ بالماءِ تنضَحُ

ب ـ وإذا وصفت مثنى أو جمعاً بصفة واحدة، اكتفيت بلفظ التثنية والجمع، تقول: مررت برجلين شاعرينِ. أما إذا اختلفت الصفتان فرقت بينهما وعطفت واحدة منهما على أخرى، نحو: مررت برجلين: شاعرٍ وكاتبِ قصة ومنه قول الشاعر:

بكيتُ و ما بكا رجلٍ حزينٍ   على ربعينِ مسلوبٍ وبالِ

ج ـ ويجوز عطف الصفات وموصوفها واحد، سواء أكانت متقاربة المعنى أم لم تكن كذلك، وهذا لا يرضي كثيراً من النحاة، وحجتهم في ذلك أن الصفة هي الموصوف، ولا يعطف الشيء على نفسه، وهذا دليل ذهني لا يعتمد استقراء اللغة الفصيحة، ففي القرآن الكريم: **﴿الصابرين والصادقين والقانتين والمستغفرين في الأسحار﴾** (آل عمران ١٧) فالصفات متقاربة ومعطوف بعضها على بعض. ويحمل على ذلك أيضاً قوله تعالى: **﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذنب، وقابل التوب، شديد العقاب، ذي الطول﴾** (غافر ٢ ـ ٣) فقوله: قابل التوب، صفة ليست بعيدة عن قوله: غافر الذنب، وقد عطفت عليها بالواو[1]. ومثل ذلك قول الشاعر:

[1] قال الفراء: "جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة، ألا ترى أنك تقول: مررت برجلٍ شديد القلب، إلا أنه وقع معها قوله: ذي الطول. وهو معرفة، فأجرين مجراه." (معاني القرآن ٣/٥)

إن العيـون التـي فـي طرفهـا حورٌ   قتلنـنـا ثـم لـم يحيـيـنَ قتلانـا

"التي" صفة للعيون. ومثله قول سنان بن فحل الطائي:

فـإن الـمـاءَ مـاءُ أبـي وجـدي   وبـئري ذو حفـرتُ وذو طويـتُ

"ذو" بمعنى الذي، على لغة طيىء، وهي اسم موصول صفة لـ "بئري".

ــ اسـم الإشـارة بعد المعرفة، نحو: زرت المدينة هذه غير مرة، وأقمـت في فندقها هذا.

ــ ذو، التي بمعنى "صاحب" نحو" هذا علم ذو قيمةٍ تاريخية، وهذه مدينةٌ ذات ماضٍ مجيد.

ــ العدد، كقولك: له شروطٌ ثلاثةٌ، يتصف بخصالٍ خمسٍ، وقال عبـدة بـن الطبيب:

يخـفي الـترابَ بـأظلاف ثمانيـةٍ   فـي أربـع مسُّـهُنَّ الأرضَ تحليـلُ[1]

ــ "ما"، وهي نكرة مبهمة، نحو: اتصلت برجلٍ ما. أي مجهول. ومنه المثل العربي الشهير: لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفه. ويراد منـه هنـا التـهويل والتعظيـم، وتقديره: لأمرٍ عظيم جدع قصير أنفه. ومنه قول الشاعر أنس بن مدركة الخثعمي:

عـزمتُ علـى إقامـة ذي صبـاحٍ   لأمـرٍ مـا يسـوَّدُ مـنْ يسُـودُ

ــ "كل" و"أي": إذا دلتا على كمالٍ في المعنى الذي يتصف بـه الموصـوف، كقولنا: فلان شاعر كلُّ الشاعر، أو أيُّ شاعر. أي كامل الشاعرية.

ــ المصدر: والمصـدر في رأي النحاة اسم جامد، وهم يجعلونه أصـل المشتـقات، وكثـيراً ما يوصف به، كقولهم: أبو عمرو راوٍ ثقةٌ، وابن الخطـاب حاكم عدلٌ، وهذه قضية حق.

٢ ــ تعدد الصفات:

آ ــ يجوز أن تتعدد الصفات، وأن تتنوع في تعددها، تقول: كان سعيد رجـلاً لطيفاً، حلو الحديث، محباً لزملائه، يقوم بواجبه نحوهم تمـام القيـام. فالصفـات الثلاث: لطيفاً، حلو الحديث، محباً، تجتمع مع الجملة الوصفية "يقوم بواجبـه" فـي كلام واحد.

[1] يصف ثوراً وحشياً. ويخفي التراب: يستخرجه لشدة عدوه.

ويرى بعض النحاة ــ كالخطيب التبريزي وابن عصفور ــ أن الصفـات إذا تعددت وتنوعت كان الأفصح في الكلام أن تتقدم الصفة المفردة، علـى الوصـف بالجملة، وهذا الرأي ظنيٌّ لا يعتمد على استقراء الكلام الفصيـح، ففـي القـرآن الكريم: ﴿**وهذا كتاب أنزلناه مباركٌ فاتبعوه**﴾ (الأنعام ١٥٥)، ﴿**وهذا كتاب أنزلنـاه مباركٌ مصدقُ الذي بين يديه**﴾ (الأنعام ٩٢)، ومثله قول النابغة الذبياني:

كلينـي لهـمٍ يـا أميـمة نـاصبِ   وليـلٍ أقاسـيه بطـيءِ الكواكـبِ

وقول امرىء القيس:

وفـرْعٍ يغشـي المتـنْ أسـودَ فـاحمٍ   أثيـثٍ كقنـوِ النخلـةِ المتعثكـلِ

ومثله قول تميم بن أبي بن مقبل:

و هبت شمالٌ تـهتكُ السـيرَ قَـرَّةٌ   تكـادُ قبيـلَ الصُبْـحِ بالمـاءِ تنضَـحُ

ب ــ وإذا وصفت مثنى أو جمعاً بصفة واحدة، اكتفيت بلفظ التثنية والجمـع، تقول: مررت برجلين شاعرينِ. أما إذا اختلفت الصفتان فرقت بينـهما وعطفـت واحدة منهما على أخرى، نحو: مررت برجلين: شاعرٍ وكاتبِ قصة ومنـه قـول الشاعر:

بكـيتُ و مـا بكـا رجـلٍ حزيـنٍ   علـى ربعيـنِ مـسـلوبٍ وبـالِ

ج ــ ويجوز عطف الصفات وموصوفها واحد، سواء أكانت متقاربةً المعنـى أم لم تكن كذلك، وهذا لا يرضي كثيراً من النحاة، وحجتهم في ذلك أن الصفة هـي الموصوف، ولا يعطف الشيء على نفسه، وهذا دليل ذهني لا يعتمد استقراء اللغـة الفصيحة، ففي القرآن الكريم: ﴿**الصابرين والصادقين والقانتين والمستغفرين فـي الأسحار**﴾ (آل عمران ١٧) فالصفات متقاربة ومعطوف بعضها على بعض. ويحمل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**تنـزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافرِ الذنـب، وقابل التوب، شديد العقاب، ذي الطول**﴾ (غافر ٢ ــ ٣) فقولـه: قـابل التـوب، صـفة ليست بعيدة عن قوله: غافر الذنب، وقد عطفت عليها بالواو[4]. ومثل ذلـك قول الشاعر:

[4] قال الفراء: "جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة، ألا ترى أنك تقول: مررت برجلٍ شديد القلبِ، إلا أنه وقع معـها قوله: ذي الطول. وهو معرفة، فأجرين مجراه." (معاني القرآن ٣/٥)

إلى الملك القرْم وابن الهمام   وليثِ الكتيبةِ في المزْدحَمْ

وقول ابن زيابة بعد تهديد الحارث بن الهمام له:

يا لهف زيابة للحارثِ الـ   صابح فالغانم فالآيب

ومجمل القول في هذا أن الصفة حينما تكون للتوضيح يختار منها أخصها بالموصوف، وأحقها بالبيان، حتى لا يحتاج الموضع إلى صفة أخرى موضحة، كقولك: الأخفش الأوسط، والأعشى الأكبر، وسيبويه النحوي. هذا إذا لم يحصل لبسٌ ما.

أما الصفات التي يراد منها المدح أو الذم فيجوز تعددها مع العطف أو من دونه، وإنما جاز العطف لتغاير المعاني وإن تقاربت.

٣ ـ حذف الموصوف:

وكثيرٌ جداً حذف الموصوف وإنابة الصفة منابه، حتى إن بعض الصفات صارت على مر الأيام كالمرادفات لموصوفها، فصفات السيف مثل: الحسام، والمهند، والأبيض، والصارم، كثيراً ما تستعمل دون ذكر موصوفها. ومثل هذا إطلاقهم: الأطلس، دون ذكر الذئب، والورقاء دون ذكر الحمامة" والغبراء، دون ذكر الأرض، والذلول دون ذكر الناقة، و.. وفي القرآن يكثر هذا الأسلوب الفصيح، من ذلك: **﴿وزوجناهم بحور عين﴾** (الدخان ٥٤، والطور ٢٠) **﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾** (الصافات ٤٨) **﴿أن اعمل سابغات﴾** (سبأ ١١) والتقدير: بنساء حور عين، ونساء قاصرات الطرفِ، ودروعاً سابغاتٍ، وفي الشعر قول زهير في وصف الدار:

بها العينُ والآرامُ يمشين خلفةً   وأطلاؤها ينهضنَ منْ كلِ مجثَمِ

أي: البقرات العين، ومثله قول الأعشى:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها   فلم يضيرْها وأوهى قرنه الوعِلُ

والتقدير: كوعلٍ ناطح. ومن ذلك قول كثير عزة:

و ما ذكرتْكِ النفسُ إلاَّ تفرَّقتْ   فريقين: منها عاذرٌ لي، ولائمُ

أي: منها فريق عاذر لي، وفريق لائم.

٤ ـ حذف الصفة:

أما حذف الصفة فقليل، ولا تحذف إلا إذا كان الدليل واضحاً جداً، من ذلك قول المرقش الأكبر:

وربَّ أسيلةِ الخدَّينِ بكرٍ   مهفهفةٍ لها فرعٌ وجيدُ

وتقديره: لها فرعٌ وجيدٌ طويلان. وفي القرآن: **﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كلَّ سفينةٍ غصباً﴾** (الكهف ٧٩) أي: كل سفينة صالحة.

هـ ـ النعت المقطوع:

وهذا أسلوبٌ عربي في استعمال الصفات، يراد منه معنى غير المعنى الذي تحمله الصفة غير المقطوعة، ويؤدي أحد معانٍ ثلاثة: التعظيم، الشتم، الترحم.

١ ـ النعت المقطوع للتعظيم:

نقل سيبويه في كتابهِ أنه سمع بعض العرب يقول: الحمدُ لله ربَّ العالمين. فلم يتبع الصفة "رب" لفظ الجلالة الموصوف بها، ولكنه نصبها، لمعنى المدح والتعظيم، وجعلها مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، تقديره: أعظم، أو أمدح.

ومنه في القرآن: **﴿لكنِ الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون، يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة﴾** (النساء ١٦٢) فالواو في قوله "والمقيمين" اعتراضية، وما بعدها نعت مقطوع، منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، وجملته معترضة لا محل لها.

ومنه أيضاً قول الخرنق الشاعرة:

لا يبْعدنْ قومي الذين هُمُ   سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلينَ بكلِ معتركٍ   والطيبونَ معاقِدَ الأُزْرِ

نُصبت النازلين على أنها نعت مقطوع كما تقدم.

ويجوز في هذا كله الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف، كقولك: رأيتُ سليماً الكريمُ، ومنه قوله تعالى: **﴿وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب، وأقام الصلاة وآتى الزكاة، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا، والصابرين في البأساء والضراء﴾** (البقرة ١٧٧) فقوله: والموفون، نعت مقطوع، رفع على أنه مبتدأ، تقدير

إلـى الملـك القـرْمِ وابـن الـهمام   وليثِ الكتيبـةِ فـي المزْدحـمْ

وقول ابن زيابة بعد تهديد الحارث بن الهمام له:

يـا لهـف زيابـة للحـارثِ الـ   ـصـابـح فالـغـانم فـالآيب

ومجمل القول في هذا أن الصفة حينما تكون للتوضيح يختار منها أخصها بالموصوف، وأحقها بالبيان، حتى لا يحتاج الموضع إلى صفة أخرى موضحة، كقولك: الأخفش الأوسط، والأعشى الأكبر، وسيبويه النحوي. هذا إذا لم يحصل لبسٌ ما.

أما الصفات التي يراد منها المدح أو الذم فيجوز تعددها مع العطف أو من دونه، وإنما جاز العطف لتغاير المعاني وإن تقاربت.

٣ ـ حذف الموصوف:

وكثيرٌ جداً حذف الموصوف وإنابة الصفة منابه، حتى إن بعض الصفات صارت على مر الأيام كالمرادفات لموصوفها، فصفات السيف مثل: الحسام، والمهند، والأبيض، والصارم، كثيراً ما تستعمل دون ذكر موصوفها. ومثل هذا إطلاقهم: الأطلس، دون ذكر الذئب، والورقاء دون ذكر الحمامة" والغبراء، دون ذكر الأرض، والذلول دون ذكر الناقة، و.. وفي القرآن يكثر هذا الأسلوب الفصيح، من ذلك: **﴿وزوجناهم بحور عين﴾** (الدخان ٥٤، والطور ٢٠) **﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾** (الصافات ٤٨) **﴿أن اعمل سابغات﴾** (سبأ ١١) والتقدير: بنساء حور عين، ونساء قاصرات الطرفِ، ودروعاً سابغات، وفي الشعر قول زهير في وصف الدار:

بهـا العيـنُ والآرامُ يمشين خلـفةً   وأطـلاؤهـا ينهضنَ منْ كلِ مجْثَمِ

أي: البقرات العين، ومثله قول الأعشى:

كـناطحٍ صخرةً يوماً ليـوهـنـهـا   فلم يضِرْها وأوهـى قرنـه الوعِلُ

والتقدير: كوعلٍ ناطح. ومن ذلك قول كثير عزة:

و ما ذكـرتْكِ النفسُ إلاَّ تفرّقـتْ   فريقيـن: منـها عـاذرٌ لـي، ولائـمُ

أي: منها فريق عاذر لي، وفريق لائم.

٤ ـ حذف الصفة:

أما حذف الصفة فقليل، ولا تحذف إلا إذا كان الدليل واضحاً جداً، من ذلك قول المرقش الأكبر:

وربَّ أسيـلةِ الخـدَّينِ بكـرٍ   مهفهفـةٍ لـها فـرعٌ وجيـدُ

وتقديره: لها فرعٌ وجيدٌ طويلان. وفي القرآن: **﴿وكان وراءهم ملك يأخذ كلَّ سفينةٍ غصباً﴾** (الكهف ٧٩) أي: كل سفينة صالحة.

هـ ـ النعت المقطوع:

وهذا أسلوبٌ عربي في استعمال الصفات، يراد منه معنى غير المعنى الذي تحمله الصفة غير المقطوعة، ويؤدي أحد معانٍ ثلاثة: التعظيم، الشتم، الترحم.

١ ـ النعت المقطوع للتعظيم:

نقل سيبويه في كتابهِ أنه سمع بعض العرب يقول: الحمدُ لله ربَّ العالمين. فلم يتبع الصفة "رب" لفظ الجلالة الموصوف بها، ولكنه نصبها، لمعنى المدح والتعظيم، وجعلها مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، تقديره: أعظم، أو أمدح.

ومنه في القرآن: **﴿لكنِ الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون، يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة﴾** (النساء ١٦٢) فالواو في قوله "والمقيمين" اعتراضية، وما بعدها نعت مقطوع، منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً، وجملته معترضة لا محل لها.

ومنه أيضاً قول الخرنق الشاعرة:

لا يبْعدنْ قومي الذين هـمُ   سـمُّ العُـداةِ وآفـةُ الجـزْرِ
النـازلينَ بكـلِ معتـركِ   والطيـبونَ معـاقِدَ الأزُرِ

نصبت النازلين على أنها نعت مقطوع كما تقدم.

ويجوز في هذا كله الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف، كقولك: رأيتُ سليماً الكريمُ، ومنه قوله تعالى: **﴿وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب، وأقام الصلاةَ وآتى الزكاة، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا، والصابرين في البأساء والضراء﴾** (البقرة ١٧٧) فقوله: والموفون، نعت مقطوع، رفع على أنه مبتدأ، تقدير

خبره: والموفون بعهدهم حكمهم هذا. والواو اعتراضية، والجملة معترضة ليست بذات محل.

٢ ــ الصفة المقطوعة للتحقير والشتم:

وكذلك تقطع الصفة أحياناً لغرض آخر، وهو الشتم أو التحقير، فتنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، أو ترفع على الابتداء أو الخبرية، نحو: أتاني زيدٌ الخبيثَ، ورأيتُ سعيداً الحقيرُ، ومنه قوله تعالى: **﴿وامرأته حمالةَ الحطب، في جيدها حبلٌ من مسد﴾** (المسد ٤ ــ٥) وقال النابغة:

أقارعُ عوفٍ، لا أحاولُ غيرها   وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادعُ

وتقديره: أذمُّ حمالةَ الحطب، أذم وجوه قرودٍ، وهذا التقدير للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام.

٣ ــ الصفة المقطوعة للترحم:

وتقطع الصفة لتؤدي معنى الترحم، كقولك: مررتُ بخالدٍ المسكينَ أو المسكينُ. ومنه قول الراجز:

فأصبحتْ بقرقرى كوانسا   فلا تلُمْهُ أن ينامَ البائسا

شواهد للتدريب

١ ــ قال مضرْس المزني:

أهاجتك آياتٌ عفونَ خلوقُ   وطيفُ خيالٍ للمحب يشوقُ
تلوحُ مغانيها بحُجْرٍ كأنها   رداءُ يمانٍ قد أمحَّ عتيقُ
ليالَيَ لا تهوينَ أن تشحطَ النوى   و أنت خليلٌ لا يُلامُ صديقُ

البدل وعطف البيان

يطلق مصطلح البدل على ما كان تابعاً لغيره في الإعراب، مقصوداً في الحكم الذي يراد من الكلام، دون أن تقوم بينه وبين ما يتبعه واسطة، كحروف العطف. كقولك: هذا مقام الإمام عليٍّ. فالاسم "عليّ" تابع في الإعراب لما قبله، فكان مثله مجروراً، ولكنه هو المقصود في الحكم، ويمكن أن نحذف المبدل منه، ونقول: هذا مقام عليّ. ومثل هذا قولك: تساقطت البيوتُ بعضُها على بعضٍ. فكلمة "بعضها" بدل من "البيوت" ولذلك تبعتها في الإعراب مرفوعة، دون أن يتوسط بينهما حرف من حروف العطف، وهي المقصودة في الحكم.

١ ــ أحكام البدل

١ ــ بدل النكرة من المعرفة والعكس:

رأينا في بحث الصفة أن الصفة والموصوف يجب أن يتطابقا في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف والتنكير، أما البدل فيطابق المبدل منه في هذا كله، ولكن من الجائز فيه أن نبدل فكرة من معرفة، ومعرفة من نكرة، فقوله تعالى: **﴿لنسفعَنْ[1] بالناصية، ناصيةٍ كذابة خاطئة﴾** (العلق ١٥) فيه "ناصية" مبدلة من "الناصية"، أما قوله: **﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾** (الشورى ٥٢) ففيه أبدلت المعرفة "صراط الله"، "صراط". ومثله: **﴿ويل لكل همزة لمزة، الذي جمع مالاً وعدده﴾** (الهمزة ١و٢) إذ أبدلت "الذي" من النكرة الموصوف بالهمزة اللمزة، وهذا كثير في كتاب الله[2].

٢ ــ إبدال الاسم الظاهر من الضمير:

ويجوز في البدل أيضاً أن نبدل اسماً ظاهراً من ضمير متصل، وهو واضح في قول عدي ابن زيد:

[1] ترسم في القرآن: لنسفعا. والتنوين الظاهر في الرسم إنما هو نون التوكيد الخفيفة.

[2] انظر سورة البروج، الآيات ١٤ ــ ١٦، وغافر ١٥.

خبره: والموفون بعهدهم حكمهم هذا. والواو اعتراضية، والجملة معترضة ليست بذات محل.

٢ ــ الصفة المقطوعة للتحقير والشتم:

وكذلك تقطع الصفة أحياناً لغرض آخر، وهو الشتم أو التحقير، فتنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، أو ترفع على الابتداء أو الخبرية، نحو: أتاني زيدٌ الخبيثَ، ورأيتُ سعيداً الحقيرُ، ومنه قوله تعالى: **﴿وامرأته حمالةَ الحطب، في جيدها حبلٌ من مسد﴾** (المسد ٤ ــ٥) وقال النابغة:

أقارعُ عوفٍ، لا أحاولُ غيرها ... وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادعُ

وتقديره: أذمُّ حمالةَ الحطب، أذم وجوه قرودٍ، وهذا التقدير للتمثيل، ولكنه لا يستعمل في الكلام.

٣ ــ الصفة المقطوعة للترحم:

وتقطع الصفة لتؤدي معنى الترحم، كقولك: مررتُ بخالدٍ المسكينَ أو المسكينُ. ومنه قول الراجز:

فأصبحتْ بقرقرى كوانسا ... فلا تلُمْهُ أن ينامَ البائسا

شواهد للتدريب

١ ــ قال مضرِّس المزني:

أهاجتك آياتٌ عفونَ خلوقُ ... وطيفُ خيالٍ للمحبِ يشوقُ

تلوحُ مغانيها بحُجْرٍ كأنها ... رداءُ يمانٍ قدْ أمحَّ عتيقُ

ليالِيَ لا تهوينَ أن تشحطَ النوى ... وأنتِ خليلٌ لا يُلامُ صديقُ

البدل وعطف البيان

يطلق مصطلح البدل على ما كان تابعاً لغيره في الإعراب، مقصوداً في الحكم الذي يراد من الكلام، دون أن تقوم بينه وبين ما يتبعه واسطة، كحروف العطف. كقولك: هذا مقام الإمام عليٍّ. فالاسم "عليّ" تابع في الإعراب لما قبله، فكان مثله مجروراً، ولكنه هو المقصود في الحكم، ويمكن أن نحذف المبدل منه، ونقول: هذا مقام عليّ. ومثل هذا قولك: تساقطت البيوتُ بعضُها على بعض. فكلمة "بعضها" بدل من "البيوت" ولذلك تبعتها في الإعراب مرفوعة، دون أن يتوسط بينهما حرف من حروف العطف، وهي المقصودة في الحكم.

١ ــ أحكام البدل

١ ــ بدل النكرة من المعرفة والعكس:

رأينا في بحث الصفة أن الصفة والموصوف يجب أن يتطابقا في الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف والتنكير، أما البدل فيطابق المبدل منه في هذا كله، ولكن من الجائز فيه أن نبدل فكرة من معرفة، ومعرفة من نكرة، فقوله تعالى: **﴿لنسفعَنْ[1] بالناصية، ناصيةٍ كذابة خاطئة﴾** (العلق ١٥) فيه "ناصية" مبدلة من "الناصية"، أما قوله: **﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾** (الشورى ٥٢) ففيه أبدلت المعرفة "صراطِ الله"، "صراط". ومثله: **﴿ويل لكل همزة لمزة، الذي جمع مالاً وعدده﴾** (الهمزة ١و٢) إذ أبدلت "الذي" من النكرة الموصوف بالهمزة اللمزة، وهذا كثير في كتاب الله[2].

٢ ــ إبدال الاسم الظاهر من الضمير:

ويجوز في البدل أيضاً أن نبدل اسماً ظاهراً من ضمير متصل، وهو واضح في قول عدي ابن زيد:

---

[1] ترسم في القرآن: لنسفعا. والتنوين الظاهر في الرسم إنما هو نون التوكيد الخفيفة.

[2] انظر سورة البروج، الآيات ١٤ ــ ١٦، وغافر ١٥.

ذريـــني إن أمـــرك لـــن يُطـــاعا   ومـــا ألفيتـــي حِلمـــي مُضـــاعاً

فقوله: "حلمي" بدل من ياء المتكلم المتصلة بالفعل "ألفي".

ولكن لا يجوز هنا العكس، إذ لا يأتي الضمير بدلاً من الاسم الظاهر البتة، أما قوله تعالى: **﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾** (البقرة ٣٥) فالضمير فيه وهو "أنت" توكيد للفاعل المستتر في فعل الأمر "اسكن".

٣ ـ إبدال الفعل من الفعل:

ويجوز أيضاً أن يأتي الفعل مبدلاً من الفعل، كقولك: منْ يأتِنا يستعنْ بنا نُعنه "يستعن" بدل من الفعل "يأتنا" وهو المقصود بالحكم، ومثله قوله تعالى: **﴿ومن يفعل ذلك يلقَ أثاماً، يضاعف له العذاب﴾** (الفرقان ٦٨)، فقوله: يضاعف. بدل من: يَلقَ. ومنه هذا البيت الذي احتج به سيبويه في كتابه:

إن علـــيَّ الله أن تـبـــايـعــا   تؤخـذ كـرهـــا أو تجـيء طائعـاً

٤ ـ إبدال الجملة من الجملة:

وفي الأساليب العربية ما يتوخى فيها الإيجاز، وما يقصد فيها إلى الإسهاب، ومن النوع الثاني إبدال الجملة من الجملة، كما في قوله تعالى: **﴿أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأموال وبنين﴾** (الشعراء ١٣٢ و ١٣٣)، ففي الجملة الأولى تعميم، وفي الثانية تخصيص، وتلك صورة من صور البدل المعنوية في لغة العرب.

٥ ـ إبدال الجملة من المفرد:

ويجوز أيضاً أن تأتي الجملة بدلاً من مفرد، كقولنا: أريد أن أعرف أخاك كيف يدرس. فنحن هنا لا نريد أن نعرف "الأخ" لأنه معروف لدينا من قبل، إلا أن الذي نقصد إلى معرفته هو طريقة دراسته، ولكننا ذكرناه في الكلام جرياً على أساليب العرب الكلامية، وعلى هذا تكون جملة "كيف يدرس" بدلاً من "أخاك".

ومنه قول الفرزدق:

إلى الله أشكو في المدينةِ حاجةً   وبالشام أخرى كيفَ يلتقيان

كأنه قال: أشكو تعذرَ التقائهما، أي أنَّ جملة: كيف يلتقيان، بدل من: حاجة وأخرى. ومثله قول مبشر بن هذيل الفزاري:

فلا تتبعي العينَ الغَويَّةَ وانظري   إلى عنصر الأحساب أين يؤول

فقوله: أين يؤول، بدل من "عنصر" فكأنه قال: انظر إلى أين يؤول عنصر الأحساب.

٢ ـ ألوان البدل

وينقسم البدل من حيث علاقته بالمبدل منه أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، والبدل المباين.

١ ـ بدل الكل من الكل :

ويسمى أيضاً البدل المطابق، وهو ما كان البدل فيه هو المبدل منه نفسه، كما لو قلت: جاء زيدٌ أخوك، فالأخ هو زيد نفسه. ومثله قوله تعالى: **﴿اهدنا الصراطَ المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾** (الفاتحة ٥ و ٦).

٢ ـ بدل البعض من الكل:

ويقال له: بدل الجزء من الكل، وهو ما كان فيه البدل بعضاً من البدل بعضاً من المبدل منه، كقول كثير عزة:

وكنت كـذي رجليـنِ: رجـلٍ مريضةٍ   ورِجـلٍ رمى فـيها الزمان فشـلتِ[2]

وكالمثال الذي يدور في كتب النحو: أكلتُ الرغيف نصفهُ. وكقوله تعالى: **﴿ولله على الناسِ حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾** (آل عمران ٩٣).

٣ ـ بدل الاشتمال:

وهذا يختلف عن الشكل السابق اختلافاً بيناً، فالبدل فيه ليس جزءاً أو بعضاً من المبدل منه، ولكنه مما يشتمل عليه، فإذا قلت: أعجبني أخوك ذكاؤه. كان الذكاء بدل اشتمال، و"أخوك" هو المبدل منه، والذكاء ليس منفصلاً عن الأخ، ولا بعضاً منه، ولكنه شيء مستقر فيه، ويشتمل عليه المبدل منه. ومثله قوله تعالى: **﴿يسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه﴾** (البقرة ٢١٧) فقوله قتالٍ: بدل اشتمال من "الشهر الحرام" لأن القتال يحدث في الشهر. ومنه قول الفرزدق:

---

[1] تعريف: "كل، وبعض" بـ "أل" مما يضطر إليه في البحوث العلمية، وإن كان غير معهود في العربية الصحيحة.

[2] ويروى برفع "رجل" في الموضعين.

ذريـني إن أمـركِ لـن يُطـاعا ... ومـا ألفيتنـي حِلمـي مُضـاعاً

فقوله: "حلمي" بدلٌ من ياء المتكلم المتصلة بالفعل "ألفي".

ولكن لا يجوز هنا العكس، إذ لا يأتي الضمير بدلاً من الاسم الظاهر البتة، أما قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (البقرة ٣٥) فالضمير فيه وهو "أنت" توكيد للفاعل المستتر في فعل الأمر "اسكن".

٣ ــ إبدال الفعل من الفعل:

ويجوز أيضاً أن يأتي الفعل مبدلاً من الفعل، كقولك: منْ يأتِنا يستعنْ بنا نُعنه "يستعن" بدل من الفعل "يأتنا" وهو المقصود بالحكم، ومثله قوله تعالى: ﴿**ومن يفعل ذلك يلقَ أثاماً، يضاعف له العذاب**﴾ (الفرقان ٦٨)، فقوله: يضاعف. بدل من: يَلقَ. ومنه هذا البيت الذي احتج به سيبويه في كتابه:

إن عليَّ الله أن تبايعا ... تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً

٤ ــ إبدال الجملة من الجملة:

وفي الأساليب العربية ما يتوخى فيها الإيجاز، وما يقصد فيها إلى الإسهاب، ومن النوع الثاني إبدال الجملة من الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿**أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأموال وبنين**﴾ (الشعراء ١٣٢ و ١٣٣)، ففي الجملة الأولى تعميم، وفي الثانية تخصيص، وتلك صورة من صور البدل المعنوية في لغة العرب.

٥ ــ إبدال الجملة من المفرد:

ويجوز أيضاً أن تأتي الجملة بدلاً من مفرد، كقولنا: أريد أن أعرف أخاك كيف يدرس. فنحن هنا لا نريد أن نعرف "الأخ" لأنه معروف لدينا من قبل، إلا أن الذي نقصد إلى معرفته هو طريقة دراسته، ولكننا ذكرناه في الكلام جرياً على أساليب العرب الكلامية، وعلى هذا تكون جملة "كيف يدرس" بدلاً من "أخاك".

ومنه قول الفرزدق:

إلى الله أشكو في المدينةِ حاجةً ... وبالشام أخرى كيفَ يلتقيان

كأنه قال: أشكو تعذرَ التقائهما، أي أنَّ جملة: كيف يلتقيان، بدل من: حاجة وأخرى. ومثله قول مبشر بن هذيل الفزاري:

فلا تتبعي العينَ الغَويَّةَ وانظري ... إلى عنصر الأحسابِ أينَ يؤول

فقوله: أين يؤول، بدل من "عنصر" فكأنه قال: انظر إلى أين يؤول عنصر الأحساب.

٢ ــ ألوان البدل

وينقسم البدل من حيث علاقته بالمبدل منه أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، والبدل المباين.

١ ــ بدل الكل من الكل :

ويسمى أيضاً البدل المطابق، وهو ما كان البدل فيه هو المبدل منه نفسه، كما لو قلت: جاء زيدٌ أخوك، فالأخ هو زيد نفسه. ومثله قوله تعالى: ﴿**اهدنا الصراطَ المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم**﴾ (الفاتحة ٥ و ٦).

٢ ــ بدل البعض من الكل:

ويقال له: بدل الجزء من الكل، وهو ما كان فيه البدل بعضاً من البدل بعضاً من المبدل منه، كقول كثيِّر عزة:

وكنت كذي رجلين: رجلٍ مريضةٍ ... ورِجلٍ رمى فيها الزمان فشلّتِ[2]

وكالمثال الذي يدور في كتب النحو: أكلتُ الرغيف نصفهُ. وكقوله تعالى: ﴿**ولله على الناسِ حجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً**﴾ (آل عمران ٩٣).

٣ ــ بدل الاشتمال:

وهذا يختلف عن الشكل السابق اختلافاً بيناً، فالبدل فيه ليس جزءاً أو بعضاً من المبدل منه، ولكنه مما يشتمل عليه، فإذا قلت: أعجبني أخوك ذكاؤه. كان الذكاء بدل اشتمال، و"أخوك" هو المبدل منه، والذكاء ليس منفصلاً عن الأخ، ولا بعضاً منه، ولكنه شيء مستقر فيه، ويشتمل عليه المبدل منه. ومثله قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه**﴾ (البقرة ٢١٧) فقوله قتالٍ: بدل اشتمال من "الشهر الحرام" لأن القتال يحدث في الشهر. ومنه قول الفرزدق:

---

[1] تعريف: "كل، وبعض" بـ "أل" مما يضطر إليه في البحوث العلمية، وإن كان غير معهود في العربية الصحيحة.

[2] ويروى برفع "رجل" في الموضعين.

ورثتُ أبي أخلاقَــهُ عــاجِلَ القِــرى وعُبْــطَ المــهارى كومُــها وشَــبُوبُها

فالأخلاق مما يشتمل عليه الأب. ومثله أيضاً قول النابغة الجعدي:

بلغْــنا الــسماءَ مـــــجدُنا و سَــناؤنا و إنــا لنبغــي فــوقَ ذلــك مَظْــهرا

فالمجد مما يشتمل عليه قوم الشاعر.

٤ ــ البدل المباين:

وهذا اللون لا يكون في كلام الفصحاء ــ كما يزعم النحاة ــ وهو ما كان البدل فيه مغايراً للمبدل منه، ويكون في إحدى حالات ثلاث تلابس المتكلم حيـــن الكــلام، وذلك على الشكل الآتي:

ــ الغلط:

قد تريد أن تقول شيئاً فيسبقك لسانك بالغلط، فتقول شيئاً آخر، كقولك: رأيــتُ سعيداً خالداً. فأنت لم تر سعيداً، ولكنك رأيت خالداً، إلا أنك حين أردت أن تخــبر عن رؤيتك إياه، غلطت، فذكرت سعيداً، ثم صححت الخطأ فقلت: خالداً.

ــ النسيان:

وقد يكون الأمر نسياناً، فبعد أن يتم الكلام يتذكر المتكلم أنه لم يكــن علــى صــواب، لأنــه نسي الحقيقة، فيذكرها، مثل: سافرت إلى دمشقَ بغدادَ. فــالمتكلم بعد أن قال: سافرت إلى دمشق، تذكر أنه سافر إلى بغداد لا إلى دمشــق، فــأردف الخطأ الصواب.

ــ الإضراب:

إذا قلت لك: اكتب بالحبر، بقلم الرصاص . يكونَ في قولي بــدل إضــراب، فبعد أن أمرتك بأن تكتب بالحبر، عدلت عن ذلك وطلبت أن تكون الكتابـــة بقلم الرصاص. ومثله: خذ الكتابَ، الدفترَ.

ملاحظة:

للعــربية الفصيحة أسلوبان في استعمال البدل، فأحيانا تُتْبعه ما قبله، كما مَرَّ، وأحياناً تقطعه عنه وترفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كما في قوله تعالى: **﴿قــد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا، فئةٌ تقاتلُ في سبيل الله، وأخرى كافرةٌ﴾** (آل عمران)

فقد قرئت "فئة" بالرفع على تقدير: إحداهما فئةٌ تقاتل، وقرئت بالجر على البدل مــن "فئتين". ومثله قول كثير عزة:

وكــنــتُ كــذي رجلينِ رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ رمى فيـــها الزمـــانُ فشَــلَّتِ

وهذا كثير في الشعر والقرآن.

٣ ــ عطف البيان

يفصل النحاة بين بحثي البدل وعطف البيان، ثم يقولون: إن كل عطف بيــان يجوز أن يكون بدلاً مطابقاً إلا إذا رفضت ذلك أحكام البدل. ولهذا رأينا أن نجملهما في بحث واحد، وإليك الفرق بينهما:

١ ــ عطف البيان ليس هو المقصود في الحكم، وإنما يذكــر فــي الكــلام ليوضح متبوعه، وهو في هذا يشبه الصفة، فإذا قلت: ما كان أشجع أبا الحسن علياً. فإن قولك "علياً" يبيّن المقصود من "أبا الحسن".

٢ ــ لا يجوز أن تعطف النكرة على المعرفة عطف بيان، ولا العكــس، لأن التطابق واجب، ولهذا أخطأ الزمخشري حين أعرب "مقامُ إبراهيم" عطف بيـــان[1]، في قوله تعالى: **﴿فيه آيات بينات، مقامُ إبراهيم﴾** (آل عمــران ٩٣) لأن التطــابق معدوم، ولهذا تعين أنها بدل.

٣ ــ وإذا امتنع الاستغناء عن المتبوع كان عطفَ بيان وجوباً، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن شرط البدل ــ كما رأينا ــ أن يكون هو المقصود بالحكم، ولـــهذا يجوز حذف المبدل منه.

وصناعة النحو هي التي لا تجيز الاستغناء عن المتبوع، تأمل مثـــلاً قــول طالب بن أبي طالب:

أيــا أخوينــا عبــدَ شــمسٍ ونوفــلاً أعيذكمــا بــالله أن تحدثــا حَرْبـــا

فإن "عبد شمس" عطف بيان لا بدل ، إذ لو كان بدلاً لجاز الاســـتغناء عــن المتبوع وهو "أخوينا"، وهذا لا يجوز هنا، لأننا لو استغنينا عنه لصار الكلام: يـــا عبدَ شمس ونوفلاً. وهذا لحن، لأن المعطوف على المنادى ــ في هذه الحــال ــ

[1] انظر تفسير الكشاف ٤٤٧/١.

ورثتُ أبي أخلاقَهُ عاجلَ القِرى   وعَبْطَ المهارى كومُها وشَبُوبُها

فالأخلاق مما يشتمل عليه الأب. ومثله أيضاً قول النابغة الجعدي:

بلغنا السماءَ مجدُنا و سَناؤنا   و إنا لنبغي فوقَ ذلك مَظهرا

فالمجد مما يشتمل عليه قوم الشاعر.

٤ ـ البدل المباين:

وهذا اللون لا يكون في كلام الفصحاء ـ كما يزعم النحاة ـ وهو ما كان البدل فيه مغايراً للمبدل منه، ويكون في إحدى حالات ثلاث تلابس المتكلم حين الكلام، وذلك على الشكل الآتي:

ـ الغلط:

قد تريد أن تقول شيئاً فيسبقك لسانك بالغلط، فتقول شيئاً آخر، كقولك: رأيتُ سعيداً خالداً. فأنت لم تر سعيداً، ولكنك رأيت خالداً، إلا أنك حين أردت أن تخبر عن رؤيتك إياه، غلطت، فذكرت سعيداً، ثم صححت الخطأ فقلت: خالداً.

ـ النسيان:

وقد يكون الأمر نسياناً، فبعد أن يتم الكلام يتذكر المتكلم أنه لم يكن على صواب، لأنه نسي الحقيقة، فيذكرها، مثل: سافرت إلى دمشقَ بغدادَ. فالمتكلم بعد أن قال: سافرت إلى دمشق، تذكر أنه سافر إلى بغداد لا إلى دمشق، فأردف الخطأ الصواب.

ـ الإضراب:

إذا قلت لك: اكتب بالحبر، بقلم الرصاص. يكون في قولي بدل إضراب، فبعد أن أمرتك بأن تكتب بالحبر، عدلت عن ذلك وطلبت أن تكون الكتابة بقلم الرصاص. ومثله: خذ الكتابَ، الدفترَ.

ملاحظة:

للعربية الفصيحة أسلوبان في استعمال البدل، فأحيانا تُتْبعه ما قبله، كما مَرَّ، وأحياناً تقطعه عنه وترفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كما في قوله تعالى: **﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا، فئةٌ تقاتلُ في سبيل الله، وأخرى كافرةٌ﴾** (آل عمران)

فقد قرئت "فئة" بالرفع على تقدير: إحداهما فئةٌ تقاتل، وقرئت بالجر على البدل من "فئتين". ومثله قول كثير عزة:

وكنتُ كذي رجلينِ رجلٌ صحيحةٌ   ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشلَّتِ

وهذا كثير في الشعر والقرآن.

٣ ـ عطف البيان

يفصل النحاة بين بحثي البدل وعطف البيان، ثم يقولون: إن كل عطف بيان يجوز أن يكون بدلاً مطابقاً إلا إذا رفضت ذلك أحكام البدل. ولهذا رأينا أن نجملهما في بحث واحد، وإليك الفرق بينهما:

١ ـ عطف البيان ليس هو المقصود في الحكم، وإنما يذكر في الكلام ليوضح متبوعه، وهو في هذا يشبه الصفة، فإذا قلت: ما كان أشجع أبا الحسن علياً. فإن قولك "علياً" يبيّن المقصود من "أبا الحسن".

٢ ـ لا يجوز أن تعطف النكرة على المعرفة عطف بيان، ولا العكس، لأن التطابق واجب، ولهذا أخطأ الزمخشري حين أعرب "مقامُ إبراهيم" عطف بيان[1]، في قوله تعالى: **﴿فيه آيات بينات، مقامُ إبراهيم﴾** (آل عمران ٩٣) لأن التطابق معدوم، ولهذا تعين أنها بدل.

٣ ـ وإذا امتنع الاستغناء عن المتبوع كان عطفَ بيان وجوباً، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن شرط البدل ـ كما رأينا ـ أن يكون هو المقصود بالحكم، ولهذا يجوز حذف المبدل منه.

وصناعة النحو هي التي لا تجيز الاستغناء عن المتبوع، تأمل مثلاً قول طالب بن أبي طالب:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلاً   أعيذكما بالله أن تحدثا حَرْبا

فإن "عبد شمس" عطف بيان لا بدل، إذ لو كان بدلاً لجاز الاستغناء عن المتبوع وهو "أخوينا"، وهذا لا يجوز هنا، لأننا لو استغنينا عنه لصار الكلام: يا عبدَ شمس ونوفلاً. وهذا لحن، لأن المعطوف على المنادى ـ في هذه الحال ـ

[1] انظر تفسير الكشاف ٤٤٧/١.

يعامل معاملة المنادى المستقل، كما مرَّ بك من قبل، أي على نية تكرار العامل ـ كما يقول النحاة ـ وعلى هذا وجب أن يكون "نوفلاً" مبنياً على الضم. ولما كان منصوباً دل على أن "عبد شمس" ليس بدلاً، ولكنه عطف بيان، وحينئذ يكون "نوفلاً" معطوفاً عليه بالنصب، لأنه منصوب ، ولا يُنوى تكرار العامل.

ومثله قول المرار الفقعي:

أنا ابن التارك البكريّ بِشْرٍ   عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقوعا

إذ يتعيَّن أن يكون "بشر" عطف بيان لا بدلاً، ولو كان بدلاً لجاز لنا أن نستغني عن المبدل منه، وحينئذ يصير الكلام: أنا ابن التاركِ بشرٍ. وهذا لحن أيضاً، لأننا أضفنا ما فيه "أل" إلى مجرد منها، وهذا لا يجوز، وإنْ كانت الإضافة لفظية.

وفي غير هذه المواضع يجوز أن يعرب عطف البيان بدلاً مطابقاً.

عطف النسق

رأينا في الصفة، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، أن التابع يتبع ما قبله في الإعراب دون أن يقوم بين التابع والمتبوع حرفٌ ما، أما عطف النسق فينفرد من دون التوابع بأنه يكون بتوسط حرف من حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وبل، ولكن، ولا.

وتختلف هذه الأدوات من حيث دلالتها المعنوية، فبعضها يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه لفظاً ومعنى، كالواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو. وبعضها الآخر يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه باللفظ، مخالفاً له في المعنى، وهي: بل، ولا، ولكن. فمثال القسم الأول: جاء أبوك وأخوك. فالمعطوف، وهو "أخوك" يشارك المعطوف عليه وهو "أبوك" في الحكم، فكلاهما قام بفعل المجيء، ويشاركه أيضاً بالإعراب اللفظي، فهو مرفوع مثله. ومثال القسم الثاني: جاء أبوك لا أخوك. فالمعطوف هنا لم يشارك المعطوف عليه بالحكم لأنه لم يقم بفعل المجيء، على حين يشاركه في الإعراب، كما هو واضح.

أ ـ أحرف العطف

١ ـ الواو:

إذا قلت: جاء سعيدٌ وخالدٌ. عرف السامع أن الرجلين كليهما قد قاما بفعل المجيء، ولكنه لا يعرف من سبق صاحبه، لأن الواو إنما تستعمل لمطلق الجمع، ولا تدل على ترتيب أو تعقيب كما تدل الفاء وثم، وقد يعطف بها المتقدم على المتأخر، كما في قوله تعالى: **﴿إنْ هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾** (المؤمنون٣٧)، فقد عطف "نحيا" وهو المتقدم، على "نموت" وهو المتأخر.

وأحياناً يدل الكلام على مطلق الجمع دلالة واضحة، كقولك: أخصص بودٍّ وثناء من كان صديقاً، وقولك: أنت رجل فيك صدق ووفاء.

يعامل معاملة المنادى المستقل، كما مرَّ بك من قبل، أي على نية تكرار العامل — كما يقول النحاة — وعلى هذا وجب أن يكون "نوفلاً" مبنياً على الضم. ولما كان منصوباً دل على أن "عبد شمس" ليس بدلاً، ولكنه عطف بيان، وحينئذ يكون "نوفلاً" معطوفاً عليه بالنصب، لأنه منصوب ، ولا يُنوى تكرار العامل.

ومثله قول المرار الفقمي:

أنا ابن التارك البكريِّ بِشْرٍ   عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقوعا

إذ يتعيَّن أن يكون "بشر" عطف بيان لا بدلاً، ولو كان بدلاً لجاز لنا أن نستغني عن المبدل منه، وحينئذ يصير الكلام: أنا ابن التاركِ بشرٍ. وهذا لحن أيضاً، لأننا أضفنا ما فيه "أل" إلى مجرد منها، وهذا لا يجوز، وإنْ كانت الإضافة لفظية.

وفي غير هذه المواضع يجوز أن يعرب عطف البيان بدلاً مطابقاً.

عطف النسق

رأينا في الصفة، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، أن التابع يتبع ما قبله في الإعراب دون أن يقوم بين التابع والمتبوع حرفٌ ما، أما عطف النسق فينفرد من دون التوابع بأنه يكون بتوسط حرف من حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وبل، ولكن، ولا.

وتختلف هذه الأدوات من حيث دلالتها المعنوية، فبعضها يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه لفظاً ومعنى، كالواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو. وبعضها الآخر يجعل المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه باللفظ، مخالفاً له في المعنى، وهي: بل، ولا، ولكن. فمثال القسم الأول: جاء أبوك وأخوك. فالمعطوف، وهو "أخوك" يشارك المعطوف عليه وهو "أبوك" في الحكم، فكلاهما قام بفعل المجيء، ويشاركه أيضاً بالإعراب اللفظي، فهو مرفوع مثله. ومثال القسم الثاني: جاء أبوك لا أخوك. فالمعطوف هنا لم يشارك المعطوف عليه بالحكم لأنه لم يقم بفعل المجيء، على حين يشاركه في الإعراب، كما هو واضح.

أ — أحرف العطف

١ — الواو:

إذا قلت: جاء سعيدٌ وخالدٌ. عرف السامع أن الرجلين كليهما قد قاما بفعل المجيء، ولكنه لا يعرف من سبق صاحبه، لأن الواو إنما تستعمل لمطلق الجمع، ولا تدل على ترتيب أو تعقيب كما تدل الفاء وثم، وقد يعطف بها المتقدم على المتأخر، كما في قوله تعالى: ﴿**إنْ هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا**﴾ (المؤمنون٣٧)، فقد عطف "نحيا" وهو المتقدم، على "نموت" وهو المتأخر.

وأحياناً يدل الكلام على مطلق الجمع دلالة واضحة، كقولك: أخصص بودٍّ وثناء من كان صديقاً، وقولك: أنت رجل فيك صدق ووفاء.

٢ ــ الفاء:

وإذا قلت: جاء سعيد فخالدٌ. عرف السامع أن سعيداً سبق خالداً في المجيء بوقت قصير، لأن الفاء تدل على ترتيب وتعقيب، كما ترى، وتجمع إلى ذلك أحياناً السببية، كقولنا: رفع العلم فتأهب الجند، أو دخل القائد فنهض الجند.

٣ ــ ثم:

دلالة "ثم" تشبه دلالة الفاء، إلا أنها تفيد التراخي لا التعقيب، فإذا قلت: جاء سعيد ثم خالد، عرف السامع أن خالداً تأخر في المجيء عن خالدٍ زمناً غير قصير، وقد تلحقها تاء التأنيث، كما في قول ثعلبة بن صُعيْرٍ المازني:

وعدتك ثمت أخلفت موعودها ولعل ما مَنعتْكَ ليس بضائرِ

٤ ــ حتى:

العطف بها قليل، حتى إن بعض النحويين ينكرونه، وهي لا تعطف الجمل كالواو والفاء وثم وأو، بل تقتصر على عطف المفرد الظاهر على أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، وغاية له، كهذا المثال الذي تذكره كتب النحو: أكلت السمكة حتى رأسَها. فالرأس معطوف على السمكة، وهو اسم ظاهر، وبعض من المعطوف عليه، وغاية له، ومثله: قدم الناس من المتنّزه حتى الذين يسيرون سيراً. ومنه قول أبي مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزادَ حتى نَعلَهُ ألقاها

ينصب "نعله" فكأنه قال: ألقى ما يثقله حتى نَعْلَه.

٥ ــ أم:

إذا وقعت "أم" بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية كانت حرف عطف، وإذا لم تتقدم عليها إحدى الهمزتين كانت حرف إضراب، فما وقعت فيه عاطفة بعد همزة الاستفهام قولك: أكتبت أم قرأت؟ وكقول زياد بن حمل التميمي:

زارتْ رُقيَّةُ بعدما هجعوا لدىَ نواحلَ في أرساغها الخدَمُ

فقمتُ للطيف مرتاعاً فأرقني فقلتُ: أهيْ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

ومثله في القرآن كثير نحو: **﴿أأنتم أشد خلقاً أم السماءُ بناها﴾** (النازعات٢٧).

وأما ما جاء منها بعد همزة التسوية فكقوله تعالى:**﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾** (البقرة ٦).

وقد تحذف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها، كقول عمر بن أبي ربيعة:

فو الله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمانِ

والتقدير: أبسبع. أما حذف همزة التسوية فكقراءة ابن محيصِن: **﴿سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾** (البقرة ٦) وهي على تقدير: أأنذرتهم.

وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام نفسها، ولكنها تكون للتسوية إذا وقعت بعد "سواء" وصح سبك ما بعدها بمصدر مؤول.

٦ ــ أو:

لِـ "أو" معان كثيرة، يجمعها قول ابن مالك في ألفيته:

خيّرِ، أبحْ، قسِّم، بأو، وأبْهم واشكُك، وإضرابٌ بها أيضاً نُمي

أي أنها تكون للتخيير،، كقولك: خذ هذا الكتاب أو ذاك. وللإباحة، نحو: سافر مع أخيك أو ابن عمك. وللتقسيم، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف. وللإبهام على السامع، كقولك له وأنت تعرف الحقيقة: قرأتُ هذا الكتاب أو هذا. وللشك، كقولك وأنت لا تعرف الحقيقة: جاء عمك أو أبوك. وللإضراب، أي تكون بمعنى "بل" كقول جرير يشكو من كثرة أولاده.

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي: بل زادوا. وتكون بمعنى الواو، أي الجمع، كما في قوله تعالى: **﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾** (الإنسان ٢٤)، فقد نهاه عن إطاعة الآثم والكفور جميعاً.

٧ ــ لكن:

يعطف بها بعد النفي والنهي نحو: ماء جاء أخوك لكنْ أبوك. لا تضربْ سميراً لكن أخاه.

٨ ــ بل:

هي مثل "لكن" تعطف بعد النفي والنهي، وتزيد عليها في أنها تعطف في الإيجاب، نحو: ما قرأتُ هذا بل ذاك. لا تقرأ هذا بل ذاك. قرأتُ هذا الكتاب بل ذاك. وهي لا تعطف الجمل، وتقتصر على عطف المفردات، كقول قيس بن ذريح:

٢ ــ الفاء:

وإذا قلت: جاء سعيد فخالدٌ. عرف السامع أن سعيداً سبق خالداً في المجيء بوقت قصير، لأن الفاء تدل على ترتيب وتعقيب، كما ترى، وتجمع إلى ذلك أحياناً السببية، كقولنا: رفع العلم فتأهب الجند، أو دخل القائد فنهض الجند.

٣ ــ ثم:

دلالة "ثم" تشبه دلالة الفاء، إلا أنها تفيد التراخي لا التعقيب، فإذا قلت: جاء سعيد ثم خالد، عرف السامع أن خالداً تأخر في المجيء عن خالدٍ زمناً غير قصير، وقد تلحقها تاء التأنيث، كما في قول ثعلبة بن صُعيْرٍ المازني:

وعدتك ثمت أخلفت موعودها ... ولعل ما مَنعتْكَ ليس بضائرِ

٤ ــ حتى:

العطف بها قليل، حتى إن بعض النحويين ينكرونه، وهي لا تعطف الجمل كالواو والفاء وثم وأو، بل تقتصر على عطف المفرد الظاهر على أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، وغاية له، كهذا المثال الذي تذكره كتب النحو: أكلت السمكة حتى رأسَها. فالرأس معطوف على السمكة، وهو اسم ظاهر، وبعض من المعطوف عليه، وغاية له، ومثله: قدم الناس من المتنزّه حتى الذين يسيرون سيراً. ومنه قول أبي مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزادَ حتى نَعلَهُ ألقاها

ينصب "نعله" فكأنه قال: ألقى ما يثقله حتى نَعلَه.

٥ ــ أم:

إذا وقعت "أم" بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية كانت حرف عطف، وإذا لم تتقدم عليها إحدى الهمزتين كانت حرف إضراب، فما وقعت فيه عاطفة بعد همزة الاستفهام قولك: أكتبت أم قرأت؟ وكقول زياد بن حمل التميمي:

زارتْ رُقَيَّةُ بعدما هجعوا ... لدىَ نواحلَ في أرساغها الخدَمُ

فقمتُ للطيف مرتاعاً فأرقني ... فقلتُ: أهيْ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ

ومثله في القرآن كثير نحو: **﴿أأنتم أشد خلقاً أم السماءُ بناها﴾** (النازعات٢٧).

وأما ما جاء منها بعد همزة التسوية فكقوله تعالى: **﴿سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾** (البقرة ٦).

وقد تحذف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها، كقول عمر بن أبي ربيعة:

فو الله ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبع رمين الجمر أم بثمانِ

والتقدير: أبسبع. أما حذف همزة التسوية فكقراءة ابن محيصِن: **﴿سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾** (البقرة ٦) وهي على تقدير: أأنذرتهم.

وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام نفسها، ولكنها تكون للتسوية إذا وقعت بعد "سواء" وصح سبك ما بعدها بمصدر مؤول.

٦ ــ أو:

لِـ "أو" معان كثيرة، يجمعها قول ابن مالك في ألفيته:

خيّرِ، أبحْ، قسِّم، بأو، وأبْهم ... واشكُك، وإضرابٌ بها أيضاً نُمي

أي أنها تكون للتخيير،، كقولك: خذ هذا الكتاب أو ذاك. وللإباحة، نحو: سافر مع أخيك أو ابن عمك. وللتقسيم، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف. وللإبهام على السامع، كقولك له وأنت تعرف الحقيقة: قرأتُ هذا الكتاب أو هذا. وللشك، كقولك وأنت لا تعرف الحقيقة: جاء عمك أو أبوك. وللإضراب، أي تكون بمعنى "بل" كقول جرير يشكو من كثرة أولاده.

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي: بل زادوا. وتكون بمعنى الواو، أي الجمع، كما في قوله تعالى: **﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾** (الإنسان ٢٤)، فقد نهاه عن إطاعة الآثم والكفور جميعاً.

٧ ــ لكن:

يعطف بها بعد النفي والنهي نحو: ماء جاء أخوك لكنْ أبوك. لا تضربْ سميراً لكن أخاه.

٨ ــ بل:

هي مثل "لكن" تعطف بعد النفي والنهي، وتزيد عليها في أنها تعطف في الإيجاب، نحو: ما قرأتُ هذا بل ذاك. لا تقرأ هذا بل ذاك. قرأتُ هذا الكتاب بل ذاك. وهي لا تعطف الجمل، وتقتصر على عطف المفردات، كقول قيس بن ذريج:

أصبحتُ من حبٍّ لبني بل تذكرِها في كُربةٍ ففؤادي اليومَ مَشْغولُ

٩ ـ لا:

يعطف بها اسم مفرد، على أن تكون الجملة المتقدمة إيجاباً، أو أمراً، نحو: جاءَ خالدٌ لا سعيدٌ. أضرب المذنبَ لا البريءَ.

ب ـ أحكام عطف النسق

١ ـ العطف على الضمير:

ـ إذا عطف اسم ظاهر على ضمير متصل مرفوع، سواء أكان بارزاً أم مستتراً، فالأفصح توكيده بضمير منفصل، نحو: ﴿**لقد كنتم أنتم وآباؤكم**﴾ (الأنبياء٥٤) ونحو: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (البقرة ٣٥)، ويجوز العطف عليه إذا فُصِل بينه وبين المعطوف، نحو: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾ (الأنعام ١٤٨) فالفاصل هنا "لا" ونحو: ﴿**جنات عدنٍ يدخلونها ومن صلَحَ**﴾ (الرعد)، والفاصل هنا الضمير.

وفي ضرورة الشعر يباح للشعراء أن يعطفوا على الضمير المرفوع بلا توكيد ولا فاصل، كقول جرير:

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رأيهِ ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلتْ وزهرٌ تَهادى كنعاج الملا تعسَّفْنَ رَمْلا

ـ وإذا عطف على ضمير متصل مجرور، فالأفصح إعادة الجار، سواء أكان حرفاً أم مضافاً، فالأول مثل: ﴿**فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً**﴾ (فصلت ١١)، والثاني نحو: ﴿**قالوا: نعبدُ إلهك وإله آبائك**﴾ (البقرة ١٣٣).

ويصح عند بعض النحاة العطف من دون إعادة الجار، ويحتجون على ذلك بقراءة قرآنية هي: ﴿**واتقوا الله الذي تسَّاءلون به والأرحام**﴾[1] (النساء ١) وببيت أثبته سيبويه في كتابه، وهو:

[1] القراءة اليوم.. تساءلون به والأرحام.

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب، فما بكَ والأيامِ من عجَبِ

وببيت آخر لمسكين الدارمي:

نُعلِّقُ في مثل السواري سيوفَنا فما بينها والكعبِ غوْطٌ نفانِف

ـ أما العطف على الضمير المنصوب فيجوز بلا شرط، سواء أكان منفصلاً أم متصلاً: نحو: ﴿**هذا يومُ الفصلِ جمعناكم والأولين**﴾ (المراسلات ٣٨)، ومثله: ﴿**وجدتُها وقومَها يسجدون للشمس من دون الله**﴾ (النمل ٢٤) ومنه أيضاً في الشعر قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نبت ليلة معا

٢ ـ عطف الفعل على الفعل:

يعطف الفعل على الفعل إذا كان متحدين في الزمان، نحو: جاء أخوك وذهب. ونحو: ﴿**وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتِكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم**﴾ (محمد٣٦). ولا يهم أن تختلف صيغتاهما، كأن يكون أحدهما بصيغة المضارع، والثاني بصيغة الماضي، إذا كان الزمان واحداً، نحو: ﴿**يقْدُمُ قومَه يوم القيامةِ فأوردهم النار**﴾ (هود ٩٨)، أي: فيوردهم النار. ونحو: ﴿**إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهارُ ويجعلْ لك قصوراً**﴾ (الفرقان ١٠)، أي: وجعل لك قصوراً.

٣ ـ عطف الفعل على الاسم والعكس:

يجوز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه بالمعنى نحو: ﴿**فالمغيرات صبحاً، فأثرن به نقعاً**﴾ (العاديات ٣ و ٤) فقوله: المغيرات، اسم فاعل يشبه الفعل في الدلالة على الفاعل والزمان، ولذلك جاز أن يعطف عليه قوله: "أثرْنَ".

ويجوز العكس أيضاً، كقوله تعالى: ﴿**إن المَصدقين والمصدقات وأقرضوا الله حسناً**﴾ (الحديد ١٨) وقوله: ﴿**ألم يروا إلى الطير فوقهم صافّات ويقبضن**﴾ (الملك ١٩)، ففي الآية الأولى عطف قوله: أقرضوا، على المصدقين، وفي الثانية عطف "يقبضن" على "صافات" ومثل ذلك قول الراجز جندب بن عمرو:

يا ليتني عَلِقْتُ غيرَ حارج قبل الصباحِ ذاتَ خَلْقٍ بارج

أمّ صبيٍّ قد حبا أو دارج

أصبحتُ من حبٍّ لبني بل تذكرِها ... في كُربةٍ ففؤادي اليومَ مَشغولُ

٩ ــ لا:

يعطف بها اسم مفرد، على أن تكون الجملة المتقدمة إيجاباً، أو أمراً، نحو: جاءَ خالدٌ لا سعيدٌ. أضرب المذنبَ لا البريءَ.

ب ــ أحكام عطف النسق

١ ــ العطف على الضمير:

ــ إذا عطف اسم ظاهر على ضمير متصل مرفوع، سواء أكان بارزاً أم مستتراً، فالأفصح توكيده بضمير منفصل، نحو: **﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم﴾** (الأنبياء٥٤) ونحو: **﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾** (البقرة ٣٥)، ويجوز العطف عليه إذا فُصِل بينه وبين المعطوف، نحو: **﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾** (الأنعام ١٤٨) فالفاصل هنا "لايجوز"، ونحو: **﴿جنات عدنٍ يدخلونها ومن صلَحَ﴾** (الرعد)، والفاصل هنا الضمير.

وفي ضرورة الشعر يباح للشعراء أن يعطفوا على الضمير المرفوع بلا توكيد ولا فاصل، كقول جرير:

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رأيهِ ... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وقول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلتْ وزهرٌ تَهادى ... كنِعاج الملا تعسَّفْنَ رَمْلا

ــ وإذا عطف على ضمير متصل مجرور، فالأفصح إعادة الجار، سواء أكان حرفاً أم مضافاً، فالأول مثل: **﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً﴾** (فصلت ١١)، والثاني نحو: **﴿قالوا: نعبدُ إلهك وإله آبائك﴾** (البقرة ١٣٣).

ويصح عند بعض النحاة العطف من دون إعادة الجار، ويحتجون على ذلك بقراءة قرآنية هي: **﴿واتقوا الله الذي تسَّاءلون به والأرحامِ﴾**[١](النساء ١) وببيت أثبته سيبويه في كتابه، وهو:

[١] القراءة اليوم.. تساءلون به والأرحامَ.

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتشتمنا ... فاذهب، فما بكَ والأيامِ من عجَبِ

وببيت آخر لمسكين الدارمي:

نُعلِّقُ في مثلِ السواري سيوفَنا ... فما بينها والكعبِ غوطٌ نفانِفُ

ــ أما العطف على الضمير المنصوب فيجوز بلا شرط، سواء أكان منفصلاً أم متصلاً: نحو: **﴿هذا يومُ الفصلِ جمعناكم والأولين﴾** (المراسلات ٣٨)، ومثله: **﴿وجدتُها وقومَها يسجدون للشمس من دون الله﴾** (النمل ٢٤) ومنه أيضاً في الشعر قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً:

فلما تفرقنا كأني ومالكاً ... لطول اجتماعٍ لم نبت ليلة معا

٢ ــ عطف الفعل على الفعل:

يعطف الفعل على الفعل إذا كان متحدين في الزمان، نحو: جاء أخوك وذهب. ونحو: **﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتِكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم﴾** (محمد٣٦). ولا يهم أن تختلف صيغتاهما، كأن يكون أحدهما بصيغة المضارع، والثاني بصيغة الماضي، إذا كان الزمان واحداً، نحو: **﴿يقْدُمُ قومَه يوم القيامةِ فأوردهم النار﴾** (هود ٩٨)، أي: فيوردهم النار. ونحو: **﴿إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهارُ ويجعلْ لك قصوراً﴾** (الفرقان ١٠)، أي: وجعل لك قصوراً.

٣ ــ عطف الفعل على الاسم والعكس:

يجوز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه بالمعنى نحو: **﴿فالمغيرات صبحاً، فأثرن به نقعاً﴾** (العاديات ٣ و ٤) فقوله: المغيرات، اسم فاعل يشبه الفعل في الدلالة على الفاعل والزمان، ولذلك جاز أن يعطف عليه قوله: "أثرْنَ".

ويجوز العكس أيضاً، كقوله تعالى: **﴿إن المَصدقين والمصدقات وأقرضوا الله حسناً﴾** (الحديد ١٨) وقوله: **﴿ألم يروا إلى الطير فوقهم صافّات ويقبضن﴾** (الملك ١٩)، ففي الآية الأولى عطف قوله: أقرضوا، على المصدقين، وفي الثانية عطف "يقبضن" على "صافات" ومثل ذلك قول الراجز جندب بن عمرو:

يا ليتني علِقْتُ غيرَ حارج ... قبل الصباحِ ذاتَ خَلْقٍ بارج

أمّ صبيٍّ قد حبا أو دارج

فقوله: دارج، معطوف على "حبا".

٤ ـ جواز حذف العاطف ومعطوفه:

ويكون هذا مع أدوات ثلاث: الفاء، والواو، وأم، مثال الأولى: **﴿أن اضرب بعصاك الحجرَ، فانبجست﴾** (الأعراف ١٦٠) أي: فضرب فانبجست.

ونحو: **﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدةٌ من أيام أُخر﴾** (البقرة١٨٤) أي: فأفطر، فعدة.. ومثال الثانية قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً ... أبو حجرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

أي: فما كان بين الخير وبيني، ومثال الثالثة قول أبي ذؤيب الهذلي:

دعاني إليها القلبُ، إني لأمره ... سميعٌ، فما أدري أرشدٌ طِلابُها

أي: أرشد طلابها أم غيٌّ.

٥ ـ ما تختص به الواو:

وفي العربية أسلوب خاص بالواو، يميل إلى الإيجاز، فيحذف المعطوف بها للدلالة القائمة عليه، ويبقى ما عمل فيه، كقول الراعي النميري:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً ... وزجّجْنَ الحواجبَ والعيونا

فتزجيج الحواجب هو أن تجعلها المرأة دقيقة طويلة، أما العيون فلا تزجج، ولذلك يكون قوله: "العيون" مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: كحلْن العيونَ.

ومثله قول عبد الله بن الزبعري:

ورأيتُ زوجَك في الوغى ... متقلداً سيفاً ورمحاً

فالرمح لا يُتقلد، ولكنه يحمل، وعلى هذا يكون "رمحاً" مفعولاً به لاسم فاعل محذوف تقديره: وحاملاً رمحاً.

٦ ـ العطف على المحل:

وفي العربية أسلوب تعبيري، يراعي المعنى، ويجيز العطف على محل اللفظ، كقول عقيبة الأسدي من قصيدة مفتوحة الروي:

مُعاويَ إننا بشرٌ فأسجِحْ ... فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فالباء زائدة في قوله: بالجبال، والمحل للنصب لأنه خبر "ليس" فعطف قوله "الحديد" على المحل. ومثله قول رجل من قيس عيلان:

وبينا نحن ننظره أتانا ... مُعلِّقَ شكوةٍ وزنادَ راعِ[1]

فقوله: "زناد" منصوب لأنه معطوف على محل "شكوة" المجرورة بالإضافة لفظاً، ومعناها معنى المفعول به، فمحلها النصب.

وزعم أحد أساتذة سيبويه، وهو عيسى بن عمر، إن العرب تنشد هذا البيت بنصب "عبد":

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا ... أو عبدَ ربٍّ اخا عونِ بنِ مخْراق

لأنهم يعطفون "عبد" على محل "دينار" وهذا كثير.

٧ ـ العطف على التوهم:

يعني التوهم هنا استغراق المتكلم استغراقاً نفسياً في الفكرة والموضوع، فيعتمد على ما يكثر في اللغة من أصول تركيبية، وعادات كلامية، فيسوق كلامه على وفقها والمقام لا يحتمله، لاعتماده على أصل آخر، يوضح هذا قول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقد عطف "سابق" على "مدرك" ولكنه جرّه، ولم ينصبه كما يقتضي العطف، لأنه لاستغراقه النفسي في فكرة البيت، وانشغاله بها، توهم أنه أدرك الباء الجارة على خبر "ليس"، كما هي العادة المتبعة في كلام العرب، فجر المعطوف عليه لذلك.

٨ ـ عطف الجمل:

وتعطف جملة على جملة، نحو: جاء أخوك والتقى بأبيه. ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، كقوله تعالى: **﴿وحبط ما صنعوا فيها، وباطل ما كانوا يعملون﴾** (هود ١٦)، ومثله قول الشاعر:

عاضَها الله غلاماً بعد ما ... شابتِ الأصداغُ والضِرسُ نَقِدْ

ومثله قولك: عَطِشتُ وقِوايَ خارت.

٩ ـ العطف على محذوف:

وقد يعطف على ما حذف من الكلام لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى: **﴿وإذا مسَّ الإنسان ضرٌّ دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً﴾** (يونس ١٢) فقوله: لجنبه،

[1] الكشوة: وعاء كالدلو.

فقوله: دارج، معطوف على "حبا".

٤ ــ جواز حذف العاطف ومعطوفه:

ويكون هذا مع أدوات ثلاث: الفاء، والواو، وأم، مثال الأولى: ﴿**أن اضرب بعصاك الحجرَ، فانبجست**﴾ (الأعراف ١٦٠) أي: فضرب فانبجست.

ونحو: ﴿**فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدةٌ من أيام أُخر**﴾ (البقرة١٨٤) أي: فأفطر، فعدة.. ومثال الثانية قول النابغة الذبياني:

فما كان بين الخير لو جاء سالماً   أبو حجرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

أي: فما كان بين الخير وبيني، ومثال الثالثة قول أبي ذؤيب الهذلي:

دعاني إليها القلبُ، إني لأمره   سميعٌ، فما أدري أرشدٌ طِلابُها

أي: أرشد طلابها أم غيٌّ.

٥ ــ ما تختص به الواو:

وفي العربية أسلوب خاص بالواو، يميل إلى الإيجاز، فيحذف المعطوف بها للدلالة القائمة عليه، ويبقى ما عمل فيه، كقول الراعي النميري:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً   وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

فتزجيج الحواجب هو أن تجعلها المرأة دقيقة طويلة، أما العيون فلا تزجج، ولذلك يكون قوله: "العيون" مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: كحلْن العيونَ.

ومثله قول عبد الله بن الزبعري:

ورأيتُ زوجَك في الوغى   متقلداً سيفاً ورمحاً

فالرمح لا يُتقلد، ولكنه يحمل، وعلى هذا يكون "رمحاً" مفعولاً به لاسم فاعل محذوف تقديره: وحاملاً رمحاً.

٦ ــ العطف على المحل:

وفي العربية أسلوب تعبيري، يراعي المعنى، ويجيز العطف على محل اللفظ، كقول عقيبة الأسدي من قصيدة مفتوحة الروي:

مُعاويَ إننا بشرٌ فأسجِحْ   فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

فالباء زائدة في قوله: بالجبال، والمحل للنصب لأنه خبر "ليس" فعطف قوله "الحديد" على المحل. ومثله قول رجل من قيس عيلان:

وبينا نحن ننظره أتانا   مُعلِّقَ شكوةٍ وزنادَ راعِ[1]

فقوله: "زناد" منصوب لأنه معطوف على محل "شكوة" المجرورة بالإضافة لفظاً، ومعناها معنى المفعول به، فمحلها النصب.

وزعم أحد أساتذة سيبويه، وهو عيسى بن عمر، إن العرب تنشد هذا البيت بنصب "عبد":

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا   أو عبدَ ربٍّ اخا عونِ بنِ مخْراق

لأنهم يعطفون "عبد" على محل "دينار" وهذا كثير.

٧ ــ العطف على التوهم:

يعني التوهم هنا استغراق المتكلم استغراقاً نفسياً في الفكرة والموضوع، فيعتمد على ما يكثر في اللغة من أصول تركيبية، وعادات كلامية، فيسوق كلامه على وفقها والمقام لا يحتمله، لاعتماده على أصل آخر، يوضح هذا قول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقد عطف "سابق" على "مدرك" ولكنه جرّه، ولم ينصبه كما يقتضي العطف، لأنه لاستغراقه النفسي في فكرة البيت، وانشغاله بها، توهم أنه أدرك الباء الجارة على خبر "ليس"، كما هي العادة المتبعة في كلام العرب، فجر المعطوف عليه لذلك.

٨ ــ عطف الجمل:

وتعطف جملة على جملة، نحو: جاء أخوك والتقى بأبيه. ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، كقوله تعالى: ﴿**وحبط ما صنعوا فيها، وباطل ما كانوا يعملون**﴾ (هود ١٦)، ومثله قول الشاعر:

عاضَها الله غلاماً بعد ما   شابتِ الأصداغُ والضِرسُ نَقِدْ

ومثله قولك: عَطِشتُ وقِواي خارت.

٩ ــ العطف على محذوف:

وقد يعطف على ما حذف من الكلام لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى: ﴿**وإذا مَسَّ الإنسان ضرٌّ دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً**﴾ (يونس ١٢) فقوله: لجنبه،

[1] الكشوة: وعاء كالدلو.

معلق بخال محذوفة، عطف عليها قوله: قاعداً. ومثله قوله: ﴿**ويكلم الناس في المهد وكهلاً ومن الصالحين**﴾ (آل عمران ٤٦) أي: يكلمهم طفلاً في المهد، وكهلاً..

١٠ ـ عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح:

كما في قوله: ﴿**يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين**﴾ (البقرة ١٢٢) أي: اذكرو نعمتي وتفضيلي.

التوكيد

التوكيد في العربية ذو مظاهر كثيرة، فقد يكون بالقسم، وقد يكون بزيادة حرف على التركيب، مثل: قد ذهب، لخالدٌ ذاهب، وقد يكون بزيادة حرفين: إنه لذاهب، والغاية من حروف التوكيد دفع الاحتمال الذي قد يلابس الغرض المعنوي في الجملة.

وثمة أسلوب آخر تستعين به العربية في توكيد المعنى، وهو ذو شعبتين: الأولى يعاد فيها اللفظ نفسه، والثانية يُتبع فيها اللفظ بلفظ آخر فيه معنى الشمول الذي يدفع احتمال النقص، ويقال للطريقة الأولى: التوكيد اللفظي، ويقال للثانية: التوكيد المعنوي.

١ ـ التوكيد اللفظي

هو ـ كما قلنا ـ أن يكرر اللفظ الذي يراد تأكيد معناه، فقد يكون اسماً ظاهراً كقول قطري بن الفجاءة:

فصبراً في مجال الموت صبراً ... فما نيل الخلود بمستطاعِ

وقد يكون فعلاً، كقولك: زاد الأمرُ سوءاً. وقد يكون ضميراً، كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراءَ فإنه ... إلى الشر دعّاءٌ، وللشرِّ جالبُ

وقد يعاد الضمير المتصل منفصلاً لتعذر النطق به متصلاً، كقوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (البقرة ٣٥)، وإذا أريد تكراره بلفظه أعيد العامل فيه، نحو: مررت بك بك.

ويؤكد الحرف أيضاً، ولاسيما حروف الجواب، مثل: لا، ونعم، وأجل، وجيرِ، كقول جميل بثينة:

لا، لا أبوحُ بحب بثنة إنها ... أخذت عليَّ مواثقاً وعهوداً

أما الجملة فإذا أريد توكيدها توكيداً لفظياً فالأكثر اقترانها بحرف عطف،

معلق بخال محذوفة، عطف عليها قوله: قاعداً. ومثله قوله: ﴿**ويكلم الناس في المهد وكهلاً ومن الصالحين**﴾ (آل عمران ٤٦) أي: يكلمهم طفلاً في المهد، وكهلاً..

١٠ ـ عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح:

كما في قوله: ﴿**يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين**﴾ (البقرة ١٢٢) أي: اذكرو نعمتي وتفضيلي.

التوكيد

التوكيد في العربية ذو مظاهر كثيرة، فقد يكون بالقسم، وقد يكون بزيادة حرف على التركيب، مثل: قد ذهب، لخالدٌ ذاهب، وقد يكون بزيادة حرفين: إنه لذاهب، والغاية من حروف التوكيد دفع الاحتمال الذي قد يلابس الغرض المعنوي في الجملة.

وثمة أسلوب آخر تستعين به العربية في توكيد المعنى، وهو ذو شعبتين: الأولى يعاد فيها اللفظ نفسه، والثانية يُتبع فيها اللفظ بلفظ آخر فيه معنى الشمول الذي يدفع احتمال النقص، ويقال للطريقة الأولى: التوكيد اللفظي، ويقال للثانية: التوكيد المعنوي.

١ ـ التوكيد اللفظي

هو ـ كما قلنا ـ أن يكرر اللفظ الذي يراد تأكيد معناه، فقد يكون اسماً ظاهراً كقول قطري بن الفجاءة:

فصبراً في مجال الموت صبراً   فما نيل الخلود بمستطاعِ

وقد يكون فعلاً، كقولك: زاد الأمرُ سوءاً. وقد يكون ضميراً، كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراءَ فإنه   إلى الشر دعّاءٌ، وللشرِّ جالبُ

وقد يعاد الضمير المتصل منفصلاً لتعذر النطق به متصلاً، كقوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (البقرة ٣٥)، وإذا أريد تكراره بلفظه أعيد العامل فيه، نحو: مررت بك بك.

ويؤكد الحرف أيضاً، ولاسيما حروف الجواب، مثل: لا، ونعم، وأجل، وجيرِ، كقول جميل بثينة:

لا، لا أبوحُ بحب بثنة إنها   أخذت عليَّ مواثقاً وعهوداً

أما الجملة فإذا أريد توكيدها توكيداً لفظياً فالأكثر اقترانها بحرف عطف،

كقوله: ﴿كلا سيعلمون، ثم كلا سيعلمون﴾ (النبأ ٤ و ٥)، ونحو: ﴿أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى﴾ (القيامة ٣٤ و ٣٥).

ويجوز التوكيد بالمرادف، وعليه قول المضرّس الربعي:

وقُلْنَ علىَ الفردوسِ أوَّل مشربِ أجلْ، جَيْرِ، إن كانت أبيحت دعاثِرُهُ

٢ ـ التوكيد المعنوي

ويستعان هنا بالألفاظ الآتية: النفس والعين، كل وجميع وعامة كلا وكلتا، أجمع وأجمعون وجمعاء وجُمَع، وقد سمي معنوياً لأن الكلمة فيه تكرر بمعناها لا بلفظها، فبدل قولك: جاء خالد خالد. تقول: جاء خالد نفسه.

آ ـ التوكيد بالنفس والعين:

الغاية من استعمال هذين المؤكدين التثبت والتمكين، ودفع احتمال المجاز الذي تتسم به اللغة العربية، فإذا قلت: بنى الأميرُ المدينة، عرف السامع أن إسناد البناء إلى الأمير إنما هو ضرب من المجاز، وليس حقيقة. وإذا قلت: جاء الأمير، فربما توهم السامع أنك لاتريد الأمير نفسه، بل تقصد من تَبَعهُ ومَن في حاشيته، ولهذا تلجأ العربية، لدفع هذا التوهم، إلى استعمال إحدى الكلمتين: نفس، وعين، نحو: جاء الأميرُ نفْسهُ، ومررت بالأميرِ عينهِ.

أما الطرائق التي يستعمل بها هذا اللفظان فهي:

ـ يجب أن يكون في كل منهما ضمير يربطه بما يؤكد، كما رأيت.

ـ إذا أريد أن يؤكد بهما الضمير المتصل أو المستتر، فإن كان ضمير رفع، جيء بالضمير المنفصل ثم جيء بأحد اللفظين، نحو: جئتَ أنت نفسُك، أما أخوك فقد جاء هو نفسه. ولا يجوز أن تقول: جئت نفسُك. وإذا كان الضمير ضمير نصب أو اجر أكد بهما دون توسط الضمير المنفصل، مثل: رأيته نفسَه، ومررت به عينَه.

ـ وإذا أريد بهما توكيد الجمع استعملا بصيغة الجمع، نحو: جاؤوا هم أنفسُهم، وإذا أكد بهما المثنى فالأفصح أن يكونا بصيغة الجمع أيضاً، نحو: جاء الطالبان أنفسُهما، ويجوز ـ على ضعف ثنيتهما.

ـ ويجوز أن يجر كل منهما بالباء الزائدة، نحو جاء أخوك بنفسه أو بعينه.

التوكيد بكل، وجميع، وعامة:

تدل هذه المؤكدات على الشمول والإحاطة، ولذلك تستعمل لدفع توهم النقص، كما هو واضح في قول النابغة يخاطب النعمان:

مهلاً فداءٌ لك الأقوامُ كلُّهمُ وما أثَمرُ من مالٍ ومن ولَدِ

فالشاعر لا يستثني أحداً من الأقوام، ولولا قوله: "كلهم" لاحتمل الكلام استثناء.

وهذه الألفاظ لا بد لها في الاستعمال من أن تتصل بضمير يربطها بما تؤكد، وإلا كان لها إعراب آخر، فإذا قلت: جاء الطلابُ جميعاً، كان إعراب "جميعاً" حالاً لا توكيداً.

والأصل أن تؤكد المعارف، إلا أن بعض النكرات تدنو من رتبة المعارف لأنها ذات دلالة محددة، كقولك: أسبوع، شهر، سنة، فهذه نكرات، ولكنها محددة المدلول، أما: زمن، دهر، مدة، فمبهمات الدلالة. فما كان من النكرات محدداً مفيداً جاز توكيده بهذه الألفاظ، تقول: أقمت هنا أسبوعاً كله، (جميعه، عامته)، وعليه قول الشاعر الهذلي عبد الله بن مسلم.

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ يا ليتَ عدةَ حولٍ كلِّه رجبا

أما النكرة غير المحددة إلا تؤكد، فلا يقال مثلاً: أقمت هنا زمناً كله.

ج ـ التوكيد بأجمع، وجمعاء، وأجمعين، وجمع:

وهذه الألفاظ تستعمل بعد "كل" مبالغة في التوكيد، كقوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ (الحجر ٣٠)، ولكن قد تحذف "كل" وتبقى هذه الألفاظ وحدها نحو: ﴿فبعزتك لأغوينّهم أجمعين﴾ (ص ٨٣) ونحو: ﴿إن جهنم لموعدهم أجمعين﴾ (الحجر ٤٣).

د ـ التوكيد بكلا وكلتا:

يراد بهما إثبات الحكم لاثنين دون احتمال أن يكون لأحدهما، نحو: جاء الطالبان كلاهما، والطالبتان كلتاهما، ورأيتهما كليهما أو كلتيهما.

فإذا كان الفعل لايقع إلا من اثنين لم يجز توكيده، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما. لأنه لا يمكن أن يكون في الكلام مجاز، لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين.

كقوله: ﴿**كلا سيعلمون، ثم كلا سيعلمون**﴾ (النبأ ٤ و ٥)، ونحو: ﴿**أولى لك فأولى، ثم أولى لك فأولى**﴾ (القيامة ٣٤ و ٣٥).

ويجوز التوكيد بالمرادف، وعليه قول المضرّس الربعي:

وقُلْنَ علَى الفردوسِ أوَّلُ مشربٍ   أجلْ، جَيْرِ، إن كانت أبيحت دعاثِرُهُ

٢ ــ التوكيد المعنوي

ويستعان هنا بالألفاظ الآتية: النفس والعين، كل وجميع وعامة كلا وكلتا، أجمع وأجمعون وجمعاء وجُمَع، وقد سمي معنوياً لأن الكلمة فيه تكرر بمعناها لا بلفظها، فبدل قولك: جاء خالد خالد. تقول: جاء خالد نفسه.

آ ــ التوكيد بالنفس والعين:

الغاية من استعمال هذين المؤكدين التثبت والتمكين، ودفع احتمال المجاز الذي تتسم به اللغة العربية، فإذا قلت: بنى الأميرُ المدينة، عرف السامع أن إسناد البناء إلى الأمير إنما هو ضرب من المجاز، وليس حقيقة. وإذا قلت: جاء الأمير، فربما توهم السامع أنك لاتريد الأمير نفسه، بل تقصد من تَبَعهُ ومَن في حاشيته، ولهذا تلجأ العربية، لدفع هذا التوهم، إلى استعمال إحدى الكلمتين: نفس، وعين، نحو: جاء الأميرُ نفْسهُ، ومررت بالأميرِ عينهِ.

أما الطرائق التي يستعمل بها هذا اللفظان فهي:

ــ يجب أن يكون في كل منهما ضمير يربطه بما يؤكد، كما رأيت.

ــ إذا أريد أن يؤكد بهما الضمير المتصل أو المستتر، فإن كان ضمير رفع، جيء بالضمير المنفصل ثم جيء بأحد اللفظين، نحو: جئتَ أنت نفسُك، أما أخوك فقد جاء هو نفسه. ولا يجوز أن تقول: جئت نفسُك. وإذا كان الضمير ضمير نصب أو اجر أكد بهما دون توسط الضمير المنفصل، مثل: رأيته نفسَه، ومررت به عينَه.

ــ وإذا أريد بهما توكيد الجمع استعملا بصيغة الجمع، نحو: جاؤوا هم أنفسُهم، وإذا أكد بهما المثنى فالأفصح أن يكونا بصيغة الجمع أيضاً، نحو: جاء الطالبان أنفسُهما، ويجوز ــ على ضعف تثنيتهما.

ــ ويجوز أن يجر كل منهما بالباء الزائدة، نحو جاء أخوك بنفسه أو بعينه.

التوكيد بكل، وجميع، وعامة:

تدل هذه المؤكدات على الشمول والإحاطة، ولذلك تستعمل لدفع توهم النقص، كما هو واضح في قول النابغة يخاطب النعمان:

مهلاً فداءٌ لك الأقوامُ كلُّهمُ   وما أثمِّرُ من مالٍ ومن ولَدِ

فالشاعر لا يستثني أحداً من الأقوام، ولولا قوله: "كلهم" لاحتمل الكلام استثناء.

وهذه الألفاظ لا بد لها في الاستعمال من أن تتصل بضمير يربطها بما تؤكد، وإلا كان لها إعراب آخر، فإذا قلت: جاء الطلابُ جميعاً، كان إعراب "جميعاً" حالاً لا توكيداً.

والأصل أن تؤكد المعارف، إلا أن بعض النكرات تدنو من رتبة المعارف لأنها ذات دلالة محددة، كقولك: أسبوع، شهر، سنة، فهذه نكرات، ولكنها محددة المدلول، أما: زمن، دهر، مدة، فمبهمات الدلالة. فما كان من النكرات محدداً مفيداً جاز توكيده بهذه الألفاظ، تقول: أقمت هنا أسبوعاً كله، (جميعه، عامته)، وعليه قول الشاعر الهذلي عبد الله بن مسلم.

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبٌ   يا ليتَ عدةَ حولٍ كلِّه رجبا

أما النكرة غير المحددة إلا تؤكد، فلا يقال مثلاً: أقمت هنا زمناً كله.

ج ــ التوكيد بأجمع، وجمعاء، وأجمعين، وجمع:

وهذه الألفاظ تستعمل بعد "كل" مبالغة في التوكيد، كقوله تعالى: ﴿**فسجد الملائكة كلهم أجمعون**﴾ (الحجر ٣٠)، ولكن قد تحذف "كل" وتبقى هذه الألفاظ وحدها نحو: ﴿**فبعزتك لأغوينّهم أجمعين**﴾ (ص ٨٣) ونحو: ﴿**إن جهنم لموعدهم أجمعين**﴾ (الحجر ٤٣).

د ــ التوكيد بكلا وكلتا:

يراد بهما إثبات الحكم لاثنين دون احتمال أن يكون لأحدهما، نحو: جاء الطالبان كلاهما، والطالبتان كلتاهما، ورأيتهما كليهما أو كلتيهما.

فإذا كان الفعل لايقع إلا من اثنين لم يجز توكيده، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما. لأنه لا يمكن أن يكون في الكلام مجاز، لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع — الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة





الموضوع	الصفحة



مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com
أ. علاء الدين شوقي
lisanarabs.blogspot.com